

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر  
الدار المصرية للتأليف والترجمة

من الفكر  
السياسي  
والاستراتيجي

# فناج الفكر الاستراتيجي

( المجلد الثالث ) الجزء الثاني

## الدولية الثانية

تأليف

ج. ه. كول

ترجمة : عبد الكريم أحمد  
مراجعة : علي أدهم



# من الفكر السياسي والاستراتيجي

## فانح الفكر الاستراتيجي

( المجلد الثالث ) الجزء الثاني

## الدولية الثانية

ج . هـ . كول

تأليف

عبدالكريم أحمد

ترجمة

علي أحمد

مراجعة

الترجمة العربية العامة للتأليف والنهاية والنشر  
الدار العربية للتأليف والترجمة

**الجزء الثاني من المجلد الثالث**  
**من تاريخ الفكر الاشتراكي**



## الفصل الثاني عشر

### النمسا

احتل الاشتراكيون النمساويون بزعامة فيكتور آدلر مركزا على درجة كبيرة من الأهمية والاحترام في « الدولة الثانية » . ولقد كان النمساويون حزبا نموذجيا من عدة نواح : فقد كانوا على درجة كبيرة من الحماس والنظام ، وكانت علاقتهم بالنقابات مرضية في الغالب ، ولم يتعرضوا قط لمتاعب الشيع المنشقة من اليمين أو اليسار — وإن كانوا قد تعرضوا لصعوبات كثيرة فيما يختص بمشاكل القوميات . وكانوا فضلا عن ذلك حزبا على درجة عالية من التعليم ، وكانت صحيفتهم الرئيسية ، « آربايتير زيتونج » ، موضع احترام بحق لمستواها العالي الذي حافظت عليه باستمرار ، وكانت ألوان نشاطهم الثقافي منتشرة وغزيرة في نفس الوقت ، كما أنهم أظهروا جلدا وشجاعة كبيرين في العمل على تحقيق أهدافهم في الظروف المعقدة المتعبة السائدة في الدولة ، أو الامبراطورية ، المتعددة القوميات التي كان عليهم أن يعيشوا فيها .

وكان الاشتراكيون النمساويون من ناحيتهم فخورين بحزبهم ، وكان أكبر مصدر لفخرهم هو طابعهم « الدولي » . فكانوا يحبون التفكير فيه ويسمونه « دولية صغيرة » في نطاق « الدولية » الأكبر التي كان مرتبطا بها . وكانوا يشيرون برضا كامل الى نجاحه في جمع الاشتراكيين من جميع الجماعات القومية التي تتألف منها الامبراطورية النمساوية المجرية ، أو بالأحرى القسم النمساوي منها ؛ فقد كان هناك داخل الحزب — كما في

داخل النمسا الكبرى ، الألمان وتشيكويون وسلافيون وبولنديون وإيطاليون  
ورثينيون — مثلين لكل ذلك الخليط من الشعوب الخاضعة للحكم  
النمساوي ، وكانت كل جماعة لها الحق في تكوين منظماتها القومية داخل  
نطاق الوحدة الكبرى . لقد كان من دواعي فخر الحزب النمساوي أنه  
« دولي » بالفرصة تقريبا ، وفي حين كان لا يزال أمام الأحزاب الأخرى أن  
تعلم كيف تسمح على حدودها القومية ، حصل الحزب النمساوي على هذه  
المعرفة جاهزة من خلال الصراع اليومي .

وكان هذا الفخر أصيلا لا ادعاء فيه . ومع ذلك فإن « الحزب  
الاشتراكي النمساوي » كان طوال حياته حزبا ألماني النزعة أساسا ، برغم  
أنه كان يضم قطاعات كبيرة من جماعات قومية أخرى . فكانت زعامته  
ألمانية في الغالب ، وكانت فكرته وثقافته ألمانيتين ، وكان خاضعا لمؤثرات  
قوية من جانب « الحزب الاشتراكي الألماني » الأكبر من خارج حدود  
الامبراطورية النمساوية . فكان مفهومه ذاته عما ينبغي أن يكون عليه  
الحزب الاشتراكي هو المفهوم الألماني ، معدلا ليلآئم ظروف الدولة المتعددة  
القوميات كما كان عليه أن يأخذ في الاعتبار أن الامبراطورية النمساوية  
ليست وحدة اجتماعية تستطيع أن تثير مشاعر الولاء العميق نحو ذاتها  
أو نحو « روح الشعب » المنبثقة من السكان الذين يعيشون داخل حدودها  
الجغرافية .

إن الألمان في ألمانيا ، بما فيهم الاشتراكيون الألمان — أو معظمهم على  
الأقل — عندما كانوا يناضلون ضد الدولة الألمانية التي وحدها بسمارك  
تحت زعامة بروسيا ، كانوا في نفس الوقت يفخرون بها باعتبارها رمزا لما  
حققه الألمان . ولكن الألمان النمساويين لم يشعروا بفخر نحو النمسا  
الامبراطورية أكثر مما كانت تشعر به أية جماعة من الجماعات الخاضعة  
لحكمها . وبالرغم من أنه لم يعد هناك بعد حرب سنة ١٨٦٦ أي تفكير

مباشر في أن تكون النمسا سياسيا جزءا من « ألمانيا الكبرى » ، وبالرغم من أنه كان لابد من قبول امبراطورية هابسبرج ، مؤقتا ، كحقيقة واقعة ، فإنه لم يكن لدى شعوبها ، باستثناء الطبقات ذات الامتيازات ، أى احساس بالانتماء اليها . لقد كانت الطبقات العاملة داخل حدودها في حاجة الى أن تعيش في اتحاد لكي تستطيع النضال ضد حكاهما ومستغليها ، ولكن هذا الاتحاد قام على المنفعة والضرورة ، لا على أساس من الشعور بأن لهم وطن أو ثقافة مشتركة . وفي ظل هذه الظروف كثيرا ما كانت المحافظة على وحدتهم صعبة صعوبة المحافظة صعوبة وحدة الامبراطورية النمساوية نفسها . ولا ريب في أن مهمة الاشتراكيين النمساويين كانت من ناحية من النواحي أسهل من مهمة آل هابسبرج . اذ لم يكونوا مطالبين بإنشاء منظمة مشتركة مع المجرين كذلك بالإضافة الى الجماعات القومية الأخرى التي تقع تحت الحكم النمساوي . فكان للمجرين حركتهم الاشتراكية القومية الخاصة بهم ، في حدود ما سمح لهم الحكم الاضطهادي الذي كانت تمارسه الارستقراطية المجرية بالآ تكون لهم أية حركة أصلا ، وكل ما كان على الاشتراكيين النمساويين أن يفعلوه حيال هذه الحركة هو مد يد المساعدة اليها من وقت لآخر . ولكن حتى بدون المجرين والكرواتين والسلافين والترنسالفين والأقليات القومية الأخرى التي كانت الارستقراطية المجرية تمارس عليها سلطة امبراطورية ، فإن النضف النمساوي من « الملكية الثنائية » كان يمثل خليطا من الشعوب المتعددة بحيث يكفي ذلك وحده لتكوين مشكلة صعبة جدا ، وبخاصة فيما يتعلق بالصلات المتبادلة بين الألمان والتشيكيين فبرغم أنه كان لكل من هاتين المجموعتين القوميتين وطنها داخل الممتلكات النمساوية ، فانهما كانتا تعيشان وتعملان جنباً الى جنب في كثير من المناطق ، وكانتا جزءين من قوة صالية واحدة لا أمل لها في حماية نفسها

الا اذا تجنبت النزاع بين عناصرها القومية المتميزة . فكانت هناك مناطق ألمانية كثيفة في بوهيميا ومورافيا ، كما كانت هناك أيضا أماكن اختلط فيها الألمان بالتشيكيين — كما كان في براغ نفسها ؛ وفي فينا وبعض المدن الأخرى التي يسودها العنصر الألماني وجدت جماعات كبيرة من العمال التشيكيين ؛ وفي غاليسيا ، كان البولنديون يقفون وحدهم الى حد كبير ، ولكن كان هناك أيضا ألمان وتشيكويون الى جانب البولنديين والرعايا الروثينيين ؛ وكان هناك بولنديون أيضا في فينا ، وبخاصة البولنديون اليهود . هذا بالإضافة الى أن البولنديين كانوا مقسمين بين ثلاث امبراطوريات — النمساوية والألمانية والروسية ، ومن ثم تمزقت الاشتراكية البولندية شذرا وتحولت الى حركات منفصلة كل منها تعمل في الظروف التي فرضها عليها حكماها ، وكان كل منها تتنازعها مشاعر الوحدة القومية والحاجة الى الانضمام الى العمال من القوميات الأخرى في داخل الدولة التي يعيشون فيها .

ومن الناحية العملية ، لم يكن هناك سوى ثلاث جماعات قومية يعتمد بها داخل الحركة الاشتراكية النمساوية — هي الألمان والتشيكيون والبولنديون ؛ فلا السلافيون ولا الروثينيون كانوا قد بلغوا حدا من التقدم يجعلهم يستجيبون لنداء الاشتراكية ، أو يكون لهم زعماء وهم الخاصون ، كما لم يكن دور الايطاليين وسلافي الجنوب الذين تحت الحكم النمساوي كبيرا — الايطاليون لأنهم كانوا قليلين وأنظارهم متطلعة نحو إيطاليا ، وسلافي الجنوب لأنهم كانوا متخلفين كما كانوا مقسمين بينا نصفى الملكية الثنائية . وكانت المشكلة الكبرى أمام الاشتراكيين النمساويين هي الشروط التي يمكن بمقتضاها أن يعمل الألمان والتشيكيون معا ، وذلك مع أخذ مشكلة علاقات كل منهما بالبولنديين التي لا تبنى تطل برأسها ، في

الاعتبار ، ولكن على أساس أنها عامل تعقيد أكثر منها طرفا أساسيا في الموضوع . وفي خلال الفترة التي تستوعبها هذه الدراسة ، أخذت مشكلة العلاقات الألمانية التشيكية تصبح أكثر صعوبة ، كلما تحولت الحركة القومية التشيكية في الاتجاه الديمقراطي . « فالتشيكيون القدامى » ، رغم أن كثيرين منهم كانوا يطالبون بالاعتراف ببوهيميا ملكية قائمة بذاتها بأنظمتها القديمة ، كانوا يريدون أن يحققوا لها مركز الشريك الثالث المتساوي الذي يتمتع باستقلال مائل لاستقلال المجر وبقدرة مماثلة على استغلال الطبقات الدنيا ، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق هذا الرضع كاملا بسبب اختلاط العناصر الألمانية والتشيكية في الارستقراطية البوهيمية وبين عامة الشعب . وكان للارستقراطيين الألمان والتشيكيين مصلحة مشتركة في الدولة النمساوية بوصفها دعامة امتيازاتهم الطبقية . فكان النبلاء التشيكيون والألمان ، بما فيهم الألمان من بوهيميا ومورافيا ، يحتلون مراكز كبرى في البلاط وفي البيروقراطية الحاكمة . وقد سهل هذا الاختلاط بين الألمان والتشيكيين في الطبقة الحاكمة الأمر على الاشتراكيين في تنظيم حركة موحدة ضدهم — الى أن نمت في بوهيميا حركة قومية تشيكية على عداء للارستقراطية ووجدت زعماءها بين مثقفي التشيكيين وطبقتهم الوسطى . وقد قوض هؤلاء « التشيكيون الحديثون » الذين تحدوهم النزعة القومية دعائم النزعة شبه القومية الارستقراطية التي كانت سائدة بين الزعماء السياسيين من « التشيكيين القدامى » ، وفي نفس الوقت أثاروا مشكلة حرجة للحركة الاشتراكية النمساوية . فقد انقسم الاشتراكيون التشيكيون الى فريقين ، فريق ظل على ولائه لفكرة المنظمة الموحدة ، مع شيء من الاستقلال الذاتي للجماعات القومية ، وفريق لم يكن على استعداد لأن يتخلف عن القوميين البورجوازيين في العمل على انشاء حركة قومية

خاصة بهم . وكان هذا الاقسام في صفوف الاشتراكيين يقع الى حد كبير في المناطق التي يغلب فيها التشيكيون من ناحية والمناطق التي يختلط فيها الشعبان من ناحية أخرى . وزادت حدة المشكلة بصفة خاصة في الميدان النقابي ، كما سترى فيما بعد ، لأن الاشتراكيين التشيكيين ، وعلى رأسهم أنطونين نيمك ( ١٨٥٨ — ١٩٢٦ ) ، بعد أن شيدوا حزبهم المستقل استقلالا ذاتيا داخل الاطار القدرالى للحزب الأكبر الذى يشمل القسم النسائى من الامبراطورية ، طالبوا بالحق في بناء نقاباتهم الخاصة بهم أيضا ، وكان ذلك يهدد باقسام الحركة الصناعية ، لا دخل بوهيميا وحدها ، ولكن حيثما وجد عمال تشيكيون يعملون جنبا الى جنب مع عمال من قوميات أخرى . بيد أن هذا التحدى لم يبلغ ذروته الا في وقت متأخر نسبيا -- وخاصة بعد القلقة العميقة التي نجمت عن الثورة الروسية في سنة ١٩٠٥ في جميع أنحاء الممتلكات النسائية ، وبعد الحصول على حق الانتخاب لجميع الرجال في النمسا في أعقاب هذا الحدث الكبير مباشرة . فقد بنى الحزب الاشتراكي النسائى في وقت كان يبدو أن تفكك الامبراطورية النسائية المجرية — وان كان متوقعا تماما في يوم ما — أبعد من أن يصلح أساسا للتكتلات أو الاقسامات السياسية الجارية . ولذا ظل الاشتراكيون التشيكيون فترة كبيرة على استعداد للقيام بدورهم في حزب نسائى مشترك تحت زعامة وهوذ يغلب عليهما العنصر الألماني ، وما دام الاشتراكيون الألمان والتشيكيون على استعداد للعمل معا دون اصطدام حاد فاز الجماعات القومية الأخرى — باستثناء البولنديين — لم يكن من المحتمل أن تثير أية صعوبة ، أو أن تطلب أصلا دورا له أهمية تذكر .

أما البولنديون في غاليسيا فانهم كانوا يدركون تمام الإدراك أنهم أحسن حالا تحت الحكم النسائى منهم اذا كانوا تحت الحكم الروسى ،

أو حتى تحت الحكم الألماني . فقد كانت بولندا النمساوية تتمتع في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، بواسطة حكم أرستقراطيتها المحلية ، وعندما تكونت فيها حركة اشتراكية استطاعت أن تسير في طريقها بسهولة أكثر مما فعل التشيكيون لأن البولنديين كانوا متكئين في منطقة واحدة كما كانوا أقل اختلاطا من التشيكيين والألمان — باستثناء اختلاطهم بالفلاحين الروثينيين الذين لم تكن لهم أية قومية من القوميات المتقدمة الثلاث ، وبخاصة البولنديون أنفسهم ، على استعداد للاهتمام بمطالبهم . وكان الاشتراكيون البولنديون يتشاجرون فيما بينهم ، بين الجماعات التي تحت الحكم الألماني والتي تحت الحكم النمساوي والتي تحت الحكم الروسي ، أكثر بكثير منهم مع زملائهم من الاشتراكيين في النمسا ، وإن كانوا هم أيضا قد صاروا أشد جموحا بعد سنة ١٩٠٥ تحت تأثير الثورة الكبرى في روسيا .

وقد كان الحزب الاشتراكي النمساوي ، على خلاف الحزب الألماني ، يشق طريقه في مجتمع لم تكن للطبقة العاملة فيه حقوق سياسية الى عهد قريب جدا . فلم يكن للعمال في ظل الدساتير النمساوية المعمول بها حتى سنة ١٨٩٦ حق التصويت مطلقا وقد احتفظ قانون الإصلاح الانتخابي الذي صدر في هذا العام بالنظام القديم من التصويت المنفصل لكل طبقة — ولكنه خلق طبقة جديدة يحق لكل من العمال الصناعيين والفلاحين التصويت فيها وإن ظل العمال في الخدمات الشخصية والاقطاعية محرومين من هذا الحق — إلا أن الطبقة الجديدة من أصحاب الأصوات لم يتح لها سوى تمثيل ضئيل جدا في الرايخسرات ، الذي استمرت السيطرة فيه للطبقات العليا . ولم تشمل حقوق الانتخاب جميع الفئات تقريبا على أساس المساواة في التصويت ، ولم ينبذ نظام التصويت المنفصل الا في سنة ١٩٠٦ .

وكان أهم ما يشغل الاشتراكيين النمساويين طوال الفترة من انشاء « الدولية الثانية » في سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٩٠٦ هو الصراع من أجل حق التصويت للجميع . بل انهم لم ينظموا حزبهم حقيقة ويشرعوا في هذا الصراع الا قبيل ميلاد الدولية الثانية ببضعة شهور في العيد المئوي للثورة الفرنسية الكبرى . وكانت الحركة الاشتراكية في النمسا قبل ذلك منقسمة . وكانت هذه الحركة قد بدأت تأخذ شكلها أصلا في الستينات من القرن الماضي بوصفها حركة ألمانية يغلب فيها النفوذ الألماني المسيطر . فقد أنشئ فرع « للاتحاد العام للعمال الألمان » الذي أنشأه لاسال في فينا للوقوف في وجه محاولة منافسة تعمل على انشاء « اتحاد جمعيات التبادل العمالية » الذي يسير على الأسس الليبرالية التي نادى بها شكولز دليتش ، وقد بدأت هذه الحركات تنمو نموا مستقلا الى حد ما بعد الحرب البروسية النمساوية في سنة ١٨٦٦ عندما خرجت النمسا نهائيا من الكونفدرال الألماني ، اذ تحولت الى الاشتراكية معظم الجماعات التبادلية التي كانت في الأصل معادية للاشتراكية ؛ وقد ساعد على نمو الحركة المشتركة ، برغم تعرضها لقمع شديد ، ما حدث في سنة ١٨٦٧ من تطورات دستورية ، أدت الى منح هنجاريا حقها في الحكم المستقل في ظل « الملكية الثنائية » بحيث أصبح من الضروري تنظيم صورة من صور التمثيل البرلماني للجزء النمساوي من الامبراطورية . ولم تحظ الطبقة العاملة بأى حقوق انتخابية في الرايخسرات الذي أعيد تنظيمه في سنة ١٨٦٧ ولم يكن هناك حتى نظام للاختيار المباشر . فقد كان أعضاء الرايخسرات ينتخبون بواسطة مجالس الأقاليم « الداي » في الأجزاء المختلفة من الامبراطورية النمساوية ، واستمرت هذه المجالس نفسها تنتخب بواسطة نظام للتصويت المنفصل على أساس الطبقات لمحتفظ بأغلب السلطة في أيدي طبقات ملاك الأراضي .



ومع ذلك فإن اقامة صورة من الحياة الدستورية بعثت على نشاط المناقشات السياسية ؛ ووقع الاشتراكيون ، وبخاصة في فينا ، تحت نفوذ الماركسية وكونوا صلات بالحزب الاشتراكي الجديد الذي أنشئ في ألمانيا في مؤتمر ايزناخ سنة ١٨٦٩ على أساس توحيد أتباع لينبخت وبيل من الماركسيين والقطاع المنشق المكون من أتباع لاسال . وقد حضر فعلا مندوبون من النمسا الألمانية مؤتمر آيزناخ واشتركوا في انشاء الحزب الألماني . واشترك الاشتراكيون من فينا بقيادة هينريخ أوبدرويدر ( ١٨٤٦ — ) وبالتعاون مع ج . ب . بيكر صديق ماركس في جنيف ومع الاشتراكيين الألمان والاشتراكيين السويسريين الألمان في زيوريخ وفي مدن سويسرا الأخرى ، في الأعمال الأخيرة « للدولية الأولى » وساعدوا بصفة خاصة في حصول بيكر على أغلبيته الوهمية في مؤتمر « الفلول » الذي عقدته « الدولية الماركسية » في جنيف سنة ١٨٧٣ . بيد أن « الدولية المناهضة للتسلطية » المنافسة كان لها أيضا مؤيدون في النمسا ، وبخاصة في فينا ، وسرعان ما انقسمت حركة ١٨٦٩ .

وكان العمال قد منحوا ، اسما ، حق تكوين النقابات في سنة ١٨٦٩ وأعقب ذلك قيام المنافسة المشار إليها بين أنصار « مساعدة الذات » وأنصار « مساعدة الدولة » — أي بين « التبادلين » وأتباع لاسال . ولكن بمجرد أن سيطر الفريق الأخير على الموقف وبدأ ينظم مظاهرات كبرى للعمال في فينا والمراكز الأخرى ، قبضت الحكومة على الزعماء واستردت ما سبق أن منحت في أعقاب هزيمة النمسا على يد بروسيا . وكان عام ١٨٦٩ عاما حرجا في تاريخ الاشتراكية النمساوية . ففي هذه السنة قام عمال فينا بمظاهراتهم التاريخية أمام البرلمان لتقديم عريضتهم مطالبين ببحث الاجتماع العام وحق التكتل النقابي سوكلان « للحزب الديمقراطي الاشتراكي »

الصغير الذى تولى تنظيم هذه الحركة قد تألف فى سنة ١٨٦٧ تحت النفوذ اللاسالى الى حد كبير ؛ وفى سنة ١٨٦٩ أسس هيرمان هارتونج ( ١٨٤٢ — ) صحيفة « فواكستم » لسان حال الحركة الجديدة . وكانت المظاهرة الكبرى من نتائج اقامة حكومة برلمانية فى النمسا غداة انتصار بسمارك على القوات النمساوية فى سادوا ، وكانت بمثابة احتجاج ضد الاضطهاد المتصل الذى عاتته حركة الطبقة العاملة ، برغم تشريع النقابات الاسمى ، على يد الوزارة التى كان مفروضا أنها ليبرالية ، والتى جاءت لتنفيذ دستور سنة ١٨٦٧ الجديد .

وقد أعيد حق التكتل اسما لمدة قصيرة فى سنة ١٨٧٠ ، ولكن المظاهرات الجماهيرية قوبلت مرة أخرى باعتقالات عديدة ومحاولات من جانب الشرطة للقضاء على الحركة . واستمر الصراع الجديد ابان الأزمة الاقتصادية فى سنة ١٨٧٧ التى كادت تقضى على النقابات ودفعت مابقى منها الى العمل السرى .

وفى سنة الأزمة هذه انقسم الحزب الاشتراكى الديمقراطى النمساوى على نفسه الى فريقين متنافسين ، أحدهما عرف باسم « المعتدلين » ، يقوده هاينريخ أوبلروايندر ، والآخر باسم « الراديكاليين » يقودهم الاخوان أندرياس ويوسف شيو . وأندرياس شيو هذا ( ١٨٤٤ — ١٩٢٧ ) هو نفس الشخص الذى استقر فى أدنبره فيما بعد ، ثم بعد ذلك فى لندن ، وقام بذور كبير فى « الرابطة الاشتراكية البريطانية » و « القدرال الديمقراطى الاشتراكى » . وكان « الراديكاليون » متأثرين الى حد كبير بنفوذ الألماني جوهان مويست الذى كان قد تحول الى القوضوية وطرد من الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألماني حوالى سنة ١٨٨٠ . وحاول مويست ، بعد أن أرغم على مغادرة ألمانيا ، أن ينشئ صحيفته « فرايسايت » أولا فى

زوريخ ثم في لندن قبل أن ينقل مركز نشاطه الى الولايات المتحدة في سنة ١٨٨٢ . وسرعان ما تدعم نقود موسست بنقود يوسف بيوكيرت « ١٨٥٥ — ١٩١٠ » القوضى البوهيمى المولد الذى أنشأ في سنة ١٨٧٩ صحيفة الخاصة به « تسوكونوفت » في فينا . وكان بيوكيرت خطيبا مؤثرا جديدا وقام بدعاية قوية بين العمال الألمان ، ولكن شيو وأخاه وكذلك « أوبدرويندر » و « المعتدلين » كانوا يرتابون فيه على أنه جاسوس للشرطة و « عميل مهيج » . وأيا كان الأمر فإن فترة نقوده وقعت فيها عدة حوادث عنف فوضوية قابلتها الشرطة بإجراءات عنيفة من الاضطهاد امتدت الى الاشتراكيين والنقائين كما شملت الجماعات الفوضوية الصغيرة . وقبل أن تبلغ هذه الأزمة ذروتها كان اوبدرويندر قد غادر النمسا في سنة ١٨٧٨ وعاد الى ألمانيا حيث ولد . ولم يبق بدور كبير فيما تلا من تاريخ الحركة الاشتراكية . وغادر بيوكيرت نفسه النمسا في سنة ١٨٨٤ عندما صدر القانون الاستثنائى ضد القوضيين . فذهب الى ألمانيا حيث انضم الى باستور ستيرك مؤسس الحركة البروتستانتية المناهضة للسامية . وبعد ذلك هاجر الى الولايات المتحدة ، بعد مدة قضاها في باريس ، حيث توفي في شيكاغو سنة ١٩١٠ .

وفي السنوات الأخيرة من السبعينات انقسمت الاشتراكية النمساوية اقساما حادا الى جماعات متنافسة من « المعتدلين » و « الراديكاليين » — وكان الأخيرون يتسمون باتجاه فوضوى واضح شجعه أن الطبقة العاملة كلها لم تكن تتمتع بحق التصويت بالإضافة الى الصعوبات القائمة في وجه التنظيم السياسى والاقتصادى العلنى .

وقد تعرضت الاشتراكية في النمسا من بداياتها الأولى لقوانين استثنائية تماثل تلك التى طبقها بسمارك فيما بعد في ألمانيا . فالتشريعات المناهضة

للاشتراكية التي صدرت في سنة ١٨٦٦ ، والتي ظلت نافذة المفعول حتى سنة ١٨٨١ ، وضمت قيودا شديدة على حقوق الاجتماع والتنظيم ، وأضيف إليها في سنة ١٨٨٤ ، ردا على نشاط الفوضيين ، « قانون خاص » يتضمن إيقاف العمل بمبدأ « لا سجن بلا محاكمة » المعمول به في بريطانيا ، وأدى ذلك الى فرض نظام « طوارئ » بوليسى على فينا وفير ونيوستات حتى سنة ١٨٩١ . وقد جمعت هذه الاجراءات نمو الحركة صعبا ، ولكنها لم تفلح في الحيلولة دون عودة الحياة شيئا فشيئا الى الحركة الاشتراكية بعد نكسة اضطهاد سنة ١٨٨٤ .

وفي هذه الأثناء كان الدستور النمساوى قد تعرض لشيء من التنقيح . ففى ظل النظام الذى كان بمقتضاه يختار أعضاء الرايخسرات بواسطة المجالس الإقليمية « الدايت » كان من السهل على أية جماعة قومية ساخطة أن تخرج الحكومة المركزية بأن ترفض انتخاب نصيبها من الأعضاء ثم تقول ان اجراءات الرايخسرات لا يمكن شرعا أن تطبق في منطقتها دون اشتراك ممثلها فيه — أو أن تدعى أن اجراءاته جميعها باطلة لعدم توفر التمثيل المطلوب . وفي سنة ١٨٦٨ حاولت الحكومة المركزية أن تواجه ذلك باصدار تشريع يقضى بأنه اذا لم يتم « الدايت » ينتخب ممثليه في الرايخسرات فانه يمكن اجراء انتخابات مباشرة — فى ظل النظام الطبقي أيضا ، وهو الذى يمنح الطبقات العليا الغلبة تماما . بيد أن المجالس « الدايت » المعارضة تخلصت بسهولة من آثار هذا الاجراء بأن قامت فعلا بانتخاب ممثلها في الرايخسرات ثم أصدرت اليهم تعليمات بعدم حضور جلساته . وأدى ذلك الى اصدار قانون فى سنة ١٨٧٣ انتزع انتخابات الرايخسرات بأكملها من أيدي المجالس وعمم الانتخاب المباشر ؛ ولكن شروط الانتخاب لم تعدل وظل النظام الطبقي فى التمثيل بلا تغيير . وقد ظل بلا تغيير حتى

سنة ١٨٨٢ التى صدر فيها قانون انتخابى جديد وسع حق الانتخاب فصار يشمل جميع دافعى الضرائب المباشرة بما يوازى عشرة شلنات فاكثروا على أن يمارس الناخبون الجدد حقوقهم الانتخابية فى دوائر « طبقية » منفصلة فى المدن والمناطق الزراعية . وقد عم هذا الإصلاح عددا ضخما من الفلاحين الموسرين ومن ناخبى الطبقة الوسطى فى المدن أيضا ، بما فيهم عدد من اليهود الذين كانوا ضحايا حركة كاثوليكية نامية مناهضة للسامية منذ الأزمة الاقتصادية فى سنة ١٨٧٣ . وقد ساعدت حملة مناهضة السامية ، بقيادة كارل لويجر فى السبعينات من القرن الماضى ، على دفع اليهود لضم جهودهم الى الجماعات الأخرى التى تقف من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية موقف العداء .

وبدأت الحياة تدب فى الاشتراكية النسائية ، تحت قيادة اشتراكيي فينا أساسا ، فى أواخر الثمانينات . وفى سنة ١٨٨٦ قام أحد أطباء فينا ، الدكتور فيكتور آدلر ( ١٨٥٢ - ١٩١٨ ) ، وهو من عائلة يهودية ثرية وكان قد بدأ فعلا يكسب شهرة بوصفه طبيبا نفسيانيا ، بتأسيس صحيفة أسبوعية ، هى « جلايخهايت » تهدف الى توحيد الفرق الاشتراكية المتنافرة — من أنصار « الممكن » والثوريين — فى حزب واحد . وسرعان ما انبثقت من « الجلايخهايت » فى سنة ١٨٩٥ صحيفة « آربايتير زايونج » اليومية المعروفة التى ظلت الصحيفة الرئيسية للحزب حتى أغلقها دلتوس فى سنة ١٩٣٤ . ولم تمض على هذه البداية سوى عشر سنوات حتى كان الوقت قد أصبح صالحا لإنشاء حزب موحد أريد به أن يحقق ما حققه الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى من انجازات وأن يضاياه . وقد اشترك كارل كاوتسكى ، وهو نمساوى المولد أصلا ، مع آدلر فى وضع دستور الحزب وبيان عن سياسته وافق عليهما مؤتمر عقد فى هينفيلد فى ديسمبر

سنة ١٨٨٨ ويناير سنة ١٨٨٩ . وقد قام تنظيم « حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي النسلاوى » الجديد وبرنامجه على أساس نظام وبرنامج الحزب الألماني ، الذى كان لا يزال خاضعا « لقوانين بسمارك الاستثنائية » . ومن ثم أقيم على أساس مركزى وعلى أن يعمل فى اتصال وثيق مع الحركة النقابية التى كانت مستقلة عنه رسميا ، وان قبلا زعامة موحدة . ولم يكن من المحتمل أن يحصل الحزب عند انشائه على أى مقاعد فى الرايخسرات بسبب القيود المفروضة على حق الانتخاب ، ولكن سرعان ما تغير الموقف تغيرا جذريا بعد انشائه نتيجة لسير الأحداث فى بوهيميا . فطوال الثمانينات كان حزب « التشيكيين القدامى » يكاد يحتكر تمثيل التشيك فى الرايخسرات وكانت تسيطر على هذا الحزب الأرستقراطية البوهيمية ويؤيد القوى المحافظة داخل الدولة النمساوية . وكان يدعو الى الفدرالية الأرستقراطية ضد سياسة المركزية التى تنطوى عليها الدعوة « الدستورية » البورجوازية التى تنادى بها أغلبية الممثلين الألمان . وقد تعرض حزب « التشيكيين القدامى » خلال الثمانينات لهجوم متزايد من جانب « التشيكيين الحديثين » من الوطنيين الذين كانوا يعارضون ميوله الأرستقراطية وخضوعه لفينا والجماعة الحاكمة فى الامبراطورية . وبلغ الأمر مداه فى سنة ١٨٩٦ عندما أجرى الوزير المركزى ، كوت فون تافيه — كجزء من محاولة قام بها الامبراطور لتقوية مركزه بتوحيد الجماعات الأشد محافظة وراء السلطة المركزية — مفاوضات لتسوية المشكلة البوهيمية بين البوهيميين الألمان والتشيكيين القدامى على أساس شروط كانت ستؤدى الى قيام عقبات قوية أمام تحقيق ما يطالب به « التشيكيون الحديثون » من استقلال ذاتى ديمقراطى فى اطار « ملكية ثلاثية » يمنح أقاليم بوهيميا حكما مستقلا يماثل حكم المجر . وقد واجهت التسوية

المقترحة معارضة عنيفة في بوهيميا جعلت لا مفر من صرف النظر عنها ، وعندما فشلت المفاوضات حل تأفیه الرايخسرات ووجه الى جميع المعتدلين نداء بالتكتل وراء الحكومة ضد الجماعات المتطرفة في الجانبين . وأخفقت هذه المناورة تماما في بوهيميا . فبرغم القيود المفروضة على حق الانتخاب اكتسح حزب « التشيكيين القدامى » القديم تقريبا على يد منافسيه « الاشتراكيين الحديثين » الذين ظهروا في كل من المجلس الاقليمي « الدايت » والرايخسرات في قوة يبرنامج يقوم على التثبث بالقومية الديموقراطية .

ويجب ألا يفهم أن القومية التشيكية الجديدة كانت اشتراكية بأي معنى ، أو أنها كانت تقوم على تأييد كبير من الطبقة العاملة . فلقد كانت أساسا حركة جماعات من البورجوازيين والبورجوازيين الصغار بزعماء المثقفين التشيكيين . والواقع أن تأفیه حاول الرد عليها ، وعلى النزعات القومية البورجوازية المماثلة التي نمت في أجزاء أخرى من النمسا ، بإقتراح قدر من الإصلاح الانتخابي يؤدي الى إلغاء شروط الملكية في طبقتين من الطبقات الانتخابية الأربع — طبقة ناخبي المدن وطبقة ناخبي المناطق الزراعية — في حين يبقى على المركز الممتاز الذي تحتله طبقة ملاك الأراضي وعلى التمثيل الخاص الذي تتمتع به الغرف التجارية . وكان يأمل في أنه يستطيع بإدخال مجموعة ضخمة من الناخبين الجدد أن يكسح البورجوازيين من أصحاب الدعوة الدستورية والوطنيين وفي نفس الوقت يضع في يد الارستقراطية صمام أمن عن طريق حقها في التمثيل المنفصل . بيد أن الارستقراطيين لم يرقهم ذلك بالمرة ، وكان لا مفر من صرف النظر عن هذا الاقتراح أيضا . واستقال تأفیه من الوزارة في سنة ١٨٩٣ ، وجاءت بعد ذلك فترة قصيرة من التوازن غير المستقر تعاقبت فيها الحكومات سراعا الى

أن قام في سنة ١٨٩٥ وزير جديد ، وهو كونت باديني — ارستقراطي بولندي — بتنفيذ قدر من الإصلاح الانتخابي أدخل لأول مرة عددا كبيرا من العمال والفلاحين الفقراء ضمن الناخبين .

وكان القانون الانتخابي الذي صدر في سنة ١٨٩٥ عجيبا جدا . فبدلا من إلغاء نظام الانتخاب على أساس طبقات منفصلة أو توسيع دائرة الناخبين في طبقتي ناخبي المدن والمناطق الريفية ، كما اقترح تأفيه من قبل ، ترك باديني النظام الانتخابي القديم بأكمله قائما ، ولكنه أضاف إلى الطبقات الأربع الموجودة — الارستقراطية والغرف التجارية والمدن والمناطق الزراعية — طبقة خامسة تشمل جميع الذكور البالغين باستثناء من يرد بهم نص خاص . وكان أهم من استبعدوا هم « الخدم الخصوصيون » ، بما فيهم الخدم في ضياع ملاك الأراضي . وقد استثنوا على أساس أنهم ليسوا كاملي الحرية — وأنهم بطبيعة الحال يحترمون رأى الارستقراطية . وكانت الطبقة الخامسة الجديدة ، المكونة من الناخبين الذين استبعدوا من الطبقات الأربع الأخرى ، تضم عددا من الناخبين أكثر بكثير من الباقيات ، ولكن لم يخصص لها سوى نسبة ضئيلة من مجموع عدد المقاعد في الاريخسرات — ٧٣ من ٤٢٥ ، في حين كان لطبقة ملاك الأراضي وحدها ٨٥ وللمدن والغرف التجارية معا ١٣٩ وللناطق الريفية ١٢٩ — واستمرت هذه الفئات الثلاث الأخيرة تنتخب على أساس القانون الانتخابي الضيق القديم . بيد أنه صار من الممكن بالنسبة للاشتراكيين بعد سنة ١٨٩٥ أن يحصلوا على مقاعد ضمن الطبقة الخامسة ، وإن كانت مقاعد محدودة العدد . وقد حصلوا في أول انتخابات أجريت في ظل القانون الجديد على ١٤ مقعدا . وكان المقلان اللذان فاز فيهما الحزب بمعظم انتصاراته هما بوهيميا وفينا . وقد انخفض هذا العدد إلى ١٠ في انتخابات ١٩٠١ التالية كنتيجة للخسائر



في فينا . وقرر الحزب الاشتراكي في سنة ١٨٩٧ ، نتيجة للقانون الانتخابي الى حد كبير ، أن يعيد تنظيم نفسه ، تنظيما شاملا . فطالما كان العمال محرومين من حق الانتخاب فان الحزب قد استطاع أن يدخل معاركة متحدا مكتلا جميع الأعضاء في المطالبة بتعميم حق الانتخاب ، وكان الحزب فخورا بجهته الصاعدة المتحدة ضد الشيع القومية المنقسمة التي تتكون منها الأحزاب الأرستقراطية والبورجوازية . ولكن بمجرد أن أصبح في مقدوره دخول المعارك الانتخابية في المناطق المختلفة صار لزاما عليه أن يأخذ في اعتباره الفوارق القومية داخل صفوفه ، والا فقد يؤديه بانضمامهم الى الأحزاب الأخرى التي تقوم دعوتها على النزعة القومية . ومن ثم عقد الاشتراكيون النمساويون مؤتمرا في برونو سنة ١٨٩٩ وحولوا حزبهم الى مجرد اتحاد فدرالي — تقريبا لجماعات تمثل سبعة قطاعات قومية من ألمان وتشيكين وسلوفاكيين وسلوفينيين وإيطاليين وبولنديين وروثينيين — وعلى رأسه لجنة فدرالية مؤلفة من أعضاء من القطاعات السبعة ، وعلى أساس أن يعمل الحزب في الرايخسرات كوحدة واحدة . وكان لكل قطاع منظمته الاقليمية المحلية ويتمتع باستقلال ذاتي وإدارة شئونه الخاصة ، ولكن الجماعات القومية في المناطق المختلطة السكان كانت بطبيعة الحال تعمل معا في الانتخابات وفي دعايتها الاشتراكية اليومية . وقد طبق التنظيم الجديد بسهولة في المناطق التي تنفرد فيها أية قومية بإقليم خاص بها : ولكنه أدى الى تمقيدات كثيرة في المناطق التي تختلط فيها القومية ، مثل بعض أجزاء بوهيميا ومورافيا وفي المناطق السلوفينية وكذلك في فينا وبعض المراكز الصناعية الأخرى .

وتضمن البرنامج الجديد الذي أقر في مؤتمر برونو سنة ١٨٩٩ مطالبا بإعادة تنظيم النمسا على أساس فدرال ديموقراطي من القوميات التي

تتألف منها . وقرر أنه ينبغي تكوين عدد من الأقاليم القومية المستمدة بالحكم الذاتي ، بدلا من الأقاليم Lander القديية التى لا تعادل التقسيمات القومية . وأن يكون لكل من هذه الأقاليم القديية مجلس نيابى ، ينتخب على أساس حق الانتخاب المباشر المتساوى للجميع ، ويتمتع بسلطات مستقلة فى التشريع والادارة فى منطقته فيما يتعلق بالشئون القومية والثقافية . وتحل هذه المجالس النيابية القومية محل المجالس القديية « الدايت » ، وتؤلف الأقاليم التى يشغلها سكان من قومية واحدة اتحادات قومية : وتضمان حقوق الأقليات القومية فى كل إقليم بواسطة قوانين يصدرها الرايخسرات بوصفه مثلا للنمسا ككل . ولما كان المفروض أنه لا يعترف لأى من القوميات المختلفة بمركز ممتاز على غيرها فقد تقرر ألا تكون هناك لغة رسمية مشتركة . فلكل قومية الحرية فى ادارة شئونها العامة بلغتها الخاصة وتنظيم نشاطها الثقافى على أساس مبدأ الاستقلال فيما يتعلق باللغة .

وقد قبل كثير من الألمان هذا التنظيم الجديد على مضض لأنهم كانوا معجبن جدا بوحدة الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى وسلطته المركزية ، ولكنهم أدركوا أن هذا التنظيم هو البديل الوحيد الممكن لإنشاء أحزاب اشتراكية منفصلة تماما فى بوهيميا وغاليسيا ، وربما فى مناطق أخرى أيضا . ولم يخل العمل بالتنظيم الجديد مطلقا من الاحتكاك ، ولكن الصراع المستمر من أجل الحصول على حق التصويت العام ، وهو الصراع الذى ظل دائرا الى أن تقرر حق الانتخاب لجميع الرجال فى سنة ١٩٠٧ ، عمل الى حد كبير على بقاء وحدة الحزب فى مواجهة الطبقات الحاكمة التى تضافرت أيضا ، برغم الاختلافات القومية فيما بينها ، لمقاومة هدم الحزب ، وقد دفعت ضرورة قبول اختلاف القوميات كأساس للتنظيم داخل الحزب ،

دفعت الاشتراكيين النمساويين أيضا الى التفكير الجاد في العلاقة بين القومية والاشتراكية ومحاولة ايجاد وسائل للتوفيق بين المطالب القومية ومفهومهم عن تضامن الطبقة العاملة الذى يسمو على الخلافات القومية . وكانت هذه المهمة شاقة لأن بعض الجماعات القومية المعينة داخل الامبراطورية النمساوية كانت أميل لا الى تأكيد مطلبها الخاص بالحكم الذاتى لنفسها فحسب ، بل والى تأكيد امتيازها على جماعات أخرى تعتبرها أكثر تخلفا . ففى النصف الآخر من « الملكية الثنائية » نادرا ما كان المجريون يترددون فى فرض سيطرتهم على السلوفينيين أو الرومانيين أو الألمان الترانسلفانيين أو حتى ، ما داموا قادرين ، على الكرواتيين الذين قاموا بدورهم فى هزيمة الثورة المجرية فى سنة ١٨٤٨ . ولم تتسم الدعوة القومية بالالاحاح العنيف فى أى جزء من النمسا بقدر ما اتسمت به فى المجر ، ويرجع معظم السبب فى ذلك الى أن الألمان والتشيكيين كانوا ، كلاهما ، يدعون لأنفسهم مركزا ممتازا وزعامة فكرية وكانوا مختلطين الى حد أنهم لم يستطيعوا تحديد مناطق معينة يطالبون بتحقيق مطالبهم داخل حدودها كما استطاع البولنديون أن يفعلوا الى حد كبير . ولا ريب فى أن « التشيكيين الحديثين » طالبوا بمملكة مستقلة فى بوهيميا لا يربطها ببقية النمسا والمجر سوى اتحاد شخصى فى ظل ملكية مشتركة ، ولكنهم ما كانوا يستطيعون الأمل فى الحصول على ذلك ، أو ما يقرب منه ، اذا وقف ضدهم القسم الأكبر من الارستقراطية البوهيمية ، التى اختلطت فيها العائلات التشيكية بالألمانية ، والأقلية الألمانية الضخمة فى الطبقتين الوسطى والعاملة فى براغ وفى جهات أخرى كثيرة من بوهيميا . فكان على الجماعات التشيكية داخل الحزب الاشتراكى الديموقراطى أن تبذل جهدا فى الاتفاق مع الألمان ، وما كان الألمان بدورهم ليستطيعوا الاستفتاء عن تأييد

التشكيكين — وكانت حاجتهم الى هذا التأييد أشد بسبب المشاعر المناهضة للسامية التي أثارها وجود عنصر يهودى كبير بين صفوفهم ، وبخاصة فى فينا . فلقد كان الاشتراكيون الألمان فى حاجة الى كل ما يستطيعون الحصول عليه من تأييد فى قتالهم ضد هذه الحركة القومية المناهضة للسامية التى كانت تحاول بناء اتحادات مهنية وتنظيمات سياسية اشتراكية مسيحية بين عمال المدن وفى المناطق الريفية .

وقد قبل الزعماء الاشتراكيون أساسا فدراليا قوميا للحزب الاشتراكى ولكنهم أصرّوا على رفض أى تنظيم قطاعى مماثل فى الحركة النقابية وذلك على أساس أن العمال من قوميات مختلفة لا يعملون فى نفس الصناعات فحسب بل فى نفس المؤسسات أو فى مؤسسات متنافسة فى نفس المناطق ، وأن تقسيم العمال الى جماعات منفصلة تبعا لجنسياتهم يؤدى الى كارثة . وكان الحزب الديموقراطى الاشتراكى النمساوى قد دعا الى عقد مؤتمر نقابى فى فينا ، برغم العقبات القانونية ، منذ سنة ١٨٩٠ وانبثقت من ذلك « لجنة نقابية مركزية » ، تماثل تلك التى توجد فى ألمانيا ، وتنقسم الى عدد من النقابات المنفصلة للصناعات والمهن المختلفة . وقد عملت هذه الهيئة المركزية فى اتصال وثيق مع المنظمة المركزية للحزب الديموقراطى الاشتراكى ، وعندما أعيد تنظيم الحزب على أساس قطاعات قومية طوّل باعادة تنظيم النقابات على أساس مماثل . وكانت زعامة الحركة النقابية — ومعظمها من فينا — على استعداد للموافقة على انشاء لجان فرعية فى المناطق المختلفة تتكون من الفروع المحلية للنقابات التى تضم عمال النمسا كلها ، وكذلك على تنظيم فروع للنقابة على أساس لغوى ، فى الحالات المناسبة فى بعض المناطق المعينة . ولكنها لم تقبل انشاء نقابات منفصلة لكل قومية فى كل صناعة أو مهنة مع انضمام كل من هذه النقابات الى مركز نقابى قومى خاص

بها وتجميع الحركات القومية المختلفة في لجنة عليا مشتركة على أساس كوشدرالى .

ومما زاد الوضع تعقيدا أن الاشتراكيين التشيكيين — أو بالأحرى قطاعا منهم — طالبوا أيضا بالاعتراف للنقابات التى تنتمى الى المركز التشيكي فى براغ بالحق فى ضم العمال التشيكيين فى الأجزاء الأخرى بالنمسا ولم يقتصروا على مجرد المطالبة بإنشاء حركة نقابية منفصلة فى بوهيميا فحسب ؛ فقد كان دعاة القومية يحاولون كالمادة ، أن يحققوا مطالبهم فى اتجاهين : بإنشاء حركة نقابية فى بوهيميا نفسها وكذلك بإدعاء الاختصاص فيما يتعلق بالعمال ذوى الجنسية التشيكية أينما وجدوا . ولم يكن فى استطاعة الألمان الموافقة على هذا المطلب المزدوج ، ولكنهم أيضا لم يكونوا على استعداد للموافقة على الجزء الأول وحده وذلك على أساس أنه من الضروري للنقابات أن تعمل تحت سيطرة وزعامة موحدة فى جميع أنحاء الأراضى التابعة للنمسا . ولم يرق ذلك للحزب الاشتراكي التشيكي ، لأنه يتعارض فقط مع مطلبهم الخاص بتبعية العمال التشيكيين على أساس قومي ، بل وكذلك لأنه كان يعنى عمليا قيام حركة نقابية مركزها فينا يسيطر عليها أساسا النفوذ الألماني .

ولما تعذر حل هذه المشكلة عن طريق المفاوضات المباشرة وعرضت فى سنة ١٩٠٧ على « المؤتمر الاشتراكي الدولي » ونوقشت أيضا فى « مؤتمر النقابات الدولي » حصل الحزب الاشتراكي النمساوى و « اللجنة النقابية للنمسا كلها » ، التى تحدث باسمها زعيمها القوى أنطون هوير ( ١٨٦١ — ١٩٣٥ ) ، على تأييد الأغلبية الساحقة للمندوبين وعلى رأيهم الديموقراطيون الاشتراكيون والنقائيون الألمان . وقد ندد كارل ليجين ، السكرتير الألماني « للدولية النقابية » والممثل النقابي الرئيسى فى الحزب

الديمقراطي الاشتراكي الألماني ، بدعاة الانفصال التشيكيين تنديدا شديدا . ولقد أشير في المؤتمر الى أن معظم النقابيين التشيكيين ، في بوهيميا كما في غيرها ، ظلوا في الحقيقة مخلصين « للجنة النقابية المركزية للنمسا كلها » واعتبروا أنه يكفي وجود لجنة فرعية في بوهيميا وأن يكون هناك حق تكوين فروع تقوم على وحدة اللغة داخل نطاق النقابات التي تشمل النمسا كلها . وفي مقابل ذلك رفضت أغلبية الاشتراكيين التشيكيين ، بزعامة أنطونين نيميك ، الاعتراف بأن « للدولة » أى حق في فرض ارادتها عليهم واعتمدوا في ذلك على المذهب المسلم به من أن الحركة النقابية في كل بلد ينبغي أن تنظم بحيث تعمل في تحالف وثيق مع الحزب الاشتراكي . وقالوا ان ذلك يعنى أن الحزب الاشتراكي التشيكي ، برغم أنه يعمل كهيئة تتمتع باستقلال ذاتي داخل اطار حزب فدرالي يضم النمسا كلها ، لابد أن يكون له نقاباته الخاصة المتصلة به مباشرة والتي لا تخضع ليبروقراطية نقابية مقرها فينا ومتصلة اتصالا مباشرا « بلجنة نقابية مركزية للنمسا كلها » . ولم ينته هذا النزاع الى أى حل : فقد استمر حتى ظهرت تشيكوسلوفاكيا دولة منفصلة ذات سيادة وقد اهبطت كل صلتها بالنمسا نتيجة للحرب العالمية الأولى .

لقد كبح النزعة الى الانشقاق في الحركة العاملة النمساوية حتى سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ تركيز انتباه الحركة على الصراع من أجل حق الاقتراع العام ، الذي كان شاغلا أساسيا وإن لم يكن شاغلا الوحيد ، وكان ذلك سببا في توحيد الحركة في نضال مشترك . فقد كان من الضروري في هذا الصراع الطويل لا أن تعمل الجماعات الاشتراكية القومية المختلفة في اتصال وثيق فحسب ، بل كان لابد أيضا أن يضمن الحزب المركزي تأييد الحركة النقابية بأكملها . فمادام الاشتراكيون غير متمتعين بحق الانتخاب ، بل وحتى

بعد أن حصل كثيرون منهم على هذا الحق ، فانه ما دام نظام الطبقات الانتخابى الذى يجعل مقاعد الرايخسرات فى غير متناولهم قائما ، فقد كان عليهم أن يعتمدوا بصفة رئيسية على أساليب الضغط غير البرلمانى ، وصار سلاحهم الرئيسى هو الاضراب العام السياسى ، ويعتمد هذا بطبيعة الحال على تأييد النقابات ؛ وحتى بصرف النظر عن الاضراب كاسلوب فان الاشتراكيين كانوا يعتمدون الى حد كبير على النقابات فى جمع العمال كتلة فى الشوارع من أجل المظاهرات الجماهيرية . وقد استمر العمل من أجل حق الانتخاب العام يشغل المركز الرئيسى فى نشاط الحزب من سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٩٠٧ ، وساعد تكرار استعمال الاضراب كسلاح على ربط النقابات بالحزب برباط أوثق بمطالبة جمهرة العمال بالمشاركة فى الشؤون السياسية عن طريق منظماتهم الصناعية . أما فى ألمانيا فانه لم يطلب الى النقابات أن تقوم بمثل هذا الدور الإيجابى فى عمل الحزب ومن ثم فان قبولها للزعامة الديمقراطية الاشتراكية كان أكثر سلبية وكان دورها فيما يتعلق بالحزب أقل أهمية بكثير . وبدت النمسا ، طوال فترة الصراع ، وكأنها حققت نظاما نموذجيا فى تنظيم الحزب والنقابات وعملهما ، ولكن ذلك كان يرجع فى الحقيقة الى عدم وجود نظام انتخابى ديمقراطى أكثر منه الى أى صفة خاصة فى تنظيم الحركة العمالية النسائية أو فى أفكارها الأساسية . وقد كان للصراع من أجل حق الانتخاب العام فى بلجيكا والسويد أثر مماثل الى حد ما كما سنرى فيما بعد .

فى فرنسا وألمانيا لم يتم الحصول على حق الانتخاب العام — أو بالأحرى للرجال فى الانتخاب — نتيجة لحملة اشتراكية ناجحة ، بل جاء على يد غير الاشتراكيين . وقد بنى الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى قوته على أساس حق الانتخاب الذى أدخله بسمارك للرجال فى اتحاد شمال

ألمانيا الكوهدرالى أولا ثم فى رايبستاج ألمانيا المتحدة . وكان اتباع لاسال قد شرعوا فى الستينات من القرن الماضى يعملون فى تأسيس حزب اشتراكى ألمانى هدفه الأول الحصول على حق الانتخاب للبالغين ، ولكنهم حصلوا على ما طالبوا به بسرعة ، لا نتيجة لجهودهم الخاصة ، بل لأن بسمارك نفسه أرادته كأداة لتكتيل الدولة الألمانية وتمدينها تحت سيطرته هو . وبعد سنة ١٨٧٠ كان الشاغل الرئيسى للاشتراكيين الألمان هو جمع المؤيدين الذين كانوا من الحاصلين على حق الانتخاب فعلا ، اذا كانوا ذكورا ، وفى اظهار قوتهم الانتخابية الضخمة . ولم تكن بهم حاجة تدعوهم ، كنتيجة عدم توافر أساليب التعبير السياسى لديهم ، الى الالتجاء الى مساعدة النقابات فى استخدام الضغط الصناعى ، ومن ثم ، ونظرا لأنه لم تكن بهم حاجة الى الاضراب العام ، فقد كانوا يميلون الى التردد فى تحييد استعماله بواسطة غيرهم . أما فيما يتعلق بفرنسا فان الخوف من « الرشيخ » والذكرى الحية للطريقة التى استخدم بها نابليون الثالث الاستفتاء الشعبى ، أطفأ بريق حق الانتخاب العام الذى كان قد لعب ذلك الدور الكبير فى دعاية لويس بلان فى الأربعينات من القرن الماضى . فلم تكن قضية توسيع حق الانتخاب من القضايا التى تفرق بين الاشتراكيين والأحزاب الأخرى : فقد كان هذا الحق من أسس سياسة الجمهورية ، وليس تغييرا ثوريا يتطلب الأمر قتالا فى سبيله ، وكان ما تمخض عنه تطبيق هذا الحق فى سنة ١٨٧١ ، وكذلك بعد سنة ١٨٤٨ ، من نتائج خيبة الآمال فيه أن صار رأى العام بين الطبقة العاملة الفرنسية ، أو على الأقل بين قطاع كبير منها ، ينجح الى ازدهاء الديمقراطية البرلمانية والى النظر الى الاضراب العام لاعلى أنه أداة لدعم جهود حزب سياسى ، بل على أنه سلاح قائم بذاته يستخدم فى تروية البروليتاريين للشوكة ، بل وبدم حتى لتحقيق الثورة ذاتها .



أما بالنسبة للنمساويين فإن المطالبة بحق الانتخاب العام كانت شعار  
المركة ضد الدولة الزجمية التي ما برحت الى حد كبير اقطاعية ، ووسيلة  
لتوحيد الجماعات الاشتراكية القومية في تأييد برنامج مشترك . لقد كان  
الاشتراكيون الألمان يتطلعون الى انشاء ألمانيا اشتراكية ، وكان الاشتراكيون  
الفرنسيون يتطلعون الى فرنسا اشتراكية ، أما النمساويون فلم يكن بينهم  
أحد تقريبا يتطلع الى امبراطورية نمساوية اشتراكية ، أو على الأقل اعتبار  
ذلك أكثر من مجرد مهرب محتمل . فقد كان كثيرون من الاشتراكيين  
النمساويين يريدون حركة اشتراكية للنمسا كلها كسلاح ضد الدولة  
النمساوية أكثر منها كوسيلة لجعلها دولة اشتراكية واستخدامها أساسا  
لنظام اشتراكي دائم . وهم وان كانوا فخورين بالوحدة الفدرالية « للدولة  
النمساوية الصغيرة » وأصروا على أنها أفضل ، لأنها دولية ، من تقسيم  
النمسا الى عدد من الدولة المنفصلة ذات السيادة التي تسيطر على كل منها  
قومية بذاتها ، فانهم لم يكونوا متحمسين لذلك وكانوا يأملون أن تذوب  
« الدولة الصغيرة » في « دولة أكبر » عندما يتم النصر المتوقع للاشتراكية  
في أوروبا . وكان عدد كبير من الألمان النمساويين يميلون فعلا الى اعتبار  
أن توحيد النمسا الألمانية مع الرايخ الألماني الاشتراكي هو المصير التاريخي  
الذي سيتحقق جنبا الى جنب مع إعادة انشاء بولندا كأمة متحدة وظهور  
دولة سلافية كبرى في الجنوب عندما تصبح الظروف ملائمة . أما فيما  
يتعلق ببوهيميا فكانوا أكثر برودا من ذلك بكثير في تكوين رأي حيالها  
بسبب اختلاط الألمان بالتشيكين فيها . فقد كان بعضهم يأمل في أن قبل  
بوهيميا أيضا أن تكون جزءا من ألمانيا الكبرى الاشتراكية ، ولكن معظمهم  
لم يعرف ما الذي يتوقعه في هذا الشأن أو ما الذي يأمل فيه . لقد أدركوا  
مؤقتا أن الاتحاد مع ألمانيا ليس سياسة عملية ، ومن ثم أمكن التفاوض عن  
التقديرات التي ينطوي عليها مثل هذا الاتحاد .

ويرغم عدم تحمسهم هذا لفكرة النمسا كبلد يتكون من عدة قوميات،  
 أو عدم الأمل في تحقيق ذلك في النهاية ، فإن الاشتراكيين النمساويين كانوا  
 مقيدين مؤقتا ، لا بالعمل داخل اطارها فحسب ، ولكن بالعمل على المحافظة  
 عليها أيضا ، ولو على الأقل لأنه لا يمكن تقسيمها ، في تلك الظروف ،  
 بدون حرب . فقد كانت الحركة الاشتراكية النمساوية ، في قلبها النابض  
 في فينا ، من دعاة السلام بشدة ومناهضة للنزعة العسكرية ، لا حبا في  
 السلام فحسب ، بل لأن الحرب قد تؤدي بسهولة الى اضعاف مركز النمسا  
 تجاه روسيا أيضا . وقد أيد البولنديون النمساويون أهل فينا في هذا  
 الاتجاه تأييدا قويا ، اذ كانوا يعرفون بأنفسهم الى أى مدى هم أفضل  
 حالا من جيرانهم في بولندا الروسية ولم يكن بهم رغبة في الوقوع تحت  
 سيطرة القيصرية . وكان يؤيدهم أيضا الألمان في بوهيميا وفي أجزاء أخرى  
 من الامبراطورية النمساوية ، وحتى التشيكيين الذين كانوا يطالبون  
 بالاستقلال الكامل لم تكن لدى معظمهم الرغبة في أن يؤدي قطع كل  
 الصلات السياسية بالنمسا الى تعرضهم للضم بواسطة دولة كبرى أخرى.  
 وبناء على هذا ، ولما كان صوت الجماعات السلافية الأقل عندما خافت  
 الأثر نسبيا في الدوائر الاشتراكية ، فإن الجماعات القومية التي تألف منها  
 الحزب الاشتراكي النمساوي استطاعت أن تسيطر معا ، رغم وجود قدر كبير  
 من المشاحنات ، دون أن تصل الى مرحلة الانقسام . بيد أن وحدتها أصبحت  
 أكثر تعرضا للقلقلة بعد سنة ١٩٠٥ عندما أثبتت فكرة أنه من الممكن أن  
 تؤدي الثورة الاجتماعية في روسيا الى سلسلة من الثورات في وسط  
 أوروبا وشرقا ، وأدى ذلك الى التفكير في مسألة حل الامبراطورية  
 النمساوية المجرية ، وجعل كل جماعة قومية تفكر في موقعها في مثل هذه  
 الحالة . ومع أن هزيمة الثورة الروسية دفعت هذه المشاكل الى المؤخرة ،

فان الآثار التى تركتها فى المشاعر لدى النمساويين ظلت باقية . لقد كان من أهم العوامل التى أبقت على النمساويين مما الخوف من روسيا . وقد ثار هذا الخوف بشدة فى وقت حرب البلقان التى دفعت المنافسة بين روسيا القيصرية والامبراطورية النمساوية المجرية فى جنوب شرق أوروبا الى الذروة . ولكن بعد سنة ١٩٠٥ لم يكن من الممكن استبعاد فكرة نشوب ثورة ناجحة فى روسيا كلية ، وكان الاحساس السائد أن مثل هذه الثورة لا يتفق مع بقاء الامبراطورية النمساوية المجرية دولة واحدة ، أو بقاء القسم النمساوى منها دولة مستقلة ذات سيادة .

وبصرف النظر عن ذلك فان نجاح النمساويين فى الحصول على حق الانتخاب أدى بالضرورة الى اضعاف الاحساس بالحاجة الى وحدة وثيقة . فان المطلب الرئيسى فى برنامجهم المشترك قد أصبح غير ذى موضوع ولم يكن من اليسير تماما العثور على ما يحل محله . وقد أدى تحويل الحزب الى حزب برلمانى هام الى تحول اتجاهه الى الصراع فى سبيل تحقيق اصلاحات اجتماعية واقتصادية ، وبصفة خاصة تحسين قوانين العمل وتنظيم شروط الاستخدام وتنمية الخدمات الاجتماعية على النمط الالمانى . بيد أن هذه لم تكن بديلا طيبا لأنها جنحت الى تضييق الحزب الاشتراكى الى حزب اصلاحى وكافت تنطوى على العمل من أجل حلول وسط مع الاحزاب الاخرى فى الريخسرات والمجالس التشريعية الاقليمية ، وأكثر من هذا لأن اتباع سياسة الإصلاح داخل اطار النظام القائم جعل الحزب الاشتراكى يبدو جزءا من الدولة النمساوية ، وحد من قوته الثورية التى كانت تربطه برباط قوى من الاتحاد .

والحقيقة أنه لم يكن من المحتمل أن ينجح الاشتراكيون النمساويون فى الحصول على حق الانتخاب للرجال والغاء التصويت الطبقي لو أنهم

كانوا هم وحدهم الذين يريدون ذلك . فقانون سنة ١٩٠٧ الانتخابي يرجع الفضل فيه الى رغبات الحكومة نفسها على الأقل بقدر ما يرجع الى ضغط الاشتراكيين . فقد كانت الحكومة تأمل في أن ادخال كتلة كبيرة من الناخبين الجدد وحرمان الطبقات المتميزة من احتكارها لعدد كبير من المقاعد سيجعل من الممكن تحقيق أغلبية كبيرة تساندها ضد الاشتراكيين وضد الأحزاب القومية المتنافذة التي جعلت استقرار الحكومات مستحيلا . فإبان السنوات التي سبقت التغيير مباشرة تحول عمل الرايخسرات الى هرجلة كاملة مما يمود أساسا الى الأساليب الموقفة التي استخدمها القوميون التشيكيون والمعارضة العنيفة التي أثارها النزاع حول العلاقات بين النمسا والمجر . واضطرت الحكومة الى ادارة الشؤون بواسطة قرارات امبراطورية كانت مشروعاتها مشكوكا فيها الى حد كبير لعدم توفر موافقة الرايخسرات عليها ، وكان المقصود بالقانون الجديد مراعاة الجماعات القومية وإزالة بعض أسباب النزاع فيها .

ولقد كان في الواقع قانونا غربيا . فبدلا من تقسيم الناخبين الى طبقات أدخل تقسيم جديد الى دوائر على أساس تجمعات قومية . فكل قومية في كل منطقة تدلى بأصواتها منفصلة لانتخاب ممثلها ، وربت الدوائر بحيث يتحدد عدد من النواب لكل قومية . وهكذا استطاع التقيميون الألمان أن يقفوا في وجه الرجمين الألمان أو « الاجتماعيين المسيحيين الألمان » أو « الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان » ؛ واستطاع « التشيكيون الحديثون » أن يقاتلوا « التشيكيين القدامى » أو الاشتراكيين التشيكيين ؛ ولكن لا يستطيع الألمان الوقوف في وجه التشيكيين — وبالمثل في حالة القوميات الأخرى . ولم يكن تخصيص المقاعد للجماعات القومية أساسه النسبة العددية للسكان ،

ولكنه قام على خليط من العوامل ، بما في ذلك النمو الاقتصادي والسياسي الى جانب نسبة السكان ؛ كما تأثر الى حد كبير بالمناورات التي قامت بها الجماعات المختلفة بهدف الحصول على ميزات خاصة . وقد جاء القانون في صورته النهائية محاييا بوضوح للألمان ثم التشيكيين ضد الشعوب السلافية الأخرى . فقد أعطى الألمان ٢٣٣ مقعدا والتشيكيين ١٠٨ مقاعد والبولنديين ٨٠ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ ٥١٦ مقعدا وترك لكل الجماعات الباقية ٩٥ مقعدا فقط .

ان هذا النظام الذي قصد به المحافظة ما أمكن على سيادة الألمان ، مع اعترافه بصفة خاصة بمطالب التشيكيين والبولنديين ، كان بالضرورة ضد وحدة الحزب الاشتراكي الذي كان يهدف فيما مضى الى السمو على الخلافات القومية في حملاته الانتخابية في المناطق المختلفة السكان . وقد أدى بغضه الى زيادة حدة الانقسام في بوهيميا بين الاشتراكيين التشيكيين والألمان الذين صار لزاما عليهم أن يديروا حملاتهم الانتخابية في دوائر منفصلة . وبذلك دعم الاتجاه نحو جمل الحزب النمساوي اتحادا فدراليا من أحزاب قومية أكثر منه حزبا متعدد القوميات . وكان الشعور نحو الوحدة في بعض الدوائر من القوة بحيث دفع الجماعات الحزبية المحلية الى اختيار مرشحين لا ينتمون لقومياتهم الخاصة ، ولكن ذلك كان نادر الحدوث . فالاتجاهات القومية صارت أقوى وصار من الصعب المحافظة على وحدة الحزب . وكان للتنظيمات الدستورية الجديدة بعض الأثر أيضا في علاقات الحزب بالحركة النقابية .

فخلال الصراع من أجل حق الانتخاب عمل الاشتراكيون والنقايون ، بزعامة أنطون هويبر وهانريخ بير ، معا بصورة فعالة . وكانت ذروة نجاح تعاونهما الاضراب العام الذي سبق انشاء طبقة الناخبين الجديدة في

سنة ١٨٩٦ ، « واضراب الأربع والعشرين ساعة الدام » في سنة ١٩٠٥ الذي تقرر عندما وصلت أبناء الثورة الروسية في ذلك العام الى مؤتمر الحزب النمساوي أثناء انعقاده . وكان تحديد اضراب سنة ١٩٠٥ يوم واحد من صنع فيكتور آدler الى حد كبير . وكان أسلوب آدler ألا يشرع في حركة تؤدي حقا الى صدام خطير بين المضربين والشرطة وجنود الجيش ، ولكن أن يجعل اضراب اليوم الواحد المرحلة الأخيرة في عملية تبدأ بالاجتماعات العامة لاعداد العمال ثم يأخذ صورة المظاهرات الضخمة المنظمة الفعالة في فينا والمدن الأخرى . وبذلك كان الاضراب نفسه مجرد مظاهرة على نطاق واسع جدا تجرى في ساعات العمل بدلا من عطلة نهاية الأسبوع ، ولكنه كان مصحوبا بالتهديد بأنه اذا لم يتحقق مطلب المساواة في التصويت فانه سيتكرر وقد لا يقتصر على يوم واحد . وقد وجد دكتور آدler صعوبة في اقناع الحزب بالاكثفاء بهذا البرنامج والمشاعر ثائرة نتيجة لأحداث سنة ١٩٠٥ في روسيا ، ولكن تفوذه الضخم في الحزب أكسبه الموقف . وعندما ظلت الحكومة مترددة تجدد التهديد بالاضراب في العام التالي ، وعندئذ قررت الحكومة في النهاية نبد نظام الطبقات في التصويت كلية ومنح حق الانتخاب للرجال في دوائر قومية منفصلة عند بلوغ سن الرابعة والعشرين . ولم يكن هذا هو كل ما طلبه الاشتراكيون ، الذين كانوا يريدون حق الانتخاب للرجال والنساء على السواء وعند بلوغ سن أقل من ذلك . بيد أن التنازل من جانب الحكومة كان كبيرا بحيث وضع حدا للصراع مؤقتا . وظهرت النتائج المباشرة عندما فاز الاشتراكيون ، في سنة ١٩٠٧ في ظل القانون الانتخابي الجديد ، بسبعة وثمانين مقعدا في الرابضرات من مجموع ٥٠١ في حين كان ما حصلوا عليه في انتخاب سنة ١٩٠٥ هو عشرة مقاعد فقط . وكان من بين السبعة والثمانين الناجحين

٥٠ من الألمان و ٢٤ من التشيكيين ، وكان هناك بالإضافة الى ذلك ستة  
بولنديين وخسة ايطاليين واثنان من الروثينيين . ولكن « الاجتماعيين  
المسيحيين » الألمان ، وهم زعماء حركة العداء نحو السامية ، حصلوا على  
٩٦ مقعدا ، بينما حصل الاشتراكيون القوميون التشيكيون ، وقد دخلوا  
المعركة منفصلين ، على تسعة مقاعد .

وقد وجد الحزب الاشتراكي النمساوي بين مرحلتى الصراع الرئيسيتين  
من أجل حق الانتخاب وقتا في سنة ١٩٠١ لتنقيح برنامجه الذى كان قد  
وضع قبيل أن يستبدل الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني برنامج  
ايرفورت الذى تقرر في سنة ١٨٩١ ببرنامج جوتا الذى كان قد تقرر في  
سنة ١٨٧٥ . وكان الألمان في ايرفورت قد تخطصوا من العناصر اللاسالية  
وأكدوا اعتناقهم الكامل للماركسية . ثم وقع بعد ذلك النزاع حول حركة  
« التنقيح » الذى انتهى بالتصويت ضد محاولة برنشتاين إعادة صياغة  
الماركسية على أسس تدريجية والقضاء عليها . وكما رأينا كان كارل  
كاوتسكى ، أحد الخصوم الرئيسيين في هذا النزاع ، نمساويا بالمولد .  
وكان قد قام بدور رئيسى في وضع البرنامج الاشتراكي النمساوي الأصلي  
في سنة ١٨٨٩ . وكان تهوده لا يزال قويا في صياغة البرنامج المنقح في  
سنة ١٩٠١ ، الذى سار أيضا على نمط البرنامج الألماني الى حد كبير ،  
باستثناء أنه كان أقل منه بكثير تأكيدا على المركزية التى تضم الدولة  
كلها . فقد جهز النمساويون أنفسهم ، مثلهم مثل الألمان في ألمانيا ، ببرنامج  
مباشر يطالب بتشريعات اجتماعية وصناعية وذلك استكمالاً لبرنامجهم  
الأساسى الذى يهدف الى الاستيلاء الكامل على السلطة السياسية وتغيير  
الدولة ؛ أما وقد زاد عدد ممثليهم في البرلمان بعد سنة ١٩٠٧ فقد أصبحوا  
في مركز جعلهم يزدادون اهتماما بمطالبهم الخاصة بالاصلاح داخل اطار

النظام القائم . بيد أنهم واجهوا في النمسا حركة اجتماعية كاثوليكية أضخم بكثير من تلك التي واجهها الألمان ، وكان طابع هذه الحركة أكثر رجعية لارتباطها بالعناصر الاقطاعية في الدولة النمساوية<sup>(١)</sup> . فلم يكن هناك في النمسا ذلك « الكفاح الحضارى » الذى يمكن أن يجعل الحركة الكاثوليكية في أى وقت قوة تقف في الجانب الصحيح . اذ أن الحركة التي أطلق عليها « الاشتراكية المسيحية » في النمسا كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعداء نحو السامية وتنقصها تماما الاتجاهات التحررية التي ظهرت في ألمانيا تحت تأثير فون كتلر وأتباعه . وفي فيينا بصفة خاصة كان الصراع بين الحركة الاشتراكية التي يلعب فيها اليهود دورا رئيسيا والحركة الاجتماعية المسيحية التي تتأصل فيها العداء نحو السامية عداء مريرا جدا . وقد استولى « الاجتماعيون المسيحيون » ، بزعامة كارل لويجيير ، على مجلس منطقة فيينا كما تقدموا بسرعة في المناطق الريفية التي تتكلم الألمانية .

وساعدت هذه المرارة الشديدة في اضعاف طابع ثقافى قوى على الاشتراكية في فيينا . فقد أصبحت الاشتراكية ، وبخاصة في فيينا ، طريقة للحياة أكثر مما هي في ألمانيا ، ونمت منشأتها الثقافية الخاصة في كل من المجالات الفكرية والفنية . فكان لها موسيقاها الخاصة ، في وسط نمت فيه الموهبة الموسيقية الى مستوى مرتفع وكانت فيه الحماسة للموسيقى شديدة . وكان لها خدماتها التربوية الخاصة التي تشمل ميدانا واسعا ، وأصبحت صحيفتها اليومية الرئيسية ، وهي « آريادتر زايونج » ، تحت رئاسة تحرير فردريك أوسترلتز ( ١٨٦٢ — ١٩٣١ ) ، مجالا لسلسلة لا تنتهى

---

(١) يرجع فيما يتعلق بالحركة الاجتماعية المسيحية النمساوية في مراحلها السابقة الى الجزء الثانى ، الفصل الحادى عشر .



من العروض والمناقشات في المشاكل المعاصرة بجميع أنواعها أكثر من أن تكون مجرد ادارة لتزويد القارئ بالأبناء . وصار الاشتراكيون النمساويون ، أو بالأحرى اشتراكيو فينا ، أكثر المجموعات البروليتارية ثقافة وتعلما في العالم كله ، واستطاعوا ، بصفة عامة ، أن يجعلوا نزوعهم الفكرى وثقافتهم وسيلة للتضامن لا مصدرا للشقاق التشيى . فكانوا يفضلون صحة بعضهم البعض ، ويجدون متعة في المظاهرات والاحتفالات الجماهيرية ؛ وباختصار كانت تحذوهم روح قوية من الزمالة في سلوكهم . وفى سنة ١٨٩٠ عندما بدأت الحركات العمالية في البلاد المختلفة الاحتفال « بيوم مايو » واستخدامه كمنااسبة لتكتيل قواها وتحدى النظام القائم ، كانوا أكثر الجماعات العمالية حماسة فى اعتناق الرمزىة الجديدة لقضية العمال . ان الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان لم يرحبوا تماما « بيوم مايو » وما قد يتمخض عنه من صدام بالسلطات واستخدام سلاح الاضراب فى أغراض سياسية ، أما النمساويون فانهم استغلوا الى أقصى حد « يوم العمل » باعتباره مناسبة للمظاهرات ، لا من أجل تحقيق يوم الثمانى ساعات ومن أجل الاصلاحات الداخلية المباشرة فحسب ، بل وضد الحرب أيضا وباسم التضامن الدولى للطبقة العاملة .

لقد كانت « الدولية الصغيرة » النمساوية فى الحقيقة فخورة جدا بولائها للقضية الدولية على نطاق أوسع . وعندما اشتد خطر الحرب فى أوروبا بسبب التنافس الامبريالى ألحق النمساويون بأنفسهم بقوة فى الصراع من أجل السلام . وكانت نقطة الخطر بالنسبة لهم هى بصفة خاصة فى البلقان حيث اصطدمت المطامع الروسية والنمساوية وزاد الموقف تعقيدا زحف الألمان نحو الشرق الأدنى . وكان العداء نحو روسيا القيصرية يسيطر الى حد كبير على الاشتراكيين النمساويين ، وبخاصة الألمان والبولنديين ،

ولكنهم كانوا شديدي الرغبة أيضا في منع الحكومة النمساوية من الشروع في مناورات خطيرة في البوسنة والهرسك أو من الانفداع في نزاع مع الصرب التي كانت متهمة باثارة القلاقل بين سلافي الجنوب والنمساويين. وعندما نشبت الحرب في البلقان قام الاشتراكيون النمساويون بدور رئيسي في جهود «الدولة الثانية» لوضع حد للصراع، أو على الأقل للحيلولة دون امتداده الى الدول الكبرى. وقد احتلوا مركزا مرموقا في «مؤتمر بال» الخاص الذي دعت الى عقده «الدولة» في سنة ١٩١٢، وأيدوا بقوة الأحزاب الاشتراكية البلقانية في مظاهراتهم للتضامن الدولي ضد خصومات الدول المتنازعة. وأيدوا المطلب الاشتراكي بتكوين اتحاد فيدرالى بلقانى ووقفوا ضد النزعة الانفصالية التوسعية القومية. وأخيرا، عندما وقع حادث الاغتيال في سراجيفيو ودفع أوروبا الى حافة الحرب في سنة ١٩١٤ بذلوا أقصى جهودهم لمنع الدولة النمساوية المجرية من عبور هذه الحافة بإرسال الانذار النهائى الى الصرب.

ولذا كانت صدمة غير متوقعة بالنسبة للكثيرين : أنه عندما قامت الحرب الأوربية فعلا منح الحزب الاشتراكى النمساوى تأييده الكامل للدولة النمساوية المجرية على أساس ضرورات الدفاع القومى . وكانوا قد أعلنوا فعلا في السياسة التي اتبعوها بعد سراجيفيو أن للحكومة النمساوية المجرية الحق في أن تطلب ضمانات من الصرب والمحو سلفا الى الموقف الذي سيتخذونه في حالة نشوب الحرب . ولكنهم أصروا حتى لحظة الاشتباك الفعلى على أنه يمكن تسوية النزاع بالوسائل السلمية ، ولكن نعمة المسألة التي كانت تبدو في تصريحاتهم لم تلق التقدير الكافى . وعندما بدأت الحرب أعلنوا ضرورة اشتراك الاشتراكيين في الدفاع عن بلادهم ضد الهجوم الخارجى ، وبرروا تأييدهم للحرب بالإشارة الى خطر الغزو

«الروسي . وحاولوا أيضا تبرير موقف الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني على نفس الأساس . وكان الاشتراكيون الألمان قد أصرروا دائما في مناقشات « الدولية الثانية » على أنه لما كان لكل شعب الحق في الدفاع عن نفسه فإن الاشتراكيين في أي بلد من حقهم أن يؤيدوا حكومتهم في حالة الحرب الدفاعية ، وعندما نشبت الحرب فعلا ذهبت الأغليتان النمساوية والألمانية الى أن الحرب بالنسبة لشعوبهما هي حرب دفاع وطني . وسنعود فيما بعد الى القضايا الأساسية التي ينطوي عليها هذا الموقف . ان ما يهنا هنا هو الأسباب التي دعت الى التعبير الفجائي في موقف الاشتراكيين النمساويين . ومما لا ريب فيه أن العاملين الرئيسيين اللذين أثرا فيهم — بالإضافة الى الشعور بالتضامن مع الدولة الذي يؤكد ذاته في وقت الحرب ويترك أثرا قويا — هما ، أولا كراهية الاوتوقراطية الروسية ، وثانيا الاحساس العميق بالوحدة الألمانية الذي سيطر على القطاع الغالب في الحزب النمساوي . فقد ظهر بوضوح تام في سنة ١٩١٤ الى أي حد كان الحزب الاشتراكي النمساوي في أساسه حزبا ألمانيا وحيا وزعامة . هذا بالإضافة الى أن الألمان النمساويين حصلوا ، في هذه القضية ، على التأييد الكامل المخلص من جانب البولنديين النمساويين الذين لم يقتصر بهم الأمر على كراهية الروس فحسب ، بل وجدوا أيضا في الحرب فرصة لاستخدام غاليسيا قاعدة لغزو بولندا الروسية . وأسرع جوزيه ييلسودسكي في العمل لانشاء قوة بولندية على أرض النمسا لهذا الغرض باسم الحزب الاشتراكي البولندي .

وكان هناك في الحقيقة من انشقوا منذ البداية على الموقف الذي اتخذه زعماء الحزب النمساوي . فلقد تولى فيكتور آدler نفسه القيادة في تأييد الحرب ؛ ولكن ابنه ، فردريك آدler ، كان من بين أولئك الذين اعتبروا

موقف الحزبين الألماني والنمساوي خيانة للقضية الدولية . وكان روبرت دانبرج ، سكرتير الحزب الألماني ، من هذا الرأي . بل ان أدلر الابن دفعه ضميره القلق فيما بعد الى القيام بعمل مروع هو اغتيال رئيس الوزراء ، كونت ستورج ، احتجاجا ضد سياسة الحرب . ولكن الجبهة الغالبة في الحزب سارت في سنة ١٩١٤ وراء زعمائها القدامى وقبلت ما نادى به فيكتور أدلر من أن الحزب حزب للدفاع القومي ضد الاعتداء . وهكذا نبذ الاشتراكيون النمساويون « كما فعل معظم اشتراكيي الدول المحاربة ، السياسة التي أعلنتها « الدولية الثانية » في شتوتجارت وكوبنهاجن وهرعوا الى جانب عدوهم التقليدي ، الملكية الثنائية ، والى جانب الألمان .

ولابد ، في اعتقادي ، من الاعتراف بأنه منذ اللحظة التي تحقق فيها حق الانتخاب للرجال في سنة ١٩٠٧ فقد الحزب الاشتراكي النمساوي قسما كبيرا من دوافعه على الحركة ولم يعرف بوضوح ما هو الشعار الذي يمكن أن يلتف حوله الجميع . فقد تحول الحزب بين عشية وضحاها تقريبا من حملة مقدسة خارج البرلمان أساسا الى حزب برلماني ؛ وأتيحت الفرصة أخيرا للمعتدلين بفرزتهم في صفوفه وزعمائه المسنين الذين يتمتعون باحترامه للتأثير في الدولة من الداخل ، وكانوا من قبل محرومين من ذلك . وبعد سنة ١٩٠٧ اتجهت جبهة الحزب في الرايخسرات وفي المنظمة المركزية الى اليمين بسرعة ، وبدأت الخلافات بين الجناحين اليساري واليميني تأخذ شكلا جادا حتى قبل سنة ١٩١٤ ، ولكن كبح جماحها ضرورة القيام بعمل موحد تجاه الحروب البلقانية ؛ وقد حطمت سنة ١٩١٤ وحدتهم ، وان لم يظهر على الفور مدى ذلك التحطيم . فالشبان الذين كانوا يتقنون الزعماء القدامى استدعوا للخدمة العسكرية وظلوا فترة لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا . وصار التشيكيون والبولنديون أكثر اهتماما بالتفكير في مستقبل

مجتمعاتهم القومية والتخطيط لها منهم بالاستمرار في التعاون داخل « الدولية الصغيرة » . وحدثت بليلة متزايدة في الأقوال حتى أصبح من الواضح أن أيام امبراطورية النمسا والمجر قد صارت معدودة ، وأن الحزب النمساوى في المستقبل سيتحدد نطاق نشاطه داخل بقعة هي ما بقي من الدولة المتعددة الجنسيات التي تعودت العمل داخل نطاقها .

وطوال الفترة التي عالجناها في هذا الفصل كان فيكتور أدلر هو الزعيم غير المنازع للحركة الاشتراكية النمساوية وكان يستع بنفوذ واحترام ضخمين . كما كان شخصية كبيرة في « الدولية الثانية » الى جانب بيل وفاندرفلد وچوريه ، وكانت دعوته دائما الى التوفيق والحاجة الى الوحدة ضاربا المثل بحزبه الذي يقوم في دولة كان يصعب فيها جدا المحافظة على الوحدة الدولية . وفي النزاع الذي ثار بين الماركسيين التقليديين والمنقحين وقف فيكتور أدلر الى جانب الماركسيين التقليديين . وكان ضد برنشتاين لأنه اعتقد أن ما أسماه « النزعة الإصلاحية » ستورط أى حزب يعتقها في خطر نسيان هدفه الاشتراكي . لقد كان يحذ الإصلاحات ولكنه لا يحذ النزعة الإصلاحية . فقد قال « يجب علينا أن نتذكر أن كل عملنا اليومي المرهق في الوقت الحاضر انما يستمد مشروعيته وكرامته من معناه بالنسبة لتحقيق هدفنا النهائي فقط » . وكان في هذا الرأي ، وفي آراء أخرى كثيرة ، قريبا جدا من كارل كاوتسكي . ولكنه لم يكن مستعدا قط في خلافاته للنزاع مع المنقحين . فقد اعترف باستمرار باخلاصهم وبحث عن طريقة للاتفاق معهم على حل وسط — ومما يدفعه في هذا الاتجاه أكثر أنه كان بمزاجه مصلحا وليس ثوريا ، ولكن دفعته أوتوقراطية الدولتين الألمانية والنمساوية دفعا الى الثورية النظرية ضد نزوعه الطبيعي . وحتى هذه النقطة تعدلت بعد سنة ١٩٠٧ ، وان لم يحجرها كلية قط ؛ فقد استطاع ،

مثل كاوتسكى وجمهرة الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان ، التوفيق بين النشاط والاصلاح عمليا واعلان اعتناق الثورة الماركسية .

وبرغم أن أدلر كان زعيما مرموقا فانه لم يسهم بنصيب كبير في الفكر الاشتراكى . فقد كان منظما وزعيما سياسيا ولم يكن منظرا ، الا بصورة غير مقصودة . فقام بدور كبير في حل المشاكل العملية الخاصة بالوحدة الاشتراكية في دولة متعددة القوميات ، ولكنه لم يسهم بالكثير في عملية تنظير المشكلة القومية . ان الذى قام بهذه المهمة هو أوتوباور . كما لم يصف أى جديد له قيمة الى النظرية الديمقراطية الاشتراكية التى أخذها من ماركسية الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى . وقد أظهر في خطابه وكتابه من وقت لآخر حماسة وادراكا طيبين ، ولكنه لم يأت فيها بشئ جوهري الاصاله . والواقع أن الاشتراكيين النسائين ساهموا في الفكر الاشتراكى ، حتى ظهر أوتوباور وماكس أدلر ، بوصفهم ألمانا وليس بوصفهم نسائين . فقد كان كارل كاوتسكى كما رأينا نسائيا بالمولد ، وكذلك كان رودلف هيلفردينج ، الذى كان كتابه أحد المؤلفات الرئيسية المكرسة لاعادة صياغة المذاهب الاقتصادية التى جاءت في « رأس المال » في لغة القرن العشرين . ومن بين زعماء الجيل الأول الآخرين للحركة الاشتراكية النسائية كان انجلبرت برنستورفر ( ١٨٥٠ — ١٩١٨ ) مشهورا بدعوته للوحدة الألمانية الكبرى ، وكان ويلهلم النبوچن ( ١٨٦٣ — ١٩٤٧ ) من الدعاة المرموقين لمذهب الاضراب العام السياسى في صورته البلجيكية النسائية ، ولكن أيا منهما لا يعتبر في مصاف المفكرين الاشتراكيين ذوي الاصاله .

والواقع أن المساهمات النسائية الهامة في الايديولوجية الاشتراكية حتى سنة ١٩١٤ ، باستثناء عمل باور بالنسبة لمشكلة القوميات ، لا يسهل فصلها

عن حركات الفكر الاشتراكي الألماني المعاصر . وقد ساد استعمال عبارة «الماركسية النساوية في الفترة السابقة على الحرب الكبرى مباشرة وارتبطت الى حد كبير بنزاع فلسفي ثار بشدة في روسيا أكثر منه في أى بلد آخر . اذ هاجم بليخانوف ، ومن بعده لينين ، « النقاد التجريبيين » النساويين والروس مثل بوجدانوف ، لأنهم أقاموا فلسفتهم الأساسية على « كانت » ، وبذلك خرجوا على الجبرية المادية التي كانت جزءا من الايمان الماركسي ، وكذلك لأنهم اعتبروا هيجل « كلبا ميتا » ونبذوا المدخل الماركسي الجدلي . وفي ألمانيا سار برنشتاين وراء ف . أ . لانج ، الذي تلقى الأمرين من الهجوم ، فاستعان باسم « كانت » في تأييد مدخله التنقيحي للماركسية ، وهاجم لينين كاوتسكي خصم برنشتاين الكبير ، لأنه قال ان الاشتراكيين ليسوا ملزمين بالضرورة باتخاذ موقف محدد من هذه النزاعات الفلسفية ، وحاول أن يصفه هو أيضا بأنه انصرف عن المادية الحقيقية .

وقد نمتى الماركسيون النساويون معظم آرائهم في صحيفة «الكفاح» (Der Kampf) التي أسسها أوتوباور وكارل رنر وادولف براون في سنة ١٩٠٧ ، وكذلك في سلسلة من المجلدات بدأت سنة ١٩٠٤ تحت عنوان مشترك هو « ماركس — دراسات » . وبالإضافة الى باور ورنر وبراون ، كانت الشخصيات البارزة التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار في دراسة نمو الماركسية النساوية قبل سنة ١٩١٤ هي فردريك أدلر ، ابن فيكتور أدلر ، ورودلف هيلفردينج وماكس أدلر وجوستاف اكشتاين . والواقع أن الماركسيين النساويين لم يكونوا قط مدرسة متناسقة تقدم نظرية معينة اتفق عليها . بل كانوا في الحقيقة جماعة من الأفراد ذوي الذكاء الممتاز اتخذوا نقطة البدء لهم قبولهم للماركسية وحاولوا تطبيق «النظام الماركسي في عدد من المشاكل المعينة التي لم يفكر فيها ماركس

أو لم ينجح في حلها في نظرهم — وذلك أما لأن الوقت الملائم لحلها لم يكن قد حان بعد أو لأن المشكلة لم تظهر أصلاً قبل وفاته . وهكذا شرع أوتو باور أساساً في معالجة مشاكل القومية والشعور القومي في علاقتها بالنزعة الدولية الأساسية في نظر الاشتراكية . واهتم كارل رنر بنظرية القانون الخاص ووظيفة القانون في المجتمع الاشتراكي ، وحاول ماكس آدلر في مؤلفه « السببية الغائية » (Causality and Finality) أن يوفق بين مفاهيم ماركس الفلسفية ومفاهيم أمانويل كانت ، وحاول رودلف هيلفردينج في كتابه « رأس المال المالى » أن ينمى نظرية ماركس عن أسلوب عمل المجتمع الرأسمالى في ضوء نمو الرأسمالية من مرحلتها الصناعية الى مرحلتها المالية المتأخرة ، وهى المرحلة التى لم تعد فيها الشخصية المسيطرة هى صاحب العمل الصناعى بل رجل المال الكبير الذى تتغلغل مصالحه في عدد كبير من المشروعات المنفصلة ، والذى لا يهمه إنتاج أية سلعة بذاتها بقدر ما يهمه استخلاص مجرد فائض القيمة عن طريق الاحتكار المالى وضغط دوائر المال العليا على دول تسيطر عليها بصورة متزايدة . وكانت مساهمة اكشتاين في سلسلة « ماركس — دراسات » دراسة اجتماعية للعائلة تقوم أساساً على دراسة قانون العائلة اليابانى .

ولم يكن مجموع إنتاج هذا النشاط النظرى ليكون مذهباً موحداً . فعنصر الوحدة الوحيد فيه هو مدى الاتفاق في رفض اعتبار الماركسية نظاماً نهائياً أو كاملاً والتصميم على اعتبارها نقطة بداية لتفكير جديد يحلوم الاعتبارات العملية في القضايا المعاصرة . وقد انتقل رودلف هيلفردينج (١٨٧٧ — ١٩٤١) الذى كان أحد محررى سلسلة « ماركس — دراسات »، من فينا الى برلين في سنة ١٩٠٧ حيث صار أحد كتاب المقال الرئيسى في « صحيفة » فوروارتس « وأحد الشخصيات ذات النفوذ في الحزب



الديموقراطى الاشتراكى الألماني . ونشر كتابه الرئيسى «رأس المال المالى» فى سنة ١٩١٠ . وفى سنة ١٩١٤ كان من بين الأقلية التى رفضت الموافقة على اعتمادات الحرب ، ومنذ ذلك الوقت انضم الى الجماعة المناهضة للحرب . وفى سنة ١٩١٨ صار مواطنا ألمانيا ، وفى الصراع الذى ثار داخل ألمانيا كان محررا لصحيفة « فرايهيت » ( من ١٩١٨ الى ١٩٢٢ ) وعارض الشيوعيين وتولى زعامة « الاشتراكيين المستقلين » الذى عادوا فانضموا الى أغلبية الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى سنة ١٩٢٢ . وقد عمل وزيرا للمالية لفترة قصيرة تحت رئاسة شترسمان فى سنة ١٩٢٣ وكذلك مرة أخرى فى وزارة مولر سنة ١٩٢٨ . وقد اعتبر بصفة عامة منذ سنة ١٩١٠ وما بعدها الخير المالى الأول فى الديموقراطية الاشتراكية الألمانية .

وكان كارل رفر ( ١٨٧٠ — ١٩٥٠ ) ، الذى صار فيما بعد رئيسا للجمهورية النسائية فى سنة ١٩٤٦ ، بن فلاح من مورافيا . وقد عين أمينا لمكتبة الرايخسرات ثم انتخب نائبا فى سنة ١٩٠٧ وبدأ فورا يقوم بدور رئيسى فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى النمساوى . وكان ، مع أوتو باور ، داعية قويا للاستقلال الذاتى الثقافى للشعوب التى تكون منها الامبراطورية النمساوية المجرية ، وكان تخصصه فى الجانب القانونى والادارى من المشكلة . وكان رفر معتدلا بالمزاج ، وان كان قد اعتبر قبل سنة ١٩١٤ عضوا فى الجناح التقدمى فى الحزب النمساوى . وفى سنة ١٩١٨ صار المستشار الأول للجمهورية النمساوية ، وبعد عودة الحزب الاجتماعى المسيحى الى السلطة فى سنة ١٩٢٠ كان رئيسا للجمعية التشريعية . وقد كان كتابه « أسس الملكية النمساوية المجرية وأهدافها فى التنمية » الذى ظهر فى سنة ١٩٠٦ ، هو أوسع المحاولات شمولا لوضع أساس لاعادة بناء الملكية الثنائية على أساس من الاستقلال الذاتى القومى . وقد كتب فيما بعد

عن « تجديد النمسا » ( ١٩١٩ ) وعن « التخطيط الاقتصادي والاشتراكي » ( ١٩٢٤ ) .

وكان فردريك أدلر ( ولد سنة ١٨٧٩ ) ، وهو ابن زعيم الحزب الاشتراكي النمساوي قبل ١٩١٤ من الشخصيات الرائدة في الحزب الاشتراكي النمساوي قبل سنة ١٩١٤ قد أهل ليكون عالم طبيعة وعمل محاضرا في الطبيعة من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١١ في جامعة زيوريخ حيث كون علاقات وثيقة بالاشتراكيين السويسريين . وفي سنة ١٩١١ عاد الى النمسا سكرتيرا للحزب الديمقراطي الاشتراكي وتولى تحرير صحيفة « الكفاح » ( Der Kampf ) وفي سنة ١٩١٤ كان من بين الاشتراكيين الذين عارضوا الحزب . وترك فيه تصدع « الدولية » أثرا بالغا . وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ أطلق النار على رئيس وزراء النمسا ، كونت ستورج ، احتجاجا على سياسة النمسا في الحرب واستغل محاكمته فرصة ليقوم بهجوم قوى ضد الحرب من زاوية النزعة الدولية . وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم الى ثمانية عشر عاما من السجن ولكن أطلق سراحه في نهاية الحرب . وصار نائب رئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الجمعية التشريعية في الجمهورية النمساوية الجديدة ، وعمل سكرتيرا « لاتحاد فينا » ، الذي اشتهر باسم « الدولية الثانية والنصف » ، الذي حاول أن يوحد « الدولتين » الاشتراكية والشيوعية المتنافستين في هيئة واحدة . وعندما فشلت هذه الجهود صار سكرتيرا « للدولية الاشتراكية والعالمية » التي وحدثت في سنة ١٩٢٣ أحزاب « الدولية الثانية » و « اتحاد فينا » .

وقد حاضر فردريك أدلر وهو في زيوريخ عن المذاهب الفلسفية للعالم الطبيعي النمساوي ارنست ماخ ( ١٨٣٦ -- ١٩١٦ ) ثم كتب بعد ذلك ، وهو في السجن ، كتابا عنها بعنوان « انتصار ارنست ماخ للمادة الميكانيكية » ( ١٩١٨ ) . ولم تكن لماخ أية صلة بالحركة الاشتراكية بل

ان لينين ودعاة المادية الجدلية الآخرين اعتبروه مصدر الوحي الرئيسى لمحاولة تحطيم الاعتقاد فى الحقيقة النهائية للأشياء المادية بالرجوع الى « كانت » وتكوين نظرية فى المعرفة على أسس « كاتية » ، وهى نظرية برغم استبعادها لجميع المفاهيم الغيبية تنبذ أيضا على الثور « المادية » نفسها على أساس أنها تنطوى على تأكيد لحقيقة « المادة » التى لا يمكن أن تستمد من التجربة الحسية أو أن تثبت صحتها بأية طريقة علمية . وقد ولد ماخ فى مورافيا وصار أستاذا فى جراتز وبراغ على التوالى ، وصاغ نظرية أطلق عليها « مبدأ الاقتصاد » وجعلها قاعدة للأسلوب العلمى . وكان ما يعنيه هو أنه ينبغى على الباحث أن يتخير دائما أبسط الأساليب فى تناول المشكلة وأن يستبعد جميع العوامل المعقدة التى ليست جوهرية فى حلها . وتطبيقا لهذا المبدأ استبعد مفهوم كانت عن « الشئ فى ذاته » ، وهو بالضرورة خارج التجربة البشرية ، باعتباره أساس الاحساسات التى اعتبرها تكون كل مضمون معرفة الانسان . فقد ذهب الى أنه من غير الضروري افتراض موجودات وراء الاحساسات التى يتعرض لها الانسان . وان ذلك انما يمت فى جوهره الى الغيبيات ، ثم استطرد على أساس نظرية « وضعية » فى المعرفة لا تنطوى على أى افتراضات غيبية . ومثل هذا الاتجاه ينطوى على انكار أن « المادة » توجد حقيقة ، أو بالأحرى أنه يمكن أن يعرف أنها توجد . وثار الماديون الماركسيون الخلس لأنهم ذهبوا الى أن التشكيك فى حقيقة المادة معناه نكوص الى المثالية وأنه ينطوى على هجوم على المذهب الماركسى الخاص بأولوية الأشياء على الأفكار عن هذه الأشياء . وقد أكد ماخ بصفة خاصة أن ما يطلق عليه قوانين علمية لا يعتبر فى الحقيقة قوانين بل مجرد طرق ملائمة لحل مشكلة ما ، ومن ثم يجب اعتباره نسبيا لطبيعة المشكلة وليس صحيحا أو سليما بأى معنى

مطلق . وذهب لينين الى أن وجهة النظر هذه تهدم المذهب الماركسى على أساس أنها تنطوى على انكار لشموله وتحوله الى مجرد أداة للبحث . هذا فضلا عن أن أسلوب ماخ يبدو ، بتطبيقه فى الدراسات الاجتماعية ، أنه ينطوى على مدخل سيكلوجى على أساس المضمون الحسى للتجربة وليس على أساس العالم المادى كله ، وتدند لينين بذلك باعتباره « ذاتية » بحثة على تقيض مدخل ماركس « الموضوعى » فى جوهره . ويبدو القسم الأكبر من هجوم لينين المنفعل على « الماخية » فى كتابه « المادية والنقد التجريبي » الذى قصد به أساسا الهجوم على الدعاة الروسين للمذهب ، فى غاية الفجاجة وغير ذى موضوع ، لأن مذاهب النسبية الحديثة والنمو العام لعلم الطبيعة الحديث يسير بوضوح فى اتجاهات « ماخية » . كما أنه ليس من السهل الآن أن نفهم لماذا انفعل لينين فى اعتباره أن التشكيك فى ضرورة التسليم بالوجود الحقيقى للمادة « كشيء فى ذاتها » خارج نطاق التجربة البشرية خطيئة مهلكة . ان الخطأ الحقيقى فى مذهب ماخ ليس فى ذلك ، ولكن فى خلطه بين تمييزين مختلفين فى جوهرهما هما « أننا نحصل على كل تجربتنا فى صورة احساسات » و « ان كل معرفتنا تتكون من احساسات » . فتأكيد العبارة الثانية ينطوى فعلا على ذاتية كاملة وانكار للحقيقة التى يمكن أن تعرف لأى عالم خارج أنفسنا ، فى حين أن التأكيد الأول لا ينطوى على أى انكار للحقيقة الموضوعية لما نجرب به عن طريق احساساتنا ونذكر أنه شيء متميز عن احساسنا به .

ولا يبدو أن أسلوب ماخ أثر فى فكر جماعة الماركسيين النمساويين الذين كانوا ينمون وجهات نظرهم فى « ماركس — دراسات » منذ سنة ١٩٠٧ . ولا ريب فى أنها تركت أثرا فى فردريك آدلر ، ولكن كتابه عن ماخ لم يظهر حتى سنة ١٩١٨ . وكانت محاضراته السابقة عن ماخ غير

معروفة تقريبا . أما التأثير المباشر لفلسفة كانت على الماركسيين النمساويين فكانت أوسع : فقد امتدت بوضوح الى اوتو باور وأثرت في صياغة نظريته عن القومية .

ومما لا جدال فيه أن أهم شخصية بين جماعة الماركسيين النمساويين قبل سنة ١٩١٤ كان أوتوباور ( ١٨٨١ — ١٩٣٨ ) الذى يعد مؤلفه عن « مسألة القوميات والديموقراطية الاشتراكية النمساوية » أهم مساهمة في مشكلة التعاون بين القوميات في دولة متعددة القوميات . وقد ولد باور في فينا وصار في سن السادسة والعشرين سكرتيرا للحزب الاشتراكي البرلماني في النمسا واعتبر على الفور تقريبا أحد منظري الحزب الرئيسيين . وقد استدعى للخدمة العسكرية عند نشوب الحرب وأخذ سجننا الى روسيا وكان هناك خلال « الثورة » ، الأمر الذى دعم اتجاهاته اليسارية . وعندما عاد الى النمسا عين وكيلًا لوزارة الخارجية في أول حكومة للجمهورية ثم صار وزيرا للخارجية على الفور تقريبا بوفاة فيكتور آدler . وكانت مسئوليته الأساسية في سنوات ما بعد الحرب هي وضع سياسة جديدة للاشتراكية النمساوية . وجاء بعد كتيبه « الطريق الى الاشتراكية » (١٩٢٠) ، الذى يحدد في خطوط عريضة الطريق الذى شرع الحزب يعمل على أساسه ، مؤلفان آخران عن المشكلة الزراعية أولهما « الصراع في الغابة والمرعى » (١٩٢٥) والثانى « البرنامج الزراعى للحزب الديموقراطى الاشتراكي النمساوى » ( ١٩٢٦ ) ، وظهر له بعد ذلك عرض آخر لبرنامج الحزب العام ( ١٩٢٦ ) وقد كتب أيضا تاريخ « الثورة النمساوية » ( ١٩٢٣ ) من تجربته الشخصية وكتب مؤلفين قصيرين عن « البلشفية » و « الثورة السوفيتية » ودراسة عن رأسمالية ما بعد الحرب نشرت في سنة ١٩٢٥ . وهكذا فإن معظم كتاباته ، باستثناء المسألة القومية،

تقع في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وسناقشها في المجلد التالي من هذا الكتاب .

يبد أن رأى « باور » في المشكلة القومية يقع في هذا الجزء . لقد كان هو و « رنو » الكاتبين الرئيسيين اللذين حاولا أن يصوغا ، في قالب نظرية ، السياسة الفعلية التي اتبعتها الاشتراكيون النمساويون في إعادة تنظيم حركتهم استجابة للمطالب القومية . وهناك قدر كبير مشترك في وجهتى نظريهما ، ولكنهما لم تكونا متماثلتين تماما . فقد كان كلاهما متأثرا الى حد كبير برغبته في عدم السماح ، اذا أمكن ذلك ، باقسام النمسا الى عدد من الدول المستقلة تماما تقوم كل منها على أساس الوحدة القومية ، واضطر كلاهما ، لهذا السبب ، الى تأكيد أهمية الجوانب الثقافية والشخصية في الجنسية على حساب الجوانب السياسية والاقتصادية . ولكن رنو سار في هذا الاتجاه أكثر من باور محاولا اثبات أنه من الممكن وضع حد فاصل بين الجانب لثقافى والجانب السياسى الاقتصادى للمجتمع ، وكان يهدف الى صورة متطرفة من القومية الثقافية مصحوبة بالمحافظة على بناء اقتصادى موحد وسلطة عليا تمثل العناصر المشتركة من المواطنين . أما باور فانه على الأقل أدرك أنه لا يمكن عمليا في الحقيقة الفصل بين العوامل السياسية والثقافية هذا الفصل الحاد ، وبذلك اضطر الى تحليل أعمق بكثير لعوامل الجنسية . والقومية ، تبعا لباور ، مفهوم تاريخى في جوهرها . فهم لا تقوم على أى عامل مفرد مثل الجنس أو اللغة ، بل على عرف وحدوى حى يقوم على عدة عوامل ، وهى تبعث الى المطالبة بحرية العمل على تحقيق الأهداف التى تتمثل في العرف المشترك . ولوحدة اللغة أهمية كبرى بين هذه العوامل ، ولكن وحدة اللغة وحدها لا تكفى وحدها لتكون قومية . ووجهة النظر التى تقول بأن اللغة وحدها تكفى أساسا فعلا للقومية ينتج عنها توسيع

نطاق الدعوة القومية ليشمل جميع من يتكلمون هذه اللغة . انها تنطوى مثلا على مفهوم لوحدة الألمان — كان معظم الاشتراكيين يريدون أن يتجنبوه — مما يرجع بعض السبب فيه الى أنه ينطوى أيضا على الاعتراف بالمطالب الماثلة للجماعات اللغوية الأخرى مثل البولنديين والايطاليين والصرب . وكبدل لذلك اعتبر باور اللغة المشتركة شرطا من شروط القومية أكثر منها معيارا لها ، وكان على استعداد ليدخل في الاعتبار أى شيء يميز حقيقة فرعا كبيرا بذاته من الناس أو العائلات عن بقية الفروع . وبعبارة أخرى لقد فهم القومية أولا على أساس ما يسميه علماء الاجتماع « ثقافة » أو « طريقة في الحياة » . وعلى هذا الأساس فكر في مشكلة القوميات على أنها أولا استقلال ذاتي ثقافي ؛ أى على أنها تنظيمات تسمح لكل قومية ، في المناطق التي تسود فيها ، بأن تدير شئونها الخاصة بلغتها الخاصة وبأسلوبها الذي ألفته في جميع المسائل التي تتعلق أولا بأنماط السلوك التي تتميز بها ، وبخاصة في ميادين التربية والفنون والدين والسلوك الاجتماعي والترتيبات الاجتماعية . بيد أن هذا أثار على الفور مسألة حقوق الأقلية القومية التي تعيش في مناطق تسودها قومية أخرى ؛ وكان من الضروري ، تطبيقا للمفهوم العام للحقوق الحضارية ، أن تتمتع الأقليات بهذه الحقوق الى أقصى حد ممكن عمليا فيسمح لها بمدارسها وأنظمتها الحضارية الخاصة جنبا الى جنب مع مدارس وأنظمة الجماعة السائدة . وأدى ذلك طبعاً الى التساؤل ، أين تقف هذه العملية عند حد ؟ وما هو حجم هذه الأقلية القومية ؟ في أية منطقة بذاتها ، حتى تتمتع بحق الاستقلال الذاتي الثقافي ؟ وكانت وجهة النظر ، التي اعتنقها بصفة عامة رنر ، هي أن القومية ينبغي أن تكون سمة شخصية ، وأنه يجب أن يكون لكل فرد مكانه في نظام ثقافي لقوميته يوفر له وسيلة التمتع شخصيا بحريته والتعبير الذاتي في إطار قوميته .

وذهب رنر الى أن العوامل الثقافية توحد الناس في قومية دون أن تؤدي الى أية عوامل للعداء الطبقي ، وأنه يجب أن ينصب مفهوم الطبقة على الجوانب الاقتصادية والسياسية فقط للمجتمع وليس على انماطه الثقافية . ولم يستطع باور أن يقبل وجهة النظر هذه ، ورأى أنه لا يمكن فصل العوامل الثقافية هكذا عن العوامل الاقتصادية والسياسية ، ولكنه هو أيضا اعترف بأن هناك عنصراً في القومية لا يتأثر بالصراع الطبقي وأراد أن يكون هذا العنصر موضع اعتبار .

وكما رأينا من قبل قرر الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، في سياسته الرسمية التي وضعت سنة ١٨٩٩ ، انه ينبغي استبدال التقسيمات الإقليمية في النمسا بعدد من الوحدات الإقليمية تكون الغلبة في كل منها ، بقدر الامكان عمليا ، لقومية واحدة ، وانه يجب أن تتمتع هذه الوحدات باستقلال ذاتي تشريعا وإداريا فيما يتعلق بشؤونها القومية والثقافية . وعندما تكون هناك أكثر من وحدة من هذه الوحدات تسكنها أغلبية من نفس القومية فإن هذه الأقاليم تكون اتحادا قوميا لتنسيق نشاطها ، ومن وظائف الدولة المتعددة القوميات اصدار القوانين التي ترعى الحقوق الثقافية للأقليات في كل هذه الوحدات التي تتمتع باستقلال ذاتي . بيد أن هذا القرار لم يحدد ما الذي يعتبر من « المسائل القومية والثقافية » التي تدخل في نطاق الاستقلال الذاتي للأقاليم المختلفة وما الذي يعتبر من المسائل العامة التي تدخل في اختصاص الدولة المركزية . وقد أراد اشتراكيو النمسا الألمانية أن تكون جميع المسائل الاقتصادية ، ما أمكن ، من المسائل المشتركة في الدولة كلها ، ولكن أبناء الجنسيات الكبيرة الأخرى ، وخاصة التشيكيين والبولنديين ، لم يكونوا على استعداد مطلقا لقبول ذلك حتى وهم ما زالوا مستعدين



للمعمل مؤقّتا داخل النطاق العام للدولة النمساوية . وبعد الثورة الروسية في سنة ١٩٠٥ صاروا أقلّ استعدادا منهم في أى وقت مضى لقبوله اذا بدأوا يعتقدون أن انهيار الامبراطورية النمساوية المجرية أصبح وشيكاً وأنه سرعان ما سيصير في وسعهم انشاء دول قومية كاملة الاستقلال .

يبد أن القوميات الاخرى في النمسا والمجر كانت أقلّ تميزا بكثير من التشيكيين والبولنديين ووعيا القومي أضعف . وقد فرق باور في كتابه بين القوميات « التاريخية » والقوميات « اللاتاريخية » ، والاولى بصفة عامة هي القوميات التي استطاعت أن تحتفظ بنظام طبقي متميز خاص بها يضم ارسقراطياتها وطبقاتها الوسطى ومتفقيها ، وربما أيضا جماعاتها الخاصة من الفلاحين وأصحاب الحرف ، التي تتسم جميعا بطابعها الطبقي القومي المتميز . بينما القوميات « اللاتاريخية » هي تلك التي ، اذا فقدت استقلالها ، فقدت أيضا طبقاتها العليا والوسطى وتحولت الى جماهير مستغلة تعمل أساسا لمصلحة الطبقات الحاكمة التي تنتمي الى قومية مختلفة . ورأى باور أن بعض هذه القوميات « اللاتاريخية » المضطهدة بدأت بالتدريج تستعيد وعيا القومي ، وأن العملية التي يتم بها ذلك في الظروف الحديثة هي نمو « نخبة » في صورة بورجوازية وطبقة مثقفة ؛ وذهب الى أنه اذا أريد للدولة النمساوية أن تبقى وحدة سياسية فانه يجب أن يؤخذ في الاعتبار هذا النمو في الوعي القومي بين الشعوب « اللاتاريخية » . ولكنه لما كان يريد المحافظة على اطار الوحدة الاقتصادية فانه ، مثل غيره من الاشتراكيين النمساويين الذين من أصل ألماني ، وجد نفسه بالضرورة في مركز ضعيف في منافسة دعاية القوميين البورجوازيين ، لأنهم كانوا في مركز يتيح لهم اثارا مشاعر العداء نحو القوميات الاخرى ، وهو ما لم يكن في استطاعة دعاة الوحدة بين القوميات

المختلفة أن يفعلوه . لقد كانوا يستطيعون طبعاً أن يستثيروا مشاعر التضامن الطبقي ضد القوميين البورجوازيين بالاصرار على اتحاد المصالح الاقتصادية بين العمال بصرف النظر عن الاختلافات القومية . ولكن هذا النداء لم يكن له أثر في المناطق التي تكون فيها الطبقة العاملة أساساً من نفس القومية التي ينتمى إليها أصحاب الاعمال والفئات العليا الأخرى . والواقع أن المسائل الثقافية والاقتصادية والسياسية لم يكن من المستطاع فصلها عملياً ؛ وبالرغم من أنه قد بقي هناك ظل للحزب الديموقراطي الاشتراكي المتعدد القوميات الذي يضم النمسا كلها في المؤتمرات التي كانت تعقد بين الفينة والفينة على صعيد النمسا كلها للأحزاب القومية المكونة له ، وكذلك في شيء من التعاون بين جماعات النواب الديموقراطيين الاشتراكيين في الراضخرات ، على الرغم من ذلك أخذت الحركة الديموقراطية الاشتراكية تتحلل أكثر فأكثر كلما اندفع كل حزب ديموقراطي اشتراكي قومي في طريق النزعة القومية تحت ضغط الحاجة الى منافسة الدعاية القومية غير المقيدة التي تقوم بها الحركات القومية البورجوازية .

وكان الروسيون طبعاً يواجهون مشكلة مماثلة ، وحاول لنين أن يواجهها في سلسلة من المقالات عن « حق الامم في تقرير المصير » نشرت في سنة ١٩١٤ رداً على روزا لكسمبورج أساساً . وقد أشار لنين في هذه المقالات بصفة خاصة الى أوتو باور وفسر لماذا التجأ النمساويون الالمان ، تحلوهم الرغبة في المحافظة على وحدة البروليتاريا في دولة النمسا كلها وتنمية هذه الوحدة ، الى مفهوم حق تقرير المصير الثقافي للحرب من الاعتراف بحق تقرير المصير السياسي - الذي ينطوي في رأيه على حق الانسحاب بقصد انشاء دولة قومية منفصلة . ولا يعنى هذا

أن لينين كان من دعاة القومية ، أو أنه أراد تحطيم الدول الكبيرة الى وحدات قومية مستقلة ذات سيادة . بيد أنه أصر على أن الاشتراكيين يجب أن يعترفوا « بحق » تقرير المصير القومى الى حد الانسحاب ، وأنهم لا يستطيعون أن يقفوا تحكيميا عند الاعتراف بمجرد حق الاستقلال الذاتى الثقافى . ولم يكن تأييد « حق » من ناحية المبدأ عند لينين معناه أن ممارسة هذا الحق فعلا أمر ضرورى فى كل حالة . فجميع « الحقوق » فى نظره لا تستقيم الا فى اطار تاريخى ، وكانت وجهة نظره العملية فى الاستقلال القومى تقوم على تقدير للظروف الخاصة بكل حالة على حدة . وكان الاعتبار الأول فى نظره عند اصدار هذه الاحكام هو بالنسبة له أثرها فى جهاد الطبقة العاملة الدولية من أجل التحرر . وقد أصر على أنه من الثابت أن هناك ضرورة تاريخية بالنسبة للرأسمالية فى كل بلد أن تعمل ، فى تقدمها ، على اقامة دولة قومية مستقلة بوصفها تعبيرا سياسيا عنها . وقد كان ذلك سمة مميزة من سمات النمو الرأسمالى فى غرب أوروبا ؛ ولكن فى أوروبا الشرقية كانت الثورة البورجوازية ، التى تمت فعلا فى الدول الغربية المتقدمة ، لا تزال فى دور التكوين ، ومن ثم فإن النزعة القومية البورجوازية كانت لا تزال فى صعود وعلى الاشتراكيين أن يتحالفوا معها بالاعتراف بحق القوميات المختلفة فى تكوين دول مستقلة عن طريق ممارسة حق الانسحاب القومى ، اذا قرزت ذلك ، من الدول الحاكمة التى وجدت هذه القوميات نفسها جزءا منها . ولا يعنى ذلك أن ممارسة هذا الحق أمر مرغوب فيه ، بل انه من الضرورى التوفيق بينه وبين الضرورة الكبرى لدعم التعاون الدولى فى العمل بين البروليتاريا . ولكن على الاشتراكيين أن يقفوا الى جانب حق الانسحاب سواء شاءوا أن يمارس فى أية لحظة بذاتها أم لم يشاءوا ، لأنهم اذا لم

يفعلوا ذلك صاروا شركاء لدعوى القوميين في الدول الحاكمة أن لهم الحق في السيطرة بالعنف على البروليتاريا في الشعوب الخاضعة . ولم ينبذ لنين القومية « الثقافية » ، ولكنه أكد عدم كفايتها وما تنطوي عليه من دلالات رجعية حيثما صاحبها عدم الاعتراف بحق تقرير المصير السياسى الى حد اقامة دول قومية منفصلة ذات سيادة . وبهذه الروح دافع عن « حق » النرويجيين في الانفصال عن السويد وأشاد بتأييد الاشتراكيين السويديين لهم . وقال ان هذا التأييد لم يؤد مطلقا الى عزل الطبقة العاملة السويدية عن النرويجية ، بل على النقيض جعلها فعلا أقرب الى بعضهما في القتال ضد الاضطهاد الرأسمالى في كلا البلدين . وقد اخفق الاشتراكيون النمساويون ، اذ واجهتهم المشكلة الصعبة التى اثارها الصراعات القومية داخل النصف النمساوى المتعدد القوميات من الامبراطورية النمساوية المجرية ، في ايجاد حل مقبول لأنهم كانوا مقيدين بفكرة المحافظة على اطار وحدة الدولة النمساوية بقصد المحافظة على الوحدة الطبقة للطبقة العاملة في النمسا كلها . بيد أنهم ، وهم يجاهدون في حل مشكلة لاحل لها ، أسهموا بأراء قيمة في نظرية القومية ، وبخاصة في جانبها الحضارى . ورغم أنهم فشلوا في ابتكار نظام يمكن العمل به في اقامة دولة النمسا الفدرالية الديمقراطية ، فانهم هياؤا مادة قيمة لمعالجة مشكلة الاستقلال الذاتى الثقافى في الدول المتعددة القوميات التى كانت القوى التى تعمل على الانفصال القومى فيها أقل حدة منها في النمسا . وكانت النظرية النمساوية في القوميات مفيدة بصفة خاصة في مساعدة الروس على ايجاد حل لمشكلة تقرير المصير الخاصة بهم داخل الاطار العام للاتحاد السوفيتى المتعدد القوميات .

ويبقى لدينا بعد ذلك من المنظرين المهيمنين في الاشتراكية النمساوية في

سنوات ما قبل سنة ١٩١٤ ماكس آدلر (١٨٧٣-١٩٤٠ أو ١٩٤١) الذي لم تكن له صلة قرابة بآدلر الأب وآدلر الابن المشهورين اللذين تناولناها من قبل . وقد كتب ماكس آدلر كثيرا في المشاكل الفلسفية للاشتراكية وبخاصة عن نظرية العلاقات الطبقية وواقعها في المجتمع الرأسمالي المعاصر له . وأول كتاب مهم لماكس آدلر هو « السببية والغائية » الذي ظهر في سلسلة « ماركس — دراسات » التي كانت تنشرها جماعة باور وهيلفريدنج . وكان اهتمام ماكس آدلر في هذه المرحلة منصبا أساسا على محاولة التوفيق بين الماركسية وفلسفة كانت . وفي سنة ١٩١٤ وقف ماكس آدلر مخ المعارضة ذات النزعة الدولية ضد سياسة الحرب التي وافق عليها القسم الأكبر من الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي . وسنراه في كتاباته المتأخرة ، بعد سنة ١٩١٨ ، يحاول تشييد جسر بين الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية . وقد شرع يدرس النمو الفعلي للأوضاع الطبقية في العالم الحديث واتهمى الى أن الصناعة الكبيرة والتجارة والمالية خلقت بروتيتاريا جديدة من ذوى المعاطف السوداء مختلفة كل الاختلاف عن البورجوازية الصغيرة في عهد ماركس ، وبذلك جعلت من الضروري إعادة صياغة مذهب صراع الطبقات على أسس لا بد أن تعترف بضرورة المشاركة بين العمال اليدويين وغير اليدويين ، ولابد أن تهتم بصفة خاصة بحقيقة أن العمال اليدويين قد أصبحوا لا يستطيعون ، في مجتمعات القرن العشرين المتقدمة اقتصاديا ، أن يقوموا بالثورة الاجتماعية وحدهم ، بل لابد أن يأخذوا معهم الجماعات الأخرى والا وجدوا هذه الجماعات تنضم الى الفاشية .

وهنا نجد أوتوباور مرة أخرى ، وكذلك ماكس آدلر ، يفرقان بين الثورة السياسية والثورة الاقتصادية ويؤكدان أنه في حين يستطيع العمال

الاستيلاء على السلطة السياسية بضربة واحدة ، نتيجة لاتصاف ثوري واحد ، فان ذلك لا يمكن أن ينطبق على السلطة الاقتصادية التي تتطلب تدريجا طويلا على مهام الادارة الصناعية وادارة الأعمال ومن ثم لا يمكن أن تتم الا بأساليب تدريجية . وليس أى من هذين الرأيين جديدا في حد ذاته : بل ان ما له مغزى في الموضوع هو الأهمية التي احتلها في صياغة السياسة الاشتراكية . فالثاني بصفة خاصة يحول فكرة الثورة الاشتراكية الى عملية مستمرة بدلا من عمل ثوري واحد ، ولكنه يفعل ذلك دون استبعاد مفهوم الثورة باعتبارها عملا واحدا في الميدان السياسي يؤدي الى قلب الدولة الرأسمالية ولكنه لا يقضى على الرأسمالية في طابعها الاقتصادي .

وقد استكملت هذه الآراء نموها في فترة ما بعد الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ عندما كان اشتراكيو الجناح اليسارى في أوروبا الغربية يحاولون تفسير أوجه الخلاف بينهم وبين كل من اشتراكيي الجناح اليميني والأحزاب الشيوعية التي قبلت التفسير البلشفي لمذهب دكتاتورية البروليتاريا . ومن ثم فانه يمكن مناقشتها بصورة أفضل فيما بعد عندما تتناول الصراعات التي أثارها في المذهب الاشتراكي الثورة الروسية وقلقل الحرب في أوروبا الغربية . وقد وجبت الإشارة إليها هنا لأن الجدل بين البلاشفة والماركسيين النمساويين كان قد بدأ قبل سنة ١٩١٤ بأمد طويل .

## ملحق بالفصل الثاني عشر

### تيودور هرتسكا

لم نشر فيما ذكرناه عن الاشتراكية النمساوية الى الحركة التي قام بها في سنة ١٨٩٠ الصحفي الليبرالي تيودور هرتسكا الذي اجتذب أنصارا كثيرين ، معظمهم من المثقفين ، لا في النمسا وحدها بل في بلاد أخرى أيضا . ولم يكن هرتسكا اشتراكيا بأى معنى من المعانى ولم تكن له صلة بالحزب الديمقراطي الاشتراكي أو بحركة الطبقة العاملة . ومع ذلك فان « طويها » ، بما تضمنته من مزيج عجيب من الليبرالية الاقتصادية والأفكار الاشتراكية كانت وثيقة لها مغزاها من وثائق هذا العهد ، اذ كان يمثل فيها ، أكثر مما يمثل في أى شيء آخر رأيته ، الرغبة في الهروب من الرأسمالية بدون حرب طبقية ، وفي انشاء مجتمع جديد خال من الاستغلال بالاتفاق بين الناس المعتدلين وليس بالثورة أو حتى بالصراع السياسى . وقد أكرر هرتسكا ضرورة العداء الطبقي واعتقد أن في الامكان احداث تغيير جذرى في النظام الاجتماعى بمعل المستيرين وذوى النوايا الطيبة من الناس . لقد راعه ما تتسم به العلاقات الاجتماعية القائمة من سوء ولا أخلاقية فدعا الناس من ذوى النوايا الطيبة ، بصرف النظر عن الطبقة ، الى اتخاذ خطوات لخلق مجتمع جديد ، لا بدعوة الحكومة الى انشائه أو تنظيم التمرد ضد النظام القائم ، ولكن بقيادة الرواد الى منطقة مختارة لم تتعرض للتنمية الرأسمالية الصناعية وانشاء جمهورية جديدة فيها تجمع

بين فضائل المشروع الحر والسيطرة الاجتماعية . وليس هناك طبعاً شيء جديد في محاولة انشاء « طوبيا » عن طريق الخروج بالمؤمنين بالفكرة من العالم اللاأخلاقي القديم الى بيئة اجتماعية لم تتعرض للفساد يستطيعون أن ينشئوا فيها مجتمعاً جديداً . بيد أن الشيء الجديد في « طوبيا » هرتسكا هو أنه لم ينبذ مطلقاً مبادئ المشروع الحر والاتجاه التنافسي بل حاول أن يقيم مجتمعه على أساسها بأن يعممها على الجميع بحيث تمتد الى العمال تلك الحرية التي أنكرت عليهم في ظل الأنظمة الرأسمالية .

وقد نشر هرتسكا ( ١٨٤٥ — ١٩٢٤ ) قصته الطوباوية « الأرض الحرة » في سنة ١٨٩٠ وترجمت الى الانجليزية في العام التالي . وكان هرتسكا ابناً لأبوين يهوديين وولد في بودابست ولكنه بدأ حياته الصحفية في فينا ، فكان المحرر الاقتصادي لصحيفة « نيوفراي بريس » من سنة ١٨٧٢ الى ١٨٧٩ . وفي سنة ١٨٧٩ أسس صحيفة « فينر اللجمين زيتونج » التي رأس تحريرها حتى سنة ١٨٨٦ . ثم بدأ بعد ذلك صحيفة أسبوعية « زاتشريفت فير شتاتس اوند فولكشفير تشرفت » . وفي سنة ١٩٠١ عاد الى المجر رئيساً لتحرير صحيفة يومية في بودابست . وفي هذه الأثناء كان قد نشر عدداً من الكتب في موضوعات اقتصادية وقندية . وقد ظهر آخر كتاب مهم له ، « المشكلة الاجتماعية » في برلين سنة ١٩١٢ .

ولقصة « الأرض الحرة » أهمية خاصة بوصفها أكمل مذهب اجتماعي يتكون من مزيج من الليبرالية الاقتصادية والأفكار الاشتراكية . وكان هرتسكا ، وهو أحد كبار الدارسين للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، يؤمن إيماناً عميقاً بفضائل المشروع التنافسي الحر . لقد كان يريد نظاماً اقتصادياً يضمن بقدر الامكان أن يكافأ كل فرد على قدر قيمة ما يسهم به في الانتاج أو ما يقدمه من خدمات للمجتمع ، وذهب الى أن ذلك لا يمكن



أن يتحقق الا بالحرية المطلقة لحركة كل من العمل ورأس المال استجابة لما يطلبه السوق . ولكنه ذهب أيضا وبنفس التأكيد الى أن طلب السوق يجب ألا تقيد به أية قوة سوى حدود القوة الانتاجية ، وأنه مقيد فعلا في ظل النظام الرأسمالي بما تمناه الكثرة من فقر اذ ظل ما تحصل عليه عند حد الكفاف ، أو قريبا منه ، برغم التقدم المتزايد باستمرار في القوى التكنولوجية للانتاج . وقد كان في الواقع من القائلين بنظرية « العجز في الاستهلاك » ويعزو الأزمات الاقتصادية والتسابق نحو الأسواق الى التحديد المصطنع للقدرة الاستهلاكية لدى الجماهير الناجم عن قانون حد الكفاف في الأجور . وغزا سيطرة هذا القانون الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الأمر الذي جعل في وسع الطبقات المالكة أن تستخلص لنفسها قسما مما ينتجه العمال وحفظها الى تحديد الناتج لتجنب تخمة السوق . ومن ثم دعا الى أن تكون الأرض كلها ملكا مشتركا للمجتمع ، وأن تقدم الدولة رأس المال على صورة قرض لأي شخص يطلبه بدون فائدة ، ولكن على أن يرد رأس المال اذا توقف استخدامه في الغرض الذي قدم من أجله . وكذلك الأرض يجب أن تكون في متناول كل من يرغب في زراعتها . وقدر هرتسكا أن الطلب على الأرض ورأس المال في ظل هذا النظام سيأتي في الغالب من اتحادات تعاونية تعين مديريها ديموقراطيا وتكون مسئولة مسئولية مشتركة تجاه الدولة في رد رأس المال الذي عهد به اليها . وفكر في السماح للأفراد بالاقتراض للقيام بمشروعات صغيرة ، ولكنه اعتقد أن المشروع الرأسمالي سينتهي لأن الرأسمالي لن يجد عمالا يعملون معه بأجر وهم يستطيعون أن يصيروا أفضل حالا بأن يكونوا شركاء في اتحادات تعاونية . وتضطلع الدولة نفسها بالمشروعات الكبرى مثل انشاء الخطوط الحديدية وأحواض السفن وما الى ذلك من أعمال عامة أخرى ، على

ألا يقتضى مقابل لاستخدام مثل هذه المنافع العامة . وليس من حق « مصرف الدولة » أن يمارس أية سيطرة فيما يتعلق بالأغراض التى تستعمل فيها رؤوس الأموال التى تقدم للأفراد سوى التأكد من أنها تستخدم فى الانتاج . فقد رأى هرتسكا أن مثل هذه السيطرة تكون غير ضرورية على شرط ألا توضع قيود للدخول فى أية مهنة وأن تضمن المنافسة الكاملة . وقال انه اذا اندفع نوع ما من الانتاج أكثر مما ينبغى بالنسبة لغيره ، بقصد زيادة الربح ، فإن المنافسة سرعان ما تعمل على تخفيض العائد بحيث تدفع الفائض من العمل ورأس المال الى مجالات أخرى . وتكون الاتحادات الانتاجية مفتوحة تماما لكل قادم جديد يريد الانضمام اليها شريكا على قدم المساواة بنفس الشروط وذلك حتى يكون نمو الاحتكارات مستحيلا . ولما لم يكن هناك أى إيجاب أو فائدة تدفع فانه لن تكون هناك تكاليف انتاج سوى المادة الخام والوقود المستعمل ، لأن العمل ، بما فى ذلك الادارة ، لن يكون من تكاليف الانتاج بل شريكا فى العائد الصافى . فلن تكون هناك أجور بل أرباح أساسها صافى العائد فى كل مشروع ، على أن يأخذ العمال المهرة والاداريون نصيبا أكبر بنسب يحددها كل مشروع بمحض ارادته . بيد أن الدولة تفرض ضريبة على عائد كل مشروع لاستخدامها فى ثلاثة أغراض رئيسية — لتغطية نفقات الحكومة والخدمات العامة التى تقدم بلا مقابل ، ولتوفير رصيد للاستثمار فى رؤوس أموال جديدة لاستخدامها فى كل من مشروعات الدولة والقروض التى تقدم بلا فائدة الى المقرضين ، ولتغطية نفقات غير المنتجين فى مستوى يقابل مستوى المنتجين ومن ثم يختلف باختلاف متوسط دخل هؤلاء الأخيرين . وقد ذهب هرتسكا الى أن القوة الانتاجية للمجتمع هى الى حد كبير نتاج ابتكار الأجيال الماضية وجهودها ، وأنها يجب أن تعتبر ملكا مشتركا بين

الناس كلهم وأن تستخدم في سد حاجات الضمان الاجتماعي الكامل . ومن ثم أراد أن يخصص نصيبا من الأموال العامة لجميع الأطفال والمسنين ولجميع غير القادرين على العمل ، وقد أضاف اليهم أيضا جميع النساء الا من تشاء منهن العمل خارج المنزل — وكان يعتقد أن من سيفعلن ذلك سيكون قليلات الا في الفنون والمهن الحرة وخاصة التعليم وخدمات الطفولة .

وقال هرتسكا أنه سيكون لكل شخص ، في ظل النظام المقترح ، حافز قوى لزيادة الانتاج بجميع الوسائل الممكنة ، لأن كل زيادة سينعكس أثرها في زيادة الدخل بالنسبة لكل شخص عن طريق عملية التسوية التي تضمنها السهولة الكاملة في حركة العمل ورأس المال . اذ كان لا حد لاعتقاده في امكان زيادة الانتاج بتطبيق جميع الأساليب الفنية بلا قيود وفي الامكانيات التي تنطوي عليها اقتصاديات الانتاج الكبير ، وبخاصة عندما يكون السوق غير محدود ، وفي فعالية المنافسة في اثارة الحوافز والكفاية على جميع المستويات . وكان يكن عداء شديدا للتخطيط المركزي ، الا بالنسبة للأعمال العامة الكبرى ، ولجميع أنواع « البيروقراطية » .

أما من الناحية السياسية فقد دعا هرتسكا الى الديموقراطية الكاملة للرجال والنساء على السواء . ولكن مفهومه عن الادارة كان في جوهره « تعدديا » . فكان يريد بدلا من البرلمان الواحد عدة مجالس وظيفية متكافئة كلها تنتخب بالتصويت العام ، على أن يكون لصاحب الصوت الحق في اختيار الانتخابات التي يدلي فيها صوته ، وكان يعتقد اعتقادا جازما بأن الحكم النيابي أدى الى أن القرارات كانت تؤخذ بواسطة أشخاص غير متخصصين ، بدلا من أن يتخذها أشخاص يستطيعون الوصول الى المعرفة الحقبة بشأنها ، وأكد أن هذا النظام الوظيفي الذي يدعو اليه

سيضمن أن الناس يدلون أصواتهم في المسائل التي نههم حقيقة وإن ذلك سيؤدي إلى اختيار أفضل ممثل ممكن . وفي الصناعة كان يؤمن بمنح المديرين ، الذين ينتخبون ديموقراطيا ، سلطات واسعة ، ولكن على أن يظلوا مسئولين أمام هيئة الشركاء في الاتحاد بأن يكون عزلهم ممكنا بالتصويت العام .

وقد اهتم هرتسكا اهتماما شديدا بالتعليم العام والفنى على السواء وبالقنون . كما كان داعية قويا للحياة العائلية ، ولكنه ذهب إلى أن الزواج يجب ألا يتم أو يستمر إلا بالرضا الحر من جانب الطرفين . وكان يؤمن ايمانا كبيرا بأنه متى أزيلت القيود عن الانتاج الحر ستزيد الثروة بسرعة بحيث توفر حياة مريحة ومتعة لكل مواطن ، لا في البلاد المتقدمة وحدها بل في العالم أجمع .

وقد اختار هرتسكا الأراضي المرتفعة في كينيا موقعا « لطوبياه » التي وصفها في كتابه « الأرض الحرة » . وتحدث عن طوبياه على اعتبار أنها ستؤسس على يد اتحاد دولي اختار هذه المنطقة للملاءمتها لسكنى الرجل الأبيض ولأنها قابلة لنمو اقتصادى ضخيم بسبب نوع جوها وتربتها ولأن فيها مصادر معدنية كبيرة . ووصف الاتحاد الذي يشير إليه على أنه سيبدأ بمعونات اختيارية يقدمها الأشخاص الذين يريدون العيش في المستعمرة الجديدة ؛ ومما يدعو إلى العجب أن يصفهم وقد شرعوا يحتلون المنطقة المختارة ، بل سرعان ما ينتشرون فيما وراءها ، دون أى تدخل من جانب أى من الدول الكبرى . كما لم تقابلهم معارضة قوية من جانب السكان الأصليين ، وإن كانوا قد اضطروا في بداية الأمر لاستخدام أسلحتهم المتفوقة لارهابهم . ولم يكن هرتسكا بأى حال غير آبه بمصالح الأهالي الأصليين ، ولكنه اعتبر أن القارة الافريقية تستطيع أن تكفى عددا ضخما

من السكان المهاجرين دون أى اعتداء على حقوق الوطنيين ، بل وأن ذلك فيه فائدة كبرى لهم اذ سيقوم سكان « الأرض الحرة » الجدد بتدريهم على فنون المدنية والانتاج وسيسمحون لهم أيضا بأن يكونوا مواطنين كاملي الحقوق بمجرد أن يصلوا الى مستوى معين من مصرفة القراءة والكتابة . ولكن من يقف منهم في وجه عملية التمدين هذه يقضى عليه بسرعة : ان كتاب هرتسكا يتضمن قصة عن حرب تدمر فيها « الأرض الحرة » جيوش امبراطور الحبشة عندما تهاجم أراضيها . فلم يكن هرتسكا ممن يراودهم شك في تفوق المدنية الغربية أو في حق مواطني « الأرض الحرة » في احتلال المساحات الشاسعة التي تكاد تكون خالية من السكان في « أغوار أفريقيا السوداء » ولو بالقوة .

وفي قصة هرتسكا سرعان ما تصير « الأرض الحرة » ، بفضل أنظمتها الحرة ، أقوى بلاد العالم وأكثرها ثراء وعلمًا . وختم قصته بحديث عن « مؤتمر عالمي » منتخب من جميع بلاد العالم ويقرر ادخال نظام « الأرض الحرة » في كل مكان — وحتى ممثلي أكثر الدول رجعية يوافقون على ذلك لأنهم مقتنعون بأن موقف شعوبهم لا يسمح لهم بغير ذلك وصار عندئذ من الضروري تقرير ماذا يتم في أمر المصالح القائمة للطبقات المالكة في البلاد المختلفة . « فالأرض الحرة » نفسها لم تواجه مثل هذه المشاكل لأنها بدأت بداية جديدة في منطقة غير مشغولة — أو على الأقل منطقة فيها فائض كبير من الموارد والأرض . وقد صور هرتسكا « المؤتمر العالمي » وهو يقرر ، بناء على نصيحة أهل « الأرض الحرة » ، تعويض جميع الملاك مقابل ما فقدوه من حقوق الملكية على أن يدفع التعويض ( الذى يقيد في بعض البلاد بحد أعلى لا يتجاوز أى شخص ) اما فوراً أو على أقساط . وذكر أن لأصحاب التعويضات أن يتصرفوا فيها كيفما شاءوا ، ولكنهم لن

يستطيعوا الحصول على فائدة لما لهم حيث ان المقترضين لن يدفعوا فوائد وهم يستطيعون الحصول على رأس مال بلا فوائد من الدولة ، كما لن يقبل أى شخص أن يعمل مأجورا وهو يستطيع أن يصير شريكا فى أى اتحاد تعاونى انتاجى يختاره . ومن ثم فإن أصحاب التمويضات اما أن يستهلكوها أو يهبوها بلا مقابل .

ان هذه « الطويا » العجيبة مثل نموذجى لما يطلق عليه الماركسيون « ايدولوجية البورجوازية الصغيرة » . فهرتسكا يقف بكليته الى جانب الفقراء ضد مستغليهم ويهاجم الرأسمالية بالشدة التى يهاجمها بها أى اشتراكى . ولكنه ينبذ أية فكرة عن حرب الطبقات أو أى نداء بالتضامن الطبقي . وهو يؤمن بأنه من الممكن تماما أن يتم التقدم نحو « طويا » سلميا عن طريق اقتناع بعض الناس عقليا بها يدعاه القيام بتجربة ناجحة تثبت امكان تطبيقها عليا . ومدخله أخلاقى واقتصادى فى نفس الوقت . فهو يدافع عن وجهة نظره على أساس أن خطته ستضع حدا للشقاء البشرى وتضمن العدالة الاجتماعية ، وكذلك على أساس أنها ستزيل القيود التى تفرضها الرأسمالية والاقطاع على الانتاج . ولكن وجهة نظره فى قراراتها أخلاقية : اذ أن الشقاء الذى تعانيه الكثرة كان يروعه أكثر حتى من الغباء الذى يتسم به الأقوياء .

ولم يكن اختيار وسط أفريقيا موقعا « للأرض الحرة » بمحض الصدفة بطبيعة الحال . فقد كان هرتسكا يكتب فى وقت كان تقسيم أفريقيا فيه بين الدول الكبرى يسير على قدم وساق ، ولكن كان لا يزال هناك قسم كبير من الداخل لا يدعيه أحد لنفسه . وكان ليوبولد الثانى قد عقد مؤتمره وأسس « الاتحاد الدولى لاكتشاف أفريقيا وتمدينها » فى سنة ١٨٧٦ ، وصار هذا الاتحاد فى سنة ١٨٨٢ « الاتحاد الدولى للكنز ».

وفي سنة ١٨٩٠ عندما نشرت « الأرض الحرة » ، كان ليوبولد قد سار فعلا شوطا كبيرا في تنمية « دولة الكنفو الحرة » على أسس مختلفة تماما عن تلك التي دعا إليها هرتسكا<sup>(١)</sup> . فقد كان يستمد للدخول في سلسلة من الحروب ضد العرب والقبائل الوطنية التي حاولت أن تقاوم استغلاله . ولم تكن اجراءاته قد أثارت بعد تلك الحملات الكبرى من الاحتجاج التي أجبرته في نهاية الأمر على تسليم حكم امبراطوريته الشاسعة للدولة البلجيكية ، ولكن كان قد صار من الواضح أن الكنفو هي أقل المناطق في العالم صلاحية لتكون نموذجا لمولد مجتمع جديد .

وقد كان لهرتسكا أنصار كثيرون لفترة ما . وتألفت « اتحادات الأرض الحرة » في عدد من بلاد القارة وبريطانيا والولايات المتحدة ، ويقال أن كتاب هرتسكا أثر في وليم لين الذي قاد أتباعه السيئي الحظ في محاولة انشاء مجتمع حر في باراجواي<sup>(٢)</sup> ، وإن كانت آراء لين أكثر اشتراكية بكثير من آراء هرتسكا . وقد وجد كثير من مفاهيم هرتسكا صدى فيما بعد في « الاشتراكية الليبرالية » التي دعا إليها عالم الاجتماع الألماني فرانز أوبنهايمر بعد الحرب العالمية الأولى . ولكن « الأرض الحرة » لم تقم أبدا ، ولم يعد هناك كثيرون يقرأون الكتاب اليوم — وهو أمر يؤسف له لأنه ينطوي على قدر كبير من الآراء الاقتصادية السليمة .

---

(١) انظر الفصل السادس عشر .

(٢) انظر الفصل الثالث والعشرين .

## الفصل الثالث عشر هنگاريا

ظلت الاشتراكية الهنغارية ، باستثناء تلك الفترة القصيرة من الحكم التي تهيأت لها في نهاية الحرب العالمية الأولى ، حركة معرضة للاضطهاد باستمرار. ولم يرق فيها أى مفكر ذى شأن ، كما أنها لم تحظ فى أى وقت بجمهور من الأنصار يقارن بجمهور الحركة النسائية . وإذا كانت الحركة لم تتعرض ، كما تعرضت الحركة النسائية ، لمشكلة الانقسامات القومية والاصرار على انشاء أحزاب قومية مستقلة ، فإن ذلك كان لأنها لم تحظ بأية قوة فى المناطق التى تسكنها عناصر غير مجرية فى النصف الهنغارى من الملكية الثنائية . فلم يكن لها بين السلوفاكيين والروثينيين فى الشمال والرومانيين فى الشرق والكرواتيين والصرب فى الجنوب الا عدد ضئيل جدا من الأنصار. وكان مركز قوتها الرئيسى باستمرار فى بودابست ، ثم بين العمال الزراعيين فى السهل الهنغارى الأوسط ولكن بدرجة أقل كثيرا . وكان هؤلاء الأخيرين من المجريين ، ولكن فى بودابست كان أنصارها خليطا من القوميات فيهم كثير من الألمان منهم نسبة مرتفعة من اليهود ، وبخاصة بين الزعماء . وكان الحزب الديموقراطى الاشتراكى الهنغارى متأثرا الى حد كبير بالحزب النمساوى — أو بالأحرى بالقطاع الألمانى الضخم فيه الذى يعتمد أساسا على فينا . وقد بلغ هذا التأثير الى حد أن مؤتمر الحزب الديموقراطى الاشتراكى الهنغارى الذى عقد فى سنة ١٨٩٠ أقر البرنامج الجديد للحزب النمساوى بأكمله . كما تعاون الديموقراطيون الاشتراكيون الهنغاريون مع



الديمقراطيين الاشتراكيين التشيكيين في معارضة الحملات الهنغارية التي أريد بها صنع شمال هنغاريا بالصيغة المجرية .

وينبغي ألا ننسى أن هنغاريا في عهد الملكية الثنائية كانت أكبر بكثير من هنغاريا التي نعرفها اليوم . فقد كانت تضم ، الى جانب المنطقة المجرية الوسطى ، سلوفاكيا وروثينيا الكاراباتية في الشمال والشمال الشرقي ، وترنسلفانيا ومنطقة التمسفار التي يغلب فيها الألمان في الشرق ، وكرواتيا وسلافونيا في الجنوب الغربي . وكان عدد المجرين ، بما فيهم الجماعات التي من أصل غير مجري ولكنها اضطبغت تماما بالصيغة المجرية ، أقل من نصف مجموع عدد السكان ، ولكنهم كانوا يحتكرون كل السلطة تقريبا ، المحلية والمركزية ، باستثناء كرواتيا . الا أنهم كانوا أقلية تؤمن طبقاتها العليا ايمانا قويا بتفوقها ولا يخاطرها الشك في حقها في الاصرار بشدة على مطالبها القومية وفي حكم الشعوب الخاضعة لها ، وكذلك الطبقات الدنيا من شعبها ، بالسوط . ولم يكن هناك سوى كرواتيا ، التي ساعدت الامبراطور في سحق الثورة الهنغارية سنة ١٨٤٨ ، تتمتع بحق الحكم الذاتي الذي لم يستطع المجريون أن يمسوه ، وحتى هناك كان الحاكم يعين من بودابست ولديه سلطات واسعة جدا جعلت في وسعه أن يقضى على الحركات الهدامة بحسم . أما فيما عدا ذلك فان الشيء الوحيد الذي كان يحد من التفوق المنصرى هو أن الأشخاص من العناصر الأخرى كانوا يستطيعون ، وبخاصة اذا كانوا أثرياء ، أن يندمجوا في المجرين باتخاذ لغتهم وطريقة حياتهم وفكرهم ، وبتغيير أسمائهم كذلك ، ويصيروا جزءا من القسم المجري من السكان . فلم يكن جميع المجرين المتحمسين من أصل مجري ، على الأقل غير مختلط . وكان الألمان ، الى حد ما ، لا يعتبرون من الشعوب الخاضعة ولا حاجة بهم الى تغيير عاداتهم أو لغتهم أو أسمائهم .

والواقع أن العنصر الألماني القديم في وسط هنغاريا وشمالها — وهم الصوايون — كثيرا ما كانوا قوميين هنغاريين متحسين واحتلوا كثيرا من المراكز الرئيسية في الحياة الاقتصادية للبلاد وفي القوات المسلحة . ومع ذلك فانهم ظلوا موضع ريبة الا اذا اصطبغوا بالصبغة المجرية . وكان اليهود يسيطرون على المصارف والشئون المالية وكانت لهم الغلبة الى حد كبير في المهن الحرة والتجارية ، ولكنهم ظلوا مجموعة قائمة بذاتها ما داموا محتفظين بأسمائهم ودينهم . وقد اصطبغ بعضهم تماما بالصبغة المجرية ، ولم يكن من غير المألوف أن يتحول أحد أعضاء أسرة يهودية ثرية الى المسيحية وبغير اسمه لكي يضمن على عائلته المركز والنفوذ اللذين تتطلبهما أغراض أعماله ولكي يحظى أيضا بمركز اجتماعي . والواقع أن اليهود ، بالإضافة الى السيطرة الكاملة تقريبا على الشئون المالية والصناعات الكبيرة ، كانوا يقودون المعارضة الاشتراكية ، بل ويتزعمون الطبقات الوسطى أيضا بدرجة مماثلة على الأقل ، فقد كانت منهم نسبة كبيرة من المثقفين ، بما فيهم المهن الحرة ، واستغل خصوم اليسار هذه الزعامة اليهودية الى حد كبير للتنديد به بأساليب تماثل أساليب المنظمات المسيحية المعادية للسامية في النمسا .

بيد أنه ينبغي ألا يفهم خطأ أن المجرين كانوا مجرد عنصر يفرض سلطته على شعوب خاضعة . فقد كانت الجبهة الغالبة من المجرين تتكون من عمال زراعيين وفلاحين ليس لديهم سوى قدر ضئيل جدا من الممتلكات ويتعرضون للاضطهاد بقدر ما يتعرض له العمال والفلاحون من القوميات الأخرى تماما . فالارستقراطي المجرى لم يكن على استعداد مطلقا للاعتراف للمجرى الفقير بأي حق في مشاركته في سلطته السياسية أو في أن يحظى بمعاملة اقتصادية أفضل من أعضاء الطبقات الدنيا الأخرى . فالحق القومي والتقليدي في نظره انما يتمثل في طبقة ملاك الأراضي ،

أو في أولئك الذين يستطيعون اثبات أنهم ينحدرون من أصل مجرى  
ارستقراطي، مع الاستعداد المألوف لامتناع نسبة محدودة من الأشخاص  
الأثرياء باعتبارهم مجريين « فخرين » .

وكانت اثاره العمال والفلاحين الصغار من المجريين بواسطة النداءات  
الاشتراكية أسهل من اثاره العمال والفلاحين السلافيين أو الرومانيين الذين  
يعيشون تحت الحكم الهنغاري لأنهم — أى صغار المجريين — لم يكونوا  
عرضة للتأثر بنداءات التضامن مع مواطنيهم من الطبقات الأخرى لمقاومة  
الاعتداء الأجنبي. فقد كان مضطهدوهم ، سياسيا واقتصاديا ، هم مواطنوهم  
من المجريين ، في حين أن زملاءهم من السلافيين والرومانيين اتجهوا ، عندما  
بدأوا يكتسبون وعيا سياسيا ، الى الوقوع تحت تأثير الحركات القومية  
التي تربطهم بمواطنيهم عبر حدود هنغاريا . فالقلاقل التي وقعت في المناطق  
الزراعية في هنغاريا ابان التسعينات من القرن الماضي حدث معظمها في  
المناطق المجرية ، وعندما اتسع نطاقها انتشرت بين الألمان في « بانات » أكثر  
ما انتشرت بين أية مجموعة عنصرية أخرى .

أما حركة العمال الصناعيين فكانت تضم نسبة كبيرة من غير المجريين،  
وكذلك طبقات أصحاب الأعمال والمديرين الصناعيين . فقد كانت الطبقة  
العليا المجرية تزدهر الصناعة والتجارة مما جعل أولئك الذين لا يستطيعون  
العيش على الدخل المستمدة من الضياع يتزاحمون في الخدمات العامة  
حيث صاروا دعامة اضافية هامة للبرلمان الارستقراطي الذي يسيطر عليه  
المجربون والسلطات المنتخبة محليا والتي يسيطر عليها المجربون أيضا .  
وبذلك كان كل من الجانبين الاداري والتشريعي للحكم مجريا خالصا ،  
في حين كان العنصر الألماني يحتل مركزا أكبر بكثير في الصناعة على  
المستويات العليا وبين العمال المهرة . أما العمال غير المهرة فكانوا مزيجا

أكثر اختلاطاً يضم عمالاً ريفيين نزحوا إلى المدن ، من عدة جماعات  
عنصرية مختلفة ، في طلب العمل ، وقد جعل هذا التكوين المختلط الطبقة  
العامة الصناعية على استعداد لقبول الاشتراكية باعتبارها مذهبا ذا صبغة  
عالمية . وهو يفسر إلى حد ما تلك الروابط الوثيقة جدا بين النقابات  
والحزب الديمقراطي الاشتراكي ، وكذلك الاتجاه العالمي القوي في موقف  
الزعامة الديمقراطية الاشتراكية .

وقد ظلت الصناعة الهنغارية صناعة بدائية حتى الستينات من القرن  
الماضي ، ولكنها نمت نموا كبيرا في النصف الثاني من هذا القرن . وكانت  
مصادر تمويلها دعوس أموال أجنبية إلى حد كبير وإدارتها كلها تقريبا  
في أيدي غير مجربة منها نسبة كبيرة من اليهود . وكان بين عمالها المهرة عنصر  
ألماني كبير ، في حين كانت القوى العاملة غير الماهرة مكونة إلى حد كبير  
جدا من غير المجريين من سلوفاكيا والمناطق الزراعية الأخرى التي اشتد فيها  
الزحام . وفي بودابست والمراكز الصناعية الأخرى كانت أحوال السكان  
بالنسبة للطبقة العاملة من أسوأ ما عرفت أوروبا ، وكانت هناك هوة واسعة  
تفصل بين الأقلية من العمال المهرة وبقية البروليتاريا التي تسكن المدن  
وبرغم النمو في الأساليب الصناعية فإن مستويات المعيشة للجمهرة الغالبة  
من العمال ، سواء في المدن أو الريف ، هبطت كلما ارتفعت الأسعار دون  
أن تقابلها زيادة في الأجور النقدية ، لأن السيل المستمر من العمال غير  
المهرة الذي كان يزحف من المناطق الزراعية خلق اتجاهها مستمرا إلى زيادة  
العرض على الطلب في مثل هذا النوع من العمل .

وكان هذا الزحف إلى المدن نتيجة للنمو في سكان ريف أكثر منه  
لجاذبية الصناعة النامية . وكان النظام الزراعي السائد نظام الضياع  
الكبيرة — التي كانت كبيرة حقيقة في كثير من الأحوال — والتي ملكها

طبقة النبلاء العليا ، والضياع الأصغر التي يملكها عدد كبير جدا من أعيان الريف ، ويقوم بزراعة جزء منها اما فلاحون مقيمون أو شاغلو الأرض — الذين تفرض عليهم شروط قاسية جدا في العادة — أما الجزء الأكبر فيزرع بواسطة عمال مأجورين ظلوا في وضع شبه عبودية حتى بعد أن حرروا رسميا . وكانت هناك أيضا طبقة من الفلاحين — معظمها من الألمان — التي تزرع أرضها بنفسها ، وهي طبقة كان بمض أعضائها من الفلاحين المتيسرين ( وبعضهم متيسر تماما ) . بيد أن هذه الطبقة من الفلاحين الزراع كانت صغيرة نسبيا ، وكانت حالة معظمهم تسير الى أسوأ من الناحية الاقتصادية كلما زاد عدد السكان بسبب عادة توزيع الأرض بين الأبناء . وقد حدث في الستينات الماضية توسع سريع لفترة ما في الأراضي المزروعة عن طريق استصلاح الأراضي التي كانت تضرها الأنهار والقنوات . وقد اشترى معظم هذه الأراضي مضاربون أعدوها للزراعة بواسطة مجموعات من العمال الذين جلبوهم من الخارج ، ثم أعادوا بيعها ببيع كبير . وساعدت هذه العمليات على خلق بروتيتاريا زحف بعضها على المدن عندما انتهت الأعمال في الأرض ، وعاد الباقون الى قراهم حيث ساعدوا على نشر الأفكار الجديدة . وخلال العقود الأخيرة من القرن وجد متنافس لقسم ضخم من فائض سكان الريف بالهجرة الى أمريكا في الغالب . وقد بدأت هذه الهجرة أساسا بين السلافين من سكان شمال هنتاريا ثم امتدت الى الجماعات الأخرى . وقد زادت بسرعة شديدة في التسعينات من القرن الماضي والمقد الأول من القرن الحالي وساعدت على تقوية مركز العمال الزراعيين والحيولة دون زيادة ظروف العمل الزراعي سوءا ، وإن لم تحسنها . ولكن برغم أنها خففت من حدة المشكلة فانها لم تحلها بأي حال من الأحوال ؛ فقد ظلت هنتاريا بلدا تسود فيه البطالة الشديدة في كل من

الصناعة ، بين العمال غير المهرة ، والزراعة — باستثناء فترات الازدهار المفاجيء في الصناعة والأوقات التي يبلغ فيها الحصاد ذروته في المناطق الزراعية ، وفي هذه الحالات كان الأمر يتطلب عمالا إضافيين كثيرين . وكان العمال الصناعيون المهرة نادرين نسبيا ، ولذلك فإن المظالم التي تعرضوا لها كانت أقل مما تعرض له العمال غير المهرة . وكانت أشد المعاناة في المدن من نصيب المهاجرين من الريف الذين يعيشون في مساكن بشعة ويكونون كتلة بروليتارية كبيرة منحلة وبخاصة في بودابست . وكانت الاضطرابات الزراعية تحدث عادة في وقت الحصاد — على خلاف ما هو مألوف في البلاد التي يطلب فيها الفلاحون حيث تحدث الاضطرابات عادة في فترات التراخي بين البذر والحصاد .

وقد ظلت الظروف « من الناحية السياسية ، حتى سنة ١٩١٤ مما لا يتفق مطلقا مع نمو أى حزب اشتراكي يستطيع استخدام الأسلوب البرلماني بصورة فعالة . كما كانت تمنع أيضا انشاء أحزاب تمثل الأقليات القومية بالطريقة التي قامت بها مثل هذه الأحزاب في الرايخرات النمساوي . فالبرلمان الهنغاري الذي أعيد انشاؤه بمقتضى ما عرف باسم « الحل الوسط » سنة ١٨٦٧ الذي أعاد الى هنغاريا حكمها الذاتي ، لم يكن ، ولم يكن مقصودا به أن يكون ، مثلا حتى الطبقات العليا كلها في هنغاريا . فقد ظل مجلسا « دايك » تسيطر عليه الارستقراطية المجرية ولا يستطيع غير المجرين دخوله الا بشرط أن يقبلوا تفوق المجر . ولم يقتصر الأمر على حرمان عمال المدن والبروليتاريا الزراعية من حقوق الانتخاب حتى لو كانوا مجريين فحسب ، بل ان النظام الانتخابي وضع بحيث لا يسمح للسلافين والجماعات الأقل شأنًا الأخرى بأى نصيب تقريبا . ففى المناطق التي لغير المجرين الأغلبية فيها كان كثير من الدوائر من نوع « الدوائر المغنفة »

تقريبا حيث تستطيع مجموعة صغيرة من الناحيين المختارين أن يرسلوا عنهم ممثلين يضمن تأييدهم للنظام القائم . وكانت الدوائر المجرية تضم عددا أكبر من الناحيين وتتيح فرصة أوسع للمعارك الانتخابية الحقيقية ، ولكن بصفة عامة كانت الأساليب المقعدة بصورة غير معقولة والعمليات الانتخابية المتوترة على أساس الطبقات ، قد جعلت في وسع الحكومة أولا أن تضمن أغلبية أرستقراطية ومجرية بالتلاعب في القوائم ، وثانيا أن تمنع ، بمجرد رغبتها تقريبا ، أى ناخب يشتبه فيه من أن يظهر اسمه في هذه القوائم . وفوق هذا كله كان الانتخاب العلني يتيح فرصة كاملة لاستعمال وسائل الارغام . فقد كان من المبادئ المقررة في عملية جمع القوائم الأولى استبعاد كل شخص يرى أن وضعه يجهله غير « حر » ، وقد فسر ذلك لا على أنه يستبعد « الخدم » في ضياع ملاك الأراضي فحسب ، بل وكذلك — بالقياس — أى « خادم » يعمل في الصناعة أو أى عمل يدوى آخر . وبذلك كان نظام الانتخابات أقل تحررا بكثير حتى من نظام الانتخابات في النمسا بعد سنة ١٨٦٧ ، لأنه لم يكن موجها ضد الطبقات الدنيا فقط ، بل كذلك ضد أى شخص يعتبر مناهضا ، أو يحتمل أن يكون مناهضا ، للحكم المجرى أيضا .

وهذا يفسر لنا التناقض الغريب من أن تأييد الدعوة للإصلاح الانتخابي لم يكن من جانب الطبقات الوسطى والطبقات العاملة الهنغارية وحدها ، بل ومن جانب الملك الامبراطور ومستشاريه أيضا وكذلك من جانب أنصار الاحتفاظ بالارتباط بالنمسا الذين أبدوا « الحل الوسط » في سنة ١٨٦٧ ضد دعاة تحقيق قدر أكبر من استقلال ، أو الاستقلال الكامل ، لهنغاريا . فبعد هزيمة الثورة الهنغارية في سنة ١٨٤٨ فقدت البلاد فترة حكمها الذاتي الداخلي وخضعت للحكم المباشر للامبراطور .

وفي سنة ١٨٦٧ عندما ضعفت الامبراطورية بسبب هزيمتها على يد بروسيا، وعندما طردت النمسا من الاتحاد الكونفدرالي الألماني، قوى مركز المجرين بحيث استطاعوا المطالبة باستعادة « حقوقهم التاريخية ». وصارت هنغاريا ثانيا مملكة مستقلة يربطها بالنمسا أن لهما عاهلا مشتركا يوجد تحت امرته جيش فدرالي كان على هنغاريا أن تقدم له جنودا وتحمل جزءا من نفقاته؛ ولكن المجرين أصروا على أن يكون لهم الحق في الموافقة — أو عدم الموافقة — على كل من الرجال والمال، وكذلك على الاحتفاظ بجيش اقليمي خاص تستعمل فيه اللغة المجرية. وكانت النمسا وهنغاريا مرتبطتين أيضا بوزير خارجية مشترك وباتفاق تجارى كان المقصود به أن يفتح السوق الهنغارية للصناعة النمساوية والسوق النمساوية للأغذية الهنغارية. وكانت هناك مشاحنات مستمرة حول شروط الخدمة في الجيش والرجال والمال اللذين يقدمان له وحول بنود الاتفاق التجاري. وكانت السياسة المجرية تدور الى حد كبير حول النزاع بين « رجال سنة ٦٧ »، الذين كانوا على استعداد لتطبيق « الحل الوسط » و « رجال سنة ٤٨ » الذين كانوا يحاولون تغييره في اتجاه تحقيق قدر أكبر من الاستقلال لهنغاريا عن الحكم الامبراطوري. وكان « الحل الوسط » الذي تم في سنة ١٨٦٧ لا يحظى مطلقا برضا الطبقات العليا المجرية. والواقع أن مؤيديه كان أكثرهم من الطبقات العليا التي تنتمي الى الجماعات القومية الأخرى التي كانت تجذب الارتباط بالنمسا على أساس أن ذلك يحد من السيطرة المجرية الكاملة ويتيح مجالا في الخدمات المشتركة وبخاصة في الجيش الامبراطوري. وكلما اشتد ضغط « رجال سنة ٤٨ » تحولت الحكومة الامبراطورية الى الجانب السلافي وهددت بالاصلاح الانتخابي الذي يتيح مساواة أكثر بين المجرين والجماعات القومية الأخرى. وكلما غالى « رجال



سنة ١٧٠٦ « في قبول رغبات الحكومة الامبراطورية — التي كان يغلب فيها العنصر الألماني بطبيعة الحال — شرع « رجال سنة ١٨٤٨ » في اثاره المشاعر القومية لدى المجرين ضد الارتباط بالنمسا . ومع ذلك فان معظم الارستقراطية المجرية ، حتى وان كانت تريد تحسين شروط « الحل الوسط » ، لم تكن بها رغبة لقطع الارتباط بالنمسا تماما ، لأنهم كانوا يخشون روسيا ويشكون في أنهم يستطيعون بسط سيادتهم على رعاياهم السلافين بدون معونة النمسا . وكان النمساويون من ناحيتهم في حاجة الى هنغاريا باعتبارها مصدرا من مصادر القوة العسكرية وكوسيلة للمحافظة على وحدة الدولة النمساوية المتعددة القوميات .

وقد هزمت الثورة الهنغارية في سنة ١٨٤٨ ، لا بسبب ثورة الكرواتيين ضدها وجيش جيللاسك الفازي — الذي لم يفعل شيئا كثيرا في الواقع — وحدهما ، بل وبسبب الجيش الروسى الذى جاء لمساعدة الامبراطور ايضا وكذلك بسبب الاقسامات الداخلية . فقد كان لويس كوسوث قوميا ينتمى الى الجناح اليسارى ذا اتجاهات اجتماعية تقدمية ، ولكنه اصطدم بالارستقراطيين المجرين وكذلك السلافين الهنغارين ، وساعد الاثنان على هزيمته . وقد جنحت النزعة القومية المجرية حتى سنة ١٨٦٧ الى الاتحاد ضد الحكم النمساوى . ولكن بعد « الحل الوسط » كانت هناك باستمرار مصادمات بين دعاة القومية المجاهدة ضد التدخل النمساوى وأولئك الارستقراطيين الذين كانوا يخشون ديموقراطية كوسوث ويفضلون « الحل الوسط » على أى اثاره تساعد على عودة هذه الديموقراطية الى الحياة . ومن هنا اثبتت الموقف الغريب الذى أبدت بسببه الحكومة الامبراطورية السلافين الهنغارين في كثير من الأحوال وجنبت الاصلاح الانتخابى لهذا الغرض ، في حين كان أفضل أصدقائها في هنغاريا ، المحافظون المجرىون ، آلد أعداء هذا الاصلاح بالذات .

وفي هذه الظروف لم يكن من الممكن أن يأخذ الصراع من أجل توسيع حق الانتخاب أساسا شكل حركة تقوم بها الطبقات الوسطى والعامة ضد الارستقراطية ؛ كما كان يتسم أيضا بطابع مختلف تماما هو طابع سيف ديموقليس الذى ظل معلقا فوق الارستقراطيين المجريين الذين أرادوا الاحتفاظ باحتكارهم للسلطة على رعاياهم من المجريين وغير المجريين . وقد كانت هناك مطالبة طبعاً من جانب الاشتراكيين وراديكاليى الطبقة الوسطى بمنح حق الانتخاب لجميع الرجال ، ولكن لم تستطع أى من هذه الجماعات أن تحصل على مركز ثابت فى البرلمان المجرى الذى تسيطر عليه الارستقراطية الى حد كبير ، كما لم تستطع أى منها الانضمام الى السلافيين أو الجماعات القومية الأخرى التى كان تمثيلها فيه ضئيلاً جداً .

إن النزعة القومية والكبرياء القومى كانا عقبتين فى سبيل نمو الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة فى هنغاريا أكثر من أى بلد أوروبى آخر بما فى ذلك بولندا نفسها . فقد لعب العداء نحو الألمان والعداء نحو السلافيين والعداء نحو السامية جميعها دوراً فى إثارة المشاعر ضد النزعة العنصرية التى يمثلها الاشتراكيون ومثقفو اليسار ؛ وكان العامل الأساسى الذى يستخدم ضدهم هو العداء نحو السامية بسبب تأصل التعصب الدينى لدى سكان الريف ولدى قطاع من سكان المدن . ورغم كل هذه العقبات نمت حركة عمالية قوية ، وبخاصة فى بودابست ، كما بدأ لفترة ما أن الاشتراكية الزراعية أيضاً قد تنجح فى تثبيت أقدامها فى المناطق الريفية ، على الأقل فى وسط هنغاريا . ولكن الاشتراكية لم تظهر كحركة قوية حقيقة ، لفترة ما ، إلا فى لحظة الهزيمة عندما انفجرت « الملكية الثنائية » ، ومعها سيطرة المجريين على المناطق غير المجرية ، فى نهاية الحرب العالمية الأولى . ولكن سرعان ما حطم الارهاب الأبيض ، الذى قامت به الثورة المضادة المجرية الارستقراطية ، الاشتراكية التى ظهرت حينذاك .

وقد ظهرت أول نقابة — توجد عنها أية بيانات — في هنفاريا في الستينات من القرن الماضي ، ولم تظهر أية حركة ذات شأن الا بعد سنة ١٨٦٧ . وكان لعمال المطابع في بودابست نوعا من الجمعية المهنية منذ سنة ١٨٦١ . وفي سنة ١٨٦٧ عقدت مهن الطباعة المختلفة اجتماعا سارت الاجراءات فيه بالألمانية والايطالية . وهكذا يبدو أن رجال الطباعة كانوا هم الرواد ، كما حدث في بلاد كثيرة أخرى . وجاءت بعد ذلك نقابات أخرى ، وتكون في سنة ١٨٦٩ « اتحاد عام للعمال » بزعامة فيكتور كولفولدي ( ١٨٤٤ — ١٨٩٤ ) الذي كان قد أنشأ قبل ذلك صحيفة « ووركرز جورنال » في سنة ١٨٦٨ التي صارت صحيفة هذا « الاتحاد » . وفي العام التالي أنشئت صحيفة أكثر اشتراكية هي « جولدن ترمب » وذلك على يد ميهالي تامكسيس ، أحد محاربي سنة ١٨٤٨ القدامى ، ولكنها سرعان ما وقعت في نزاع مع الشرطة وأغلقت . وحتى ذلك الوقت كان الداعية الرئيسي للأفكار الاشتراكية في هنفاريا هو جوزيف كريتوفيكس الذي كانت آراؤه مستمدة الى حد كبير من لويس بلان . فقد دعا الى « حق العمل » والى انشاء « ورش قومية » تتمتع بالحكم الذاتي وتمدها الدولة برأس المال ، على أن تصير الدولة ديموقراطية ، عن طريق تعميم حق الانتخاب للرجال . وكان هذا البرنامج هو طبعاً برنامج لاسال أيضاً ؛ وفي أواخر الستينات صار لمنهـب لاسال تقوـذ ضخم ، وكان داعيته الأول هو يانوس هاربي . وقامت عندئذ معركة حامية الوطيس بين الاشتراكيين اللاساليين ودعاة « الجمعيات الصديقة » التي تكونت لتشجيع تبادل المنافع ودعم السلام الاجتماعي على نمط الجمعيات التي أنشئت في ألمانيا بتأثير شولتز دليتش . وفي سنة ١٨٧٠ حدث انقسام بين الحماةتين . وكان حق التكتل يحكمه حتى سنة ١٨٦٧ القانون النمساوي

الذى كان يقيد بشدة حق الاجتماع ويحرم الاضراب . وظل الموقف القانونى بعد ذلك مائما عدة سنوات ، واستطاعت النقابات أن تنمو دون أن تتعرض لضغط شديد ، وإن كانت عادة تخفى نفسها تحت ستار القيام بنشاط انساني وتدير شئونها المهنية بطريقة شبه سرية عن طريق هيئات مساعدة . واعترف قانون ١٨٧٣ بحق التكتل ، بل وحتى بحق الاضراب ، ولكنه جعل الدعوة الى الاضراب جريمة وأحاط الاعتراف بقيود عديدة . والواقع أنها كانت محاولة لدفع النقابات فى طريق النشاط الاجتماعى والتعاون مع أصحاب الأعمال على مبادئ شولتز دليتنس وبذلك تبتعد عن تأثير الأفكار الثورية وعن « الاتحاد الدولى للعمال » . وقد شددت فى الواقع القيود على حق التظاهر والاجتماعات العامة ، كما لم يمنح العمال الزراعيين أى حقوق للتكتل .

ولم يشترك العمال الهنغاريون فى مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » حتى سنة ١٨٧٣ . ففى سنة ١٨٦٩ كان قد ظهر فى بودابست مندوب من قبل هذه الهيئة هو ويلهلم راسب . ولكنه اعتقل فورا . ولكن فى سنة ١٨٧٣ جاء مندوب هنغارى واحد هو كارولى فاركاس ، وأدلى بصوته مع الأغلبية الماركسية ضد اتباع باكونين . ويبدو أنه لم يكن ماركسيا ، بل من المعتدلين ، وقد عرف أساسا بدعوته للتأمين ضد المرض . وكانت الحكومة الهنغارية قبل ذلك بمدة قد حلت « الاتحاد العام للعمال » وحاكمت زعماءه بتهمة الخيانة العظمى ، مما أدى الى تحطيمه واختفائه . بيد أن الحركة استمرت . ففى سنة ١٨٧٣ أصدر فيكتور كولفولدى ، الذى كان اسمه الحقيقى جاكوب ماير ، وجاكوب شلمينجر صحيفة « ووركرز ويكلي كرونيكل » ، كما حاول كولفولدى ومعه آنتال ايرلنجر ، انشاء حزب عمال . وقضى على الحزب ولكن الصحيفة استمرت ، وإن كانت تعرضت لكثير من المشاكل مع الشرطة .

ولم يكن للنفوذ الماركسي المباشر تأثير كبير في هنتاريا حتى هذه اللحظة ، وان كان « البيان الشيوعي » ترجم ( و صودر ) ونشرت بعض بيانات « الدولية الأولى » في الصحف العمالية . ولكن في سنة ١٨٧٥ عاد ليوفرائكل ( ١٨٤٤ — ١٨٩٦ ) ، وهو أحد رجال كوميون باريس ، الى هنتاريا وشرع على الثور في القيام بدور نشط . وكان فرائكل ، وهو من مواليد بودابست ، في الخارج ابان الستينات الأخيرة والسبعينات الأولى : وكان في باريس في عهد « الكوميون » وكان مسئولاً عن سياسة العمالة والعمل فيه <sup>(١)</sup> . وهرب الى لندن عندما سقط الكوميون وهناك قابل ماركس وقبل افكاره . ولم يكن فرائكل قد حضر أياً من مؤتمرات « الدولية » ، ولكنه كان على دراية كبيرة بالماركسية وشرع يعمل في بناء حزب ديموقراطي اشتراكي على نمط « الحزب الألماني المتحد » الذي كان قد أنشئ لتوه في « مؤتمر جوتا » . وقد رأس تحرير « ووركرز ويكلي كرونيكل » في بودابست من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨١ ، وسرعان ما ثار النزاع بينه وبين كولفولدي الذي أصدر صحيفة منافسة هي « ذي فويس أوف ذي بيبول » بعد أن خرج من السجن في سنة ١٨٧٧ . وفي هذه السنة حضر فرائكل « مؤتمر الوحدة الاشتراكي » في جنت مندوبا عن هنتاريا ؛ وفي سنة ١٨٨٠ استطاع الهنتاريون أن يجمعوا « مؤتمرا عاما للعمال » خاصا بهم أقر برنامجا اشتراكيا في خطوطه العريضة . وفي العام التالي أرسل فرائكل الى السجن بتهمة الشغب لمباراة تفوز بها عن الجيش ، وفي أثناء وجوده في السجن اشتعلت المعركة بين الديموقراطيين الاشتراكيين والقوميين وظل هذا النزاع مسيطرأ على ما بقي من الحركة طول الثمانينات . وفي الوقت ذاته استمر المعتدلون في حملتهم من أجل تشريعات

(١) انظر الجزء الثاني - الفصل السابع .

الضمان الاجتماعي والحد من ساعات العمل الطويلة . وفي سنة ١٨٨٤ خفف من وطأة القانون الخاص بالتكثّل الى حد ما ، ونمت النقابات بسرعة حيث اتسعت الصناعة بسرعة كبيرة جدا حقا . وفي سنة ١٨٨٥ قامت النقابات بحملة من أجل إلغاء العمل في أيام الأحد ، الى أن صدر بذلك قانون في سنة ١٨٩١ . وفي نفس السنة أقر نظام للتأمين ضد المرض تقوم به الدولة وذلك على نمط القانون الألماني ، ووضع نظام للتأمين ضد الحوادث بعد ذلك بعامين .

وفي هذه الأثناء كان نموذ القوضيين يتدهور ، ووقعت معظم النقابات تحت النفوذ الاشتراكي ، فهوذ ديموقراطي اشتراكي أساسا . وفي سنة ١٨٨٩ استطاعت النقابات أن تمقد أول مؤتمر علني لها ، وكان في الواقع مؤتمرا لنقابات بودابست في الغالب . وفي نفس السنة حضر فرانكل — بوصفه مندوبا اشتراكيا هنغاريا — المؤتمر الافتتاحي «للدولية الثانية» في باريس ؛ المؤتمر الماركسي . وعاد يشتمل حماسة لقرار المؤتمر بجعل يوم مايو سنة ١٨٩٠ مناسبة لمظاهرات كبرى في كل بلد ، وخاصة للدعوة ليوم عمل من ثمان ساعات . وفي هذا الوقت كان الاشتراكيون النمساويون قد وحدوا قواهم لتوهم وراء « برنامج هينفيلد » ، وفي سنة ١٨٩٠ تقاربت الجماعات الديموقراطية الاشتراكية لتكوين حركة موحدة وأقروا البرنامج النسوي كتلة واحدة . ومن هذه النقطة نمت النقابية بسرعة وقامت علاقات وثيقة جدا بين النقابات والحزب الديموقراطي الاشتراكي . والواقع أن النقابات تحولت الى تنظيم مثلث الجواب . فهي علنا منظمة على أنها جمعيات للنشاط الاجتماعي الخيري ، ينطبق عليها قانون سنة ١٨٧٣ الذي أعيد صدوره في صورة معدلة سنة ١٨٨٤ . وكان هذا التنظيم العلني يخفي وراءه نوعين من التكثّل غير المشروع — تجمع

الاشتراكات لهما من جميع الأعضاء — أحدهما للقيام بحركة صناعية  
والآخر لتأييد الحزب الديموقراطى الاشتراكى الذى أصبحت النقابات  
بهذه الطريقة فروعا له فعلا . وحتى هذه اللحظة كانت حركة العمال حركة  
مدن بحتة ؛ ولكن فى سنة ١٨٩٠ ظهر بعض المندوبين الريفين فى المؤتمر  
الديموقراطى الاشتراكى ، وشرع الحزب والنقابات فى القيام بحملة لضم  
العمال الزراعيين . وفى سنة ١٨٩١ وقعت بعض الاضطرابات فى هنغاريا  
الوسطى فى وقت الحصاد وكان المسبب الرئيسى فيها يتعلق بأجور الحصاد  
أساسا . وقد أخذت هذه الاضطرابات بقسوة سالت فيها الدماء ، ولكنها  
عادت ثانية على نطاق أوسع بعد ذلك بثلاث سنوات . وأخذت أيضا  
بطريقة دموية ، ولكن تكرر وقوعها فى السنوات التالية وبلغت أقصى مداها  
فى سنة ١٨٩٦ و ١٨٩٧ ، ولكنها ظلت فى الغالب بين المجرين فى المنطقة  
الوسطى ، وإن كانت امتدت أحيانا الى مناطق أخرى وبخاصة ترانسلفانيا  
و « البانات » . ووقعت أيضا عدة اضرابات فى بودابست قبولت بقمع  
شديد وترحيل عدد من الزعماء الى مناطق ريفية حيث ساعدوا على نشر  
الاضطرابات بين البروليتاريا الزراعية .

وحدث أيضا عند هذه النقطة انقسام فى الحزب الاشتراكى . ففي ١٨٩٦  
ألف ايستفان فاركونى ( ١٨٥٢ — ١٩١٦ ) حزبا اشتراكيا مستقلا كان  
معظم مؤيديه من المناطق الزراعية ويضم عددا كبيرا من الفلاحين ذوى  
الملكيات الضئيلة الى جانب العمال الزراعيين .

وكان ايستفان فاركونى تاجر خيل من زيجليد وكون ثروة صغيرة من  
عقود النقل وغير ذلك . وقد تأثر للحالة البشعة التى يعيش فيها صغار  
الفلاحين والعمال فى الريف ، وانضم الى الحزب الديموقراطى الاشتراكى  
وشرع يعمل على الحصول على تأييد له فى مناطق الريف . ووقع تحت

تأثير الفوضوى وداعية السلام دكتور يوجين هينريخ شميث ، وبدأ يدعو الى مذهب من الاشتراكية المسيحية يقوم على آرائه . وتبعاً لتعاليم شميث يوجد فى كل انسان ، حتى أسوأ الناس ، شعلة مقدسة تستطيع أن تملأ كيانه كله بالحب الأخوى لأخوانه فى الإنسانية وأن تدفعه الى أن يعيش حياة طيبة ويشيد المجتمع الفاضل دون ما اكراه أو ارغام . ولكن هذا العنصر الخير الطبيعى يرقد تحت وطأة تقاليد طويلة من الشقاء من ناحية والاضطهاد من ناحية أخرى ، ولا يمكن التخلص من العادات السيئة التى تنجم عن هذه التقاليد فى لحظة ، بل الواقع أنه لا يمكن التخلص منها مطلقاً ، بين ناس سمحوا ببقاء الشقاء والاضطهاد لأقصى درجاتهما فيهم . ومن ثم فإن أول خطوة فى عملية إعادة بناء المجتمع هى إيقاف الروح المقدسة لدى أولئك الذين يستطيعون الاستجابة والقيام معهم بجهد من أجل تحسين الحالة المادية . وقد طبق فاركونى هذا التشخيص بصفة خاصة على صغار الفلاحين والعمال الذين لا يملكون أرضاً فى شمال هنغاريا ، وناشد أولئك الذين كانوا أسعد حالاً ، ليس من بين الطبقات التى تمارس الاضطهاد ، أن يطالبوا باصلاحات ترفع مستويات معيشة جماهير الرف ، وبذلك يجعلون هذه الجماهير أكثر استجابة لنداء طبيعتهم العليا . ولما تحس لهذا الوعى انسحب من الحزب الديموقراطى الاشتراكى وأسس فى سنة ١٨٩٦ حزبا اشتراكيا زراعيا حظى ، لفترة ، بأنصار كثيرين . وكانت دوائر ملاك الأراضى تحس بمخاوف من قيام الفلاحين بتمرد عام . وحل حزب فاركونى بقانون ، ولكنه استمر موجودا كحركة سرية وفى منافسة مع الديموقراطيين الاشتراكيين الذين استمروا فى دعايتهم الزراعية بنشاط . وكان وجه الاختلاف الرئيسى بين اشتراكيتهم واشتراكية فاركونى أنها لم تكن قائمة على الأسس الماركسية التى تؤكد الزعامة الصناعية ، بل كانت موجهة الى



العمال الزراعيين مباشرة وكان بينها وبين الحركة الشعبية « النارودنيك » التي قامت في البلاد السلافية كثير من أوجه الشبه . وكان العنصر الصوفي شبه الدينى فيها يجذب مشاعر سكان الريف . وقد اتهم فاركونى أحيانا بأنه فوضوى ، ولكنه في الحقيقة لم يكن أكثر من داعية زراعى من النوع المعروف في البلاد الأقل نموا .

وقد أحرزت الحركة الزراعية قدرا كبيرا من التقدم العملى برغم الاضطهاد الشديد الذى تعرضت له . ففي سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ أمكن الحصول على زيادات كبيرة فى أجور الحصاد ، كما أن معدل الأجور المنتظمة تحسن كثيرا فى المناطق المضطربة . بيد أن هذا النجاح زاد من حماسة السلطات فى اخماد الحركة بحرمانها من زعمائها واضطهاد الحزبين الاشتراكيين على السواء . وبعد سنة ١٨٩٧ انتهت القلاقل الزراعية لفترة تحت ضغط الاضطهاد . ولم تقع قلاقل ثانية على نطاق كبير حتى سنة ١٩٠٥ عندما انتشرت الموجة العامة التى أعقبت التمرد فى روسيا الى هنغاريا وأثرت فى السلافيين وكذلك فى الرومانيين والمجريين والألمان .

وعادت الحكومة الى اجراءات القمع القاسية فى مواجهة القلاقل التى حدثت فى سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ . ولم تكف بتحطيم اجتماعات الفلاحين وحل حزب فاركونى ، بل أصدرت تشريعات تعسفية جديدة . ففي سنة ١٨٩٨ طبق قانون جديد ، يعرف عادة باسم « قانون العبودية » . وقد حرم هذا القانون جميع الاضرابات ووضع عقوبات قاسية على جريمة « الدعوة الى الاضراب » . وكان يتضمن أيضا اجراءات خاصة ضد العمال الزراعيين ، الذين لم يقتصر الأمر على تحريم التكتل من أى نوع بالنسبة لهم ، بل تعرضوا أيضا للعمل الاجبارى . اذ اعتبرت جريمة بالنسبة للعامل أن يتغيب عن العمل فى خدمة صاحب الضيعة ، وترك أمر تنفيذ هذا الاجراء للسلطات

المحلية التي كان يسيطر عليها ملاك الأراضي تماما . وفي نفس الوقت فرضت قيودا تعسفية جديدة ضد الأحزاب الاشتراكية وقابات المدن ، التي دفعت بذلك الى النشاط السري أكثر فأكثر ، ولكنها استمرت مع ذلك تنمو . وفي سنة ١٩٠٠ انفصلت جماعة أخرى من الاشتراكيين الزراعيين ، على رأسها فيلموس ميزوفى ، وألفت « حزبا اشتراكيا مجددا » . وفي سنة ١٩٠٣ أعيد تنظيم الحزب الديموقراطى الاشتراكى نفسه ، ولكن التنظيم الجديد استمر على أساس التحالف الوثيق مع النقابات ؛ وفي سنة ١٩٠٥ قام عمال المدن بدورهم كاملا فى حركات الاضراب الكبرى التي تلت اندلاع الثورة الروسية .

وكان من آثار القلاقل الزراعية الكبيرة فى سنة ١٩٠٥ والحماسة التي أثارها الثورة الروسية نتيجة تكاد تكون معجزة هي أن ثلاثة من الاشتراكيين الزراعيين — هم فاركونى وميزوفى وأنديوس آتشين — نجحوا فى انتخابات البرلمان الهنغارى . وقد اغتيل آتشين على الفور تقريبا ، ولكن الاثنين الباقيين استمرا فى البرلمان لعرض قضية الفلاحين — وكثيرا ما تعرضا للمقاطعة والصحب وهما يفعلان ذلك — وليقوما بدورهما فى الصراع من أجل الاصلاح فى السنوات التالية . أما الديموقراطيون الاشتراكيون الماركسيون فانهم ظلوا لا يستطيعون انتخاب عضو واحد حتى سنة ١٩١٤ .

وقد بذلت فى هذه الفترة عدة محاولات — وذلك الى جانب عمليات القمع — للحيلولة دون نمو الاشتراكية بانشاء حركات مضادة على أساس « المسيحية الاجتماعية » المنقولة عن النمسا . فأنشئ حزب هو «حزب الشعب المسيحى» فى التسعينات ، وفى سنة ١٩٠٤ تألف «حزب عمال مسيحي» لمعارضة الحزب الديموقراطى الاشتراكى الذى أعيد تنظيمه .

وكان العداء نحو السامية من السمات الرئيسية لهذه الحركة التي كانت موجهة ضد الراديكاليين البورجوازيين كما كانت ضد الاشتراكيين . ويرغم أن الحركة « المسيحية الاجتماعية » الهنغارية عاوت بمض الشئ في تشجيع الجمعيات التعاونية وجمعيات المساعدة المتبادلة على أساس ديني وتهدمت بيرنلمج « أبوى » من الاصلاحات الاجتماعية ، فانها لم يتكون فيها قط أى جناح راديكالى مماثل لذلك الذى ظهر في الحركات « المسيحية الاجتماعية » في الغرب . فقد كانت في جوهرها ، مثل حركة لويجيز في فينا ، منظمات يمينية مقاتلة تسم بالعداء نحو السامية ويقصد بها المحافظة على سلطة الكنيسة واثارة المشاعر ضد اليهود والأجانب الذين لعبوا دورا كبيرا جدا في الجماعات الراديكالية والاشتراكية .

وقد ظل الدستور الهنغارى طوال الفترة التي ناقشناها في هذا الفصل دون اصلاح . فلم يكن للعمال حق التصويت كما رأينا ، كما كان هناك قسم كبير من الطبقة الوسطى بلاحق انتخابى أيضا . وكان كثير من الدوائر في المناطق غير المجرية مجرد « دوائر غفنة » في الواقع ليس فيها ناخبون تقريبا . أما الدوائر في المناطق المجرية فكان ناخبوها أكثر عددا ، وان كان معظمها تحت سيطرة ارسقراطية ، وكان من النادر جدا أن ينجح شخص في أى مكان في الانتخابات الا اذا كان على الأقل مصطبغا بالصبغة المجرية . لقد كان مجلسا البرلمان على السواء معقلين ارسقراطيين لا يدخلهما أجنبى تقريبا . ولكن هذا لم يحل دون ظهور جماعات تتسم باليسارية بين الأحزاب المجرية التقليدية التي كانت دائما أقرب الى الميوعة والتنظيم القضااض ؛ ولكنه استبعد تماما كل امكانيات قيام حزب اشتراكى برلمانى حقيقى ، فكان لزاما على كل من الاشتراكيين والراديكاليين أن يعتمدوا أساسا على أساليب الاثارة خارج البرلمان التي كانت تتم في ظل

سيطرة قاسية من جانب الشرطة . وكان المنظمون الأساسيون لحركة تعميم حق الانتخاب ، في حدود مجيئها من اليسار ، هم في أول الأمر الديموقراطيون الاشتراكيون ، وذلك في تحالف غير رسمى مع الحزب الراديكالى للطبقة الوسطى الذى كان على رأسه أوسكار جاتس ( ولد سنة ١٨٧٥ ) المؤرخ الذى كتب فيما بعد قصة الثورة الهنغارية والتجأ الى الولايات المتحدة حيث عمل أستاذا في كلية اوبرلين بعد هزيمة الثورة . وقد وجد هذان الحزبان شيئا من التأييد داخل البرلمان من الجناح اليسارى « لحزب الاستقلال » — الذى كان يتألف من « رجال سنة ٤٨ » . وكان هذا الجناح يتفصل شيئا فشيئا عن القوميين المتشددين الارستقراطيين وجنح الى تفضيل التحالف مع العناصر غير المجرية التى كانت تعارض الحكم الامبراطورى والصلة بالنمسا . وسرعان ما افضى تحت زعامة كونت ميهالى كارولى ( ١٨٧٥ — ١٩٥٥ ) الارستقراطى المنشق الذى جعل من نفسه صديق الاصلاح الزراعى والحركة التعاونية النامية . ولكن المجريين ظلوا فى الغالب ، حتى اليساريين منهم ، مجريين خلصا يحدوهم الشعور التقليدى بالتفوق على الجماعات القومية الأخرى .

يبد أن الموقف فى هنغاريا تغير كثيرا بسبب الصدمات المتعاقبة التى تعرض لها النظام القائم على يد الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ وتعميم حق الانتخاب للرجال الذى تحقق فى النمسا بعد ذلك بعامين . اذ أن هذا الحدث الأخير أدى الى نمو مفاجئ فى الحزب الاشتراكى النمساوى فصارت له جماعة قوية كبيرة فى الرايخسرات . يبد أن ذلك كان مصحوبا كما رأينا بتشكك « الحزب الاشتراكى القدرالى » الى أحزاب قومية منفصلة للألمان والتشيكيين والبولنديين والجماعات القومية الأخرى الأقل شأنا ، وكذلك بنمو سريع فى المشاعر القومية فى المناطق السلافية . وقد تأثرت النقابية

فى النمسا أيضا كما رأينا ، وبخاصة فى بوهيميا ، وكان لابد أن تترك هذه الاتجاهات المتزايدة ، والتي بدا أنها تهدد اما بتحطيم النمسا أو بإعادة تنظيمها على أساس فدرالى من دول قومية ، أثرها فى هنغاريا فى المناطق السلافية التى تجاور بوهيميا بصفة خاصة وفى جميع المناطق غير المجرية أيضا . وكان لابد أيضا أن تزيد من حدة النزعة القومية المجرية وأن تخلق هوة بين عناصرها اليسارية واليمينية . وصار من المسلم به على نطاق واسع أنه لابد من اجراء نوع ما من الاصلاح الانتخابى . وكان هناك بين أنصار « الحل الوسط » — « رجال سنة ٦٧ » — استعداد متزايد لقبول نوع ما من حق الانتخاب للرجال ، بأمل اضعاف أثره عن طريق تعدد الأصوات وما الى ذلك من حيل ، للحيلولة دون تفكك المملكة الهنغارية . ولكن الرجل القوى الذى كان يتزعم جماعة أنصار الحكم الامبراطورى ، كونت ايسفان تيسزا ، ظل معارضا بلا هوادة فى حق الانتخاب للرجال . وكان الجناح اليميني من فئات أنصار « الاستقلال » معاديا بشدة أيضا لأي تغيير يعرض التفوق المجرى للخطر ؛ فى حين أن الجناح اليسارى كان يريد منح المجرين الفقراء حق الانتخاب والقضاء على « الدوائر العفنة » غير المجرية التى كانت معاقلا « لرجال سنة ٦٧ » ؛ ولكنه كان مصرا أيضا على مقاومة أى تغيير يؤدى الى نقل السلطة الى الأغلبية غير المجرية من السكان . وهكذا صار الموقف السياسى معقدا للغاية ، ولكن صار من المستحيل الوقوف دون أى عمل ايجابى بسبب الاستثارة الجماهيرية المتزايدة . ومن ثم ظهرت عدة مشروعات قوانين انتخابية متعاقبة ، ولكنها كانت تلقى حتفها على يد لجان أو تهمل بمقووط الحكومات التى تقلمت بها . وفى سنة ٥ — ١٩٠٦ حاولت حكومة تمثل « رجال سنة ١٨٦٧ » استصدار قانون يتيح لكل من الطبقة العاملة

والسلافيين فرصة الحصول على مقاعد في البرلمان : ولكن المعارضة ذات النزعة القومية أوقعت . وفي ذلك الوقت كان يدور صراع حول حق التاج في زيادة حجم القوات المسلحة ومطالبة هنفاريا بتقديم عدد أكبر من الجنود ومساهمة مالية أكبر . ولما فشل الملك الامبراطور في الحصول على أى من مطلبيه بسبب تكتل أحزاب المعارضة ضدهما سمح لهذه الأحزاب بتأليف الحكومة بعد أن تعهدت سرا بعدم العمل على قلقة « الحل الوسط » الذى وضع في سنة ١٨٦٧ . وعند ذلك استصدرت الحكومة الائتلافية الجديدة في سنة ١٩٠٨ قانونا انتخابيا يقوم على نظام من تعدد الأصوات كان من شأنه أن يوازن الزيادة الكبيرة في عدد الناخبين من الطبقات العاملة والسكان غير المجريين . وتزعم الاشتراكيين حركة تنظيم مظاهرات احتجاج كبرى . ووقع شغب خطير في بودابست قبول بالأساليب المألوفة من الاضطهاد والعنف . وأصبحت الحكومة الائتلافية ، التى كانت قد فقدت معظم مؤيديها بعد أن ذاع الوعد الذى قطعه بمسدم التعرض لتسوية سنة ١٨٦٧ ، لا تعطى بأى تأييد وأقالها الملك الامبراطور .

وعاد « رجال سنة ٦٧ » الى السلطة وتقدموا بمشروع قانون انتخابى يتضمن مبدأ حق الانتخاب للرجال ، ولكن هذا المشروع تعرض لتعديلات كثيرة أثناء المناقشة البرلمانية بحيث صار من الجلى أنه عديم القيمة . وسقطت حكومة أخرى وتحطم مشروع قانون آخر أمام الاصرار العنيد من جانب النواب على عدم قبول أى اجراء يعرض للخطر سواء تفوق الارستقراطيين أو تفوق المجريين . وكانت هناك معارضة شديدة بصفة خاصة للاقتراع السرى ، وبخاصة في المناطق الزراعية حيث كان الاقتراع العلنى يسمح لملاك الأراضي بممارسة ضغط قوى جدا . وكان المجريون مصرين أيضا على المحافظة على توزيع المقاعد والناخبين بحيث يضمّنون

أغلبية مستمرة لأمتهم بالنسبة للجماعات القومية الأخرى وضعف تمثيل المدن التي كانت قيمة بأن ترسل نوابا اشتراكيين أو راديكاليين. والحقيقة أن أيا من المجموعتين الرئيسيتين لم تكن تريد الإصلاح الانتخابي حقيقة ، ولكن لما كانت المشكلة قد أثبتت ونمت حركة شعبية وراءها فإن أيا من الجانبين لم يجرؤ على تجاهلها .

وقد تزامنت هذه الصراعات حول الإصلاح الانتخابي مع صراع حاد حول الخدمة العسكرية . إذ ادعى البرلمان الهنغاري أنه ليس من حق التاج أن يستدعى مجندين من الأراضي الهنغارية دون تصريح منه أو أكثر من الاعداد التي يصرح بها . وكانت حكومة فينا ه وهي متحالفة مع ألمانيا وقتذاك ، تريد زيادة حجم الجيش بما يتفق وشروط اتفاقها مع الألمان . ورفض الهنغاريون الموافقة على زيادة عدد المجندين أو زيادة الميزانية لمواجهة النفقات العسكرية المتزايدة . وكانت سنة ١٩١٢ سنة قلائق حادة في كرواتيا حيث أوقف « الدايت » وأخمدت الحركة القومية بشدة . وعاد فيها إلى السلطة أيضا ، لمواجهة الموقف المتزايد التعقيد ، كونت إيستفان تيسزا ، وهو أحد الخصوم الرئيسيين « لحق الانتخاب للرجال » في حزب « ١٨٦٧ » ؛ وقد استطاع ، أولا بوصفه رئيسا لمجلس النواب ثم بوصفه رئيسا للوزارة ، أن يمرر مشروع قانون الجيش في مواجهة المعارضة الثائرة بأن أمر باخراج النواب المعارضين من المجلس بالقوة . وعاد أحد هؤلاء النواب ، وهو جيولا كوفاكز ، بعد طرده وأطلق النار على تيسزا فلم يصبه ثم أطلق النار على نفسه . وعندئذ تعرض رئيس الوزراء ، لوكاس ، لفضيحة مالية واضطر إلى الاستقالة . وحل محله تيسزا ومرر قانون لوكاس الانتخابي في سنة ١٩١٣ بنفس الأسلوب العنيف . ولكن القانون الجديد لم يرض أحدا — حتى ولا صانعه . واستمرت الاستمارة في سبيلها غير الواضح وتحولت إلى فيضان عندما نشبت الحرب الكبرى في أغسطس سنة ١٩١٤ .

ومن الجلي أنه كان من المستحيل على الاشتراكية الهنغارية طوال الفترة التي ندرسها في هذا الفصل أن تجد أى متنفس فعال في العمل البرلماني . فلم يكن هناك سوى عدد ضئيل جدا من الاشتراكيين المستقلين في البرلمان ، وكانوا شخصيات منزلة لا أثر لها . ولم ينجح أى ديمقراطي اشتراكي أصيل في الانتخابات قط . كما أن الراديكاليين بزعامة ياتزى لم يكونوا أفضل حالا . فكلاهاتين الجماعتين كانتا مضطرتين الى الاعتماد على ألوان النشاط غير البرلماني : على الصحافة وعلى الدعاية بالقول وعلى مظاهرات الشوارع . وقد كان لهما في البرلمان حلفاء ، على الأقل فيما يتصل ببعض الأغراض بذاتها ، بين العناصر الأكثر تقدما في « حزب الاستقلال » — « رجال سنة ٤٨ » ؛ ولكن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا دوليين وكان الراديكاليون يعارضون احتكار المجرين للسلطة ، في حين كان « رجال سنة ٤٨ » مجريين قوميين حتى عندما كانوا يعتقدون آراء قديمة . بيد أن هذا الموقف كان يتغير الى حد ما ابان السنوات السابقة على سنة ١٩١٤ عندما زاد تباعد الجناح اليسارى من المستقلين عن الجناح اليميني ذى النزعة القومية وتحول عملا الى حزب منفصل بقيادة كونت ميهالى كارولى . وكان كارولى عضوا من أسرة عظيمة من ملاك الأراضي واشتهر عن طريق نشاطه في تأييد تحسين الأحوال الزراعية . وقد قاده هذا النشاط الى الاهتمام اهتماما جديا بالحركة التعاونية التي كان قربه الأكبر سنا ، كونت ساندور كارولى ، يعد أحد روادها . وكان التعاون الهنغارى ينمو أساسا في صورتين ، جمعيات ائتمان زراعية وجمعيات مستهلكين توفر أدوات الزراعة والسلع المنزلية معا في المناطق الزراعية . وبعد أن ظل ميهالى كارولى رئيسا « للاتحاد المركزى لملاك الأراضي » فترة ، وهو هيئة كانت تهتم أساسا بحماية مصالح كبار ملاك الأراضي



ولكنها تهتم أيضاً بادخال الأساليب الزراعية المحسنة ، صار رئيساً للمنظمة التعاونية الرئيسية — هانجايا « النملة » — وكون لنفسه أنصاراً كثيرين في الريف . ثم اتجه باستمرار نحو اليسار ، وأصبح الشخصية الرئيسية في القطاع الأكثر راديكالية من « حزب الاستقلال » ، الذي انسحب منه في نهاية الأمر مع أنصاره ابان الحرب ليعمل مع الراديكاليين والاشتراكيين عند انتهائها في المناداة بالجمهورية الهنغارية . بيد أنه كان حتى سنة ١٩١٤ مجرد سياسى من اليسار البرلمانى يعتبره خصومه مهيجاً جماهيرياً طموحاً وينظر اليه الراديكاليون والاشتراكيون بعين الريبة بسبب صلاته بالارستقراطية المجرية . وابان هذه الفترة لم يجد الاشتراكيون زعيماً متازاً يحل محل ليوفرانكل . وكان أبرز شخصياتهم هم صانع السروج ارنوجارامى ( ١٨٣٦—١٩٣٥ ) ، الذى أصبح فيما بعد عضواً في وزارة كارولى في سنة ١٩١٨ ثم هرب الى النمسا عندما تولى الشيوعيون السلطة ؛ ويوليوس بيدل ، وهو أحد زعماء النقابات وصار فيما بعد وزيراً في الحكومة التى اشترك فيها الديموقراطيون الاشتراكيون والتى عاشت فترة قصيرة بعد سقوط بيلاكون ؛ وجاكوب ولتنر ، الشخصية النقاية البارزة ، وهو حفار على الخشب في صناعة الأثاث وكان مندوباً في مؤتمرات « الدولية الاشتراكية » في سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٠ وتسيجموند كوفنى ( ١٨٧٩ — ١٩٣٠ ) ، وهو مدرس أصله راديكالى وانضم الى الحزب الاشتراكى قبل سنة ١٩١٤ وصار عضواً في وزارة كارولى ثم قاد الحزب الديموقراطى الاشتراكى عندما اندمج في الشيوعيين ، ولكنه بعد ذلك صار خصماً شديداً لنظام بيلاكون ؛ واسكندر جاربابى البناء الذى صار رئيساً لجمهورية بيلاكون ؛ ودرزيره بوكانى ، وهو بناء آخر ؛ وماكس جروسمان زعيم نقابة الجزائريين ، وكلاهما شخصيتان معروفتان في الدولية الثانية ؛ ولويس

كاساك ( ولد سنة ١٨٨٧ ) الحداد الشاعر القصصى ، وكان الشخصية الرئيسية فى الجانب الثقافى للحركة البروليتاريا .

وكان هذا الجانب الثقافى قويا ، بين المجريين كما بين الألمان واليهود الذين كانوا يؤلفون قطاعا كبيرا من مثقفى المدن . وكانت الاشتراكية خلال السنوات السابقة على ١٩١٤ تثبت أقدامها بين الطلبة ، وبخاصة عن طريق « نادى جاليليو » الذى بدأ جمعية للدراسات العلمية ثم تحول الى هيئة مساعدة قوية للحركة الاشتراكية . وقد قضى عليه فى نهاية الأمر فى سنة ١٩١٨ ثم عاد معظم زعمائه — الذين كان كثيرون منهم فى السجن — الى الظهور كشخصيات نشطة فى الحركة الثورية فى نهاية الحرب .

## الفصل الرابع عشر

# البalkan

### ١ - عام

ظلت الحركة الاشتراكية في بلاد البلقان — رومانيا وبلغاريا والصرب واليونان وتركيا — صغيرة حتى سنة ١٩١٤ . فلم يكن في أى من هذه البلاد بروليتاريا صناعية كبيرة تكفى لتكون أساسا لأى نمو قهائى ؛ ورغم أن الاشتراكيين حاولوا أن يجمعوا لهم أنصارا في الريف فإن نجاحهم كان ضئيلا . فقد كان الانتاج الزراعى في معظم أنحاء هذه المنطقة يتم بواسطة فلاحين صغار يستخدمون أساليب زراعية من نوع بدائى جدا . فباستثناء رومانيا لم يكن هناك سوى عدد قليل من الضياع الكبيرة . ولم يكن العمال الزراعيون الذين لا يملكون أرضا كثيرين . وكانت أحوال الفلاحين تختلف كثيرا من مكان الى مكان ، ولكن سواء كانوا أفضل حالا أو أسوأ حالا فإن معظمهم كانوا ممن يزرعون ممتلكاتهم القليلة لانتاج حاجياتهم أساسا ، ولم تكن المحصولات التى تنتج للبيع تحتل مركزا مهما الا في بعض مناطق قليلة — كمناطق زراعة الطباق في مقدونيا مثلا . وكانت الصناعات في المدن تقوم على أساس الحرف في الغالب — حرف يدوية تتم في ورش صغيرة — ولم يكن هناك سوى مصانع قليلة يتم تمويل معظمها برأس مال أجنبى وتنتج المنسوجات أساسا . بيد أن رأس المال الأجنبى لم يكن عاملا مهما الا في رومانيا حيث كانت صناعة البترول تنمو بسرعة بعد سنة ١٩٠٠ . وقد ظلت مصادر الثروة المعدنية في معظم أنحاء البلقان غير

مستغلة . وحتى الزراعة ، برغم أن زراعة القمح اضمحلت ، فإن زراعة الذرة  
هى التى حلت محلها فى الغالب ، وكانت الغذاء الأساسى للإنسان والحيوان  
معا . ولم يرق سوى قدر ضئيل من الزراعة المتخصصة لأسواق التصدير .  
وكانت مستويات المعيشة منخفضة جدا وغير مضمونة بالإضافة الى ذلك ؛  
وكان الفلاحون فى الجزء الأكبر من المنطقة معرضين لضرائب ثقيلة كثيرا  
ما كانت تحكيمية يجمعها جباة الضرائب ؛ وفى رومانيا كان ملاك الأراضي  
أيضا يفرضون مطالب مماثلة .

وكانت التربة فى هذه الظروف قميئة بأن تجذب ، وكان الناتج بصفة  
عامة ضعيفا . ونجم عن تراحم السكان مشكلة بطالة خطيرة وبطاسة فى  
شهور الشتاء . وقد خفف من حدتها الى حد ما المهاجرة على نطاق واسع ،  
لا الى الولايات المتحدة فحسب ، بل والى جنوب روسيا ، وفى حالة  
اليونانيين الى مصر والسودان أيضا . بيد أن طبقة من « الكولاك » نمت  
نموا كبيرا وكانت تستخدم اقراض النقود وسيلة لاستغلال الفلاحين الأفقر  
حالا ، وتسرب أبناء هؤلاء القرويين ، الذين كانوا مستريحين نسبيا من  
الناحية المادية ، الى صفوف الضباط فى القوات المسلحة ، وبخاصة فى  
الصرب ، حيث صاروا عاملا هاما فى الحركة القومية العدوانية وبخاصة  
بعد سنة ١٩٠٣ . وكانت هناك اتجاهات مماثلة فى بلغاريا ولكن خفف من  
آثارها وجود حزب فلاحين حقيقى معاد للمغامرات العسكرية .

بيد أن عدم وجود ارسقراطية من ملاك الأراضي خفف من حالة  
الفلاحين التعسة ، وبخاصة فى بلغاريا والصرب . ويرجع عدم وجود هذه  
الارستقراطية أساسا الى طرد الطبقات العليا التركية والمناصرة للأتراك  
من بلد بعد البلد كلما تحقق لها الاستقلال السياسى ، حتى حينما بقيت  
سيادة تركية اسمية . وقد ترتب على هذا الطرد أن صار الفلاح سيد أرضه ،

كما ظل فقيرا لأنه لم يستطع أن يستخدم سوى أكثر الأساليب بدائية في الزراعة . وقد حدث في الواقع بعض النمو في التعاون الزراعي ، ولكنه لم يكن على نطاق واسع ، وكانت فائدته تعود أساسا الى الفلاحين الأفضل حالا وليس الى الفلاحين العاديين . وكانت هناك في بعض المناطق صور من المجتمع القروي البدائي الذي يتم فيه الانتاج الجماعي ، ولكن هذا الأسلوب كان يختفى شيئا فشيئا وتحل محله الزراعة الفردية .

وينبغي أن نتذكر أن جميع دول البلقان قامت على أقاض الامبراطورية التركية ، وأنه ليس بينها دولة واحدة تركتها الدول الأوروبية الكبرى تسوى حسابها مع تركيا دون تدخل متكرر من جانبها . وقد كانت منطقة البلقان بصفة خاصة مسرحا لصراع مستمر بين روسيا والامبراطورية النمساوية المجرية مع تدخل الدول الكبرى الأخرى ، لا من أجل قضية العدالة أو الحرية ، بل في أغلب الأحوال بقصد منح أى من الخصمين من تحقيق رغبانه . وكانت تثار من وقت لآخر ، اسما ، قضية الدفاع عن المسيحية ضد الكفار في بعض المناسبات التاريخية المعينة مثل المناسبة المعروفة الخاصة بالفظائع البلقارية ، ولكن مسيحيي البلقان كانوا أبعد ما يكون عن الوحدة فيما بينهم ، إذ كان بينهم صراع ديني عنيف الى جانب الصراع من أجل التحرير القومي ، وكانت الممارك بين الكنيسة اليونانية الاورثوذكسية ومنافسيها تفضي على القضايا القومية لبسا وايهاما . هذا فضلا عن أن كل الدول الجديدة كانت لها مطالب اقليمية وقومية متضاربة أساسها ذكريات حية لامبراطوريات انقضت منذ أمد بعيد ، وكان من السهل على الحكم التركي ، طالما كانت له أية سلطة ، أن يتلاعب بكل جماعة ضد الأخرى لمصلحته . وكانت الدول الكبرى تلعب هذه اللعبة أيضا ، بحيث أن منطقة البلقان كانت عادة لما مسرحا لحرب

داخلية أو للتآمر لاشعال حرب داخلية ، بإيماز من احدى الدول الكبرى في كثير من الأحيان .

وكانت بلغاريا والصرب واليونان جميعها بلاد ديموقراطية بمعنى ما ، اذ لم يكن فيها ارسقراطيات كبرى من ملاك الأراضى ؛ ولكن ديموقراطيتها لم تتعد حدود الشئون القروية الا فى النادر ، ولم يكن لها أثر يذكر فيما يتعلق بقدرتها على السيطرة على سياستها . ففى هذا المجال لم يكن لها وجود محسوس الا عندما كانت ثورة كبرى فى المشاعر القومية تغير حكومة أو حاكما وترغم الدولة على اتباع سياسة قومية متطرفة بأن تعلن الحرب على واحدة أو أكثر من جاراتها عادة ، وكثيرا ما كان فى ذلك القضاء على ديموقراطيتها . وكانت النتيجة عادة هى تسوية تعرضها الدول الكبرى تخدم بها أغراضها هى لا مصالح شعوب البلقان . فكانت أساطيل الدول الكبرى تطلق مدافعها باستمرار ، أو تهدد بإطلاق مدافعها ، وكانت جيوش روسيا والنمسا فى حالة عمل دائم أو تهديد بالعمل . وكثيرا ما فرضت التسويات بتميين حاكم أجنبى أو مندوبين أجانب : وحيثما لا تفرض التسويات بهذه الطريقة ، بل وأحيانا عندما تفرض بها ، كثيرا ما كانت تغرق أو لا تطبق أصلا .

ولحسن حظنا أن الأمر لا يتطلب منا فى هذا الكتاب أن نستكشف تيه السياسة البلقانية أو مؤامرات الدول الكبرى وتدخلها فى منطقة البلقان . فكل ما يهمنى من ذلك هو الصورة الخلفية للأوضاع التى ظهرت على مسرحها الاشتراكية فعلا . فقد ظهرت حركة اشتراكية من نوع ما قبل سنة ١٩١٤ فى جميع بلاد البلقان باستثناء الجبل الأسود ؛ ولكن الاشتراكية لم تكن عاملا هاما فى أى منها ، كما لم يظهر فيها أى مفكر اشتراكى من الطبقة الأولى . وأقرب شخصية الى هذا النوع من المفكرين هو دكتور كريستان راكوفسكى ( ولد سنة ١٨٧٣ ) الذى كان فى نفس الوقت

شخصية دولية . وقد ولد في بلغاريا ونشأ في دوبروجا ، ثم وجد نفسه قد صار رومانيا عندما انتقلت هذه المنطقة الى السيادة الرومانية . وبدأ نشاطه الاشتراكي في بلغاريا وهو تلميذ في المدرسة ، وطرد من التعليم العالي لهذا السبب . فأرسله أبواه الى جنيف حيث قابل بليخانوف ووقع تحت تأثيره . ومن هناك انتقل الى ألمانيا حيث قابل ليننخت ووقع تحت تأثير الحركة الألمانية . ولما طرد من بروسيا في سنة ١٨٩٤ سافر الى فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في الطب من جامعة مونبلييه . وفي سنة ١٨٩٧ عاد الى بلغاريا حيث احتل مركزا قياديا في الحركة الاشتراكية . محاولا التوفيق بين شيعة المتنازعة بعنف . وهناك نشر في سنة ١٨٩٨ أول كتاب هام له وهو « روسيا والشرق » وينطوي على هجوم شديد على المطامع السياسية القيصرية . ورحل من بلغاريا الى دوبروجا . وفي سنة ١٩٠٠ عمل طبيبا في الجيش الروماني . وفي سنة ١٩٠٧ طرد من البلاد بمناسبة التمرد الزراعي في رومانيا على أساس أنه لم يكن مواطنا رومانيا . ومثل رومانيا في « المؤتمر الاشتراكي الدولي » ، الذي عقد في شتوتجارت في هذا العام ، وكان قبل ذلك قد مثل الصرب في مؤتمر امستردام سنة ١٩٠٤ . وجعل ينتقل من بلد الى بلد خلال السنوات التالية بما في ذلك فترات كثيرة قضائها خلسة في رومانيا . وفي سنة ١٩١١ عاد الى بلغاريا مبعوثا من « الدولية الاشتراكية » وقام بمحاولة جديدة لتوحيد الأحزاب الاشتراكية المتنازعة . وفي سنة ١٩١٢ سمح له بالعودة ثانية الى رومانيا ، ولكن سجن بعد دخول رومانيا الحرب ثم أطلق الروس سراحه في مايو سنة ١٩١٧ . ثم اشترك في الثورة الروسية وصار عضوا في « اللجنة التنفيذية المركزية » السوفييتية . وكان على رأس الوفد الذي أرسله البلاشفة للتفاهم مع « المجلس » الأوكراني ثم صار في سنة ١٩١٩ رئيس الحكومة الأوكرانية

السوفييتية . حتى سنة ١٩٢٤ مثل الاتحاد السوفيتي في لندن وأجرى مع حكومة العمال الأولى مفاوضات المعاهدة الانجليزية السوفييتية التي لم تنته الى شيء . ومن سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٧ كان سفير السوفييت في باريس . واستدعى في سنة ١٩٢٧ وصار أحد الزعماء النشطين في معارضة ستالين ، وسرعان ما طرد من الحزب الشيوعي وقى الى ستالينجراد . وفي سنة ١٩٣٤ أعلن تراجعته عن موقفه السابق وسمح له بالعودة الى موسكو ، ولكنه تعرض للنقمة مرة أخرى في سنة ١٩٣٨ . وكان بين « الواحد وعشرين » الذين حوكموا في مارس سنة ١٩٣٨ ، وحكم عليه بالاعدام ولكن الحكم لم ينفذ ، وكان نصيبه الأشغال الشاقة . وكان في أول مرة قد عارض ستالين دفاعا عن مطالب أوكرانيا ، ثم اختلف معه حول السياسة السوفييتية في الصين وفيما يتعلق بالغرب وانتهى ، مثل غيره ممن عارضوا ستالين ، بتهمة « التروتسكية » . والواقع أنه كان ثوريا متفقا حر الفكر لديه قدرة كبيرة على رؤية أكثر من جانب في كل حالة وفهم للاشتراكية الغربية والشرقية على السواء . وبرغم أنه انحدر من عائلة أرستقراطية فإنه ورث تقاليد ثورية أضاف إليها مزيجا قويا من الانسانية . والواقع أنه لما لم يكن له وطن معين ينتمى اليه فقد كان عالميا متحمسا ، ولكن في نفس الوقت داعية قويا لوحدة البلقان كوسيلة لمقاومة السيطرة التي تفرضها التكتلات المتنافسة من الدول الكبرى على شؤون البلقان ، وكوسيلة لتوحيد الطبقات العاملة ضد مضطهديها المختلفين . وقد كتب كثيرا بعدة لغات بما في ذلك مؤلفات تاريخية واقتصادية كما كتب في الصحافة كثيرا وألف بعض الكتب عن السياسة المعاصرة . ونشرت بعض مؤلفاته تحت اسم مستعار هو « اينساروف » . ومن بين مؤلفاته دراسة عن « مترنيخ وعهده » ، ومؤلف عن « فرنسا الحديثة » ، نشر كلاهما في روسيا . وكتب أيضا في موضوعات طبية وفي « علم الجريمة » .



وليس هناك اشتراكي آخر شمل تأثيره بلاد البلقان مثل راكوفسكي، بل وليس هناك من يقارن به في الأهمية حتى في بلد واحد منها . وكان النفوذ الرئيسي في البلاد التي يغلب فيها العنصر السلافي هو النفوذ الروسي، بعنصره التارودينكي ( الشعبي ) والديموقراطي الاشتراكي ، وإن كان النفوذ الغالب هو هو بليخانوف ، الأمر الذي يرجع بعض السبب فيه الى أن عددا غير قليل من اشتراكيي البلقان ذهبوا الى سويسرا حيث عقدوا صلات بجماعته . وكانت هذه الصلة أقوى ما تكون في رومانيا حيث كان لها منافس هو نفوذ الاشتراكية الفرنسية ؛ إذ أن كثيرا من الرومانيين ذهبوا الى باريس طلبا وعادوا يحملون الأفكار الغريبة في صورة فرنسية . ولم يكن التأثير الألماني مباشرا ، عن طريق الاتصال الشخصي ، بقدر ما كان نتيجة للشهرة العظيمة التي أحرزها الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني في «الدولية» بل وفي جميع أنحاء العالم في الواقع . ولم يكن تأثير الاشتراكية الألمانية كبيرا جدا ، وإن كانت هناك بطبيعة الحال علاقات وثيقة بين سلافي الجنوب الذين تحت الحكم النسواوي أو الهنغاري وسلافيي البلقان . ولم يكن للاشتراكية الايطالية تأثير يذكر . كما لم يكن للاشتراكية البريطانية وجود خارج اليونان ، باستثناء تأثيرها على الاشتراكي البلغاري المعتدل ساكوسوف .

## ٢ — بلغاريا

يعتبر البلغاريون اليوم أن رائد الاشتراكية في بلادهم هو الشاعر كريستو بوتييف ( ١٨٤٨ — ١٨٧٦ ) الذي ذهب الى روسيا في سن الخامسة عشرة وطرد من هذا البلد بسبب النشاط الثوري في سن السابعة عشرة ، وبعد عامين قضاهما يعمل مدرسا في بسارابيا عاد الى موطنه في سنة ١٨٦٧

ليمارس مهنته . وفي نفس السنة اضطر الى مغادرة بلغاريا بسبب خطبة نارية ألقاها . فرحل الى رومانيا حيث عمل طباعا وقارئ تجارب طبع واستمر في نشاطه الثوري . وكان قد تشرب بالمبادئ الناردونية « الشعبية » في روسيا مما جعله يعتقد في امكان تحقيق اشتراكية الفلاحين ، وكان على صلة أيضا باتباع نيكاييف . وفي سنة ١٨٧١ أرسل برقية تهنته من جالاتز ، حيث كان يعمل في ذلك الوقت ، الى كوميون باريس ، وهناك كتب « عقيدة الكوميون البلغاري » ، أول بيان اشتراكي لبلاده . وحاول اقامة كوميون في جالاتز ، واضطر الى الرحيل . وفي برايلا أصدر صحيفة للمنفيين البلغاريين ، ولكنها اختفت بعد خمسة أعداد . وذهب الى بوخارست حيث انضم الى لجوبرا كارافيلوف في اصدار صحيفة أخرى كان اسمها أولا « لييرتي » ثم « اندبندانس » كلسان حال حركة تدعو الى اقامة دولة بلغارية ديموقراطية مستقلة . وقد أغلقت الحكومة الرومانية كلا هاتين الصحيفتين . وابتان السنوات القليلة التالية عمل بنشاط ، مع ليفسكي وكارافيلوف ، في تنظيم جماعات ثورية في بلغاريا . وفي سنة ١٨٧٣ عاد الى مهنة التدريس ، بعد أن حاول اصدار صحيفة قد هي « ذي آلام كلوك » ؛ وفي العام التالي خلف ليفسكي ، الذي كان قد اغتيل في سنة ١٨٧٣ ، كمسكرتير « للجنة الثورية البلغارية المركزية » التأميرية . ثم سرعان ما صار رئيسا لها . وحاول عن طريق هذه الهيئة اثارة تمرد في بلغاريا ، وبعد أن فشلت عدة محاولات له في هذا السبيل حدث تمرد فعلا في سنة ١٨٧٦ . واستولى بوتيف وأنصاره عندئذ على باخرة نمساوية وأرغموا قبطانها على قتلهم الى بلغاريا حيث سقط صريعا أثناء القتال في مايو من هذا العام . وكان قد حرر عدة صحف بعد « ذي آلام كلوك » ونشر قصائده ، التي كانت تشبع فيها روح وطنية قوية وكذلك روح ديموقراطية ، في سنة ١٨٧٥ .

ولا يعتبر بوتيف ، الذى تحظى قصائده الآن بقدر كبير من التحيز ، فى مصاف المفكرين الاشتراكيين الأصلاء . لقد كان ثوريا قوميا ديموقراطيا وقع تحت تأثير الأفكار النهلستية والنارودنية الروسية ، ولكنه لم يصر نهلسيا أوحى نارودنيا بأى معنى عميق . وترجع أهميته الى أنه كان الشخصية البارزة بين أوائل من حملوا الأفكار الاشتراكية الروسية الى البلقان . بيد أنه لم يخلف وراءه أية حركة اشتراكية . فلم تكن هناك حركات اشتراكية خلال سنوات الصراع من أجل استقلال بلغاريا ووحدتها، وإن كان هناك بعض اليساريين الأفراد الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية . ففى الجهات التى لم توجد فيها طبقة ثرية من ملاك الأراضى تستغل الفلاحين لم يكن للمشكلة الاجتماعية وجود تقريبا كمال سياسى . وكانت القضايا تتعلق بالقومية والاستقلال الدينى عن الكنيسة اليونانية فى القسطنطينية والديموقراطية السياسية ضد الحكم المفروض من الخارج سواء بواسطة روسيا أو بواسطة اتفاق بين الدول الكبرى . ولم يظهر أى نوع من التنظيم الاشتراكى الا فى بداية التسعينات ، ولكن السبيل كان قد صار ممهدا فى الثمانينات بعودة الرجلين اللذين سيتنازعان الزعامة ، وكانا فى الخارج ، وكذلك بنشاط راكوفسكى . وكان أول هذين الرجلين هو ديميتربلاجوف ( ١٨٥٦ — ١٩٢٤ ) ، الذى كان فى أوائل الثمانينات زعيم جماعة من الثوريين المتطرفين فى روسيا حيث أصدر صحيفة سرية اسمها « رابوشى » كلسان خال هذه الجماعة . وعندما حطمت شرطة القيصر الجماعة فى سنة ١٨٨٦ عاد بلاجوف الى بلغاريا ، البلد الذى ولد فيه ، وهناك استأنف إصدار صحيفته . وكان الرائد الثانى هو الطالب ايانكو ساكوسوف ( ١٨٥٦ — ١٩٢٤ ) الذى ذهب الى لندن لمتابعة دراسته وعاد متأثرا تأثرا شديدا بالأفكار الغريبة ، وبخاصة البريطانية . وقد اتجه بصفة خاصة ،

تحت تأثير أنصار الداروينية وهكسلى وسبنسر ، نحو مفاهيم عضوية عن المجتمع ونحو الأفكار التطورية للنمو الاشتراكي ، وسرعان ما أثارت تدريجيته صراعا عنيفا بينه وبين بلاجوف بثورته المندفعة . وفي سنة ١٨٩١ نشر بلاجوف كتابا وضع فيه الخطوط العريضة لمفاهيمه الماركسية عن الاشتراكية ؛ وفي نفس الوقت أنشأ ، ومعه المحامي الشاب نيقولا جابروفسكى ( ١٨٦٤ — ١٩٢٥ ) ، تنظيما اشتراكيا اجتمع في أول الأمر خلف الأبواب المغلقة ثم عقد اجتماعا أكبر فوق قمة الجبل لتجنب جذب انتباه الشرطة . ولكن الحركة الجديدة انقسمت على الفور تقريبا الى فريقين متنازعين . فجماعة ذهبت الى أنه بالنظر الى عدم نضج الطبقة العاملة البلغارية تعتبر محاولة انشاء حزب سياسى سابقة لأوانها وأن الأولوية يجب أن تكون لتنظيم النقابات وجماعات الفلاحين ، بقيادة ديموقراطية اشتراكية ، ولكن على أن تكون مفتوحة لجميع العمال . وطالبت الجماعة الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها بلاجوف ، بتأليف حزب ثورى سياسى وحذت انشاء النقابات ولكنها أصرت على أن لا تكون مفتوحة الا لأولئك الذين يقبلون انجيلا اشتراكيا ثوريا كاملا . وكانت هناك أيضا جماعة ثالثة مؤلفة من أنصار راكوفسكى — وكان هو نفسه قد طرد من البلاد — حاولت التوفيق بين الفريقين . وأصدرت كل جماعة صحيفتها الخاصة ، وأنشأت الجماعتان الأوليان تنظيمين متنافسين ، «الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى» و «الحزب الديموقراطى الاشتراكى» . وكان ذلك فى سنة ١٨٩٢ .

وبعد ذلك بعامين سقط الحاكم القملى لبلغاريا ، ستامبولوف الذى كان ثوريا قبل ذلك ثم أقام ديكتاتورية فعلية ، ومع سقوطه صار فى الامكان أن ينظم الاشتراكيون أنفسهم بصورة علنية أكثر وأن تتكون النقابات على أسس تآمرية أقل . وكان الإثر الأول لذلك أن انضمت الجماعات

الاشتراكية المتنافسة الى بعضها ثانية وشرعت تعمل على تنظيم النقابات  
وجماعات الفلاحين . وفي العام التالي حصل الحزب الموحد على مقعدين  
في البرلمان ، كلاهما في دائرتين في المناطق الزراعية ؛ وانتشرت الحركة ابان  
السنوات القليلة التالية بسرعة لا بأس بها وبخاصة في القرى . وفي سنة ١٨٩٩  
حصل الحزب على ستة مقاعد ، ولكن في نفس العام تأسس ، الى حد ما  
بسبب هذا النجاح ، « اتحاد زراعى » منافس على أساس غير اشتراكى  
برنامج زراعى ديمقراطى بحت ، وبذلك فقد الاشتراكيون قسما كبيرا  
من أنصارهم في الريف . وفي سنة ١٩٠١ لم يستطع الحزب أن يحتفظ  
الا بمقعد واحد . وفي ذلك الوقت كانت قد حدثت انقسامات خطيرة ثانية .  
ففى سنة ١٨٩٩ أثير موضوع ما اذا كان الاشتراكيون في البرلمان يجب  
أن يتبعوا سياسة مستقلة تماما ويستخدمون وجودهم فيه كوسيلة للدعاية  
فقط ، أم ينبغي عليهم أن يكونوا مستعدين للتعاون مع الأحزاب  
الديموقراطية الأخرى في تأييد التشريع الاصلاحى والعمل على أن تتولى  
الحكم وزارة ديمقراطية . وفي سنة ١٩٠٠ أصدر ساكوسوف صحيفة  
جديدة هى « ذى كومون كوز » دعا فيها الى اتباع السياسة الثانية . وفي  
سنة ١٩٠١ تولت الحكم وزارة تقديمية برئاسة يروفوسور دانيف وظهرت  
على المسرح شخصية جديدة ضخمة هو اسكندر ستامبولسكى ( ١٨٧٩ -  
١٩٢٣ ) بوصفه محررا لصحيفة « اجريريان بانر » لسان حال « الاتحاد  
الزراعى القومى » المكون من الفلاحين . وفي الانتخابات حصل الاشتراكيون  
على ثمانية مقاعد ، بعضها في المدينة وبعضها في الريف . وحدث أيضا عدد  
كبير من الاضرابات علامة على نمو قوة النقابات . بيد أن نتيجة هذا  
النجاح أن حدث انقسام نهائى بين جناحى الحزب الاشتراكى . فقد تقدم  
فريق بلاجوف في مؤتمر الحزب — وكان المتحدث الرئيسى باسم هذا

الفريق هو فاسيل كولاروف ( ١٨٧٧ — ١٩٥٠ ) الذى كان له نشاط فى الحزب الشيوعى فيما بعد — بقرار موجه ضد « أنصار التعاون » ويرمى الى وضع النواب الاشتراكيين فى البرلمان البلغارى تحت أوامر اللجنة المركزية للحزب . وفى صوفيا ، حيث كان أنصار ساكوسوف أغلبية ، أنشأ أنصار بلاجوف منظمة منفصلة واعتمدت على « اللجنة المركزية » ، التى كانت تضم أغلبية يسارية فى تأييدها . وعند ذلك طردت اللجنة التنفيذية فرع صوفيا القديم وزعماء الجناح اليميني من الحزب ، وردت الجماعات المطرودة باعلان أنها هى الحزب الحقيقى وبانشاء منظمة جديدة حول مجموعة النواب فى البرلمان وكان معظمها فى صف هذه الجماعات . وفضلا عن ذلك شرع كل جناح فى انشاء فدرال منفصل للنقابات ، أحدهما يقوم على الخطوط الغريضة ويقبل أى عضو والآخر على أساس اشتراكى ثورى بحت . وسرعان ما صار جورج ديميتروف ( ١٨٨٢ — ١٩٤٩ ) ، الذى سيصير فى المستقبل زعيم بلغاريا الشيوعية والذى كان قد انضم الى نقابة الطباعين فى سنة ١٩٠٢ ، الشخصية الرائدة فى الحركة النقابية التى تبعت بلاجوف . وكان جافريل جيورجيف و ج . كيركوف وفاسيل كولاروف أيضا من مؤسسى حزب بلاجوف الذى عرف منذ ذلك الوقت باسم الديموقراطيين الاشتراكيين « الضيقين » ، فى حين عرف أنصار ساكوسوف باسم « الواسعين » . وادعى كل فريق أنه هو الحزب الديموقراطى الاشتراكى . وأرسل كل منهما مندوبيه الى مؤتمرات « الدولية الاشتراكية » ليطنوا فى مندوبى الطرف الآخر ، وأطلق « الضيقين » سيلًا من التقارير المكتوبة والدعاية بالقول قدحا فى خصومهم .

يبد أن انقسام ١٩٠٣ لم يكن نهاية الموضوع . اذ أن سياسة بلاجوف المذهبية الجامدة ، التى جعلت من المستحيل على حزبه أن يكون صلات

جماهيرية فعالة وسلمت في الواقع السيطرة على معظم النقابات القليلة الموجودة الى خصومه ، سرعان ما أدت الى نزاع بين « الضيقين » . وفي سنة ١٩٠٥ انفصل قطاع ، أطلق على نفسه الاشتراكيين « الليبراليين » ، بزعامة نيقولا هارلاكوف ( ١٨٧٤ — ١٩٢٧ ) ، وبعد ثلاث سنوات حدث انفصال آخر عندما انفصل نيقولا ساكاروف ( ١٨٨١ — ١٩٤٣ ) وألف « الحزب الاشتراكي التقدمي » . وفي العام التالي اتحد الانفصاليون مع « الواسعين » وكونوا الحزب الديمقراطي الاشتراكي « الموحد » ، وظل « الضيقون » يقومون بدور المعارضة العنيفة .

وقبل ذلك كان قد حدث في سنة ١٩٠٦ حركات اضراب كبيرة أخرى ، وبخاصة في السكك الحديدية والمناجم . وكانت بلغاريا قد أعلنت نفسها مملكة في سنة ١٩٠٨ عندما ضمت النمسا والمجر بوسنة والهرسك ، ونتيجة للثقل التي عمت المنطقة كلها والخطر الداهم من وقوع حرب بين دول البلقان دعت الأحزاب الاشتراكية الى عقد مؤتمر مشترك نددت فيه بالأحلاف العسكرية ومؤامرات الدول الكبرى وطالبت بإنشاء فدرال من دول البلقان للدفاع المشترك والاستقلال . وكانت الحاجة الى القيام بعمل مشترك سببا قويا لمحاولة رأب الانقسامات الداخلية ، وأرسل « المكتب الاشتراكي الدولي » سلسلة من المبعوثين الى بلغاريا لاقتناع الأحزاب المتنافسة بالانحد . وكان من بينهم راكوفسكي ، الذي أسس في سنة ١٩١١ صحيفة يومية « فوروارد » دعا فيها الى الوحدة والقيام بعمل دولي مشترك . وأرسل « الفدرال الدولي للنقابات » كارل ليجين ، سكرتيره وزعيم الحركة النقابية الألمانية ، في مهمة مماثلة الى النقابات البلغارية ، ولكن الانقسامات ظلت باقية . وفي البرلمان الاستثنائي الذي انتخب سنة ١٩١١ حصل « الواسعين » على خمسة مقاعد و « الضيقين » على مقعد واحد

فقط : وفي البرلمان العادى الذى جاء بعد ذلك لم ينجح سوى اشتراكى واحد . وكان هذا الاشتراكى هو ساكوسوف الذى وجد نفسه وحيدا فى عرض رأى الاشتراكية ضد الحرب عندما اندلعت حرب البلقان الأولى فى سنة ١٩١٢ . وبعد ذلك حقق كلا الحزبين نجاحا كبيرا فى انتخابات سنة ١٩١٣ التى تمت فى ظل قانون انتخابى جديد ، ولكن منذ ذلك الوقت ، مع اندلاع الحرب الأوروبية ، اتجه التيار لصالح « الضيقين » . واشترك كولاروف ، باسمهم ، فى اجتماع زيمروالد فى سنة ١٩١٧ ، وبعد الثورة البلشفية تحولوا الى « الحزب الشيوعى البلغارى » .

ولكن نمو حزب ستامبولسكى الزراعى غطى على كل من « الضيقين » و « الواسعين » على السواء بصورة متزايدة خلال السنوات السابقة على سنة ١٩١٤ . ولم ينتخب ستامبولسكى فى البرلمان البلغارى الا فى سنة ١٩٠٨ ، وكان قد جمع أنصاره حتى ذلك الوقت خارج نطاق النشاط البرلمانى . وفى العام التالى نشر كتابه الرئيسى « أحزاب سياسية أم منظمات طبقية ؟ » الذى عرض فيه المبادئ التى طبقها بعد سنة ١٩١٨ بوصفه الحاكم الفعلى لبلغاريا وباعتباره مصدر الوحي « للدولية الخضراء » . وقد ذهب الى أن المستقبل ليس للأحزاب السياسية المنظمة على أساس مذهبي ، فقد أصبحت بالضرورة فرسة للبيروقراطيين وأصحاب المصالح الخاصة ، بل للجماعات الطبقية المنظمة والتى تقوم على أسس ديموقراطية من الجوار والمصلحة الاقتصادية المشتركة . ويعنى هذا فى الدول التى تغلب فيها الزراعة أن السلطة يجب أن تكون فى يد حركات الفلاحين الجماهيرية ، وليس فى يد البروليتاريا الصناعية أو السياسيين الحزبيين المحترفين . وكانت حركة ستامبولسكى ، بخلاف معظم الحركات الزراعية القومية ، حركة يسارية قطعا تقوم على تأييد أصحاب الممتلكات الصغيرة الذين كانوا



يسيطرون على الحياة الاقتصادية في بلغاريا . وقد قضت على آمال الديموقراطيين الاشتراكيين من الجناحين في بناء حركة اشتراكية قوية في الريف ، ودفعتهم الى التركيز أكثر على عمال المدن والنزاع بصورة أكثر عنفا فيما بينهم لأن مجال نشاطهم السياسى أصبح بهذه الطريقة محدودا . وفى سنة ١٩١٥ انضم الاشتراكيون « الواسعون » مؤقتا الى الزراعيين فى اصدار بيان ضد اشتراك بلغاريا فى الحرب الى جانب ألمانيا . ثم اضطر الفريقان ، ومعهما « الضيقون » ، الى التحول الى النشاط السرى ولم يعودوا الى الظهور ثانية الا بعد الثورة الروسية وانهيار دول الوسط .

### ٣ - رومانيا

لقد كانت بلغاريا بلداً من الفلاحين الصغار الذين يملكون أرضهم ويتمتعون ، برغم انخفاض مستوى المعيشة والثقافة ، بما يكاد يكون تحررا كاملا من الاضطهاد الاقطاعى ؛ أما رومانيا فكانت بلد الضياع الكبرى والفلاحين الذين تفرض عليهم اجارات وضرائب مبالغ فيها وكذلك يفرض العمل قسرا فى ضياع ملاك الأراضى بلا أجر . فضلا عن أنه بالرغم من أن رومانيا صارت بسرعة أكثر انتاجية قرابة نهاية القرن التاسع عشر ، بادخال الأساليب الزراعية الأكثر تقدما ومع بدايات التنمية الصناعية وبخاصة فى آبار الزيت ، فان الفلاحين لم يحصلوا على أى نصيب فى هذا التقدم ، بل على النقيض من ذلك سقطوا أكثر فأكثر فى وهدة الفقر بارتفاع أسعار السلع التى لا بد أن يشتروها وحال تأخرهم دون محاكاة الضياع الكبيرة فى زيادة الانتاج . والواقع أن الاصلاح الزراعى كان موضع حديث باستمرار وطالب السياسيون ، المتحررون والمحافظون الشبان على السواء ، بتوفير قدر أكبر من الأراضى للفلاحين الذين يزدادون تراجعا فى أرض

غير كافية . ولكن قوانين الأرض التي صدرت فعلا صيغت بحيث تنكر على الفلاح العادى فرصة الحصول على أرض بينما تسهله على من يملكون أرضا فعلا أو من لديهم رأس مال . ولا ريب فى أن ذلك يؤدى الى استغلال الأرض استغلالا منتجا ، ولكنه ترك الفلاحين فيما هم فيه من بلاء . وإلى جانب ذلك كان المستفيدون من الحركة التعاونية ، التي نمت الى حد كبير برعاية ملاك الأراضي التقدميين مثل فيساريون رومان و م . ب . أوريليان ، الذى كان رئيسا للوزارة فترة قصيرة ، وفاسيلي كوجا ليسيانو ، هم أيضا كبار الفلاحين وملأك الأراضي وليس جمهرة الفلاحين ..

وقد جعلت حالة شبه المبودية التي كان يعيشها معظم الفلاحين وسيطرة ملاك الأراضي ومملثيهم سيطرة كاملة على الشؤون المحلية ، وكذلك الهوية الثقافية الضخمة التي كانت تفصل بين الطبقات المتعلمة وجماهير الشعب ، كل هذه جعلت من المستحيل تقريبا أن تنشأ حركة فلاحين مثل تلك التي نمت فى كرواتيا وبلغاريا وبعض جهات أخرى من المنطقة . فالفلاحون أنفسهم كانوا أتمس وأضعف من أن يخلقوا مثل هذه الحركة ، وكان المثقفون بعيدين عنهم تماما ولا سبيل الى أن يوفرؤا لهم القيادة المطلوبة ، حتى اذا لم تقابل مثل هذه المحاولة بأى اخماد عنيف . ففى ظل الظروف القائمة لم يكن أى حزب فلاحين أو أى حزب اشتراكى حقيقى يستطيع أن ينمو . لقد كان دستور سنة ١٨٦٦ ، الذى وضع على هدى دستور سنة ١٨٦٦ البلجيكى الى حد كبير ، تحريرا من الناحية الرسمية الى حد أنه قرر عدة مبادئ ممتازة ، كحرية العبادة والاجتماع والصحافة ، والمساواة أمام القانون ، وحق التعليم ، وما الى ذلك . ولكن معظمها كان حبرا على ورق، وكانت قوانين الانتخاب تضمن سيطرة الطبقات الأكثر ثراء . فقد كان التصويت بالطبقت ومقصورا على دافعى الضرائب ، ويصوت الناخب

الأقترح حالا بطريق غير مباشر ونصيبه في التمثيل النيابي ضئيل . وحتى بعد  
صلاحيات سنة ١٨٨٤ ظل هذا النظام بلا تعديل في جوهره . فقد سمحت  
لطبقات أصحاب المهن الحرة بتمثيل محدود في المدن ، ولكن ليس بوصفهم  
رؤاد أى جماعة اجتماعية أوسع نطاقا لها الحق في المشاركة في الاختيار .  
وليس من المستغرب في هذه الظروف أن رومانيا ، برغم أنها كانت  
مفتوحة للمؤثرات الحضارية الغربية أكثر من بقية دول البلقان وأنها بلغت  
مستوى من النمو الصناعى أكثر منها بسبب حقول الزيت فيها ، لم تنشأ  
أية حركة اشتراكية فعالة حتى سنة ١٩١٤ . وقد انبثقت فعلا سلسلة من  
الجماعات الاشتراكية في الثمانينات من القرن الماضى ، ولكنها كانت مكونة  
من مثقفين بأكملها تقريبا وليس لها أى أنصار تقريبا بين الطبقة العاملة .  
وكان بعض هذه الجماعات متأثرا بوحى الأفكار الغربية التى أخذ معظمها  
من فرنسا وسويسرا . وبعضها تأثر باللاجئين من روسيا . وكانت الشخصية  
البارزة بين هؤلاء اللاجئين دوبروجيانو جيريا الماركسى الرومانى المرموق  
الوحيد ، اللهم الا اذا أدخلنا في اعتبارنا راكوفسكى الذى كان بلغارى  
المولد عالمى النشاط . وقد كتب جيريا كتابا مهما عن المشكلة الزراعية في  
رومانيا وظل شخصية عاملة في الحزب الديموقراطى الاشتراكى الرومانى  
حتى سنة ١٩١٤ . ولكن معظم المثقفين الذين اعتنقوا الانجيل الاشتراكى  
في الثمانينات والتسعينات تحولوا شيئا فشيئا عن الاشتراكية الى أحزاب  
اليسار البورجوازى ، وصار بعضهم فيما بعد من أنشط خصوم الحركات  
الاشتراكية وحركات الفلاحين الراديكالية . وكانت نقطة تجمعهم في  
التسعينات هى مجلة « لوميناوفا » التى صار محررها نادجده ، ومعه  
ف . مورتزون ، وكان كلاهما عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكى،  
من الشخصيات البارزة في حزب الأحرار وأخذها معها عددا كبيرا من

الآخرين وعيناهم في مناصب حكومية . ومن هؤلاء انسيا آتناسيو الذي كان في سنة ١٨٩٦ مندوبا في مؤتمر « الدولية الاشتراكية » في لندن ؛ وقد صار موطئا حكوميا كبيرا وقام بدور مهم في اخمد تمرد الفلاحين في سنة ١٩٠٧ والحركات العمالية المصاحبة لها . وترك أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي الآخرين ، وهو كونستنتين ميل ، الحزب وصار صحفيا راديكاليا ذا نفوذ . وما أن كانت سنة ١٩٠٠ حتى لم يعد هناك وجود تقريبا للحزب الاشتراكي الروماني ؛ مما يرجع بعض السبب فيه الى هذه التحولات ويرجع بعضه أيضا الى طرد اللاجئين الذين كانوا نشيطين في دعم قضية الاشتراكية في رومانيا .

ولقد ظل الحزب الاشتراكي حتى أواخر التسعينات أساسا مجموعة من المثقفين كما رأينا . ولما فشل في الحصول على تأييد من جانب عمال المدن حاول في نهاية الأمر أن يحمل رسالته الى العمال الزراعيين الذين كانوا معرضين لاضطهاد بشع . وكان قد نظم حملة زراعية وأسس عددا من النوادي الاجتماعية القروية ببرنامج معتدل من الإصلاح الزراعي وتحسين الأحوال الاجتماعية . وقوبلت هذه الحملة بإجراءات اضطهاد عنيفة . فحطمت الشرطة هذه الأندية ، برغم أن زعماءها حاولوا العمل داخل أضيق الحدود القانونية ، وسجن زعماء الاثارة ، ومن بينهم بانجيريانو وفيسينسكو ، وكانا شخصيتين بارزتين في الحزب الاشتراكي . وقد حققت هذه الإجراءات القوية الغرض منها بتعطيم ما بقي من الحزب ولم يبق سوى قليل من الجماعات السرية المنعزلة .

وعادت الحياة الى الحركة خلال السنوات القليلة التالية بنمو النقابات ، الذي يرجع بعضه الى بدايات التنمية الصناعية الحديثة وبعضه الى الاجراءات ذاتها التي اتخذتها الحكومة لمنعه . اذ أن الحكومة أنشأت في

الصناعات الصغرى والمتوسطة نظاما من الهيئات المختلطة التى تضم أصحاب الأعمال والعمال وكان الانضمام اليها اجباريا . وأدارت عن طريق هذه الهيئات نظاما من بطاقات العمل الاجبارية التى لا يمكن الحصول على عمل بدونها قانونا . وجعل ذلك هذه الهيئات غير محبوبة الى حد كبير ، وانضمت أعداد كبيرة الى النقابات التى نظمت سرا بقيادة اشتراكية . واندلعت الاضرابات وبرغم اجراءات الأخاد التى اتبعتها الحكومة أحرزت النقابات نجاحا وبخاصة بين عمال الموانى وفى الحرف الماهرة التى كان فيها العمال نادرون . وكانت الفترة فترة نمو اقتصادى سريع من بدايات صغيرة ، وفضل كثير من أصحاب الأعمال التنازل بمض الشئ على مواجهة توقف العمل المتكرر . وسرعان ما بدأت النقابات تشترك ، الى جانب تنظيم الاضرابات ، فى الصراع السياسى تحت تأثير الاشتراكيين ؛ فنظمت المظاهرات من أجل الإصلاح الانتخابى وضد نظام الهيئات المختلطة . وبدأ الاشتراكيون ، فى تحالف وثيق معها ، يعيدون تكوين منظماتهم بإنشاء « دوائر سياسية » محلية دون إعادة إنشاء حزب اشتراكى علنى على نطاق قومى . وقام كريستيان راكوفسكى بدور رئيسى فى عملية التنظيم السياسى هذه ، فى حين قاد أ . كونستاتينسكو ، الذى صحبه كمنسوب الى مؤتمر شتوتجارت فى سنة ١٩٠٧ ، جانب النقابات .

ولكن عند هذه النقطة واجهت الحركة الاشتراكية الجديدة كارثة أخرى نتيجة لثورات الفلاحين الكبرى فى سنة ١٩٠٧ . وكانت هذه الثورات البلقانية ، التى بدأت فى مولدافيا ثم انتشرت بسرعة فى معظم أنحاء البلاد لا ريب تعميرا جزئيا ، جاء متأخرا بمض الشئ ، عن القلق الزراعى الذى أعقب الثورات البولندية والروسية فى سنة ١٩٠٥ . وكان ينقصها الزعامة المنسقة أو البرنامج الموحد أكثر حتى مما كان ينقص الحركات الروسية .

بعد كانت مجرد تمرد على الاضطهاد الذى لا يحتمل موجه ضد أقرب  
الأهداف التى كان الفلاحون يستطيعون أن يعزوا اليها شقاءهم المتزايد .  
فكانت فى أول الأمر ضد اليهود أساسا ، بسبب الكراهية السائدة للتجار  
والمرايين اليهود ، الذين ألقى عليهم اللوم بسبب الاسعار المبالغ فيها  
والفوائد المرتفعة التى يتقاضونها . والواقع أن العداء نحو السامية كان  
متأصل الجذور بين الفلاحين الرومانيين كما بين الطبقات الحاكمة . وقد  
حرم السكان اليهود الكثيرون ، الذين يشغل معظمهم بتجارة التجزئة  
والإنتاج اليدوى ، من كل الحقوق السياسية . وكانوا معرضين فى جميع  
الأوقات للقبض التحكسى ، وأى يهودى يعرض نفسه لعدم رضاء السلطات  
كان يطرد من البلاد دون تمويض . ولو أن الفلاحين اقتصرُوا فى سنة ١٩٠٧  
على مذابح اليهود فانه لم يكن من المحتمل أن السلطات كانت ستدخل  
كثيرا لمنعمهم . ولكنهم اتقلوا من الهجوم على اليهود الى الهجوم على منازل  
كبار ملاك الأراضى وممتلكاتهم ، وأحرقوا مساكن عدد من الملاك ذوى  
النفوذ وارتكبوا أعمال عنف ضد وكلائهم . وذعرت الطبقات الحاكمة ،  
فمعظم أفرادها لم يتوقعوا قط أن تمتد اضطرابات الفلاحين الى رومانيا  
بشكل خطير ، وتكاثفت جميع الأحزاب على اخماد القلاقل . واستقال  
المحافظون وتولى « الأحرار » الحكم ليعالجوا الموقف ؛ وتولى وزارة  
الحرب جنرال « أفريسكو » . وجند أفريسكو جيشا قوامه ١٢٠.٠٠٠  
رجل لسحق الفلاحين الذين لم يكن لديهم سوى أسلحة بدائية جدا  
وقسمت البلاد كلها الى عدة مسارح للعمليات الحربية وخرجت طوبير  
الفرسان والمدفعية بأوامر تقضى باستخدام أقصى الاجراءات . وأطلقت  
نيران المدافع على القرى ودمرت وذبحت عصابات الفلاحين التى حاولت  
المقاومة ، ولقى الجنود الفلاحون الذين رفضوا إطلاق النار على أقاربهم

وعشيرتهم نفس المصير . وفي بضعة أيام قضى على أكثر من ١٠ر٠٠٠ من الفلاحين ودمرت مناطق كبيرة لالقاء درس على المتمردين . وصحيح أنه صدر اعلان ملكى يمد الفلاحين برفع بعض مظالمهم ، ولكن الطبقات الحاكمة نسيته بمجرد أن اطمأنت الى النصر النهائى .

وكان الدور الوحيد الذى لعبه الاشتراكيون فى فورة الفلاحين هو نشر بيان يدعو الفلاحين الى الامتناع عن العنف والاقتصار على أعمال الاستشارة المشروعة من أجل مطالبهم — وهى نصيحة لا فائدة منها حيث أنه لم تكن هناك أى صورة من صور الاستشارة تعتبر مشروعة بالنسبة للفلاحين . فما كانت حرية الاجتماع التى يسمح بها الدستور ، حتى اذا كانت مرعية ، لتساعدهم كثيرا ، لأن الدستور حرم صراحة الاجتماع فى الأماكن العامة وهى الطريقة الوحيدة التى كان الفلاحون يستطيعون الاجتماع بواسطتها . ولم يكن للاشتراكيين أنصار قهريا فى الريف . وصحيح أن آثار التوتر العام ظهرت فى صورة عدد من الاضرابات بين العمال الصناعيين ، ولكن هذه الاضرابات لم تكن لها أية صلة أخرى بفورات الفلاحين . بيد أن الطبقات الحاكمة لم تكن فى حالة مزاجية تسمح لها بالتفريق بين الاثنين . وحطمت السلطات الاضرابات وقبضت على معظم الزعماء الاشتراكيين المعروفين ، وكان بينهم عدد من غير المواطنين الرومانيين قوا من البلاد . وكان من بين هؤلاء المنفيين كريستيان راكوفسكى ، الذى كان قد تعرض قبل ذلك لرصاص الشرطة وجرح وهو يلقي خطابا فى اجتماع للعمال فى جالاتز . فقد تقرر أن راكوفسكى لا حق له فى المواطنة الرومانية لأنه ولد فى بلغاريا ، يرغم أنه خدم فى الجيش الرومانى كطبيب وكان لا يزال ضابطا فى الاحتياطى ورغم أن أباه عين عدة مرات فى مراكز سياسية فى الحكم المحلى لا يسمح بها لغير المواطنين . وبذلك

حرم الاشتراكيون من زعيمهم الأول الذى يرجع اليه الفضل الرئيسى فى إعادة بناء الحركة بعد انهيارها سنة ١٩٠٠ . ولكن الحركة لم تصب بالانهيار مرة أخرى لأن النقابية كانت قد نمت الى حد جعل فى وسع نقابات عمال المدن أن تتحمل فترة الاضطهاد وتظل قائمة . ولكن الحركة الاشتراكية اضطرت الى التستر وراء النقابات ، ولم تكن قد قطعت شوطا كبيرا فى إعادة تكوين نفسها بوصفها موجودا مستقلا عندما اندلعت الحرب فى سنة ١٩١٤ .

وقد بلغ الذعر الذى انتاب الطبقات الحاكمة بسبب قرارات الفلاحين حدا جعل حتى ملاك الأراضي التقدميين الذين شجعوا نمو الجمعيات التعاونية موضع ريبة . فكان ممن اعتقلوا فاسيلي كوجالنيسيانو برغم أنه كان ابن أحد الزعماء السياسيين ولا علاقة له قطعا بحركة الفلاحين . وكذلك قبض على عدد من أساتذة الجامعات الذين كتبوا عن الحاجة الى الإصلاح الزراعى وبعض المثقفين الذين اتهموا بالآراء التقدمية . وكان الشاعر بابولاجاريانو من بين من تموا خارج البلاد .

وهكذا دفعت حركة الفلاحين ، بانارتها الذعر فى الطبقات الحاكمة ، رومانيا الى هوة الرجعية أعمق من أى وقت مضى ، ولكن فى نفس الوقت كان النمو الاقتصادى المستمر يعمل على زيادة حجم البروليتاريا الصناعية ويشجع نمو النقابات . وقد زاد عدد الفلاحين الأثرياء ، ولكن جمهرة الفلاحين بقيت فى حالة تسعة من شبه العبودية . وكان عمال المدن قد بلغوا من القوة حدا استطاعوا معه تنظيم مظاهرات جماهيرية فى تحد للشرطة فى السنوات التى أعقبت سنة ١٩٠٥ . ولكن الريف ، حيث تعيش جمهرة الناس ، كان قد تلقى درسه .



## ٤ - الصرب

لا حاجة بنا الى الاطالة فيما يتعلق ببقية بلاد البلقان . فقد كانت الصرب ، مثل بلغاريا ، بلدا من صفار الفلاحين . وقد وصفها الموسوعة البريطانية في طبعة سنة ١١ - ١٩١٢ بأنها « أرض بلا ارسقراطية ولا طبقة وسطى » . ولم تكن بها صناعات تقريبا ولا أعداد كبيرة من العمال الذين لا يملكون أرضا . وكانت الصرب بلدا صغيرا وكان كثير من الصربيين يعيشون خارج حدودها في أقاليم ما زالت تحت الحكم التركي أو النمساوي . فكان يفصل بينها وبين الجبل الأسود ، البلد المستقل الآخر الذي يسكنه صربيون ، سنجق نوفي بازار الذي كان لا يزال تحت السيادة التركية ولكن تحتله حامية نمساوية . وكانت لها مطالب تتعارض ومطالب بلغاريا واليونان في مقدونيا وتفكر في إعادة انشاء امبراطوريتها القديمة بطرد النمساويين من البوسنة <sup>(١)</sup> وساحل دالماسيا . لقد كانت بلدا صغيرا مشاغبا جدا ، وسياستها الداخلية معقدة بالصراع الاقطاعي بين الأسر الكبرى . ولم تكن هناك فرصة كبيرة لتحتل المشكلة الاجتماعية مركز الصدارة فيها .

فلا يمكن القول بأن الصرب وجدت فيها حركة اشتراكية حتى نهاية القرن التاسع عشر ، بيد أن الأفكار الاشتراكية ، وبخاصة أفكار النارودنيين ( الشعبين ) الروس ، كان لها بعض التأثير على الراديكالية الصربية في السبعينات والثمانينات من القرن . ففي سنة ١٨٧٢ نشر الزعيم الراديكالي سفيتوزار ماركوفيتش كتابا دعا فيه الى انشاء فدرال ديموقراطي لشعوب البلقان . وفي سنة ١٨٨٣ قامت ثورة فلاحين ، بقيادة راديكالية ، وقد

---

(١) كانت هناك حركة اشتراكية صغيرة في البوسنة والهرسك يتزعمها برانكو هيسافوفيك ( ولد سنة ١٨٧٩ ) ولجنة نقابية عامة تعمل معها . ولكن صلاتهما كانت أوثق بالحركة النمساوية منها بالحركة الصربية .

أخذت وأعدم عدد من الزعماء . وبعد ذلك أصبح الحزب الراديكالي أكثر اعتدالا ونهض عنه أفكاره الاشتراكية وتحول الى حزب فلاحين من النوع المألوف في البلقان يقوده في الغالب المحامون والمثقفون الآخرون . لقد انتهت الاشتراكية ولكنها عادت الى الاتعاش ثانية في بلفراد حوالى سنة ١٩٠٠ عندما تأسست بعض النقابات القليلة على صلة وثيقة الى حد ما بالاشتراكية . ولكن النقاية كانت بالضرورة ضعيفة . وتألف حزب ديموقراطى اشتراكى فى سنة ١٩٠٣ وحصل على مقعد واحد فى البرلمان الصربى ، وحصل على ثان فى سنة ١٩٠٥ . ولكن فى سنة ١٩٠٤ كان تقرير الحزب الى مؤتمر امستردام « الدولية الاشتراكية » ، الذى لم يشمل الصرب فيه صربى ولكن راكوفسكى الذى يظهر فى كل مكان ، يشير الى أن الحزب « مكون أساسا من جماعات من المنفيين فى جميع أنحاء أوروبا » . واستطاع الحزب أن يرسل مندوبا ، هو هرمان كوشيا ، الى مؤتمر شتوتجارت فى سنة ١٩٠٧ ، وأعلن أنه قد أحرز بعض التقدم . وفى سنة ١٩١٢ كان قد بلغ عدد أعضائه ٢٠٠٠ وكون فدرال نقابات مرتبط به ارتباطا وثيقا . وكان زعماءه هم ج . كاسلروفيتش ( ولد سنة ١٨٧٩ ) ولابتسفيتش ( ١٨٦٤ - ) ، وكانا هما ممثلاه فى البرلمان ، ودوكان بوبوفيتش ( ١٨٨٤ - ١٩١٨ ) سكرتيره . ولم يكن له منظر مرموق كما لم يحظ بتأييد كبير من جانب المثقفين .

## ٥ - اليونان

للاشتراكية اليونانية تاريخ أطول قليلا من الصربية ، ولكن ذلك يرجع فقط الى أنها انتجت شخصية واحدة تتمتع ببعض التفوق الفكرى . وقد ظهرت أول صحيفة اشتراكية فى اليونان ، « آردن » ، فى أثينا سنة ١٨٨٥ .

ولكن لم تبدأ بها حركة اشتراكية حقيقية حتى نزل بلاتون داركولس الى الميدان في التسعينات . وقد تحمس داركولس ، الذي درس في الغرب ، لنشاط الدولية الاشتراكية في تنظيم مظاهرات « يوم مايو » لأول مرة في اليونان سنة ١٨٩٣ . وفي سنة ١٨٩٥ رشح نفسه للبرلمان اليوناني وحصل على ٤٠٠٠ صوت . وكان ذلك في وقت ارتفعت فيه الحماسة الشعبية فيما يتصل بالتمرد الكريتي في سنة ١٨٩٥ والاستشارة الوطنية التي تقوم بها جمعية « اتنيك هيتاريا » ، وهي هيئة عمادها صغار الضباط وأنشأت فروعا في كل مكان توجد فيه جالية يونانية كبيرة وليس في اليونان وحدها . وكانت جمعية هيتاريا تؤيد بطبيعة الحال التمرد الكريتي ، ولكن غرضها الرئيسي كان اثارة التمرد في مقدونيا ، حيث نافسهم دعاة آخرون يمثلون بلغاريا ، وبدا أن التمرد ضد الحكم التركي وشيكا . وقد وقعت هذه الاستشارة القومية عقبة كئودا في سبيل نمو الاشتراكية . وقد أدى تجدد التمرد الكريتي سنة ١٨٩٧ وارسال اليونان جيشا لمساعدة المتمردين الى نشوب حرب مع تركيا عانت فيها القوات اليونانية هزيمة ماحقة . وتدخلت الدول الكبرى لتخفف من شروط الصلح ، ولكن الهزيمة أعقبتها في اليونان تفرج شعبي حاد أدى الى فورات شعبية في مناطق زراعة الكروم ، ولكن الاشتراكيين كانوا أضعف من أن يقوموا بأي دور كبير .

وقد أسس داركولس في سنة ١٩٠١ صحيفة « ارفينا » ( أبحاث ) وتولى القيادة في انشاء « رابطة الطبقات العاملة في اليونان » — وهي أول هيئة اشتراكية لها قيمة . وأنتخب داركولس عضوا في البرلمان ، ولكن الاهتمام الشعبي استمر مركزا أساسا على الاستشارة من أجل التوسع العسكري . فقد استأثرت العصابات اليونانية نشاطها في مقدونيا وثار خطر الحرب مع تركيا ثانية ، وكانت تركيا نفسها في ذلك الوقت على عتبات

ثورة « تركيا الفتاة » . وفي سنة ١٩٠٨ أعلن المجلس الكريشى الاتحاد مع اليونان ، ولكن الحكومة اليونانية لزمت جانب الحذر ، وفي سنة ١٩٠٩ حدث انقلاب عسكري . وفي بداية سنة ١٩٠٩ دعا الزعماء العسكريون فنزيلوس ، الشخصية البارزة في كريت ، الى اليونان كمستشار . ونصح فنزيلوس بدعوة « الجمعية الوطنية » لتعديل الدستور ، وفي سنة ١٩١١ تولى الوزارة واستصدر دستورا جديدا ونظم القوات المسلحة بمعونة فرنسية وبريطانية .

وقد أيد الاشتراكيون الزعماء العسكريين في اضطرابات سنة ١٩٠٩ ؛ وفي سنة ١٩١١ حولوا « رابطة الطبقات العاملة في اليونان » الى حزب اشتراكي . وحاولوا أيضا بناء حركة نقابية متميزة مرتبطة به ، ولكن النقابية في اليونان ، وكانت مركزة أساسا حول أثينا ، ظلت حتى سنة ١٩١٤ ضعيفة وكان معظم أنصارها من بين عمال الميناء في بيريا .

## ٦- تركيا وأرمينيا

في سنة ١٨٩٠ تألف في أرمينيا ، التي كانت مقسمة بين الحكم الروسي والتركي ، « فدرال ثوري » ، عرف باسم « داشنياكس » ، ويفطى المنطقتين الروسية والتركية . وكان اتجاهه فارودنى بصفة عامة . وقد انقسم في وقت الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ الى حركتين متنافستين ، احدهما مماثلة للجناح اليسارى للثوريين الاجتماعيين ، والأخرى أميل الى اليمين . وكان هناك أيضا حزب ديموقراطى اشتراكي منفصل تماما كله أو معظمه في الاقليم الروسى ، ولكنه كان مستقلا عن الحزب الديموقراطى الاشتراكي الروسى . واعتقد أن هذا الحزب هو الذى أرسل مندوبين — أ . باليان وج . بيك — الى مؤتمر الدولية الاشتراكية في امستردام سنة ١٩٠٤ .

ولم يحضر أحد من أرمينيا الى شتوتجارت في سنة ١٩٠٧ « ولكن في كوبنهاجن سنة ١٩١٠ كان هناك مندوبان - م. فارانديان و أ. بارسنجيان - من ارمينيا التركية . وقد جاء هذان المندوبان من القدرال الثوري « داشنيكس » ، الذي كان أشهر زعمائه ، الى جانب هذين الاثنين ، هما فارتاكس زوراب والشاعر آهارونيان . وكان المركز الرئيسى للنشاط الاشتراكى في المنطقة الأوربية التى تحت الحكم التركى هى سالونيك ، التى كانت أيضا المكان الذى ولدت فيه « المنظمة الثورية المقدونية الداخلية » المشهورة والتى أسست ونمت بين سنة ١٨٩٤ و ١٨٩٦ على يد اثنين من المدرسين الشبان المرموقين هما داميان جريف ( ١٨٧١ - ١٩٠٦ ) وجوتزى دلتشيف ( ١٨٧٢ - ١٩٠٣ ) . ولم يكن أى منهما اشتراكيا بأى معنى كامل ، وان كان دلتشيف قد طرد من الكلية العسكرية البلغارىة فى صوفيا لقيامه بدعاية اشتراكية . وهما يستحقان الإشارة هنا لأن حركة التحرير المقدونية التى شيدوها كانت خالية تماما من عنصر التعصب الدينى والسلالى الذى تميزت به معظم صور النزعة القومية فى البلقان .

وكانت الدول الثلاث التى تتاخم حدود مقدونيا ، التى ظل معظمها تحت الحكم التركى حتى حرب البلقان فى سنة ١٩١١ ، تطمع فيها ، وهى بلغاريا والصرب واليونان التى كانت قد حققت استقلالها السياسى . وكان يسكن مقدونيا خليط من السكان له صلات بالدول الثلاث جميعا ، وظلت باستمرار مركزا للقتال التى تثار من أجل المصالح المتنافسة . وكان البلغارىون أكثرهم نشاطا فى محاولة إثارة تمرد فى مقدونيا بأمل ضمها الى بلغاريا . وقد وقف جريف ودلتشيف ضد جميع دعاة الضم ، ودعيا الى انشاء مقدونيا مستقلة مفتوحة لكل الشعوب المختلطة ومتحررة من سيطرة أى

من الكنيسيتين المتنافستين اللتين كان قسم كبير من حملات الأطراف المتنافسة يتم عن طريقهما . وهكذا وجدت « المنظمة » نفسها تواجه صراعا مريرا ضد اليونانيين والصربيين بالإضافة الى صراعها ضد الأتراك و « التفوقيين » البلغارين — حزب دعاة الانضمام . وقد استطاع جريف ودلتشيف متعاونين أن يشيدا منظمة سرية ممتازة استمرت قائمة بضع سنوات . وكان الحكم التركي لا وجود له تقريبا خارج المدن التي بها حاميات . وشيدت « المنظمة » في القرى ما يعد في الواقع حكومة أخرى، تفرض ضرائبها وتمعد محاكمها ، وإن كانت معرضة باستمرار للطرد من منطقة ، بالحشود العسكرية التركية ، ولكن لتنظم نفسها في منطقة أخرى. وفي سنة ١٨٩٧ قام الأتراك بحملة واسعة لمحاولة القضاء على « المنظمة » . وسقط كثير من أنصارها في القتال ، أو أعدموا بعد أسرهم ، وأحرق عدد من القرى . بيد أن الحركة بقيت وسيطرت على منطقة كبيرة بمجرد انسحاب الجنود . وفي سنة ١٩٠١ قبض على جريف وسجن ، ولكن دلتشيف استمر . وبلغت الاضطرابات ذروتها في سنة ١٩٠٣ عندما أُلقت جماعات من الارهابيين الشبان المقدونيين المتفجرات واستطاعت أن تنسف البنك التركي في سالونيك . وفي هذه السنة حاول البلغاريون أحداث تمرد عام وأرسلوا عصابات مسلحة عبر الحدود لاثارة تمردات محلية . وانضمت « المنظمة » ، وإن كانت قد أعلنت معارضتها لسياسة الضم . وقتل دلتشيف أثناء القتال ، وأخمد التمرد . ولكن « المنظمة » عاشت لتقوم بدورها في كل القلاقل التي حدثت في مقدونيا المقسمة ، والتي قسمت مرتين في حرب البلقان ثم بعد الحرب العالمية الأولى ثم مرة أخرى في سنة ١٩٤٥ .

ولم تكن « المنظمة الثورية المقدونية الداخلية » منظمة اشتراكية في

ذاتها ، ولكن معظم زعمائها كانوا اشتراكيين ، كما أن معظم الاشتراكيين المقدونيين كانوا ينتمون إليها . وكان هناك في سالونيك نفسها جماعة اشتراكية صغيرة انضمت الى « الدولية الاشتراكية » . وبعد ثورة تركيا الفتاة أرسلت سالونيك زعيم هذه الجماعة ، وهو الاشتراكي المقدوني ديميتار فلاهوف ( — ١٩٥٤ ) مثالا لها في البرلمان الجديد . وطردته الحكومة اليونانية من سالونيك سنة ١٩١٣ ، ولكن عمله استمر . وكان أنصاره يضمون أشخاصا من عدة أصول قومية وسلامية مختلفة كانوا يعملون معا في وئام من أجل الحركة المشتركة . وقد تحول فلاهوف الى الشيوعية في وقت مبكر . وبعد سنوات من النفي في لندن وباريس وموسكو عاد مثالا لمقدونيا في مجلس الرئاسة اليوغوسلافي « برزديدوم » ، وظل فيه حتى مات . وفي القسطنطينية أيضا كانت هناك « جماعة تربوية اشتراكية » لها صحيفة هي « ارجاتيس » ( العامل ) تنشر باليونانية . بيد أن الشخصية الرئيسية هناك كان رجلا فرنسيا اسمه كوييت . كما عاش في القسطنطينية أيضا الاشتراكي الروسي الألماني بارفيس<sup>(١)</sup> فترة ما وكان له بعض الانتصار . ولكن الاشتراكية لم تكن حركة كبيرة في أى من هذه المناطق حتى سنة ١٩١٤ . فالمنظمة الأرمنية ، أقوى هذه الحركات ، كانت في الحقيقة حركة قومية أكثر منها اشتراكية .

---

(١) انظر الفصل الثامن والعشرين .

## الفصل الخامس عشر

# سويسرا

لقد تأثر نمو الاشتراكية في سويسرا ، كما رأينا في الجزء الثاني من هذا المؤلف ، الى حد كبير بالوجود المستمر لجماعات من المنفيين واللاجئين الذين اما استقروا هناك أو استغلوا الحرية النسبية في الظروف السائدة فيها لتنظيم الخطط ، أو المؤامرات ، للعودة الى بلادهم . وفوق هذا كله ، وان كان على اتصال به ، كانت هناك حركة أصحاب الحرف اليدوية من متكلمي الألمانية الذين كثيرا ما عطلوا فترة في المسدن السويسرية ، وبخاصة زيوريخ ، أثناء « سنة التجوال » . وقد بدأت منظمات الطبقة العاملة في الثلاثينات من القرن التاسع عشر أساسا بين هؤلاء المهاجرين من أصحاب الحرف اليدوية ، ولكنها سرعان ما انتشرت بين أهالي سويسرا في المناطق المتحدثة بالألمانية . وقد أخذت في مراحلها الأولى الطابع الألماني المتميز في صورة « جمعيات تربوية عمالية » . وفي سنة ١٨٣٨ ظهرت أول محاولة للتكتل على نطاق أوسع من النطاق الاقليمي — وهو « اتحاد جروتلي » الشهير ، الذي كان مفتوحا لأصحاب « الورش » الصغيرة وأصحاب الحرف والعمال المأجورين أيضا . وكان « اتحاد جروتلي » ، الذي اعتنق فيما بعد — سنة ١٨٧٨ — برنامجا اشتراكيا ، في بداية الأمر مزيجا من جمعية مساعدة متبادلة وجماعة ضاغطة راديكالية يسودها طابع الطبقة العاملة . وبعد الحرب الأهلية في سنة ١٨٤٧ واصدار الدستور الفدرالي الديمقراطي في سنة ١٨٤٨ سيطر الحزب الراديكالي على



السياسة الفدرالية وفي الكاتونات على السواء ، وقد عملت الجماعات الاشتراكية والعمالية في الغالب داخل نطاق الحزب الراديكالي أو في علاقة وثيقة معه .

ان ما قلناه حتى الآن ينطبق أساسا على سويسرا الألمانية ، وهي أكبر العناصر المكونة لسويسرا ، وعلى المهاجرين أو المنفيين الألمان أو الذين يتحدثون الألمانية . أما في المناطق المتحدثة بالفرنسية فقد بدأت المنظمات بين صانعي الساعات في الأربعينات من القرن التاسع عشر . وقد كانت جنيف منذ أمد بعيد مدينة عمالية الى حد كبير وتستمد قسما كبيرا من العمال غير المهرة الذين تحتاجهم من مناطق أخرى وتجذب جالية أجنبية من روسيا والبلاد السلافية الأخرى وكذلك كثيرا من الفرنسيين وبعض الإيطاليين . وكان عمال البناء في جنيف ، كما رأينا في اضرابهم الشهير سنة ١٨٦٨ ، مجموعة مختلطة غريبة مفتوحة على مصراعها للدعاية اليسارية ومتميزة تماما عن أصحاب الحرف اليدوية المهرة الذين كانوا متحالفين سياسيا مع الراديكاليين عادة <sup>(١)</sup> ؛ وكان في لوجانو وغيرها جماعات من المنفيين الإيطاليين والروس أيضا . وقبل أن تبدأ سيول المنفيين الألمان والفرنسيين في التدفق على سويسرا بعد سنة ١٨٤٨ كان مازيني قد استخدم هذه البلاد قاعدة لحركته القومية الجمهورية ، وظل نفوذه قويا في السنوات التالية .

وقد ضمن الدستور السويسري الصادر في سنة ١٨٤٨ حق الاتحاد ، وبرغم أن السويسريين اضطروا أحيانا الى التنازل بعض الشيء ووافقوا على طرد بعض الأفراد ممن كان وجودهم يؤذي دولا أخرى ايذاء شديدا فان حق الالتجاء السياسي روعي بصفة عامة حتى ضد بعض الحكومات

---

(١) انظر الجزء الثاني الفصل السادس .

القوية مثل حكومة بسمارك ابان فترة القوانين « المناهضة الاشتراكية » عندما نقل الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني منظمته وجهاز النشر الخاص به الى أرض سويسرية . وقد تقاطرت الدفعات الأولى من اللاجئين السياسيين عندما انهارت الثورات الأوروبية في سنة ١٨٤٨ الواحدة بعد الأخرى . وكان أشهر هؤلاء اللاجئين هو ج . ب . بيكير ( ١٨٠٠ — ١٨٨٦ ) الذى استقر في جنيف بعد أن اشترك في الحرب الأهلية في بادن ، وصار زعيم السويسريين الألمان في تلك المنطقة والمنظم الرئيسى ، نيابة عن ماركس ، للقطاع السويسرى من « الاتحاد الدولى للعمال » في مراحلہ الأولى . وقد عقدت « الدولية » أول مؤتمر كامل لها في جنيف سنة ١٨٦٦ ، وبعد ذلك صارت سويسرا عموما ، كما رأينا ، وجنيف بصفة خاصة ميدان معركة بين العناصر الماركسية في « الدولية » وأنصار باكونين — ولم يكن ذلك لأن الماركسية كمذهب كانت قوية في سويسرا ، بل لأن الجماعات العمالية السويسرية الراديكالية كانت الى جانبها ضد الفوضيين حتى وهم في ذروة خلافهم مع ماركس حول عدائهم للتحالف مع راديكالى الطبقة الوسطى . وفي لحظة من اللحظات حتى بيكير نفسه انفصل عن ماركس ، ولكن بعد مؤتمر لاهاي في سنة ١٨٧٢ عاد ليساعد ماركس بتنظيم ما أطلق عليه « مؤتمر جنيف الماركسى » في سنة ١٨٧٣ <sup>(١)</sup> .

وفي هذا العام نفسه أسست جماعات الطبقة العاملة السويسرية أول منظمة لها على نطاق قومى تقوم على الهيئات النقابية في المناطق الصناعية الرئيسية — وهى « رابطة العمل السويسرية » التى صار هيرمان جرينلنج ( ١٨٤٢ — ١٩٢٥ ) ، الذى كان قد جاء من ألمانيا في سنة ١٨٦٥ ، الشخصية البارزة فيها . ومن هذه النقطة كان جرينلنج الشخص المرموق

(١) انظر الجزء الثانى الفصل الثامن .

في الحركة النقابية السويسرية ، وبعدها بقليل في الحركة الاشتراكية أيضا . وفي السبعينات كانت صحيفته « تاجواشت » الصحيفة الأولى للحركة في المناطق التي تتحدث بالألمانية ؛ ويرجع اليه الفضل الى حد كبير في القيام بالمحاولات المتتالية لانشاء منظمة فعالة على نطاق قومي . وكانت الشخصية البارزة الثانية في هذه الأيام من زيوريخ أيضا ، ولكنها لم تكن لعامل بل لصاحب مصبغة ، هو كارل بيركلي ( ١٨٢٣ — ١٩٠١ ) ، الذي تولى القيادة سنة ١٨٥٨ في انشاء « الجمعية التعاونية الاستهلاكية في زيوريخ » — وهي رائدة حركة المستهلكين القوية التي نمت في سويسرا الألمانية . وقد قام بيركلي بدور نشط في « الدولية الأولى » ، فحضر مؤتمراتها حتى سنة ١٨٦٩ ، ولكنه انسحب قبل أن تصل المعركة الكبرى الى ذروتها . وكان من اتباع فورييه وكتب عددا من المؤلفات في شرح مذهب فورييه والتعاون أشهرها هو « انجيل الفقراء » . وقد استمر في نشاطه حتى التسعينات . وكانت الشخصية المهمة الثالثة هي هاينريخ شير ( ١٨٤٧ — ١٩١٩ ) الذي صار رئيس « اتحاد جروتلي » وكان له دور كبير في تحويل هذا الاتحاد الى الاشتراكية . وهناك رائد اشتراكي آخر من الأوائل هو جوهان تریشلر ( ١٨٢٢ — ١٩٠٦ ) وكانت له صلة وثيقة هو أيضا بالحركة التعاونية في زيوريخ . وفي سويسرا الفرنسية كان دكتور بيركوللري ( ١٨١٩ — ١٩٠٣ ) ، من مدينة لاشو دي فون ، رائدا من رواد التعاون والاشتراكية المعتدلة في الستينات من القرن الماضي كما رأينا في الجزء الثاني من هذا المؤلف . وقد حاول منذ سنة ١٨٦٣ أن يؤسس ، بالاتفاق مع البلجيكيين ، اتحادا دوليا للعمال ؛ وسافر في هذه السنة الى بروكسل لهذا الغرض ، وبدأت صحيفته « لافوا دي لافير » تظهر في سنة ١٨٦٥ . وقد اشترك في « الاتحاد الدولي للعمال » السويسري في البداية ، ولكنه

لما كان من الدعاة الأقوياء للتحالف مع الراديكاليين وخصم لدود  
 للقوضيين الذين سيطروا على « الدولة » في « الجورا » ، فانه سرعان  
 ما انسحب وشغل نفسه أساسا بالاصلاح الاجتماعى والتعاون الزراعى .  
 ومن الضرورى أن هؤل شيئا عند هذه النقطة عن تكوين المجتمع  
 السويسرى والتغيرات التى حدثت فيه خلال الجزء الأخير من القرن التاسع  
 عشر . لقد كانت البلاد فى مجموعها بلاد مزارع صغيرة ، ليس فيها الكثير  
 من الضياع أو أرستقراطية ضخمة من ملاك الأراضى ؛ وكانت صناعاتها ،  
 فى منتصف القرن التاسع عشر ، تقوم أساسا على الحرف اليدوية مع بعض  
 المصانع الكبرى . فلم يكن فيها فحم ، وكانت غير صالحة — حتى ظهور  
 القوة الكهربائية — لأى نمو كبير فى الانتاج الصناعى . وكانت نسبة  
 كبيرة من عمالها المهرة أيضا يعملون إما فى بيوتهم أو فى « ورش » صغيرة  
 الى حد ما ، وعندما قامت المصانع كانت مبعثرة فى أنحاء البلاد سعيًا وراء  
 مساقط المياه . ولم تكن مركزة فى مدن . وكان بعض أصحاب الحرف  
 ليدوية مستقلين ، وبعضهم أجراء فعلا لأصحاب أعمال من تجار المدن  
 أو لبعض المقاولين من الباطن . وقد نشبت معركة كبرى ابتداء من  
 الخمسينات فصاعدا عندما أخذت منافسة السلع التى تنتجها المصانع ،  
 التى كان معظمها فى الخارج فى أول الأمر ثم انضمت اليها المصانع فى  
 الداخل أيضا ، تهدد بالتدريج مستويات معيشة أصحاب الحرف وتضييق  
 عليهم ميل العمل وبخاصة فى صناعة الساعات وصناعات النسيج والملابس .  
 وقد قاوم عمال « الجورا » بصفة خاصة أساليب الانتاج الكبير الجديدة فى  
 الساعات مقاومة عنيفة . وتقر قسوة ظروف هذا الصراع الى حد كبير  
 طابع الصلابة الذى اتسموا به فى الستينات والسبعينات . وما كانت هذه  
 المقاومة الطويلة التى استمر فيها أصحاب الحرف ممكنة لولا أن عددا

كثيرا جدا منهم — معظمهم فى المناطق الريفية — يشغلون رقعا صغيرة من الأرض الزراعية ويكملون ما يكسبونه من الصناعة بنتاجها ويعتمدون عليها تماما كوسيلة للعيش عندما لا يجدون عملا صناعيا .

ان انتشار هذا المزيج من الحرف اليدوية الصناعية والعمل فى الأرض كان عقبة كأداء فى سبيل نمو النقاية السويسرية التى ظلت فترة طويلة مقتصرة على جماعات الحرفيين المهرة فى المدن . وقد جنح الى تشجيع نمو نوع من الراديكالية ، فى المدن والريف ، أساسه الوحدة بين الحرفيين والجماعات الأقل ثراء التى تتكون من عمال هم فى نفس الوقت أصحاب العمل وأصحاب « الورش » من الحرفيين وصغار التجار — وهى راديكالية لم تكن موجهة ضد المستقراتين من ملاك الأرض بقدر ما كانت موجهة ضد أغنياء التجار والوسطاء ورجال المال الذين يعتبرون الممثلين الرئيسيين للمحافظين السويسريين . بيد أنه شجع أيضا نمو حركات يسارية شديدة العداء للتحالف من الراديكاليين بين العمال الصناعيين المبعثرين فى المناطق الريفية وبين المهاجرين من العمال غير المهرة فى المدن الكبيرة ، وبخاصة فى جنيف ؛ واتجهت هذه الجماعات الى الفوضوية وإلى ما عرف فيما بعد بالسندكالية أكثر مما اتجهت الى الديموقراطية الاشتراكية أو النقاية على النمط الألماني .

وقد ماتت هذه الفوضوية السندكالية تدريجيا بعد السبعينات من القرن الماضى كلما تراجعت الحرف المنزلية المبعثرة أمام نظام المصنع . ويرجع بعض السبب فى احتفاظها بنشاطها فى السبعينات الى سيل المهاجرين الفرنسيين والروس بعد كوميون باريس وبعد اشتداد الاضطهاد القيصرى الذى أعقب الفترة « التحررية » القصيرة التى جاءت فى السنوات الأولى لحكم اسكندر الثانى . ولما استعادت فرنسا حريتها انتقل مركز النشاط

القوضى الى هناك . ولما اقلب بسمارك على الديموقراطيين الاشتراكيين  
الألمان وصلت موجة جديدة من المنفيين الألمان ليزرعوا ذلك النمط الخاص  
بهم من الاشتراكية في مدن سويسرا الألمانية . وقد عاوت « رابطة العمل  
السويسرية » في استصدار « تشريع مصانع » ، وهو الذى ووفق عليه  
بالاستفتاء الشعبى الذى أجري في سنة ١٨٧٧ ، لكنها ما لبثت أن انهارت  
في أزمة ٧٩ — ١٨٨٠ وأطاحت في انهيارها بكثير من النقابات . بيد أن  
« اتحاد جروتلى » بقى ، وكان قد بدأ فعلا يخطو في اتجاه الاشتراكية  
الاصلاحية . وأنشأت النقابات الباقية « اتحادا مركزيا » جديدا في  
سنة ١٨٨٠ ، ولكنه كان ضعيفا جدا . وفي سنة ٨٧ — ١٨٨٦ استطاع  
الاصلاحيون استصدار قرار ، بواسطة استفتاء شعبى أيضا ، يؤمم تجارة  
المشروبات الروحية . بيد أن هذا الاجراء تم بوصفه ينطوى على دعوة الى  
الاعتدال في شرب الخمر أكثر منه اجراء يدل على تقدم الاشتراكية .  
الا أنه حدث في نفس الوقت صراع صناعى خطير في زيوريخ يتعلق باضراب  
صانعى الاقفال . فقد طلب مجلس المدينة الجيش لاصحاح المظاهرات التى  
قامت تأييدا للاضراب ، وتصاعدت موجة من الاحتجاجات من مدن أخرى .  
وقرر « اتحاد جروتلى » و « اتحاد النقابات » أن يعملوا معا في تكوين  
« رصيد احتياطي عام للعمال » يستخدم في مساندة العمال المضربين  
أو ضحايا الاغلاق ، على أن يتم تمويله بواسطة اشتراك يجمع من أعضاء  
الهيئتين . وأدى ذلك الى انشقاق داخل « اتحاد جروتلى » الذى كان  
مفتوحا ، كما رأينا ، لأصحاب « الورش » والتجار وان كان معظم أعضائه  
من العمال . وقد انسحب بعض أعضائه ، ولكن معظمهم بقى واتجه  
« الاتحاد » أكثر نحو الاشتراكية . ولم يكن هناك في ذلك الوقت حزب  
اشتراكى على الصعيد الفدرالى ، وان كانت هناك جماعات ديموقراطية

اشتراكية في عدد من المدن . وفي سنة ١٨٨٨ اتحدت هذه الجماعات مكونة حزبا ديموقراطيا اشتراكيا على النمط الألماني، ولكن أنصاره كانوا قليلين . وفي الوقت ذاته كان انشاء « الرصيد الاحتياطي العام » نقطة بدء جديدة مهمة ثانية . وذلك هو انشاء مؤسسة سميت « السكرتارية العمالية » تضطلع بجمع المعلومات وتقوم بالأبحاث فيما يتعلق بالمسائل العمالية ، بما في ذلك التشريع الصناعي ؛ وكان المفروض انها ستقدم المشورة للحكومة الفدرالية فيما يتصل باجراءات حماية العمال والعلاقات الصناعية . ولم تكن « السكرتارية » جهازا حكوميا بالمعنى الكامل . فقد كانت تديرها هيئات الطبقة العاملة وتعين مديريها . ولكنها أنشئت بالاتفاق مع الحكومة ، ووضع على رأسها هيرمان جريليج وطلب منه أن يقطع صلاته النقابية ؛ وقد صارت هذه الهيئة من الأهمية بمكان كبير جدا ، وكان لها دور كبير في النمو التالي للتشريعات العمالية في سويسرا وفي الدور النشط الذي لعبه السويسريون بعد ذلك في الحركة العمالية للتشريع العمالي : اذ يرجع الفضل الأساسى في تنظيم المؤتمر الأول لهذه الحركة ، الذى عقد في سويسرا سنة ١٨٩٧ ، الى جريليج وهانريخ شيرر . وأدى انشاء « السكرتارية العمالية » كذلك الى تشجيع نمو الاشتراكية السويسرية في الاتجاه الاصلاحى .

وسرعان ما قامت الصعوبات حول ادارة « الرصيد الاحتياطي العام للعمال » بسبب اعتقاد بعض النقابات الكبرى انها تسهم أكثر مما ينبغي في اضرابات تنظمها نقابات صغيرة لا أرصدة لديها خاصة بها ، وكذلك بسبب المعارضة في اتحاد جروتلى . وفي سنة ١٨٩١ انسحب اتحاد جروتلى ووضع « الرصيد » بأكمله تحت ادارة « اتحاد النقابات » . بيد أن اتحاد جروتلى استمر يتجه نحو الاشتراكية . واتخذ في سنة ١٨٩٣ برنامجا جديدا يتسم

بالصفة الديمقراطية الاشتراكية الى حد كبير . وفي العام التالي وحدث الجماعات الاشتراكية والعمالية قواها في تنظيم استفتاء شعبي حول « حق العمل » ، أرادوا به أن يلقوا على الحكومة الفدرالية التزاما بتوفير العمل للمتطلين ، ولكن الناخبين رفضوه . وكان قد ووفق قبل ذلك بأربع سنوات على نظام للتأمين ضد المرض والحوادث باستفتاء عام ؛ وفي سنة ١٨٩٨ أقر استفتاء شعبي آخر تأمين السكك الحديدية — مما يرجع معظم السبب فيه الى أنها في ظل المشروع الخاص تعرضت لمهاترات ودعاوى محلية كثيرة حول اقتراح انشاء خطوط جديدة عبر الألب . وفي النهاية اندمج في سنة ١٩٠١ اتحاد جروتلي والديموقراطيون الاشتراكيون ، الذين كانوا يزدادون نموا باستمرار ، وتآلف حزب ديموقراطي اشتراكي موحد ظل « الاتحاد » قائما داخل نطاقه بوصفه هيئة منظمة تقوم بنشاطها الاجتماعي والانساني . وقد دعم هذا الاندماج الاتجاه الاصلاحى في الحركة الاشتراكية التى ظلت باقى الفترة ، حتى سنة ١٩١٤ ، في الجناح اليميني المتطرف من الدولية الثانية ؛ وان كان قد بقى فيها ، وبخاصة في سويسرا الفرنسية ، جناح يسارى سيؤكد ذاته ابان الحرب العالمية الأولى وبعدها .

ولا ريب في أن من بين العوامل التى ساعدت على الاتجاه الاصلاحى الذى تميز به قدر كبير من الاشتراكية السويسرية القوة الضخمة التى كانت لنفوذ الاشتراكية المسيحية . وكان الداعية الرئيسى لهذا الاتجاه هو ليونهارد راجاز ( ١٨٦٨ — ١٩٤٥ ) الذى كان أستاذا في جامعة زيورخ . وقد كان لقوة الاشتراكية المسيحية دور كبير في فشل الماركسية في تثبيت أقدامها في سويسرا بالقدر الذى ثبتت به أقدامها في البلاد الأخرى التى تتحدث الألمانية . وقد اهتمت الاشتراكية السويسرية ، بصفة عامة ، بالتشريع الصناعى والاصلاحى الاجتماعى أكثر مما اهتمت بالنظرية .



ويرجع جزء كبير من الفضل في الدور الرائد الذي لعبته في حركة التشريع العمالي الدولي الى ستيفن باور ( ١٨٦٥ - ١٩٣٤ ) الذي ظل سنوات عديدة سكرتير « الاتحاد الدولي للتشريع العمالي » ، كما يرجع الى جريليخ وشيرر .

وقد أعقب تأليف الحزب الديمقراطي الاشتراكي على الفور اعادة تنظيم النقابات أيضا . فخلال التسعينات من القرن الماضي كانت النقابات التي على نطاق قومي تزداد قوة في عدد من الصناعات والحرف ؛ ولما بدأت هذه النقابات تكون أرصدة خاصة بها زادت عدم رغبتها في المساهمة في « الرصيد الاحتياطي العام » التابع « لفدرال النقابات » . ومنذ مؤتمر أولتن في سنة ١٩٠٢ صار « الرصيد العام » يقوم على اشتراكات النقابات الصغيرة ومن أجلها في الواقع ، وفي سنة ١٩٠٦ حل نهائيا . وابتداء من سنة ١٩٠٢ اتخذ « الفدرال » الذي أعيد تنظيمه خطوات فعالة في تشجيع الاندماج ، على أسس صناعية أساسا ، طبقا لخطة عامة في التنظيم وضعها جريليخ ، وقد تحقق قدر كبير من النجاح وأدى ذلك الى زيادة سريعة في عدد الأعضاء .

وكان مصدر الازعاج الرئيسي لحركة الطبقة العاملة ابان هذه السنوات هو ما جرت عليه السلطات في المدن والكاتونات باستمرار من استدعاء جنود المليشيا لتحطيم الاضرابات . وما دعا الى زيادة النور من هذا الاجراء أن الدستور السويسري يحرم وجود جيش قائم ، وكانت القوات المسلحة مؤلفة من مليشيا من المواطنين . وفي سنة ١٩٠٦ عقدت هيئات الطبقة العاملة اجتماعا خاصا للاحتجاج ضد استخدام الجند ضد المضربين . وطالبت في الاجتماع الجنود برفض اطاعة الأوامر ، اذا رفضت الحكومة تحريم اتخاذ هذا الاجراء ، مع الوعد بتعويض الجنود الذين

يفعلون ذلك بدفع الغرامات التي قد يتعرضون لها وبالاتفاق على عائلاتهم إذا تعرضوا للسجن . واستقر الرأي على جمع رصيد خاص لهذا الغرض وردت الحكومة على ذلك بالقاء القبض على بعض المحررين الذين أعلنوا هذه القرارات في صحفهم وبعض الاشتراكيين الذين وزعوا نشرات دعابة بين الجنود وحكمت عليهم بغرامات مالية . ولكن لم تحدث محاولة حاسمة لتحديد أى الطرفين هو الأقوى حتى سنة ١٩١٢ . وفي هذا العام وقعت اضرابات في زيوريخ بين صانعي الاقفال والنقاشين ، وجلب أصحاب الأعمال عمالا خارجيين وأقاموا عليهم الجند لحراستهم . ورد عمال زيوريخ على ذلك باضراب عام لمدة ٢٤ ساعة ، ولكنهم لم ينجحوا في كسب أى تراجع من جانب الحكومة .

وبعد ذلك بدأت الاتجاهات اليسارية تتقدم في النقابات ؛ ولكنها لم تصل ، بسبب ظروف الحرب ، الى ذروتها الا في سنة ١٩١٨ عندما أدت الظروف — وقد انهارت النسا وألمانيا وفي أعقاب ثورة المشاعر التي ولدتها الثورة الروسية — الى أزمة مفاجئة في زيوريخ أيضا . وكانت النقابات قد أقرت فعلا في ذلك العام برنامج عمل أكثر صلابة هو « برنامج أولتن للممل » ؛ وعندما استدعى الجند مرة أخرى ، بمناسبة مظاهرة قامت للاحتفال بمرور عام على الثورة الروسية ، ردت النقابات في جميع أنحاء سويسرا باضراب عام شل حركة السكك الحديدية والخدمات العامة كما أوقف الصناعات الانتاجية . واتخذت الحكومة موقف الحزم فأمرت العمال بالعودة فورا . وهددت المضربين بعقوبات قانونية قاسية — وبخاصة رجال السكك الحديدية والموظفين العاميين الآخرين وكل من له علاقة بالنداءات التي وجهت الى الجنود بعدم طاعة الأوامر الصادرة بتفريق المظاهرات أو الحلول محل العمال المضربين . ولم يدم الاضراب العام سوى

ثلاثة أيام في مواجهة ما أبدته المناطق الزراعية من عداء شديد وتهديدها بقطع المؤن عن المدن . وشرعت الحكومة عندئذ في سلسلة من الاضطهادات، التي تعرض لها أساسا الزعماء الذين وقعوا النداء الذي أصدره « اجتماع أولتن » الى الجند . وأرسل عدد منهم الى السجن ، معظمهم لمدد قصيرة ، وحكم على آخرين بغرامات . ولكن برغم هذه الهزيمة زاد عدد النواب الاشتراكيين في البرلمان الفدرالي ، بعد الانتخابات العامة التي تمت في ظل قانون جديد للتمثيل النسبي ، الى ٤١ من ١٨٩ نائبا ( وكانوا ١٨ قبل الحرب ) .

وقد قام السويسريون بدورهم النظامي في شئون الدولية الثانية ، ولكنهم لم يسهموا بنصيب متميز ولم ينشطوا بصفة خاصة الا عندما كانت تناقش مسائل متعلقة بالتشريع العمالي ، أو عندما كانت الدولية تناقش قرارها الخاص بتحييد انشاء حرس وطني « مليشيا » بدلا من الجيوش القائمة . وفي هذه المناسبة الأخيرة لم يترددوا في تذكير المندوبين بأن وجود حرس قومي في سويسرا بدلا من جيش لم يحل مطلقا دون استخدام القوات المسلحة في تفريق المظاهرات وتحطيم الاضرابات ، وهو ما يبدو أن المندوبين الآخرين كانوا يتوقعونه . وكان معظم المندوبين السويسريين في مؤتمر الدولية من المناطق المتحدة بالألمانية . وكان جريليخ أبرز المتحدثين بينهم ومعه جين سيج من جنيف — وهى المندوبة الرئيسية بين المندوبين المتحدثين بالفرنسية — وجوهان سيج وأوتولانج ( ١٨٦٣ — ١٩٣٦ ) من زيورخ ، وكارل مور من برن ، وأوجست ميرك من النقابات . وفي مؤتمر كوبنهاجن في سنة ١٩١٠ ظهر فردريك آدلر كمندوب سويسرا — وكان وقتذاك محاضرا في جامعة زيورخ — كما ظهر فيه لأول مرة روبرت جريم ( ولد سنة ١٨٨١ ) الزعيم القبل للحركة السويسرية .

## الفصل السادس عشر

# بلجيكا

### أزمة الديمقراطية الاشتراكية

لقد قلنا في الجزء الثاني من هذا المؤلف شيئا عن كل من الدور الذي لعبه البلجيكيون — وبخاصة سيزار دي بايه — في الدولية الأولى والبرنامج الذي أقره حزب العمال البلجيكي في سنة ١٨٩٣ — السنة التي استطاع فيها لأول مرة ، نتيجة للإصلاح الانتخابي ، أن يتقدم بمرشحيه الخاصين للبرلمان ولديه أمل في نجاحهم . وقد رأينا أن البلجيكيين ، أو على الأقل سيزار دي بايه نفسه ، اتخذوا موقفا جعلهم متميزين عن كل من الماركسيين والفوضيين الخالص ، وأن تقرير دي بايه للدولية عن إدارة الخدمات العامة في المجتمع المقبل كان ينطوي على محاولة جديده لوضع خطة تنظيم تقوم على مبدأي « الوظيفة » و « اللامركزية » . وقد عاد هذا المذهبان الى الظهور ، كما رأينا ، في برنامج حزب العمال البلجيكي في سنة ١٨٩٣ وميزته بشكل حاسم عن برنامج حزب ايرفورت الذي أقره الديموقراطيون الاشتراكيون قبل ذلك بعامين عقب انتهاء العمل بقوانين سمارك المناهضة للاشتراكية . فقد اختلف البلجيكيون عن الألمان في أنهم وضعوا الثقل الأكبر على الكوميون باعتباره الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي . واختلفوا عن الفوضيين الخالص من أتباع باكونين في أنهم تبينوا الحاجة الى تنظيم بعض الخدمات الأساسية على نطاق أجز غير النطاق المحلي . فقد أكدوا ، على قبيض الألمان ، الأهمية الكبرى لضرورة أن يعهد بالإدارة الاقتصادية والاجتماعية الى أجهزة وظيفية

تنتخب ديموقراطيا ، وليس للدولة أو البرلمان ؛ وتكون هذه الأجهزة مسئولة عن ادارة كل خدمة بذاتها دون أن تخضع الالعملية التسييق التي يقوم بها الكوميون محليا ويقوم بها البرلمان على النطاق القومى .

وصاحب هذا التأكيد على اللامركزية الوظيفية مفهوم خاص عن الحركة العاملة نفسها . فبالنسبة للبلجيكيين لم يكن الحزب قط بناء مكونا من حجر واحد الهدف الأول منه هو أن يكون أداة ضخمة للحصول على السلطة السياسية ويستخدم النقابات والهيئات العمالية الأخرى كمجرد أدوات مساعدة فى الصراع السياسى . فمفهوم الحزب عند البلجيكيين كان أقرب الى التنظيم الفدرالى يقوم على ، وينبثق من ، التجمعات الاقتصادية والاجتماعية للعمل ، مع الجمعيات التعاونية والنقابات والجمعيات الصديقة ( التبادليات ) تلعب جميعا دورها فى تنظيم الحزب والسيطرة عليه ، بحيث لا يكون حزبا سياسيا فحسب بل تعبيرا عن مطامح العمال فى كل جوانب نشاطهم الجماعى فى نفس الوقت . ويرجع الى ذاك بعض السبب فى أنهم قرروا أن يطلقوا عليه حزب العمال وليس الحزب الاشتراكى — وليس لأنه كان هناك أى شك فى الاشتراكية كما حدث فى الأيام الأولى لحزب العمال البريطانى — بل لأن زعماء أرادوا أن يؤكدوا طابعه الشامل بوصفه ممثل العمال فى صراعمهم الاجتماعى والاقتصادى الى جانب صراعمهم السياسى .

وقد تكون حزب العمال البلجيكى فى صورته المتميزة باعتباره منظمة على نطاق قومى فى سنة ١٨٨٥ فقط ، بعد الفشل الجزئى فى عدد من المحاولات السابقة . وكان هناك فى بداية السبعينات من القرن الماضى كما رأينا قطاع بلجيكى كبير ذو نفوذ فى « الاتحاد الدولى للعمال » ، وكان دى باييه هو الزعيم البارز لهذا القطاع . بيد أن هذا الاتحاد الفضاخ ،

الذى كان يتكون منه القطاع ، والذى كان يقوم أساسا على اتحادات محلية أو اقليمية للنقابات في المراكز الرئيسية وعلى جمعيات التعاون الاتاجى العديدة التى قامت في فترة اشتداد النشاط ، تمزق شذرا عندما حلت الدولية الأولى نفسها بعد الانقسام الذى حدث في لاهاي سنة ١٨٧٢ . واستمر البلجيكيون يقومون بدور ما في « الدولية » التى كان يسيطر عليها أنصار باكونين والتي ظلت قائمة بشكل ما بعد الانقسام ، كما حضر عدد من المندوبين البلجيكين « مؤتمر الوحدة » في جنت سنة ١٨٧٧ — ومن بينهم آنسيلي وفان بيفرين ، من جنت نفسها ، ولويس برتراند من بروكسل . وقد حضره دى بايه أيضا ، ولكنه كان يمثل جماعة أمريكية . بيد أن الحركة البلجيكية في ذلك الوقت كانت قد انحلت وتركت وراءها حركة فوضوية قوية في منطقة الوالون ، وكذلك حركات محلية نشطة في بروكسل وجنت وبعض المراكز القليلة الأخرى .

والواقع أن الاشتراكية البلجيكية كانت قد بدأت فعلا تقوم على أسس جديدة . فتحديد حق الانتخاب لم يدع فرصة لتكون حزب عمالي انتخابي ، ولم تستطع الاشتراكية أن تعبر عن نفسها في السياسة البرلمانية الا عن طريق العاطفين عليها من الطبقة الوسطى المنتمين الى الجناح اليسارى ، الذى كان يحدوه عدااء شديد للكهنوت ، من حزب الأحرار . ففي سنة ١٨٩٦ كانت جماعة من الشبان ، معظمهم من طلبة الجامعات وصغار هيئات التدريس فيها ، قد نشرت فعلا « بيان العمال » الذى يطالب باصلاحات اجتماعية وبحق الانتخاب للجميع . ومن هذه الجماعة جاء بول جانسون ( ١٨٤٠ — ١٩١٣ ) ، الذى تزعم اليساريين التقدميين بعد انفصالهم عن الأحرار ؛ وهكتور دنيس ، عالم الاقتصاد الذى صار فيما بعد زعيم المجموعة الاشتراكية في البرلمان ؛ وادمون بيكار المحامي

والتربوى ؛ وجيوم دى جريف ، عالم الاجتماع الذى قضى القسم الأكبر من حياته أستاذا فى جامعة بروكسل الجديدة . وكان معظم أفراد هذه الجماعة متأثرين جدا بمبادئ برودون ، وانضموا الى البرودونيين فى النزاع الكبير الذى مزق الحركة الاشتراكية فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى . وكانوا متمزجين بالعقلين والوضعيين الذين شنوا ، متأثرين بكولينز وبأوجست كونت — بدرجة أكبر ، معركة ضد الكنيسة الكاثوليكية القوية المسيطرة ، فى الصحافة وفى عدد من الجمعيات النشطة فى مناقشة الفلسفة والعلم . وقد ثارت فى صحيفة « لاليرتيه » ، التى كان من بين المشتركين الرئيسيين فى تحريرها هكتور دنييس وجيوم دى جريف وفكتور ارنولد ، معارك كبرى فى السبعينات الأولى حول مسألة الملكية الخاصة ومكانها فى المجتمع المقبل ، وقام سيزار دى بايه وديزيريه بريسميه بدور حلقة الوصل بين المثقفين البرودونيين وجماعات الطبقة العاملة .

وحدث خلال السنوات ٧١ — ١٨٧٣ اضطرابات كبرى سببها الى حد كبير يوم العشر ساعات . وقد أخذت الحكومة هذه الحركة بهمة وهى تعمل فى تعاون وثيق مع أصحاب الأعمال ، ومع مقدم الكساد فى منتصف السبعينات اختفت كما اختفى كثير من النقابات والجمعيات التعاونية التى قامت حديثا . وفى بروكسل نجح سيزار دى بايه ولويس برتراند ( ١٨٥٦ — ١٩٢٣ ) وجوستاف بازان ، أحد اللاجئين من كوميون باريس ، فى إعادة انشاء اتحاد محلى لجمعيات الحرف تحت اسم « غرفة العمل » فى سنة ١٨٧٥ ؛ كما قام ادوارد آنسيلى ( ١٨٥٦ — ١٩٣٨ ) وادمون فان يينغرين ( ١٨٥٢ — ١٨٩٧ ) بالعبء الأكبر فى انشاء هيئة مماثلة فى جنت فى العام التالى . وتكون كذلك « اتحاد حرف » فى آنتويرب ، ودعت هذه الهيئات الثلاث مجتمعة الى عقد مؤتمر للنظر فى انشاء « اتحاد عمالى

بلجيكي» . وفشلت المحاولة لأن المندوبين من مناطق الوالون كانوا متأثرين بالنفوذ القوضوى الى حد كبير ورفضوا الانضمام الى أية هيئة يقصد بها القيام بعمل سياسى برلمانى . وكانت النتيجة أن ظهر الى الوجود حزبان اشتراكيان متميزان بدلا من اتحاد شامل — أحدهما « الحزب الاشتراكى الفلمنكى » ومركزه فى جنت و « حزب برابانت الاشتراكى » ومركزه فى بروكسل . وفى سنة ١٨٧٩ تكاتف هذان الحزبان فى القيام بحملة استشارة جديدة من أجل حق الانتخاب للجميع ؛ بيد أن مناطق الوالون ظلت متمردة ، وبعد اختفاء « الاتحاد الدولى للعمال » نهائيا انضم عدد من النقابات التى كانت متصلة به الى « فرسان العمل الأمريكين » ، وعلى رأسها جين جاليوارت ( ١٨٤٦ — ١٩١٨ ) باعتباره « الرائد الكبير » ، واستمرت فى معارضتها للعمل السياسى . وقد استمر هذا الانضمام الغرب ، فى منطقة مناجم الفحم حول شارلروا أساسا ، حتى سنة ١٨٩٥ فعلا الى أن انضم معدنو شارلروا الى « حزب العمال البلجيكي » والحركة النقابية المتصلة به .

وفى سنة ١٨٨٠ تلقت الحركة دفعة نشاط جديدة عندما أنشأ آنسيلي وجماعته جمعية « فورويت » رائدة التعاون الحديث فى بلجيكا . ولم تؤسس جمعية فورويت على أنها جمعية تعاون استهلاكية فحسب ، ولكن كمركز عام لحركة الطبقة العاملة كلها فى المنطقة . فكانت تضم مكانا للاجتماع وكانت قطة التقاء لجميع أنواع جمعيات الطبقة العاملة — النقابات والتبادليات والتجمعات التربوية والثقافية ؛ وكانت اشتراكية محضة وعلى استعداد لاستخدام أرضيتها فى الأغراض السياسية كما فى الأغراض الاقتصادية . وصارت نموذجا اجتذته عدة مراكز مماثلة فى مدن أخرى — وبخاصة « بيت الشعب » الشهير فى بروكسل — وأضفى



نجاحها على الحركة البلجيكية نمطا جديدا متميزا من التنظيم . وكانت هناك اختلافات كبيرة من مكان الى مكان في التكوين الدقيق لهذه المراكز وفي العلاقات بين الأجهزة المختلفة فيها ؛ ولكن أصبح المألوف أن تجمع صور النشاط العمالي معا في مركز مشترك ، كان عادة يضم متجرا تعاونيا ومجموعة من الغرف والصالات للمحاضرات والاجتماعات ومكاتب لمجموعة متباينة من الجمعيات . وكان الدور الرئيسى في كثير من الأماكن للجمعية التعاونية ، ولكن « التبادلية » المحلية أو « الجمعية الصديقة » كانت في بعض الأماكن هي الرائدة ، وفي البعض الآخر تولت القيادة « غرفة العمل » ، التي تقوم أساسا على النقابات المحلية وجمعيات التعاون والاتاجى التي صمدت لمصافة الكساد . وهذه التجمعات المحلية لهيئات الطبقة العاملة حول مقر مشترك هي الأساس الذي قام عليه حزب العمال البلجيكي فيما بعد .

وقد تأسس الحزب نفسه في أبريل سنة ١٨٨٥ في مؤتمر دعت الى عقده جمعية « فورويت » في جنت « واتحاد الجمعيات العمالية » في بروكسل والاتحاد المماثل في اتويرب . وحضر الاجتماع مندوبون عن مجموعة متباينة من الهيئات المحلية — الجمعيات التعاونية والتبادليات والنقابات والجماعات الاشتراكية . وكانت هناك خلافات في رأى حول طابع الحزب واسمه . فقد أراد البعض أن يسموه « الاشتراكي » أو « العمالي الاشتراكي » . ورأى البعض أنه يجب أن يقتصر على العمال مع استبعاد مثقفي الطبقة الوسطى الذين كانوا من أنشط الدعاة اليه . وجاءت الأصوات ضد هذا الاستبعاد ، ولكنها حبزت فكرة أن يكون اسم الحزب تأكيدا لطابعه العمالي في جوهره ولا يربطه أكثر مما ينبغي بلفظ « اشتراكي » ، التي كانت بعض الدوائر العمالية لا تزال تنظر اليها على

أنها تنطوى على دلالات ثقافية بورجوازية أكثر مما ينبغي . بيد أن أحدا لم ينازع في طابعه الاشتراكي في جوهره ، أو في أنه سينزل الى الميدان كحزب سياسي تماما هدفه المباشر تحقيق مبدأ حق الانتخاب العام .

وبعد مضي بضعة أشهر من تأسيس حزب العمال البلجيكي نشر الزعيم الاشتراكي الوالوني الفريد دفوسيهيه ( ١٨٢٣ — ١٩٠١ ) نشرة بعنوان « موعظة الشعب » لقيت نجاحا مذهشا جدا . فقد بيعت بالآلاف وبخاصة في المناطق الصناعية وجنوب بلجيكا ؛ وكان للنداء البليغ الذي تضمنته لتحقيق مبدأ حق الانتخاب العام أثر بالغ . وليس هناك ما يؤكد مدى دور دفوسيهيه فيما حدث بعد ذلك . وعلى أى الأحوال فقد وقعت سلسلة كبرى من الاضرابات سنة ١٨٨٦ أولا في المنطقة التي حول شارلروا ثم في لياج وفي قسم كبير من أقاليم الوالون . وبدأت الاضرابات بين عمال المناجم ، الذين كانت أجورهم منخفضة جدا ويعملون في ظروف بشعة ، ولكنها انتشرت على الفور تقريبا الى عمال الزجاج الأفضل حالا الذين كانت مصانعهم متناثرة في مناطق التعدين . وكان المطلب الرئيسى للمضربين هو حق الانتخاب العام ، بيد أنه كانت هناك أيضا مطالب اقتصادية في بعض الأماكن ، وفي البعض الآخر لم يكن واضحا مطلقا ما هو المطلوب . ويبدو أن الفورة لم تكن مخططة عمدا من قبل ، فقد كانت فورة تلقائية انتشرت من مؤسسة الى مؤسسة عندما كانت جماعات العمال المضربين تنتقل من مكان الى مكان تطالب من بقوا في العمل بالخروج من المصانع . وسرعان ما بدأ الشعب عندما كانت بعض الهيئات العمالية تتردد في الانضمام الى المضربين أو عندما كانت جماعات المضربين تصل الى مؤسسة عرف صاحب العمل فيها بأنه مؤذ بصفة خاصة . وحدثت خسائر ، وحرق أحد مصانع الزجاج التي كانت ظروف العمل فيها سيئة بصفة خاصة وحدثت صدامات

عديدة بين الشرطة والمضربين ، وسرعان ما استلمى جنود الجيش لاختام الشغب وإعادة النظام . وأعقب ذلك القاء القبض بالجملة « لا على المضربين وحدهم ، ولكن على زعماء الطبقة العاملة والاشتراكيين في المناطق التي اجتاحتها الاضراب أيضا . وقبض على الفريد ديفويسيه ، اذ عد مسئولا بسبب نشرته ، وقدم الى المحاكمة ولكنه هرب الى الخارج . وسجن ادوارد آنفيللي ، زعيم عمال جنت الذين لم يشتركوا في الاضراب ، ستة أشهر لأنه دعا الجنود الى عدم اطلاق النار على المضربين . وفي المناطق التي تعرضت للاضرابات حكم على الزعماء المحطين ، بما فيهم أوسكار فاللو سكرتير جمعية عمال الزجاج ، بالأشغال الشاقة مددا بلغ بعضها عشرين عاما .

ولا شك في أن الفوضويين وجماعات الجناح اليسارى الأخرى التي كانت تزاوّل نشاطها في مناطق الوالون اشتركوا في حركة الاضرابات سنة ١٨٨٦ وبذلوا ما في وسعهم لنشرها . ولكن لا يبدو أنهم ، أو أية جماعة أخرى بذاتها في الواقع ، كانوا السبب فيها . لقد حدثت ، في منطقة كانت العلاقات الصناعية وظروف العمل فيها سيئة جدا والقلق سائدا باستمرار . بيد أنه مما لا ريب فيه أن الفضل في الحركة التالية يرجع الى الجناح اليسارى لحزب العمال الذي تكون حديثا في المنطقة . ففي سنة ١٨٨٧ انفصل فريق من أنصار حزب العمال معظمهم في مناطق الوالون بزعامة ليون ديفويسيه ( ١٨٤١ — ١٩٠٦ ) شقيق الفرد ديفويسيه ، وجورج ديفويسيه ، ابنه ، وألّفوا حزبا اشتراكيا جمهوريا منافسا اعتنق الاضراب العام سياسة له واتهم زعماء حزب العمل في بروكسل وجنت « بالاصلاح » والتهاون في المبادئ . وفي العام التالي أعلن الاشتراكيون الجمهوريون اضرابا علما من أجل حق الانتخاب للجميع ، برغم معارضة حزب العمال الذي رأى أن اللحظة غير مناسبة ، وألقيت خطب توحى بشدة

بأن المقصود بالاضراب أن يكون مقدمة لاقطاب ثورى . ولا شك أن بعض زعماء الحركة كانوا من البلائكنين الذين يؤمنون بإمكان الاستيلاء على السلطة السياسية بواسطة نخبه ثورية ، فى حين كان آخرون مجرد نقابيين ضاق صدرهم بالاضطهاد العنيف الذى تعرضت له الحركة فى سنة ١٨٨٦ . بيد أنه كان هناك عنصر ثالث ، مكون من عيون للشرطة وعملاء مهيجين ، لعب دورا كبيرا فى اشعال « المؤامرة الكبرى » ثم اقبلوا عليها . وقد حظيت هذه المؤامرة الكبرى بقدر ضخم من العناية مما سهل على الحكومة أن تلجأ مرة أخرى الى القاء القبض بالجملة . وعندما قدم زعماء الحزب الاشتراكى الجمهورى للمحاكمة استطاع المحامون التقدميون « التقديرون الذين تولوا الدفاع عنهم أن يثبتوا أن واحدا على الأقل من الزعماء الرئيسيين للاضراب ، وهو لولوا ، كان طوال الوقت جاسوسا للشرطة وأن التهيج المتعمد لعب دورا مهما فى القضية . وأخلى سبيل المسجونين ، واثارت المشاعر ضد الأساليب التى استخدمت فى اثاره الحركة الى حد أن الأشخاص الذين حوكموا ابان الاضطرابات السابقة فى سنة ١٨٨٦ أخطئ سبيلهم أيضا كمحاولة لتحسين العلاقات ولتجنب أية اضطرابات أخرى . ومن نتائج ما حدث أيضا أن حزب العمال الجمهورى دخل فى سنة ١٨٩٠ وعاد معظم زعمائه الى حزب العمال ، وإن كان قطاع كبير من النقابيين ، وبخاصة بين المعدين ، استمر متباعدا واحتفظ بصلته « بفرسان العمل الأمريكين » . وظلت كذلك بعض الجماعات النقضوية أو شبه النقضوية ، ممن لم يؤمنوا بالعمل السياسى ، خارج الحزب تدعو الى ما عرف فيما بعد بالمذهب « السندكالى » . ولكن من سنة ١٨٩٠ استطاع حزب العمال بعد أن توحد ثانية أن يتقدم باستمرار .

ولكن السياسة التى سببها الحزب بعد توحيدهم ثانية صارت قضية

مفتوحة لم يبت فيها . فزعما حزب العمال كانوا قد عارضوا في الاضراب العام في سنة ١٨٨٨ ، لا من حيث المبدأ ، ولكن لأنهم اعتقدوا أنه ليست لديه أية فرصة للنجاح ، وإن العمال في معظم أنحاء البلاد غير مستعدين تماما له . وكانت الحركة النقابية في معظم المناطق لا تزال ضعيفة ، والحركة التعاونية في بداية بناء قوتها ؛ كما كانت « التبادليات » ، التي تؤلف جزءا من الحركة المشتركة ، لا تضم سوى شريحة صغيرة من العمال بين صفوفها . وكان للكاتوليكين أتباع كثيرون جدا من الطبقة العاملة ، حتى في مناطق المصانع ، وبخاصة في المقاطعات الفلبينية ؛ كما أن نفوذ الاشتراكيين بين سكان الريف كان ضعيفا ، وكان الريفيون يؤلفون الغالبية العظمى في هذه الأقاليم ؛ وفي هذه الظروف لم يكن هناك أمل في اضراب عام حقيقي ، أو حتى في اضراب عام على نطاق واسع يكفي لشل الصناعات والخدمات الرئيسية خارج المراكز الكبرى . ومن الناحية الأخرى لم يكن هناك أى أمل في نجاح العمل البرلماني داخل حدود حق الانتخاب القائم ، كما لم يكن هناك أمل في توسيع حق الانتخاب الا بضغط شديد من خارج البرلمان — وبخاصة لأن تعديل الدستور كان يتطلب أغلبية الثلثين ، وهو أمر لا يحتمل أن يتحقق في مواجهة المعارضة المتكثفة للأحزاب الكاثوليكية . ولم يكن للاشتراكيين أصدقاء داخل البرلمان سوى التقدميين الذين كانوا في طريقهم الى التخليص من ارتباطهم بحزب الأحرار القديم ، الذي كان يتبادل الحكم مع الكاثوليك ، ولكنه كان حزبا رجسيا تماما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية . ولم تكن قد ظهرت الحركة اليسارية — التي عرفت فيما بعد باسم « الاشتراكية الكاثوليكية » ، كما أن التحريريين التقدميين ، وإن كان بعضهم اشتراكيا من نوع ما ، كانوا يضمون أيضا راديكاليين من دعاة « الفردية » الذين يحدوهم عداوة شديدة نحو الاشتراكية وكانوا في اليسار أساسا لأنهم يعارضون ادعاءات الكاثوليك .

وحيال الاستحالة المطلقة للتقدم بواسطة الأساليب الانتخابية ، التي كان الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان يستخدمونها بطريقة فعالة تماما ، كان لزاما على زعماء حزب العمال أن يجدوا وسيلة لاستخدام الضغط من خارج البرلمان ، اللهم الا اذا قنعوا بمجرد بناء حركتهم على أنها « دولة داخل الدولة » . وهذا ما شرعوا يعملونه فعلا اذ أخذوا يحولون تعاونياتهم وتبادلياتهم الى أجهزة للضمان الاجتماعى والاقتصادى لأعضائها دون معونة من جانب الدولة . بيد أن زعماء حزب العمال كانوا متفقين على أن مثل هذا البناء الاجتماعى داخل نطاق حركتهم ليس كافيا وحده ، وان كان ضروريا . فقد كانوا يريدون محاكاة زملائهم الاشتراكيين في البلاد الأخرى بالحصول على مركز في البرلمان واستخدامه في دعم التشريع الصناعى والاجتماعى وكذلك في تقرب اليوم الذى يكونون فيه من القوة بحيث يستولون على القوة السياسية . ولكنهم لم يستطيعوا العثور على وسيلة لتحقيق ذلك بدون توسيع حق الانتخاب ، أو على أسلوب غير الاضراب يفرضون به هذا التوسيع على الطبقات التى كان جهاز الدولة في حيازتها في ذلك الوقت . ومن ثم لم يكن في وسعهم ، مثل الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان ، أن يعارضوا استخدام الاضراب العام كسلاح سياسى ، وكل ما كانوا يستطيعونه هو الاصرار على ضرورة الاعداد الكافى له ، ورفض حجج البلائكيين والسندكاليين الذين وضعوا أملهم اما فى القدرة الثورية لنخبة قليلة مجاهدة ، أو فى العمل التلقائى من جانب الجماهير عندما يحين الوقت المناسب .

وفى عام ١٨٩١ ، العام التالى لرجوع المنشقين الى حظيرة الحزب ، قرر حزب العمال برئاسة ليون ديغويسيه الموافقة من حيث المبدأ على الاضراب العام كوسيلة لارغام البرلمان على منح حق الانتخاب للجميع . ولكنه

لم يحدد موعدا لذلك . وكان القرار بذلك قرارا بالبدء في الاستعداد أكثر منه بالعمل فورا . بيد أن قطاعا من الحركة رفض مرة أخرى الانتظار وتولى الأمر بنفسه . وفي يوم مايو أعلن معدنو بوريناج ، في حقول الفحم التي على الحدود الفرنسية ، اضرابا علما اتشتر الى حقول الفحم الأخرى ولكن بقية البلاد رفضت أن تكتفى أثرهم ، وأصيب المضربون بالهزيمة التي لا مندوحة عنها هنا .

وفي المؤتمر التالي لحزب العمال حدث تبادل للالتزامات ، ولكن الأمر لم يتطور الى أكثر من ذلك ، فمن الواضح أن المعدنين تصرفوا ضد قرار المؤتمر السابق ، ويرغم ذلك فإن الحزب بذل ما في وسعه لجمع الأموال لاعالة المضربين ولحمايتهم من الانتقام . وفي ذلك الوقت كان قد صار واضحا أن البرلمان لابد أن يقر نوعا من الإصلاح الانتخابي ، وكانت المشكلة تنحصر في تحديد النوع الذي يقره . فمعظم الأحرار ، باستثناء جماعة بول جانسون من « التقدميين » اليساريين ، كانوا يقترحون نظاما يقوم على توفر بعض المؤهلات التربوية . وكان الكاثوليك ، أو بالأحرى ممثلوهم البرلمانيون ، في الغالب معارضين للإصلاح من أساسه ، أو — إذا أدركوا أنه صار أمرا لا بد منه — كانوا يفكرون في أقل قدر ممكن من التنازل وفي الضمانات التي يستطيعون ادخالها . وكانوا في الواقع مقسمين الى مجموعة من أنصار الكهنوت الخالص الذين كانوا لا يزالون يعارضون كل تغيير ومجموعة الرأسمالين البورجوازيين الذين كانوا على استعداد لشيء من الإصلاح البسيط . ولكن خارج البرلمان كانت تنمو حركة كاثوليكية قوية تؤيد الإصلاح وبدأت تأخذ شكلا منتظما بسرعة . وكان الكاثوليك يعملون بهمة على تكوين اتحادات عمالية كاثوليكية من أنواع مختلفة — من « التبادليات » الى « بيوت العمال » — في معارضة

« التبادليات » الاشتراكية وبيوت الشعب ؛ ووجدوا أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بولاء هذه الجماعات الا اذا سمحوا لها باصدار قرارات تعيذ لكل من التشريع الاجتماعى والصناعى والاصلاح الانتخابى — وهى قرارات لا شك فى أن بعض مؤسسى هذه الحركات كانوا مخلصين فى تأييدهم لها . وفى سنة ١٨٩٢ تقدم مؤتمر للجمعيات العمالية الكاثوليكية بسلسلة من المطالب للتشريع الصناعى وثيقة الشبه بمطالب حزب العمال ، ولكن حيل بين المؤتمر وبين اصدار قرار بشأن الاصلاح الانتخابى بعدم السماح بمناقشة الموضوع . ولكن قطاعا من الشبان الكاثوليك رفضوا قبول هذا التحريم وأعلنوا تأييدهم لحق الانتخاب للجميع — أى جميع الرجال — وان كانوا قد حاولوا تخفيف أثره بالدعوة الى رفع سن الانتخاب الى ٢٥ سنة بدلا من ٢١ سنة كما يطالب الاشتراكيون .

وكانت هذه التطورات تعنى ، بطبيعة الحال ، ان الاشتراكيين لم يعودوا يواجهون فى تهديدتهم بالاضراب العام من أجل حق الانتخاب للجميع جبهة متحدة من الطبقة الحاكمة ؛ بل الواقع أن بعض الجهات وقعت فيها مظاهرات مشتركة قام فيها خطباء من الاشتراكيين والكاثوليكين الشبان ، وفى جهات أخرى حدثت اجتماعات منفصلة ولكنها تبادلت التحيات . وكان البرلمان فى ذلك الوقت قد انتهى رسميا الى أنه يجب اصلاح النظام الانتخابى ، ولكنه لم يقل بأية طريقة يتم الاصلاح ، وتقرر أن تجرى الانتخابات العامة التالية لاختيار « جمعية تأسيسية » لديها سلطة اصدار قانون دستورى جديد — الأمر الذى كان يتطلب أغلبية الثلثين . ولم يحاول حزب العمال أن يتقدم بمرشحين خاصين به فى هذه الانتخابات التى تمت فى ظل نظام الانتخابات القديم ، وجاءت الجمعية الجديدة نسخة طبق الأصل تقريبا من البرلمان القديم . وبدا لفترة أنه قد



تحدث أزمة لا حل لها . فمنح حق الانتخاب للجميع ، سواء بلوغ سن ٢٥ أو سن ٢١ ، رفض بأغلبية كبيرة في اللجنة التي أحيل إليها الموضوع ، ولم يكن من بين الاقتراحات العديدة الأخرى المتنافسة التي قدمت اقتراحا بدأ أنه سيحظى بأغلبية . بيد أن الرأي العام بين الكاثوليك والأحرار بدأ يتحول تدريجيا الى اقتراح بالجمع بين منح حق الانتخاب لجميع الرجال وتعددت الأصوات بمنح صوتين لجميع أرباب العائلات ومنح أصوات اضافية لأصحاب الممتلكات ولأولئك الذين لديهم مؤهلات تربوية محددة . بيد أن ذلك لم يحدث ألا بعد أن دعا حزب العمال ، طبقا لقراره الذي أعلنه سابقا ، الى اضراب عام فعلا استجاب له حوالي ٣٠٠.٠٠٠ عامل بما فيهم بعض من ينتمون الى الجناح اليسارى من الجماعات الكاثوليكية . وحدثت بمناسبة الاضراب عدة صدامات بين المتظاهرين والشرطة أو الجند ، ولكنها كانت أقل عنفا بكثير من اضطرابات سنة ١٨٨٦ و سنة ١٨٨٨ و ١٨٩١ المحلية . وتقرر انهاء الاضراب عندما صدر قرار نهائى بمنح حق الانتخاب للجميع عند بلوغ سن ٢٥ سنة ( وليس ٢١ سنة ) رغم عدم رضا حزب العمال عن رفع السن وعن بعض الشروط التي تضمنها القرار . بيد أننا ينبغي أن نلاحظ أن منح أرباب الأمر صوتا اضافيا ، وهو الاقتراح الذى أيدته الجماعات الكاثوليكية بشدة ، لم يلق معارضة من حزب العمال الذى قصر اعتراضه على الصور الأخرى من تعدد الأصوات .

وبمقتضى قانون الاصلاح الانتخابى الصادر فى سنة ١٨٩٣ أصبح حزب العمال لأول مرة فى مركز يسمح له بالدخول فى الانتخابات البرلمانية ببعض الأمل فى النجاح فى المدن الكبرى والمناطق الصناعية ، ولكن لم يكن لديه أى أمل فى الحصول على أغلبية فى البرلمان بسبب ضعفه فى معظم المدن الصغيرة والمناطق الريفية . وقد دعم الحزب قبل اجراء أول انتخابات

في ظل النظام الجديد بانضمام مجموعة من المثقفين الاشتراكيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعملون داخل نطاق « الحزب التقدمي » ؛ ولكن هذا الحزب ككل لم ينضم الى حزب العمال وبقي زعيمه البارز بول جانسون ، الذي كان الداعية الرئيسي لتعميم حق الانتخاب في البرلمان القديم ، على رأس من بقي من « التقدميين » . الا أن حزب العمال رغم ذلك كسب عددا من الأعضاء الجدد المهمين — من بينهم ليون فيرنمون التربوي ( ١٨٦١ — ١٩٢٧ ) والسناطور هنري لافوتين ( ١٨٥٤ — ١٩٤٣ ) . وفي الانتخابات العامة التي أجريت في سنة ١٨٩٤ أحرز نجاحا مرموقا اذ حصل على ٢٤ مقعدا . وكان من بين النواب الذين مثلوه ادوارد آنسيلي عن دائرة جنت والأستاذ هكتور دينس من جامعة بروكسل واميل فاندرفلد وجولز دستريه ( ١٨٦٣ — ١٩٣٦ ) وكل من الفرد وليون ديفويسيه .

وهكذا أصبح حزب العمال منذ سنة ١٨٩٤ حزبا برلمانيا يقاتل معاركة في البرلمان مثل الأحزاب الأوروبية الأخرى ويوجه قسما كبيرا من اهتمامه الى مطالب التشريع الصناعي لحماية العمال في ظروف العمل . بيد أنه لم يكن حزبا برلمانيا خالصا الى الحد الذي كانه الحزب الألماني أو الأحزاب الفرنسية للترابط الوثيق بين جمعياته التعاونية وتبادلياته وتقاباته وما ترتب على ذلك من أنه حاول أن يجعل العمل البرلماني أداة واحدة من عدة أدوات متاحة له في تحقيق مطالب العمال . فمثلا حماسته في الضغط على الدولة لتبني نظام من التأمين الاجتماعي كان يعد منها الى حد كبير جدا نجاحه في بناء خدماته الخاصة به واستغلالها كوسيلة لجذب الأعضاء وضمان ولائهم له . والواقع أن عزوفه الى حد ما عن مطالبة الدولة بالعمل كان بعضه يرجع الى خشيته من وقوع الخدمات التي تديرها الدولة أو تعيينها تحت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية . وسرعان ما قامت

منافسة حادة في تشييد شبكة من « التبادليات » والجمعيات التعاونية والمراكز الاجتماعية ، بل وحتى النقابات ، بين الاشتراكيين والكاثوليك الذين اتجهوا بعد سنة ١٨٩٣ جديا الى بناء حركة اجتماعية واسعة النطاق لتقف في وجه الاشتراكية . وكان الاشتراكيون في المدن قد نجحوا نجاحا مرموقا في تنمية الخدمات التبادلية والتعاونية الخاصة بالطب والمرض ، كما أن بعض جمعياتهم التبادلية والتعاونية شرعت في خطط واسعة النطاق من خدمات الضمان الاجتماعي في ميادين أخرى ؛ واستمرت جهودهم في الارتفاع بمستوى التنظيم النقابي متأخرة فترة ما بالمقارنة بهذه الميادين وبمسو التعاون الاستهلاكي . ولم يدركوا حتى سنة ١٨٩٩ الحاجة الى انشاء لجنة نقابية خاصة مفتوحة ، لا للنقابات التي كانت مستعدة للمضوية الكاملة في الحزب والمساهمة جديا في أرصده فحسب ، بل وللنقابات الأخرى التي حددت موقفها على أساس الصراع الطبقي وكانت على استعداد للعمل مع الاشتراكيين حتى وان لم تنضم الى الحزب رسميا . ومنذ ذلك الوقت صارت النقابية أفضل تنظيما ؛ بيد أن التأيد الأساسي الذي حصل عليه الحزب استمر يأتي من جمعياته التعاونية التي نجحت نجاحا باهرا — والتي انضمت الى بعضها وكونت جمعية للبيع بالجملة في سنة ١٩٠٠ — أكثر حتى من النقابات المنضمة اليه .

وكان أبرز جوانب الضعف في حزب العمال في سنة ١٨٩٤ — بل وفي أي وقت في الواقع — هو فشله في تثبيت أقدامه في مناطق الريف . وكان هذا للضعف واضحا تماما للحزب ؛ وقد كرس الزعماء الاشتراكيون ، وبخاصة اميل فاندرفلد ، اهتماما متزايدا بالمشكلة الزراعية كما فعل كاوتسكي وفوللمار في ألمانيا تماما ، وكما فعل جوريه وبعض الزعماء الآخرين في فرنسا . وفي سنة ١٨٩٦ قدم فاندرفلد بيانا في اجتماع عقد في

سنة ١٨٩٦ ، برئاسة جوريه ، عمار صار فيما بعد سياسة حزب العمال البلجيكي فيما يتعلق بهذا الموضوع . وقد بدأ فاندرفلد بتوجيه الانتباه الى أن نسبة مرتفعة ممن يعيشون في مناطق الريف ليسوا فلاحين أو عمالا زراعيين من أى نوع . وقال ان أقل من ثلث السكان العاملين في بلجيكا يعملون في الأرض . وهناك مصانع ومؤسسات صناعية أخرى كثيرة متناثرة في أنحاء كثيرة من المناطق الريفية الى جانب أن كثيرين من سكان القرى يذهبون يوميا للعمل في المدن . ومن ثم فإن الاشتراكية في الريف ينبغي ألا تختلط بالاشتراكية الزراعية أو اشتراكية الفلاحين . وكان من الممكن تماما في أماكن كثيرة الحصول على أغلبية دون الحصول على تأييد عامل زراعى واحد . ولكنه أشار أيضا الى أن نمو المصنع الريفى كثيرا ما كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بنمو أنواع بذاتها من الزراعة التى تتطوى على أساليب الزراعة الكبيرة واستخدام عدد ضخم من الأجراء الزراعيين الذين كانوا مفتوحين للدعاية الاشتراكية والنقابية بسبب ظروف عملهم . وتحدث بأسهاب عن الايجار الاستغلالي الذى يضطر صغار المستأجرين لدفعه لأصحاب الأرض اذ يجده هؤلاء أكثر ربحا من زراعتها بأنفسهم أو تأجيرها للمزارع الكبرى ، كما ناقش أزمة صغار الفلاحين الملاك الذين يستخدمون أساليب عفى عليها الزمن لأنهم لا يملكون رأس المال اللازم لاستخدام أساليب أفضل . وأكد أهمية آثار زراعة البنجر في زيادة كمية العمل المستخدمة في الأرض وفي احتياجها الى أساليب رأسمالية أكثر وفي أنها تجلب معها المصانع الخاصة بها . ويبدو أنه كان يتوقع أن الزراعة ستجنح الى أن تصبح أكثر رأسمالية في معظم المناطق والى أن عددا متزايدا من العمال سيجدون أنفسهم في ظروف أقرب شيها بظروف العمال الصناعيين وأنهم من ثم سيصبحون أكثر قابلية للتنظيم النقابى والتشبع بالاشتراكية . وقد

رحب بنمو الأنواع المختلفة من التنظيمات النقابية في مناطق الفلاحين — من أجل التصنيع والتسويق ، وبخاصة منتجات الألبان ، ومن أجل شراء البذور والاحتياجات الأخرى ومن أجل الاستخدام المشترك للآلات وكذلك توفير رأس المال والائتمان . بيد أنه لم يجد شيئا يقوله مما ينطوى على أصالة عن الاسراع في تحويل سكان الريف الى الاشتراكية ولم يقترح أى أسلوب جديد في هذا المجال . وكان في الواقع يدرك تماما أن هذا التحول لا بد أن يكون بطيئا ، وكان أكثر استعدادا بكثير من كAUTOSKY لادراك مدى قوة العوامل التي تحول دون اختفاء ملكية الفلاحين وإيجار المساحات الصغيرة جدا لزراعتها وبالتالي دون نمو البروليتاريا الزراعية بسرعة واندماجها بأى شكل مع البروليتاريا الصناعية .

والحركة العمالية البلجيكية ، اذ اختارت تنظيما أساسه مبدأ الاندماج الوثيق بين منظماتها السياسية والنقابية والتعاونية والتبادلية ، تنازلت بالضرورة عن امكان اثناء منظمة موحدة تماما في كل ميدان متميز من ميادين نشاطها . اذ ما دامت هناك جمعيات تعاونية وتبادلية ونقابات مرتبطة بصورة اندماجية بحزب العمال فانه لا بد أن تكون هناك جمعيات تعاونية وتبادلية ونقابات أخرى ترفض هذا الارتباط الوثيق وتفضل أما البقاء مستقلة أو ترتبط بحركات منافسة — وبخاصة الحركة الاجتماعية الكاثوليكية . والواقع أن نمط تنظيمات الطبقة العاملة في بلجيكا انبثق بأكمله الى حد كبير من الصراع بين الاشتراكيين وسابقهم الراديكاليين من ناحية والكنيسة الكاثوليكية من ناحية أخرى . وكما رأينا من قبل ؛ كان الطرفان الرئيسيان المتنازعان على السلطة السياسية ، في الأيام التي سبقت ظهور الاشتراكية قوة سياسية ، هما الكاثوليك والأحرار الذين كانوا مرتبطين ارتباطا وثيقا « بالمقلية » و « الماسونية الحرة » . فقد كان

جناح الأحرار اليسارى ، الذى نما فيما بعد فصار « الحزب التقدمى » ، مشبعا « بالعقلية » ومتأثرا بمذهب كانت وبالأفكار التى حافظ على جذوتها تلامذة بارون كولين — وبصفة خاصة لوس دى بوتر واجاثون دى بوتر . وكانت الجماعة الاشتراكية ، التى صار الشخصية الرئيسية فيها سيزار دى باييه ، « عقلية » أيضا . وقد نظمت نفسها فى أول الأمر سنة ١٨٥٧ فى جمعية « المتضامنون » التى أسسها حمودى باييه ، دزيريه بريزميه صاحب ورشة الطباعة ، على أساس « الاشتراكية العقلية » . ولم يكن فى بلجيكا بروتستانتيون تقريبا ، فكان الخصوم الوحيدون للكاثوليك هم « العقليون » أو « الوضعيون » من مختلف المدارس . وكان من بين آثار توسيع حق الانتخاب أن ظهر الاشتراكيون على مسرح البرلمان بوصفهم حزبا مستقلا ؛ ومن بين آثاره أيضا أثرا لا يكاد يقل أهمية هو اضعاف الأحرار وتقوية مساعد الكاثوليك بضم كتلة ضخمة من أصحاب الأصوات الفقراء فى الريف والمبدؤ الصغيرة الذين لم تصل اليهم قط أية دعاية اشتراكية أو « عقلية » من أى نوع . وكان هذا ينطبق بصفة خاصة على المناطق الفلمنكية ؛ أما فى مقاطعات والوالون فكان الدين أقل سيطرة وحظيت فيها مذاهب التمرد الاجتماعى ، ان لم يكن الاشتراكية ، بانتشار أوسع . وهكذا صار العداء بين المقاطعات الفلمنكية ومقاطعات والوالون أشد الى حد ما عندما أدى توسيع حق الانتخاب الى تحول السياسة أكثر الى صراع جماهيرى بين الاشتراكيين والكنيسة .

وقد أدى كل من الارتباط الوثيق بين الاشتراكية و « العقلية » والصراع المستمر بين الأحزاب الاشتراكية والكاثوليكية الى أن الترية صارت ميدانا متميزا للصراع وأصبحت تحتل مركزا أكثر أهمية فى التنافس الاجتماعى . وقبل ظهور الاشتراكية بوصفها قوة سياسية كان الأحرار ، بما فيهم جناحهم التقدمى ، هم المدافعون الوحيدون عن تحرير التعليم

العالي من سيطرة الكنيسة . وكان للكنيسة الكاثوليكية سيطرة لا تتزعزع على التعليم الابتدائي ، ولكن الأحرار نجحوا في فترات حكمهم في انشاء عدد من المراكز الجامعية والتعليم الفني العالي تحت الاشراف العلماني — وبخاصة في بروكسل ولييج التي صارت مشهورة بدراساتها الفنية . وصارت « الجامعات الحرة » في بروكسل ولييج ومعاهد التعليم العالي المتخصصة الأخرى مرتعا خصيبا للمعلمين ذوي الآراء المتقدمة وموئلا لجماعات الطلاب التي تنتمي الى الجناح اليساري ، والتي كثيرا ما كانت مرتبطة بالأحرار ، ولكنها كانت تضم أيضا كثيرين من مثقفي الحركة الاشتراكية البلجيكية في المستقبل . فقد كان هكتور دنيس وجيوم جريف أساتذة جامعيين كما أشرنا من قبل ، كما كان اميل فاندرفلد واحدا من كثيرين مستهمي الاشتراكية وهم طلبة بعد . وقد أخرجت جامعة لييج مجندين للحركة الاشتراكية الفرنسية أيضا وليس للبلجيكية وحدها ، كما أن نمو الخدمات التبادلية الطبية المتصلة بالحركة العمالية ما كان ليتم لولا الرجال الذين تدربوا في كلية الطب في « جامعة بروكسل الحرة » . فقد تخرج منها سيزاردى بايه نفسه كطبيب وهو يكسب عيشه كصنّاف حروف في مطبعة حميه .

وقد بدأ اهتمام الاشتراكيين بالتعليم العالي للعمال ، بوصفهم فئة متميزة عن طلبة التعليم الجامعي أو الفني ، في سنة ١٨٩٢ عندما بدأت « جمعية الاشتراكيين من الطلبة والطلبة السابقين » سلسلة من فصول تعليم الكبار في « بيت الشعب » في بروكسل . وكان بين المدرسين الأصليين فاندرفلد ولويس دي بروكير والمحامي ماكس هاليه ( ١٨٦٤ — ١٩٤١ ) . وفي العام التالي أنشأ أساتذة جامعة بروكسل حركة دراسات تكميلية على نمط ما حدث في انجلترا ، وكان كل مدرسيها من الجامعة . ونشأت بعض

الحركات المماثلة في مراكز أخرى ، ولكن سرعان ما حدثت أزمة في بروكسل عندما رفضت الجامعة التصريح لاليزيه ركلوز ، العالم الجغرافي الفوضوي المشهور ، بالقاء سلسلة من المحاضرات . وأدى هذا الرفض الى اقسام . فقد انشق عدد من الأساتذة والمدرسين الأكثر تقدما وأنشأوا « جامعة بروكسل الجديدة » ؛ ومنذ ذلك صارت هناك جامعتان متنافستان « كلتاهما ليست كاثوليكية ، احدهما يسيطر عليها الأحرار والأخرى اشتراكية بشكل عام ، وان كانت تضم أيضا عددا من تقدمي الجناح اليساري . وكان من بين الأشخاص المرموقين الذين أسسوا « الجامعة الجديدة » العالم الاجتماعي دي جريف الذي سنتحدث عن آرائه فيما بعد في هذا الفصل . كما كان من بين هيئة تدريسها فاندرفلد وبروكير وفيرنمون وكاميل لمونييه واميل فيهارين وبول جانسون وكذلك ركلوز وعدد من الأجانب المرموقين الآخرين . ولم ينشئ حزب العمال « مركز التربية العمالية » الخاص به الا بعد ذلك بكثير ، في سنة ١٩١١ ؛ وقد أنشأه الى حد كبير على أساس الجهود التي بذلها هؤلاء المثقفون الاشتراكيون الرواد ، وكان أول سكرتير له هو هنري دي مان ( ١٨٨٥ — ١٩٥٣ ) ، وبعد ذلك انبثقت عن هذه المؤسسة ، بعد الحرب العالمية الأولى ، « كلية العمل البلجيكية » .

وقد قام حزب العمال البلجيكي ، في الصورة التي تكيف بها مع الظروف الجديدة التي نشأت عن الاصلاح الانتخابي في سنة ١٨٩٣ ، على أساس فدرالي . فكان مؤلفا ، على الصعيد المحلي ، من ٦٢ اتحادا اقليميا ، لكل منها مركزه في جمعية تعاونية أو أحد « بيوت الشعب » حيث كانت تتم الاجتماعات العامة وتوجد مقر جميع القطاعات المختلفة للحركة المحلية — في « جمعية فورويت » في جنت وفي « بيت الشعب » في بروكسل



وهكذا . والى جانب الاتحادات الاقليمية كان يوجد عدد من الاتحادات المندمجة التى تجمع النقابات التى تنتمى الى حرفة أو صناعة واحدة على الصعيد القومى ، وكذلك كانت توجد « التبادليات » والهيئات المتخصصة الأخرى . وكان كل اتحاد يتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى فى شؤنه الخاصة وله الحق فى مندوب واحد فى المجلس العام للحزب . وكان هناك مؤتمر يضم جميع المندوبين كل عام ، أو عندما يدعى الى اجتماع استثنائى ، وله السلطة الأخيرة فى رسم السياسة . وكان المؤتمر ، وليس « المجلس » ، هو الذى ينتخب المكتب التنفيذى المكون من تسعة أعضاء ، من منطقة بروكسل ، والذى يعهد اليه بإدارة العمل اليومى . ولم تكن هناك حتى سنة ١٨٩٩ أية هيئة خاصة لتنسيق الشؤون النقابية ، ولكن فى هذه السنة أنشأ الحزب « لجنة النقابات » التى كانت ، بعد ذلك ، تدعو الى عقد مؤتمرات مفتوحة للنقابات غير المنضمة مباشرة للحزب . وقد حدث هذا التغير بعد اصدار قانون فى سنة ١٨٩٨ ينظم النقابات بمنحها الشخصية القانونية . وقد اعترض حزب العمال على شروط هذا القانون ، ورفضت النقابات الاشتراكية أن تسجل نفسها فى ظله وفضلت أن تعتمد فى حقوقها على البند الذى يضمن حرية الاجتماع فى الدستور البلجيكى . وابتداء من سنة ١٩٠٠ كان للجمعيات التعاونية الاشتراكية اتحاد مشابه ، ولكن هذا الاتحاد اقتصر على الجمعيات المرتبطة بالحزب . والواقع أن كثيرا من التعاونيات أنشئ بوساطة اتحادات الحزب الاقليمية ، وأنها بدورها أنشأت أجهزة « تبادلية » لتوفير الخدمات الاجتماعية أو أنشأت علاقات وثيقة مع « تبادليات » قائمة . ولم ينشأ تنظيم للتبادليات الاشتراكية على نطاق قومى حتى سنة ١٩١٢ . وكان النمط المحدد لتنظيمات الطبقة العاملة يختلف من مكان الى مكان ، بيد أن السمات الأساسية كانت واحدة فى كل مكان .

وكان الحزب نفسه هو السلطة الفعالة فيما يتعلق بالأغراض السياسية ، وكان يعمل عن طريق الاتحادات الإقليمية في المسائل المتعلقة بالشؤون المحلية أو الإقليمية . ولكن كانت هناك في كل منطقة « نواد سياسية » غير نظامية لترتيب المناقشات وللنشاط الدعائي . ولم تكن هناك منظمات اشتراكية منفصلة . وقد أنشأت الاتحادات الإقليمية أجهزة خاصة للعمل فيما يتعلق بالريف . وكان من بين الأساليب المستعملة كثيرا في هذا المجال « نوادي الدراجات » على نمط « كشافة الكلايرون » في بريطانيا . وكانت هذه النوادي ترسل جماعات من ركاب الدراجات الى القرى لعقد اجتماعات والقيام بالدعاية وضم الأنصار ومحاولة انشاء جماعات قروية من النقبائين أو التعاونيين . وقد حظوا بنجاح أكبر في مقاطعات الوالون وحول جنت وبروكسل والأجزاء الشمالية من البلاد .

ولم يكن الاشتراكيون بطبيعة الحال راضين عن قانون سنة ١٨٩٣ الانتخابي . فاستمروا يشنون حملة نشطة لاعادة تعديله في البرلمان وفي الريف ، كما حاولوا أيضا القيام بمحاولة قوية للاستيلاء على السلطة في الحكم المحلي . وقد قابل الكاثوليك على الفور هذه المحاولة بحل رجعي لموضوع اصلاح قانون الانتخابات المحلية ، وقد عرف هذا الحل باسم « قانون الرذائل الأربع » . وبمقتضى هذا القانون ، الذي صدر في سنة ١٨٩٥ ، ارتفع سن الانتخاب الى ٣٠ ومنحت بعض طبقات الناخبين من الأثرياء صوتا رابعا بالاضافة الى الأصوات الثلاثة التي يمنحها لهم قانون سنة ١٨٩٣ . ومع ذلك فإن هذا الاجراء لم يحل دون حصول الاشتراكيين على عدد من المقاعد في هيئات الحكم المحلي — الى الحد الذي يكفي لانشاء « اتحاد قومي للتمثيل الاشتراكي في الهيئات المحلية » لتنسيق السياسة ، ولكن نتائجه السيئة كانت كثيرة . وفي سنة ١٨٩٩

سارت الوزارة الكاثوليكية خطوة أخرى ، وحاولت توسيع نطاق قانون سنة ١٨٩٥ ليشمل الانتخابات البرلمانية ، ولكن هذا الاقتراح أثار معارضة شديدة وقوبل بمظاهرات ضخمة في البلاد بحيث أن الحكومة اضطرت الى الاستقالة وسقط المشروع . بيد أن الحكومة الجديدة استمرت تقاوم جميع مشروعات الإصلاح الديموقراطى ودافعت عن تطبيق قانون سنة ١٨٩٥ فى الانتخابات المحلية . ولما لم يستطع حزب العمال أن يحقق شيئاً فى البرلمان لجأ الى اثارة حملة جديدة من المظاهرات الضخمة ، ولكن الحكومة لم تتحرك . وأخيراً ثارت المشاعر فى الحزب الى حد أن الزعماء اضطروا فى سنة ١٩٠٢ الى الموافقة على الدعوة الى اضراب عام من أجل حق الانتخاب العام ، وان كان كثيرون منهم قد ترددوا جداً خشية سوء العاقبة . وكانت الاستجابة واسعة ، وان لم تكن شاملة بسبب المعارضة الشديدة من جانب معظم الجماعات الكاثوليكية . وقد أضرب أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ عامل ، ولكن الحكومة ثبتت فى موقفها ، واضطر حزب العمال الى الاعتراف بالفشل وأمر المضربين بالعودة الى العمل . وأجريت انتخابات عامة بعد ذلك بوقت قصير ، وعانى الاشتراكيون هزيمة . وكان أثر الاضراب أخطر فيما يتعلق بالنقابات التى انسحب كثير منها من الحزب وأعلنت حيادها سياسياً . وحدثت أضرار مشابهة فى ميدانى التعاونيات والتبادليات ، ومجمل القول أن حزب العمال تعرض لهزيمة خطيرة جداً .

ولا ريب فى أن بعض السبب فى هذه الهزيمة يرجع الى جهود الحركة الاجتماعية الكاثوليكية فى بناء منظمة مضادة قوية . وقد طردت أكثر الجماعات الكاثوليكية يسارية ، بزعامة المطران دايوز الذى كان قد انتخب للبرلمان عن دائرة آلومست ، من الحركة الكاثوليكية ، واثقلت هذه الحركة أكثر فاكتر الى سيطرة الحزب الكهنوتى . وكان الكاثوليك يبدلون

جهودهم المركزة بلا اقطاع لتنظيم جمعيات تعاونية مسيحية وقابات مسيحية في معارضة الاشتراكية ، أو في الدعوة الى الحياد السياسى اذ عز عليهم اثاره المعارضة . ولا شك في أن هذه الجهود أصابت نجاحا كبيرا ، وبخاصة بمسد فشل الاضراب العام في سنة ١٩٠٢ . وفي البرلمان جاءت الحكومات الكاثوليكية الواحدة بعد الأخرى ، وبدأ أن الاشتراكيين قد وقعوا في مأزق لا حل له . وقد صدر عدد من القوانين لحماية الطبقات العاملة من أبشع أنواع الاستغلال ، ولكن هذه القوانين لم تكن سوى قطرة في بحر ، وذهب ضغط الاشتراكيين من أجل اقرار تنظيم عام للخدمات الاجتماعية أدراج الرياح . وكان أكثر ما أمكن الحصول عليه في هذا المجال هو بعض الاعانات الحكومية الصغيرة للاتحادات التبادلية ، وكانت هذه أكثر فائدة للجمعيات الكاثوليكية منها للجمعيات الاشتراكية التى لم تكن تستطيع الافادة منها الا اذا فصلت نشاطها في الخدمات الاجتماعية عن نشاطها السياسى والتعاونى .

وقد عانى الاشتراكيون الهزيمة أيضا لأن الميدان الرئيسى للنزاع السياسى انتقل بعد سنة ١٩٠٢ الى قضايا أقل ملاءمة لهم بكثير من حملة حق الانتخاب العام أو المطالبة بالتشريع الصناعى والاجتماعى . فابان الفترة التى أعقبت هزيمة سنة ١٩٠٢ الخطيرة اتجه اهتمام الناس والبرلمان أولا الى النزاع حول سلوك الملك ليوبولد الثانى فى امبراطوريته الخاصة التى بناها لنفسه فى افرقيا ، ثم الى المشكلة التى لا تهل عن الأولى صعوبة الخاصة بمكان الكنيسة الكاثوليكية فى ادارة النظام التعليمى .

ولم يكن النزاع الخاص بالكنفو فى الواقع مسألة نزاع بين الأحزاب البلجيكية أساسا ، بل كانت مسألة مسئولية الدولة البلجيكية عن القطار التى كانت ترتكب بواسطة ملك «البلجيكيين» بصفته الأخرى باعتباره ملكا

مطلقا لدولة الكونغو الحرة . وكان الموضوع قد بدأ منذ سنة ١٨٧٦ ، عندما دعا ليوبولد الى مؤتمر خاص في بروكسل يضم المكتشفين والمبشرين والتجار المهتمين بأفريقيا ، بغرض ظاهري هو القضاء على الرق وتجارة الرقيق في « القارة المظلمة » وفتحها « للمدنية » بتسمية المشروعات التجارية والتبشيرية . وكانت الهيئة الأصلية التي أنشأها ليوبولد تعرف باسم « الاتحاد الدولي لاكتشاف أفريقيا وتمدينها » ، ولم يكن لها في أول الأمر أية صلة خاصة بالكونغو أو أية نية علنية في إقامة دولة . ولكن سرعان ما اتجهت أنظار ليوبولد الى امكان اقتطاع إمبراطورية مجزية تماما في حوض الكونغو لشخصه اذا تركته الدول الكبرى . وفي سنة ١٨٧٨ أنشأ هيئة منبثقة من الاتحاد القديم سرعان ما اتخذت لنفسها اسم « الاتحاد الدولي للكونغو » . وفي رعاية هذه الهيئة قضى المكتشف المشهور ه . م . ستانلي عدة سنوات في الكونغو يؤسس المراكز التجارية والمشروعات التبشيرية ، ويؤسس دولة في الواقع عن طريق الحصول على تنازلات عن مساحات واسعة من الأرض والسلطات السيادية من رؤساء القبائل . وحدثت هذه المناورات في نفس الوقت مع حركات قامت بها عدة دول أوروبية لتقسيم قارة أفريقيا الى مجالات نفوذ سرعان ما تحولت الى إمبراطوريات استعمارية . وكان ليوبولد قد اختار مساحة شاسعة في وسط أفريقيا رأى فيها فرصة العمل دون تدخل اذا استطاع أن يتفق مع الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدود إمبراطوريته المقترحة . واستخدم مواهبه الكبرى في حبك المؤامرات عن طريق ادعائه بأنه رسول المدينة المسيحية وبواسطة صلاته بالأسر الحاكمة في أوروبا . وأقنع الولايات المتحدة بالاعتراف « باتحاد الكونغو » باعتباره دولة ، ثم حصل على اعتراف مماثل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والنمسا — المجر وروسيا . وفي أثناء

هذه المفاوضات دعى بسمارك الى عقد مؤتمر في برلين سنة ١٨٨٤ للدول التي يصبها تنمية افريقيا ، وانهى هذا الاجتماع الى « قرار عام » صدر في أوائل سنة ١٨٨٥ يتناول حوض الكونغو ، الى جانب أشياء أخرى . وتقرر أن تكون حرية التجارة مكفولة تماما لكل الأمم وأن تتخذ اجراءات للقضاء على تجارة الرقيق وحماية المبشرين والمكتشفين . واعترف « باتحاد الكونغو » دولة مستقلة في منطقة شاسعة ، وصار أحد موقعى « القرار العام » . وأعقبت ذلك مفاوضات حددت حدوده وقسمت في الواقع معظم وسط افريقيا بينه وبين الدول الأوروبية الكبرى . وفي نفس العام حصل ليوبولد على موافقة البرلمان البلجيكي على توليه السلطة المطلقة على دولة الكونغو الحرة ، وتقرر أن يكون الاتحاد بينها وبين بلجيكا « شخصيا بحتا » . شرع عندئذ ليوبولد في ارساء سيطرته الفعالة على المساحة الضخمة التي خصصت له . ووقعت حروب مبررة ضد العرب في الداخل وصراعات عنيفة مع السكان من أهالى البلاد الذين أخدمت مقاومتهم بلا أية رحمة . وفي سنة ١٨٨٩ كتب ليوبولد وصية ترك فيها الكونغو ليكون ملكا للدولة البلجيكية بعد وفاته ، ولكنه شرع يقطع منها ضيقة خاصة شاسعة — ممتلكات التاج — ادعى انها ملك شخصى له ولورثته . ومنح امتيازات أيضا لشركات رأسمالية كبيرة تضم مستثمرين من بلاد عديدة ، وطالب باحترام هذه الامتيازات و « ممتلكات التاج » عندما تنتقل الدولة الى الحكم البلجيكي . وكان قد بدأ ، فور حصوله على الاعتراف بامبراطوريته ، بمرسوم فظيع يعلن فيه أن جميع « الأراضي الخالية » في الكونغو ملك للدولة ، وقسم الآن هذا المرسوم بأنه ينطبق على جميع الأراضي التي لا يقوم الأهالي فعلا بفلاحتها — أى ليس فقط الغابات كلها وحقوق التعدين ، بل جميع المساحات التي كان الأهالي ورجال القبائل ينتقلون

فيها دون أن ينشئوا محلات زراعية دائمة . ووضع نظاما من السخرة ، في ممتلكاته الخاصة وبالنيابة عن الشركات التي منحها امتيازاً ، سرعان ما صار لا فرق بينه وبين الرق ؛ وارتكبت قواته — وكان معظمها مؤلفاً من جنود من الأهالي تحت إمرة ضباط أوروبيين — فظائع بشعة ضد كل من حاول مقاومة طغيانه واستغلاله . وأصبح النظام الذي أقامه فضيحة دولية — وبخاصة في مناطق إنتاج المطاط التي كانت تسيطر عليها مؤسسة خاصة أنشأها لاستغلالها . وفي سنة ١٩٠٤ وضع روجر كيسمنت ، القنصل البريطاني في بوريا في الكونغو ، تقريراً يكشف عن بعض الفظائع المنتشرة ؛ واقترحت الحكومة البريطانية ، التي كانت قد وجهت مذكرة عن الموضوع الى جميع الدول التي اشتركت في « القرار العام » ، أنه قد يستحسن اعادة الموضوع الى محكمة لاهاي . وتحت ضغط الرأي العالمي اضطر ليوبولد ، الذي كان قد أنكر التهم ، الى تأليف لجنة استقصاء برئاسة ادموند جاتسونز أحد كبار القضاة البلجيكيين . واعترفت اللجنة في تقريرها بوجود اساءات خطيرة وأوصى بمعدد من الاصلاحات ولكنها أقرت استخدام العمل الاجباري ونظام الامتيازات التي منحت لشركات خاصة ، وعندئذ ألف ليوبولد لجنة خاصة به لدراسة التقرير وتنفيذ التوصيات التي كان على استعداد لقبولها ، ولكنه استمر مصراً على أن حقوقه في « ممتلكات التاج » والامتيازات التي منحها يجب احترامها .

وكانت الحكومة والبرلمان في بلجيكا يناقشان فعلاً منذ سنة ١٩٠١ مشروع قانون قصد به تنظيم شئون الكونغو ابتداء من اليوم الذي سيهي فيه ، بعد موت ليوبولد ، مستعمرة بلجيكية . ولكن لم يمكن احرار أي تقدم بسبب الشروط التي لا يمكن قبولها والتي أصر عليها الملك . وزاد ليوبولد الأمر سوء في سنة ١٩٠٦ ، بعد تقرير اللجنة ، بأن منح عددا

من الامتيازات الجديدة لشركات يسيطر عليها رأس المال الأجنبي الى حد كبير ، بأمل الحصول على تأييد الجماعات الرأسمالية في البلاد الكبرى ضد مهاجميه . وأعقب ذلك مناقشات حادة في البرلمان البلجيكي صحبها احتجاجات متزايدة من الخارج عندما صار من الجلي أن الاصلاحات المزعومة التي أدخلها ليوبولد لم يكن لها أى أثر ذو بال ، وأن نظام العنف والاضطهاد القاسى في الكونغو استمر بلا تغيير تقريبا . واشتركت حكومة الأحرار في بريطانيا والولايات المتحدة برئاسة تيودور روزفلت في حملة المطالبة بالاصلاح . وفي سنة ١٩٠٧ اضطر ليوبولد الى توقيع معاهدة يتنازل فيها عن « دولة الكونغو الحرة » لبلجيكا . ولكن ليوبولد استطاع مع ذلك الاصرار على ألا تمس « ممتلكات التاج » و « المؤسسة » التي أنشأها ، وأن تذهب مبالغ ضخمة مما تحصل عليه « المؤسسة » من عملياتها اليه شخصا والى عائلته . وأدت هذه الشروط الى احتجاجات أخرى من بريطانيا وبلاد أخرى وكذلك في البرلمان البلجيكي . وفي سنة ١٩٠٨ عقدت معاهدة أخرى ألغت « المؤسسة » ومعظم الامتيازات الخاصة التي طالب بها ليوبولد ، ولكنها منحت الملك مبالغ كبيرة كتعويض لما فقده من « حقوق » . واضطرت الدولة البلجيكية أيضا الى الاعتراف بعدد من الامتيازات التي منحها ليوبولد والوعد بدفع مبالغ سنوية كبيرة للعائلة المالكة البلجيكية . ولكن بعد مناقشات طويلة وحادة قبل المجلس البلجيكي المعاهدة المنقحة ، وفي نهاية سنة ١٩٠٨ لم يعد « لدولة الكونغو الحرة » وجود وتحولت الى مستعمرة بلجيكية .

وقد وضع الموقف في الكونغو الاشتراكيين البلجيكيين أمام مشكلة صعبة . فهم لم يحبوا ليوبولد وكانوا على استعداد تام للانضمام الى المتشددين بنظامه البشع وبالرأسماليين من صائدى الامتيازات الذين كانوا



معه . واعتبروا أن دولة الكونفو الحرة أكبر ممثل لشرور الامبريالية الرأسمالية ، وضموأ صوتهم الى غيرهم من الاشتراكيين في ازاحة الغطاء عن نمو الامبريالية كمرحلة في نمو الاستغلال الرأسمالى . ولكن الموضوع لم يكن بهذه السهولة عندما وصل الأمر الى البحث عن حل للمشكلة التى أثارها مغامرات ليوبولد في بناء امبراطورية خاصة . فلم يكن الاشتراكيون البلجيكيون يريدون أن يروا بلادهم تحذو حذو الدول الكبرى في المغامرات الامبريالية باقتناء امبراطورية استعمارية ، ومع ذلك فمن الجلى أن هذا هو ما يحدث فعلا ، على الأقل منذ اللحظة التى أعلن فيها ليوبولد نيته في ترك دولة الكونفو الحرة ميراثا لبلجيكا بعد موته .. هذا بالإضافة الى أن الشروط التى وضعها ليوبولد ، من احتفاظه بممتلكاته الخاصة والاصرار على استمرار الامتيازات التى منحها لعدة شركات مستغلة ، لم تكن مقبولة بالمرة من الاشتراكيين البلجيكيين .

وابتداء من سنة ١٩٠١ طرح الموضوع على البرلمان البلجيكي في الصورة التى وضعه فيها المشروع بقانون الذى يحدد الشكل الذى ستخذه سيطرة الدولة البلجيكية على الكونفو عندما تسلمه بعد موت ليوبولد . وبمقتضى هذا القانون ، في صورته الأولى ، يبقى النظام الاستبدادى للحكم في الكونفو كاملا بلا أى تعديل ، ولا يكون للبرلمان رأى تقريبا في شئون المستعمرة . وقد عارض الاشتراكيون بطبيعة الحال هذا الوضع بشدة ، كما عارضوا في احتفاظ ليوبولد « بممتلكات التساج » وفي شروط الامتيازات التى منحت الشركات سلطات واسعة في القيام بأعمال بوليسية وعسكرية ضد الأهالى . بيد أن كثيرا من الاشتراكيين ذهبوا الى أبعد من ذلك وعارضوا في أخذ الكونفو بأية شروط . وأراد بعضهم أن توضع دولة الكونفو الحرة تحت الإدارة والاشراف الدوليين . وبعضهم أراد

الا تكون له أية صلة بالموضوع الملوث بأية شروط ، واتخذ موقف مجرد مناهضة الامبريالية دون أن يتقدم بأى اقتراح ايجابى .

وقد لعب هكتور دنيس واميل فاندرفلد دورا رئيسيا فى التنديد بأعمال ليوبولد فى افريقيا . وعندما اتخذ الموضوع وجها جديدا فى سنة ١٩٠٦ بعد تقرير اللجنة والفشل الواضح فى تنفيذ حتى المقترحات البسيطة التى أوصت بها ، ثارت خلافات قوية بين صفوف الاشتراكية . فلم تعد المسألة موضوع تشريع لما يفعل فى موعد غير محدد فى المستقبل بعد موت ليوبولد ، بل موضوع العمل فورا لوضع حد لفضيحة صارت دولية وغير محتملة — غير محتملة ، لا بالنسبة للاشتراكيين وذوى النزعة الانسانية فحسب ، بل وبالنسبة لكثيرين من دعاة السياسة الامبريالية أيضا . واقتنع فاندرفلد بعد زيارته للكونغو ليرى الأمور بنفسه ، بأن الحل الوحيد هو أن تتولى الدولة البلجيكية أمر « دولة الكونغو الحرة » بشروط تسمح للبرلمان البلجيكي بالسيطرة الكاملة على شئون البلاد ، وتعهد اليه بمسئولية اصدار القوانين للمحافظة على حقوق الأهالى وحررياتهم . وكان على استعداد ، فى سبيل تحقيق ذلك ، لقبول بعض التنازلات لمطالب الملك المبالغ فيها مما بدا أنه لا مندوحة عنه للوصول الى اتفاق . بيد أن فاندرفلد وجد أن مؤيديه فى هذه القضية أقلية فى حزبه ؛ فقد أحس معظم الاشتراكيين بأنهم يدفعون ليصيروا شركاء راضين عن نظام من الامبريالية الاقتصادية لا يقرونه مطلقا . وعندما وجد فاندرفلد أن الأغلبية ضده عرض الاستقالة من مركزه فى الحزب . ولكن الحزب رفض قبول استقالته وسمح له ، لما رآه متمسكا بموقفه ، أن يستمر فى عرض وجهة نظره فى البرلمان . وأمكن تجنب حدوث انقسام فى الحزب بالاتفاق على التصويت ضد قانون الكونغو على أساس أن شروط ليوبولد

ما لا يمكن قبوله ، دون تهديد ممثلى الحزب فى البرلمان بالمعارضة فى تولى أمر دولة الكونفو الحرة بأية شروط . وقد صوت الاشتراكيون ضد القانون فى صورته المتقحة التى تضمن للبرلمان السيطرة على النظام فى الكونفو وتحمله مسؤولية اصدار قوانين لحماية الأهالى ، ولكنهم كانوا يعلمون تماما أنه سيرم برغم معارضتهم . ومنذ ذلك الوقت كان لفاندرفلد ما أراد فى الواقع ، لأن الكونفو عنهما أصبح مستعرة بلجيكية وصار البرلمان البلجيكي مسئولا عنه ، لم يعد أمام الاشتراكيين سوى أن يذلولوا ما فى وسعهم لجعل النظام أكثر تحررية ، مهما كان نفورهم منه من ناحية المبدأ ، أو أن يقبلوا استمرار الادعاءات التى أصر عليها ليوبولد الى النهاية .

وهكذا اضطر الاشتراكيون البلجيكيون ، فى السنوات الأولى من القرن الحالى ، الى مواجهة مشكلة تحديد موقفهم من الامبريالية الرأسمالية بصورة مباشرة وحاسمة أكثر من الاشتراكيين فى البلاد الأخرى ، ولم يكن الأمر سهلا عليهم . فقد كانت الدعوة الى انشاء نظام دولى يتعهد بحماية مصالح أهالى البلاد أمرا طيبا جدا على الورق ، ولكنه كان من الواضح تماما أنه لا يحتمل مطلقا انشاء مثل هذا النظام عمليا تحت اشراف الدول التى وقعت المعاهدات المنتظمة لتصرفاتها فى حوض الكونفو . لقد كانت هذه الدولة مشغولة فى هذا الوقت بالذات بتقسيم افريقيا بينها ، وبمنح امتيازات فى الأقاليم التى اقتطعتها لشركات لا تقل كثيرا عن شركات ليوبولد سواء ، وبفرض الاجراءات البوليسية على الأهالى والاستيلاء على الأرض عنوة تحت ستار تقدم المدنية فى افريقيا ؛ وحتى اذا كانت بعض هذه الدول اعترضت على أعمال ليوبولد ، فانها انما فعلت ذلك ، لأنها ضد استغلال الأهالى ، ولكن لأنها كانت ترى أنه يمكن الحصول

على نفس النتائج — أو أفضل منها — بأساليب أقل وحشية . ولم يكن من الممكن في الحقيقة انشاء نظام دولي يؤدي تطبيقه الى المحافظة على مصالح الأهالي ضد الاستغلال الرأسمالي . كما لم يكن من الممكن في هذه المرحلة تسليم هذه المناطق الى سلطة أهلية تستطيع أن تحكم بنفسها . فلم يكن للنزعة القومية وجود في المستعمرات بعد ؛ وكان العرب ، وهم وحدهم الذين كان لديهم أكثر من مجرد تنظيم قبلي ، سيستخدمون القوة لاعادة تجارة الرقيق في صبورها القديمة لو سمح لهم بذلك . وهكذا لم يكن هناك في الحقيقة طريق آخر سوى أن تتولى الدولة البلجيكية أمر الامبراطورية الشاسعة التي أقامها ليوبولد وتحمل المسؤوليات المالية التي تطلبها المحافظة على الأمن فيها . ولما كان الاشتراكيون مجرد أقلية صغيرة في البرلمان البلجيكي وليس لديهم أى أمل قريب في أن يصيروا أغلبية — بل الواقع أنهم كانوا يضعفون — فإن هذا كان يعنى أن بلجيكا ستتحول الى دولة امبريالية تحكم امبراطورية لمصلحة أصحاب الامتيازات من الرأسماليين في جميع أنحاء العالم . وليس من الغريب أن أغلبية الاشتراكيين البلجيكيين تفروا من أن يصيروا شركاء راضين عن هذا الوضع ، ولكن ماذا كان في وسعهم أن يفعلوا ؟ (١) .

(١) وقد نظمت حملات الاحتجاج ضد ما يحدث في الكونغو في عدد من البلاد . وقد تولى قيادة الحطة في بريطانيا آدموند دين موريل (١٨٧٣ - ١٩٢٤) ، الذي صار سكرتير « اتحاد اصلاح الكونغو » في سنة ١٩٠٤ . وقد لعبت كتب موريل ونشراته الكثيرة ، وبخاصة « حكم الملك ليوبولد في أفريقيا » ( ١٩٠٤ ) و « المطاط الأحمر » ( ١٩٠٦ ) ، دورا كبيرا في إثارة الرأي العام ضد حكم ليوبولد السيئ . وبعد نشوب حرب سنة ١٩١٤ قام موريل بالدور الرئيسي في تنظيم « اتحاد الاشراف الديمقراطي » الذي صار سكرتيره . وكان رئيس تحرير صحيفة « الشؤون الخارجية » . وقد ظل حتى سنة ١٩١٤ من الأحرار ثم انضم الى مجموعة =

ولم يكد موضوع الكونفو ثم تسويته — وان كان الصراع حول وضع القوانين الجديدة لحكمه لا يزال في الطريق طبعاً — حتى شغل موضوع التعليم مركز الصراع السياسى فى بلجيكا . فقد عقدت الحكومة الكاثوليكية العزم على دعم سيطرة الكنيسة على المدارس بتقديم منح من الأموال العامة للمدارس الخاصة التى تدار تحت الاشراف الدينى بشروط مماثلة للمدارس التى تديرها الهيئات المحلية . وارتفع شأن الأحرار ثانية عندما وقفوا فى وجه الكهنوت فى هذه القضية ، بوصفهم المدافعين التقليديين عن « العلمانية » فى الميدان التربوى . ووجد الاشتراكيون ، حيال الأغلبية الكاثوليكية فى البرلمان ، أنفسهم مضطرين الى الدخول فى تحالف مع حزب الأحرار ضد الكاثوليك . وفى سنة ١٩١١ قدمت الحكومة الكاثوليكية قانوناً تربوياً يرغب السلطات المحلية على تقديم منح للمدارس الكاثوليكية بشروط مماثلة ، وتكاتف الاشتراكيون والأحرار فى القيام بحملة اثارة ضد هذا القانون فى جميع أنحاء البلاد ، وعندئذ سحبت الحكومة المشروع ، ولكنها حلت البرلمان والتجأت الى الناخبين لتأييد سياستها . ووضع ذلك الاشتراكيين فى مأزق . فقد أصروا حتى ذلك الوقت على ضرورة الاستقلال فى الكفاح عن الأحزاب البورجوازية وعدم عقد اتفاقات انتحائية معها . ولكن فى مواجهة السيطرة الواضحة التى للكاثوليك على السلطة السياسية والتى لا تنزع ما دام الأحرار والاشتراكيون مستمرين فى القتال بعضهم ضد بعض فى ظل

---

= «حزب العمال المستقل» . وفى سنة ١٩٢٢ صار نائباً عمالياً عن دائرة داندى بعد أن هزم تشرشل . وقد هوجم بشدة ابان الحرب باعتباره نصيراً للألمان ، ولكنه كان فى الحقيقة عدواً لدوداً للإمبريالية والدبلوماسية السرية ويؤمن ايماناً شديداً بحقوق الإنسان بصرف النظر عن لونه واصله .

القانون الانتخابي القائم ، وخشية الفشل في تعديل القانون بواسطة الاضراب ، تحول معظم الزعماء الاشتراكيين الى وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي على الأحرار والاشتراكيين أن يتناسوا خلافاتهم مؤقتا ليكافحوا معا من أجل « العلمانية » والاصلاح الانتخابي . وقد ثارت هذه القضية في الوقت الذي كانت فيه « الدولية الاشتراكية » معرضة لنزاع حاد حول موضوع اشتراك الاشتراكيين في حكومات رأسمالية بمناسبة « قضية ميللران » . وكان جيرو ، كما رأينا ، هو المدافع الرئيسي عن هذه السياسة عندما كانت السبيل الوحيد الممكن للدفاع عن « الجمهورية الفرنسية » ضد قوى الرجعية . ولم يكن قد استطاع اقناع أغلبية « الدولية » برأيه ، ولكنه كان قد نجح في حملها على الاقتصار في قدها لهذه السياسة على اصدار قرار كاوتسكي المشهور الذي لم يعلق الباب في وجهها تماما <sup>(١)</sup> ، لمصلحة الوحدة الاشتراكية ، وان كان ضد الاشتراك في أية ظروف تقريبا . وكانت أغلبية الاشتراكيين البلجيكيين تدرك أن حركتهم في خطر من الرجوع القهقري أكثر فأكثر الا اذا استطاعوا طرد الكاثوليك من الحكم ، ولذلك اقتنعوا بأن الأمر من الخطورة بحيث يبرر تعاونهم ، في الانتخابات على الأقل ، مع الأحرار . وقد عارض قطاع من حزب العمال ، على رأسه لويس دي بروكير ، هذا الاتجاه بشدة ، ولكنه كان أقلية في « مؤتمر الحزب » واضطر للموافقة ، برغم تخوفه ، ولاء للحزب . الواقع أن المؤتمر لم يوافق على ائتلاف كامل ، فذلك كان ضد السياسة التي أعلنتها الدولية الاشتراكية . وما كان اميل فاندرفلد ، بوصفه رئيسا « للمكتب الاشتراكي الدولي » الذي كان مقره في بلجيكا ، يقبل أي قرار يتعارض صراحة مع « قرار كاوتسكي » . بيد أن هذا القرار سلم

(١) انظر الفصل الأول من الجزء الثالث .

بأنه قد تنشأ ظروف يرغم فيها الاشتراكيون على التعاون مع الأحزاب  
انبورجوازية ، وقد استغل الاشتراكيون البلجيكيون هذا البند  
الى أقصى حد في وضع سياستهم . وكانت النتيجة ، بعد مناقشات طويلة ،  
هى وضع اتفاق انتخابى بين الاشتراكيين والأحرار يتقدم بمقتضاء الحزبان  
الى الانتخابات على أساس الدعوة الى « الملمانية » وحق الانتخاب للجميع  
وبرنامج مشترك من الاصلاحات الاجتماعية ، ولكن دون تحديد أى  
تعهدات مفصلة للمستقبل . وبدلاً من أن تكون نتيجة انتخابات سنة ١٩١٢  
العامة ، التى دخلها الحزبان على هذا الأساس ، طرد الكاثوليك ، اعادتهم  
الى البرلمان أقوى بكثير عن ذى قبل . فقد صوت كثير من أحرار الطبقة  
المتوسطة للكاثوليك خوفاً من الاشتراكية ، كما حصل الكاثوليك على قدر  
ضخم من تأييد الطبقة العاملة باتهام الاشتراكيين بأعداء الدين .

وأدت هذه الهزيمة الثانية الى تفكير طويل في صفوف الاشتراكيين  
وثبتت سياسة الائتلاف مع الأحرار ؛ اذ صارت الفكرة السائدة هى أن  
قضية الاشتراكية لا يمكن أن تتقدم بدون اصلاح انتخابى . ومن ثم عاد  
التفكير فى الاضراب العام السياسى ؛ وقبل زعماء الحزب ، وان كان يتردد  
فى حالات كثيرة ، ما طلبه اليهم أعضاء الحزب العاملون من اتباع سياسة  
اشتراكية أكثر صلابة ، ولكنهم أصروا فى الوقت ذاته على أنه يجب  
الاعداد للاضراب العام ببنية أكثر مما حدث فى سنة ١٩٠٢ . وأعقب ذلك  
فترة من الاستعدادات على أوسع نطاق ، كما بذلت جهود خاصة للحصول  
على تأييد النقابيين . وفى نفس الوقت قامت محاولة لارغام الحكومة  
على التقدم ببعض تنازلات عن طريق المظاهرات الضخمة ، ولكن عندما  
ثبتت الحكومة على موقفها وجد الاشتراكيون أنفسهم فى موقف ، اما أن  
يقبلوا الهزيمة ، أو ينفذوا تهديداتهم بالدعوة الى اضراب عام . وقرروا

الدعوة الى الاضراب في ١٤ أبريل سنة ١٩١٣ ؛ وعندما حان موعده كانت الاستجابة أكثر بكثير مما حدث منذ احدى عشرة سنة . اذ أضرب حوالي ٤٥٠.٠٠٠ عامل في مقابل ٣٠٠.٠٠٠ عامل في سنة ١٩٠٢ . ووافقت الحكومة تحت هذا الضغط على تأليف لجنة لدراسة موضوع الاصلاح الانتخابي ، لكنها رفضت الوعد بادخال أى تعديل ؛ وعلى أساس هذا التنازل للشكوك فيه أمر زعماء الحزب بالعودة الى العمل . ومن المستحيل أن نقول ماذا كان سيحدث اذا كانت اللجنة قد أكملت عملها وأكرهت الحكومة على تنفيذ توصياتها . ولكن ما حدث هو أن نشوب الحرب وغزو بلجيكا في العام التالي أدى الى وضع الموضوع كله على الرف مؤقتا ، ليثار مرة أخرى في جو مختلف تماما بعد أن كانت الحرب قد أرغمت الاشتراكيين وخصومهم معا على الدخول في وزارة ائتلافية في المنفى . أما فيما يتعلق بالاثارة المباشرة فان انتهاء الاضراب في سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ أدى الى خلافات حادة في الرأى داخل صفوف حزب العمال ؛ وندد كثير من أعضاء الحزب في التنظيمات المحلية بزعامة الحزب واهمومهم بالجن في تصرفاتهم . بيد أن وقوع الحرب حال دون تطور هذه الخلافات الى أزمة .

وكان من بين أشد دعاة سياسة العمل المشترك مع الأحرار الرجلان الباقيان من زعماء حزب العمال في أيامه الأولى — ادوارد آنسيلي من جنت ولويس برتراند المؤسس الرئيسى « لبيت الشعب » في بروكسل . وكان هذان الشخصان هما الصلة الأساسية بماضى الاشتراكية البلجيكية . إذ أن سيزار دى بايه ، الذى عمل معه برتراند في اتصال وثيق ، كان قد توفى في سنة ١٨٩٠ . وتبعه جين فولدرز ، الذى اشترك في سنة ١٨٨٥ مع برتراند في تأسيس « الشعب » الصحيفة الاشتراكية الرئيسية ، الى القبر



في سنة ١٨٩٦ . وكان معظم الرجال الجدد الذين ظهروا كزعماء في المرحلة البرلمانية للحركة معتدلين الى حد كبير — وكان بعضهم تقدما تحول الى الاشتراكية ، وكان آخرون طلبة ومدرسين ألقوا بأنفسهم بحماس في الجانب التربوي من نشاط الحزب . وكان الحزب طبعاً يتكون أساساً من عمال ، ولكن قيادته القومية كانت تضم نسبة مرتفعة بلا مبرر من المثقفين ؛ ووقف كل من ضعف النقابات نسبياً وطبيعة النظام الانتخابي ، الذي منح المرشحين المثقفين ومرشحي الطبقة الوسطى ميزة في اجتذاب الأصوات ، عقبة في سبيل تكون قيادة متوازنة . وكانت مناهضة الإكليريكية في بلجيكا ، حيث احتلت الكنيسة الكاثوليكية مكاناً لا تباريه فيها أية جماعة دينية أخرى ، تسيطر على المثقفين وعلى نخبة من الأشخاص العاملين في الطبقة العاملة ، ولكن لم يكن لها سوى نفوذ ضئيل نسبياً على جمهرة العمال ، الا في بعض المناطق القليلة . وكانت « العقلانية » القوة التي يدين بها زعماء الطبقة العاملة تنطوي على اغراء شديد بالتحالف مع الأحرار ليكتاثفوا من أجل « العلمانية » ، ولكنها جنحت الى حجب خطر اتاحة الفرصة للكاثوليك لاتهمهم بأنهم ليسوا أعداء الاكليريكية وحدها بل الدين أيضاً ، عن أنظارهم ، وبخاصة المثقفين منهم — باستثناء بارز واحد هو دي بروكير . وهكذا فإن تحالفهم مع الأحرار أفقدهم عدداً من الأصوات بين العمال أكثر مما أكسبهم اياه بين الطبقات الوسطى . هذا فضلاً عن أن الموقف المتأزم الذي أعقب النجاح الانتخابي الكبير المتوالي في التسعينات من القرن الماضي جنح الى اثارة الشك في حكمة السياسة التي تحاول تنظيم النقابات والجمعيات التعاونية كجزء من حزب العمال بحيث تبعد الهيئات التي لم تكن على استعداد للعمل داخله فقط . ولما أدرك الحزب ذلك بذل جهده بعد سنة ١٩٠٥ في تشييد فدرال أوسع للنقابات يمكن أن

يجتذب النقابات التي لم تكن على استعداد لأن تصير قدرالات مندمجة داخل الحزب . بيد أن هذه السياسة بدأت متأخرة جدا ولم يكن لها أثر يذكر : كما لم تبذل أية جهود لعلاج مشكلة التعاونيات على أسس مشابهة . والواقع أن ذلك كان عسيرا جدا ، وقد يؤدي بسهولة الى ضرر أكثر من النفع . إذ أن تنظيم الحزب كان يعتمد على التعاونيات المحلية الناجحة تماما ، التي كان قد جعلها مراكز لحياته المحلية كلها ، الى حد أن فصلها عن الحزب قد يكون ضربة فائلة . ومع ذلك فإن انشاء تعاونيات اشتراكية كعنصر لا يتجزأ من حزب العمال يصاحبه بالضرورة نمو تعاونيات غير اشتراكية تنافسها ، وقد انتهز الكاثوليك فرصتهم ، في كل من ميداني النقابية والتعاون ، لتشديد منظمات مضادة . ويفلب أن ظهور حركتين كبيرتين متنافستين لم يكن مما يمكن تجنبه بالنظر الى شدة الصراع بين الكنيسة وخصوم السلطة الاكليريكية . وسواء كان الأمر كذلك أم لا ، فإنه قد أدى بلا شك الى حالة توقف متأزمة . فقد كان الاشتراكيون بعيدين عن نيل السلطة السياسية في سنة ١٩١٤ كما كانوا في سنة ١٨٩٤ . وحتى سنة ١٩١٤ كانت تجربة الائتلاف مع الأحرار المناهضين للاكليريكية قد فشلت . وبقي أمام الاشتراكيين ، في ظل سيطرة فكرة الوحدة القومية بسبب الحرب ، أن يروا ماذا يمكن أن يجنى من الائتلاف مع الكاثوليك . وطوال الفترة التي ناقشناها في هذا الفصل لم يكن اميل فاندرفلد ( ١٨٦٦ — ١٩٣٨ ) الزعيم السياسي البارز لحزب العمال البلجيكي فحسب ، بل كان أيضا منظره الرئيسي . فرغم أنه نال شهرة كخطيب في البرلمان وفي عدد لا يحصى من الاجتماعات والمظاهرات في بلاد عديدة ، وأنه كان تربويا عاملا لا يكمل ، وأنه كان مشغولا باستمرار بشئون الدولية الثانية وبشئون الحزب البلجيكي معا ، فإنه وجد وقتا ليعرض في عدد من الكتب مجموعة

من المبادئ ، قال انها ماركسية ، وان اختلفت في عدة نواح عن أرثوذكسية أتباع ماركس من الألمان وأخذت الكثير عن سيزار دي بايه وعن الصورة الفعلية التي اتخذها التنظيم العمالي البلجيكي على يد لويس برتراند وادوارد آنسيلي . فقد أخذ عن دي بايه الاصرار على دور المنظمات المحلية في ادارة الخدمات العامة والعمليات الصناعية ، وكذلك التأكيد على الحاجة الى انشاء هيئات وظيفية خاصة لهذه الأغراض بدلا من أن يمهّد ادارتها الى أجهزة سياسية أساسا . وأخذ عن برتراند وآنسيلي مفهوم الحزب ، ليس باعتباره بناء سياسيا موحدا ، ولكن بوصفه تجمعا للتعاونيات والنقابات والتبادليات وهيئات الطبقة العاملة الأخرى ، على أن يكون أساسه في التضامن المحلي وليس في أية سلطة توجيه مركزية . وقد اختلفت اشتراكية فاندرفلد عن الماركسية الألمانية في أنها كانت أقل مركزية وتسلطية بكثير وفي أنها نبذت فكرة الحزب المركزى ، المنظم أساسا للصراع الانتخابى ، بوصفه المسيطر الأعلى على نشاط الطبقة العاملة في جميع الميادين . وبذلك كانت تقف ضد تمجيد « الدولة » بمعنى مزدوج — ليس فقط باعتبار الدولة الرأسمالية العدو الذى قدر للبروليتاريا أن تهضى عليه ، ولكن كذلك بالاستمرار في العداء نحو تمجيد « الدولة » في المستقبل والدعوة ضد تسلطية « الدولة » كأداة لبناء المجتمع الاشتراكي ان « الاشتراكية ضد الدولة » عنوان لكتاب من أشهر كتب فاندرفلد ، فقد تصور التقدم نحو الاشتراكية لا على أساس مجرد استيلاء الطبقة العاملة على القوة السياسية فحسب ، بل أيضا ، وبدرجة مساوية ، على أساس عملية من البناء الاشتراكي الذى يتم في عدة ميادين في وقت واحد — بواسطة التعاونيات والنقابات والأجهزة الثقافية كما بواسطة العمل السياسى .

وقد بدأ فاندرفلد حياته العاملة ككاتب سلسلة من الدراسات في تاريخ حركة الطبقة العاملة البلجيكية وتكوينها الفعلي وفي نمو التصنيع والرأسمالية في المجتمع البلجيكي . ومن هذه الدراسات استطرد في دراسة متخصصة للظروف الزراعية في بلجيكا واستعراض المذاهب الماركسية على ضوء النزاع الذي أثارته انتقادات برنشتاين التنقيحية والاصلاحيين الفرنسيين من المدرسة « المستقلة » . وساقته هذه الجهود الى كتابة أفضل مؤلفاته المعروفة « الجماعية والتطور الصناعي » الذي ظهر في سنة ١٩٠٠ . وأعقب ذلك مجموعة من الكتابات في مناسبات معينة — عن السياسة الزراعية ونظام الأرض وعن مسألة الكونفو وعن الاستعمار والامبريالية بصفة خاصة ، وعن الجوانب الفنية والثقافية للاشتراكية ، وعن الاشتراكية والدين ، وعن مزايا كل من الجمعيات التعاونية « المحايدة » والاشتراكية ، وعن نواح مختلفة لمذهب ماركس الاقتصادي والفلسفي . ولم يظهر مؤلفه الكبير الثاني « الاشتراكية ضد الدولة » الا في سنة ١٩١٨ ، ابان الحرب العالمية الأولى التي أرسلته الى الوزارة وزيرا في ائتلاف قومي . وتابع موضوع الكتاب بعد الحرب في مؤلف آخر « هل ينبغي أن نغير برنامجنا ؟ » ( ١٩٢٣ ) دافع فيه عن استمرار صلاحية برنامج العمال البلجيكي الذي تقرر في سنة ١٨٩٣ ، وكذلك في « البديل : رأسمالية الدولة أو الاشتراكية الديمقراطية » ( ١٩٣٣ ) آخر أعماله المهمة باستثناء مذكراته « ذكريات مجاهد اشتراكي » ( ١٩٣٩ ) . وفي جميع هذه الكتب والكتابات وضع فكرة في قالب ماركسي ودافع بقوة عن سلامة مبادئ ماركس الجوهرية ، ولكنه في الوقت ذاته هاجم الماركسية الدوجماسية المرة تلو المرة وأصر على أن الماركسية يجب أن تعتبر أسلوبا يطبق على الظروف المتغيرة وليس مذهباً يستخرج منه مبادئ مطلقة . ومن الجلي

أنه تأثر منذ مرحلة مبكرة ببرنشتاين وبجوريه ، ولكنه اتخذ باستمرار موقفا وسطا بالنسبة للنزاعات التي مزقت الدولية الثانية ، ولم يتجه الى الجناح اليميني الا في أواخر حياته مما يرجع بعض السبب فيه الى تجربته في التعاون في الوزارة الائتلافية ، وبمضه الى رد الفعل للمذهب والتطبيق البلشفيين .

ويبدو أن خير ما يمكن أن تفعله في هذا الفصل هو أن تنظر في اشتراكية فاندرفلد أساسا في ضوء كتاباته حتى سنة ١٩١٨ عندما أصدر « الاشتراكية ضد الدولة » . ويعنى ذلك أن نعتبر مصدرا الرئيسى مؤلفه « الجماعية والتطور الصناعى » . وهو في هذا الكتاب يقبل ما قاله ماركس عن عملية « التشريك » التى تحدث داخل المجتمع الرأسمالى ، كما تظهر في التقسيم الفرعى للعمل وفي تركيز رأس المال وفي زيادة ترابط عمليات الإنتاج بعضها ببعض داخليا وعلى النطاق الدولى ، باعتباره صحيحا في جوهره . وهو يقبل أيضا نظرية ماركس في فائض القيمة ، بمعنى أن الرأسمالية تعتمد على استقلال العمل ، باعتبارها صحيحة في خطوطها العريضة ، ولا ينكر احتمال أن تحقيق الاشتراكية قد يتطلب ثورة بالعنف . ولكنه يضع شروطا كثيرة لماركسيته . فهو مثل برنشتاين ينكر أن المنتج الصغير يقضى عليه بالسرعة التى يفترضها الماركسيون الأرثوذكسيون ، ويوجه الأنظار الى الحيوية المستمرة للملكيات الصغيرة فى الأرض والزراعة على النطاق الضيق والى المعونة التى يستطيع المنتجون الصغار أن يحصلوا عليها من الجهود التعاونية ، ويؤكد أيضا أهمية الانفصال المتزايد بين الملكية والادارة فى المشروع الكبير وما يترتب عليه من خلق طبقات جديدة من المديرين والفنيين الذين لا يملكون الأصول الرأسمالية التى يديرونها ويسيطرون عليها بصورة متزايدة ؛ وهو ينبذ تماما ، كما فعل برنشتاين ،

نظرية « الشقاء المتزايد » والاتجاه الى تحديد المجتمع بطبقتين اقتصاديتين متنافرتين . ويعتبر أن ماركس تأثر أكثر مما ينبغي بالظروف الواقعية في الأربعينات من القرن التاسع عشر مما دفعه الى وضع تعميم غير سليم عن آثار النمو الرأسمالى على مستويات المعيشة للطبقات العاملة وعلى العلاقات الطبقة ؛ وينتهى الى أنه من المحتمل تماما أن تتحسن مستويات الطبقة العاملة مع تقدم الأساليب الفنية الرأسمالية وأن تعيش صور كثيرة من المشروع الصغير ، بمعونة الأساليب التعاونية ، الى ما لا نهاية بحيث تنتقل الى المجتمع الاشتراكى الجديد . وينبذ فكرة أنه سيتعين تشريك كل انتاج تبعا لنمط موحد من التأمين ، ويؤكد مزايا الاختلاف فى عهد الانتاج المقبل الذى يخضع للسيطرة الاجتماعية .

وحتى فى هذه المرحلة من تفكيره ، برغم أنه لم ينبذ كلية الثورة بأساليب العنف ، كان اتجاهه تدريجيا فى جوهره ؛ فقد كان يفكر فى منح تعويضات للرأسماليين عند تجريدهم بنقل المشروعات الكبرى الى الملكية العامة شيئا فشيئا ، اللهم الا فى البلاد التى تسيطر فيها الرجعية سيطرة كاملة بحيث لا توجد وسيلة أخرى حيالها سوى العنف ؛ وقدر فترة طويلة يسمح فيها بفروق كبيرة فى الدخول تقابل ما أمكن قيمة الخدمات التى يقدمها الشخص . وقد علق أهمية كبرى ، محتذيا حذو أتباع سان سيمون وكولنز ، على تحديد الميراث فى وسائل الانتاج ، والغائه فى النهاية ، كوسيلة لتشريك حقوق الملكية . كما أضفى قيمة كبيرة على التشريع الاصلاحى ، من أجل حماية العمال أثناء العمل وكذلك من أجل تنمية خدمات الضمان الاجتماعى ؛ واعتبر أن الماركسيين الأرثوذكسين يضعون حدودا أكثر مما ينبغي بكثير لامكانيات تحسين مستويات الطبقة العاملة بهذه الأساليب .

وفي الوقت ذاته كان ينتقد أية نظرية للنمو التاريخي تضع الثقل كله ، أو كله تقريبا ، على العوامل الاقتصادية المادية . وأكرر أن ماركس قصد أن يتقدم بنظرية للحتمية الاجتماعية تقوم على تغير البيئة المادية وحدها وتستبعد الدور الخلاق الذي يقوم به الانسان نفسه ؛ ودافع بشدة عن أهمية النزعات الأخلاقية والمثالية على أنها العماد الذي تقوم عليه مفهومات ماركس الاجتماعية نفسها . ولما كان فاندرفلد أصلا من لبث التقليد التحرري القومي الذي كان قويا في الحركة الاشتراكية الفكرية في بلجيكا ، فانه شرع يعمل على التوفيق بين هذا التقليد والماركسية بوصفها أسلوبا . وفسر « مادية » ماركس على أنها ، في نهاية المطاف ، واقعية أكثر منها حتمية بأى معنى ينطوى على انكار الدور الخلاق للعقل . وساقه اهتمامه العميق بالفضون وتقديره الكبير لها الى تأكيد الدور العظيم المعزى في تكوين الأفكار الاجتماعية والى الاصرار على ضرورة أن تعمل البروليتاريا على تنمية قوتها الثقافية بدرجة مساوية لقوتها الاقتصادية والسياسية . والواقع أن فاندرفلد كان في جوهره ما يطلق عليه بعض الماركسيين اشتراكي طوبى من اشتراكيى البورجوازية الصغيرة وليس اشتراكي « علميا » يرغم أنه كان يستخدم الأساليب والمفاهيم الماركسية باستمرار . وقد عمل باستمرار على تقليل الفروق بينه وبين الماركسية ، ولا ريب في أن بعض السبب في ذلك يرجع الى عوامل تكتيكية ؛ وعندما كان اختلافه مع الماركسية شديدا كان يؤثر الصمت ، ويبرز في الوقت ذاته نقاط اتفاقه معها الى أقصى حد . ولا أتهمه بأنه كان غير أمين عن قصد في اعلان ماركسيته . فقد دخل الحركة الاشتراكية في وقت كانت الماركسية ، في صورتها الديمقراطية الاشتراكية الألمانية ، قد جعلت من نفسها محور النمو الاشتراكي في أوروبا الغربية بحيث أنه كان من الضروري تقريبا ،

بل ومن الطبيعي أيضا أن يقبل أى اشتراكي في القارة يطعم في الزعامة السياسية ، وبخاصة على الصعيد الدولي ، الاطار الماركسي السائد ويوائم تفكيره مع هذا الاطار . وقد فعل برنشتاين ذلك ، بقدر ما فعله فاندرفلد ، رغم أن انحرافه عن الماركسية الأرثوذكسية كان أكبر . وما كان فاندرفلد يستطيع ، وهو في بلجيكا أحد المراكز الرئيسية للتقابل بين الأفكار الألمانية والفرنسية والتي يؤهلها وضعها للقيام بدور خاص في نمو التنظيم الاشتراكي الدولي ، أن يقوم بعمله في التوفيق بين الجماعات المتنازعة داخل « الدولية » الا اذا كان على استعداد لأن يتخذ موقفه داخل المسكر الماركسي وأن يتحدث الى المتنازعين باللغة الماركسية . وكان من حسن حظه ، كزعيم من زعماء الدولية ، أن النزاع الضخم حول الائتلاف بين الأحزاب الاشتراكية والبورجوازية وحول اشتراك الاشتراكيين في وزارات يسيطر عليها البورجوازيون ثار فيما يتعلق بقضية « مليران » قبل أن يواجه الاشتراكيون البلجيكيون القضية نفسها بصورة جدية . لأنى أشعر أن فاندرفلد كان رجلا لا بد بحكم مزاجه وغريرته السياسية أن يكون من أنصار الائتلاف بمجرد اثاره المسألة على الصعيد العملي . فقد كان سياسيا بعيد النظر بدرجة تكفى لأن يدرك أن موقف الأحزاب في بلجيكا لا يتيح أى أمل مطلقا لاستيلاء الاشتراكيين قريبا على السلطة اذا هم عملوا بمفردهم ، وكانت حماسه للإصلاح تجعله يخشى فكرة التخبط فترة طويلة في دياجير السياسة بعيدا عن الحكم . وقد جعلته روحه الناقدة وعدم ثقته في الدوجماسية واعتداله الأصيل فيه يتبين نواحي الصواب في أفكار خصومه والأخطاء في آراء أصدقائه ؛ كما أن مفهومه عن تقدم الاشتراكية ، على أساس أنه يتطلب نشاطا « متكاملا » منتشرا في عدة ميادين منفصلة وليس مجرد حملة



سياسية وحدها ، دفعه الى عدم تصديق أن كل شيء يمكن أن يتحقق عن طريق الحزب مهما كان واسع النطاق في تكوينه . وحتى سنة ١٩١٤ لم تظهر في أفعاله هذه العناصر التي ينطوى عليها تكوينه ، وان كانت قد ظهرت في موقفه من مشكلة الكونفو وفي موضوع الصلات الانتخابية بالأحرار ابان النزاع حول التعليم . والواقع أن مركزه الرئيسى في « الدولية » ودوره كموفق فيها جعلاه يعمل على كبت هذه العناصر ما استطاع الى ذلك سبيلا . وبعد الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ جعله موقفه غير الدوجماس فى الديموقراطية الاشتراكية ، برغم تأييده الحماسى لمبدأ « حتى النهاية » ابان الحرب العالمية الأولى ، أقل عداء نحو الاتحاد السوفيتى من كثيرين من زملائه الاشتراكيين فى الغرب ، وان اعتبره الزعماء السوفيت فيما بعد « عدو الشعب الأول » . بيد أننا يجب أن نترك البحث فى هذا الجانب من اشتراكية فاندرفلد الى ما بعد .

وأهم المنظرين الاشتراكيين البلجيكيين فى الفترة التى نحن بصددھا يعد فاندرفلد هو العالم الاجتماعى جيوم دى جريف ( ١٨٤٢ — ١٩٢٤ ) . وكان أصلا محاميا وصحفيا ، ثم صار أستاذا لعلم الاجتماع فى « جامعة بروكسل الحرة » عندما ثار النزاع حول دعوة اليزبه ركلوز للمحاضرة فيها . وقد وضع دى جريف فى الثمانينات من القرن الماضى خطة فى علم الاجتماع استمد الكثير فيها من كومت وهربرت سبنسر ولكنها تختلف عن خططهما فى أنها تضى أهمية أساسية على الجماعات المهنية باعتبارھا العوامل الرئيسية التى تؤثر فى تكوين السلوك الاجتماعى . فالمجتمع فى نظره يتشكل بواسطة عملية من تأثيرات الجماعات الضاغطة والمواومة بينها ، ويجنح الى الانتقال من مرحلة تعمل فيها هذه الضغوط كقوى متصارعة الى مرحلة تتم فيها المواومة بالمناقشة المتبادلة والأخذ والعطاء . ويتسم هذا

القسم من نظرية دى جريف بسمات واضحة الشبه لمفهوم باجهوت عن نمو ذلك النمط من المجتمعات الذى يقوم على المناقشة الحرة باعتباره عاملا للتقدم الاجتماعى ، ويؤكد دى جريف أيضا أهمية الانتقال من العلاقات التى أساسها « المركز » الاجتماعى الى العلاقات التى تقوم على التعاقد ، وهو الانتقال الذى يعتبر أساس نظرية مين الاجتماعية . بيد أنه اختلف عن كل من مين وباجهوت فى التأكيد على الأساس المهنى للضغوط الاجتماعية ، وقد ساقه ذلك نحو نظرية عن المجتمع المقبل تتفق فى الكثير مع السندكالية . ويظهر أيضا أثر برودون بوضوح شديد فى مفهومه عن النمو الاجتماعى باعتباره مؤديا الى سيادة الاتحادات الاختيارية ، التى تربطها بعضها ببعض علاقات تعاقدية ، فى مواجهة فكرة توحيد المجتمع بواسطة تنظيم سياسى تسلطى . وقد حذا دى جريف حذو هربرت سبنسر فى فهمه للتقدم على أنه عملية تؤدي ، عن طريق زيادة التنوع فى المجتمع ، الى التناقص دون سيطرة قهرية وليس الى الوحدة ؛ ولكنه اختلف عن سبنسر فى أنه أكد أهمية التعاون الاختيارى ، لا الصراع ، باعتباره السمة الرئيسية للمجتمع . ولم يكن له ابان حياته تأثير كبير على الفكر الاشتراكى ، وأن كان قد ترك بعض الأثر الأكاديمى فى علم الاجتماع وبين دعاة التمثيل المهنى الذين عارضوا التمثيل الجغرافى .

وفى هذا الميدان بالذات اتفق دى جريف مع زميله ومعاصره بالضبط هكتور دنيس ( ١٨٤٢ — ١٩١٣ ) الذى كان أستاذا للأخلاق والاقتصاد السياسى فى بروكسل ، والذى صار فيما بعد زعيما لحزب العمال فى البرلمان . وقد جاء دنيس الى الاشتراكية من الحرية التقدمية واحتفظت آراؤه دائما بعناصر كبيرة من المثالية التحررية جعلته ينبذ الأرثوذكسية الماركسية وهو يحاول تكوين مذهبه بواسطة الدراسة الاستقرائية للوقائع

الاجتماعية . وقد كتب كثيرا في كل من تاريخ المذاهب الاقتصادية والضرائب نظريا وتطبيقا ، وصار في هذا الموضوع الأخير الخبير الأول لحزب العمال . وقد تأثر كثيرا مثل دى جريف ، الذى كان صديقا حميما له ، بكل من كومت وبرودون وليس بماركس ، فلم يعتبر الاشتراكية كنهاية عملية من التطور الاجتماعى ، بل مرحلة من المراحل فيه ليس لها سوى قيمة نسبية . كما قام أيضا بدراسة للأزمات الاقتصادية وصلتها بتراكم رأس المال ، وكان له بعض التأثير على فاندرفلد في تقيحه للماركسية وعلى تفكير هنرى دى مان .

وهناك شخصية أخرى لها أهميتها في نمو الفكر الاشتراكي البلجيكي ، وهو لويس دى بروكير ( ١٨٧٠ — ١٩٥١ ) الذى رأيناه في فصل سابق . يقدم تقريرا الى « المؤتمر الاشتراكي الدولي » في سنة ١٩٠٧ عن العلاقة بين الاشتراكية والحركة النقابية <sup>(١)</sup> . وكان بروكير ، كما بدا في ذلك الوقت ، من المدافعين بشدة عن رأى القائل بأنه يجب أن تكون هناك صلات وثيقة بين الحزب الاشتراكي والنقابات والجمعيات التعاونية ، وأن تكون لكل منها مهمتها الخاصة وينبغى أن تترك حرة للقيام بها بطريقتها الخاصة ، وأن هناك أيضا مهام مشتركة في البناء الاشتراكي تتطلب تعاونا وثيقا لهذه الأجنحة الثلاثة لحركة الطبقة العاملة . أما ما كان يعترض عليه بروكير فهو رأى ، الذى كان سائدا بين الألمان وأتباعهم مثل أنصار جيزده الفرنسيين والاشتراكيين الأسبان ، والذى ينهب الى أن مهمة بناء الاشتراكية هي مهمة الأحزاب السياسية الاشتراكية وحدها وأن دور النقابات والجمعيات التعاونية في عملية البناء ضئيل وينبغى عليها أن تقتصر في عملها على حماية العمال في ظل الرأسمالية بوصفهم أجراء ومستهلكين .

(١) الفصل الثاني من الجزء السابق .

وكان دى بروكير أيضا كما رأينا المعارض الرئيسى فى حزب العمال البلجيكى للقيام بعمل مشترك مع الأحرار ، وذهب الى أن الحاجة الأولى هى بناء حركة عمالية تكسب ولاء العمال على أوسع نطاق ممكن ، وليس فى السياسة فحسب ؛ وأن ذلك ينطوى على تكامل وثيق للحركة كلها بوصفها قوة اجتماعية تهما « طريقة الحياة » كلها بما فيها النشاط الثقافى بقدر مساو للنشاط السياسى أو الاجتماعى . وقد كان دى بروكير تربويا نشطا جدا وكاتبا مكثرا . وكان أول أعماله المهمة دراسة تاريخية لظروف الطبقات العاملة البلجيكية ابان القرن التاسع عشر ، وكتب بعد ذلك سلسلة من الكتب تناول فيها بصفة خاصة مهام النقابات ، فى ظل الرأسمالية وفى الاعداد للسيطرة على المجتمع الاشتراكى المقبل . وأسهم أيضا بنصيب فى فلسفة الاشتراكية ، وقد اعتنق ماركسية فضفاضة كان أقرب فيها الى اليسار من فاندرفلد ، ولكنه أبدى أيضا عزوفا عن الدوجماتية . وكتب كتابا مهما عن مفهوم المساواة فيما يتعلق بالاشتراكية . ان دى بروكير كان مثاليا اجتماعيا عظيما : وقد كرس نفسه بكل جهده لحركة العمال ، وكان واحدا من الشخصيات التى حظيت بأعق احترام فى الاشتراكية الدولية قبل الحرب الأولى وبمعدا .

وليس من بين هؤلاء الأربعة — فاندرفلد ودى جريف ودينس ودى بروكير — من يعتبر شخصية كبرى فى نمو الفكر الاشتراكى ، ولكنهم جميعا شخصيات ثانوية مهمة تتلاءم مذاهبهم مع وضع بلجيكا الغاص بوصفها بلدا صغيرا قطع فيه التصنيع شوطا كبيرا وتلتقى فيه المؤثرات الفرنسية والألمانية ويمزقه الاقسام الى جماعات فلمنكية وأخرى تتحدث الفرنسية ؛ بل ان مذاهبهم انبثقت فى الواقع من هذا الوضع . وكانت بروكسل ، باعتبارها مدينة مختلطة السكان وكذلك بوصفها عاصمة

البلاذ ، هى مركز المحاولات التى بذلت للتوفيق بين هذه العناصر التى كثيرا ما تصادمت ، وكان المفكرون الأربعة جميعا متصلين فى نهاية المطاف بجامعتها وحياتها الفكرية . واذا كانت طريقة التفكير لدى الأربعة جميعا فرنسية وليست ألمانية فى أساسها ، فان ذلك طبيعى جدا ، لأن الجماعات التى تتحدث الفرنسية فى بلجيكا كانت متقدمة جدا فى الثقافة عن الفلمنكيين ، وكان النمو الصناعى أيضا متقدما لديها عن معظم المناطق الفلمنكية . وأبرز ما يسترعى الانتباه فى المذاهب الاجتماعية التى دعا إليها الأربعة أنهم لم يفكروا ، برغم أنهم لم يكونوا فوضويين بأى معنى ، فى الاشتراكية على أساس الاستيلاء على السلطة سياسيا بقدر ما هى تشبع الطبقة العاملة ، فى جميع ألوان نشاطها الجماعى ، بروح البناء الاجتماعى وانشاء النظام الاجتماعى الجديد بوصفه نتائج العمل التلقائى المنسق عن طريق مؤسسات متكاملة من أنواع مختلفة . وكان هذا هو المفهوم الذى عبر عن نفسه فى مؤسسة « فورويت » فى جنت وفى « بيت الشعب » فى بروكسل وفى التنظيم الفدرالى لحزب العمال البلجيكي فى مجموعته . وقد واجهه مفهوم منافس آخر عن النشاط الاجتماعى المنسق تحت الزعامة التسلطية للكنيسة الكاثوليكية ؛ ولم يبلغ أى من هذين المفهومين ، فى حالة الاقسام التى كان عليها المجتمع البلجيكي ، درجة من القوة تكفى للقضاء على الآخر . لقد غلبا الى جنب ، وما زال حتى اليوم ، يتنافسان فى السيطرة على الشعب البلجيكي ، ومع ذلك فانهما اضطرا أحيانا الى التكاتف فى عدائهم ضد الفردية المتطرفة للحرية الرأسمالية . وكثيرا ما اختلط الأمر فيما يتعلق بالصراع الاجتماعى التالى ، ولكنه ينطوى على سمات تساعد كثيرا فى تفسير اللبس الذى يحيط بالسياسة الأوروبية اليوم . فقد كانت بلجيكا أول بلد فى أوروبا كلها وصلت فيه الديموقراطية الاشتراكية الى طريق مسدود بعد أن كانت قد تقدمت بسرعة فى ارساء دعائم تفوذها السياسى .

## الفضل السابع عشر هولندا

كان الأحرار ، بزعامة جان رودلف ثوريك ( ١٧٩٨ — ١٨٧٣ ) الذي حرر الكاثوليك ووضع أساس سياسة التجارة التحررية ، يسيطرون على السياسة الهولندية حتى السبعينات من القرن الماضي . وبعد موت ثوريك بدأت التحررية تضعف بنمو الأحزاب الدينية — الكالفنيين بزعامة دكتور أ . كوير الذي كان شديد الرجعية ، والكاثوليك الرومانيين الذين نظمهم القس الدكتور شامان الذي كان أكثر راديكالية من الناحية الاجتماعية . ومنذ ذلك الوقت تبادل الحكم الأحرار من ناحية وائتلاف من الأحزاب الدينية المنافسة — التي اتحدت في مطالبة الدولة بالمساواة في تأييد المدارس العامة والمدارس الدينية — من ناحية أخرى . بيد أن زعامة الأمة ثقافيا غللت في يد الأحرار أساسا حتى سنة ١٩١٤ . وكان ثوريك رجل قانون ، وكتب مؤلفات مهمة في قضايا قانونية ودستورية . وكان الكاثوليك قد تخلصوا قبل سنة ١٩٠١ من راديكالياتهم الاجتماعية عندما صاروا شركاء للكالفنيين في وزارة كوير : وكان للأحرار جناح تقدمي يؤيد التشريع الاجتماعي وتوسيع حق الانتخاب .

وقد تأخر الهولنديون عن جيرانهم في قيام حركة اشتراكية ؛ وعندما قلمت الحركة مزقتها الانقسامات باستمرار . فقد خاض الفوضويون والسندكاليون الفوضويون صراعا مريرا ضد الديموقراطيين الاشتراكيين ؛ وداخل القوى الديموقراطية الاشتراكية قامت معركة بين الشيع المتنافسة

تجددت المرة بعد المرة . هذا فضلا عن أن الاشتراكية واجهت عقبات قوية في النزاعات الدينية التي قسمت الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات . وقد سيطرت مشكلة « العلمانية » في التعليم على السياسة الهولندية أكثر بكثير مما سيطرت على السياسة البلجيكية ، وظلت قائمة حتى سويت - لمصلحة الكنائس - في سنة ١٩١٩ . وكان الحزبان القويان ، الكاثوليكي والبروتستانتي ، يتعارضان أحيانا ويتحالفان أحيانا أخرى ضد دعاة « العلمانية » ؛ وقد شيد كل منهما حركة قارية منفصلة على عداوة مع الاشتراكيين والسندكاليين ، كما كون كل من هذين الفريقين أيضا مراكز قارية متنافسة . وبالإضافة إلى ذلك نشأت حركتان قاريتان أخريان « محايدتان » ، أرادت إحداها أن تبقى بعيدة عن السياسة ، في حين كانت الأخرى تهدف إلى ضم الشيع المتنازعة في القيام بنشاط موحد .

ولم تنظم هذه الحركات الاشتراكية والدينية والمحايدة المنفصلة عن بعضها في فدرالات نظامية إلا في السنوات الأولى من القرن العشرين ، ولكن العناصر التي تكونت منها كانت موجودة من قبل . وحالت انقسامات مماثلة دون نمو حركة تعاونية استهلاكية منظمة . ولم يستطع أن ينمو بمنأى عنها سوى التعاون الزراعي الذي قام على أساس عملي بحث . وقد تأسس أول مصنع تعاوني للزبدة في سنة ١٨٨٦ ، وبعد ذلك نمت الصور المختلفة من التعاون الزراعي بانتظام - مصانع اللبن ومصانع اللحوم وجمعيات التسويق وهيئات الائتمان ، واحتلت مركزا قويا في الريف ؛ أما التعاون الاستهلاكي فتما بسرعة أقل إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى .

ولم تكن الاشتراكية قد ظهرت تقريبا في هولندا حتى أواخر الستينات ؛ ولم يلعب الهولنديون سوى دور ضئيل جدا في « الدولية الأولى » .

ولم يرسلوا أى مندوبين عنهم الى مؤتمراتها حتى سنة ١٨٧٢ ، عندما ظهر أربعة مندوبين منهم على رأسهم هـ . جيرهارد ، رائد حركة الطبقة العاملة الهولندية ، وفكتور ديف من لاهاي واشتركوا بدور نشط لا بأس به فى اجراءات المؤتمر وبخاصة فيما يتعلق بالنزاع الكبير بين ماركس وباكونين . وانضم الأربعة كلهم الى الجانب الفدرالى ضد الماركسيين ويبدو أنهم كانوا على صلة وثيقة بالفدراليين البلجيكيين . بيد أنه لم يظهر أى واحد منهم فى مؤتمرات « الدولية الفوضوية » التى بقيت بعد حل الدولية الأولى . وفى مؤتمر جنيف سنة ١٨٧٣ — المؤتمر غير الماركسى — مثل هولندا شخص بلجيكى هو فان دى آيلى ؛ وفى مؤتمر برن فى سنة ١٨٧٦ مثلها سيزار دى بايه . ولم يكن هناك مندوبون يمثلون هولندا فى بروكسل سنة ١٨٧٤ ، ولا فى فيرفيرز فى سنة ١٨٧٧ ولا فى « مؤتمر الوحدة » فى جنت سنة ١٨٧٧ ، وعدم تمثيلها فى هذا الأخير أمر يدعو الى التعجب حقا .

والواقع أنه لم يكن هناك ابان هذه الفترة كلها أية حركة اشتراكية ، أو حتى نهاية ، فعالة فى الأراضى الواطئة . لقد كانت هناك نقابات قليلة ، ولكنها أخمدت بشدة . وكان هـ . جيرهارد ( ١٨٢٩ — ١٨٨٦ ) ، العامل الأول فى انشائها وفى تأسيس قطاع « الدولية » ، حائكا استطاع أن يبنى منظمة قوية الى حد ما ، وبخاصة فى صناعة الملابس ، فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . ولكن قضى عليها كلها تقريبا فى العهد الرجعى بعد سنة ١٨٧٢ . وفى سنة ١٨٧٨ حاول جيرهارد أن يبدأ من جديد ، وتكونت جماعات اشتراكية جديدة فى أمستردام وروتردام . ولكن الحركة لم تبدأ فى تثبيت أقدامها الا فى العام التالى عندما أسس فرديناند دوميل نيو فنهويس ( ١٨٤٦ — ١٩١٩ ) صحيفته « رخت فور آللن » وبدأ جهاده الطويل فى



الدعوة لنوع من الاشتراكية الانسانية الدولية التى تتسم بطابع قوى من الأخلاقية . وكان نيوفنهويس راعى كنيسة وابن راعى كنيسة : وكان يشرف على كنيسة لوثرية فى لاهاي معظم من يؤمنونها من أعضاء الطبقة الوسطى الموسرين ، وكان قد اكتسب شهرة كواعظ قبل أن يتحول الى الاشتراكية . ويرجع تحوله الى رغبة شديدة فى تحسين حال العمال ، التى كانت سيئة جدا لعدم وجود أية تنظيمات قايية فعالة . وفى سنة ١٨٧٩ هجر الكنيسة وعقد العزم على تكريس حياته لقضية الاشتراكية . ولم يكن فى مبدأ الأمر أكثر من مجرد مصلح اجتماعى يحدوه ايمان عميق بالاخاء البشرى وكرامية لكل صور الاضطهاد ، ولكن ذلك جعله ذا نزعة «عالمية» قوية وخصما لدودا للحرب والنزعة العسكرية فى جميع أشكالها . ولم يكن نيوفنهويس مفكرا عظيما ، بيد أن نبل شخصيته ومثاليته الرومانسية جعلاه على الفور تقريبا زعيم الاشتراكية الهولندية . وفى سنة ١٨٨١ انضمت الجماعات الاشتراكية فى المدن الرئيسية الأربع الى بعضها وكونت « الرابطة الديمقراطية الاشتراكية » التى عرفت فيما بعد باسم « الرابطة الاشتراكية » . وسرعان ما اصطدم نيوفنهويس و « الرابطة » بالقانون ، بسبب الدعاية المناهضة للنزعة العسكرية وكذلك بسبب الجهود التى بذلت فى تنظيم العمال للمطالبة بتحسين حالهم . وألقى بكثير من دعاة « الرابطة » فى السجن ، بما فيهم نيوفنهويس نفسه الذى قضى بعض شهور فى السجن فى سنة ١٨٨٦ بتهمة العيب فى التاج . وفى العام التالى صدر قانون انتخابى جديد رفع مجموع عدد الناخبين من ١٣٠.٠٠٠ الى ٣٠٠.٠٠٠ ناخب ، وأدى هذا الاصلاح ، برغم أنه ترك حق الانتخاب محدودا وخاضعا لشروط تتعلق بالملكية ، الى أن صار من الممكن لنيوفنهويس أن يحصل على مقعد فى البرلمان ، مما يرجع السبب فيه الى

«المظف الذى أثاره القاءه فى السجن الى حد كبير . وظل فى البرلمان ثلاث سنوات من سنة ١٨٨٨ الى ١٨٩١ ثم سقط فى الانتخابات . وجعلته تجربة هذه السنوات الثلاث خصا « للبرلمانية » عن اقتناع . فقد أحس بأن البرلمان يخضع تماما لسيطرة المصالح الرجعية والرأسمالية بحيث لا يمكن انجاز أى شئ بمحاولة استخدامه فى انشاء مجتمع أفضل . وشعر بأنه يجب على العمال أن يبنوا منظماتهم الخاصة بهم وأن يشرعوا فى العمل على تحقيق تحررهم بواسطة العمل المباشر فى الميدان الصناعى . وقد صار فى الواقع سندكاليا ، وان كان الاسم لم يستعمل بعد ، وكان يطلق عليه عادة اسم فوضوى حتى قبل أن يصير فوضويا فعلا . ولم تكن « الرابطة الاشتراكية » تحت زعامته قد صارت منظمة فوضوية فى هذه المرحلة بعد ؛ فقد كانت تضم بين صفوفها ، الى جانب أولئك الذين اتفقوا مع نيوفنهويس ، دعاة الكفاح البرلماني الذين كان معظمهم يتطلع الى الحزب الديموقراطى الألماني كمصدر للوحى ؛ وقد ظلت هذه الجماعات المتنافسة داخل المنظمة المشتركة بضع سنوات أخرى . وعند هذه النقطة ، فى سنة ١٨٩١ ، كانت هناك معركة قائمة حول توسيع آخر مقترح فى حق الانتخاب . فقانون سنة ١٨٨٧ كان قد ترك مسألة منح حق الانتخاب لجماعات أخرى ، يشروط تتعلق بالمؤهلات التربوية ومواصفات خاصة أخرى ، بلا قرار نهائى ، وكان تارك فان بورفليت الزعيم التحررى قد اقترح ، بتفسير البند الذى يتعلق به الموضوع تفسيرا واسعا جدا ، توسيع حق الانتخاب ليشمل جميع الرجال تقريبا . وكانت الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكية وكذلك المحافظون وقطاع من الأحرار ، يقفون بالمرصاد ضد هذا لاقتراح : وسقطت وزارة الأحرار ، وصرف النظر عن الاقتراح ، ولكن أصبح من المسلم به أنه يجب اجراء توسيع جديد ما فى حق الانتخاب .

ودفعت قضية حق الانتخاب الغلافات داخل « الرابطة الاشتراكية » الى ذروتها ؛ وفي سنة ١٨٩٣ قررت « الرابطة » ، في مؤتمرها في كروينجن ، بأغلبية الأصوات نذ العمل البرلماني وتحولت الى السندكالية الفوضوية . وفي نفس الوقت أنشأت النقابات المتصلة بها هيئة خاصة هي « السكرتارية العمالية الهولندية » التي استمرت تسير على أسس سندكالية عريضة مع أنها كانت تضم نقابات لا تقرر هذه السياسة . وقد انسحب دعاة العمل البرلماني من « الرابطة الاشتراكية » في أعقاب قرار جروينجن . وفي سنة ١٨٩٤ أنشأت جماعة عرفت باسم « الخواريين الاثني عشر » حزبا ديمقراطيا اشتراكيا على النمط الألماني ببرنامج مستمد الى حد كبير من برنامج ايرفورت الصادر في سنة ١٨٩١ . وكان من زعماء هذه الحركة أ . هـ . جيرهارد ( ١٨٥٨ — ١٩٤٨ ) ، ابن جيرهارد السابق ، ويتر جلز ترولسترا ( ١٨٦٠ — ١٩٣٠ ) ، الذي كان قد عاد حديثا من الهند الهولندية ، وعاملان هما ويللم هيوبرت فليجن ( ١٨٦٢ — ١٩٤٧ ) ، الذي صار مع ترولسترا وفان كول المندوبين الرئيسيين للحزب في مؤتمرات « الدولية الثانية » ، وهنري بولاك ( ١٨٦٨ — ١٩٤٣ ) ، المنظم الرئيسي للحزب مع فان زوتفن ( ولد سنة ١٨٦٣ ) من نقابة عمال الماس أقوى النقابات الهولندية جميعا وأكثرها تماسكا . وكانت هناك شخصية أخرى ذات نفوذ هو فراثك فان درجيز ( ١٨٦١ — ١٩٣٩ ) رائد النظرية الماركسية في هولندا والداعية للمذاهب الديمقراطية الاشتراكية اليسارية بين الجيل الصاعد من الاشتراكيين الراديكاليين . وبعد تأليف الحزب الديمقراطي الاشتراكي بعامين أصدرت حكومة الأحرار التي يرأسها فان هوتن قانونا للإصلاح الانتخابي أدى ، برغم أنه لم يصل الى الحد الذي كان ينطوي عليه اقتراح تالك فان بورتفليت ، الى مضاعفة عدد

«الناخبين مرة أخرى — من ٣٠٠ر٠٠٠ الى ٧٠٠ر٠٠٠ ناخب — وبذلك  
أُتاح للاشتراكيين فرصة الحصول على مقاعد في المناطق الصناعية . وفي  
العام التالي ، ١٨٩٧ ، حصل الديموقراطيون الاشتراكيون على ثلاثة  
مقاعد ؛ وفي الانتخابات التالية في سنة ١٩٠١ ، زاد عددهم الى ٧ في  
مجلس مؤلف من ١٠٠ عضو .

وحتى هذه اللحظة ، وبرغم أن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا  
يقوون ، ظلت النقابات التي كانت لها أية علاقة باليسار تحت نفوذ  
فيوفنهويس ونفوذ « السكرتارية العمالية » . وعندئذ وقع في سنة ١٩٠٣  
أكبر صراع صناعي في تاريخ هولندا — وهو الصراع الوحيد الذي تكاتف  
فيه الديموقراطيون الاشتراكيون والسندكاليون . وقد بدأ باضراب في  
السكك الحديدية ، وكانت النتيجة المباشرة انتصارا ؛ ولكن الحكومة  
قلبت الموائد على العمال بانكار حق رجال السكك الحديدية في الاضراب  
وباستدعاء الجند لاحتلال المحطات وبالقضاء القبض على عدد من الزعماء .  
وعندئذ دعت النقابات الملحقة « بالسكرتارية العمالية » الى تجديد الاضراب  
العام تأييدا لرجال السكك الحديدية ؛ بيد أن الاستجابة كانت ضعيفة  
وانهارت الحركة كلها أمام الاضطهاد الشديد الذي مارسته الحكومة .  
وكان « للسكرتارية العمالية » في ذلك ١٨ر٠٠٠ عضو فقط حيث كانت  
نقابات كثيرة قد بقيت بمنأى عنها . وهبط عدد أعضائها نتيجة للهزيمة  
الى ٨٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ ، ثم الى مجرد ٣٥٠٠ في سنة ١٩١٠ ، ولم يبق  
لها سوى تأييد عمال الميناء تقريبا . وطرد هنك سينفليت ، الزعيم اليساري  
لرجال السكك الحديدية ، من مركزه وهاجر الى جاوه حيث عمل بهمة  
في قضية التمرد الأندونيسي ضد الحكم الهولندي . وفي هذه الأثناء كان  
الديموقراطيون الاشتراكيون قد تولوا المبادرة في تأليف هيئة جديدة ،  
هي « فدرال النقابات الهولندية » الذي كان يضم في العام التالي حوالي

١٩٠٠٠ عضو. وزاد في سنة ١٩١٢ الى ٥٢٠٠٠. وكان سكرتيره هو جان أو ديجست ( ١٨٧٠ — ١٩٥٠ ) ، الذي صار فيما بعد سكرتيرا « للفدرال الدولي للنقابات » . وكان البروتستانت قد أنشأوا في معارضة الاشتراكيين « فدرال النقابات المسيحية القومي » الذي كان يضم في سنة ١٩١٠ حوالي ٦٠٠٠ عضو ؛ وكان الكاثوليك قد أسسوا « مكتب المنظمات المهنية » الذي كان يضم حوالي ١٠٠٠٠٠ عضو . وكل هذه الأرقام صغيرة جدا . وقد كان هناك عدد من النقابات رفضت الانضمام الى أى من الفدرالات المتنافسة ، ولكن نسبة كبيرة من العمال الصناعيين ظلوا غير منظمين بالمرّة . وبعد سنة ١٩١٠ استعاد السندكاليون بعض ما فقدوه ، ولكن في سنة ١٩١٤ كان عددهم حوالي ٩٠٠٠ فقط معظمهم في الموانئ .

وقد كان تأثير هزيمة سنة ١٩٠٣ خطيرا جدا على الحركة النقابية ، كما وضعت حدا لفترة النمو السندكالي فيها نهائيا . وبعد ذلك لم يعد الصراع الأساسي بين السندكاليين الفوضويين والديموقراطيين الاشتراكيين ، بل بين الجهاديين والاصلاحيين داخل الحزب الديموقراطي الاشتراكي وبين الاشتراكيين والحركات النقابية المتنافسة التي تقوم على أساس ديني . وقد ظل السندكاليون الفوضويون بزعامة كريستيان كورنيليسن ( ١٨٦٤ — ١٩٤٢ ) يلعبون دورا نشطا في محاولة انشاء « دولية » سندكالية مع الجماعات المماثلة في فرنسا وايطاليا وأسبانية وألمانيا والولايات المتحدة ، ولكن تفوذهم كان قد ضعف كثيرا في هولندا . وكان كورنيليسن منظرا ذا سمعة عالمية أكثر منه زعيما عمليا : وقد شارك في تحرير صحيفة هيوبرت لاجارديل « الحركة الاشتراكية » عندما كانت الصحيفة الرئيسية لمناقشة المذاهب السندكالية .

وفي سنة ١٩٠٨ انقسم الحزب الديموقراطي الاشتراكي . فقد اجتمعت

جماعة يسارية صغيرة من الماركسيين الثوريين حول صحيفة « تريبيون »  
وثارت على سياسة الديمقراطيين الاشتراكيين في البرلمان متهمه اياهم  
بالتفاهم مع الأحرار الى حد لا داعى له . وطرد حزب المؤتمر جماعة  
« التريبيون » التى كوتت مع بعض المنشقين اليساريين الآخرين الحزب  
الديموقراطى الاشتراكى المستقل فى سنة ١٩٠٩ بزعامة دافيد فينجنكوب  
( ١٨٧٦ — ١٩٤١ ) ، الذى كان الشخصية الرئيسية فى الشيوعية  
الهولندية ، وهيرمان جورتر ( ١٨٦٤ — ١٩٢٧ ) ، المنظر الماركسى الرئيسى  
للحزب ، وهنريت رولاند هولست ( ١٨٦٩ — ١٩٥٢ ) ، وهى شاعرة  
من أكبر شعراء هولندا والتى ترجمت أعمال وليم موريس الى الهولندية ،  
وهنرى بولاك و ف . م . ويو ( ١٨٥٩ — ١٩٣٦ ) ، وهو خبير فى  
السئون المالية وقد قاد الاشتراكيين فى مجلس مدينة أمستردام . بيد أن  
الحزب الجديد لم يأخذ معه سوى أقلية . وفى ١٩١٩ — ١٩٢٠ ألف  
معظم أعضائه ، وليس كلهم ، نواة الحزب الشيوعى الهولندى الذى صار  
فينجنكوب ممثله فى الكومنترن .

وبعد أن انفصل الجناح اليسارى اتجه الحزب الديموقراطى الاشتراكى  
الرئيسى بسرعة الى اليمين لفترة . وكانت القضية الكبرى أمامه هى هل  
يدخل فى ائتلاف مع الأحرار لاسقاط الحكومة الاكليركية اليمينية . وقد  
ثارت هذه القضية فى شكل عملى فى سنة ١٩٠٥ عندما كان من الممكن  
للأحرار أن يؤلفوا حكومة بتأييد الاشتراكيين ؛ وكان الاشتراكيون قد عقدوا  
العزم على اسقاط حكومة دكتور كوير البروتستانتية المحافظة المناهضة  
للنزعة الثورية والتى كانت مسئولة عن هزيمة الاضراب العام فى سنة ١٩٠٣  
واصدار القانون الذى حرم رجال السكك الحديدية من حق الاضراب .  
وقد قاموا بحملة نشطة ضد دكتور كوير فى الانتخابات العامة التى حققت

تتيجتها للأحرار ما يكفي من المكاسب لتكوين أغلبية بمعونة الاشتراكيين .  
يبد أن الاشتراكيين رفضوا ، تحت تأثير العداء الذى أظهرته « الدولة  
الثانية » للاشتراك فى ائتلافات رأسمالية ، الاستفادة من هذه الفرصة .  
وبعد فترة تولت فيها الوزارة حكومة أقلية من الأحرار ، تولت وزارة  
يمينية الحكم فى سنة ١٩٠٨ ، بلا أغلبية مطلقة ، ولكن بتأييد الأحرار  
اليمنيين . وفى الانتخابات العامة الثالثة فى سنة ١٩٠٩ زاد عدد الأصوات  
التي حصل عليها الديموقراطيون الاشتراكيون ، وإن لم يحصلوا على عدد  
أكثر من المقاعد . ثم ارتفع عدد مقاعدهم فجأة فى سنة ١٩١٣ من ٧ الى ١٩  
ووجدوا أنفسهم مرة أخرى فى مركز يستطيعون معه أن يعطوا الأحرار  
أغلبية ، وأن يرفعوا شروطهم للائتلاف طبعاً أكثر بكثير مما كانوا يستطيعون  
فى سنة ١٩٠٥ .

وأدى هذا الموقف الى انقسام حاد فى الرأى داخل الحزب . وكان  
النزاع حول مدارس الكنيسة فى ذروته ، وكانت هناك أيضاً نزاعات حادة  
حول التشريع العمالى المقترح وحول تطبيق خطة عامة للتأمين الصحى  
ومعاش الشيخوخة . وبعد مناقشات حادة رفض مؤتمر الحزب فى زولله  
سنة ١٩١٣ الائتلاف باعتباره سياسة تناقض المبادئ الاشتراكية بأغلبية  
ضئيلة ( ٣٧٥ الى ٣٣٠ ) ، برغم أن ترولسترا كان يدعو إليها وكانت  
المناسبة التي ألقى فيها أشهر خطبة له . وعندئذ تبين أنه من غير العملى  
تأليف وزارة على أى أساس حزبي ، وتولت الحكم وزارة غير حزبية على  
رأسها أحد زعماء الأحرار المستقلين . وأصدرت هذه الوزارة قدراً كبيراً  
من التشريعات الاجتماعية ، وكانت هولندا متأخرة عن الدول الأخرى فى  
هذا الميدان ، وقد أيدوا الاشتراكيون فى معظم الحالات . وعندما نشبت  
الحرب فى سنة ١٩١٤ أيدوا سياستها فى المحافظة على حياد هولندا ،

واستطاعوا أن يلعبوا دورا هاما في المحافظة على حياة « المكتب الاشتراكي الدولي » وفي الجهود التي بذلتها « اللجنة الهولندية السكندنافية » للوصول الى تسوية للصراع . وقد قل « المكتب » ، وكان سكرتيره كامبل هويسمانز البلجيكي ، من بلجيكا الى هولندا ؛ وفي سنة ١٩١٧ عندما قل مؤقنا الى استوكهلم من أجل « المؤتمر الاشتراكي الدولي » المقترح والذي أريد به الدعوة للسلام باسم الطبقات العاملة في جميع البلاد انضم المندوبون الهولنديون في اللجنة الهولندية السكندنافية — وهم ترولسترا وج . و . الباردا ( ولد سنة ١٨٧٧ ) و ه . فان كول ومعهم و . ه . فليجن و ف . م . ويو عضوان احتياطيان — الى الروس هناك في اقناع الاشتراكيين في البلاد المتحاربة بحضور « الاجتماع » .

ولم يقبض « مؤتمر استوكهلم » أن يجتمع ، وسارت الحرب في مجراها . وعندما انتهت الحرب واندلعت الثورة الألمانية في نوفمبر سنة ١٩١٨ ألقى ترولسترا في البرلمان الهولندي خطابا دعا فيه الحكومة الى الاستقالة وتخطى المكان لجمهورية اشتراكية . ولكن لم تحدث أية استجابة ، فقد كان قسم كبير من حزبه ضده ، واتخذت الحكومة اجراءات حاسمة قضت فوراً على أية فرصة لوقوع تمرد . والحقيقة أنه لم يكن هناك أى أمل في حدوث ثورة في هولندا الا اذا كانت قد وقعت ثورات ناجحة في معظم أوروبا الغربية . فلم تكن الحركة الاشتراكية الهولندية من القوة بحيث تستطيع القيام بثورة حتى اذا كانت متحدة ، كما أن معظم زعمائها لم تكن بهم رغبة للقيام بثورة . وكذلك لم يكن ترولسترا مؤهلا ليقوم بدور الزعيم الثوري أكثر من ايرت أو شيدمان مثلاً ، وهما اللذان صار ثوريين من نوع ما رغم أنفهما . ان ترولسترا كان متأثراً لفترة ما باشتراكه في ترتيبات ستوكهلم وكذلك ، وبصورة



مباشرة أكثر ، بالأحداث في ألمانيا . وقد رفض حزبه أن يسير وراءه ، ويرغم أنه ظل زعيمه اسما الى أن تقاعد في سنة ١٩٢٥ فإنه لم يستعد تقوذه بعد ذلك قط .

لقد كانت الشخصيتان البارزتان في الاشتراكية الهولندية حتى سنة ١٩١٤ هما نيوفنهويس وأولاً ثم ترولسترا . أما ايدوفيم ( ١٨٨١ - ١٩٤٢ ) فبرغم أنه كان يعمل في الحركة النقابية منذ سنة ١٩٠٥ لم يصر سكرتيراً « للفدرال الهولندي للنقابات » الا في سنة ١٩١٦ ، ولم يكن له دور مرموق الحركة الاشتراكية الا بعد سنة ١٩١٨ . ويأتى بعد نيوفنهويس وترولسترا سيدة هي هنرييت رولاند هولست ودافيد فيجنكوب ، الذى كان يمثل اليسار المتطرف والذى أصبح شيوعياً فيما بعد ، والسندكالى كريستيان كورنيلسن ، وهؤلاء هم الشخصيات الرئيسية ذات السمعة الدولية . وقد أسهم أيضاً بولاك ، العامل في صناعة الماس ، ببعض الجهود الفكرى ، ولكن كمترجم ومفسر للاشتراكية البريطانية أساساً . وقد ترجم الى الهولندية مؤلفات لروبرت بلاتشفورد و هـ . ن . برلزفورد وسيدنى ويب وزوجته . وترجمت هنرييت رولاند هولست كما رأينا كتاب وليم موريس « أبناء من المجهول » وبعض مؤلفاته الأخرى ، وكانت شاعرة مرموقة وكاتبة ذات خيال وتتمتع بنفوذ واسع . وكانت اشتراكيته مثالية وأخلاقية وعالية مثل اشتراكية نيوفنهويس . وفي سنة ١٩٠٥ كتبت تقريراً طيباً عن الاضراب العام « للدولية الاشتراكية » ، وكان الذى دفعها الى ذلك الهزيمة السهلة التى منى بها الاضراب العام فى هولندا سنة ١٩٠٣ . وكان رأيها أن الاضراب الكبير الذى يؤثر بشدة فى الجماهير لا يمكن أن ينجح الا اذا توفر فيه شرط من شرطين . فاما أن يكون الهدف منه غرض محدد يحظى بتأييد

عام على نطاق واسع خارج صفوف العمال المضربين ، أو أن يكون مقدمة للثورة . وأى نوع آخر من الاضراب العام مصيره الفشل لأنه كلما نجح في البداية أثار مقاومة أشد من جانب الطبقات الوسطى — بل ومن جانب الجميع باستثناء المضربين . وكتب تقول :

« ان قوة الدولة الحديثة تفوق قوة الطبقة العاملة في جميع أسسها المادية ذات الطابع السياسى أو الاقتصادى . ولا تغير فكرة الاضرابات السياسية من هذه الحقيقة بأى صورة كانت . فالطبقة العاملة لا تستطيع أن تنصر اقتصاديا ، عن طريق التجويع ، كما لا تستطيع أن تنصر باستخدام نفس الأساليب التى تستخدمها الدولة — أى عن طريق القوة . فالطبقة العاملة لا تتفوق تماما على الطبقة الحاكمة الا فى جانب واحد — هو هدفها .. فهى لا تستطيع التغلب على التفوق المادى للدولة الا بتفوقها المعنوى » .

وخلاصة رأيها أنه لا أمل فى نجاح الاضراب العام الا عندما يكون الوعى المعنوى لدى الطبقات العاملة قد تقدم الى حد يجعل من المستحيل على أية قوة أن ترغمها على الطاعة ضد ارادتها وضميرها . وكانت وجهة النظر هذه ، فى جوهرها ، متفقة مع وجهة نيوفنهويس الذى كان يبشر أيضا بانجيل من التجديد الأخلاقى .

وقد كتب نيوفنهويس كثيرا ، بالهولندية والألمانية . ومؤلفه « وداعا للكنيسة » هو أفضل بيان للأساس الأخلاقى لمذهبه الاشتراكى . وقد نشر فيما بعد « حياة المسيح » وبعض المؤلفات الأخرى عن لاهوت ديمقراطى غير أرثوذكسى وكذلك مؤلفات عن الاشتراكية ومناهضة النزعة العسكرية ، أفضلها هو « الديمقراطية الاشتراكية فى المستقبل » . وقد اتجه نحو السندكالية القوضورية الجهادية ضد طبيعته الى حد كبير وفى ترمد على ما بدا له

من زيف في المعركة البرلانية بأسلحتها من الألفاظ والشعارات . لقد كان مثاليا لا تخدم مثاليته . وفي « الدولية الثانية » ، التي حضرها منذ بدايتها في سنة ١٨٨٩ ، احتل مركزا مرموقا بصراعه ضد النزعة العسكرية وكدعاية لفكرة الاضراب العام ضد الحرب ؛ كما دعا أيضا بحماس الى اثناء منظمة شاملة مفتوحة لجميع الاتجاهات من الفوضوية الى الاصلاحية من جميع الأنواع . وبعد أن طرد من « الدولية الثانية » باعتباره فوضويا استمر في جهاده ضد النزعة العسكرية في أوروبا ؛ وقد ظل يقوم بحملته بعد سنة ١٩١٤ . وبرغم أنه فقد معظم أنصاره في هولندا بعد الاضراب العام في سنة ١٩٠٣ فإنه احتفظ بشعبيته الشخصية وظل شخصية محترمة تماما وانضم الخصوم والمؤيدون على السواء في التعبير عن احترامهم له عند وفاته في سنة ١٩١٩ .

وكان تروولسترا أيضا شخصية مهمة ، ولكن على الصعيد القومي — وبوصفه خطيبا أكثر منه مفكرا أصيلا . وقد جاء هو أيضا من الطبقات الوسطى وتحول الى الاشتراكية بسبب رغبته في تحسين حالة الشقاء التي تعيشها الطبقات الأشد فقرا — ولم تكن هذه الطبقات في هذه الحالة هي العمال الصناعيون بل البروليتاريا الزراعية في فريزلاند حيث نشأ . وقد بدأ حياته العاملة محاميا ، وهجر مهنته الناجحة لينضم الى « الرابطة الاشتراكية » بزعامة نيوفنهويس . وعندئذ درس ماركس ، وبصفة خاصة أكثر ، الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني وصار من المعجبين به والمتحمسين له . وفي النزاع الذي ثار حول موضوع ميلران في « الدولية الثانية » حذا حذو الألمان في معارضة اشتراك الاشتراكيين في حكومات رأسمالية ؛ ولكنه انضم الى جوريه في الدعوة الى وضع برنامج تدريجي عملي في التقدم نحو الاشتراكية . وكانت ماركسيته من نوع غير ثوري

وتشبه ماركسية فاندرفلد في أنه لم يعتبر ماركس رسول ثورة بل مصدر أسلوب لدراسة مشاكل محددة ملموسة ، وهو أسلوب يتطلب تكيفا مستمرا مع تغير الظروف . وكان مزاجه «سياسيا» الى حد كبير جدا ، وقد قام بدور رئيسي في الخروج على نيفهويس وتأسيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي الهولندي على النمط الألماني . ودعا فيما بعد الى اعلان الحرب ضد الجناح اليساري للحزب وكان الداعية الأول الى طرد جماعة « الترييون » في سنة ١٩٠٩ . وقد جعلته قدرته الخطابية العظيمة زعيما مرموقا بين زعماء « الدولية الثانية » ابان السنوات السابقة مباشرة على ١٩١٤ ، ولكن لا يمكن القول بأنه أسهم بأى نصيب في عالم الفكر .

ولقد كان الاشتراكيون الهولنديون يواجهون أصعب مشكلة ، من بعض النواحي ، بالنسبة لبقية أحزاب « الدولية الثانية » في البلاد المتقدمة لأنهم لم يكونوا أقلية ضئيلة لا تفوذ سياسى مباشر لها ، ولا حزبا جماهيريا يستطيع حتى أن يبدو أنه قطع شوطا كبيرا في سبيل الاستيلاء على السلطة السياسية وكانوا يواجهون موقفا قسم الطبقة العاملة بصورة ميؤوس منها ، فقد كان عليهم أن يقاتلوا حملة بروتستانتية قوية ، وكذلك حملة كاثوليكية قوية ، تهدف للحصول على تأييد الطبقة العاملة ، وأن يشقوا طريقهم في برلمان مؤلف من عدة أحزاب كانت القضايا الدينية والاجتماعية معا هي الحدود الفاصلة بينها . وكانت الحركة النقابية منقسمة على نفسها الى شيع متنازعة ، ولذلك كان ينقصهم الأساس الثابت الذى يتطلبه تشييد حزب مثل الألمان ؛ ولم يكن لهم تفوذ ، في بلاد معظمها زراعى ، الا في بعض المدن القليلة التى ما كانت تستطيع أن تتيح لهم في أحسن الظروف سوى تكوين أقلية كبيرة في البرلمان . وكانت هذه الأوضاع ، بطبيعة الأمر ، هي السبب الأكبر في وجود اتجاهات مناهضة للعمل البرلماني

باستمرار وفي انشقاق الجماعات اليسارية كلما أبدى أنصار العمل البرلماني ، وقد ضاق بهم الأمر ، رغبة في الخروج من الطريق المسدود بالتحالف الوثيق مع الأحرار . ولم يكن من الممكن مطلقا التحالف مع الأحزاب الدينية حتى سنة ١٩١٤ . حقيقة أنه كان للاشتراكية المسيحية ، مع درجات متفاوتة في التسامح ، أنصار كثيرون في الحزب الديمقراطي الاشتراكي وكذلك بين أتباع نيوفنهويس ؛ بيد أن كلا من الحزبين البرلمانيين البروتستانتى والكاثوليكي كان محافظا ومناهضا بشدة للاشتراكية ، كما أن الاتجاهات التقدمية القليلة الشأن التى وجدت في الحركات النقيية الدينية لم يكن لها نفوذ يذكر حتى سنة ١٩١٤ . وكان الاختيار الذى أمام الاشتراكيين في البرلمان أما بين تحالف وثيق مع الأحرار ، الذين كان من الممكن اقناعهم بتبنى بعض اجراءات الاصلاح الاجتماعى المفيدة ولكن من المؤكد أنهم ما كانوا يقبلون أى شئ تشتم منه راحة الاشتراكية ، أو الوقوف بعزل في موقف كان الانزال فيه يؤدى في الغالب الى وضع السلطة السياسية في أيدي أشد الجماعات رجعية . وكان أفضل وضع بالنسبة لهم هو الطريق المسدود الذى انتهت اليه الأحوال في سنة ١٩٠٣ عندما لم يكن هناك أى ائتلاف حزبي يستطيع الحصول على أغلبية وحكمت هولندا وزارة ائتلافية غير حزبية كانوا يستطيعون الضغط عليها الى حد ما لتحسين التشريع الاجتماعى . ولكن حتى هذا لم يقربهم من الاشتراكية — اذا كانت الاشتراكية تعنى أى شئ أكثر من دولة الرفاهة . لقد كانوا « محصورين » بصورة لا تقل عن البلجيكيين ، بل وكانت فرصهم في ايجاد مخرج أقل من البلجيكيين .

## الفصل الثامن عشر

### الدول السكندنافية وفنلندا

#### ١ - الدانمارك

دخلت الاشتراكية الى الدول السكندنافية ، باستثناء الدانمارك ، متأخرة نسبيا . ويبدأ سجل الاشتراكية في الدانمارك بأعمال طبيب شاب اسمه فردريك درير ( ١٨٢٧ — ١٨٥٣ ) ويرجع اليه الفضل الأول في ادخال الأفكار الاشتراكية الفرنسية والألمانية الى الدانمارك . وقد دعا درير الى تأليف حزب عمال . واختفت الحركة الى حد كبير بموته المبكر ولم تعد الى الحياة جديا حتى الستينات من القرن التاسع عشر . بيد أن كثيرين من أصحاب الحرف الدانماركيين قضوا « سنة التجوال » في الخارج ، وعاد بعضهم بأفكار ماركسية وساعد في وضع الأسس لانشاء قطاع دانماركي « للدولية الأولى » .

وليس هناك شيء كثير يمكن تسجيله عن الفترة ١٨٥٠ — ١٨٧٠ . « فمدارس الشعب الثانوية » التي بدأت في الأربعينات من القرن الثامن عشر بتأثير نيكولاى فردريك جروتفيج ( ١٧٨٣ — ١٨٧٣ ) كانت ، في حدود ما كان لها من طابع سياسى ، قومية وتحررية ولكنها لم تكن اشتراكية بأى حال من الأحوال . ولم تبدأ « مدارس العمال الثانوية » الملحقة بالنقابات وبالديموقراطيين الاشتراكيين الا بعد ذلك بأمد طويل ، وذلك بانشاء « مدرسة اسبيارج الثانوية » في سنة ١٩١٠ . وكان راسموس

مورنسون قد راودته في الأربعينات من القرن التاسع عشر فكرة استخدام « مدارس الشعب الثانوية » كوسيلة لتدريب الفلاحين والعمال الزراعيين الشبان ليكونوا قادة الرأي في القرى وفي الحكم المحلي ؛ وكان هناك أيضا رواد آخرون راودتهم أفكار مشابهة قبل سنة ١٨٤٨ . ولكن الرجل الذي يعتبر بشكل عام الداعية العملى الرئيسى لمفهوم جروتفنج ، وهو كريستن كولد ( ١٨١٦ — ١٨٧٠ ) ، بدأ نشاطه في سنة ١٨٥١ إبان فترة الرجعية السياسية التى أعقبت هزيمة « الثورات الأوروبية » ؛ وبرغم أنه كان يدعو للديموقراطية بمعنى ما فإنه شرع فى جعل مدارس ، قبل كل شيء ، دورا لتكوين الشخصية بوحي من مفهوم متسع للمسيحية غير الدوجماسية التى كان جروتفنج داعيتها الأكبر .

وكانت الدانمارك قد حصلت فى سنة ١٨٤٩ على دستور ، غير ديموقراطى ولكنه يتضمن عنصرا من الديموقراطية أكبر مما كان يوجد فى معظم أنحاء أوروبا الغربية فى ذلك الوقت ، وجعلها ذلك موضع رغبة الدول الكبرى . وقد منح ذلك الدستور حق الانتخاب لأرباب البيوت من الذكور وبذلك أفصح الطريق أمام العمال والفلاحين للمشاركة فى الشؤون السياسية . بيد أن المجلس الأعلى من مجلسى البرلمان ظل معقلا لكبار ملاك الأراضي . وكانت الدانمارك قد خرجت على « الجمعية الألمانية » بمحاولتها ضم دوقيتى شلسفيج وهولشتاين اللتين كان يحكمهما ملك الدانمارك بالثقاب منفصلة . وقد احتفظ التاج الدانماركى بالدوقيتين بعض الوقت ، ولكن وقعت اضطرابات مستمرة حول ادارتهما وتبين أن توحيد المملكة كلها تحت حكم واحد أمر غير عملى . وجرت عدة محاولات مختلفة ، واقسم السياسيون الدانماركيون الى فريق كان على استعداد لأن يترك للدوقيتين الحق فى أنظمة منفصلة وفريق صمم على رفع لواء

القومية الدانماركية في جميع أنحاء شلسفيج على الأقل . وكان جنوب شلسفيك في ذلك الوقت ، كما كان بعد ذلك ، اقليما يسكنه خليط من السكان الألمان والدانماركيين وكان من بين أهداف « المدارس الثانوية » في الفترة الأولى لانشائها تحويل الدانماركيين المقيمين فيه الى اعتناق نزعة قومية متحمسة . وأثار هذا بطبيعة الحال حملة مضادة في الجانب الألماني ، وأخيرا فقدت الدانمارك الدوقيتن في الستينات بعد أن هزمتها قوات مشتركة من روسيا والنمسا ، واستولت عليها بروسيا بعد أن اقلبت على النمسا ، وحصل بسمارك في هولشتاين على المنفذ الذي كان يريده الى بحر الشمال . ووجدت الدانمارك ، التي كانت قد تلقت وعدا عند نهاية حربها مع النمسا وبروسيا بأن مصير جنوب شلسفيج سيقرر باستفتاء شعبي ، ان هذا الوعد لم يكن يساوى شيئا وأن البروسيين قد ثبتوا أقدامهم هناك .

وليس لهذه الوقائع صلة بموضوع هذا الفصل الا لأنها تؤلف الصورة الخلفية للسياسة الدانماركية خلال الفترة التالية . وقد خرجت الدانمارك من هزيمتها بدستور ، تقرر في سنة ١٨٦٦ ، كان أقل ديموقراطية بكثير من دستور سنة ١٨٤٩ . فكان هناك برلمان من مجلسين — أحدهما منتخب على أساس حق انتخاب واسع — هو الفولكتنج — والآخر تكاد تسيطر عليه الطبقات الثرية تماما — وهو اللاندستنج ، متحالفا مع التاج الذي كانت في يده السلطة التنفيذية وكانت له اليد العليا عمليا . وكان كل ما تستطيع العناصر التقدمية أن تفعله دستوريا هو محاولة الحصول على الأغلبية في الفولكتنج ؛ ولكنهم حتى عندما حصلوا عليها لم تكن لهم السيطرة على الحكومة ، حيث كان التاج ، متحالفا مع المجلس الأعلى ، يستطيع تعيين الوزارة من بين خصوم هذه العناصر . ولم يبلغ الصراع بين



المجلسين والقوى التي وراءهما ذروته حتى السبعينات من القرن الماضي عندما طالبت أحزاب اليسار ، ومن بينها الحزب الاشتراكي الصغير ، بإدخال نظام الحكومة البرلمانية المسؤولة والتي تعتمد على أغلبية في المجلس الأدنى . ولكن هذا الطلب لم يجد استجابة ، ولا حتى اسما ، الا في سنة ١٩١٠ ، وبعد ذلك استمر الصراع حتى الحرب العالمية الأولى . ومن سنة ١٨٦٤ الى ما بعد سنة ١٩١٤ أثر هذا الصراع في السياسة الدانماركية بأكملها .

هذا بالإضافة الى أن الموقف السياسي كله بعد سنة ١٨٦٤ كان متأثرا بالنزاع بين أولئك الذين كانوا على استعداد لقبول ضياع شلسفيج وهولشتاين باعتباره حقيقة لا مناص منها وأولئك الذين كانوا يحلمون بالحرب لاستعادة الأراضي المفقودة . وصارت النزعة القومية ، التي كانت بصفة عامة حركة يسارية ، الدعوة المميزة للجناح اليميني بصورة متزايدة وأخذت صورة نزاع حول النفقات العسكرية . فقد رفضت أحزاب اليسار ، عندما صارت أغلبية في الفولكتنج ، الموافقة على الميزانية لما تضمنته من مخصصات كبيرة للقوات المسلحة ولأعمال الاستحكامات . ونفذ اليمينيون ، باسم السلطة الملكية ويؤيدهم اللاندستنج ، الضرائب التي أرادوها في تحد للمجلس الأدنى . واستمر هذا الموقف الغريب قرابة عشرين عاما ، من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ ، ولم ينته الا لأن قسما كبيرا مما كان يعتبر يسارا انفصل عن الجماعات الأكثر راديكالية ، لخلاف حول قضايا السياسة الداخلية أساسا ، وتحالف مع اليمينين بحيث أصبح من الضروري إعادة عملية محاولة الحصول على أغلبية في الفولكتنج من أولها ثانيا .

وكانت هذه الظروف غير ملائمة مطلقا لنمو حزب اشتراكي كقوة

برلمانية ، ولا تلائم أيضا ، وبنفس الدرجة تقريبا ، تكوين مجموعة قوية من الآراء الاشتراكية . ومما يزيد هذه الظروف سوءا أن الدانمارك كانت أولا بلادا زراعية ليس فيها مدن كبيرة حقيقة سوى كوبنهاجن التي كانت تتركز فيها نسبة كبيرة جدا من العمال الصناعيين والتجارين . وكان في استطاعة كوبنهاجن أن تسمى حركة عمالية قوية جدا ومتناسقة ، وقد تكونت فيها فعلا حركة من هذا النوع ، ولكنها لم تحظ بأى تأييد من بقية البلاد الا بعد ذلك بكثير .

وخلال الستينات بدأت تحدث أشياء عجيبة فيما بقى للدانمارك من أقاليم بعد هزيمتها . فقد انتشرت « مدارس الشعب الثانوية » وبدأت ترتبط ارتباطا شخصيا ، وإن لم يكن رسميا ، وثيقا بحزب الوسط الذى كان يمثل الفلاحين أساسا . وقد قوى هذا التحالف فى السنوات التالية ؛ فمدارس الشعب لم تجذب فى أى وقت من الأوقات أعدادا كبيرة من العمال ، أو حتى من العمال الزراعيين ، وكان أساتذتها يأتون من بين الفلاحين الكبار والمتوسطين أكثر بكثير مما كانوا يأتون من بين أصحاب الملكيات الصغيرة . بيد أنه كان هناك عدد من الفلاحين المتوسطين أكثر بكثير مما كان هناك من الفلاحين الكبار ، وقد زاد عددهم نسبيا وبصورة مطلقة . فمئذ الوقت الذى صدر فيه « قانون مونراد » الذى منح حق الانتخاب لمستأجرى الأرض فى سنة ١٨٦١ ، وقد صدر فى عهد وزارة تحررية قبل تعديل الدستور ، ارتفع عدد صغار المالكين للأرض بسرعة ، ولم تكن هذه الزيادة نتيجة لعمل مباشر من جانب الدولة بل عن طريق جهود هيئة خاصة هى هيئة « هيدلسكايت » — جمعية اصلاح المروج — التى تأسست فى سنة ١٨٦٦ وشرعت تعمل فى اصلاح الأراضي البور للزراعة وأنشأت مجموعة كبيرة من المزارع بالاضافة الى ما كان

موجودا فيها . وقد حولت هذه العملية ، التى استمرت بعد ذلك فى ظل « قانون تخصيص الأراضى » الصادر فى سنة ١٨٩٩ ، معظم الدانمارك الى بلاد من الفلاحين وملأك الأراضى الصغار والمتوسطين . وكان معظم الفلاحين يعملون فى البداية فى زراعة الحبوب ، ولكن عندما انخفضت أسعار الحبوب فى السبعينات بدأوا يتجهون الى الزراعة المتخصصة الكثيفة جدا التى اشتهرت بها الدانمارك منذ ذلك الوقت — الى صناعة الألبان واتاج اللحوم للتصدير أساسا .

ولم يحدث ذلك الا بعد أن كانت الاشتراكية قد قامت بمحاولاتها الأولى ، فى كوبنهاجن ، بوقت طويل . وكان نظام الطوائف النظامية القديم قد ظل باقيا حتى سنة ١٨٥٧ ، وبعد ذلك اكسح تماما ؛ وما أن كان منتصف الستينات حتى كانت النقابات قد بدأت تنمو بين الحرفيين المهرة مثل الطباخين والخبازين وعمال صناعات البناء ؛ بيد أن هذه النقابات الرائدة كانت لا تزال تحت تأثير أفكار نظام الطوائف ، وكونت جماعات جديدة من الحرفيين المهرة أساس القطاع الدانماركى « للدولية الأولى » الذى أنشئ فى سنة ١٨٧١ . وكانت القوة الدافعة الرئيسية وراء هذا القطاع شاب من عمال البريد اسمه لويس بيو نشر فى ذلك العام نشرتين اشتراكيتين اثبتت منهما صحيفة « سوسيلستين » . ولعلنا نذكر أنه عندما أراد أصحاب الأعمال استيراد العمال الخارجيين من الدانمارك أبان اضراب المهندسين الانجليز على الساحل الشمالى الشرقى فى ذلك العام أرسل « الاتحاد الدولى للعمال » جيمس كوهن ، وهو دانماركى كان يعيش فى لندن وكان عضوا فى « المجلس العام » ، الى كوبنهاجن لينمع قدومهم . وفى هذه الأثناء بدأت فى كوبنهاجن نفسها سلسلة من الاضرابات، وفى سنة ١٨٧٣ ألقى « الاتحاد الدولى للعمال » الدانماركى بثقله فى

اضراب كبير للعمال في صناعات البناء بقيادة البنائين . وقامت مظاهرة ضخمة تأييدا للمضربين حطمتها الشرطة ، وألقى القبض على محرري صحيفة « سوسيا ليستن » ، بما فيهم ييو ، وسجنوا مع هارالد بريكس وبول جيليف وعدد من الزعماء الآخرين ؛ وفي العام التالي تقرر حل « الاتحاد الدولي للعمال » بقانون وحطمت منظمته . بيد أن عددا من النقابات التي كان يتألف منها بقيت ، وفي سنة ١٨٧٥ استأنف ييو نشاطه بعد أن أطلق سراحه . وخلال السنوات القليلة التالية لم ينج الدانماركيون من النزاعات التي مزقت ما بقي من « الدولية » . بيد أنه لم يظهر أى مندوب دانماركي في أى من مؤتمرات بقايا « الدولية » بعد سنة ١٨٧٢ . وقد كان هناك مندوب دانماركي في سنة ١٨٧٢ ، اسمه يهيل ، في مؤتمر لاهاى ، ولكن في « مؤتمر الوحلة » في جنت سنة ١٨٧٧ كان يمثل الدانمارك ويلهلم لينخت الألماني . وفي هذه الأثناء كانت هناك منظمة جديدة قد تأسست في كوبنهاجن في اجتماع مشترك للنقابيين والاشتراكيين عقد في سنة ١٨٧٦ وكان رئيسه هو ييو ؛ ولكن هذه المنظمة انهارت عندما هاجر الى الولايات المتحدة في العام التالي مع بريكس وجيليف . وفي سنة ١٨٧٨ جرت محاولة جديدة ، على أسس مختلفة ، تولى فيها القيادة الديموقراطيون الاشتراكيون وليس النقابيون . إذ تألف اتحاد ديموقراطي اشتراكي ، دون تأييد نقابي كبير في مبدأ الأمر حيث ظلت نقابات كثيرة بمنأى عنه اما تحت تأثير زعامة شبه فوضوية أو كجمعيات حرفية منعزلة . ورسخت أقدام الهيئة الجديدة ببطء في السنوات القليلة التالية . ثم تلقت دفعة كبيرة في سنة ١٨٨٣ عندما عقد في كوبنهاجن مؤتمر للحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني الذي كان مضطرا للاجتماع خارج ألمانيا بسبب القوانين المناهضة

للاشتراكية . وفي العام التالي حصل الديموقراطيون الاشتراكيون على مقعدين في الفولكتنج وبدأ تقديمهم المنتظم كقوة برلمانية . وزاد التأييد النقابي لهم عندما بدأت النقابات تفيق من أزمة أواخر السبعينات .

يبد أن موقفهم كان مختلفا الى حد كبير عن موقف الألمان . فقد دخلوا الفولكتنج ليجدوا ائتلافا من اليسار المتحد وراهه أغلبية وفي صراع ضد حكومة ايستروب المحافظة التي كان يؤيدها الملك والمجلس الأعلى ؛ وكان الأمر الطبيعي بالنسبة لهم أن يتحالفوا مع أحزاب اليسار في الصراع ضد النفقات العسكرية الكبيرة ومن أجل الاصلاح الدستوري . يبد أنه لم يكن لديهم أمل في القيام بدور رائد في أى من هذين الصراعين ، اذ كان ما يحظون به من تأييد في مناطق الريف والمدن الصغيرة حتى ذلك الوقت ضئيلا . أما فيما يتعلق بالتشريع الاجتماعى فقد كانوا طبعيا يستطيعون الضغط من أجله ، يبد أنه لم يكن قد صار بعد قضية ينقسم حولها اليمين واليسار . ففي سنة ١٨٩١ صدر قانون يقرر معاشات الشيخوخة وفي سنة ١٨٩١ صدر قانون للتأمين الصحى الاختيارى بمعونة تقدمها الدولة ، وكان ذلك في عهد حكومة ايستروب التي لم تكن عازفة عن محاكاة حكومة بسمارك في سياستها الاجتماعية ، أو حتى أن تتجاوزها ، في سعيها للحصول على التأييد العام ؛ وقد أدت مثل هذه الاجراءات الى اقسام في اليسار في الميدان السياسى كما أدت الى اقسام في اليمين .

وبينما كان الاشتراكيون يشقون طريقهم في البرلمان كانت النقابات تميد تنظيم قواها خارجه . ففي سنة ١٨٩٦ أسست النقابات في كوبنهاجن « مركزا » جديدا مستقلا عن الحزب الديموقراطى الاشتراكى وان كان متحالفا معه ؛ وبعد ذلك تكونت « مراكز » مشابهة في مدن أخرى . وفي سنة ١٨٩٨ ألقت النقابات ، التي كانت تنمو الى منظمات على نطاق

قومى ، « مركزا قوميا للنقابات » سرعان ما دخل فى صراع كبير مع أصحاب الأعمال . وفى ذلك الوقت كانت وحدة اليسار قد تحطمت . وكان إيستروب قد استقال فى سنة ١٨٩٤ وحل محله ائتلاف من اليمين والمزارعين الكبار والعناصر الأكثر ثراء فى المدن ، وشرع يعمل على الحصول على أغلبية فى الفولكتنج . وكان أصحاب الأعمال فى الميدان الصناعى قد أسسوا منظمة مضادة لتواجه تحدى النقابات ؛ وفى سنة ١٨٩٩ واجهوا سلسلة من الاضرابات القطاعية من أجل تحسين الأجور وظروف العمل فردوا عليه « بإغلاق » كبير شملت آثاره ٤٣٠٠٠ عامل وعينت الحكومة أحد كبار رجال الصناعة التقدميين ، هو لودفيج برامسن ، وزيرا للداخلية ، ووضع برامسن نظاما لمحاكم التحكيم لمعالجة النزاعات العمالية . بيد أن أصحاب الأعمال عقدوا العزم على تحطيم النقابات وأصروا على اغلاق المصانع فى وجه العمال محاولين ارغامهم على توقيع « وثيقة » استنكار لمطالب النقابات . ولم تكن النقابات تطالب بالاعتراف بحق المساومة الجماعية فحسب ، بل انها ، فى بعض الحالات ، كانت تطالب أيضا بالاعتصام على استخدام النقابيين وحدهم . وأثار موقف أصحاب الأعمال العدوانى عداة الرأى العام الى درجة أنهم اضطروا الى تعديل موقفهم فى مواجهة المقاومة الطويلة التى أبدتها العمال الذين تلقوا مساعدات كبيرة من الخارج . وبمقتضى التسوية التى عرفت باسم « اتفاق سبتمبر » وافق كل من الجانبين على الاعتراف للطرف الآخر بحق تكوين تنظيمات خاصة به ، ووافق أصحاب الأعمال على المساومة الجماعية على شرط أن تعلن النقابات مقدما عن نيتها فى الاضراب وأن تكون قد استنفذت اجراءات المفاوضة قبل ذلك . وبالإضافة الى ذلك تقرر انشاء محاكم تحكيم ، على أن تعرض جميع الحالات التى يدعى فيها بأن الاجراءات لم تتبع على

هذه المحاكم لتتسوية النهائية . بيد أنها لم تعط اختصاص التحكيم في موضوع النزاع نفسه ، بل مجرد النظر في ادعاءات خرق الاتفاق . وكان ذلك يعنى عملاً أنه برغم اجراء مفاوضات في كل مهنة على حدة فإن كل نزاع يثار يكون في الصورة الخلفية التهديد بالالتجاء الى الاضراب أو الاغلاق . وكان أصحاب الأعمال الدائميين قد عقدوا العزم على أن الاجراء الفعال لمواجهة أى اضراب قطاعى تقوم به النقابات ، مؤيدة بفدرالها المركزى ، هو الاغلاق العام الذى يجعل من المستحيل على المضربين الاعتماد على معونة مما يكسبه العمال الذين يبقون في العمل . وسرى أن أصحاب الأعمال السويديين أيضاً حاكوا هذه الخطة بعد ذلك بسنوات قليلة . ولا ريب في أنه كان أمام النقابات أن تعلن الاضراب العام أيضاً ؛ ولكن هل كانت مواردها تسمح بذلك : لقد اعتقد أصحاب الأعمال أنها لن تسمح ، وأثبتت الأحداث أنهم كانوا مصيبين . ولم تكن النتيجة في الواقع سلاماً صناعياً دائماً ، ولكن وضع كسب فيه أصحاب الأعمال ميزة مؤقتة . بيد انها حشت العمال أيضاً الى القيام بنشاط سياسى أكبر ، كما دفعت الحزب الاشتراكى الى التحالف مع أحزاب اليسار بأمل تحطيم حكم الائتلاف اليميني .

ويجب علينا عند هذه النقطة أن نعود الى الوراء لنرى ماذا كان يحدث في الريف الدانماركى الذى كان العامل المسيطر دائماً . لقد بدأ التعاون في الدانمارك في الستينات من القرن التاسع عشر كحركة استهلاكية ، ولكنه بدأ بين سكان الريف بنفس القوة التى بدأ بها في المدن . ولم يأت التعاون الزراعى ، في صورتيه اللتين هومان على جميعيات التسويق وجميعيات تصنيع المنتجات الزراعية ، الا فيما بعد — في الثمانينات من القرن التاسع عشر . ولم تتم جميعيات التعاون الاثمانى لأن الفلاحين كانوا

يستطيعون القيام بترتيبات مريحة مع المصارف النظامية وكذلك الحصول على مساعدة من الدولة في تجهيز الملكيات الزراعية الجديدة . وابتداء من الثمانينات نما التعاون الاستهلاكي والتعاون الزراعي جنباً الى جنب . وأنشئت جمعيات البيع بالجملة التي تربط الجمعيات الاستهلاكية المحلية ، وكانت توفر الحاجيات الزراعية الى جانب البضائع الاستهلاكية العادية ؛ وفي سنة ١٨٩٦ انضمت الجمعيتان المنفصلتان للبيع بالجملة ، جمعية « ريلاند » التي أنشئت في سنة ١٨٨٤ وجمعية « جوتلاند » التي أنشئت في سنة ١٨٨٨ ، الى بمضهما وكوتا جمعية بيع بالجملة واحدة صارت الجهاز المنسق المركزي لحركة المستهلكين . وكان مصدر الوحي الرئيسي لهذه التطورات هو سيفرين جوجنسن ( ١٨٤٢ — ١٩٢٦ ) أول رئيس لجمعية جوتلاند . وفي هذه الأثناء كان تكوين تعاونيات الفلاحين للتصرف في المنتجات الجديدة التي تخصصت فيها الزراعة الدانماركية ، قد بدأ بإنشاء « الاتحاد التعاوني لتصدير البيض » في سنة ١٨٨٠ . وأنشئ في العام التالي أول مصنع تعاوني للزبد ، كما أنشئ أول مصنع تعاوني للحم المجفف على يد بيترجوجنسن ( ١٨٢٨ — ١٩٢٢ ) في سنة ١٨٨٧ . وفي ذلك الوقت كانت الدانمارك قد أصبحت أساساً بلاد صغار المالكين . وقد لعب رجال مثل ستيلراندرسون وكريستيان سون ( ١٨٥٩ — ١٩٤١ ) دوراً رائداً في تنمية التعاون الزراعي التعاوني الذي تأثر الى حد كبير بالنشاط التربوي القائم في « مدارس الشعب الثانوية » . وفي نهاية القرن كانت الدانمارك قد صارت أقوى بلاد العالم تنظيمياً بوصفها مجتمعاً تعاونياً ، لا في الزراعة فحسب ، بل وفي شمول حركتها الاستهلاكية أيضاً . وكان لابد أن يترك انتشار التعاون ، باعتباره حركة أعمال ومركز إشعاع للأفكار الاجتماعية ، أثراً ضخماً على التطور السياسي برغم أن الهيئات التعاونية



نأت عن أى نشاط رسمى فى الميدان السياسى ؛ وحتى الحركة الاستهلاكية لم تنشئ أية مشاركة مع الديمقراطيين الاشتراكيين أو النقابات . فقد كانت التعاونيات الخاضعة فى معظم الأحوال لسيطرة الفلاحين المتيسرين الذين لم تجذبهم الديمقراطية الاشتراكية . بيد أن الاشتراكيين كسبوا عددا متزايدا من الأنصار بين صغار المالكين وبين العمال الريفيين وبذلك استطاعوا أن يصيروا حزبا منتشرا على نطاق قومى وأن يزيدوا قوتهم البرلمانية باستمرار .

بيد أن الاشتراكية الدانماركية لم تنتج أى منظر مرموق بعد فردريك درير الذى توفى مبكرا قبل أن تتاح لأعماله أن تترك أثرا عالميا . وكان أبرز زعمائها فى « الدولية الثانية » هو ب . كنودسن الذى صار رئيس مدينة كوبنهاجن . وكان بين الزعماء المرموقين الآخرين نينا هنريت وندلاين بانج ( ١٨٦٦ — ١٩٢٨ ) المريية والداعية لحقوق النساء التى صارت أول امرأة تعمل وزيرة ، اذ كانت وزيرة للتربية فى وزارة شتاوتنج فى سنة ١٩٢٤ ، وكذلك زوجها دكتور جوستاف باغ الذى صار المفسر الدانماركى الأول للأفكار والحركات الاشتراكية الأوروبية ، وثورفالد شتاوتنج ( ١٨٧٣ — ١٩٤٢ ) الذى كان أصلا صانع سيجار ثم رئيسا لاتحاد صناع السيجار ودخل الفولكتنج فى سنة ١٩٠٦ وأصبح زعيما للحزب الديمقراطى الاشتراكى بعد ذلك بسنوات قليلة . وبعد ذلك اشترك شتاوتنج فى وزارة حرب ائتلافية فى سنة ١٩١٦ وصار رئيس وزارة اشتراكية فى سنة ١٩٢٤ . ولكن ليس من بين هؤلاء جميعا ، ربما باستثناء نينا بانج ، من من أسهم بنصيب متميز فى الفكر الاشتراكى . فقد تشكلت المفاهيم الدانماركية عن تنظيم الحزب بالظروف الاقتصادية وبخاصة بسيطرة الزراعة الصغيرة ذات المستوى الفنى المرتفع جدا . ولقد كانت

السياسة الاشتراكية الدانماركية تجريبية وعملية تماما في الشؤون الداخلية ،  
ومناهضة بشدة للنزعة العسكرية في جانبها الدولي .

وقد انضم الديمقراطيون الاشتراكيون ، بعد الصراع النقابي في  
سنة ١٨٩٩ ، الى أحزاب اليسار في محاولة جديدة للتخلص من سيطرة  
اليمين وتحقيق حكم دستوري يقوم على سيطرة الفولكتنج على المجلس  
الأعلى . وفي سنة ١٩٠١ تولت الحكم وزارة من أحزاب اليسار ، برئاسة  
بروفسور دوينتزر ، وبتأييد الاشتراكيين وشرعت في وضع برنامج للإصلاح  
الضريبي . ولكنه كان تحالفا قلقا حيث كان اليسار البورجوازي من عناصر  
مختلطة جدا بعضها على عداء شديد نحو الاشتراكية . وتوترت العلاقات  
شيئا فشيئا بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٥ ، وعندما تولت الحكم وزارة  
يسارية جديدة برئاسة ج . كريستسن في سنة ١٩٠٥ ، انفصل الاشتراكيون  
وحدث أيضا انقسام في اليسار غير الاشتراكي . فقد انفصل القطاع الأكثر  
تقدمية من اليسار بزعامة س . ت . زاهل ( ١٨٦٦ — ) وكون حزبا  
راديكاليا . وسقطت وزارة كريستسن في سنة ١٩٠٨ بعد أن أصدرت  
قانونا خاصا بالتأمين ضد البطالة في سنة ١٩٠٧ ويمنح إعانات من  
الأموال العامة للنقابات فيما تقوم به من خدمات ؛ وكان سقوطها نتيجة  
لفضيحة تتعلق بأحد الوزراء ، هو البرتي ، في قضية غش متصلة بإدارة  
المصرف الزراعي ؛ وعندئذ اشترك زاهل في وزارة راديكالية قصيرة العمر  
منحها الاشتراكيون تأييدهم .

وكان قد حدث في سنة ١٩٠٨ ، قبل سقوط كريستسن ، صدام ثان  
خطير بين أصحاب الأعمال والنقابات . إذ أن أصحاب الأعمال عندما  
ووجهوا بالمطالبة برفع الأجور لجأت منظمتهن المركزية الى « الاغلاق »  
الذي كانت قد هددت به وصارت البلاد حيال مواجهة بين قوتين حستى

التنظيم ولا يمكن التوفيق بينهما . وبعد صراع شديد سوى الموضوع بوضع اتفاق جديد معدل لاتفاق سنة ١٨٩٩ . فاتفق الطرفان على العمل ، كلما أمكن ، على تسوية نزاعاتهما عن طريق المساومة الجماعية السلمية ، وإذا لم يتفقا بخضمان دائما للوساطة بمجرد أن يطلب أحد الفريقين ذلك قبل الالتجاء الى الاضراب أو الاغلاق . ودعم هذا الاتفاق الاختيارى فى سنة ١٩٠١ باصدار قانونين ، أحدهما بإنشاء « محكمة تحكيم » لديها سلطة الحكم نهائيا فى أى نزاع ناشئ عن الادعاء بخرق اتفاق جماعى ، والآخر ينشئ جهازا عاما « للتوفيق فى النزاعات الصناعية » . وكانت هذه التطورات فاتحة عهد من العلاقات الصناعية السلمية . واستطاعت النقابات ، التى كانت قد صارت قوية فعلا وزادت قوة فى الفترة التالية ، أن تحصل على عدة تنازلات ؛ والواقع أن العمال الدنماركيون صاروا فى سنة ١٩١٤ من بين أقوى عمال أوروبا تنظيما وأحسنهم أجرا . وكانت النقابات تقوم فى الغالب على أساس حرفى ، مع « نقابة عامة » منفصلة تضم الأقل مهارة ، وإن كانت بعض النقابات الحرفية تضم عمالا أقل مهارة أيضا . وكان هناك بين صفوف الحركة دعاة « للنقابة الصناعية » ، ولكن هذه القضية لم تبلغ ذروتها الا بعد سنة ١٩١٤ .

وقد سقطت حكومة زاهل فى سنة ١٩١٠ ، وتكاثف الاشتراكيون والرايديكاليون فى حملة شديدة للإصلاح الدستورى . وكانت الوزارة الجديدة برئاسة كلاوس برنستن ، الذى كان مدرسا « بمدارس الشعب الثانوية » ، وتمثل الوسط وتحبذ الإصلاح المعتدل ، ولكن اللاندستج رفض مقترحاتها . وعندئذ حصل الرايديكاليون والاشتراكيون معا فى الانتخابات العامة التى أجريت سنة ١٩١٣ على أغلبية واضحة فى الفولكستج . وظل اللاندستج معارضا ، وعندئذ استصدرت الحكومة قرارا بحله ،

وحصلت في هذه المرة على أغلبية صغيرة في المجلس الأعلى أيضا . وعندئذ سحب الملك معارضته ، وأصبح الطريق إلى الإصلاح الدستوري ممهدا في النهاية . وفي يونية سنة ١٩١٥ وقع الملك دستورا جديدا بدأ تنفيذه بعد ذلك بثلاث سنوات . ومنح النساء حق الانتخاب للمجلسين على قدم المساواة مع الرجال . وجعل حق الانتخاب للجميع ، ولكن حدد السن بخمس وثلاثين سنة للمجلس الأعلى في حين خفض بالنسبة للفولكتنج من ٣٠ إلى ٢٥ سنة بالتدريج . وأصبح انتخاب الفولكتنج يتم في معظم أنحاء البلاد على أساس عضو للدائرة ؛ ولكن كوبنهاجن كانت تؤلف دائرة واحدة ؛ مع تمثيل نسبي بالإضافة إلى عدد من المقاعد تخصص للأحزاب على حسب مجموع الأصوات التي تحصل عليها بحيث يصل كل حزب إلى عدد الأعضاء الذي يقابل الأصوات التي حصل عليها . وتقرر أن ينتخب اللاندستنج أيضا على أساس نسبي ولكن بواسطة الانتخاب غير المباشر ؛ وكان هناك بند غريب يقضي بأن يعين اللاندستنج عدد من الأعضاء عندما تنتهي مدته ليكونوا أعضاء في اللاندستنج التالي . وحصل الاشتراكيون والراديكاليون في أول انتخابات أجريت في ظل النظام الجديد على أغلبية كبيرة في الفولكتنج ، وكان الاشتراكيون هم أكبر حزب . أما في اللاندستنج فإن المحافظين والوسط احتفظوا بأغلبية طيبة . وهكذا كانت الدنمارك من الدول التي أثير فيها في السنوات الأولى من هذا القرن موضوع التعاون بين الاشتراكيين والراديكاليين البورجوازيين في صورة محددة تماما . ومن بين الأحزاب التي تألفت منها أغلبية « اليسار — الوسط » في الفولكتنج ، كانت جماعات الإصلاح واليسار المعتدل ، التي اندمجت في سنة ١٩٠٩ ، تمثل أساسا الفلاحين ؛ في حين كان الراديكاليون ، بعد انقسام سنة ١٩٠٥ ، في الغالب حزب مثقفي

الطبقة الوسطى ورجال المدن ولكنه كان يحظى أيضا ببعض التأييد بين صغار الفلاحين . وكان الاشتراكيون ، الذين كانوا يضمون جماعات كبيرة من المثقفين ، أقرب الى الراديكاليين بكثير منهم الى جماعات « الإصلاح — اليسار » التي كانت الى حد ما تقف موقف العداء من مطالب عمال المدن . ومنذ سنة ١٨٩٨ عندما بدأت حركة النشاط الجامعي على نمط الحركة البريطانية ، أصبح التعليم حلقة وصل بين العمال والمثقفين حيث شرع الاشتراكيون في تشييد بنائهم التعليمي الخاص بهم لمجابهة نفوذ « مدارس الشعب الثانوية » الريفية . فقد عمل كل من النقابات والاتحاد الديمقراطي الاشتراكي على تنظيم حلقات دراسية وفصول مسائية قبل أن ينشئوا « مدرسة الشعب الثانوية » الخاصة بهم ، في اسبارج وبرئاسة ج . ب . سونديو في سنة ١٩١٠ ، بوقت طويل . كما يدين الاشتراكيون أيضا بفضل كبير لصحيفتهم الرئيسية « سوسال — ديموكرات » بعد أن تولى تحريرها اميل وينبالد في سنة ١٨٨١ . وكان وينبالد شخصية سياسية ذات نفوذ وصحفيا ممتازا ، وقد وضع أسس تلك الشبكة الضخمة من الصحف والجرائد التي أنشأها الديمقراطيون الاشتراكيون في جميع أنحاء البلاد . وقد ساعد هذا النوع من العناية بصفة خاصة في تقوية سيطرة الاشتراكيين على الحكم المحلي . وكان للراديكاليين ، الذين لم يكونوا حزبا منفصلا الا في سنة ١٩٠٥ ، تقليد طويل من الصراع في سبيل الحكم الديمقراطي استمدوه الى حد كبير من الصحفي المحامي ف . هوارب ، الذي أسس في سنة ١٨٨٤ صحيفة « بوليتكن » التي نجحت نجاحا كبيرا . وكانوا الى حد بعيد هم القوة الدافعة للإصلاح في الصراع ضد استروب والمملك ، وكانوا يمثلون معبرا بين مصالح الطبقة العاملة في المدن ومصالح الفلاحين ، في الجبهات

المتحدة المختلفة التي كوتها أحزاب الاصلاح ، حتى بدأ النظام القديم ينهار . وعندما سمح الملك أخيرا بأن تتولى الحكم وزارة من اليسار في سنة ١٩٠١ . سرعان ما اختفت الوحدة بين هؤلاء الحلفاء وصار من الواضح أن « اليسار المعتدل » المزعوم — والذي كان في الواقع حزب كبار الفلاحين — لم يكن على استعداد لدفع القضية الدستورية الى حد الصراع الحاد مع الملك والمجلس الأعلى . وعندئذ نظم الراديكاليون أنفسهم في حزب منفصل برئاسة زاهل ، الذي خلف هدراب في الزعامة ؛ وكان أوف رود هو الشخصية البارزة في حزبهم . وكان على الاشتراكيين أن يختاروا بين التكاتف معهم في حملة حاسمة من أجل الحكم الديمقراطي، أو القضاء على كل أمل في اصلاح دستوري قريب اذا رفضوا هذا التحالف .. ولكنهم لم يدخلوا في حكومة ائتلافية مع زاهل ، كما فعل ميللران في فرنسا ، فقد فضلوا البقاء خارج الوزارة الراديكالية وأن يمنحوها تأييدا مستقلا — وربما رجع ذلك الى أن « الدولية الثانية » كانت قد أعلنت ، في قرار كاوتسكي ، أنها ضد الائتلاف الا في ظروف استثنائية جدا . ولكنهم منحوا وزارة زاهل تأييدا كاملا تماما ، رده لهم الراديكاليون عندما أبدوا الحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد الحرب ، وكان في ذلك الوقت هو أكبر الحزبين ؛ بل الواقع أن الراديكاليين ساروا أبعد من ذلك : إذ أن زاهل نفسه صار وزيرا للمعدل في حكومة شتاونيج الائتلافية في سنة ١٩٢٩ .

وكثيرا ما وجه النقد في « الدولية الثانية » الى الاشتراكيين الدانماركيين ، واتهموا أحيانا بأنهم يجرون وراء المناصب ، بسبب هذه السياسة من العمل المشترك مع اليسار البورجوازي التي ترجع جذورها الى الصراع ضد استروب في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ؛

يبد أن مجال الاختيار أمامهم كان ضئيلا حقا في الموضوع . اذ كان من الضروري تسوية القضية الدستورية ، وكان الراديكاليون راديكاليين حقيقين وعلى استعداد للقتال . ولم تكن أمام الاشتراكيين فرصة في الحصول على أغلبية الا اذا كسبوا تأييد قسم كبير من صغار الفلاحين الى جانب عمال المدن ، وكانوا سيفقدون كل أمل في تحقيق ذلك لو أنهم وقفوا بمعزل عن العناصر التقدمية في الفولكتنج وحطموا بذلك فرصة الحكم الديموقراطي . لقد كان الموقف كله مختلفا في الدانمارك عنه في ألمانيا أو النسا والمجر لأن الفلاحين كانوا يؤلفون فيها قوة من الرأى العام الوسط . ولم يكن للقوة الرجعية المحافظة ، برغم أنها استطاعت الاحتفاظ بالسلطة السياسية وقتا طويلا ، شئ من قوة الرجعيين النمساويين أو الألمان . وقد كانت الدانمارك على الأقل ابتداء من الثمانينات في القرن الماضى بلادا ديموقراطية جدا ، اجتماعيا وان لم يكن سياسيا ، حدثت فيها ثورة اقتصادية ، لصالح الفلاح المالك المستقل الذى يستخدم الأساليب الفنية المتقدمة في الانتاج ويصدر منتجات ذات أسعار مرتفعة الى السوق العالمى ، وليس لمصالح الرأسمالية الصناعية . ولم يكن هناك من يستطيع أن يعتبر الفلاحين الدانماركيين — أو صغار المالكين الدانماركيين — طبقة متداعية أو أنهم يشبهون فى أى شئ الفلاحين المتخلفين فى معظم بلاد أوروبا . فقد كان سكان الريف ، مثل سكان المدن ، مزدهرين وعلى قدر كبير من التعليم والوعى السياسى ، وكان لزاما على الاشتراكية الدانماركية أن تكيف نفسها مع جو البلاد التى لا يحتمل مطلقا أن يجد فيها الحديث عن الثورة الاجتماعية من يستمعون اليه .

## ٢ — السويد

ان السويد ، التي كثيرا ما كانت موضع اعجاب في المهود الأخيرة باعتبارها البلاد النموذجية للاشتراكية الديمقراطية وللتعاون الاستهلاكي ، دخلت كلا الحركتين متأخرة . ففي أيام الدولية الأولى لم يكن هناك أثر للاشتراكية فيها برغم أن مالمو في مقاطعة « سكان » تقع على بعد بضعة أميال عبر الماء من كوبنهاجن وكانت هناك حركة متصلة بينهما . بل ان مقاطعة « سكان » كانت اقليما دانماركيا حتى القرن السابع عشر واحتفظت بجزء كبير من طابعها الدانماركي . وهي ما برحت كذلك حتى اليوم . وعندما بدأت حركة عمالية سويدية في آخر الأمر تتكون ، كان من الطبيعي أن تلعب « سكان » ، وبخاصة مالمو ، دورا بارزا فيها . ومن الغريب حقا أنه يبدو أن نشاط لويس بيو و « الاتحاد الدولي للعمال » الدانماركي لم يكن له صدق في أى جزء من السويد ابان الستينات والسبعينات .

ولا ريب في أن تفسير الأمر انما يكمن في عدم نضوج الصناعة السويدية ، اذ لم تكن الصناعة قد بدأت تقريبا حتى السبعينات . وقد استمر نظام الطوائف المهنية القديم ، الذى تقوم فيه هذه الطوائف بتنظيم شئون المهنة ولها سلطة اصدار شهادات اعتماد لأبنائها الذين أنهوا فترة تدريبهم وقدموا العمل الذى يثبت كفايتهم « كأسطوات » في حرفتهم ، ظل قائما حتى سنة ١٨٦٤ ، وان كانت الطوائف المهنية فقدت ما كان لها من احتكار في الأربعينات ، وعندما اختفت تركت وراءها — كما حدث في الدانمارك التى حلت فيها الطوائف في سنة ١٨٦٣ — تقليدا من التنظيم المهني ، وتحول كثير منها في البلدين الى « جمعيات صديقة » أو حلت محلها مثل هذه الجمعيات وبخاصة في الحرف المتصلة بصناعة البناء وأعمال المعادن .



ولم تظهر النقابات الحديثة الى حد ما الا في الثمانينات من القرن الماضي ؛ وفي نفس الوقت بدأت حركة اشتراكية بتأثير الحائك أوجست بالم ( ١٨٤٩ — ١٩٢٢ ) الذي كان قد مارس مهنته في ألمانيا والدانمارك وعاد الى السويد في سنة ١٨٨١ يحمل أفكارا اشتراكية . وسرعان ما وجد بالم خليفة ممتازا في طالب شاب ، هو أكسل فرديناند دانيلسون ( ١٨٦٣ — ١٨٩٩ ) ، عاونه في انشاء صحيفة اشتراكية هي « الديموقراطي الاشتراكي » وفي تنظيم جماعات اشتراكية . وسرعان ما انضم اليهما عضو جديد مرموق من جامعة أوبسالا هو يالمار برانتج ( ١٨٦٥ — ١٩٢٥ ) الذي تولى تحرير « الديموقراطي الاشتراكي » من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٩١٧ وجعلها قبل مضي وقت طويل الصحيفة الرئيسية للرأى الاشتراكي ؛ وكان قبل ذلك يعمل ضمن محرري الصحيفة الراديكالية « تيدن » من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٨٨٧ ورأس تحريرها ابتداء من سنة ١٨٨٥ . وعندما فقد دانيلسون مركزه في صحيفة « الديموقراطي الاشتراكي » تقل مركز نشاطه الى الملو حيث أسس صحيفة جديدة هي « آربايت » وشرع يعمل في المنطقة التي حوله بنشاط وطلاقة كبيرين . وكان دانيلسون خطيبا جماهيريا مؤثرا كما كان صحفيا لا بأس به ، وكذلك كان أيضا على قدر كبير من الشجاعة والعزم . فقد جال في أنحاء « سكان » يلقي الخطب وينظم جماعات تقاية واشتراكية ، وفي سنة ١٨٨٨ وضع مشروع برنامج اشتراكي حظي بقبول على نطاق واسع . وكان دانيلسون في هذه الفترة من خصوم العمل البرلماني ويؤمن بالعمل المباشر الذي يعتمد على التنظيم الطبقي في الميدان الصناعي . وسرعان ما اصطدم بالقانون ، وبعد عدة تجارب في محاكم القضاء قضى ثمانية عشر شهرا في السجن . وخرج من السجن وقد تحول الى العمل البرلماني ؛ وقام بعد ذلك بدور نشط ، كان محل جدل كبير ،

في عمل الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي كان برانتنج قد بدأه في سنة ١٨٨٩ . وصار برانتنج نفسه عضوا في « الريكسداج » في سنة ١٨٩٦ ، وأقر الحزب الديمقراطي الاشتراكي برنامجا رسميا في العام التالي . وكان برنامج الحزب الذي أقر في سنة ١٨٩٧ يقوم الى حد كبير ، تحت تأثير برانتنج ، على أساس برنامج ايرفورت الخاص بالديمقراطيين الاشتراكيين الألمان ؛ بيد أن أفكار دانيلسون أيضا تركت أثرها فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بالمكانة الكبيرة التي احتلتها فيه النقابات والعمل الصناعي . وكان دانيلسون قد صار مع نضجه في السن خصما شديدا للفوضويين ، وأثار ضدهم حربا شعواء . وقد تمتع بشعبية ضخمة في جنوب السويد ، ولعله لو عاش لصار منافسا لبرانتنج في زعامة الحركة الاشتراكية النامية . بيد أنه كان ميالا للشجار ، ويتمتع بشعبية بين العمال أكثر منها بين زملائه الزعماء ، ولا شك في أن بعضهم لم يشعر بالأسف عندما أزاح الموت شخصيته المشاكسة في سنة ١٨٩٩ . وكان في ذلك الوقت قد بلغ ستة وثلاثين عاما فقط . وفي العام التالي توفي الزعيم آخر من الرواد ، وهو فردريك سيتركي ، من جيتبورج ، الذي كانت صحيفته « نيو تايمز » التي تأسست في سنة ١٨٩٢ قد صارت مركز إشعاع لحركة الطبقة العاملة في غرب السويد ولا تقل أهمية عن صحيفة برانتنج « الديمقراطي الاشتراكي » أو صحيفة دانيلسون « آربايتت » . وكان سيتركي ، بالإضافة الى عمله كصحفي ، رئيس « فدرال النقابات » الذي قام بدور كبير في بنائه . وقد عاش بالم طويلا ، ولكنه لم يكن زعيما ذا مكانة . ان الزعامة المطلقة تقريبا للاشتراكية السويدية انتقلت منذ سنة ١٩٠٠ الى يدي يالمار برانتنج القديرتين .

وقد أنشئ الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، كما رأينا ، بصفة رسمية

في سنة ١٨٨٩ — العام الذي عقد فيه المؤتمر الافتتاحي « للدولية الثانية » .  
وقد مثله في باريس — في المؤتمر الماركسي — مندوبان ، هما س .  
بالمجرين و أ . أللارد اللذان كانا يمثلان أيضا « الرابطة الاشتراكية  
السكندنافية » التي كان مقرها الرئيسي في باريس ؛ ولعلهما كانا في الحقيقة  
ممثلين للهيئة الأخيرة أكثر مما كانا يمثلان الحزب الاشتراكي الحديث .  
وقد قام الحزب ، عند افتتاحه ، على أساس هابي أساسا ؛ وكانت النقابات  
السويدية في سنة ١٨٨٩ ما برحت الى حد كبير جماعة حرفية محلية بدأت  
تنضم بعضها الى بعض في « غرف عمل » مفتوحة لجميع الحرف وليس  
في اتحادات على نطاق قومي . وكانت « غرفة » ستوكهلم قد تأسست منذ  
سنة ١٨٨٣ . وصارت « غرف العمل » المحلية هذه ، دون أن تترك وظائفها  
الصناعية ، الوحدات المحلية للحزب الديمقراطي الاشتراكي . وطلب الى  
كل نقابة تنتمي الى « غرفة » محلية أن تضم أعضائها كتلة واحدة الى  
الحزب ، ولكن ذلك أدى بعد بضع سنوات الى صعوبات شديدة بحيث  
حل محله نظام من الانضمام الاختياري الذي يقر حق العضو الفرد في  
الانسحاب . ومع ذلك فقد ظلت الصلة بين النقابات المنضمة والحزب  
وثيقة جدا ، ولكن ما انضم لم يكن كل النقابات .

وانغمس الحزب بعد تأسيسه مباشرة في صراع شديد بين الديمقراطيين  
الاشتراكيين والفوضويين ، كما يقول مؤرخوه عادة ؛ ولكن الأصح أنه  
كان صراعا بين دعاة العمل البرلماني ودعاة العمل المباشر ، أو بين ذوى الاتجاه  
الألماني والسندكاليين . وفي سنة ١٨٩١ حذا حذو « المؤتمر الاشتراكي  
الدولي » وهزم ما يطلق عليهم فوضويون وأقر أولوية العمل السياسي  
بالوسائل البرلمانية . بيد أن هذا لم يكن يعني أنه كان يستطيع ، في ظل  
الأوضاع التي كانت سائدة في السويد وقتذاك ، أن يأمل في أن يصير

حزبا برلمانيا قويا حتى يعدل النظام الدستوري تعديلا حاسما . وهكذا كان يواجه ، على عكس الألمان أو الفرنسيين ولكن مثل النساوين والبلجيكين ، ضرورة البدء بالقيام بالاثارة من أجل الاصلاح البرلماني . بيد أنه كان في مركز ضعيف نسبيا لا يسمح له بالقيام بهذه الحملة وحده ، اذ أن السويد كانت أساسا بلادا زراعية وكان من الجلي أن عمال المدن وحدهم لم تكن لديهم القوة الكافية لفرض ارادتهم على الرجعيين الذين يسيطرون على الدولة السويدية .

وكانت التنمية الاقتصادية قد بدأت فعلا تتقدم بخطى سريعة في سنة ١٨٨٩ . وكانت الزراعة السويدية قد مرت بأوقات عصيبة في السبعينات والثمانينات نتيجة لانخفاض سعر الغلال والمؤن التي تدفقت من العالم الجديد . وكانت قد حدثت هجرة كبيرة من المناطق الريفية معظمها لأمريكا ، ولكن بعضها اتجه الى المدن . وفي سنة ١٨٨٨ عدل عن حرية التجارة لمصلحة ملاك الأراضي والفلاحين الذين كانوا يسيطرون على الريكسداج ؛ ولم تمض بضعة سنوات حتى كان أصحاب الأعمال الصناعيين قد حصلوا على حماية مماثلة أيضا . وكانت هذه التغيرات تعنى ارتفاعا في تكاليف المعيشة مما كان دافعا قويا للنقابية والتعاون أيضا ، ولكن آثارها خفت حدتها كثيرا بسبب التغيرات التي حدثت في كل من الصناعة والزراعة ذاتها . اذ تحول الفلاحون السويديون ، ابتداء من الثمانينات فصاعدا ، من زراعة الغلال الى تربية المواشي وصناعات الألبان وسكر البنجر بصورة متزايدة ، كما حدث نمو كبير في استغلال الغابات الذي وجد حافزا اضافيا في التوسع السريع للطلب على لب الخشب والورق . وأدى هذا الطلب الى انشاء صناعة جديدة مهمة ، وفي الوقت ذاته نمت صناعة الحديد في الشمال بسرعة بتأثير توسع طلب الألمان على

الحديد ذى النسب المرتفعة . وقد تدفقت على البلاد ثروة ضخمة ذهب معظمها أولا الى جيب كبار الفلاحين والملاك وأصحاب الأعمال الصناعيين ، الذين استطاعوا تجنيد عمل رخيص وبخاصة فى الشمال ومناطق الغابات التى فتحت حديثا .

وكان الدستور السويدى حتى سنة ١٨٦٦ يقوم على نظام عتيق من « الطبقات » المقسمة الى أربع مجالس بطريقة تقضى الى استبعاد قسم كبير من الطبقات الوسطى ، وليس العمال فحسب . وقد تم اصلاحه فى هذا العام ، فأنشئ برلمان « ريكسداج » من مجلسين ، يختار المجلس الأعلى منهما بواسطة الانتخاب غير المباشر على أساس حق الانتخاب المقيد بالملكية أو الدخل بحيث تضمن السيطرة عليه لأرستقراطية المولد والثراء . وكان المجلس الأدنى ينتخب مباشرة ، ولكن كان هناك قيد الملكية أو الدخل أيضا ، وكان من الارتفاع بحيث يستبعد الأغلبية العظمى من العمال ويضع السيطرة فى الدوائر الريفية — وكانت تمثل أغلبية الدوائر — فى أيدي الفلاحين .

ومنح المجالسان سلطات متكافئة مثل الدانمارك ، وصارت السياسة الى حد كبير صراعا مستمرا بين الأرستقراطية والفلاحين الذين كان حزبهم ، « الحزب الزراعى » ، يسيطر على المجلس الأدنى ؛ وكان الصراع شديدا بصفة خاصة حول الخدمة العسكرية التى ادعى الفلاحون الذين يملكون أرضهم الخاصة أنهم معفون منها ما داموا يدفعون ضريبة الأرض الخاصة التى فرضت للمساهمة فى تقعات الدفاع . وكانت قوة ألمانيا المتزايدة والحروب الأوروبية فى الستينات من القرن التاسع عشر والزعة العدوانية التى أبداءها الروس نحو فنلندا قد اتخذت حجة لتخلق دعوة قوية الى تسليح أفضل وأكثر ، وقد طرحت القضايا الأخرى جانبا الى حد كبير فى

حين كانت معارضة الفلاحين لسياسة الحكومة العسكرية تأخذ مداها تدريجيا . وكان الفلاحون قد انقسمو على أنفسهم خلال الثمانينات حول قضية « الحماية » ، وكان هناك حزباء متنافسان للفلاحين يتقاتلان ، ولكن عندما سويت القضية عادوا الى الاتحاد وأصبحوا مرة أخرى يكونون أغلبية صامدة فى المجلس الأدنى . وبنائوا بصفة عامة يميلون الى الإصلاح الانتخابى ، ولكن على شريطة أن يضمنوا استمرار احتفاظ الدوائر الانتخابية الزراعية بالسيطرة العديدة ، بغرض تحدى السيطرة الأرستقراطية فى المجلس الأعلى ؛ ولم يكن فى استراتيجيتهم التضافر مع مصلحة المدن لأن غرضهم الأساسى كان العمل على ترحيد كبار الفلاحين وصغارهم ضد مطالب المدن .

وفى هذه الظروف كان لابد أن يدور القتال حول الإصلاح الانتخابى خارج البرلمان الى حد كبير ؛ وكان القائمون بالصراع من أجل الإصلاح هم أعضاء الطبقات الوسطى والعامة فى المدن وكذلك العمال فى صناعة الأخشاب وقطاع من الفلاحين الصغار المتحالفين مع الأجراء فى المناطق الريفية . ولقد كان الديموقراطيون الاشتراكيون والرايكياليون يتنافسون على كسب ولاء هذه الجماعات ؛ ولكنهم كانوا أيضا بالضرورة حلفاء فى الحملة . وفى سنة ١٨٩٣ كان الرايكياليون لا يزالون العنصر الأول فى الاثارة من أجل الإصلاح . وفى هذه السنة انضم اليهم الديموقراطيون الاشتراكيون فى حركة تدعو لانتخاب « مجلس شعبى » غير رسمى على أساس حق الانتخاب للجميع لكى يكون مركزا تتسلور فيه المطالبة بالإصلاح ويجند رأى العام وراءه — شىء قريب من نط « المؤتمر المرائضى » فى بريطانيا العظمى . وكان للديموقراطيين الاشتراكيين فى هذا المجلس ربع عدد المقاعد فقط ، ولكنه عندما اجتمع أصدر قرارا

بالنظر في أمر اعلان اضراب عام اذا رفضت الحكومة منح حق الانتخاب للجميع . وأيد المؤتمر الديموقراطى الاشتراكى الذى عقد في جوتبرج في العام التالى هذه السياسة ، ولكن لم يعقب ذلك أى عمل . وفي سنة ١٨٩٦ عند انتخاب الريكسداج التالى أتبع نفس الأسلوب . فقد تضافر الاشتراكيون والراديكاليون في انتخاب « مجلس شعبى » غير رسمى ، ولكن الاديكاليين عارضوا في الاضراب هذه المرة ، وهزم الاقتراح باستعماله في المجلس بأغلبية ضئيلة . وكانت هذه هى السنة التى فاز فيها برانتيج بمقعد في الريكسداج .

وأدت الاقسامات حول الاضراب العام الى توقف الحملة المشتركة من الاديكاليين والاشتراكيين في سبيل الاصلاح الانتخابى ، واتجه الالتباه خلال السنوات القليلة التالية الى الصراع النقابى . وكانت هناك مؤتمرات لندوبى النقابات من البلاد السكندنافية تعقد كل عامين مرة في بلد منها ابتداء من سنة ١٨٨٦ ؛ ونوقشت في هذه الاجتماعات الموضوعات الخاصة بالعمل الصناعى والاضراب العام كثيرا . وكانت هذه المؤتمرات قد بدأت توصى ، اتباعا لقرار « الدولية الثانية » ، بتنظيم مظاهرات كبرى في « يوم مايو » للمطالبة بيوم الثمانى ساعات بصفة خاصة « وكانت « غرف العمل » المحلية في السويد قد تولت هذا الأمر . بيد أن النقابات السويدية لم يكن لها منظمة مركزية حتى سنة ١٨٩٨ باستثناء الحزب الديموقراطى الاشتراكى ؛ وفي هذا العام قررت النقابات السويدية ، تنفيذا لتوصية أصدرها المؤتمر السكندنافى ، انشاء هيئة منفصلة باسم « منظمة العمل » التى يرمز لها عادة بالحرفين « م . ع » . وكانت هذه المنظمة تتألف ، مثل مثيلتها في الدانمارك ، من فدرال مركزى قصد به أن يجعل المواد المشتركة للنقابات المنضمة متاحة لمساعدة أى واحدة منها تجد

نفسها في نزاع لا تستطيع كسبه وحدها . وكان عملها في الواقع هو أساسا ضمان المعونة المالية للمضربين والعمال الذين تفلق دونهم المصانع من أجور من يعملون ، ولكن كانت هناك في الصورة الخلفية فكرة الاضراب العام بوصفها السلاح النهائي لارغام أصحاب الأعمال على الاستسلام . وفي سنة ١٨٩٩ وجدت « م . ع » نفسها تخوض سلسلة من النزاعات التي نجمت الى حد كبير عن رفض أصحاب الأعمال في شمال السويد الاعتراف بحق التكتل والمساومة الجماعية الذي كان قد ثبت الى حد بعيد في الجنوب . واستمرت هذه القلاقل الصناعية في السنة التالية ، ولكن في سنة ١٩٠١ عاد موضوع حق الانتخاب الى مركز الصدارة فجأة نتيجة لاصرار الحكومة على زيادة كبيرة في النفقات العسكرية وفي الضرائب لمواجهة . وقد قبل المجلس الثاني هذا الاجراء عازفا ، ولكنه طالب بالاصلاح الدستوري في مقابل ذلك ؛ وتقدمت الحكومة بمشروع قانون يتضمن انتخابا محدودا اقترحت فيه منح حق الانتخاب للذكور من دافعي الضرائب متى بلغوا الخامسة والعشرين من العمر ويكونون قد أدوا الخدمة العسكرية ، وكذلك منح صوت ثان للرجال المتزوجين ولأولئك الذين تخطوا الأربعين .

ودفع ذلك الاشتراكيين الى النزول الى الميدان مطالبين بحق الانتخاب المتساوي للجميع . ونظمت مظاهرات كبرى في المدن ، وقرر الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، تؤيده النقابات ، الدعوة الى اضراب عام يتفق مع الوقت الذي كان يناقش فيه الريكسداغ القانون الذي تقدمت به الحكومة . وكان هذا الاضراب بمثابة مظاهرة فقط ولم يكن في النية استمراره أكثر من بضعة أيام قليلة . وعندما جاء الوقت كانت الاستجابة كبيرة ، ولكن الحكومة لم تكن تنوى التسليم بمطالب الاشتراكيين .



ولم يمر مشروع القانون الذى قلمته فى المجلس : وبدلا منه وافق الريكسداج ، بناء على اقتراح من المجلس الأعلى ، على احوالة الموضوع كله الى البحث . وتماقت الحكومات بسرعة خلال السنتين التاليتين وقدمت سلسلة من اقتراحات الاصلاح على أسس غير مقبولة مطلقا ، لا من الاشتراكيين وحدهم ، بل حتى من التحررين الذين كانوا قد ألفوا « حزب أحرار » جديد فى سنة ١٩٠٠ وصاروا قوة برلمانية كبرى . وعندئذ فقد الموضوع أولوته مؤقتا بسبب اشتداد النزاع الطويل حول الحقوق الدستورية للنرويج التى كانت لا تزال متحدة مع السويد فى ظل تاج مشترك ولها أنظمة للحكم الذاتى لم تكن حدودها معروفة بدقة فى أى وقت أو كانت موضع اتفاق بين البلدين .

ولا تهمنا هنا أحداث النزاع الحاسم الذى وقع فى سنة ١٩٠٥ وأنهى الاتحاد بين السويد والنرويج وأدى الى قيام مملكة لرويجية منفصلة تماما . وقد منح الاشتراكيون السويديون والقبابات المتصلة به تأييدهم الكامل للنرويجيين فى طلبهم الاستقلال الذى قبله فى النهاية التاج السويدي والحكومة السويدية بعد أن هددوا باضراب عام . وبمجرد انتهاء الأزمة أخذت آثارها تظهر فى السياسة السويدية الداخلية ؛ إذ سمح لوزارة من الأحرار بتولى الحكم برئاسة كارل ستاف ، وكانت هذه الوزارة قد تمهلت بادخال حق الانتخاب لجميع الرجال على أساس دوائر انتخابية فى كل منها نائب واحد . ومر مشروع القانون الذى قدمه ستاف فى المجلس الأدنى ، ولكنه رفض فى المجلس الأعلى الذى لم يكن على استعداد لقبول حق الانتخاب للرجال الا اذا كان مقرونا بالتمثيل النسبى فى الدوائر الكبيرة . وعرض موضوع منح حق الانتخاب للنساء أو حرمانهن منه على الملك فى طلب المشورة . ثم اقترح الأحرار حل المجلس الأدنى لاستطلاع

رأى الناهيين ، ولكن رفض الملك واستقالت الوزارة . وعاد المحافظون ونجحوا في استصدار قانون من المجلسين ، وإن كان بأغلبية ضئيلة جدا في المجلس الأدنى ، يقرر التمثيل النسبي لهما مع حق الانتخاب للرجال بالنسبة للمجلس الأدنى وتخفيف قيد الملكية للناخبين بالنسبة للمجلس الأعلى . وقد صار هذا القانون نافذا في سنة ١٩٠٧ .

وفي هذه الأثناء كانت العلاقات تهب في الميدان الصناعي . وكان الرأسماليون السويديون يعملون بهمة ، إلى حد ما كرد على انشاء ال « م . ع . » ، على تنظيم قواهم في الميدان الصناعي والمالي . وكان رجل المال السويدي الأول في ذلك الوقت هو كنوت آجاثون واللبنرج أحد أعضاء عائلة قوية لها مصالح متعددة . فأسس « اتحاد رجال المصارف السويديين » الذي صار المتحدث الرسمي باسم الدوائر المالية العليا . وانضم كبار أصحاب الأعمال الصناعيين بعضهم إلى بعض في سنة ١٩٠٢ في منظمة مركزية عرفت بالحروف « س . أ . ف » ، وسرعان ما تولى زعامة هذه المنظمة رجل قوى هو يالمارفون سيدو . وكان فون سيدو في تلك الأيام خصما لدودا لا يتورع عن شيء ضد النقابية وأصبح معروفا باسم شعبي هو « الرئيس » . وكان هذا الشخص هو المسئول أكثر من أي شخص آخر عن الصراع الذي حدث في السنوات القليلة التالية . وقد أنشئت منظمة « س . أ . ف » على نمط الهيئة الدانماركية التي وصفناها من قبل في هذا الفصل وكانت لها نفس الأهداف — لمواجهة النقابات المتكتلة بالتهديد « بالاغلاق » إذا أصرت على سياسة الاضرابات القطاعية . وكانت النقابات منظمة كما رأينا على أساس محلي وليس قومي ، وتعمل عن طريق المساومة المحلية مؤيدة « بفرف العمل » مع وقوف ال « م . ع » على استعداد لتقديم العون إذا تطلب الأمر . وكان أصحاب الأعمال يريدون ، ردا على ذلك ، مساومة

على نطاق قومي في كل حرفة أو صناعة بينما تحف ال « س . ا . ف » في الصورة الخلفية للتهديد بالاغلاق العام اذا رفضت أية هابة بذاتها الشروط التي يرى أصحاب الأعمال أنها معقولة . بيد أن أصحاب الأعمال كانوا في حاجة للوقت لاستكمال اعداد منظمهم للمعركة الفاصلة مع ال « م . ع » ، وهى المعركة التي كانت ال « س . ا . ف » قد قررت أن تخوضها بلا أدنى ريب . واستمرت حرب العصابات طوال الستين أو الثلاث التالية ، وعندئذ وقع اضراب كبير — وما زالت الأزمة النرويجية في ذروتها — بين عمال المعادن وقوبل باغلاق شمل الصناعة بأكملها واستمر من مايو الى أكتوبر سنة ١٩٠٥ ؛ وانهى بانتصار جزئى للعمال الذين حصلوا على حد أدنى من الأجور . وقد أرسلت النقابات الدانماركية والنرويجية مالا لمساعدة العمال الذين أغلقت دونهم المصانع ، كما جاءت بعض المعونات من جهات أبعد من ذلك .

وحفز صراع سنة ١٩٠٥ منظمة س . ا . ف الى العمل . فتقدمت الحكومة الى الريكسداج بمشروع قانون يقيد حق الاضراب ، ولكنه رفض بعد أن هدئت ال « م . ع » بالاضراب العام . وفى سنة ١٩٠٦ صدر « قانون للتوفيق » مماثل للقانون القائم فى الدانمارك ولكنه لم يمنح أية اختصاصات اجبارية . وقررت ال « س . ا . ف » من جانبها أن تقوى منظمها وتتبع سياسة عنفوانية . وألزمت جميع أصحاب الأعمال الذين ينتمون اليها باتباع سياسة مشتركة تحت توجيهها . وكان كل صاحب عمل ملزما باتباع مبدأ « العمالة المفتوحة » — أى رفض استخدام النقابين وحدهم — وألا يدخل أى واحد منهم فى اتفاقات جماعية دون عرضها على ال « س . ا . ف » والحصول على موافقتها . وفى مواجهة هذا التكتل القوى من جانب أصحاب الأعمال

وجلبت الم . م . ع . نفسها مرغمة في سنة ١٩٠٦ بتوقيع اتفاق مع س . ا . ف قبل بمقتضاه كل من الطرفين حق الآخر في التنظيم وفي الجماعية ، ولكنه قبل أيضا ضمنا « العمالة المفتوحة » التي قامت النقابات بحملة كبيرة ضدها . وكان هذا الاتفاق مائلا للاتفاق الذي عقد في الدانمارك باستثناء أنه كان لا يتضمن بنودا خاصة بالتحكيم أو وساطة الدولة في حالة عدم الاتفاق .

وبقيت الأمور على هذا الوضع السنوات القليلة التالية . وفي سنة ١٩٠٧ حدثت أزمة شديدة وجلبت معها البطالة على نطاق واسع وخسارة جدية بالنسبة لقوة النقابات . وخفضت الأجور وساءت العلاقات الصناعية بسرعة . وحاولت النقابات أن تقاوم ، واستعد أصحاب الأعمال لالقاء درس عليها . فقد هددت الس . ا . ف بأنه إذا لم تنه النقابات الاضرابات التي أعلنت في عدد من الحرف ، فانها سترد باغلاق عام بالنسبة لجميع العمال الذين لهم صلة بال « م . ع . » . وقررت النقابات ، برغم ادراكها لسوء موقعها بالنسبة للظروف الاقتصادية ، أن تقاوم ؛ وبدلا من أن تنتظر حتى يحدث « الاغلاق » أعلنت اضرابا عاما . وكانت الاستجابة لنداء الاضراب كبيرة . وصدرت صحيفة خاصة بالاضراب ، هي « سفارت » ( الاجابة ) يحررها جيرهارد ماينوسن ؛ وعقدت اجتماعات كبرى ندد فيها علنا بسيدو وآل والبنرج . ولكن الس . ا . ف ثبت في موقفه وكان لديه موارد كافية تسنده ، وكانت الأحوال التجارية سيئة .

ولقد كان الاضراب العام السويدي في سنة ١٩٠٩ ، على خلاف الاضراب العام السياسي الذي حدث في سنة ١٩٠٢ ، محكما حقيقيا للقوة بين الطبقة العاملة وخصومها . ولم يكن العمال المنتمون الى الم . م . ع . هم جميع العمال السويديين بأي حال من الأحوال ، كما أن أصحاب

الأعمال المنتمين الى الس . ا . ف لم يكونوا جميع أصحاب الأعمال بأى حال من الأحوال . فقد كان يوجد خارج الم . م . ع . رجال السبك الحديدية والطبايعون وعدد من النقابات الأخرى ؛ كما أن الس . ا . ف كان مجرد رابطة لكبار رجال الصناعة الى حد كبير . وكانت هناك منظمة منفصلة لأصحاب الأعمال فضفاضة أكثر ومعظم أنصارها فى صناعات البناء ؛ وكان هناك أيضا فدرال لصغار أصحاب الورش ؛ ولم تكن أى من هاتين المنظمين طرفا فى الاتفاق الذى ارتبط به الصناعيون الكبار ، كما أن أساليب الس . ا . ف الشديدة لم تحظ من جميع أعضائها بالقبول . وفى جانب العمال ، فضل عدد من النقابات الوقوف بمعزل عن الم . م . ع ومحاولتها فى بناء حركة مركزية . ولكن المنظمين الكبيرتين كانتا تضمان ما يكفى لأن يجعل صراعهما أمرا خطيرا للغاية حاسم الأثر فيما يتعلق بالعلاقات الصناعية فى المستقبل بل وعلى سياسة الحركة العاملة السويدية بأكملها مستقبلا . وقد أعلن الاضراب كما رأينا فى لحظة غير مناسبة . وأقدم عليه الزعماء وهم يعلمون أنهم قد يهزمون ، وعارض كثيرون منهم فيه ولكنهم سلموا حيال المشاعر القوية السائدة بين أعضاء نقاباتهم ضد الاستسلام لمطالب الس . ا . ف ؛ فازاء هذه المشاعر بدا من الأفضل البدء بالحركة الأولى فى الصراع بدلا من انتظار « الاغلاق » ، مما يرجع السبب الأكبر فيه الى أنه كلما طاللت الاضرابات والاغلاق الجزئية القائمة فعلا قبل أن يأتى المحك الأخير للقوة ، قل ما يتبقى من أموال لدى النقابات عند مجيئه وزاد عبء الارهاق على العمال الذين لا عمل لهم فعلا . وعلى أى الأحوال لم يكن هناك شك فى أن العناصر الصلبة المحلية كانت قد عقدت العزم على الدخول فى المعركة ، وهكذا أعلن الاضراب العام . وقد استمر الاضراب العام عاما لمدة شهر . وجمعت الأموال مرة أخرى

من الخارج وفي الداخل . وعاون الدنماركيون والنرويجيون على نطاق واسع ، كما أسهمت حركات عمالية أجنبية أخرى كثيرة بنصيب . وحاول أصحاب الأعمال استيراد « ذوى السيقان السوداء » من بريطانيا وبخاصة ليعملوا في الموانئ بدلا من العمال المضربين ، وحدث تدمير شديد لعدم تقديم النقابات البريطانية المساعدة المالية للسويديين . وقد كان لهذا التدمير صدهاء في « المؤتمر الاشتراكي الدولي » التالي الذي قوبل فيه مندوبو النقابات البريطانية بمقابلة غير طيبة . وفي نهاية الشهر كانت الأرصدة قد بدأت تفضحل ، واضطرت الم . م . ع الى الأمر بمودة الجماعات التي أضربت تعاطفا مع أولئك الذين ينصب عليهم الأمر مباشرة الى العمل . واستمر الاضراب على نطاق مخفض بعض الوقت بعد ذلك ، بيد أنه كان لا مفر من الهزيمة . وأثبت كبار الصناعيين أنهم يستطيعون ازالة الهزيمة بالنقابات في ميدانها بدون مساعدة صغار أصحاب الأعمال . اذ عندما بلغ الأمر حد المنازلة في قوة الاحتمال بين منظمين كبيرتين لرأس المال والعمل ، استطاع رأس المال البقاء مدة أطول ، وبخاصة عندما كانت الأحوال التجارية سيئة ، وعلى شرط أن الاضراب يبقى دائما مجرد اضراب ولم يتحول الى ثورة .

ولم يكن تحول الاضراب الى ثورة في السويد سنة ١٩٠٩ ، وقد بدأ تنفيذ الدستور الجديد لتوه ، موضع تفكير . وقد كان هناك ثوريون بين صفوف النقابيين ، وعندما انتهت القلاقل انفصلوا عن الم . م . ع وأسسوا في سنة ١٩١٠ اتحادا سندكاليا كان أنصاره أساسا بين عمال الغابات ، ولكنه لم يبلغ من القوة قط حدا يحسب له حساب في أى مكان آخر . وكان الأثر الرئيسى للهزيمة خروج آلاف عديدة من العمال من النقابات وهبوط القوة العديدة للحزب الديموقراطى الاشتراكي الذي كان يقوم أساسا على

التقابات المنضمة . فقد هبط العدد من ١١٢ر٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ الى ٥٥ر٠٠٠ في سنة ١٩١٠ . وقبل سنة ١٩٠٩ بكثير كان النظام القديم الذى يقوم على التنسيق بين التقابات المحلية بواسطة « غرف العمل » أساسا قد استبدل فى معظم الحالات بنظام يقوم على تقابات قومية تساهم على نطاق قومى مع منظمات أصحاب الأعمال . وفى سنة ١٩٠٧ كان هناك خمس وأربعون نقابة من هذا النوع بلغ عدد أعضائها ٢٣٠٠٠٠ عضو ، ومن بينها ٢٨ نقابة تضم ١٨٦٠٠٠ عضو كانت تنتمى الى الم . ع . وبعد الاضراب هبط العدد الكلى الى ١١٤٠٠٠ وعدد أعضاء الم . ع . وحدهم الى ٨٠ر٠٠٠ . وبعد ذلك أخذت التقابات تسترد قواها تدريجيا الى أن بلغ المجموع الكلى ١٥٨ر٠٠٠ وبلغ عدد أعضاء الم . ع . ١١١ر٠٠٠ . ثم زاد عدد الأعضاء بسرعة ابان سنوات الحرب ؛ وفى سنة ١٩١٩ كانت التقابات أقوى من أى وقت مضى . ولكنها ظلت بضع سنوات بعد سنة ١٩٠٩ لا تستطيع أن تفعل كثيرا برغم التحسن الكبير فى الأحوال التجارية . بيد أنها لم تحطم ، وفضل أصحاب الأعمال ، بعد اذ أثبتوا قوتهم ، الاستمرار فى المساومة الجماعية على محاولة تحطيمها مما يحتمل أن يؤدى الى دفع العمال الى تأييد الاتحاد السندكالى المنافس .

ولم يقع سوى حادث خطير واحد أثناء الاضراب ، فى مالو بمقاطعة سكان ، حيث حاولت جماعة صغيرة من السندكاليين الشبان نفس مركب كانت تستخدم منزلا « لذوى السيقان السوداء » الذين جرى بهم للعمل فى الميناء . واكتشفت المؤامرة وقبض على زعمائها وحكم عليهم بالاعدام ، ولكن أجل تنفيذ العقوبة فيهم . وقد أعلن الاشتراكيون والم . ع طبعاً تبرأهم منهم ، ولم تقع أية حوادث مماثلة فى أى مكان آخر . بيد أن هذا الحادث استغل كثيرا للطعن فى كل من التقابات والحزب الديموقراطى الاشتراكى .

وفي سنة ١٩١١ جاء أول انتخاب عام في ظل الدستور الجديد ، وضاعف الحزب الديمقراطي الاشتراكي عدد ممثليه في المجلس الأدنى ، برغم انخفاض عدد أعضائه ، وحصل على ٦٤ مقعدا للاشتراكيين مقابل ١٠١ للأحرار و ٦٥ لأحزاب اليمين . وعاد زعيم الأحرار ستاف الى الوزارة وظل فيها حتى سنة ١٩١٤ . وخلال هذه السنوات أصدر الأحرار بعض التشريعات المفيدة ، بما في ذلك نظام معاشات الشيخوخة ( سنة ١٩١٣ ) ، ولكنهم دخلوا في صراع مرير حول موضوع التسليح الذي كانوا قد تمهدوا بتخفيض ثقافته . فقد قام اليمين بحملة نشطة لزيادة الاعتمادات الحربية والبحرية ، وعندما رفضت الحكومة الاعتمادات المطلوبة تألفت جمعيات وطنية لجمع التبرعات الاختيارية لزيادة الأسطول وللقيام بالدعاية . وفي انتخابات فبراير سنة ١٩١٤ فقد الأحرار كثيرا من مقاعدهم لليمين ، ولكن الديمقراطيون الاشتراكيين حسنوا موقعهم فكان لهم ٧٣ مقعدا مقابل ٧١ للأحرار و ٨٦ لأحزاب اليمين . وجاءت الى الحكم وزارة جديدة يسيطر عليها كبار أصحاب الأعمال واشترك فيها كتوت واللينج وأوسكار فون سيدو — لا زعيم الـ س . ا . ف بل داعية تأليف لجنة البطالة . وحافظت هذه الوزارة عند نشوب الحرب على حياد السويد ازاء اقسام حاد في الرأي في البلاد — وكان اليمين بصفة عامة يجهذ الألمان ، ويجهذ اليسار الحلفاء ، ولكن مع وجود تيارات مخالفة في كل من الجانبين بسبب المشاعر المناهضة للروس . بيد أنه كان هناك اتجاه يكاد يكون عاما ه برغم هذه الخلافات ، يؤيد الحياد . اذ كان الديمقراطيون الاشتراكيون ، الذين عارضوا زيادة النفقات العسكرية طوال سنوات ما قبل الحرب ، يؤيدون الحياد بقوة . وفي سنة ١٩١٧ عندما



تولت الحكم وزايرة أغلبها من الأحرار انضم إليها برانتج بتأييد الحزب - وكان هناك قطاع قد انفصل قبل ذلك مباشرة وكون « حزبا اشتراكيا مستقلا » يسارى النزعة ، بيد أننا يجب أن نترك قصة هذا الاقسام وآثاره الى الجزء المقبل من هذا الكتاب .

وقد انصرف الديموقراطيون بهمة الى تحسين منظمتهم بعد هزيمة ١٩٠٩ الخطيرة — وقد فقدت الاتجاهات اليسارية ، التي كانت تعمل داخل الحزب حتى حدوث الاضراب العام ، بعض مكائتها ، وتحول الحزب بعد أن انخفض عدد أعضائه الى النشاط التعليمى كوسيلة لاعادة بناء قوته . والمكان الأساسى للقصة الرئيسية لما أصبح الآن « اتحاد عمال التعليم السويديين » ( ١ . ع . ت ) هو الفترة التي تلت الحرب الأولى ، ولكن الأسس أرسيت قبل سنة ١٩١٤ بمشاركة وثيقة بين الحزب الديموقراطى الاشتراكى والنقابات والحركة التعاونية .

ولم أتحدث حتى الآن عن التعاون السويدى الذى نزل الى الميدان متأخرا ولم يصبح قوة اجتماعية هامة الا بعد سنة ١٩٠٠ . وقد تم وضع الجزء الأكبر فى أساس التعاون السويدى على يد ج . ه . فون كوخ الذى كان قد قام بدراسة شاملة للحركتين التعاونيتين فى انجلترا واسكتلنده وعاد يزخر بالحماسة لنظام « روكديل » . وكان كوخ صاحب المبادرة فى انشاء المنظمة المركزية للحركة الاستهلاكية كلها وصار أول سكرتير للمنظمة التعاونية عند انشائها فى سنة ١٨٩٩ . وبعد ذلك انتقلت زعامة الحركة الى آلين جوهانسون ( ولد سنة ١٨٨٨ ) القوية ، وكان قد بدأ عمله التعاونى كمساعد فى متجر تعاونى سنة ١٩٠٣ ولم يصبح مدير « المنظمة التعاونية » الا فى سنة ١٩١٧ . وفى الفترة الأولى كان أبعد الشخصيات نفوذا ، بعد فون كوخ ، هو مارتن سنديل ( ١٨٧٩ — ١٩١٠ ) ، وقوى ساعده ابتداء

من سنة ١٩١٠ أندرس أورن ( ولد سنة ١٨٨١ ) الذى رأس تحرير صحيفة « التعاون » الى أن خلفه أكسل جوريس فى سنة ١٩٢٠ . وكان هناك زعيم مهم آخر هو ك . كريكسون ( ولد سنة ١٨٧٨ ) الذى صار مديرا « لمنظمة التعاون » فى سنة ١٩١١ وقام بدور كبير فى تنمية التأمين التعاونى . وكانت مقاطعة سكان هى أول مكان قوى فيه التعاون السويدى ، وذلك تحت تأثير الدانمارك ، ثم انتشر بعد ذلك الى وسط السويد وأخذ هناك ، بزعامة جوهانسون، طابعه الخاص ، الذى يقوم على الصراع باسم المستهلكين ضد الاحتكار الرأسمالى . وقد جمعت منظمته المركزية من مبدأ الأمر بين الوظائف التى تشترك فيها فى بريطانيا « جمعيات تعاون البيع بالجملة » بوصفها أجهزة للتجارة والصناعة و « الاتحاد التعاونى » الذى يعد مسئولا عن الدعاية والتوعية والتنسيق العام . وقد اتسمت « منظمة التعاون » باستمرار مبتعدة عن السياسة وحاولت أن تكون لها أنصارا فى الرف كما فى المدن وبين الفلاحين والطبقات الوسطى كما بين العمال الصناعيين . ففى ستوكهلم نشأت جمعية من الجمعيات الاستهلاكية الرئيسية ، وهى « البيوت السويدية » ، فى سنة ١٩٠٥ منفصلة تماما عن « منظمة التعاون » وباعتبارها جمعية نسائية تحت رعاية الطبقة الوسطى ، ولكنها اندمجت فيما بعد فى « جمعية ستوكهلم » المرتبطة بالمنظمة . وفى سنة ١٩٠٨ بدأت « جمعية التأمين التعاونى » عملياتها ، وفى سنة ١٩٠٩ قامت « منظمة التعاون » بحملتها الكبيرة الأولى فى مناهضة الاحتكار ، وكانت ضد الكارتل الذى يسيطر على صناعة الزبد . وتحطم الكارتل فى سنة ١٩١١ . وقد بلغ عدد أعضاء « منظمة التعاون » ١٠٠.٠٠٠ عضو فى سنة ١٩١٣ ، وفى سنة ١٩١٧ كانت قد ضاعفت قوتها .

وفى هذه الأثناء كان الفلاحون السويديون ينظمون أنفسهم منفصلين

— وبلا أية علاقة بمنظمة التعاون — في « اتحاد الفلاحين القومى » الذى أنشأ مصارفه الخاصة به وخدمات الشحن الخاصة به أيضا لتصدير المنتجات الزراعية . بيد أن هذه المنظمة توسعت أكثر مما تحتله مواردها فوقعت فى مصاعب مالية أبان سنوات الحرب وانهارت . وفى سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ ترك جوهانسون أثره فيما يتصل بشئون « جمعية استوكهلم التعاونية » التى أعاد تنظيمها تماما . ثم صار مديرا « لمنظمة التعاون » وأعاد تجديدها بصورة حاسمة . وكان يستعد فعلا لمعركة حاسمة مع كارتل طحاني الفلال الذى كان قد تكون فى سنة ١٩١٤ ، ولكن الصراع لم يبلغ ذروته الا بعد الحرب . ولم تشتت منظمة التعاون « طاحونة التيجان الثلاثة » المشهورة التى تعتبر علامة من علامات الطريق على الضفة المقابلة لاستوكهلم الا فى سنة ١٩٢٢ . وفى هذه الأثناء ساعد جوهانسون و « المنظمة » بعض تعاونيات الفلاحين على إعادة تنظيم نفسها وفافوا فى عقد اتفاقات شراء بينها وبين الحركة الاستهلاكية . وكان جوهانسون يضع خططه مع الدانماركيين والنرويجيين لتأليف « جمعية للبيع بالجملة » مشتركة — هى جمعية « نورديسك آندلسفورباند » التى قامت تحت ادارة فردريك نيلسن الدانماركى فى يولية سنة ١٩١٨ . أما الممارك الكبرى الأخرى ضد الاحتكارات فلم تحدث الا بعد ذلك ، وكان معظمها فى العشرينات من القرن الحالى . وبدأ التطور البارز الآخر فى التعاون السويدي — فى ميدان الاسكان — أبان الحرب عندما قامت النقابات بدور كبير فى انشاء « جمعية استوكهلم التعاونية للاسكان » فى سنة ١٩١٦ . وأنشئت بعد ذلك « جمعية الاسكان التعاونية » ( ج . ا . ت ) فى سنة ١٩٢٣ وكان العامل الأول على انشائها هو سثن واللاندر . وكانت حركة الاسكان هذه مستقلة تماما عن « منظمة التعاون » ، وقد انضمت مستقلة الى « حلف التعاون الدولي » .

ولم يظهر الطابع الفريد الذى تميز به التعاون السويدى بوضوح تام الا بعد سنة ١٩١٨ ، ولكن زعماء منظمة التعاون كانوا قد تركوا طابعهم الثابت فيه أثناء المعركة مع « كارتل الزبد » فى سنة ١٩١١ . وكان اتجاه التعاونيين السويديين هو ذلك الذى حاول ج . ت . و . ميتشل أن يفرضه باسم « مبادئ روكديل » فى مرحلة من المراحل المبكرة فى الحركة البريطانية . فقد أصرروا على أن تقتصر التعاونيات الاستهلاكية تماما على مهمتها فى الدفاع عن المستهلكين ضد الاستغلال ، وأن تدار على أسس عملية بحتة وألا تسمح لنفسها بأن تتجه الى أى نشاط مثالى يعوق نجاحها العملى . ولما كانوا فى حاجة الى تأييد الفلاحين فإنهم كانوا على استعداد لمساعدة تعاونيات المنتجين وعقد اتفاقات معها على أساس تجارى بحت لشراء منتجاتها . ولكنهم أصرروا على الاحتفاظ « بمنظمة التعاون » كمنظمة استهلاكية بحتة ، وعارضوا كل محاولة لتوريطها فى السياسة أو فى أى تحالف رسمى مع النقابات . وكان جوهانسون بصفة خاصة يؤمن باخلاص فى العضوية الاختيارية والسيطرة الديمقراطية بواسطة الأعضاء المستهلكين . ولكنه كان ينظر أيضا الى « المنظمة » على أنها تدافع عن مصالح جميع المستهلكين وليس أعضائها فقط . وفى سلسلة حروب الأسعار ضد المحتكرين كان يعبر عن رضاه التام ، لا عندما يستولى على تجارتهم للحركة التعاونية ، ولكن عند ارغامهم على خفض أسعارهم . وفى سبيل هذه القضية كان مستعدا تماما لبيع المنتجات التعاونية عن طريق التجار الخاصين الى جانب بيعها عن طريق المحلات التعاونية . وقد خاض عدة معارك مع أولئك الذين أرادوا أن يعقدوا تحالفا ثلاثيا ، على النمط البلجيكي ، من الاشتراكيين والنقابيين والتعاونيين للقيام بصراع مشترك . ولم يكن من المؤمنين بالاشتراكية أو بصيغ التعاون بالطابع الطبقي ، وقد

حافظ على التعاون بثبات في حدود ما تصور أنه مهمته الخاصة . وكانت الجمعيات طبعا مؤلفة الى حد كبير من قاييين واشتراكيين وكان لكثيرين منهم دور بارز في شئونها . ولكنها كونت زعامتها على نطاق قومي منفصلة عن النقابات وعن الحزب الديمقراطي الاشتراكي ؛ كما نمت حركة الفلاحين كذلك مستقلة تماما عن حركة المستهلكين التي تنظمها « منظمة التعاون » . وكان الديمقراطيون الاشتراكيون ، بزعامة برانتنج ، ابتداء من سنة ١٩٠٩ حزبا معتدلا في جوهره ، وان كان لديهم جناح يسارى ظل موجودا الى أن انفصل قبيل الثورة الروسية مباشرة . وبعد سنة ١٩٠٩ صارت العلاقة الجذرية بين الهيئة المركزية للنقابات والحزب الديمقراطي الاشتراكي أقل توثقا . فقد أعلنت ال « م . ع » « تضامنها المعنوي » مع الحزب ولكن المنظمين صارتا منفصلتين جذريا ، وان كانا قد عملا متعاونين بنشاط في ميدان التربية عن طريق « اتحاد عمال التعليم » . وعندما استولى الأحرار على الحكم دعوا الاشتراكيين الى تكوين حكومة ائتلافية ، ولكن الدعوة رفضت ومع ذلك فان الاشتراكيين أيدهم في معظم الأحوال في الريكسداج . وكان بين زعمائهم الرئيسيين ، الى جانب برانتنج ، ف . و . تورسون وفارنر رايدن و ك . ج . ت ويكمان ، الذي كان سكرتيرا للحزب من سنة ١٩٠١ ، و ا . ك . ليندبالد ، وفي الجانب النقابي شارلس لندلى ( ولد سنة ١٨٦٥ ) من « عمال النقل » وهيرمان ليندكويست رئيس ال « م . ع . ابتداء من سنة ١٩٠٠ ، و أ . بلومبرج ( توفي سنة ١٩١١ ) من « عمال المعادن » ونيلزبرسون من « عمال البناء » . وكان الزعيم المقبل ورئيس الوزراء ، بير آلين هانسون ( ١٨٨٥ — ١٩٤٦ ) من الملو ، قد بدأ يظهر في المقدمة في السنوات السابقة على ١٩١٤ بوصفه محررا لصحيفة « فرام » ( الى الامام ) صحيفة الشبيبة الديمقراطية الاشتراكية . وكان

هناك عدد كبير من النقيضين بين صفوف الحزب في الريبكسداج كما سيطروا على منظمته في أنحاء البلاد حتى بمد أن تحقق الانفصال فعلا في المركز . ولم يكن للسويديين ، باستثناء براقتنج ، دور بارز في الحركة الاشتراكية الدولية ، ولكنهم وجدوا مهاماً جديدة أُلقيت على عاتقهم في وقت الحرب بسبب مركز السويد كبلد محايد . وقد حظيت ستوكهولم بشهرة عالمية بوصفها المركز الذي تقرر أن يعقد فيه الاجتماع الاشتراكي الكبير المقترح في سنة ١٩١٧ . ولكن حتى عندئذ كانت الاشتراكية السويدية لا تزال بعيدة عن اكتساب مركز الداعية للديموقراطية الاشتراكية المعتدلة الذي اكتسبته لنفسها في فترة ما بين الحربين .

### ٣ - النرويج

ظلت النرويج حتى سنة ١٩٠٥ مرتبطة بالسويد تحت ملك مشترك ، ولكنها كانت تتمتع بحكم ذاتي كامل في شئونها الداخلية . ولم يحل ذلك دون حدوث احتكاكات مستمرة مع السويد ومع الحكومة السويدية . والواقع أن صراع النرويجيين من أجل الديمقراطية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بصراعهم في سبيل الاستقلال القومي ، وكانت الطبقات العليا في النرويج تؤيد الاتحاد مع السويد الى حد كبير لأنهم كانوا يتطلعون الى الملك ووزرائه الأرستقراطيين لمساعدتهم في مقاومة الضغط الديموقراطي ؛ في حين رأى اليساريون أن الأمل الأكبر في تحقيق الديمقراطية هو في قطع العلاقة بالسويد نهائياً ، في رأى بعضهم ، أو في تقييد سلطة الملك في وضع سياسة مشتركة الى أضيق الحدود الممكنة ، في رأى البعض الآخر . وكانت النرويج تعتبر طوال القرن التاسع عشر بلداً على درجة كبيرة من الديمقراطية في بنائها الاجتماعي بالنسبة للبلاد الأوروبية الأخرى ، وظلت

تتألف أساسا من فلاحين زراع وصائدى أسماك ورجال بحر مع قدر ضئيل جدا من التنمية الصناعية حتى قرب نهاية القرن . ولم تكن هذه التربة ، الصالحة لنمو القومية الديمقراطية ، ملائمة للأفكار الاشتراكية ، بوصفها شيئا متميزا عن الأفكار الراديكالية ، لأنها كانت ملائمة لنوع من الديمقراطية تستطيع بعض الأفكار الاشتراكية — مثل مطالب التشريع الاجتماعى — أن تجد فيها مكانا . وفى سنة ١٨٤٨ أسس ماركوس ثرين ( ١٨١٧ — ١٨٩٠ ) « اتحادات العاملين » بين عمال الريف والمدن على السواء . وطالب بحق الانتخاب للجميع وبإصدار قوانين لحماية العمال والفلاحين . ولكن فى سنة ١٨٥١ ألقى القبض عليه وعلى أنصاره الرئيسيين وسجنوا ، وخفقت حركته فى خضم الرجعية التى سادت فى الخمسينات . وهاجر ثرين نفسه الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٦٣ حيث استقر فى شيكاغو وقام هناك بدور نشط فى « الدولية الأولى » .

وفى العام السابق على هذه الاعتقالات انتخب جوهان سفيردراپ ( ١٨١٦ — ١٨٩٢ ) ، الذى سيطر على الحياة السياسية فى النرويج طوال الجيل التالى ، عضوا فى البرلمان « ستورثينج » . وصار سفيردراپ ، وهو محام بالمهنة ، الزعيم غير المنازع لحزب راديكالى أنشأه هو وكان معظم أنصاره من صغار الفلاحين ، ولكنه كان يتمتع أيضا بقدر كبير من التأييد بين عمال المدن والطبقات الوسطى . وقد كان قويا راديكاليا متأثرا الى حد كبير فى تفكيره بفرائسيس ليبر ( ١٨٠٠ — ١٨٧٢ ) الألمانى الذى استقر فى الولايات المتحدة وجعل من نفسه داعية للسيادة القومية ضد المفاهيم الفدرالية وكذلك ضد الحكم الأجنبى . وقد أثرت مبادئ ليبر — وكان أستاذا فى جامعة كولومبيا — فى الفكر الأمريكى ابان الحرب الأهلية ؛ وكانت هذه المبادئ تنطوى على ذلك المزيج من القومية والحكم

الشعبي الذي كان النرويجيون يريدونه بالضبط . واستطاع سفيردراب أن يجمع وراءه في الصراع من أجل استقلال النرويج والحكم البرلماني جمهرة الرأي العام المثقف والشعبي . وكان لدى النرويج فعلا تقليد من التأيد للأفكار الديمقراطية في آدابها ينحدر من شاعرها الجمهوري هنريك ونجلاند . وكان ونجلاند قد تعاون بنشاط مع أوهل يولاند الفلاح وزعيم الثلاثينات من القرن الماضي الذي كان عضوا في البرلمان حتى سنة ١٨٦٩ . وقد حظي سفيردراب بدوره على التأيد الكامل من شخصية أدبية بارزة في الجيل التالي هو بجورنستجرن بجورنسون ( ١٨٣٢ — ١٩١٠ ) الذي كانت قصصه عن حياة الفلاحين قد بدأت تظهر في أواخر الثلاثينات . ولم تبدأ معركة سفيردراب من أجل توسيع حق الانتخاب ومن أجل حكم ديمقراطي مسئول كامل بداية فعالة الا في أواخر الستينات ، ولم يضطر الملك الى جعله رئيس وزارة الا في سنة ١٨٤٨ ، ولكنه كان يعمل بنشاط من سنة ١٨٥٠ من أجل الاستقلال القومي ولمصلحة صغار الفلاحين .

وفي مواجهة نشاط سفيردراب المسيطر لم يكن لأعمال « الدولية الأولى » في الدنمارك سوى صدى ضئيل في النرويج . وكل ما نما من اتجاهات اشتراكية فيها نما داخل الحزب الراديكالي . بيد أن هذا الحزب تحطم في الثمانينات . وقد بدأت جماعات اشتراكية صغيرة تتألف في سنة ١٨٨٥ وانبثق منها بعد ذلك بسنتين جنين لحزب ديمقراطي اشتراكي، كان في أول الأمر مجرد هيئة للدعاية . وكانت النقابية تنمو أيضا في حدود ضيقة ؛ وفي سنة ١٨٨٩ أنشئ « فدرال اشتراكي وتقابلي مركزي » يعتمد الى حد كبير على « غرف العمل » المحلية وعلى أسس مماثلة تملأ لما في السويد . وفي هذا العام نفسه انقسم حزب سفيردراب الراديكالي الى



جماعتين — احدهما تحررية ( ليبرالية ) وتجذب « حرية التعامل » ،  
والأخرى راديكالية سياسية وفى مطالبتها بالتشريع الاجتماعى . وكانت  
التنمية الاقتصادية السريعة قد بدأت لتوها فى النرويج مع اتساع صناعات  
قطع الأشجار الخشبية والبحرية التجارية ؛ وعمل هذا على تكوين حزب  
وسط يجذب المشروع الرأسمالى من جهة ، وساعد من الجهة الأخرى على  
نمو النقابات والأفكار الاشتراكية . وصدر قدر طيب من التشريعات  
الاجتماعية فى التسعينات بنفوذ الراديكاليين . وقد تهدم الاشتراكيون  
بأول مرشحهم « للستورينج » فى سنة ١٨٩٤ ، ولكنه فشل تماما حيث  
أن معظم العمال كانوا بلا أصوات . بيد أن « الستورينج » أقر حق  
الانتخاب لجميع الرجال فى سنة ١٨٩٨ بعد أن هزم اقتراح بتعديل يعطى  
هذا الحق للنساء ، وفى سنة ١٩٠٣ استطاع الاشتراكيون ارسال أربعة  
نواب الى البرلمان . وفى هذه الأثناء أنشأت النقابات ، التى كانت تنمو  
بسرعة ، مركزا منفصلا فى سنة ١٨٩٩ ، وبدأت النقابات التى كانت حتى  
ذلك الوقت محلية ترابط فى فدرالات قومية تقوم على الصناعة أكثر  
منها على الحرفة .

وفى سنة ١٩٠٥ بلغ الصراع من أجل الاستقلال ذروته . فقد أعلن  
« الستورينج » استقلاله الكامل عن السويد والملك السويدي وأرسلت  
الحكومة السويدية عدة دوريات الى النرويج . بيد أنه لم يكن هناك أى  
أمل حقيقى فى أن يستطيع الملك السويدي الاحتفاظ بسلطته على الشعب  
النرويجي حتى اذا هزمه فى ساحة القتال ، فأوقف دورياته على الفور تقريبا  
ووافق على المفاوضة . وكانت النتيجة أن تنازل الملك عن عرش النرويج ،  
التى أصبحت مستقلة تماما وصار عليها أن تحدد صورة الحكم فى  
المستقبل . وجاءت نتيجة الانتخاب الشعبى الى جانب اختيار ملك جديد

بأغلبية كبيرة وضد الجمهورية . وتقرر الاحتفاظ بنظام المجلس الواحد الذى كان موجودا منذ سنة ١٨١٤ ، ولم يمنح الملك الجديد سوى سلطات ضيقة جدا . وقد رأينا أن النقابات السويدية هددت ، بالتشاور الوثيق مع نقابات النرويج ، بالاضراب العام فى أوج الصراع اذا رفض ملك السويد والحكومة السويدية مطالب النرويجيين ، ولكن لم يطلب اليهم تنفيذ هذا التهديد . وفى الانتخابات العامة التى أجريت فى سنة ١٩٠٦ ، عقب تحقيق الاستقلال الكامل للنرويج ، حصل حزب العمال على عشرة مقاعد . وبعد ذلك بثلاث سنوات أضاف واحدا آخر وكان قد صدر قانون بمنح حق الانتخاب للنساء ، مع اشتراط الملكية ، فى سنة ١٩٠٧ .

وثار جدل حاد عن هذه النقطة ، وقف فيه الراديكاليون والاشتراكيون فى جانب والمحافظون فى الجانب الآخر ؛ وكان حول منح الامتيازات لرأس المال الأجنبى من أجل تنمية النرويج اقتصاديا — وبخاصة فيما يتصل بمواردها فى صناعة الأخشاب . فقد دعا اليسار الى اصدار قوانين تمنع نقل الموارد القومية الى أصحاب امتياز من الأجانب وعارضت أحزاب اليمين ذلك ؛ وأصدرت بالفعل قوانين من هذا النوع فى سنة ١٩٠٩ وان كانت عدلت تعديلا طفيفا عندما عاد اليمين الى الحكم . وفى هذه الأثناء حدث اقسام نهائى بين الأحرار والراديكاليين فى سنة ٧ — ١٩٠٨ ، وتآلف حزب راديكالى جديد . وفى الانتخابات العامة سنة ١٩١٢ حدث تدفق الى اليسار ، وضاعف حزب العمال مقاعده فصار له ٢٣ مقعدا . وفى العام التالى قرر « الستورثينج » الجديد مساواة النساء بالرجال فى حق الانتخاب ورفع قيد الملكية .

وجاءت الحرب ، وبقيت النرويج على الحياد — لأنه بالرغم من أن معظم الناس كانوا يميلون الى الحلفاء فان الحياد كان أفضل سياسة وكان

ينطوى على تقارب الدول السكندنافية بعضها الى بعض للدفاع المشترك . وأدى فى الترويج بصفة خاصة الى قص فى المواد الضرورية مما نجم عنه ، قبل مضى وقت طويل ، تدخل كبير من جانب الدولة فى الميدان الاقتصادى لضمان توفيرها . وارتفعت الأسعار بشدة مما أدى الى تضرر على نطاق واسع ؛ وفى سنة ١٩١٦ انفجرت عدة اضرابات بين عمال النقل والمعدنين والعمال الصناعيين . وعند ذلك تكاثفت الأحزاب غير العمالية وأصدرت قانونا يقرر التحكيم الاجبارى ؛ وظل هذا القانون نافذ المفعول ، برغم احتجاجات العمال ، حتى سنة ١٩٢٣ ( ثم أصدر من جديد فى سنة ١٩٢٧ ) . وأدى الصراع الصناعى والاجراء الذى اتخذه « الستورننج » الى اتجاه حزب العمال الى اليسار . وزاد هذا الاتجاه حدة عندما اندلعت الثورة الروسية ؛ وفى سنة ١٩١٩ انضم حزب العمال الترويجى الى « الدولية الثالثة » . ونجم عن ذلك انقسام ، اذ انفصل الجناح اليميني وألف حزبا ديموقراطيا اشتراكيا . وقراءة نهاية العام التالى حدث اضراب فى السكك الحديدية أخمده الحكومة بشدة . فقد كانت السكك الحديدية مملوكة ملكية عامة وكان الاضراب ينطوى على جريمة مزدوجة فى نظر الحكومة ، فهو يخرق « قانون التحكيم » وموجه ضد الدولة . وهزم رجال السكك الحديدية ؛ وبعد ذلك بيضعة أشهر دعت النقابات الى اضراب عام لم يحظ بدوره بالنجاح . وبعد ذلك بعامين تشاجر حزب العمال فى سنة ١٩٢٣ مع « الدولية الثالثة » وانفصل عنها . وانفصل قطاع من اليسار وأسس الحزب الشيوعى الترويجى . وظل هناك حتى سنة ١٩٢٧ ثلاثة أحزاب اشتراكية متنافسة فى الميدان . وعندئذ اندمج حزب العمال والحزب الديموقراطى الاشتراكى وتركوا الشيوعيين فى الخارج ؛ وحصل الحزب المندمج على ٥٩ مقعدا فى « الستورننج » وألف وزارة أقلية لم تلبث أن سقطت على الفور هربا .

لقد مرت بالموضوع حتى هذه النقطة لأنه كان من الصعب أن قطعه قبل ذلك . فحتى سنة ١٩١٤ لم يستطع حزب العمال ، برغم نموه المستمر وبرغم أنه طفر طفرة قوية في سنة ١٩١٢ ، أن يترك أثرا متميزا وظل في الغالب يقوم بدور ثان مع الراديكاليين . بيد أن النقابات كانت تنمو بسرعة وأحرزت نجاحا كبيرا في رفع الأجور وتحسين ظروف العمل مما يرجع السبب الأساسي فيه الى السرعة الزائدة في تقدم الانماء الرأسمالي والظرف المواتي للتجارة في صناعة قطع الأخشاب ومنتجاتها . وقد كانت النرويج لا تزال أساسا بلدا زراعيا ، ولكن كانت لديها بحرية تجارية كبيرة كما كان كثير من صناعاتها يقع في الريف . ولذلك كان تكوين النقابات وكسب التأييد للاشتراكية خارج المدن الرئيسية أسهل بكثير منه في معظم البلاد الأخرى — وكانت معظم هذه المدن موانئ وصغيرة الى حد ما باستثناء كريستيانا (أوسلو الآن) . وكان الصدام فيها بين المدن والريف أقل من معظم الأماكن الأخرى ، اذ كان الصدام الرئيسي فيها بين جماعات الأغنياء والفقراء ؛ وكان كل معسكر يضم رجالا من الريف والمدن على السواء . ولم تسهم النرويج حتى سنة ١٩١٤ بأي نصيب متميز تماما في الفكر الاشتراكي ويعود ذلك الى حد كبير الى أنه كان لديها تقليد ديمقراطي استطاعت به أن تسير في طريقها دون أن تنمو لديها حركة اشتراكية ذات أهمية الى أن أدى التدفق الكبير لرأس المال في سنوات ما قبل الحرب الى خلق مجموعة جديدة من المشاكل .

ويحتل مركز الصدارة غير المنازع بين صانعي حركة الطبقة العاملة النرويجية الرئيسيين كريستيان هولترمان كنودسن ( ١٨٤٥ — ١٩٢٩ ) . وقد ولد في برجن وأقام في كريستيانا يعمل جماع حروف في مطبعة ، وفي سنة ١٨٧٦ صار رئيس « اتحاد الطباعين » وصار في سنة ١٨٨٣ رئيس

« المنظمة النقابية المركزية » . وفي سنة ١٨٨٤ أنشأ صحيفة « عملنا » وأسس دار الطبع الخاصة به ليصدرها . وفي العام التالي كان أحد مؤسسي « الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي » وأول سكرتير له ، وهو الاتحاد الذي نمامته « حزب العمال » . وغيرت صحيفته اسمها الى « الديمقراطي الاشتراكي » وصارت فيما بعد الصحيفة الرسمية للحزب . وقد انتخب كنودسن عضوا في مجلس مدينة أسلو سنة ١٨٩٨ ، وعضوا في البرلمان سنة ١٩٠٦ . وصار زعيم حزب العمال واحتفظ بمركزه الى سنة ١٩١٨ عندما أخرجه منه القطاع الأكثر راديكالية الذي حصل على الأغلبية . بيد أنه رفض الانفصال عن الحزب مع الديمقراطيين الاشتراكيين اليمينيين وبذل ما في وسعه لمنع الانقسام . وكان كنودسن الممثل الأول للحركة النرويجية في مناقشات « الدولية الثانية » .

وكان من بين المتصلين اتصالا وثيقا بكنودسن ابتداء من الثمانينات في القرن الماضي كارل ييسن ( ١٨٥٨ — ١٩٣٠ ) الذي ولد في الدانمارك وتلقى تدريبا في صناعة السيجار ولكنه عمل بصناعة الفرش عندما بلغ الرجولة . وقد استقر ييسن في كريستيانا في سنة ١٨٧٨ وانضم الى كنودسن في انشاء « الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي » . وفي سنة ١٨٨٧ صار رئيس تحرير « الديمقراطي الاشتراكي » ، وفي سنة ١٨٩٨ انتخب عضوا في مجلس المدينة مع كنودسن . وفي سنة ١٨٩٢ ترك رئاسة التحرير ليفتح محل طباق ، ولكنه عاد في سنة ١٩٠٦ الى الصحيفة ورأس تحريرها مرة أخرى الى سنة ١٩١٢ وعندئذ استقال بسبب خلاف حول السياسة التي تتبع حيال التشريع الخاص بتحريم الخمر . وكان ييسن رئيسا لحزب العمال مدى خمس سنوات في الثمانينات . وفي الانقسام الذي حدث سنة ١٩١٨ انضم الى اليمين المهزوم ، وبعد ذلك انضم الى الجماعة الديمقراطية الاشتراكية التي انفصلت .

وقد حصل كنودسن قبل مضي وقت طويل على نصير مهم هو عالم الطبيعة الراديكالي الياس جوتليب أجيد نيسن (١٨٤٣ - ١٩١١) . وقد خدم نيسن كطبيب في الحرب الدانماركية الألمانية أولا ثم في الحرب الفرنسية الألمانية . ثم أقام بعد ذلك في أوصلو وعمل طبيب نساء ودافع عن قضية تحريم الخمر والاصلاح الصحى . وكان رئيس « جمعية منع المسكرات » ابتداء من سنة ١٨٧٩ الى ١٨٨٧ وحرر صحيفتها وكان له دور كبير في جعل الموضوع قضية سياسية كبرى . وفي أواخر الثمانينات انضم الى الاشتراكيين ، ومن سنة ٤٨ - ١٨٤٩ رأس تحرير «الديموقراطى الاشتراكى» . وجاء نصير آخر للحركة العمالية من الراديكاليين وهو القس الفرد اريكسن ( ١٨٦٤ - ١٩٣٤ ) الذى أنشأ في سنة ١٩٠٢ صحيفة « نورديس » ( نور الشمال ) وانتخب عضوا في البرلمان في العام التالى وأعيد انتخابه في الانتخابات التالية . بيد أن اريكسن سرعان ما تشاجر مع الحزب وفي سنة ١٩١٠ لم يعد الحزب ترشيحه . وفي سنة ١٩١٢ طرد من حزب العمال وصار في سنواته الأخيرة محافظا في الشؤون السياسية برغم أنه استمر يعتقد آراء اجتماعية وثقافية تقدمية . وكان في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى يمثل قوة أخلاقية كبيرة الى جانب حركة الطبقة العاملة لبلاغته كمبشر وكاتب ، ولكنه كان مصلحا اجتماعيا أكثر منه اشتراكيا .

وهناك شخصية هامة أخرى هو أولاف كرينجن ( ١٨٦٧ - ١٩٥١ ) . وقد بدأ كرينجن عاملا زراعيًا وفي قطع الأخشاب وذهب الى الولايات المتحدة في سنة ١٨٨٧ . وحرب هناك كمدرس ، وبعد أن اشتغل بالتدريس فترة تحول الى الصحافة العمالية . وقد وقع تحت تأثير الاشتراكية البريطانية وأسهم في تحرير صحيفة كيرهاردى « الزعيم العمالى » . وعاد

ثانية الى النرويج في سنة ١٨٩٧ حيث رأس تحرير « الديمقراطي الاشتراكي » فترة العلمين التاليين ، ثم رأس تحريرها مرة أخرى بضع سنوات بعد فترة اقطاع . وقد قام بدور نشيط في « الدولية الثانية » وعمل عضوا في « المكتب الاشتراكي الدولي » فترة ما . وكان ينتمى الى الجناح اليميني في حزب العمال النرويجي ، وعندما حدث الانقسام بعد الحرب انضم الى الجماعة الديمقراطية الاشتراكية . وقد كتب كرينجن كثيرا — في النشرات والصحافة ، وكان هو وكنودسن أبرز من عرفتهم مؤتمرات « الدولية » من النرويجيين .

وكانت الشخصية البارزة في الجانب النقابي ، بعد كنودسن ، هو أول أولسن ليان (١٨٦٨ — ١٩٢٥) . وكان بحارا وهو في سن المراهقة ثم صار طباعا وديموقراطيا اشتراكيا . وابتداء من سنة ١٩٠٧ كان رئيس « المركز النقابي » . وقد حارب الانقسام بشدة ، برغم أنه كان ديموقراطيا اشتراكيا معتدلا ، عندما حصل الجناح اليساري على أغلبية في حزب العمال وأقنع النقابات بالاستمرار في تعاونهم مع الحزب حتى عندما انضم الحزب الى « الدولية الثالثة » . وقد ظل رئيسا « للمركز النقابي » الى أن مات . وكان أبرز زملائه في « المركز » هو اينجفالد مارنيوس أورمستاد ( ولد سنة ١٨٧٤ ) ، الذي صار في سنة ١٩١١ مدير « مجلس أوسلو للتأمين ضد المرض » وكان الخبير المرموق لحزب العمال في مسائل التشريع الاجتماعي .

وفي سنة ١٩١٤ كان هناك زعيم جديد يتقدم الى مركز الصدارة هو مارتن ترانمايل ( ولد سنة ١٨٧٩ ) . وكان ترانمايل طباعا في أول الأمر في النرويج ، ولكنه هاجر في سنة ١٩٠٠ الى الولايات المتحدة . وعاد في سنة ١٩٠٥ حيث صار صحفيا عماليا نشطا ورأس تحرير صحيفة « نى تيد »

( الوقت الحديث ) من سنة ١٩١٢ — ١٩١٨ . وقد كان ترانمايل منذ البداية ينتمى الى اليسار الموغل في اليسارية في الحركتين الاشتراكية والنقابية ، وفي سنة ١٩١٨ كان الزعيم الأول للجناح اليسارى المنتصر الذى جعل حزب العمال ينضم الى « الدولية الثالثة » . وفي ذلك العام صار سكرتير الحزب . ومن سنة ١٩٢١ رأس تحرير « الديموقراطى الاشتراكى » وخليفتها « صحيفة العمل » . وكان ترانمايل خطيبا بليغا وصحفيا شديدا التأثير . وقد كسب احتراماً كبيراً بين خصومه كما بين زملائه وأنصاره . ولم يبق أى من هؤلاء الزعماء بدور كبير فى نمو الفكر الاشتراكى الذى كان فى الغالب مستمداً من جهات أخرى ، على الأقل حتى سنة ١٩١٤ ، ولم يأخذ طابعاً متميزاً الا فى السنوات التى أعقبت الثورة الروسية .

#### ٤ — فنلندا

كانت فنلندا حتى سنة ١٩١٧ جزءاً من الامبراطورية الروسية . وكانت صناعاتها حتى القرن العشرين قليلة ، اذ كانت بلداً تغلب فيه الزراعة مع موارد ضخمة من غابات الأشجار التى قد بدأت لتوها تستغل . بيد أنها بدأت منذ ثمانينات القرن الماضى تنمى زراعة متخصصة للتصدير وبخاصة منتجات الألبان ، وبعد سنة ١٩٠٠ بدأت صناعات الأخشاب وقطع الأشجار تدخل دور الاستغلال السريع . وقد ترتب على هذه التغيرات تحول فى التجارة نحو أوروبا الغربية ونمو حركة تعاونية وطبقة عاملة صناعية نمواً واسع النطاق . وأخذت الجمعيات التعاونية تنتشر فى الثمانينات ، وفى سنة ١٩٠٠ كان التعاون الاستهلاكى والتعاون الزراعى قد أحرزا تقدماً كبيراً . وأنشئت منظمة مركزية لتعاون الفلاحين فى سنة ١٨٩٩ ، وحوالى ذلك الوقت قاد الأستاذ هانز جيهارد حملة قوية من أجل تنمية التعاون . وفى



سنة ١٩٠٣ أسست الجمعيات الاستهلاكية ، وكان معظمها ريفي ، « جمعية تعاونة للبيع بالجملة » S. O. K. على أساس من الحياد في السياسة . ولم تقم « الجمعية التقدمية للبيع بالجملة » المنافسة لها ، والتي كانت تقوم أساسا على تعاويث المدن ، الا عندما تحقق استقلال فنلندا في سنة ١٩١٧ . وكان الفنلنديون مشغولين بالصراع من أجل الاستقلال حتى سنة ١٩١٧ . وكانت روسيا قد ضمت فنلندا من السويد في سنة ١٨٠٨ كدوقية لها أنظمتها الخاصة بها ودوقها هو القيصر . وقد تلقت روسيا عن أيام السيادة السويدية برلمانا ( دايت ) من أربع طبقات ليس للعمال حق الانتخاب فيه ؛ وظل هذا الجهاز العتيق قائما الى سنة ١٩٠٥ . بيد أنه كان يظل فترات طويلة دون اجتماع ، وكان يحكم فنلندا مجلس شيوخ تعينه روسيا تحت حكم حاكم روسي . وكانت السياسة الروسية تارة تسمح بقدر كبير من الحرية لفنلندا لتعيش في ظل أنظمتها الخاصة بها وتستعمل لغتها الخاصة وتارة أخرى تحاول صبغها بالصبغة الروسية بالعنف ؛ وقد حدثت مشادات متكررة حول الشروط التي يعنى بمقتضاها الفنلنديون من الخدمة الاجبارية في جيش القيصر .

ولم تكن هناك حركة للطبقة العاملة الفنلندية ، باستثناء ميدان التعاون ، وذلك الى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا . ففي سنة ١٨٩٤ تجددت حركة صبغ فنلندا بالصبغة الروسية عندما اعتلى نيقولا الثاني العرش . وحوالي ذلك الوقت أصدرت جماعة من الاشتراكيين الفنلنديين صحيفة « تيوميز » ( العامل ) انبثق منها « حزب عمالي » محلي في هلسنكي بعد ذلك بثلاث سنوات . وفي العام التالي ( ١٨٩٩ ) ألف « حزب عمال » يقوم أساسا على الجماعات النقاية في مؤتمر عقد في آبو . وكان البيان الذي أصدره مستمدا الى حد كبير من « برنامج ايرفورت » الألماني الذي صدر

فى سنة ١٨٩١ ، وقد صدر هذا البيان على الفور . وفى نفس السنة أعلنت الحكومة القيصرية ، فيما عرف باسم « بيان فبراير » ، ما يكاد يكون الغاء تاما للدمستور الفنلندى وبدأت عملية مشددة من « الترويس » . ومنح الحاكم الروسى بوريكوف ، سلطات دكتاتورية ، وشرع الحاكم يعمل على الغاء استعمال اللغة الفنلندية وتحطيم الحركة القومية التى تحولت الى حركة سرية . وفى العام التالى قتل وطنى شاب ، هويوجين شاومانز ، الحاكم الروسى واتحر ، وحظى العمل بتحييد واسع . وجاءت بعد ذلك سلسلة الهزائم الروسية فى الشرق الأقصى والاتفاضات التى عمت أنحاء الامبراطورية الروسية وكادت تقضى على حكم القيصر . وانهز الفنلنديون فرصة الاضطرابات التى تعرضت لها القيصرية لتأكيد مطلبهم بالاستقلال القومى . وفى أكتوبر سنة ١٩٠٥ قاموا باضراب عام شل حركة البلاد ، ولم يكن حركة عمالية بقدر ما كان توقفا شاملا عن التعاون قامت به جميع الطبقات باستثناء أولئك الذين يعتمدون مباشرة على التأييد القيصرى . وتراجعت الحكومة الروسية ، وكان لديها ما يكفيها فى مقاتلة الحركات الثورية فى روسيا نفسها ، بعد أن تحدى الفنلنديون سلطتها وأنشأوا ما يكاد يكون فى الواقع حكومة منافسة خاصة بهم . وحتى البرلمان ذى الأربع طبقات انضم الى التمرد القومى وطالب بتغييرات دستورية حاسمة . وفى نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، وكانت الاضطرابات على أشدها فى روسيا ، وعد القيصر بأن يسمح للفنلنديين باستقلال كامل فى حكم أنفسهم بالطريقة التى يرونها مناسبة ؛ وانتخب « دايت » فى ظل النظام القديم وأقر هذا « الدايت » تحت تأثير شدة المشاعر القومية ، دستورا جديدا ينشئ حكومة مسئولة أمام مجلس واحد على أساس من حق الانتخاب العام ، بما فى ذلك النساء ، عند بلوغ سن الرابعة والعشرين . وفى أثناء ما كان قبول

هذا الدستور معلقا في الميزان هدد الفنلنديون باضراب عام آخر ، وفي يونيو سنة ١٩٠٦ تراجع القيصر ثانيا وسمح بتطبيقه . وفي الانتخابات التالية التي أجريت في ظل نظام التمثيل النسبي حصل الاشتراكيون ، الذين لم يكن لهم أى وجود قريبا كقوة سياسية حتى ذلك الوقت ، على ٨٠ مقعدا من ٢٠٠ مقعد في الدايت الجديد — بينهم تسع نساء كن ، مع عشر نساء أخريات ينتمين الى أحزاب أخرى ، أول نساء دخلن البرلمان في العالم . وشرع الدايت على الفور يصدر قدرا ضخما من التشريعات الاجتماعية التقدمية جدا ، ولكن لم ينفذ منها شيء عملا . اذ في ذلك الوقت كانت حكومة القيصر قد بدأت تسيطر على الثورة وأخذت سياسة ستولييين الاضطهادية تبلور . ووجد الدايت الفنلندي نفسه في خضم صراع جديد مع الدوما ومع الوزارة القيصرية ، لأن مجالس الدوما الأخيرة كانت لا تفل عداة نحو القومية الفنلندية عن حكومة القيصر . وقد حُل الدايت في سنة ١٩٠٩ ثم في سنة ١٩١٠ بقرار قيصرى وحكمت البلاد بقوانين أصدرها الدوما دون موافقة الفنلنديين . وأخذت منظمات الطبقة العاملة التي كانت قد تحولت الى النشاط العلني ابان الثورة ؛ وألقى زعماءها في السجون أو تقوا . ولكن المقاومة الوطنية لم تنحطم قط . فعلى سنة ١٩١٠ ألغى الدوما كل ما للدايت الفنلندي من سلطات تشريعية تقريبا بواسطة قانون امبراطورى وحاول الحاكم فرض قوانين روسية . ورد الموظفون الفنلنديون بمحاولة الاستقالات الجماعية أدت الى اشاعة الفوضى في الجهاز الادارى . وكان الصراع لا يزال قائما عندما نشبت الحرب في سنة ١٩١٤ ، وعندئذ ازداد الصراع حدة عندما حاولت الحكومة الروسية فرض الخدمة العسكرية خارج فنلندا على المجندين الفنلنديين . وقد فضلت المحاولة ، واستطاع الفنلنديون الاحتفاظ بقدر معين من الاستقلال

الذاتى بفضل ظروف الحرب — بما فى ذلك الاعفاء من سيطرة الشرطة الروسية ، الأمر الذى ترتب عليه أن كثيرا من الأشخاص المهددين استطاعوا أن يجدوا ملجأ فى الأرض الفنلندية كما فعل لئين فى سنة ١٩١٧ بين الثورتين الأولى والثانية . وبذلك حكومة كيرنسكى بعض الجهد فى الضغط على الفنلنديين . وبمجرد استيلاء البلاشفة على الحكم أعلنوا استقلال فنلندا ، التى أعلنت نفسها عندئذ جمهورية اشتراكية . ثم جاءت الحرب الأهلية وما أعقبها مباشرة من احتلال فنلندا بواسطة قوات ألمانية فى أوائل سنة ١٩١٨ . وحرّم نشاط الاشتراكيين ، وقامت بقايا الدايت ، بعد استبعاد الاشتراكيين منه ، بإلغاء التشريعات الاجتماعية التى كانت قد أصدرت بسرعة فى العام السابق . وعندئذ انتهت الحرب بهزيمة الألمان ، وطرد الألمان من البلاد . وكان الدايت الجديد الذى انتخب فى سنة ١٩١٩ يضم أيضا ثمانين اشتراكيا من مجموع مائتين ، وصدر دستور جديد . ولكن بعد فترة من الحكم الدستورى سيطر عليه اليمين برئاسة جنرال مانزهايم وقعت ثانية حرب أهلية بين حركة « لابتو » الرجعية واليسار ؛ وزاد الموقف تمقيدا لاهتمام فى صفوف الاشتراكيين بين الشيوعيين وأنصارهم والديموقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا يمثلون الجناح الأيمن ويعتمدون فى الغالب على تأييد الحركة التعاونية .

وهكذا ظهرت الاشتراكية الفنلندية فجأة وبصورة تسترعى الأنظار فى سنة ١٩٠٥ ، فى وقت الثورة الروسية الأولى ، كحركة قوية على نطاق قومى تسيطر على نصف الدايت تقريبا . وواجهت على الفور أزمة داخلية عندما وافق أبرز زعمائها ج . ك . كارى على قبول منصب وزارى من القيصر . وقد طرده الحزب الاشتراكى على الفور ، وحل محله ادوارد والباس فى الزعامة ومثل الحزب فى « مؤتمر شتوتجارت الدولى » فى

سنة ١٩٠٧ . بيد أن فاينو لائر ( ولد سنة ١٨٨١ ) ، الزعيم التعاوني ، سرعان ما صار الشخصية البارزة في الحزب . وكانت النقابات لا تزال في هذه المرحلة منظمة على أساس محلي ، ولم تكن هناك نقابات قومية الا للطباخين وعمال الصلب ، وكانت النقابات في الغالب تعمل تحت تأثير الحزب الديموقراطي الاشتراكي الذي كان ينسق بينها . وبعد سنة ١٩٠٥ أنشئ « مركز هابى » على صلة وثيقة بالحزب ، ولكن الاضطهاد الذى ساد بعد الثورة جعل العمل الفعال عسيرا . وظل التعاون ، وليست النقابية ، هو القوة الرائدة ؛ ولكنه كان منقسما بين التعاونيات المحايدة التى كانت تعتمد على المناطق الريفية والتعاونيات التقدمية فى المدن التى كانت على اتصال وثيق بالحزب الديموقراطي الاشتراكي ، وان لم تنضم اليه رسميا . كما كان هناك بالإضافة الى ذلك اقسام جادين أولئك الذين تطلمعوا الى ألمانيا فى طلب المعونة ، كراهية منهم لروسيا ، وأولئك الذين أرادوا أن يربطوا مصيرهم بالبروليتاريا الروسية فى صراعها ضد القيصرية أولا ثم ضد محاولات الغرب فى سنة ١٩١٧ قلب الثورة الروسية . وحتى سنة ١٩١٧ كان اليمين فى مجموعته يتطلع الى ألمانيا ، وكذلك جزء من اليسار الذى مال الى الألمان فى معارضته لمحاولات « الترويس » بالقوة التى تجددت بعد هزيمة ثورته سنة ١٩٠٥ . وقد ظلت هذه التيارات المتعادية داخل حركة الطبقة العاملة الفنلندية حتى الحرب العالمية الثانية ، وحالت دون انتصار الاشتراكيين الفنلنديين انتصارا حاسما ، الأمر الذى بدا فى سنة ١٩٠٥ قريبا جدا ، بيد أننا يجب أن نؤجل حديثنا عن الصراع الطويل الذى حدث بعد سنة ١٩١٧ الى المجلد التالى من هذا المؤلف .

## الفضل التاسع عشر إيطاليا

ظلت إيطاليا طوال الفترة التي يتناولها هذا الجزء من الكتاب مسرحا لصراع بين الفلسفات الاشتراكية والفوضوية والسندكالية ، مع تعقيد اضافى بوجود حركات اجتماعية كاثوليكية متأثرة تأثرا عميقا بالنزاع بين البابوية والدولة الإيطالية الجديدة . فطوال الجزء الأكبر من هذه الفترة ظل الفائيكان يحرم على المؤمنين الاشتراك فى شئون الدولة . ولم ينبثق الحزب الكاثوليكي المنظم القوى الا قرابة نهايتها . وكان من نتائج ذلك أن جهودا كاثوليكية كبيرة انصببت على ميادين النشاط الاجتماعى والاقتصادى — التعاونى والنقابى الى جانب النشاط التبادلى والغيرى . وكثيرا ما كان الكاثوليك يقاتلون ضد جبهة مزدوجة — ضد الاشتراكية وضد الدولة ، وأحيانا كان الكاثوليك الأكثر تقدما يقاتلون ضد البابوية كذلك ، كما حدث مثلا مع « المصبة الديمقراطية القومية » بزعامة دون رومولومورى خلال العقد الأول من هذا القرن . وكان يسرى فى الاشتراكية الإيطالية ، كما فى البورجوازية الراديكالية الإيطالية ، تقليد قوى من اللادينية جعل التعاون بينها وبين اليسار الكاثوليكي مستبعدا ، حتى فى ميادين النقابية والتعاون .

والى جانب التعقيدات الدينية كانت هناك اختلافات واضحة بين أحوال الجنوب والشمال ، أو بالأحرى بين المراكز الصناعية الأكثر تقدما فى شمال إيطاليا من ناحية ، والجنوب كله من ناحية أخرى ، بينما كان

الجزء الأوسط من البلاد — بما في ذلك روما — بين بين . فقد تربت على الفقر البشع في الجنوب ، وهو زراعى أساسا وإن كان يضم منطقة تعدين يسودها أبشع أنواع الاستغلال في أوروبا كلها ، ظروف لا يمكن مطلقا أن تقوم فيها منظمات اشتراكية أو عمالية ثابتة مثل تلك التى توجد في البلاد الأكثر تهديما . لقد كان من الممكن حدوث شغب بسبب الجوع ، بل وقد يحدث تمرد ، كما أمكن بين الفينة والفينة انشاء منظمات مؤقتة واسعة النطاق من الفلاحين والأجراء ، ولكن هذه الحركات والمنظمات كانت تجيء وتذهب ولم تهم قط بينها وبين المنظمات الأطول بقاء في المدن الشمالية أية علاقات تفاعل وثيق . وقد استطاعت حركات عمال المدن ، في المناطق التى اختلطت فيها الزراعة والصناعة فقط وكانت ظروف الزراعة سيئة — مثل الرومانا وإميليا ، أن تنشئ من وقت لآخر صلات وثيقة بالعمال الزراعيين . ولكن سرعان ما كانت مثل هذه الحركات المشتركة تسحق باضطهاد عنيف تمثل فيه السلطات العامة وأصحاب الأراضي مصلحة مشتركة ، ولكنها كانت تقوم ثانية .

وكان باكونين قد بدأ حملته بين العمال الإيطاليين في نابولي ؛ إذ لما كانت نابولي على صلة وثيقة بالجنوب الزراعى ، كما انها كانت هى نفسها موقعا لكتلة ضخمة من البروليتاريا الدنيا ومركزا للصناعة غير نامى ، فانها كانت المركز الطبيعى للنضوية الإيطالية ؛ في حين كانت ميلانو وجنوا وتورين هى المدن التى نمت فيها صناعات كبرى سمحت بمجال للنشاط النقابى ولقيام حركة اشتراكية قريبة من حركات أوروبا الغربية . ولكن حتى في هذه المدن ، وأكثر منها في المراكز الصناعية الأقل شأنا في إميليا ، بقى قدر كبير من الإنتاج الصغير وكانت هناك صلات وثيقة بالريف الذى استمر فيه الفقر والظلم وإن كان بدرجة أقل تطرفا

من الجنوب . وقد ظل للفوضوية أنصار في الشمال كما في الوسط والجنوب ، ولكنها في الشمال وفي المدن الكبرى في الوسط جنحت بصورة أقوى إلى التحول إلى نوع من السندكالية التي تحاول أن يكون أساسها تقاييا متأثرة إلى حد كبير بنمو الأفكار السندكالية في فرنسا .

وهناك سبب آخر لنفوذ الأفكار والسياسات الفوضوية والسندكالية حتى في الشمال الصناعي ، وهو تهديد حق الانتخاب إبان معظم الفترة التي تبحث أمرها . فبرغم أن قوانين الانتخاب عدلت بين وقت وآخر ، وبخاصة سنة ١٨٨٢ عندما انتخب أول نواب اشتراكيين في البرلمان ، فإن اشتراط معرفة القراءة والكتابة وحد أدنى من الضرائب جعل الأغلبية العظمى من العمال والفلاحين ، خصوصا في الجنوب ، بلا أصوات ، إلى أن طبق إصلاح جيوليتي في سنة ١٩١٢ فزاد عدد الناخبين إلى أكثر من الضعف . وقد وضعت القوانين الدستورية عقبات أخرى في طريق تمثيل الطبقة العاملة في صورة اشتراط قدر خاص من الملكية لدى المرشح ، كما أن النواب الاشتراكيين ظلوا حتى سنة ١٩١٢ بلا مكافآت برلمانية . ومن ثم فإن النواب الاشتراكيين الأول كانوا من أعضاء الطبقة الوسطى ، فلم ينتخب عامل بوصفه نائبا اشتراكيا حتى سنة ١٩٠٠ ، وكانت سيطرة المحامين والأساتذة والصحفيين على المجموعة البرلمانية للحزب مصدر ريبة لدى العمال من ذوي الوعي الطبقي في الحزب مما ساعد على خلق شد وجذب مستمرين بين هذه المجموعة والأجهزة المشرفة على شؤون الحزب خارج البرلمان .

والواقع أن الحزب الاشتراكي الإيطالي كان غنيا بالعنصر المثقف أكثر من أي شيء آخر ؛ بيد أن مثقبيه ، يرغم أن كثيرين منهم تعرضوا للنفي والعبس في سبيل قضية الاشتراكية ، كثيرا ما وجدوا أنفسهم بعيدين بعض الشيء عن تيارات المشاعر بين أتباعهم وبخاصة لأن كثيرين من



هؤلاء المثقفين كانت تربطهم صلات وثيقة في الرأي بالجماعات المناهضة للكنيسة في اليسار البورجوازي وكانوا على استعداد لتأييد الحكومات البورجوازية التي تدافع عن العلمانية والأنظمة البرلمانية حتى اذا كانت هذه الحكومات لا تتورع عن اطلاق النار على الفلاحين أو العمال الثائرين ضد الاضطهاد ، بل وحتى على عمال صناعيين مضرين أو قائلين بمظاهرات جماهيرية . وقد اضطر الاشتراكيون في البرلمان المرة تلو المرة الى تأييد حكومات من اليسار ، بل ومن الوسط ، لكي يحولوا دون أن تجيء محلها حكومات أسوأ ؛ كما اضطروا المرة تلو المرة الى العدول عن هذه السياسة عندما كان الاضطهاد ومذابح المضرين والعمال الزراعيين تثير ثائرة أعضاء الحزب الاشتراكي وال نقابات بشدة . ومن ثم كانت هناك ذبذبة مستمرة في السياسة الاشتراكية ، وقرابة نهاية الفترة حدث انقسام حاد في الوحدة الرسمية التي كان الحزب قد حافظ عليها مدة طويلة رغم خلافاته الداخلية .

والواقع أن الاشتراكية الإيطالية نمت في بيئة اتمت بعنف وشغب دائمين برغم أن كثيرا من زعمائها كانوا بطبيعتهم معتدلين واصلاحيين . اذ كانت طبقات ملاك الأراضي ، وبخاصة في الجنوب ، رجمية جدا وكان العمال الزراعيون يرزحون تحت وطأة طغيان واستغلال شديدين ؛ كما أن طبقة رجال المال والصناعة المناهضة لم تكن أقل من ذلك اصرارا على التمسك بحقوقها ضد كل مطالبة من جانب الطبقة العاملة بالمساومة أو ممارسة أى تفوذ سياسى على نطاق قومى أو فى الهيئات المحلية . فقد كانت هناك رابطة قوية بين أصحاب الأعمال الزراعيين والصناعيين فى اتحاد ضد روابط عمال الزراعة والنرف العمالية فى المدن ؛ ولم تتردد أى من الفئتين ، ساد الأراضي وأصحاب الأعمال الصناعيين ، فى حث السلطات على

الطلاق النار عندما كانت تحدث اضطرابات . فضلا عن شكاوى العمال الزراعيين كان هناك نظام ضريبي شديد الوطأة على المستهلكين ومصدر إثارة مستمرة لشغب الجوع كلما ساءت الأحوال ؛ واستغلت هذه القورات العمياء كسبب لاضطهاد المنظمات الاشتراكية والنقابية وللقيام بمذابح بين القائلين بالشغب . فكانت « غرف العمل » ، التي صارت مراكز للنشاط النقابي في المدن ، عرضة للإغلاق المرة تلو المرة بواسطة السلطات العامة ، كما تعرض الحزب الاشتراكي للحل عدة مرات بناء على صدور قانون بذلك ، وكذلك حطمت منظمات العمال الزراعيين بشدة أكثر حتى من ذلك . وصحيح أن هذه الاضطهادات لم تدم أبدا ، إذ كانت الحكومات تتذبذب بين الكبت العنيف والاعتراف المشروط بحق التنظيم ، وكان البرلمان يسقط الحكومات المتطرفة في أى من الاتجاهين . ولكن خلال كل هذا التذبذب في السياسة كانت هناك دائما أعمال عنف وعنف مضاد تحدث . حتى في أكثر جهات البلاد تقدما ، كما لم يحدث قط أن خلا الجنوب تماما من الاضطهاد .

وفي هذا الجو استطاعت الاشتراكية الإيطالية بشكل ما خلال الربع الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن العشرين بناء حركة سياسية قوية كانت عملا يعتد به في دوائر « الدولية الثانية » . ومن الناحية الأخرى ظلت الحركة النقابية الإيطالية ضعيفة نسبيا بسبب عدم نمو الصناعة الكبيرة على نطاق واسع والفشل في إنشاء منظمات ثابتة الدعائم بين سكان الريف — باستثناء التعاويثات .

ولكى تتبع تاريخ الاشتراكية الإيطالية من النقطة التي تركناها عندها في الجزء الثاني من هذا المؤلف يجب أن نعود إلى السبعينات من القرن الماضي . ان « الفدرال الإيطالي للاتحاد الدولي للعمال » تكون قبل مؤتمر

لاهاي في سنة ١٨٧٢ ، الذي رفض القدرال الايطالي الاشتراك فيه اذ كان يسيطر عليه النفوذ القوضوى وظل يسيطر عليه الى أن تحطم في الثمانينات الأولى . وقد انتظمت ضده ، في الشمال ، جماعات ماركسية صغيرة تحت الزعامة الفكرية لانزيكو بنيامى ( ١٨٤٧ — ١٩٢١ ) وأوزوالدو جوتشى فيابى ( ١٨٣٧ — ١٩١٧ ) ، ولكن هذه الجماعات لم تتقدم كثيرا . وقد قويت بعض الشئ عندما انتقل بنوا مالون ، وكان منفيًا منذ كوميون باريس وأقام في ميلانو فترة ، الى بالرمو في صقلية سنة ١٨٧٤ وأسس صحيفة « ايلبوفرو » التى كان لها نفوذ فكرى كبير . وقد صار مالون فيما بعد الداعية الأول لما عرف باسم « الاشتراكية المتكاملة » عندما عاد الى فرنسا — وكان يقصد بها مذهبًا يقوم على قبول جميع صور العمل التى تدعو اليها مدارس الفكر الاشتراكى المختلفة ، ابتداء من السعى لتحقيق الاجراءات المملطة المباشرة الى الثورة ، ومن استخدام الأساليب البرلمانية والهيئات البلدية الى الاضراب العام كخطوة أولى في تمرد البروليتاريا . وصارت « التكاملية » مع الوقت عنصرا مهما في العقيدة الاشتراكية الايطالية ، واستخدمت حجة المحافظة على الوحدة بين الاشتراكيين من جميع المدارس ليظلوا في منظمة مشتركة على أساس التسامح المتبادل وادراك أن هناك شيئا من الحقيقة في جميع وجهات النظر المتعارضة .

وفي سنة ١٨٧٩ كتب اندرياكوستا ( ١٨٥١ — ١٩١٠ ) من سجنه في فرنسا ، وكان حتى ذلك الوقت من أنصار « الاتحاد الدولى للعمال » القوضوى ، خطابا نشر في صحيفة بنيامى « ايلبيليبى » ( الشعب ) يعلن فيه أنه تحول الى الايمان بضرورة العمل السياسى ، وفي العام التالى أفرج عنه فذهب الى ميلانو وشرع يعمل على تكوين حزب اشتراكى ايطالى . وفي العام ذاته دعا « القدرال الايطالى للدولية » ، الذى كان قد حل

بحكم قضائى فى سنة ١٨٧٧ بعد تمرد بينفتو ، الى عقد مؤتمر اشتراكى فى تيساسو فى سويسرا . وقد نشبت فى هذا المؤتمر معركة بين الماركسين والفوضويين مرة أخرى . ولكن فى هذه اللحظة ذاتها تقريبا بدأت حركة جديدة على رأسها أرمينيو بسكاتورى فى ميلان تحت اسم « أبناء العمل » . ولم يكن « أبناء العمل » منظمين فى نقابات أو اتحادات سياسية بالمعنى المألوف لهذه الكلمات ، بل كانوا خليطا من الاثنين . وشرعوا يعملون على تنظيم جميع فئات العمال وقسموا أتباعهم الى جماعات مهنية وبذلك جمعوا بين العمل الصناعى والسياسى . وكانت منظماتهم هيئات عمالية بحتة ومهدت السبيل لقيام منظمة سياسية تماما . وقد ظهرت هذه المنظمة فى لومباردى بعد ذلك بعامين على اتصال وثيق بحركة اصلاح قانون الانتخاب فى سنة ١٨٨٢ الذى جعل العمل السياسى للطبقة العاملة ممكنا على الصعيد البرلمانى لأول مرة .

وكان حزب العمال الايطالى ، الذى تآلف فى ميلان سنة ١٨٨٢ برعاية كوستاتينو لاتزاري ( ١٨٥٧ — ١٩٢٧ ) وجيسى كروتشه ( ١٨٥٣ — ١٩١٤ ) — وكان الأول صفاف حروف فى مطبعة والثانى صانع قفازات ، يقوم مباشرة على منظمات « أبناء العمل » والنقابات المحلية ولا يقبل غير أعضاء الطبقة العاملة . ولم يستطع أى من مرشحيه الفوز فى انتخابات سنة ١٨٨٢ ؛ والواقع أن معظم المرشحين الاشتراكيين تقدموا للانتخابات مستقلين تماما عنه . ولم ينجح من الاشتراكيين سوى كوستا ، الذى قل نشاطه الى ايمولا فى اميليا حيث انتخب عضوا فى البرلمان مع عامل واحد هو أنطونيو مافى ( ١٨٤٥ — ١٩١٢ ) الذى انتخب على أنه من الجمهوريين الديمقراطيين . ولكن منظمات « أبناء العمل » انتشرت بسرعة ، بتأثير الحركة الجديدة ، فى الريف الشمالى كما فى المدن ؛ وفى سنة ١٨٨٤ كانت

هذه المنظمات على رأس حركة اضراب كبيرة بين العمال الصناعيين والزراعيين . وفي هذه السنة نجح نائبان اشتراكيان آخران ، ولكن أحدهما ، وهـ و لويجي كاستالوتزو ( ١٨٢٧ - ١٨٩٠ ) - أحد شخصيات « الدمية » - ألغى انتخابه .

وعند هذه النقطة بدأت الحكومة الإيطالية سياسة جديدة من الاستعمار الامبريالي في شمال افريقيا . اذ كانت في سنة ١٨٧٩ قد حصلت ، عن طريق الشراء ، على مشروع خاص في « عصب » وهي محطة للتأمين بالقمح في البحر الأحمر ، وفي سنة ١٨٨٢ أعلنت الحكومة الإيطالية أن هذا لبيتاء والاقليم المحيط به مستعمرة ايطالية . وفي سنة ١٨٨٥ أرسلت الحكومة الى افريقيا حملة عسكرية مع بعثة غزو واستعمار ؛ وواجه كوستا ، باعتباره زعيم الاشتراكيين ، التحدى فورا وشرع ينظم المقاومة ضد سياسة التوسع الامبريالي . وقد اتفق حدوث هذه الحركة مع موجة أخرى من الاضرابات والحركات الزراعية حاولت فيها هيئات من الفلاحين والأجراء الذين لا أرض لهم أن يزرعوا أرضا عامة غير مستعملة . وردت الحكومة على ذلك باجراءات قمع عنيفة فأمرت بحل هيئات العمال الزراعيين في منطقة ماتتوا التي كانت المركز الرئيسي للاضطرابات . واعتقل الزعماء بالجملة ، وقد برى معظمهم فعلا عندما قدموا للمحاكمة في العام التالي . وفي وسط هذه الاضطرابات عقد حزب العمال مؤتمره في ماتتوا وأعلن استقلاله الكامل عن الأحزاب الأخرى . وألقت الحكومة القبض على عدد من زعمائه وقدمتهم الى المحاكمة بتهمة الدعوة الى الاضراب واثارة القصد الطبقي . وانضم « فدرال عمال لومبارديا » الذي كان قد ألفه بعض المعتدلين لمعارضة « أبناء العمل » ، الى حزب العمال ؛ وخفف حزب العمال من معارضة المتقنين الاشتراكيين وتحالف معهم في محاربة الاضطهاد . وفي انتخابات سنة ١٨٨٦ نجح ثلاثة اشتراكيين مرة أخرى .

وأمرت الحكومة بحل حزب العمال « وأبناء العمل » وحكم على كثير من زعمائهم بالسجن — منهم لاتزاري وجروتشه والفريدو كاساتى ( — ١٩٢١ ) . بيد أن أبناء العمل سرعان ما أعادوا تكوين جماعاتهم واستمرت الاضرابات على نطاق واسع . كما أعيد تكوين حزب العمال أيضا .

وعند هذه النقطة حدث شيان خارج الحركة العمالية ولكن كان لهما أثر كبير في مصيرها . فقد منيت القوات الإيطالية في إفريقيا بهزيمة خطيرة في دوجالي ، وتوفي رئيس الوزراء دبريتس وخلفه كريستى الذى كان أشد رجعية من سابقه . وفى مؤتمر سنة ١٨٨٧ الذى عقده حزب العمال بعد تكوينه ثار جدل حاد حول العلاقة بين العمال والمتقنين قام فيها لاتزاري يدعو ، ضد كاساتى ، الى تضامن الفريقين ، فى العمل . ولما فشل لاتزاري فى اقناع المجموعة ذات « الوعى الطبقي » انضم الى الاشتراكي المتقف الناهض فيليبو توراتى ، الذى سرعان ما سيصبح الشخصية الأولى فى الاشتراكية الإيطالية ، وألف معه « الرابطة الاشتراكية فى ميلانو » . وفى العام التالى هدد كوستا فى إيسولا بالسجن لمعارضته الصلبة ضد الحرب الأفريقية ومعاهدة الحلف الثلاثى مع النمسا وألمانيا ، واضطر الى الهرب خارج البلاد . وفى سنة ١٨٨٩ قام هو واميلكارى كيريانى ( ١٨٤٤ — ١٩١٨ ) ، الذى كان نصف فوضوى ومن أتباع غاليبالدى ، وجيسى كروتشه من حزب العمال ، بتشييل إيطاليا فى « المؤتمر الاشتراكي الدولي » . وحدثت فى نفس العام مظاهرات كبرى فى ميلانو وغيرها ضد الحرب والحلف الثلاثى ، وفى الانتخابات البلدية ، التى تمت فى ظل قانون انتخابى جديد ، أحرز الاشتراكيون انتصارات كبرى . واستمر هذا النجاح فى سنة ١٨٩٠ اذ فازوا بخمسة مقاعد برلمانية فى انتخابات هذا العام . وحدثت

مظاهرات كبرى في « يوم مايو » طبقا لقرار « المؤتمر الاشتراكي الدولي » . وفي الريف حدثت قلاقل ثانية في شمال إيطاليا ووسطها ، وبخاصة في اميليا ؛ وفي نهاية العام كانت هناك حركة جديدة في صقلية بقيادة منظمات اسمها « فاشي » . ورد أصحاب الأراضي والطبقات الحاكمة في صقلية بمحاولة وضع جميع أعضاء الحركة المعروفين في القائمة السوداء . وسقطت وزارة كريسبي في أوائل سنة ١٨٩١ ، وخلفه دي روديني ، ولكن الاضطرابات استمرت . وفي « يوم مايو » حدث شغب على نطاق واسع أخذ بعنف ؛ وفي ميلانو وافق « مؤتمر حزب العاملين » على توسيع قاعدته لتضم العاملين المثقفين وغير اسمه الى « حزب العمل » وعين لجنة خاصة لتضع برنامجا . وفي نفس الوقت افتتحت في ميلانو « غرفة عمل » على نسق « أسواق العمل » الفرنسية ، وسرعان ما أنشئت « غرف » أخرى في مدن شمالية غيرها لتكون بمثابة أجهزة فدرالية للنقابات المحلية ، وكذلك أيضا بمثابة أسواق لتبادل العمل ومراكز لنشاط الطبقة العاملة المحلي . وكان ذلك خطوة في اتجاه فصل التنظيم الصناعي عن السياسي ؛ وقد قطع هذا الاتجاه شوطا آخر في سنة ١٨٩٢ عندما اتخذ « حزب العمل » برنامجا استبعد القوضيين ؛ وكذلك في سنة ١٨٩٣ عندما اتخذ هذا الحزب الاشتراكية أساسا لبرنامجه وغير اسمه الى « الحزب الاشتراكي للعمال الإيطاليين » . وخلال هذه السنوات حدثت أول محاولات ، قام بها رجال السكك الحديدية في سنة ١٨٩٠ وعمال المعادن في سنة ١٨٩١ ، لتأليف اتحادات قومية للجماعات المحلية كل في صناعته ؛ بيد أن النقاية الإيطالية استمرت تنمو في الغالب على أساس محلي ، وكانت قط التجعيع الرئيسية في هذا النمو هي « غرف للعمل » . وقد تضاعفت « الغرف » بسرعة وكوت في سنة ١٨٩٣ ، بزعامة انجيلولو كاريني ( ١٨٦٩ —

١٩٣٧ ) ، فدرالا قوميا صار هو المقابل الصناعى لحزب العمال الاشتراكى .  
وفى الوقت ذاته انتشرت منظمات « الفاشى » فى مناطق الريف فى الشمال  
والوسط كما فى صقلية .

وكانت هذه السنة ، ١٨٩٣ ، فترة اضطراب على نطاق واسع . وكان  
جيويتى قد تولى السلطة فى العام السابق على رأس وزارة تمثل أحزاب  
ليسار ، وفى الانتخابات العامة فاز الاشتراكيون بعشرة مقاعد . ولكن  
الوزارة اليسارية سقطت فى أوائل عام ١٨٩٣ ، وعاد كريسي ليجدد  
سياسته الاضطهادية . وانتشرت منظمات « الفاشى » ، يقودها جاريبالدى  
بوسكو ( ١٨٦٧ — ) ، فى صقلية بسرعة وأحرزت عدة انتصارات  
فى الانتخابات البلدية . وقامت جماعات من الفلاحين بمدة محاولات  
لاحتلال الأراضى العامة غير المستعملة ؛ وحدثت مظاهرات ضخمة  
فى المدن ضد الارتفاع الشديد فى أسعار الخبز والمواد الغذائية  
الأخرى . وردت الحكومة باعلان الأحكام العرفية فى صقلية ، وفى أوائل  
العام التالى شددت اجراءاتها باعلان « حالة الحصار » وابعثت زعماء  
الحركة بمقتضى القانون العرفى . وفى هذه الأثناء كان الاحتجاج على  
ارتفاع الأسعار قد انتشر فى باقى إيطاليا ؛ وفى ذروة الاضطرابات جاء  
اغتيال الرئيس سادى كارنو ، بيد الفوضوى الإيطالى ساتى جيرونومو  
كازيريو ، فهياً لكريسي عذرا لاصدار « قانون مناهضة الاشتراكية » ،  
على نط قوانين بسمارك ، قرر بمقتضاء حل الحزب الاشتراكى وعدة  
منظمات عمالية أخرى بما فيها كثير من « غرف العمل » . وألقى كثيرون  
من زعماء الاشتراكيين فى السجن . ولكن الاشتراكيين استطاعوا ، برغم  
القوانين الاستثنائية ، عقد مؤتمر فى بارما سنة ١٨٩٥ . وهناك قرروا إعادة  
انشاء الحزب على أسس جديدة تماما وغيروا الاسم الى « الحزب



الاشتراكي « بلا اضافات أخرى . وكان الحزب القديم قد استمر يقوم أساسا على انضمامات جماعية للنقابات والجماعات السياسية . فتقرر أن يقوم في المستقبل على أساس من العضوية الفردية وحدها وأن يصبح حزبا موحدًا له فروع محلية في جميع أنحاء البلاد ، مع « مجلس » منتخب لديه سلطة توجيه نشاط المجموعة البرلمانية .

وقد قصد بهذا التغير في التنظيم تجنّب النقابات و « غرف العمل » التعرض لاجراءات الاضطهاد الموجهة ضد الحزب الاشتراكي بمقتضى « قانون مناهضة الاشتراكية » ، ولكنه كان ينبئ أيضا عن ادراك لأن النقابات يجب أن يسمح لها بالنمو بطريقة الخاصة وأنه يجب ألا يؤدي ابعاد القوضيين عن الحزب الى قيام حركتين هابيتين متنافستين تحت سيطرة اشتراكية وسيطرة فوضوية . فمقتضى التدابير الجديدة استمر لشتراكيو الطبقة العاملة يعملون مع القوضيين في النقابات وغرف العمل ، وان كانوا منفصلين عنهم سياسيا .

وقد عدل عن القوانين الاستثنائية في آخر سنة ١٨٩٥ واستطاعت الهيئات التي حلت بمقتضاها أن تستأنف نشاطها علنا . وفي أوائل سنة ١٨٩٦ أدت هزيمة الحملة العسكرية الإيطالية في عدوة الى سقوط كريسبي ؛ وعقد خلفه دي روديني معاهدة مع الامبراطور منليك . وكان الاشتراكيون قد فازوا في الانتخابات العامة التي أجريت في سنة ١٨٩٥ باثنى عشر مقعدا ، كما حدث بعض التقدم نحو الوحدة بين الشمال والجنوب بانتخاب بعض زعماء صقلية المطرودين نوابا عن دوائر في مناطق أخرى في ايطاليا . ودار في المؤتمر الاشتراكي الذي عقد في سنة ١٨٩٦ نقاش طويل حول موضوع الحركة التمازجية ، وقرر المؤتمر تعضيدها . كما ناقش أيضا موضوع تعميم حق الانتخاب ، الذي كان يجد بعض المعارضة في قطاع من الحزب

على أساس أن جمهرة أصحاب الأصوات من الأميين الذين قد يعطون أصواتهم للأحزاب الرجعية . وفي هذا العام أصدر الحزب الاشتراكي صحيفة « افاتى » ( الى الامام ) باعتبارها الصحيفة المتحدثة باسمه على نطاق قومي ، وكان يرأس تحريرها ليونيدا يسولاتى ( ١٨٥٧ — ١٩١٩ ) .

وكانت هناك فترة قصيرة من الهدوء النسبى بعد هزيمة عدوة وسقوط كريسبى . ولكن لم تلبث أن اتهطعت بالاضطرابات التى أثارها المليون مطالبين بتعديل الدستور على النمط الألماني الذى يعد فيه بالسلطة التنفيذية الى الملك ومعه مستشار وتحد سلطات المجلس المنتخب . ولم تنجح هذه الحركة ، ولكن حدث كساد اقتصادى شديد أدى الى تجدد الاضطرابات المحلية التى ظلت فى ازدياد خلال السنة التالية . بل ان سنة ١٨٩٨ صارت تعرف عند الايطاليين « بالسنة الرهيبة » . اذ وقعت فيها اضطرابات كبرى وقتل فى كل من المدن والقرى على السواء وصادمات عنيفة عديدة مع الشرطة وجنود الجيش بلغت ذروتها فى ميلانو فى معركة حامية استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة ضد العمال . وأعلنت الأحكام العرفية فى ميلانو وفلورنسا ونابلى وحل الحزب الاشتراكي ثانية ومعه معظم « غرف العمل » وكثير من المنظمات العمالية الأخرى . وقبض على كثيرين من الزعماء وصدرت ضدهم أحكام شديدة — بما فيها توراتى الذى حكم عليه بالسجن اثنى عشرة سنة . وهرب كثيرون غيرهم من الزعماء الاشتراكيين وزعماء النقابات الى خارج البلاد — وبخاصة الى سويسرا . وفى العام التالى حاولت الحكومة استصدار قوانين أشد قمعا حتى من ذلك موجة بصفة خاصة ضد حق عقد الاجتماعات العامة ، ولكن العقبات التى أثارها الأحزاب اليسارية حالت دون صدورها .

واضطر الاشتراكيون في هذا الموقف الى التضامن مع الأحزاب اليسارية البورجوازية التي ظلوا حتى ذلك الوقت يعلنون استقلالهم عنها — وهى سياسة كانت تعرف في إيطاليا باسم « سياسة التشدد » ، بمعنى رفض جميع الارتباطات الانتخابية مع العناصر غير الاشتراكية . وفي سنة ١٨٩٩ أحرزت « جبهة » من الجناح اليسارى انتصارات كبيرة في الانتخابات البلدية ، وفي بداية العام التالى أدى نفس الأسلوب الى انتصار الجناح اليسارى في الانتخابات العامة ، وارتفع عدد النواب الاشتراكيين الى ٣٣ نائبا كان من بينهم عاملان أحدهما هو 'حفار الخشب رينالدو ريجولو من بيلو ، الذى توفى سنة ١٩٥٤ . وكان النواب الاشتراكيون قد اهتموا تماما عن المثقفين في الماضى كما رأينا . وجاءت بعد حكومة اليمين وزارة ائتلافية من الوسط واليسار برئاسة ساراشو . وعاد الاشتراكيون من المنفى وأعادوا تكوين منظماتهم ، فعادت « غرف العمل » الى الحياة وأحييت كوتفدرالها القومى . ولكن ما كادت هذه الانتصارات تتحقق حتى أغتيل الملك أومبرتو بيد جاتيانو بريسكو النساج الفوضوى من توسكانيا . واعتلى الملك الجديد ، فيكتور عمانويل الثالث ، العرش في لحظة من التوتر الشديد فأعلن ، ازاء ضغط رأى العام ، وعودا كثيرة بالاصلاح والحرية للحركة الاشتراكية . وندد الاشتراكيون في البرلمان بالجريمة وبالقوضيين . وقرر « مؤتمر الحزب الاشتراكى » ، بعد جدل جاد ، السماح باستمرار الاتفاق مع اليسار البورجوازى ، ووضع برنامجا للحد الأدنى من الإصلاحات . وأعلنت الحكومة العفو العام عن جميع الزعماء السياسيين المسجونين باستثناء القوضيين . ولكن حدث بعد ذلك مباشرة صدام بين النقابات والسلطات . ووقعت اضرابات كبيرة وحل عدد من « غرف العمل » ثانية . ورد الصال بحركات جماهيرية ضخمة

من الاحتجاج واضطرت الحكومة الى عزل الموظفين المسؤولين . وأعيد فتح « الغرف » ورسمت دعائم حق التكتل النقابي الشامل . وفي العام التالي ألف زاناروللى وزارة جديدة بالاشتراك مع جيوليتى ووضع حدا لسياسة القمع فى شمال إيطاليا بصفة نهائية ، ان كانت سياسة القمع قد استمرت الى حد كبير فى صقلية والجنوب . وفى مقابل ذلك أيد الاشتراكيون فى البرلمان الحكومة ، التى كانت فى حاجة الى أصواتهم ضد معارضة اليمين . وحدث نمو سريع فى النقابية على النطاق القومى اذ تكونت « فدرالات قومية » للمهن والصناعات المختلفة . هذا الى جانب أن العمال الزراعيين استطاعوا لأول مرة تكوين فدرال قومى خاص بهم . وحدثت اضرابات كثيرة ، معظمها بلا عنف ؛ ولكن اطلاق النار على زعماء الاضراب فى بيرافيريزى بواسطة الجنود فى يونية كان فاتحة لسلسلة جديدة من الصدامات بين المضربين وسلطات الجيش والشرطة . ووضع ذلك النواب الاشتراكيين فى حرج فقد كانوا مقتنعين بضرورة المحافظة على وزارة زاناروللى وجيوليتى ويدركون أن اجراءات العنف التى اتخذت ضد المضربين والفلاحين مصدرها أساسا سلطات الجيش والشرطة لا الحكومة . ولكن المكافحين النقابيين والاشتراكيين خارج البرلمان صاروا أكثر تشددا بصورة متزايدة كلما تكررت مثل هذه الحوادث ، وتزايدت المطالبة بالعودة الى سياسة « التشديد » الكامل . وحدث صراع داخل منظمة الحزب أدى فى بعض المناطق ، وبخاصة فى ميلانو ، الى تكوين أقليات منفصلة من مؤيدى سياسة التعاون .

وفى هذا الوقت لجأ أصحاب الأعمال ، ردا على اضرابات سنة ١٩٠١ الناجحة ، الى « الاغلاق » على نطاق كبير جدا ، الأمر الذى دفع النقابات الى التفكير فى وسائل للتقارب فيما بينها للقيام بمقاومة منسقة . وظهر

اتجاهان متنافسان في الحركة النقابية — الاتجاه الفدرالي واتجاه « الغرف المحلية » — فكان الفدراليون وهم الحزب المعتدل يريدون تكوين فدرال قومي من الجمعيات المحلية في كل حرفة أو صناعة ؛ في حين أراد أنصار « الغرف المحلية » أن يكون الأساس للغالب للحركة هو التضامن المحلي بين جميع أنواع العمال منظمين في « غرف عمل » محلية . ولم ينته « مؤتمر النقابات » في ميلانو الى قرار في هذه القضية ولكنه قرر انشاء « السكرتارية الدائمة للمقاومة » التي فتحت أبوابها لكلا النوعين من الهيئات ، وكان مسكرتها انجيولو كابرني . وبدأت النقابات عملا تتحول بشدة ضد سياسة تأييد حكومة زاناروللي — جيوليتي ، وأحرز دعاة المفهوم السندكالي للاضراب العام تقدما سرما . وفي هذه الأثناء منح الاشتراكيون ، في مؤتمر ايمولا سنة ١٩٠٢ ، أغلبية كبيرة للمعتدلين ، بزعامة ايفانوبونومي ( ١٨٧٣ — ١٩٥١ ) ، ضد الجناح اليساري ، بزعامة انريك فري ( ١٨٥٦ — ١٩٢٩ ) . ووافق المؤتمر على عمل المجموعة البرلمانية في تأييدها للحكومة ، وسمح لها باستقلال في تكييف أعمالها مع هذه السياسة . وكسب الاشتراكيون مقاعد كثيرة في الانتخابات البلدية ، مما يرجع بعض السبب فيه الى الدعوة الى وضع تجارة الخبز في يد السلطات البلدية كوسيلة للمحافظة على انخفاض الأسعار .

بيد أن سياسة التعاون بدأت تتحلل في سنة ١٩٠٣ . وقامت صحيفة « افاتتي » بحملة قوية ضد النزعة العسكرية . وحدثت اضطرابات خطيرة في مناطق الريف ، وتحطمت « رابطة العمال الزراعيين » ؛ وحيال تجدد المذابح ضد المضربين والفلاحين ، في الجنوب أساسا ، سحب الاشتراكيون تأييدهم للحكومة . وعند هذه النقطة مات زاناروللي ، وأخذ جيوليتي مكانه رئيسا للوزارة وعرض على توراني مكانا في الوزارة الجديدة .

ولكن توارثي رفض هذا العرض احتراماً لرأى الحزب الاشتراكي ؛ وفي « المؤتمر الاشتراكي » الذي عقد في بولونا في ابريل بلغ الصراع بين الاتجاهين المتنافسين ذروته . واتصر الجناح اليسارى ، وعلى رأسه فرى من المجموعة البرلمانية والزعيمين السندكاليين الناهضين ارتور لابرولا ( ١٨٥٩ — ١٩٠٤ )<sup>(١)</sup> وانريكو ليونى ، على المعتدلين بأغلبية ضئيلة وسيطر على جهاز الحزب . واقلبت سياسة تأييد اليسار البورجوازي نهائياً واضطرت المجموعة البرلمانية ، برغم كثير من أعضائها ، الى العودة لسياسة استقلال كامل عن الأحزاب الراديكالية . وقام اليسار الاشتراكي ، بتضافر مع المجموعة المسيطرة فى النقابات ، بدعاية كثيفة لتحالف جديد بين العمال والفلاحين . وفى سنة ١٩٠٤ حدثت صدامات عنيفة بين المضرين والسلطات فى عدد من المناطق ، بلغ ذروته فى سلسلة من المذابح فى بوجيرو وبردينيا وكاستلوتزو بصقلية وفى سستري بوئنتى فى ليجوريا . وقررت النقابات رداً على ذلك اعلان اضراب عام اندلع فى ميلانو وجنوا فى نفس الوقت وامتد بسرعة الى تورين وبولونيا وماتسوا والبندقية وبعض مدن الشمال الأخرى وكذلك لروما وفلورنسا . وانضم كثير من الفلاحين وعمال الأرض فى اميليا ورومانا الى الحركة التى تعد بلا جدال أشد ما عرفته البلاد .

ولم يستمر الاضراب العام سوى بضعة أيام ، ولكنه وضع حداً بصفة نهائية « للجهة » اليسارية التى حاول جيولوتى أن يؤلف وزارته على أساسها . ولم يسعه سوى تأليف وزارة تقوم على تحالف مع أحزاب الوسط والقطاعات الأقل تطرفاً فى اليمين . وانهت فجأة سياسة الإصلاح

---

(١) وهو غير أنطونيو لابرولا الاقتصادى الاشتراكي الذى توفى فى سنة ١٩٠٤ انظر آخر الفصل .

الاجتماعى التى كانت أدت الى نتائج معينة فى التشريع الاجتماعى خلال السنوات من ١٩٠٠ الى ١٩٠٤ . وفى الانتخابات العامة التى أجريت قرب نهاية العام هبط عدد ممثلى الاشتراكية ، الذين حرموا من حلفائهم السابقين ، من ٣٣ الى ٢٨ نائبا ، وكانوا حسنى الطالع اذا لم يفقدوا أكثر من ذلك .

وبرغم أن السندكاليين كانوا يحتلون مركز الصدارة فى هذه المرحلة بين النقابات ، فإن سياستهم لم تسلم من التحدى . فقد رفض رجال السكك الحديدية وعمال البريد الانضمام الى الاضراب العام فى سنة ١٩٠٤ ؛ وحدث فى « مؤتمر النقابات » فى العام التالى صراع حاد بين الثوريين والاصلاحيين ، وأمكن بصعوبة تجنب انشقاق بين القدرالين وأنصار « الغرف المحلية » . وأصدر المؤتمر قرارا يؤكد الحق فى الالتجاء الى الاضراب العام ردا على أى مذابح أخرى ، ولكنه امتنع عن التوغل فى الخلافات بشكل حاسم . وظهرت بعد ذلك مباشرة قضية جديدة . اذ كانت السكك الحديدية الايطالية ، برغم كونها مملوكة ملكية عامة ، مؤجرة حتى ذلك الوقت لعدد من الشركات الخاصة تديرها . وفكرت الحكومة فى ذلك الوقت فى تولى ادارتها بنفسها وبذلك يتحول عمال السكك الحديدية الى موظفين عامين ، الأمر الذى يعنى حرمانهم من حق الاضراب بمقتضى القانون السائد . واحتج رجال السكك الحديدية على هذا الحرمان بسياسة عرقلة عن طريق « العمل طبقا للقواعد فقط » ، ولما رفضت الحكومة المدول عن موقفها أعلنوا اضرابا علما وطالبوا عمال الصناعات الأخرى بتأييدهم فيه . ورفضت « سكرتارية المقاومة » تأييدهم بالنظر الى عدم انضمام « نقابة السكك الحديدية » الى الاضراب العام فى السنة السابقة ، وانهار الاضراب . وترب على ذلك أن سيطر السندكاليون على

« سكوتارية المقاومة » ولكنهم لم يستطيعوا استخدامها بصورة فعالة ازاء معارضة المعتدلين الذين كانوا متحصنين بقوة في « الفدرالات » الصناعية القومية . وفي هذه الأثناء كانت حكومة جيوليتى قد سقطت وبعد وزارة قصيرة برئاسة فورتميس جاءت الى الحكم وزارة جديدة من الجناح اليميني برئاسة سوينو . وأعقب ذلك فترة قصيرة من الصراع الاقتصادى العنيف بلغ ذروته فى اضراب عام آخر ، أقل كثافة من اضراب سنة ١٩٠٤ ، ولكنه اتشتر من تورين الى عدد من المدن الأخرى . وحدثت ثانية صدامات عنيفة مع الجند والشرطة ؛ ولما فشل الاشتراكيون فى حمل مجلس النواب على اتخاذ اجراء استقالوا احتجاجا وتقدموا للانتخابات ثانية ونجح معظمهم . واستقال سوينو فى مايو سنة ١٩٠٦ ، وعاد جيوليتى الى الحكم ثانيا . ونتيجة لهذه الأحداث بلغ الصراع داخل الحركة النقابية نقطة حاسمة . فقد أخذ « فدرال عمال المعادن » المبادأة فى الدعوة الى عقد مؤتمر عام للهيئات النقابية بهدف انشاء « كوتفدرال » جديد على نمط « الكوتفدرال العام للعمل » الفرنسى . وكان السندكاليون والقوضيون فى هذا المؤتمر أقلية وبعد نزاعات حادة انفصلوا . وعندئذ أنشأت الأغلبية « الكوتفدرال الايطالى العام للعمل » ( ك . ا . ع ) مقره فى تورين ويسيطر عليه أساسا الاشتراكيون المعتدلون ، الذين شرعوا فى الدخول فى حلف مع « رابطة التعاونيات القومية » ومع « فدرال الجمعيات الصديقة » للدفاع والتأييد المشتركين . وألف السندكاليون ، بتأثير المدير الشاب « لفرقة العمل » فى بارما ، السيستى دى آمبريس ( ١٨٧٤ — ١٩٣٤ ) ، « لجنة جمعيات المقاومة » المنافسة فى سنة ١٩٠٧ ؛ وحاولوا بناء حركة جديدة حول عدد من « غرف العمل » و « النقابات المحلية » التى كانت تقف موقف العداء من سياسة المركزية التى يتبعها « الكوتفدرال الايطالى



العام للعمل » . وهرع رجال السكك الحديدية ، الذين كانوا لا يزالون حاققين على « الكونفدرال » ، الى الانضمام الى هذه الحركة .

وقبل ذلك كان قد حدث صراع آخر ، بعد انشاء « الفدرال الايطالى العام للعمل » مباشرة ، داخل صفوف « الحزب الاشتراكى » . وفى مؤتمر روما الذى عقد فى أكتوبر سنة ١٩٠٧ كانت هناك أربع فرق متنافسة — الاصلاحيون والتكامليون والسندكاليون والمتشددون . وكان الاصلاحيون ، وكانت قوتهم الأساسية فى المجموعة البرلمانية ، يفضلون سياسة تتيح الحرية لهذه الجماعة فى الدخول فى أحلاف انتخابية أو برلمانية مع أحزاب اليسار الأخرى ، وأرادت أن تستخدم مركزها البرلماني للحصول على تشريعات اجتماعية وعملية ملطقة . ودعا التكامليون ، بزعامة انريكوفرى وأودينو مورجارى ( ١٨٦٥ — ١٩٢٩ ) ، الى الاعتراف بكل أساليب الصراع ، من النشاط البرلماني الى الاضرابات العامة ، كما تسمح الظروف ، ولكن تحت ضغط اليسار المتطرف حدث تقارب بين التكاملين والاصلاحيين فى معارضة السندكاليين . أما الجماعة السندكالية فبرغم أنها ظلت داخل الحزب الاشتراكي ، وعلى رأسها ارتورو لابيولا ، فإنها نبذت فكرة الحصول على اصلاحات عن طريق البرلمان واعتنقت مذاهب « العمل المباشر » التى يمتنقها السندكاليون الفرنسيون . وأخيرا ، كان هناك فى أقصى اليسار فرقة ماركسية كانت تحق موقف العداء من جميع صور التفاهم مع الأحزاب الأخرى ، وكذلك من السندكالية ، ودعت الى بناء حزب ثورى متشدد تملأ تحت سيطرة مركزية . وكانت نتيجة المناقشات أن وحد الاصلاحيون والتكامليون قواهم تأييدا لاقتراح تقدم به التكامليون وأحرز أغلبية كبيرة جدا — ٢٧ر٠٠٠ صوت ضد ١٠٠٠٠ من السندكاليين ومجرد ١٠٠ صوت من المتشددين . وشرعت

ادارة الحزب الاشتراكي الجديدة في التحالف مع « الفدرال » ، تحالف موجه أساسا ضد الجماعات السندكالية والنفوسيين ، الذين كانوا قد حاولوا إعادة بناء نفوذهم في مؤتمر روما الذي عقده سنة ١٩٠٧ . وكانت الستتان ١٩٠٧ و ١٩٠٨ مليئتتين بالصراعات الاقتصادية التي جلبتها الأزمة التجارية . فحدث اضراب محلى عام في ميلانو . وانضم اليه رجال السكك الحديدية برغم وضعهم بوصفهم موظفين عموميين ، واعتقل العديد من زعمائهم . وقد نصحت « الغرف المحلية » عمال السكك الحديدية بعدم الاضراب ، وسادت المشاعر السيئة التي جذبت « قنابة السكك الحديدية » الى الجماعة السندكالية . وفي أوائل سنة ١٩٠٨ حدث اضراب زراعى كبير في المناطق المحيطة ببارما حيث كان السندكاليون أقوياء . وأيد الاصلاحيون الاضراب ، ولكن الحكومة احتلت « غرفة العمل » في بارما وأغلقتها . ووقع قتال خطير بين المضربين والشرطة ، وانهار الاضراب . ونوقش الموضوع في مؤتمر « الفدرال الايطالى العام للعمل » الذى أعلن انه ينبغي أن تؤخذ سلطة الدعوة الى اضراب عام من أيدي « غرف العمل المحلية » المحلية ويعهد بها الى المجلس المركزى «للفدرال» نفسه . وبناء على ذلك حاول مجلس « الفدرال » أن يجمع « الفدرالات الصناعية القومية » تحت زعامته المركزية فى معارضة خطة « الغرف المحلية » . وفى نفس السنة — ١٩٠٨ — حدث فى مؤتمر الحزب الاشتراكي اقسام بصورة نهائية مع الفريق السندكالى الذى طرد من الحزب . وأدى اخراج السندكاليين الى اضعاف الجناح اليسارى للحزب . وتكاثف فرى ، الزعيم التكاملى ، مع الاصلاحيين بزعامته توراثى ، فى مجموعة « للتركيز » ، استأصلت المتشددين وبقياء التكامليين . وهكذا اتجه الحزب الاشتراكي نهائيا الى اليمين وقد قسما كبيرا من مؤيديه القدامى .

ولكنه استطاع تعويض هذه الخسارة انتخابيا بالحصول على تأييد عناصر اليسار البورجوازي . وفي الانتخابات العامة التي تمت في سنة ١٩١٠ ، والتي انتهت بانتصار أحزاب اليسار ، حصل على ٤٣ مقعدا بزيادة ١٦ .

وفي مواجهة هذا التحول الى اليمين أعاد السندكاليون فتح باب المفاوضات للاتحاد مع « الفدرال » . ولكن المفاوضات من أجل الوحدة فشلت . ومع ذلك فعندما جاءت أنباء اعدام فرانيسكو فيرير ، نبى الفوضوية الاسباني ، الى ايطاليا اندلع اضراب عام تلقائي في جميع أنحاء البلاد ، بما في ذلك كثير من أجزاء الجنوب . وفي هذه السنة — ١٩٠٩ — ألف الكاثوليك ، الذين كانوا يتدخلون في السياسة بصورة متزايدة برغم معارضة البابا ، « السكرتارية العامة للانتخابات الكاثوليكية » . وقد أصدر البابا قرار حرمان ضد يوم رومولوموري ( ولد سنة ١٨٧٠ ) ، زعيم « الحركة الديمقراطية الكاثوليكية » والذي انتخب بتأييد الاشتراكيين ، ولكن حركته استمرت في الاتساع .

وفي أوائل سنة ١٩١٠ توفي الزعيم الاشتراكي المجاهد القديم اندريا كوستا . وكان قد بدأ فوضويا ثم تحول الى اعتناق الماركسية ؛ وهو مؤسس الحزب الاشتراكي واحتل فيه مركز الزعامة البارزة لليسار . ولكنه كان قد تحول في مجلس النواب ، الذي توفي وهو نائب رئيسه ، الى اليمين شيئا فشيئا . وقد رأس اجتماع مؤتمر الحزب في سنة ١٩٠٨ الذي تم فيه النصر للجناح اليميني . وبوفاته أصبح فيليو توراتي هو الزعيم البارز للحزب ، مع فري ، الذي كان يتحول بسرعة من يسارته الأصلية الى أقصى اليمين . وكان جيوليتي قد سقط قرب نهاية سنة ١٩٠٩ وجاءت بعده وزارتان قصيرتا العمر برئاسة سونينو ولوتراتي ؛ وفي مارس سنة ١٩١١ عاد جيوليتي الى الحكم ثانية وعرض مناصبا في وزارته لأحد

الاشتراكيين — وقد عرضها هذه المرة على ليونيدا ميسولاتي ، الذي كان في ذلك الوقت في أقصى يمين الحزب ، ولكن الحزب لم يسمح له بقبول الوزارة .

بيد أن الاشتراكيين منحوا تأييدهم لحكومة جيوليتي . وكان مؤتمر الحزب في سنة ١٩٠١ قد وافق على منح المجموعة البرلمانية كامل الحرية في رسم سياستها الخاصة ، وكان أيضا قد رخص للفروع المحلية بالدخول في اتفاقات انتخابية كلما رأت ذلك مناسبا . وصارت صحيفة « آفاتتي » ، وكان رئيس تحريرها كلوديو تريفيز ( ١٨٩٦ — ١٩٣٣ ) ، لسان حال اليمين بصفة نهائية ؛ وبدا أن السبيل ممهد تماما للتعاون عندما أعلن جيوليتي مشروع قانون للإصلاح الانتخابي يرفع عدد الناخبين من ٣ مليون الى ما يقرب من ٩ ملايين . هذا الى جانب أن السندكاليين منوا بنكسة بهزيمة اضراب كبير في مصانع السيارات في تورين . ولكن الموقف تغير فجأة عندما أعلنت الحكومة نيتها على احتلال ليبيا وأعلنت الحرب على تركيا . وقد عارضت الكتلة الأساسية في الحزب الاشتراكي الحرب الليبية بشدة ، ولكن جماعة على رأسها ليونيدا ميسولاتي وايفانو بونومي وانجليو كابريني أيدتها على أسس قومية . وقرر مؤتمر الحزب الاشتراكي سنة ١٩١١ أن يسمح للمجموعة البرلمانية بابقاء الوزارة في الحكم مؤقتا ، ولكنه أعلن في نفس الوقت أنه لا يمنح الحكومة أى ضمان لاستمرار التأييد . وأمكن تجنب الانشقاق لحين ، ولكن بنيوتى موسولينى قاد في العام التالي هجوما ضد المجموعة البرلمانية ، وطرد المؤتمر ميسولاتي ومؤيدى الحرب الافريقية الآخرين . وسحب من الجماعة البرلمانية استقلالها الذاتي ، وحرّم على الأحزاب المحلية الدخول في اتفاقات انتخابية ، وعاد الحزب في مجموعه الى موقفه « المتشدد » القديم . وفي نفس الوقت

استبدل بترفيز في رئاسة تحرير « آفا تي » بنيوتى موسولينى ، مكنسة اليسار الجديدة . وألف الاشتراكيون المطرودون بزعامة ييسولاتى « حزبا اشتراكيا اصلاحيا » منفصلا .

وواجه السندكاليون أيضا صعوبات حول الحرب الليبية ، التى كان فريق منهم يؤيدها على أسس قومية . فى سنة ١٩١٢ ألقوا « منظمة هياية » مركزية جديدة ، هى « الاتحاد السندكالى الايطالى » ؛ ولكن رجال السكك الحديدية رفضوا الانضمام اليها ، برغم أن زعامتهم كانت سندكالية فوضوية ، ولم يبلغ « الاتحاد الجديد » ، الذى كان بزعامة أرتورو لابرولا ، شأوا كبيرا من القوة .

وفى سنة ١٩١٢ صار الإصلاح الانتخابى الذى تقدم به جيوليتى قانونا ، وفى أول انتخابات عقدت فى ظله فى العام التالى خرج اليسار منتصرا ، وبلغت عدد مقاعد الاشتراكيين ٥٢ برغم أن عددهم كان قد هبط الى ٢٥ بسبب الانقسام فى اليمين . وبلغ الاشتراكيون الاصلاحيون ١٨ ، كما كان هناك سبعة مستقلين أو ثمانية معظمهم من اليسار شبه السندكالى . وقد تحققت هذه الانتصارات برغم تكوين جبهة كاثوليكية قوية ضد الاشتراكيين . وفى هذه الأثناء كانت الحرب فى ليبيا قد انتهت وبدأت حروب البلقان . وتابع الاشتراكيون حملتهم ضد النزعة العسكرية ، واحتل موسولينى مركز الصدارة أكثر فأكثر كزعيم لهذه الحملة . ووقف الاشتراكيون من صراعات البلقان موقف الحياد الدقيق ، وتابع الحزب نفس هذه السياسة فى سنة ١٩١٤ عندما جاءت أنباء اغتيال سيرايجيفو والانذار النمساوى للصرب . ولكن طوال السنوات السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى مزقت خلافات داخلية جديدة الاشتراكية الايطالية . فلم يكن السندكاليون ، بعد اذ طردوا من الحزب ومن النقابات الرئيسية

باستثناء عمال السكك الحديدية ، قد فقدوا أنصارهم تماما بأية صورة من الصور . وقد حدثت محاولة في مؤتمر عقد سنة ١٩١٣ في لندن لانشاء « دولية سندكالية » اشتركت فيها عناصر فرنسية وأسبانية وهولندية وكذلك ايطالية وبريطانية ولكنها لم تؤد الى شيء . وكانت الحرب الليبية قد جلبت أزمة اقتصادية ؛ وفي سنة ١٩١٣ و سنة ١٩١٤ وقعت صراعات جديدة في كثير من المناطق بين المضربين والقوات المسلحة . فقد حدثت مذبحة في ريميني في سنة ١٩١٣ أعقبها اضراب عام على نطاق واسع ؛ وفي سنة ١٩١٤ ، بعد أن خلف سلاندر ، الذي ينتمى للجناح اليميني ، جيوليتي كرئيس للوزراء ، وقعت اضطرابات خطيرة أخرى . اذ أعلن في انكونا ، التي يشهد فيها النفوذ القوضوي ، اضراب عام احتجاجا على اخاد مظاهرات قام بها العمال ، وانتشر هذا الاضراب عبر الوديان ورومانا الى كثير من المدن الكبيرة الأخرى . وكان القوضويون في مناطق الاضرابات الرئيسية في الريف ، وعلى رأسهم أريكو مالاستا <sup>(١)</sup> ، من القوة بحيث استطاعوا أن يضيفوا على الحركة طابعا ثوريا . وفي المدن تحصنت منظمات العمال في الشوارع ضد الجند والشرطة ، وحدث قتال عنيف قبل أن تسيطر السلطات على الموقف ثانيا . وتبرأ « الكونفدرال العام للعمل » من الاضطرابات ولكنه لم يستطع منعها .

وما كادت هذه الحوادث الدموية تنتهي حتى جلب اغتيال ميراجيفو الحرب العالمية الأولى . واثق موسوليني ، الذي كان قد قام بدور نشط في حركة الاضراب ، عن سياسة الحزب الاشتراكي الحيادية ودعا الى تدخل ايطاليا الى جانب الحلفاء . واقسم « الاتحاد السندكالي » على نفسه . فخرج منه قطاع ، على رأسه السيستي دي أمبريس ، وسار وراء موسوليني

(١) انظر فيما يتعلق بمالاستا الجزء الثاني الفصل الثاني عشر .

وألف « الاتحاد الإيطالي للعمل » الجديد — وهو الطليعة بالنسبة للنقابات الفاشية . بيد أن الجماهرة الرئيسية من الاشتراكيين استمرت تجبذ الحياء . واضطر موسوليني الى الخروج من « آفاتي » ، وأسس صحيفته الجديدة « بوبولو ديتاليا » لتأييد سياسة التدخل التي يدعو اليها .

ولقد ذكرت في هذا الفصل ما قد يعتبره البعض تفصيلات لا داعي لها للأحداث في إيطاليا ، لأنى لا أعرف طريقة أخرى لاطهار السمات الجوهرية في الاشتراكية الإيطالية ، ولأن إيطاليا كانت البلد الذى تعرض أكثر من أى بلد آخر لتأثير القوى المتصارعة التى كانت تعمل في الحركة الاشتراكية الدولية . فليس في تاريخ الاشتراكية الإيطالية حتى سنة ١٩١٤ أية شخصية بارزة في الزعامة السياسية أو بين المنظرين . وصحيح أنه كان هناك منظرون ذو أهمية ولكن من المرتبة الثانية ، مثل أنطونيو لابريولا وفرانيسيسكو سافيريو مريينو ، كما كان كل من انريكو فرى وفيليبو تورانى منظرين بجانب كونهما برلمانين نشطين . وكان مالاستا زعيما للفكر الفوضوى العالمى . وقد أدى المستوى الثقافى المرتفع الذى اتسم به الزعامة الاشتراكية ، مما يرجع بعض السبب فيه الى المستوى المنخفض جدا للتربية البروليتارية في معظم أنحاء البلاد ، الى خصوبة كبرى في الجدل الأدبى . ولكن الحركة الإيطالية فشلت في إنتاج فكر اشتراكى وطنى حقيقة . فقد خضعت الى حد كبير لمؤثرات أجنبية — فكان هناك من ناحية التأثير الفرنسى في مجالات السندكالية والفوضوية ، ومن ناحية أخرى تأثير « الدولية الثانية » التى كان يسيطر عليها الألمان الذين أخذ عنهم الزعماء السياسيون باخلاص دعوتهم للوحدة والتفاهم الطبقي بين الحزب والنقابات .

ويمكن السبب الاسامى في أن الاشتراكية الإيطالية لم تستطع أن

تكون وجهة نظر منسقة خاصة بها ، في طبيعة البلاد والخلافات الداخلية العميقة فيها بين الشمال والجنوب ، وبين المناطق الصناعية والريف ، وبين القديم والجديد . ففي الصناعة ، كان يسود الانتاج الصغير ، جنبا الى جنب مع المصانع الكبرى التى تستخدم الأساليب الفنية الحديثة فى مدن مثل ميلانو وتورين ، بحيث أن كثيرا من « غرف العمل » كانت تمثل جماعات حرفية أكثر منها عمال مصانع . وكانت هذه الحرف الصغيرة هى ميدان المعركة الرئيسية ، خلال الفترة التى أعقبت الوحدة ، فى الصراعات التى قامت بين أتباع مازينى ، الذين دعوا الى قومية ديموقراطية تقوم على الوحدة الجمهورية ، ودعاة الصراع الطبقي الذين تجمعوا فى الدولية الأولى . وفيما بعد ، عندما خرجت معظم النقابات عن دائرة النفوذ المازينية ، استمر النزاع وانقسم الحرفيون الصغار الى اشتراكيين وفوضويين ، وبعد ذلك انقسموا الى اشتراكيين وسندكاليين وفوضويين خالص من مدرسة مالاستا . وجنحت هذه الجماعات ، برغم الممارك الداخلية ، الى تحييد نمو النقابية على أساس معطى فدرالى شامل فى « غرف العمل » ضد اتجاه العمال فى الصناعة الكبيرة الى تفضيل « الفدرالات » القومية لكل صناعة أو حرفة منفصلة . ولكن « الفدرالات القومية » ، برغم أنها تعنى عادة الاعتدال نسبيا ومحاولة السيطرة على الاضراب من المركز ، لم تؤد دائما الى هذه النتائج . فرجال السكك الحديدية مثلا ، وقد حرموا من حق الاضراب بعد أن تولت الدولة ادارة السكك الحديدية ، قبلوا الزعامة السندكالية وكونوا المجموعة النقابية التى كان للقوضيين فيها أكبر نفوذ .

وكافت « غرف العمل » ، بوصفها فدرالات محلية مفتوحة لجميع أنواع العمال ، أقرب صلة بالريف من « الفدرالات » الصناعية القومية



بكثير — وبخاصة أن معظم المدن كانت صغيرة الى حد ما وكانت بمثابة مراكز للمناطق الريفية المحيطة بها . وهكذا كثيرا ما نجد « غرف العمل » تؤيد حركات قامت بين عمال الريف أو حتى تدفع اليها . بيد أنه لم يكن هناك اندماج حقيقى بين حركات المدن وحركات الريف ، التى كانت هى فى ذاتها متشعبة تماما . ففى بعض أجزاء الشمال والوسط ، وفى جميع أنحاء صقلية والجنوب كذلك ، كان هناك سادة أراض كبار يستخدمون كتلا كبيرة من العمال الذين لا يملكون أرضا ويضطهدونهم ، وكذلك أعدادا كبيرة من « الحائزين » الذين كانوا يفلحون حيازات ضئيلة ويتقاسمون الناتج مع أصحاب الأرض — الذين كانوا يأخذون نصيب الأسد . وكان العمال الذين لا يملكون أرضا كثيرين فى وادى البو ، وكان فى وسع الاجراء منهم أن يتضافروا مع بروليتاريا المدن فى قضية مشتركة بسهولة أكثر من فلاحي الجنوب ؛ ولكن هؤلاء العمال لم يستطيعوا قط تكوين منظمات ثابتة بسبب ضغط الشرطة ، الذى كان أكثر قسوة وغنا دائما فى الريف منه فى المدن . وكان عمال الريف فى الجنوب ، وفى كل مكان الى حد كبير ، أميين ومن ثم لا حق لهم فى الانتخاب الى أن جاء الإصلاح الانتخابى على يد جيوليتى فى سنة ١٩١٢ فمنح أعدادا كبيرة منهم حق الانتخاب . وكانت لا تصل اليهم العناية المكتوبة ، كما كان من الصعب عليهم أن يجدوا زعماء يستطيعون القراءة والكتابة — وبخاصة أن الحكومة كانت شديدة الوطأة على اشتراكى الطبقة الوسطى وفوضويها الذين يجئون لمساعدتهم . وكانت هناك حاجتان هما أكثر ما يثير فيهم التمرد المتكرر — الحاجة الى الخبز والحاجة الى الأرض . ففى السنوات التى يسوء فيها المحصول كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية يدفعهم الى القيام ضد ساداتهم ، وكثيرا ما يكون ذلك بالاشتراك مع

المعوزين الذين يتضورون جوعا في المدن ، مثل نابلى وروما اللتين كان يوجد فيهما كتل ضخمة من المتعطلين ، أو الذين بالكاد يجدون عملا ، ممن يقفون على حافة الموت جوعا . أما الحاجة الى الأرض فهي أمر يتعلق بالريف وليس بالمدن . وكانت موجة أكثر من أى شيء آخر الى احتلال الأرض غير المزروعة التي كانت تملكها الهيئات البلدية أو بعض سادة الأراضي الاقطاعيين الفائيين أحيانا — وأقل من ذلك بكثير الى محاولات احتلال أرض يستغلها فعلا كبار أصحاب المراعى والضياح الكبرى . ولكن أيا كانت أهداف مثل هذه الفورات من جانب عمال الريف فانها كانت تضمد بوحشية شديدة ، بصرف النظر هربا عن لون الوزارة التي في الحكم . فقد كانت السلطات المحلية التي بيدها سلطة الشرطة رجعية باستمرار ، حتى عندما كان البرلمان يضم أغلبية من أحزاب اليسار .

كما زاد الطين بلة فيما يتعلق بنشاط الطبقة العاملة الإيطالية مشكلة الدين . فقد كان محرما على الكاثوليك ، حتى اعتلاء البابا بيوس العاشر كرسي البابوية في سنة ١٩٠٣ ، الاعتراف بالدولة الإيطالية أو المشاركة في أى شأن من شئونها ، وذلك بمقتضى مرسوم خاص ( Non Expedit ) بيد أن هذه المقاطعة ، التي تقوم على ادعاء البابوية الحق في السلطة الزمنية ، لم تمنع كثيرين من الكاثوليك من الانتخاب في الواقع ، ولكنها أبعدت الكثيرين عن السياسة ؛ وحالت فعلا دون نمو أى حزب كاثوليكي في الدولة . وبرغم أن البابا الجديد لم يتنازل عن ادعائه بالحق في السلطة الزمنية فانه لم يعد يعتبر هذا الأمر سببا لمقاطعة الدولة ؛ و انتهى الى تقاهم مع جيوليتي أقيم بمقتضاء نظام من التسامح المتبادل ، ولم يعد الكاثوليك يشجعون على عدم التصويت في الانتخابات ، بل وسمح لهم بترشيح أنفسهم بوصفهم مستقلين أو بالاشتراك في شئون الأحزاب الأخرى — التي

كانت يمينية في الغالب ، وذلك برغم أنهم ظلوا ممنوعين من تأليف حزب مستقل . وكان اليسار الابطالي ، والقسم الأكبر من اليمين أيضا في الواقع ، متفقا ضد مطالب البابوية ويؤيد مبدأ « العلمانية » في الشؤون السياسية . ولكن مع نمو الاشتراكية صار احتفاظ الكاثوليك بموقفهم المتبعد عن السياسة أكثر صعوبة بصورة متزايدة . فقد أرادت العناصر الأكثر محافظة أن يتكفل المؤمنون ضد الاشتراكيين ، في حين نمت في الريف حركة كاثوليكية ديمقراطية وقفت الى جانب الفلاحين في صراعهم ضد سادة الأراضي والسلطات العامة . ووقفت البابوية بصورة حاسمة الى جانب الجماعات الكاثوليكية الأكثر رجعية وبذلت ما في وسعها لاختعاد اليسار الكاثوليكي الذي منح تأييده للفلاحين في صراعهم ضد الطغيان الاجتماعي . وقد أذن البابا صراحة ، في مرسوم بابوي صدر سنة ١٩٠٦ ، « الرابطة الديمقراطية القومية » التي أنشأها دوم رومولو موري ، واضطر رجال الكنيسة الذين كانوا يؤيدونها الى الانسحاب من الحركة خوفا ، باستثناء موري نفسه . غير أن مؤتمر الرابطة الذي عقد في سنة ١٩٠٦ قرر الاستمرار رغم معارضة البابا ، واستمر موري يقود الحركة متحديا الحرمان البابوي . وفي سنة ١٩٠٧ أصدر البابا اذانة أخرى ( Pascendi Oomini ) ، وأوقف موري عن ممارسة وظائفه الدينية . وغنما أصر على الاستمرار في نشاطه السياسي وانتخب عضوا في مجلس النواب سنة ١٩٠٩ صدر ضده أخيرا ، كما رأينا قرار حرمان من الكنيسة . وأدى هذا النمو في الحركة الكاثوليكية الراديكالية الى دخول البابوية أكثر في السياسة الى جانب الرجعيين . وفي سنة ١٩١٠ أعلن أتباع موري ، في المؤتمر القومي « للرابطة الديمقراطية المسيحية » ، برنامجا اجتماعيا متقدما يتضمن إلغاء نظام سادة الأرض ونظام الأجور ، وقرر

حذف كلمة « المسيحية » من اسم الرابطة على أساس أن حركتها مياميا أساسا وينبغي ألا توجه لداءها على أساس ديني خاص . واستمرت النقابات الكاثوليكية تنمو ، وبخاصة بين عمال النسيج ، وقامت فيها نزاعات حادة بين تلك التي سارت وراء موري وتلك التي أرادت الاحتفاظ بطابعها الديني . وكونت الجماعات الكاثوليكية المعادية لموري « جبهة » مناهضة للاشتراكية اتحدت مع الأحزاب البورجوازية العلمانية في تأييد جيوليتي في الانتخابات العامة في سنة ١٩١٣ التي أجريت في ظل القانون الانتخابي الجديد ، ولكنها ظلت منمتعة عن تأليف حزب سياسي منفصل . ولم يظهر «الحزب الشعبي الكاثوليكي» بزعامة دون لويجي ستورزوالا في سنة ١٩١٨ عندما كان الموقف كله قد تغير بواسطة الحرب . ومنذ سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩١٤ كانت البابوية قد صارت حليفة للأحزاب الرجعية ضد الاشتراكية في جميع صورها ، ولكن كان عليها أن تواجه معارضة كبيرة من جانب أتباع دوم موري الذين كانوا يمثلون « مسيحية ديمقراطية » على عداء مع الاشتراكية ولكنها تدعو الى ملكية الفلاحين والملكية الصغيرة ضد كبار سادة الأراضي وأقطاب الصناعة والمال . وقد تولى ستورزو « وهو قسيس من صقلية جاء الى روما منتظما لجماعة « العمل الكاثوليكي » في سنة ١٩١٤ ، الحركة التي بدأها موري وأعاد تنظيمها ، واستطاع في تلك الظروف المتغيرة أن يحصل على تأييد متردد من جانب الفاتيكاني « لحزب كاثوليكي » يساري كانت له على الأقل ، في نظر السلطات الرسمية ، ميزة ابعاد قسم كبير من الطبقة العاملة الكاثوليكية عن اغراء الاشتراكية .

وقد تعرض الحزب الاشتراكي من ناحيته لمشاكل خطيرة طوال فترة نشاطه بسبب أنه كان عليه أن يتحدث باسم طبقة عاملة في مراحل مختلفة

تماما من النمو في الأجزاء المختلفة من البلاد ، وبسبب أن الأغلبية الساحقة من زعمائه كانت ، أكثر مما ينبغي ، من المثقفين . فكان ممزقا باستمرار بين رغبته في دعم الدولية « العلمانية » ضد كل من البابوية والأوتوقراطية التي على النمط الألماني ، وعدائه للييسار البورجوازي ؛ ولم يكن ، على خلاف الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان ، يواجه جهاز دولة قوى تحت حكم بسمارك الحديدي ؛ وكان عليه بدلا من ذلك أن يكيف نفسه مع تقلبات برلمان مكون من عدة مجموعات يتنقل فيها ميزان القوة باستمرار بين اليسار واليمين والوسط بحيث كثيرا ما كان تأليف الحكومة متوقفا على أصوات النواب الاشتراكيين برغم قلة عددهم . وكثيرا ما أمكن تخفيف عنف الصراعات الاجتماعية بين العمال وقوى « القانون والنظام » ، وإن لم ينجح في منعها قط ، بتأييد الأحزاب والزعماء البورجوازية الأقل رجعية ، وأحيانا كانت تتاح فرصة للحصول على تشريع اجتماعي ثمين . ومن ثم كانت أغلبية النواب الاشتراكيين تحبذ عادة نوعا ما من التفاهم مع الرديكاليين البورجوازيين — في البرلمان لانزال الهزيمة بالحكومات اليمينية أو إبعادها عن الحكم ، وفي الانتخابات لضمان انتخابهم ، وكذلك لتحقيق نوع ما من الأغلبية اليسارية . وفي الناحية المضادة ، كان مؤيدوهم في البلاد مدفوعين باستمرار ، برد الفعل ضد اضطهاد الشرطة وتعطيم منظمات الطبقة العاملة ، الى الوقوف موقف العداء العنيف من الحكومة حتى عندما كان المفروض أنها تمثل اليسار ضد الجماعات الرجعية المتطرفة . ومما زاد معضلة الاشتراكية تعقيدا أن البلاد كانت تسود فيها الزراعة ، ولا توجد فيها سوى مناطق محدودة جدا نمت فيها الصناعة الى مستوى مرتفع ، ويشتد فيها زحام السكان بالنسبة لمدى استغلالها وفهمها لقوى الإنتاج ، كما تعاني الفقر الشديد في معظم أنحائها ، ولا بد بالضرورة

أن يأخذ التمرد ضد الأحوال التي لا تحتل في مثل هذه البلاد صورة حركات الجوع التلقائية إلى حد كبير ، وهي حركات كان اقتناصها بواسطة الفوضويين أسهل من توجيهها نحو الكفاح الاشتراكي المنظم .

وبزوال النفوذ المازيني ، عندما صار من الواضح أن تحقيق الوحدة القومية لم يحمل معه أية ضمانات للتحرر من الاضطهاد ، أكدت الاشتراكية الإيطالية ذاتها في مبدأ الأمر ، بصورة حتمية تقريبا ، في صور فوضوية . وقد سارت وراء باكونين ، لا بسبب أنها تأثرت بمذهبه بقدر ما كان بسبب أن أساليبها الطبيعية والتلقائية في العمل اتفقت مع هذه المذاهب . وما كان من الممكن أن يوجد أى أساس متين لحركة اشتراكية تقوم على البروليتاريا بالمعنى الماركسي إلى أن نمت الصناعة الكبيرة بالقدر الكافي في بعض مدن الشمال القليلة مثل ميلانو وتورين ؛ وحتى عندما قطعت هذه الثورة الصناعية شوطا استمر نمو أى حزب اشتراكي فعال معطلا بسبب رغبة زعماء الطبقة العاملة في أن الاشتراكيين المثقفين قد ياملوهم كمجرد أحجار شطرنج في لعبة السياسة . ومع الوقت زالت هذه الشكوك إلى حد ما في المراكز الصناعية ، وتكاثفت النقابات في الصناعات المتقدمة في الشمال مع المثقفين الاشتراكيين في قضية مشتركة . ولكن هذه الشكوك لم تزل تماما قط حتى في مراكز مثل ميلانو وجنوا وتورين ، كما ظلت قوية في معظم أنحاء البلاد ، التي كانت لا تزال متخلفة جدا صناعيا ، طوال الفترة التي تتناولها في هذا الفصل .

ومن ثم كان هناك أساس كاف لنمو حركة سندكالية أخذت جانبا كبيرا من الاتجاه الفوضوي ولكنها ربطته بنقائية تسودها الروح المحلية إلى حد كبير وتجمعها « غرف العمل » . ولم تجعل هذه السندكالية من الاضراب العام « أسطورة اجتماعية » ولكنها استخدمته كإجراء منتظم تقريبا في

الاحتجاج ضد أعمال الإخماد التي تلتجئ إليها سلطات الشرطة . فالأضراب العام في إيطاليا لم يكن مفهوما طويلا يتطلب الأمر توجيه العمال نحوه في بدء بالانارة المستمرة ، بل انه كان ينبثق تلقائيا من الظروف التي يعيش العمال فيها ويعانون الاضطهاد . وقد جاءت نظريته بعد أن كان حقيقة واقعة بمرّة . لقد كانت الأحداث تتوالى المرة بعد المرة بنفس الطريقة . فتبدأ اما بأضراب محلي في حرفة بذاتها أو مصنع معين ، أو بمظاهرة احتجاج ضد ارتفاع ثمن الخبز ، أو بحركة من العمال الذين لا أرض لهم أو الفلاحين في قرية أو منطقة ريفية بذاتها . وكانت المرحلة التالية صداما عنيفا بين المتظاهرين أو خفراء الاضراب والشرطة ، أو اخلاء أرض من فلاحين احتلوها . وفي هذه المرحلة كثيرا ما كانت تحدث وفيات نتيجة لاطلاق النار ، وجراح خطيرة واعتقالات عديدة دائما تقريبا . وكانت المرحلة الثالثة عادة مظاهرة ضخمة يدخل فيها عمال من مهن أخرى غير تلك التي يتعلق بها الأمر أصلا ، وكثيرا ما كان نطاقها يتسع ليشمل منطقة كبيرة — من الريف الى المدينة أو من المدينة الى المناطق المحيطة بها مثلا . ثم تحدث صدامات أخرى مع الشرطة ، التي كثيرا ما تدعم بعنود الجيش ، واعتقالات أخرى واطلاق النار أكثر . وفي هذه المرحلة ، اذا لم يكن قد حدث فعلا اضراب عام محلي تلقائيا ، كانت « غرفة العمل » المحلية عادة تطلب الى كتلة العمال كلها الخروج في احتجاج جماهيري ، لمدة يوم واحد أحيانا ولمدد أطول أحيانا أخرى . ثم تحدث صدامات جديدة تؤدي في بعض الحالات الى معارك شديدة في الشوارع ، وكثيرا ما أدى اضراب عام مركزه مدينة واحدة الى اضرابات متشابهة في أماكن أخرى ، الى حد ما عطا على المضربين الأصليين ولكن عادة تكون هناك من الشكاوى المحلية ما يدفع العمال الى الشوارع . ونادرا ما كانت هذه الحركات

تستمر طويلا ، اذ كان جوع المضربين ووحشية الاخمداء يقضيان عليها . ولكنها كانت تثير افعالات عميقة لدى الجماهير ما استمرت وتترك وراءها ميراثا من الحقد عندما تنتهى . ان فرنسا التى عرض فيها مذهب الاضراب العام بكل هذه الحماسة بواسطة عدد كبير من السندكاليين والشوريين الاجتماعيين من مختلف الأنواع ، لم تحظ بهذه التجربة العملية المستمرة فى الاضراب العام التى مرت بها ايطاليا كتعبير عن عنف المشاعر الطبقيّة فى مجتمع لا توجد فيه تلك القوة الكبرى التى تعمل على الاستقرار كما كان يفعل الفلاحون فى فرنسا منذ ثورة ١٧٨٩ .

وينبغى أن تذكر باستمرار أنه فى حين كانت الجماهرة الكبرى من العمال فى فرنسا وألمانيا تملك حق الانتخاب فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، ظل حق الانتخاب فى ايطاليا حتى سنة ١٩١٢ امتيازاً لقسم فقط ، وكانت الأغلبية الأمية من الفلاحين والعمال والكتل العاملة فى المدن محرومة من الحقوق السياسية . وكانت هناك ظروف ماثلة الى حد كبير فى هذا المجال فى بلاد أخرى — كالنمسا وبلجيكا مثلاً — وصار الاضراب العام يستخدم فيها معا ، كما رأينا ، كوسيلة للضغط من أجل تحقيق مطلب تعميم حق الانتخاب . ولكن الاضرابات العامة الايطالية لم تستخدم فى هذا الغرض ، كما أنها لم تكن منظمة بواسطة الحزب الاشتراكى مع النقابات كما كانت الاضرابات السياسية فى النمسا وبلجيكا . لقد كانت فى جوهرها فورات محلية يدفع اليها اخمداء أكثر وحشية من أية تجربة مرت بها هذه البلاد . هذا الى جانب أنه كانت هناك أسباب خاصة تحول دون استخدام الاضراب العام سلاحا لتحقيق الإصلاح الانتخابى . فالحقيقة التى لا مراء فيها أن « حق الانتخاب العام » لم يكن بأى حال من الأحوال من المطالب الأولى للاشتراكيين الايطاليين ، الذين كانوا قمينين بأن يروا



فيه خطر اكتساحهم بواسطة كتلة من أصحاب الأصوات الأمين القليلي  
المعرفة ، وبخاصة في الجنوب والوسط ؛ وطبعا لم يكن الفوضيون ،  
— وكانوا قوة كبيرة باستمرار في الصورة الخلفية — يريدون اصلاح الدولة  
بل تعميرها أصلا وفرعا . ومن هذه الناحية كانت الأحوال في ايطاليا أقرب  
يكثير الى روسيا منها الى ظروف البلاد الغرية الأكثر تهديما . ولو أن  
شمال ايطاليا كان منفصلا عن بقية البلاد ، فلعله كان من المحتمل أن يقوم  
تحالف بين الاشتراكيين والنقائية ، اذا لم يكن على النمط الألماني فعلى  
الأقل على نمط النمسا أو بلجيكا . وحتى في تلك الظروف التي كانت فيها  
ايطاليا ، بدأ فعلا تحالف مماثل في النمو خلال العقد الأول من القرن  
العشرين ، ولكنه لم يشمل قط أكثر من جزء صغير من البلاد ، ولم يكن  
له أى معنى في الظروف السائدة في الجنوب أو صقلية أو حتى سردينيا .  
لقد ظل الحزب الاشتراكي الايطالى ، حتى بعد أن لم يعد تمثله البرلماني  
كله تقريبا من الطبقة الوسطى ، حزبا من الزعماء المثقفين الذين لا تربطهم  
صلة وثيقة بعمال المدن ، وصلة أقل حتى من ذلك بعمال الريف ، الى  
حد كبير . وقد كان هناك مثقفون ، في صقلية مثلا ، بذلوا جهودا كبيرة  
لانشاء مثل هذه الصلات مع أكثر الجماعات المتخلفة وأشدّها استغلالا ،  
ولكن الهوة في المناطق الريفية ومدن الجنوب التي يسحقها الفقر ، من  
بالرمو الى نابولي ، كانت واسعة جدا في الغالب . وحتى في المدن  
الشمالية ، حيث كانت الصلات بين المثقفين والعمال أوثق بكثير ، لم يكن  
من السهل تحطيم الحواجز بين حزب معظم مثليه من المعامين والصحفيين  
وأساتذة الجامعات ، وحركة عمالية تشمر بأنها لا تملك نصيبا في الدولة  
ويتدفق عليها باستمرار مدد من مناطق الريف التي ترزح تحت وطأة الفقر  
والجهل والاضطهاد .

وكان من المستحيل في ظل هذه الظروف أن يقوم « حزب ديموقراطي اشتراكي » على النمط الألماني ، تركّز همه الأول في تجنيد طبقة عاملة تملك حق الانتخاب للاستيلاء على السلطة السياسية بوسائل انتخابية . كما كان من المستحيل أن يكون هناك ، كما كان الحال في فرنسا حتى سنة ١٩٠٥ ، تعدد في الأحزاب الاشتراكية لكل منها أنصاره الكثيرون بين صفوف العمال يتجادلون بافعال في سياساتهم المتنافسة والنظريات التي تقوم عليها هذه السياسات . لقد ظل الحزب الاشتراكي الإيطالي ، حتى سنة ١٩١٤ تقريبا ، موحدا لا لأن أعضائه اتفقوا بمضمون مع بعض أكثر من الفرنسيين ، ولكن لأنه قام على أساس أضيّق بكثير من التأييد العمالي المتورّ . فلم يكن هناك ما يكفي من الأنصار البروليتاريين العاملين ليسمح باقسام دون حدوث كارثة ، كما كان متماسكا بوجهة النظر المشتركة لدى زعمائه أنه يجب أن يحارب الفوضويين من ناحية والكنيسة والرجعية من ناحية أخرى لتتاح فرصة النجاح . ولكن هذه الوحدة الرسمية لم تتقدّم من أن يكون ميدان معركة للاتجاهات المنافسة ، لأنه ما من فريق وحده يستطيع فيه أن يتغلب على الباقي ويفرض على الحزب كله طابعه الثابت .

ولا عجب في أن مثل هذه الحركة أنتجت سلسلة من المفكرين الاشتراكيين الأفراد أكثر مما أنتجت أية مجموعة متناسقة من الفكر الاشتراكي . وكانت الاشتراكية الإيطالية غنية بصحفها ومجلاتها التي من مستوى فكري وأدبي رفيع ، من « البروليتاريو » صحيفة يقولو لوسانيو في سنة ١٨٦٥ و « لابليني » صحيفة أريكو بنياميني في سنة ١٨٦٨ إلى صحيفة بنوا مالون في صقلية « إلبوفرو » سنة ١٨٧٤ وصحيفة اندريا كوستا « ريفيزتا اترناسيونالي دل سوسياليزمو » في سنة ١٨٨٠ ثم إلى أهمها جميعا وهي صحيفة فيليو توراتي « كوري أي كريتيكا » التي

أشرف عليها مع آناكوليسون في ١٨٩١ وحولها الى « كرتيكا سوسالي » في الأعوام التالية . وبدأت « آفاتى » أيضا في سنة ١٨٩٦ وكان رئيس تحريرها ليونيدا ييسولاتى ، وقد لعبت دورا بالغ الأهمية في نمو الحزب الاشتراكى وكانت رئاسة تحريرها مركزا تتقاتل عليه الفرق المتنافسة بشدة ويتغير بتحول ميزان القوة بينها . ونجح موسولينى في تولى رئاسة تحريرها ابان السنوات الحرجة السابقة للحرب العالمية الأولى مباشرة .

وقد احتوت صفحات هذه الصحف قدرا كبيرا من النظرية الاشتراكية والمناقشات حولها . ولكن معظمه كان يتعلق بمذاهب مستوردة أكثر منها محلية . وقد راقب الايطاليون باهتمام بالغ اجراءات الدولية الثانية والجدل حول « التنقيح » فى ألمانيا وقضية ميلران فى فرنسا . والى جانب هذه الصحف ترجم الايطاليون قدرا كبيرا من الكتابات الاشتراكية الأجنبية ، وبخاصة كتابات ماركس وزعماء الماركسية والسندكالية الفرنسية . وقد ترجمت كتابات فوضوية كثيرة أيضا ، كما كان هناك طبعاً كتابات فوضوية محلية ابتداء من أيام نفوذ باكونين الى كتابات اريكو مالاستا .

ومن بين الكتاب الاشتراكيين الايطاليون يعد أشهرهم فى الخارج الفيلسوف المؤرخ أنطونيو لابيولا ( ١٨٤٣ — ١٩٠٤ ) الذى بدأ يحاضر فى « المفهوم المادى للتاريخ » فى جامعة روما سنة ١٨٩١ وكان أحد ممثلى إيطاليا فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى زيوريخ سنة ١٨٩٣ . وقد نشر لابيولا المجلد الأول والثانى من مؤلفه ذى الأربعة أجزاء عن الماركسية فى جوانبها التاريخية فى سنة ١٨٩٥ وسنة ١٨٩٦ ، وقد ترجمتا على نطاق واسع وصارا من المراجع الاشتراكية من الدرجة الثانية . بيد أن

تفوزه في إيطاليا كان يقوم على تعليمه الشفوي الذي شمل ميدانا أوسع بكثير من كتاباته المنشورة . وكان قد بدأ واحدا من أتباع هيجل ولكنه تحول الى المدخل الماركسي بصفة عامة . غير أنه كان يختلف عن ماركس في أنه وضع الثقل الرئيسى في تفسيره للنمو التاريخى على وظيفة الانسان الخلاقة ، منكرًا أن التاريخ البشرى يتبع طريقا مقررا من قبل أو أن التقدم أمر أكيد بأى حال من الأحوال . وتفسير لابيولا للتاريخ اقتصادى في جوهره مثل تفسير ماركس ، فالتاريخ عنده هو نمو قوة العمل البشرى والأحوال الاجتماعية المعتمدة عليه والمنبثقة منه . ويقول ان العمل هو « المعرفة تعمل » وكل نظرية هى نمو لهذه المعرفة العملية في استخدام الأشياء وتنظيم لها ، والتاريخ هو « الانسان ينتج نفسه » وايدولوجيات تنمو على أساس استجابة الانسان لهذه التجربة العملية . وهكذا يخلق الناس المجتمعات ، على أساس ما يقومون به من عمل ، ويميدون خلقها وينموها باستمرار مع تغير علاقتهم بعمليات الانتاج . وتصير الأنظمة التى يخلقونها قوى تعمل عملها فيهم بحيث أن الانسان من ناحية مخلوق البيئة التى صنعها الناس ، ولكنه يؤثر باستمرار في هذه البيئة ، فهو خالق ومخلوق في عملية من رد الفعل المستمر بين العلة والمعلول . وليست ردود فعله مقررّة سبقا بأى حال . فيستطيع أن ينكص الى الخلف كما يتقدم الى الأمام وقد يخفق في استخدام الفرص التى تتاح له استخداما طيبا . والشرط الجوهرى للتقدم هو التقدير الواقعى لامكانيات المواقف الفعلية التى تواجهها المجتمعات البشرية . وينبذ لابيولا ، مثل ماركس ، الطوية التى لا تتفق مع هذا المدخل الواقعى . فنحن لا نستطيع أن نرى بعيدا في المستقبل ، أو أن نوجه تصرفاتنا نحو أهداف طيبة بواسطة المفاهيم المجردة عن الخير . فعلينا أن ننتهز الفرص كما تعرض لنا وأن نحدد تطلعاتنا

في المستقبل بما نستطيع أن نراه في الماضي والحاضر من اتجاهات مستمرة في وسعنا استخدامها عمليا . وعلى هذا الأساس يعتقد لابرولا أسلوب ماركس « النقدي » ويجد أن هناك ما يبرر فكرة الثورة البروليتارية كتفسير للاتجاهات التاريخية القائمة ، وبالمثل يعتبر أن تشريك وسائل الإنتاج أكثر فأكثر اتجاهها واضحا للنمو الاقتصادي المعاصر وأنه يحمل معه حركة نحو بناء اجتماعي تزول فيه سيطرة الانسان على الانسان ويحل محلها مجتمع لا طبقي يقوم على العدالة والمساواة بين الرجال وبعضهم البعض .

وقد يرى البعض أن هذا العرض لوجهات نظر لابرولا يبالغ في الاختلافات بينه وبين ماركس ، الذي كان يقوم بدور المفسر لأفكاره في الغالب وليس دور الناقد . فالانسان الذي يصنع تاريخه — ويمكن أن يفشل في صنعه جيدا — ليس « الفرد » ، في مفهوم لابرولا ، بل « الجماهير » التي تتعرض لتجربة مشتركة من أحوال الحياة الواقعية . ولم يشتد كاتب في القسوة في تمهده لنظرية « الرجل العظيم » في التاريخ مثل لابرولا . فالتقوى التاريخية الخلاقة عنده ، كما عند ماركس ، هي الطبقات ؛ ومن الأشياء الواضحة بالدرجة الأولى في مفهومه أنه يعتقد أن « البيان الشيوعي » وثيقة ذات أهمية تاريخية قصوى ، كما يؤكد أن ماركس لم يفعل أكثر من أن سجل بوضوح مفهوم وجد جذوره في الأحوال الفعلية للمجتمع الرأسمالي . ولا بد أن يعبر عن نفسه في الفكر مأخوذا عن التجربة الحية . وقد أكد لابرولا قطعية أن البورجوازية — الطبقة الرأسمالية — والبروليتاريا نباتان متعايشان لا بد منهما لأسلوب الإنتاج الرأسمالي لا يمكن فهمهما الا اذا درسا في علاقتهما ببعضيهما . ويقوم مذهبه ، كما يقوم مفهوم ماركس تماما ، على مفهوم من الصراع الطبقي

ونظر الى الطبقة لا الفرد في سعيه نحو مجتمع متكامل جديد تختفي فيه الطبقات . والواقع أنه برغم انكاره لحتمية التقدم كثيرا ما كتب كما لو كان يعتبر مجيء المجتمع اللابتي الذي يقوم على الملكية الاجتماعية والادارة الجماعية أكيدا . وذهب فقط الى أن الصور المحددة التي سيتخذها لا يمكن التنبؤ بها ، بحيث أنه كثيرا ما بدا متفقا في هذا الموضوع مع عامة الماركسيين . وكان يؤمن « بالضرورة التاريخية » بقدر ما كان ماركس يؤمن بها . فقد كتب « ان المفهوم النظري الكامل للاشتراكية يكمن اليوم ، كما كان وكما سيكون دائما ، في الاحاطة بالضرورة التاريخية ، وبمباراة أخرى ، في ادراك طريقة خروجها الى الوجود » . ولكنه استمر يجمع هذا المفهوم في الضرورة بوجهة نظر في دور الانسان الخلاق لا تختلف عن وجهة نظر ماركس اختلافا جذريا ولكنها مع ذلك جاءت في تعبير مختلف وبدا أنها تمثل العمل الانساني باعتباره النتيجة الضرورية لقوى لا تقاوم تؤثر في الانسان أقل مما تجعله تتاجا للتفاعل بين هذه القوى وروح الانسان الخلافة .

وقد أثرت كتابات لابرولا تأثيرا كبيرا في سوريل ، بل وفي الفكر السندكالي المثقف كله في الواقع . فقد بدا أن تفسيره للتاريخ يتيح مجالا أوسع مما يتيح تفسير ماركس لدور الانسان الخلاق ، ومن ثم جذب أولئك الذين قهروا من قدرية مذهب ماركس الصارم كما شترحت في « البيان الشيوعي » . وربما كان لها أيضا تأثير على أفكار انجلز الأقل صرامة في السنوات المتأخرة من حياته . وكان انجلز ولا برونو يتراسلان ، وقد نشرت بعض الخطابات المتبادلة بينهما .

وأبعد منظري الاشتراكية الايطالية نفوذا بعد لابرولا هو زميله الأستاذ عالم الجريمة انريكو فرى ( ١٨٥٦ — ١٩٢٩ ) ، أحد مؤسسي

مدرسة « علم الجريمة الوضعى » . فقد أصر فرى ، مثل لمبروزو — الذى كان يعمل معه ، على أن علم الجريمة العلمى يجب أن يبدأ بدراسة المجرم لا الجريمة ، بحيث يصل الى الجذور السيكولوجية والاجتماعية للسلوك الاجرامى . وبوصفه اشتراكيا أصر على أن سبب الاجرام يكمن الى حد كبير جدا فى الظروف الاقتصادية وفى العوامل الوراثية المتصلة بها . وقد وضع أكبر الثقل ، على قهض لومبروزو ، على امكان اصلاح المجرم بمساعدته على تحقيق تكيف أفضل مع البيئة ، كما أكد أيضا أهمية الاجراءات الاجتماعية التى يقصد بها منع الجريمة بتهئة متنفسات بديلة للدوافع الاجرامية المحتملة بدلا من مجرد كبت السلوك الاجرامى القملى . وأطلق على ذلك اسم مذهب « بدائل العقوبات » . وكان لفرى بوصفه أستاذا لقانون العقوبات فى روما تأثير كبير فى نظرية علم الاجرام فى ايطاليا ، كما سافر كثيرا ونشر أفكاره على نطاق واسع . وأهميته فى الميادين الأخرى بوصفه اشتراكيا أقل من ذلك بكثير . وأشهر كتبه « الاشتراكية والعلم الوضعى » ( ١٨٩٤ ) يمرض وجهة النظر القائلة بأن الماركسية تعتبر التكملة الاجتماعية لتعاليم داروين وسبنسر فى التطور ، وأن هؤلاء الثلاثة معا يؤلفون الثلاثى الكبير فى استنارة القرن التاسع عشر . بيد أنه كثيرا ما كان فى آرائه التطورية أقرب الى سبنسر ولا مارك منه الى داروين ، اذ يضع الثقل على امكانيات التكيف الخلاق أكثر مما يضعه على امكانيات الانتخاب الطبيعى البحت . والواقع انه استخدم هذا المفهوم فى التطور الخلاق ، كما رأينا ، أساسا لجزء من نظريته فى علم الجريمة .

ولقد ظهر فرى بوصفه اشتراكيا وبنى اسمه كزعيم لليسار فى الحزب الاشتراكى الايطالى ، الذى انضم اليه سنة ١٨٩٣ ، كمعارض لاتجاه

توراتى الاصلاحى . ولم يكن فى أى وقت « متشددا » كاملا ، ومن ثم كان المتحدث الرئيسى باسم الجناح اليسارى من فريق « التكاملين » . وقد ظل فترة طويلة رئيسا لتحرير « آ فاقى » ، ولكن وجهات نظره تغيرت شيئا فشيئا وانتقل فى مراحل الى يمين الحزب أولا وفى النهاية خارجه . فمئذ سنة ١٨٩٧ كان زعيم الكتلة الرئيسية فى معارضة اتجاه توراتى الاصلاحى ، ولكن ظهور السندكالية كقوة داخل الحزب أثار تأثيره فانضم الى توراتى فى سنة ١٩٠٨ لهزيمة اليسار ، تاركا مورجارى على رأس المجموعة « التكاملية » . وفى أواخر أيامه كان من مؤيدى الفاشية .

أما فيليبو توراتى (١٨٥٧—١٩٣٢) فبرغم أنه يعد من بين الشخصيات الرئيسية بين المثقفين الاشتراكيين الايطاليين ، فلا حق له فى أن يعتبر مفكرا أصيلا . ولقد كانت مجلته « كرتيكا سوسىالى » ، التى أدارها هو وزوجته النهلنية الروسية المنفية آنا كوليسيون (١٨٥٧ — ١٩٢٥) ، لمدة طويلة جدا الصحيفة التى ظهرت فيها الأفكار الاشتراكية الجدية أكثر من أية صحيفة أخرى ، ولم يكن توراتى نفسه كاتباً قليل الشأن . ولكن لم يكن لديه الكثير ليقوله . فقد كان مقتنعا بأن الأساليب الثورية قد غفى عليها الزمن ، وأن الطريق لتقدم الاشتراكية الايطالية هو العمل البرلماني الذى يهدف الى تحسين الأحوال الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية . وكان يؤمن ببناء قنابات قوية وجميعيات تعاونية على النمط الغربى وبتأليف حلف وثيق بينها وبين الحزب الاشتراكى . وقد جعله مفهومه عن العمل السياسى التدريجى بالضرورة ، بالنظر الى حالة البلاد المتخلفة ، من دعاة التعاون مع الأحزاب البورجوازية حيثما رأى فرصة للحصول على قوافين اجتماعية مفيدة بمساعدتها ؛ وكان يقاتل باستمرار داخل الحزب الاشتراكى ضد



المتشددین الذين طالبوا بإبعاد الحزب عن كل ارتباط بالأحزاب الأخرى ، وكذلك ضد السندكاليين الذين كان مفهومهم عن النقابية مختلفا كل الاختلاف عن مفهومه . وقد دفعته دعوته في « الدولية الثانية » للعمل مع اليسار البورجوازی الى صفوف معارضة الجبهة الرئيسية للفكر الاشتراکی التي كان يسيطر عليها الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان . ولما كان دائما يقف الى جانب الاعتدال فانه كثيرا ما تعرض للتنديد داخل حزبه ، ولكنه كان اشتراكيا تدريجيا مخلصا ومؤمنا وظل كذلك الى النهاية . وقد عارض الحروب في افريقيا ، واختلف بشدة مع مجموعة يسولاني التي أبدت هذه الحروب . ودافع عن الحياد الدقيق فيما يتعلق بحروب البلقان ، وعندما نشبت الحرب العالمية في سنة ١٩١٤ اتخذ نفس الموقف ، ودعا في نفس الوقت الى تأليف كتلة عاملة من البلاد المحايدة لتدخل وترغم المحاربين على السلام . وعندما جاءت الفاشية عارضها بشدة ، وظل في ايطاليا حتى سنة ١٩٣٦ ثم هرب الى كورسيكا ومنها الى باريس حيث توفي بعد ست سنوات .

وكان المفكران الايطاليان الرئيسيان في الجانب الفوضوی هما أريكو مالاستا ، الذي نوقشت آراؤه باختصار في الجزء الثاني من هذا المؤلف ، وفرنيسكو مريينو الذي أشاد به سوريل . وكان مريينو من الفوضويين الذين حاولوا الاشتراك في « المؤتمر الاشتراکی الدولي » الذي عقد في باريس بزعامة جيزو سنة ١٨٨٩ ولكن لم تقبل أوراق اعتماده وطرد . وقد ظهر أشهر كتب مريينو « ما للاشتراكية وما عليها » في سنة ١٨٩٧ وأعقبه « الطوبيا الجماعية » في العام التالي . ولقد أعجب سوريل كثيرا بمريينو ، الذي كان مذهبه نوعا من الاشتراكية السندكالية الشديدة النقد للأسلوب البرلماني والتي تضع الثقل الأساسي على التلقائية والعمل المباشر .

وقد حاول مالانستا أيضا أن يشترك كمندوب في « الدولية » ولكنه رفض بالمثل . والواقع أنه كان أكثر القوضيين جيما تشددا وأكثرهم اصرارا على محاولة اثارة التمردات المسلحة حتى عندما لا تكون هناك أية فرصة لنجاحها . وكانت فلسفته الاجتماعية قريبة الشبه بفلسفة باكونين ؛ لقد كانت أقرب الى الشيوعية القوضوية منها الى الصناعية ، ولكن مع التأكيد الشديد على ضرورة العمل التمردى الايجابى كوسيلة للمحافظة على روح التمردية .

وأهم الكتاب السندكاليون هو ارتورو لابرولا . وكان أول مؤلف ذى شأن له هو « الاصلاح والثورة الاجتماعية » ( ١٩٠٤ ) الذى أعقبه بكتاب عن ماركس بوصفه اقتصاديا ومنظرا للاشتراكية ( ١٩٠٨ ) . ويمد كتابه « قصة عشر سنوات » ( ١٩١٠ ) ، الذى يعطى الفترة من ١٨٩٩ الى ١٩٠٩ ، مصدرا تاريخيا هاما ، كما ان كتابه « الاشتراكية المعاصرة » ( ١٩١٠ ) هو أفضل عرض عام لوجهات نظره . وكتب أيضا دراسة متينة عن « الرأى العام الاشتراكى والحرب فى طرابلس » ، كما اشترك بمقالات وصفية عن الاشتراكية الايطالية فى صحيفة لاجارديل الفرنسية « الحركة الاشتراكية » . وكانت له صلات وثيقة بجماعة لاجارديل فى فرنسا . وكان يدعو لذلك الضرب من النقاية الذى يفضلُه فرناند بللوتيه ، ولكنه لم يكن من الخصوم الخالص للعمل السياسى وان كان قد وقف موقف العداء الشديد من ذلك النوع من الاشتراكية البرلمانية التى يشلها توراني .

وقد ظل التحررى الايطالى الكبير بنديتو كروشه ( ١٨٦٦ — ١٩٥٢ ) فترة شديد الاهتمام بالماركسية ، وقد كان هو أيضا على صلة وثيقة بسوريل ولجاردل وبصحيفة « الحركة الاشتراكية » . وكتب فى

سنة ١٩٠٧ مقالا مشهورا عن سوريل ظهر كمقدمة للترجمة الايطالية لكتاب « تأملات في العنف » . وقد ترجمت دراسة كروشه المشهورة « المادية التاريخية واقتصاديات كارل ماركس » ( ١٩٠٠ ) الى الفرنسية بمقدمة بقلم سوريل وظهرت أيضا بالانجليزية . ولم يكن أستاذ كروشه في التفكير التاريخي هو ما كس طبعاً ، بل كان فرانسيسكو دي سانكتيس وقبله فيكو . ولكنه تناول دراسة نظرية ماركس في التاريخ بعطف شديد لتأكيدهما على تصور « قوى الاتاج » ولحاولتها تكوين مفهوم علمي . وقد امتزج ههؤذ بنفوذ أنطونيو لابرولا في اضعاء سمة انسانية على قدر كبير من الفكر الاشتراكي الايطالي .

وهناك اقتصادي ايطالي لم يكن اشتراكيا ولكنه تأثر الى حد كبير بالأفكار الاشتراكية وهو آثيل لوريا ( ١٨٥٧ — ١٩٤٣ ) الذي أضاف كتابه « تحليل الملكية الرأسمالية » ( ١٨٨٩ ) مادة كثيرة للمناقشات الاشتراكية . وكان لوريا ناقدا شديدا للنظام الرأسمالي ، وبخاصة استغلال المنتجين باقتضاء الايجاز . بيد أن علاجه اتجه الى توزيع الملكية والغاء الايجار وليس الى التشريك ، وبرغم أنه أشاد اشدادة طيبة بالاشتراكيين ، لنقدمهم للرأسمالي فانه لم يقبل نتائجهم .

## الفصل العشرون أسبانيا

لقد ظل « الحزب الاشتراكي الاسباني » بزعامه بابلو ايجليسياس طوال فترة « الدولية الثانية » يمثل منظرا غريبا تماما هو منظر حزب معتدل تماما ودستوري تماما يعمل في بيئة عنيفة تماما وبعبدة عن حكم القانون تماما . وكانت تتصل به اتصالا وثيقا حركة قباية — « الاتحاد العام للعمل » (U.G.T) — كانت تشارك الحزب في معظم الحالات اعتداله . وتبذل جهودها لاتباع أساليب سلمية من المساومة الجماعية ، عندما كان يسمح لها بذلك . ولكن أنصار « الاتحاد العام للعمل » كانوا قليلين جدا . فقد كان أعضاؤه في سنة ١٩١٠ لا يتجاوزون ٢٠٠٠ في المجموع وكان نفوذه مقتصرا على مناطق بذاتها — وبخاصة قشتالة وبيلبا وواستورس . وكانت توجد الى جانبه في نفس الوقت حركة قباية منافسة أكبر منه بكثير مركز اشعاعها الرئيسى في برشلونة ولها اتصالات وارتباطات بالحركات الزراعية الدائمة الثورة في الألدلس . وقد حملت هذه الحركة القباية المنافسة عدة أسماء متعاقبة ، ولم تتحول بصورة كاملة الى « كونفدرال قومى للعمل » (C.N.T) الا في سنة ١٩١١ ، ولكنها كانت موجودة قبل ذلك بوقت طويل . ولا يمكن القول الى أى حد كانت أكبر من « الاتحاد العام للعمال » في أى وقت من الأوقات ، لأن الاحصاءات الخاصة بالمضوية لا تحمل أى معنى حقيقى بالنسبة لها . وكل ما يمكن قوله أنها كانت عرضة لنمو وهبوط سريعين جدا ، وان تأثيرها في أية

لحظة كان يمتد الى نطاق اوسع بكثير من أولئك الذين كانوا يسهمون في أرصدها . ولم تكن تدفع أية معونات أو تستخدم أى موظفين مأجورين تقريبا ، وكانت تدير شئونها بأقل قدر ممكن من التنظيم الرسمي . وكانت زعامتها باستمرار فوضوية في الغالب ، وكان الفوضويون الذين يوحون بسياستها يعملون معا كجماعة . ولكن لم تكن هناك منظمة فوضوية مركزية تحمل اسما معينا أو مؤلفة علنا : « الفدرال الفوضوى الايبرى » (F.A.I) المشهور لم ينشأ حتى سنة ١٩٣٧ . وحتى ذلك الوقت كان الفوضويون منظمين في جماعات صغيرة ، سرية في الغالب ، تجمعها شبكة من الصحف كانت تختفى وتمود الى الظهور باستمرار وكثيرا ما كانت توزع سرا وبواسطة مجموعات تعمل سرا مؤلفة من ثورين محترفين عوضوا نقص التنظيم المتعمد لديهم بنشاطهم وعزمهم .

وقد تركزت هذه الحركة خلال القسم الثاني من الفترة التي نبجثها — أى العشر سنوات السابقة على سنة ١٩١٤ — في النقابات التي تألفت منها « الكوتفدرال » (C.N.T) ، وتعرضت لمؤثرات فرنسية بصورة متزايدة . فقد ظهرت في صفوف الفوضويين الاسبانيين هيئة من السندكاليين الفوضويين الذين حاولوا تأكيد ضرورة تكوين تأييد جماهيري بين العمال بالمشاركة الايجابية في حركة قايية منظمة ، بدلا من سياسة الاعتماد على نخبة ثورية صغيرة تضع نفسها على رأس كل انتفاضة تلقائية للتدمير العمالي أو بين الفلاحين . وتحولت القضية الأساسية بين المدرستين الفكرتين الى الدور الذي يلعبه الفوضويون ذوو الوعي في النقابات . فذهب السندكاليون الفوضويون الى أنه ينبغي على الفوضويين المشاركة في العمل اليومي للنقابات وأن يكونوا على استعداد لقبول الحلول الوسط التي ينطوى عليها تمثيل العمال في صراعاتهم اليومية ، في حين ذهب

الفوضيون « الخالص » الى أنه برغم استعدادهم الكامل لخوض معارك الصراع الصناعى والزراعى فان ذلك يجب أن يتم دائما يحلوه بغرض مباشر هو أن يضفوا على هذه الصراعات طابعا ثوريا . ولم يكن هناك حد فاصل بين الفئتين ، ولكن الذى لا شك فيه أن الاهتمام تحول أكثر فأكثر ، تحت تأثير السندكالية الفرنسية ، الى السندكالية الفوضوية خلال السنوات الأولى من القرن ومن ثم نحو محاولة بناء صورة أكثر شمولاً للتقاية ، التى تقوم على أساس طبقي محض ، ونحو تكوين منظمة أكثر استمرارا داخل كل مؤسسة صناعية كبرى وبين كل جماعة مهنية متميزة داخل كل مركز للسكان .

ولذا فان الجناح اليسارى فى الحركة العمالية الاسبانية كان فوضويا أو سندكاليا فوضويا وكان اليمين اشتراكيا . وكان الاشتراكيون سائدين فى مدريد وبيلباو وأستورس وبعض المناطق القليلة الأخرى ، وان لم يكن الميدان خاليا من التحدى لهم . ومن الناحية الأخرى ساد الفوضيون فى قطلونية ، أكثر أجزاء البلاد صناعة ، وفى معظم أنحاء الشرق وفى الجنوب ، ولم يكونوا أقوىاء بين العمال الصناعيين فحسب بل بين الفلاحين والأجراء الذين لا أرض لهم فى المناطق الريفية — وبصفة خاصة فى الموطن الدائم للفاقة والاضطرابات « الأندلس . وكانت هناك مناطق أخرى لم تسد فيها الفوضوية ولا الاشتراكية كثيرا — مثل النافار الكاثوليكي ومعظم منطقة الباسك وقسم كبير من الجزء الأوسط القاحل من اسبانيا — قشتالة القديمة وغاليسيا فى الشمال الغربى الأقصى . وكانت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على الناس أقوى ما يكون فى الشمال باستثناء قطلونية . واتشرت هذه السيطرة الى الجنوب فى أراجون ولكنها واجهت هناك نفوذا فوضويا قويا تركر حول سرقسطة . أما فى معظم الأجزاء الأخرى

من البلاد فإن الكنيسة كانت موضع نفور شديد — بل موضع كراهية من جانب الجماعة العظمى من الفقراء وقسم كبير من المثقفين . وكان الجيش مناهضا بصفة هيليدية للاكليروس ، وإن كان هذا العداء قل كثيرا بعد حروب دون كارلوس في التسعينات من القرن الماضي التي اندمج في نهايتها ضباط دون كارلوس الى حد كبير في الجيش القومي .

وكانت ظروف الزراعة وتأجير الأراضي مختلفة اختلافا واسعا من منطقة لأخرى . فالجزء الجنوبي والجنوبي الغربي من الهضبة الوسطى ( أى اكسترمادورا والأندلس الغربية ولامانشا ) كانت تتألف منه منطقة الضياع الشاسعة التي يملكها ويزرعها ( أو يتركها بلا زراعة ) كبار أصحاب الأراضي الذين كانوا يستطيعون في أى وقت الحكم على السكان التمساء بالموت جوعا برفض زراعة الأرض . وكانت بقية الجنوب ومعظم الشرق والجزء الشمالي من الهضبة الوسطى في الغالب في أيدي أصحاب أراض يملكون ضياعا أقل حجما لا تتيح لشاغليها وسائل تحسين الأرض أو تشجيعهم على ذلك . وكانت معظم هذه المناطق أمطارها قليلة ومعرضة لفصول من الجفاف المدمر الذي جعل من الزراعة المستديرة عملية مخاطرة وعرض الفلاحين البؤساء لمصاعب بشعة في الأوقات السيئة . ولكن حتى في الجنوب ، وأكثر من ذلك على طول الساحل الشرقي — الليقانت ، كانت توجد مناطق من التربة الخصبة السهلة الري وبخاصة حول فالنسيا ، وكانت الحيازات في هذه المناطق أكثر إنتاجية وعقود شغل الأرض أطول والشاغلين أحسن حالا بكثير من الأماكن الأخرى . وكانت تسود جزءا كبيرا من الشمال ظروف مماثلة — حيازات متوسطة الحجم وعقود شغل طويلة ؛ ولكن في الشمال الغربي ، في غاليسيا ، كانت الأرض مقسمة الى قطع صغيرة جدا لا يكاد شاغلوها يحصلون منها على ما يقوم بأودهم ، وفي مناطق الكروم

في آراجون وقطلوניה كانت هناك شكاوى خاصة تتعلق بالنظام العتيق السائد في شغل الأرض الذي كان شديد الوطأة على الفلاحين من زراع الكروم . وتسر هذه الاختلافات في الظروف الزراعية ونظم شغل الأرض الى حد كبير الاختلاف الواسع في الاتجاهات الاجتماعية وسلوك الفلاحين في المناطق المختلفة . فالحيازات الصغيرة التي تشغل لمدد قصيرة ، وبخاصة في المناطق المعرضة للجفاف ، كانت تعنى أعنف صور القلاقل الزراعية . وكانت الضياع الشاسعة تتعرض لانتفاضات في فترات أكثر تباعدا ، بسبب المعجز النسبي لقاطنيها ، ولكنها لا تقل عنفا . أما الحيازات الأكثر مناسبة ، مع وجود معدل أمطار كافى ومدد شغل طويلة الى حد معقول ، فكانت تعنى عادة ظروفًا زراعية أقل قلقلة ، ولكنها كانت تجعل الفلاحين أكثر قدرة على التنظيم المدعم حيثما توجد مظالم حقيقية .

. وكانت اسبانيا — بل وما زالت في الحقيقة حتى اليوم — بلدا زراعيا أساسا معظم أرضه تستغل على مستوى منخفض جدا من الكفاية ، هذا اذا كانت تستغل أصلا ، لأن أصحاب الأراضي لا يضعون أى رأسمال في الأرض وليس لدى الذين يزرعونها فعلا أى رأسمال يضعونه فيها . اذ كان أصحاب الأراضي ، سواء من الأرستقراطيين أو من بورجوازي المدن ، مجرد محصلي ايجارات ، وكانوا يتلقون ايجارهم في الشمال عينا في صورة نصيب في الناتج الى حد كبير ، أما في الهضبة الوسطى والى الجنوب منها فيتقاضونه هذا أكثر فأكثر مقابل ايجارات لمدد قصيرة . وكانت الأرض في كل مكان ، باستثناء بعض المناطق القليلة السعيدة الحظ ، ينقصها رأس المال بصورة شديدة ، ولا تستخدم فيها سوى أكثر الأدوات الزراعية بدائية . وقد بقيت مساحات ضخمة دون زراعة وطرد الفلاحون الذين حاولوا استغلالها بالعنف المرة بعد المرة . لقد كان الصراع الزراعى



منتشرا ، وقد ظل كذلك من قرون ، وكانت الدولة تلعب في مواجهة الفلاحين بوصفها شرطة الطبقات المالكة للأراضي الذين يسيطرون على الدولة . وكانت قطلونية كما رأينا أكثر أجزاء اسبانيا نموا في الصناعة ، وكانت المورد الرئيسي للسلع الاستهلاكية للسوق الاسبانية . وكانت المراكز الصناعية المهمة الأخرى مشغولة أساسا بالتعدين وصناعة المعادن — مناطق التعدين في بيلباو وأستورس في الشمال ، وريوتينو في الجنوب الغربي ومنطقة التعدين بالقرب من قرطبة . وكان رأس المال الأجنبي يهتم اهتماما متزايدا بالمناجم وصناعة المعادن . وكانت قطلونية مركزا لرأسمالية وطنية تستثمر فائض أرباحها خارج وداخل منطقتها على السواء — في أعمال المصارف والتنمية الكهربائية مثلا . وكان أهل الباسك أيضا يعملون في المشروعات المالية والصناعية ، في حين كان أهل قشتالة المسيطرين على الحكومة المركزية من أصحاب الدخول الثابتة في الغالب . ولم تكن مدريد في الحقيقة مركزا صناعيا مهما قط . وحتى حركتها العمالية جنحت الى الوقوع تحت سيطرة البروليتاريين من ذوى المعاطف السوداء والحرفيين من أصحاب الحرف القديمة .

لقد كانت برشلونة في الحقيقة هي عاصمة اسبانيا الاقتصادية ، وكانت مدريد هي المركز السياسي ، لا بمعنى أنها كانت مقر الحكم فحسب ، بل وكذلك على أنها كانت تمثل المركزية ضد النزعة الاقليمية الشديدة التي تسود قسما كبيرا من البلاد . وكانت قشتالة مركز التوحيد وكانت تحاول دائما أن تفرض نفسها على المقاطعات الكثيرة الرغبة في الانقسام والتي في الأطراف . وكانت النزعة القومية خلال الفترة التي ندرسها في هذا الفصل تستجمع قواها لا في قطلونية وحدها ، بل وفي منطقة الباسك أيضا . أما في المناطق الأخرى . فلم تكن السيادة للنزعة القومية بل «لحلية»

متصلة الجذور لا تكف عن الاشتغال في أية لحظة من لحظات الضيق .  
 ففي الأندلس وفي الليثايف وفي أرجون — بل وفي مناطق أخرى كثيرة في  
 الواقع — كان هناك استعداد غريزي في عهد الاضطرابات لاعلان  
 الاستقلال الكامل للمجتمع المحلي أو الاقليم . وهذا هو ما وقع في  
 سنة ١٨٧٣ في نفس الوقت تقريبا مع اعلان « الجمهورية الفدرالية » بعد  
 انسحاب آماديو أوف سافوى . ان ما أعلن في ذلك الوقت كان في الواقع  
 دولة « فدرالية » ، وكان أول رئيس لها ، فرانيسكو بي . ي . مارجال ،  
 زعيم « حزب فدرالي » يدافع عن مبدأ الاستقلال الذاتي للأقاليم ضد  
 الاتجاه نحو المركزية الذي تجنح اليه ملكية قشتالة . وكان بي . ي . مارجال  
 نفسه قد ترجم كتاب برودون عن « المبدأ الفدرالي » وكتب وتحدث ببلغة  
 عن شرور السلطة المركزية . ولكنه لم يكن يريد أن تمزق اسبانيا الى عدد  
 من الدول المنفصلة الى عدد أكثر بكثير من الكوميونات المحلية  
 المستقلة . بيد أن الفريزة التي تسيطر على كل جماعة تقريبا خارج وسط  
 اسبانيا بمجرد أن يزول عنها الضغط الخارجي وتصبح مؤقتا مالكة زمام  
 نفسها هي أن تعلن نفسها كاملة الاستقلال في الحكم الذاتي وتشرع في  
 إعادة تنظيم شئونها المحلية دون أي اعتبار تقريبا لما قد يحدث في الأماكن  
 الأخرى . ولا تنطبق هذه الحقائق على علاقتها فيما يتعلق بالمناطق التي كانت  
 موالية لدون كارلوس — النافار ومنطقة الباسك وأجزاء من أرجون —  
 التي كانت كاثوليكية ملكية بقدر ما كانت تحدها النزعة القومية  
 الاقليمية ، وتريد استقلال ذاتيا كاملا في ظل ملكية كاثوليكية . وكانت  
 هذه المناطق قد تمردت فعلا في الوقت الذي أنشئت فيه « الجمهورية  
 الفدرالية » . أما شرق اسبانيا وجنوبا فقد تمزقت شذرا ومهدت السبيل  
 للجيش ، بوقوعها تحت سيطرة النزعة المحلية البحتة ، ليعيد الملكية في  
 شخص القومسو الثاني عشر .

وقد تحدثنا بعض الشيء في الجزء الثاني من هذا المؤلف عن تاريخ « الدولية الأولى » في شبه جزيرة ايبيريا . وقد رأينا كيف أن مبعوث باكونين ، المهندس الايطالى جيسبى فانللى ( ١٨٢٦ — ١٨٧٧ ) في زيارة لاسبانيا وضع بذور « الدولية » في كل من برشلونة ومدريد ، في نفس اللحظة التي كان فيها طرد الملكة ايزابلا قد وضع مستقبل الحكم في البلاد كله — بل وتكوينها الاجتماعى بأكمله — على مفارق الطرق . وقد حصل عمال المدن في ذلك الاثقال على قدر كبير من الحرية لفترة ما في تكوين الاتحادات علنا ، وظهرت في كل من برشلونة ومدريد تجمعات فدرالية كما ظهرت أندية لحرف بذاتها . وتولى عمال صناعة النسيج في برشلونة وحولها القيادة في تكوين تكتل فدرالى ؛ أما في مدريد فإن الطباعين كانوا أكثر الجماعات بروزا . وكانت قطاعات « الدولية » التي تألفت في كل من المكانين تحت تأثير فانللى تتكون في مبدأ الأمر من جماعات صغيرة جدا ومتميزة عن النقابات الوليدة التي كانت قد بدأت تتكون في عدد من الحرف . ولكن في برشلونة بصفة خاصة سرعان ما بدأت النقابات تعتبر نفسها جزءا من « الدولية » . وانضم « المركز الفدرالى لجمعيات العمال » الذي كان قد تألف هناك الى « الاتحاد الدولى للعمال » في سنة ١٨٦٩ ، وبعد ذلك بعامين أعلنت المنظمة الجديدة لعمال صناعة النسيج تضامنها مع الدولية ، وفي سنة ١٨٧٠ كان قد تكون « فدرال اقليمى أاسبانى » للاتحاد الدولى للعمال بصورة كاملة وكان مركزه الرئيسى في برشلونة ، وكان أعضاء الدوائر الباكونينية الخاصة قد ألقوا « حلفا سرا » ، أو « رابطة » سرية ، أرادوا السيطرة بواسطته على الحركة .

وفي هذا العام وضع الجيش و « الأحرار » آماديو — وهو من بيت سافوى المناهض للاكليروس — على عرش اسبانيا وحاولوا اقامة ملكية

دستورية . وحدث في أوائل العام التالي اضرابات كبيرة في برشلونة انتهت بمكاسب كبيرة للعمال ؛ ولكن الحكومات بدأت ، وهي تحاول إعادة النظام ، في القاء القبض على زعماء العمال واضطهادهم . واتقل « الاتحاد الدولي للعمال » بكامل هيئته الى البرتغال ، ليتجنب القاء القبض على أعضائه ، حيث نجحوا في انشاء قطاع يرتفالي « للدولية » . وفي أغسطس كانوا قد عادوا ثانية ، وفي سبتمبر عقد « الفدرال الاقليمي الاسباني » للاتحاد الدولي للعمال مؤتمرا كاملا في فالنسيا ، قرر فيه تقسيم أسبانيا الى خمس مناطق يجمعها مكتب فدرالي مشترك ، وانشاء اتحادات لحرف وصناعات بذاتها داخل اطار التنظيم العام .

وفي يناير سنة ١٨٧٢ أمر أحد وزراء « الأحرار » ، هو ساجاستا ، بحل « الاتحاد الدولي للعمال » باعتباره منظمة غير مشروعة حيث أن التشريع الخاص بالنقابات الصادر في سنة ١٨٦٨ كان مقصورا على الهيئات التي ليست لها ارتباطات أجنبية . وعندئذ ألف زعماء « الاتحاد الدولي للعمال » هيئة سرية من « المدافعين عن الدولية » ؛ ولكن هذا الحل لم يترتب عليه من الناحية العملية فرق كبير ، إذ استمر « الفدرال الاسباني » يعمل علنا كما كان من قبل . وفي أبريل سنة ١٨٧٢ عقد مؤتمرا في سارجوسا صدرت فيه عدة قرارات وضعها باكونين .

وحتى هذه النقطة لم يكن الاسبانيون قد تأثروا كثيرا بالنزاع الكبير الذي مزق « الدولية » . إذ أن « المنطقة الاسبانية » تأسست تحت نفوذ باكونين ولم يظهر أى مبعوث ماركسي . وبدا ان برشلونة ومدريد يعملان معا في وفاق لأول مرة . بيد أن هذا الوضع سرعان ما تغير بعد وصول زوج ابنة ماركس ، بول لافارج ، الى مدريد لاجئا من « كوميون » باريس . وقد جاء لافارج في مهمة محددة من قبل ماركس وانجز بأن

يشير الحرب ضد أتباع باكونين ، وشرع على الفور يحك المؤامرات ضد الجماعة المسيطرة . ولم يستطع شيئا في برشلونة التي كانت قلب الحركة ، ولكنه استطاع أن يجذب الى جانب ماركس مجموعة من أنصار «الدولية» في مدريد وأن يسيطر على صحيفة « لا امانسيثيونى » ( التحرير ) التي أسسوها في يونية سنة ١٨٧١ برئاسة تحرير جوزيه ميزا . وكان آنسلمو لورنزو ( ١٨٤١ — ١٩١٤ ) ، الذى مثل اسبانيا في مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » الذى عقد ذلك العام في لندن ، باكونينيا خالصا ، ومرعان ما ثار الصراع في مدريد بين الجماعات المتعارضة . وفي مؤتمر لاهاي سنة ١٨٧٢ كان هناك خمسة مندوبين يدعون تمثيل اسبانيا . واحد منهم فقط ، هو لافارج ، أدلى بصوته في الجانب الماركسى . أما الباقيون — رافيل فارجابليسيه ( ١٨٤٤ — ١٨٩٠ ) ( القس السابق ) ، ونيقولا ألونسو مارسلاو ، وتوماس جونزالس موراجو ، والفرنسى شارل آلرني — فكانوا من أنصار باكونين . وقد انضم اثنان منهم الى « المؤتمر الفوضوى الدولى » الذى عقد في سانت اميه .

وفي هذه الأثناء كان لافارج وجماعته ، الذين عرفوا باسم « جماعة التحرير » نسبة الى الصحيفة ، قد طردوا قبل يونية سنة ١٨٧٢ من « قطاع مدريد » للاتحاد الدولى للعمال وأسسوا « قطاع مدريد الجديد » الخاص بهم على أسس ماركسية . وكان هذا القطاع في الواقع هو السلف المباشر « للحزب الاشتراكى الاسبانى » . فكان يضم ، الى جانب لافارج ، معظم المجموعة التى صارت قادة الاشتراكية الاسبانية في صراعها الطويل ضد سيطرة الفوضوية . وكان من بينهم الطباع يابلو ايجليسياس ( ١٨٥٠ — ١٩٢٥ ) ، الذى ظل يقود الحزب الاشتراكى سنين طويلة ؛ ولكن في البداية كانت الشخصية البارزة هى جوزيه ميزا ( ١٨٢٩ — ١٨٩٨ )

الذى استقر فيما بعد في باريس كصحفي وصار على صلة وثيقة بجوز  
جيزده وأمد اجيסיاس باستمرار المادة الماركسية الفرنسية وصنع الحزب  
الاشتراكي الاسباني بطابع جيزده الى حد كبير . وكان من بين الشخصيات  
الرائدة الأخرى فرانثيسكو مورا ، مؤرخ الحزب الاشتراكي الاسباني  
وسكرتيه لفترة ما ، وجوان جوربه موراتو كالديرو ( ولد سنة ١٨٦٤ )  
الذى عاش ليكتب حياة اجيسياس وكتابا عن الحزب في سنة ١٩٣١ .

وقد حاولت هذه المجموعة في مؤتمر قرطبة « للاتحاد الدولي للعمال »  
الاسباني في ديسمبر سنة ١٨٧٢ دون جدوى مهاجمة الفوضويين الذين  
كان على رأسهم لورنزو وموراجو وفارجابليسيه وفرمين سالفوشيو  
( ١٨٤٢ — ١٩٠٧ ) . وكان القرار قاطعا : ان « الإقلييات » التي جاءت  
من مدريد لا تجد تأييدا كبيرا خارجا . ولكن مؤتمر قرطبة اكتفى ، رغم  
أنه كان مناهضا للأساليب البرلمانية بصورة قاطعة ، باقرار برنامج معتدل  
تاملا لا يختلف كثيرا في مطالبه الاجتماعية الأساسية عن تلك التي نادى بها  
« الفدراليون » بزعامة بي . ي . مارجال . وكانت سماته الرئيسية هي  
مطلب يوم الثماني ساعات وتحسين الظروف الصحية في المصانع والتعليم  
العلماني للجميع بلا مقابل . وقد ظهرت فوضوية المؤتمر أكثر في رفضه  
أن يعهد للجنة المركزية المنتخبة بأية سلطات على الجماعات الإقليمية  
والمحلية التي يتألف منها . اذ لم يقبل ، مثل المؤتمر الدولي الذي عقد  
في سانت اميه ، أكثر من مجرد « مكتب » مركزي للمراسلات لا سلطة  
تنفيذية لديه . وكان شعار العمل لديه هو العمل المحلي التلقائي الذي يتم  
تنسيقه في لحظته على أساس من الحرية في المشاركة .

وانفصل الماركسيون عن المنظمة الأسبانية الرئيسية « للاتحاد الدولي  
للعمال » وعقدوا مؤتمرا خاصا بهم في فالنسيا في يناير سنة ١٨٧٣ ،

وشرعوا في انشاء « فدرال » أسباني عقد مؤتمرا في مايو في توليد ولكنه سرعان ما اختفى . وقبل ذلك كانت الانتخابات التي عقدت في مارس سنة ١٨٧٣ قد انتهت بأغلبية جمهورية ، وفي يونية أعلنت « الجمهورية الفدرالية » برئاسة بى .ى . مارجال ، التي لم تلبث أن انحلت على الفور تقريبا بسبب الحركة الاقليمية . فقد وقعت انتفاضات في أنحاء كثيرة من البلاد بما فيها قرطاجنة وبرشلونة ، وبدلا من أن يلف المتوردون حول « الجمهورية الفدرالية » أعلنوا الاستقلال الكامل في مجتمعاتهم المحلية . وعزل بى .دى . مارجال من منصبه وضربت قوات الحكومة قرطاجنة بالقنابل ، وكانت المقل الذى قامت فيه أنشط حركة ثورية . وفي يناير سنة ١٨٧٤ ، عقب الانقلاب الذى قام به جنرال بافيا ، حل « الاتحاد الدولي للعمال » الاسباني ثانية والتجأ من بقى منه الى العمل السرى . وأغلقت مراكز النشاط العمالي ، مثل « المركز الثقافى العمالي » ، وحطم كثير من المراكز المحلية للنقابة . وفي يونية استطاعت بقايا « الاتحاد الدولي للعمال » أن تعقد مؤتمرا سرىا في مدريد ، ولكن قبل أن يمر العام قضت التمردات العسكرية على الجمهورية . وأعلن الفونسو الثانى عشر ملكا ، وبدأ أنطونيو كانوفاس ، من المحافظين المعتدلين ، سيطرته السياسية التي استمرت فترة طويلة . واتته حرب دون كارلوس بعد ذلك بعامين ، وعادت أسبانيا متحدة في ظل الحكم الملكى .

ولم تكن هناك خلال فترة ملكية سافوى و « الجمهورية الفدرالية » أية وحدة بين السياسيين الجمهوريين الراديكاليين ، الذين كانوا مناهضين للاكبركية ، وزعماء حركات الطبقة العاملة والفلاحين المشوشة التي وجدت تعبيرا جزئيا عن نفسها في تأييد «الاتحاد الدولي للعمال» . وكان الاختلاف الرئيسى بين « الفدراليين » وأنصار « الدولية » في التكوين والأسلوب

وليس في البرنامج . فالفدراليون كانوا سياسيين ويستمدون تأييدهم الأساسى من المثقفين والطبقات الوسطى . ولم يكن لهم أنصار كثيرون بين الجماهير ، وإن كان كثيرون منهم اشتراكيين بمعنى ما — ومعظمهم من تلامذة وأنصار تلامذة برودون . في حين كان أنصار « الدولية » جماعة من الطبقة العاملة أساسا ، برغم أنها كانت تضم بعض المثقفين . وكان مؤيدوهم في هذه المرحلة من بين عمال المدن أساسا وإن كانوا قد بدأوا يكونون صلات بمناطق التدمير الزراعى . فلم يكونوا سياسيين وقاؤا في الغالب عن البورجوازية المثقفة ، وإن كانوا يشاركونها ، بل ويفوقونها في الواقع ، في العداء للكنيسة الكاثوليكية . لقد كانوا مترددين على السلطة ، وكان الميدان الذى اختاروه لتردهم هو المصانع أو المجتمعات الريفية ، حيث تكمن قوتهم ، وليس حلبة السياسة التى لم يكونوا فيها شيئا يذكر . ولم يكن غرضهم إقامة دولة جديدة ، حتى على أساس فدرالى ، بل تدمير السلطة السياسية التى طالما اضطهدهم واستخدمت ضدهم لمصلحة طبقات ملاك الأرض وأصحاب الأعمال . ولا ريب في أن بى . ي . مارجال وجماعاته الفدرالية كانوا يريدون بإخلاص كثيرا من الأشياء التى يستهدفونها — الإصلاح الزراعى الجذرى والتعليم العلمانى للجميع والتخلص من البيروقراطية المركزية ؛ بيد أن بى . ي . مارجال كان يؤمن بالعمل الدستورى التدريجى ودون عنف . اذ لم يكن يثق في آثار العنف وكان على استعداد لأن ينتظر . أما هم فأنهم كانوا يرون حولهم معاناة لا تستطيع الانتظار ، وكان العنف هو الأسلوب الوحيد الذى يعرفونه لجذب الأنظار نحوها . كما أنهم لم يعتقدوا أن بى . ي . مارجال وأتباعه مهما كانوا مخلصين ، يستطيعون تنفيذ أغراضهم عن طريق أى نوع من الدولة أو البرلمان . ففى أية لحظة قد يضع اعلان عسكرى حدا



« للجمهورية الفدرالية » بنفس السهولة التي طردت بها إيزابلا من العرش .  
ومن ثم فإن مهمتهم ، كما رأوها ، هي العمل بكل ما لديهم من قوة على  
تخفيف السلطة المركزية وتثبيتها ، والاستيلاء على السلطة المحلية في أيديهم  
وتخفيفها بتوزيعها بين الجميع .

ولم يكن « للاتحاد الدولي للعمال » من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨١  
الا وجود شكلي . وقد أعقب المحاولة التي قام بها جوان أوليفامونكاس  
( ١٨٥٥ — ١٨٧٩ ) لقتل الملك لقاء القبض بالجملة على الفوضويين  
المشبهين وساد حكم الارهاب في الأندلس . ورد الجناح اليسارى على  
ذلك ، كما حدث في مرات الاضطهاد الشديد الأخرى ، بالالتجاء الى  
الأساليب الارهابية . ووافق مؤتمرا « الاتحاد الدولي للعمال » اللذان عقدا  
في سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ على النشاط الارهابي والانتقام من الطبقات  
الحاكمة بحرق المباني والحقول . وفي سنة ١٨٨٠ حدثت اضرابات واسعة  
وقلاقل بين الفلاحين في قطلونية وفي الجنوب ، وردت الحكومة  
في قطلونية على ذلك باخماد النقابات . بيد أن مثل هذا الاخمد لم يكن  
له أى أثر دائم قط . وفي العام التالى سمحت حكومة ساجاستا التحررية  
بالنقابات ثانية . وعقد « الاتحاد الدولي للعمال » لتقديم ، الذى كان قد  
ضاع اعتباره ولم يعد له أى طابع متميز ، مؤتمرا أخيرا وانحل . وما لبث  
أن ولد ثانية في برشلونة في سبتمبر تحت اسم جديد هو « فدرال عمال  
المنطقة الأسبانية » . وحدث في العام التالى نمو سريع في التنظيم . وتميز  
مؤتمر اشبيلية الذى عقد في هذا العام بخلافات حادة بين المعتدلين من  
قطلونية والارهابيين من الأندلس ، ولكن لم يقع اقسام فعلى . بيد أن  
جماعة من الجنوب ، تركزت حول جيريز ، انفصلت في نفس السنة تحت  
اسم « المحرومين » ؛ ولكن « اتحاد قطلونية الصناعى » ، وهو المنظمة

الرئيسية لعمال مصانع برشلونة ، ظل ثابتا . وحدثت في سنة ١٨٨٣ قضية « اليد السوداء » التي حظيت بإعلان واسع ، في منطقة جيريز . وما زال حتى اليوم من غير المؤكد مقدار الحقيقة في ادعاء السلطات قيام مؤامرة فوضوية هائلة ( أو هل كانت هناك مؤامرة أصلا ) للقتل والنهب ، والتي استخدمتها هذه السلطات أساسا للحكم على الفوضويين المشبوهين بالجملة ، ولكن يبدو أن مما لا جدال فيه أنه كان هناك « عملاء مشيرون » نشيطون جدا وأن كثيرا من التهم كانت ملفقة من أساسها . وعلى أي الأحوال فإن من بقى على الحياة من المتهمين واحتفظ بهم في السجون أطلق سراحهم أخيرا في سنة ١٩٠٣ . وندد مؤتمر فالنسيا الذي عقد في سنة ١٨٨٣ بالارهابيين ، الذين انفصلوا عندئذ وبذلوا ما في وسعهم في استمرار سياستهم المتطرفة .

وفي سنة ١٨٨٥ مات القونسو الثاني عشر تاركا صبيا صغيرا وارثا للعرش ، وصارت الملكة الأم ماريكا كريستينا وصية على العرش . وخاف السياسيون أن يصير الملكيون أقلية فمقدوا اتفاق « البادرو » ، الذي اتفقوا بموجبه تقريبا على تقسيم السلطة عن طريق تبادل الحكم بين وزارات أحرار ومحافظين . وتولى أحد الأحرار ، ساجاستا ، الوزارة وشرع على الفور ينفذ سياسة تهدف الى التوفيق تضمنت قدرا أكبر من الحرية للصحافة وفي تنظيم النقابات . وبعد ذلك بخمس سنوات أدخل ساجاستا حق الانتخاب للرجال ، وكان العمال ، ومعظمهم غير متعلم ، يكادون يكونون بلا أصوات كلهم تقريبا من قبل . ولكن في حين أدى ادخال حق الانتخاب للرجال الى تغيير الموقف الانتخابي تغييرا عميقا في بلاد أخرى ، ظل مدة طويلة بلا أي أثر هزيبا في أسبانيا . واستمرت الحكومة تدير الانتخابات من جميع الوجوه كما تريد ، الى حد تحديد

من ينتخبون ، لا من حزبها فحسب ، بل ومن يمثلون الجماعات المعارضة المعترف بها أيضا . وكانت الأساليب التي تحقق بها هذه النتيجة الفريدة تختلف بين منطقة وأخرى . ففى المدن الكبرى كان ذلك يتم فى الغالب عن طريق التلاعب بقوائم الانتخابات ، أو اذا لم يكن ذلك كافيا بمجرد التزوير فى عدد الأصوات وحرق تذاكر الانتخاب غير المرغوب فيها . أما فى المدن الصغرى ومناطق الريف فكان الأسلوب الرئيسى هو الضغط المباشر . واستخدمت الحكومة مديرين محليين للانتخابات — عرفوا باسم « الشيوخ » — كانوا عادة من ملاك الأراضى أو المواطنين المرموقين الآخرين . وكانت مهمة « الشيوخ » أن يتأكدوا من أن الناخبين يعطون أصواتهم للمرشحين الذين تريد الحكومة نجاحهم ، وكانوا يفعلون ذلك فى الغالب عن طريق تهديد شاغلى الأراضى بالطرد والمستخدمين بفقدان العمل اذا أدلوا بأصواتهم لغير المرشح المرغوب فيه . وقد مارست السلطات هذا التهديد بنجاح الى حد أنه لم يكن من النادر أن تنتخب المناطق النائرة مطيعة نفس الأشخاص الذين تثور ضدهم . وتحول نظام التمثيل السياسى الى مهزلة تماما ، وأدى هوانها بطبيعة الحال الى دعم المشاعر المناهضة للأسلوب البرلمانى التى كانت قوية فعلا بين الطبقات الأفقر حالا . وكان الراديكاليون القلائل الذين انتخبوا هم الأشخاص الذين أرادت الحكومة وجودهم فى البرلمان ليلقوا خطب المعارضة على شرط أن تكون واثقة من أنهم لا يمثلون أية قوى كبيرة فى البلاد . وكان هذا النظام العجيب يعتمد على سلطة ملاك الأراضى التى تكاد تكون مطلقة فى معظم مناطق الريف وعلى سيطرة الحكومة على المجالس البلدية التى تضع قوائم الانتخابات فى المدن ، وقد ظل قائما باستمرار حتى القرن العشرين ، وإن كان قد صار عسير التنفيذ فى أواخر عهده .

وفي التسعينات من القرن الماضي لم يكن لدى ممثلي الطبقة العاملة ، برغم وجود حق الانتخاب للرجال اسما ، أية فرصة للنجاح في الانتخابات ، حتى ولا في المجالس البلدية . ومن ثم فإن حركة الطبقة العاملة اتبعت في الغالب أسلوبا في نشاطها بعيدا كل البعد عن سياسة الانتخابات ، وكانت لذلك أكثر استعدادا لقبول الزعامة الفوضوية . وما يدعو الى العجب أن تستطيع الاشتراكية في هذه الظروف الحصول على أى أنصار ، وأن ينمو في أسبانيا حزب اشتراكي تمسك بالعمل البرلماني وعن طريق المجالس البلدية وبذل جهده لتطبيق سياسات الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان وأساليبهم ، كما فسرها أتباع جولي جيزدة الماركسيون في فرنسا ، في ظروف مختلفة تماما . وقد أسس الحزب الاشتراكي الأسباني فعلا ، كهئة سرية ، في سنة ١٨٧٩ من أعضاء أغلبهم كانوا أعضاء في « نقابة الطبّاعين » بمدريد التي كانت الشخصية الرائدة فيها هي شخصية بابلو ايجليسياس . وكان له أيضا عدد صغير من الأنصار من الطبقة الوسطى ، معظمهم أطباء وصحفيون ، ولكن جمهرة أعضائه تكونت أساسا من الحرفيين المهرة في مبدأ الأمر . وفي سنة ١٨٨٢ ، عندما تولى ساجاستا الوزارة ، ظهر علنا واتخذ برنامجا رسميا ؛ بيد أن انتشاره كان بطيئا واقتصرت في مراحله الأولى على قشتالة وبعض الأماكن القليلة الأخرى أساسا . ولم يجد أى تأييد قريبا في قطلونية . وفي سنة ١٨٨٦ عاد الى النشاط العلني ثانيا بعد انتهاء فترة الاضطهاد التي ارتبطت بقضية « اليد السوداء » ، وأنشأ صحيفة « السوسياليستا » كلسان حال له في مدريد . ولكنه تعرض في نفس الوقت لانفصال معظم مؤيديه من المثقفين وعلى رأسهم العالم جيمه فيرا . وصار حزبا صغيرا معظمه من العمال اليدويين الذين ينتمون لاتحادات حرفية صغيرة منزلة ، وبلا نفوذ قريبا خارج العاصمة .

وعند هذه النقطة قرر إيجليسياس وجماعته ، طبقا للنظرية الديمقراطية الاشتراكية الأرثوذكسية ، تأسيس منظمة نهاية تخضع بصورة وثيقة للحزب وان كانت مستقلة عنه اسما . وفي سنة ١٨٨٨ أقتنوا عددا صغيرا من الجماعات النقابية بإنشاء « اتحاد عام للعمال » — (U.G.T) . وكان الدعاة الرئيسيون لهذا المشروع هم إيجليسياس وفراثسكو مورا ، الذي سبقت الإشارة اليه ، وجارسيا كويجيدو ، وقد عاش الاثنان الأخيران لينضما فيما بعد الى الحزب الشيوعي . ولكن هذه المنظمة كانت منذ البداية هيئة معتدلة بقدر ما سمح بذلك موقف طبقات أصحاب الأعمال الأسبان العنيد ؛ وقد ظلت فترة طويلة في الواقع مجرد جهاز مساعد للحزب الاشتراكي أكثر منها منظمة صناعية مستقلة . ولم تصدر ذات أهمية صناعية الا في القرن العشرين عندما انتشرت الى مناطق التعدين في بيلباو واستورس في الشمال والى مناطق التعدين الجنوبية ، ولم تحظ بتأييد كبير في قطلونية قط . وقد حاولت في مبدأ الأمر أن تنحع عمال النسيج في قطلونية بالانضمام ، ولكنهم ظلوا بمنأى عنها برغم أن « الاتحاد العام للعمال » عقد مؤتمره التأسيسي في برشلونة محاولا الحصول على شيء من التأييد .

وفي هذه الأثناء كانت جماعة « الاتحاد الدولي للعمال » القديمة تنهار . وقد عقد الموضوعيون « مؤتمرا فوضويا دوليا » في برشلونة سنة ١٨٨٥ ؛ ولكن الحركة تحللت بعد ذلك ، وفي سنة ١٨٨٨ كان « فدرال عمال المنطقة الأسبانية » قد اختفى . ولكن النقابات بدلا من أن تنضم الى « الاتحاد العام للعمال » ، الذي كان مركزه الرئيسي في برشلونة ولكن أتباعه فيها قليلون ، انضمت معظمها بعضه الى بعض في سنة ١٨٨٨ وعقدت « اتفاقا للاتحاد والتضامن » كان في الواقع منظمة فدرالية جديدة على

أسس نقابية حاسمة ؛ وفي الوقت ذاته أسس الفوضويون « منظمة فوضوية للمنطقة الأسبانية » منفصلة تقوم كلية على العضوية الفردية . وقد ظل هذا التنظيم المزدوج قائما تحت أسماء متتابعة طوال الفترة التالية ، بل وحتى الثلاثينات من القرن الحالى . وسرعان ما انتشرت المنظمات الى خارج قطلونية . فقد عقد الاجتماع الافتتاحى للفوضويين فى فالنسيا ، وامتد « اتفاق الاتحاد والتضامن » الى مناطق أخرى فى الشرق والجنوب .

وكانت السنة التى أصدر فيها ساجاستا قانون الاصلاح الانتخابى — ١٨٩٠ — سنة قلق شديد فى كل من قطلونية الصناعية والأندلس الزراعية . فقد وقعت اضرابات عامة فى برشلونه ومراكز أخرى من أجل يوم الثمانى ساعات — ترجع جزئيا الى القرارات التى أصدرها « المؤتمر الاشتراكى الدولى » ومؤتمر النقابات اللذان عقدا فى باريس سنة ١٨٨٩ ، وكانت هناك أيضا حركات اضراب منتشرة فى الريف تقوم على المطالبة بالاصلاح الزراعى . ولكن ما أن أصدر ساجاستا قانونه الانتخابى حتى أرغمه العرش وقواد الجيش ، تحت التهديد باقلاّب عسكرى ، على التخلّى عن الحكم لحكومة محافظة . وحل محله كانوفاس رئيسا للوزارة ، واستعملت الأساليب المألوفة فى التلاعب بالانتخابات على أشدها كالعادة . وفى هذه الظروف دعت النقابات المنضمة الى « اتفاقات الاتحاد والتضامن » الى عقد مؤتمر مشترك للنظر فى الدعوة الى اضراب عام على نطاق قومى . وحضر المؤتمر بعض النقابات الاشتراكية القليلة ، ولكنها عارضت ، طبقا لقرار « الحزب الاشتراكى » ، استخدام سلاح الاضراب سياسيا . وكان الاشتراكيون قد قرروا فى سنة ١٨٩٠ ، عند صدور القانون الانتخابى الجديد ، أن يشتركوا فى الانتخابات البرلمانية ؛ وأعلنوا الآن أنهم

مناهضون للاضراب العام كسلاح سياسى وأرسلوا مندوبيهم الى « المؤتمر الاشتراكي الدولي » في بروكسل سنة ١٨٩١ بتعليمات أن يصوتوا ضده .  
وشرعوا خلال العامين التاليين يكوّنون برنامجا للانتخابات البلدية على أساس دخول الانتخابات المحلية . أما النقابات المنتسبة الى « اتفاق التضامن »  
فانها من ناحيتها أعلنت اضرابات عامة أخرى للمظاهرة من أجل يوم الثماني ساعات في برشلونة وسرقسطة ومراكز أخرى في مايو سنة ١٨٩١ .

وعند هذه النقطة بدأت ، في برشلونة أساسا ، سلسلة من القاء القنابل أدت الى اتخاذ اجراءات مشددة لاختماد نشاط الفوضويين . وبدأت هذه الأحداث بالقاء قنبلة على « الفومنتو » ، المركز الرئيسى لمنظمة أصحاب الأعمال في برشلونة ، وأعقب ذلك قيام اضرابات اغتال في أنائها رجال المصائب المتنافسة من استوجروا قتلهم في الشوارع ، وانفجر عدد غريب من القنابل في أماكن غير متوقعة — معظمها لم يؤد الى اصابة أحد . وكان هناك شك منتشر على نطاق واسع في أن هذه القنابل التى لم تحدث أضرارا لم يلقها الفوضويون بل « عملاء مهيجون » مأجورون من السلطات أو أصحاب الأعمال ، وإن كان من الواضح أن اطلاق النار تم بإيعاء من الجانبين . وترتب على ذلك اصدار قوانين في سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩٦ أكثر صرامة ضد الفوضوية حكم بمقتضاها على عدد من زعماء الفوضويين بالاعدام وبخاصة في برشلونة ؛ وأدى اندلاع الحرب الأسبانية الأمريكية الى اضطرابات جديدة ، بعضها مناهض للنزعة العسكرية وبعضها ضد الارتفاع الشديد والسريع في الأسعار . وترتب على فقد معظم امبراطورية أسبانيا عبر البحار ضعف هبة النظام القائم واثارة المشاعر الفوضوية والاشتراكية . وفى سنة ١٨٩٨ تقدم الحزب الاشتراكي بأول مرشحيه الى البرلمان الأسباني — ولم ينجح منهم أحد ؛ وفى سنة ١٨٩٩ استطاعت صحيفة

« السوسياليستا » أن تصبح جريدة يومية . وفي المعسكر المنافس وضع « اتفاق اتحاد وتضامن » جديد في سنة ١٩٠٠ في مؤتمر عقد في مدريد ، وقرر هذا المؤتمر أيضا إعادة انشاء « فدرال عمال المنطقة الأسبانية » . وحدث خلال السنوات القليلة التالية سلسلة أخرى من الاضرابات ، معظمها من أجل رفع الأجور لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة وفي « أيام مايو » من أجل يوم الثمانى ساعات . ففي سنة ١٩٠١ تحول اضراب في ترام برشلونة الى اضراب عام انتشر عندئذ الى مناطق أخرى . وفي العام التالي أضرب عمال المعادن في برشلونة ، ولكنهم هزموا وباندروا ، نتيجة لهزيمتهم ، الى تكوين تكتل عام جديد اسمه « تضامن العمال » . وفي سنة ١٩٠٣ حدثت حركة اضرابات واسعة في الأندلس . وفي هذه الأثناء تولى الفونسو الثالث عشر عندما بلغ سن السادسة عشرة سلطاته في سنة ١٩٠٢ ، وشرع على الفور يؤكد ذاته ، لا باتباع سياسة محددة بذاتها ولكن ضد وزرائه . وسرعان ما ظهر أنه يسره التمتع بالسلطة لذاتها ، وكان أحب طريقة اليه في ممارستها هو جعل وزرائه قلقين تحت تهديد مستمر بالطرد . وتتابعت الحكومات في تعاقب سريع ولم يستطع اتباع سياسة متسقة . والواقع أنه صدرت خلال هذه الفترة مجموعة كبيرة من التشريعات الاجتماعية وضمت معظمها « مؤسسة الاصلاح الاجتماعى » التى أنشئت في سنة ١٩٠٣ ، ولكن أغلبها لم ينفذ . وعاد نشاط الفوضويين في النقابات مع ضعف الحكومة . وفي سنة ١٩٠٤ عقد مؤتمر دعى اليه باسم « فدرال عمال المنطقة الأسبانية » وناقش موضوع الاضراب العام انذى كان عندئذ موضع مناقشة في « المؤتمر الاشتراكي الدولي » ، وحيد هذه السياسة تحييدا شديدا ؛ ولكن الجفاف الذى حدث في العام التالي أثر في المحصول في منطقة واسعة واشتدت الضائقة في الريف الى حد أوقف الاضرابات



الزراعية . ووقع شغب في المدن من أجل الطعام صحبته اجراءات قمع أكثر شدة ؛ وفي سنة ١٩٠٦ أصر قواد الجيش ، بدعوى أن الجيش أهين بواسطة صحافة اليسار ، على أن تصدر الحكومة « قانون الاختصاص » جعل بمقتضاه من الممكن أن تفصل المحاكم العسكرية بدلا من المحاكم المدنية في جميع الجرائم التي ترتكب ضد القوات المسلحة . وحوالي ذلك الوقت بدأت منظمة « تضامن العمال » تنتشر من برشلونة الى بقية قطلونية أولا ثم الى المناطق المجاورة ، وتجدد الصراع الصناعي . وأعقب ذلك قيام حكم الارهاب في برشلونة من سنة ١٩٠٧ الى ١٩٠٩ .

ومن الضروري عند هذه النقطة أن نقول شيئا عن الظروف الخاصة التي كانت توجد في برشلونة ، التي كانت المنطقة الصناعية الرئيسية في أسبانيا وموئل حركة قومية قوية تطالب بالاستقلال الذاتي . وكان يغلب على المناطق الريفية في قطلونية ، الى نهاية حروب دون كارلوس في سنة ١٨٧٦ ، الشعور المناصر لدون كارلوس ، كما وقفت الطبقات العليا في جميع أنحاء المنطقة نفس الموقف . وبعد هزيمة أنصار دون كارلوس اتجه كل من سادة الريف والمثقفين نحو النزعة القومية الكتلانية ، التي تبلورت في مبدأ الأمر في صورة حركة أدبية وثقافية لاهياء اللغة الكتلانية والفنون التقليدية . ولكن سرعان ما أخذت الحركة ، الى جانب ذلك ، صورة سياسية . ولم يكن رجال الصناعة الكتلانيون ، وهم يعتمدون على السوق الأسبانية التي تحميها تعريف مرتفعة ، يريدون الانفصال عن بقية أسبانيا ؛ ولكن كثيرين منهم صار يشارك في الرغبة في إعادة الحريات المحلية التي كانت قد قيدت بعد حرب دون كارلوس الثانية ، وبخاصة الحرية الكاملة في استعمال اللغة الكتلانية في المدارس . وكانت الحركة القومية التي نمت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أساسا

محافظة وتجنح الى التمسك بالتقاليد وتقف موقف العداء الشديد من الحركة القومية المناهضة للدين التي كان أنصارها يوجدون بين العمال الصناعيين — وكان كثير منهم مهاجرين من أجزاء أخرى من أسبانيا . بيد أنه كان هناك أيضا جناح يسارى فى القومية القطلونية على رأسه فالنتان أليزال ، أحد أتباع بى .ى . مارجال — الذى كان هو نفسه من قطلونية . وفى سنة ١٨٨٦ نشر أليزال كتابه الشهير « النزعة القطلونية » الذى صار انجيل النزعة القومية بين الجماهير فى المنطقة ؛ وفى سنة ١٨٩٢ اتحد جناحا القومية القطلونية فى وضع برنامج لمطالب الحكم الذاتى الاقليمى . وبعد ذلك بعامين أسس انريك بارت دى لاربا ( ١٨٧٠ — ١٩١٧ ) صحيفته « رينكسنسا » كلسان حال للحركة الثقافية . بيد أن القومية القطلونية لم تصر قوة سياسية قوية الا بعد هزيمة أسبانيا فى الحرب الأمريكية . فعندئذ انتظمت فى « الرابطة » ، بزعامة رجال الصناعة الكبير فرانسيسكو كامبو ، الذى كان مصرفيا ورئيس كل من « اتحاد أصحاب الأعمال فى قطلونية » و مؤسسة « شاد » أكبر مؤسسة كهربائية فى أسبانيا . وكانت « الرابطة » حزبا يمينيا تقاثل كلا من حركات الطبقة العاملة والجمهوريين فى قطلونية وأنصار الوسط فى مدريد . ونما على الفور فى معارضتها حزب راديكالى قوى مناهض للالكيركية يقوده الدعاية الجماهيرى اليخاندرو ليررو ( ولد سنة ١٨٦٠ ) ، وسمح لهذا الحزب بالقيام بحملة عنف دون تدخل من جانب الشرطة ، بأمل أن يوقف « الرابطة » عند حدها . بوصفه قوة معادية للقومية القطلونية ، وبذلك يخدم مصالح الحكومة المركزية . وفى سنة ١٩٠٣ نجح الراديكاليون بقيادة ليررو فى ازالة الهزيمة « بالرابطة » فى انتخابات قطلونية ؛ ولكن الحال اقلب بعد ذلك بعامين عندما سحبت الحكومة المركزية ، وقد صارت فى أيدي

محافظة ، تأييدها لهم . بيد أن الرابطة سرعان ما تشاجرت مع الحكومة المركزية التي أصدرت ، بناء على طلب الجيش ، « قانون الاختصاص » الذى يجعل جميع الجرائم ضد القوات المسلحة عرضة للمحاكمة بمحاكمة عسكرية . ولما كان الجيش تقليديا يؤيد المركزية بشدة ويقف موقف العداء الشديد من النزعة القومية القطلونية ، فإن هذا القانون وضع فى يد القوات الحربية المسلحة فى برشلونة سلاحا خطرا جدا يمكن استخدامه فى كبت حرية القول للصحفيين والخطباء . وكان من أثر صدوره أن حدث تقارب بين الأحزاب السياسية القطلونية فكونوا حلف « تضامن القطلونيين » وعلى رأسه « الرابطة » واكتسح هذا الحلف الأصوات فى انتخابات سنة ١٩٠٧ . ووعد رئيس الوزراء المحافظ فى فينا ، مورا ، الرابطة بقدر متواضع من الحكم الذاتى ، وأعلن نيته فى وضع نظام للانتخابات الحرة على نطاق قومى ، ولكنه لم يستطع اقناع البرلمان بالموافقة على مشروع القانون الذى قدمه ؛ وبدلا من أن يعمل وزير داخلية ، لاسيرفا ، على تنفيذ وعد رئيسه ، شرع يعمل على زيادة الفساد فى الانتخابات وسمح للجيش والشرطة الخاصة فى برشلونة بفرض حرب ارهاب قاسية ضد دعاة الاستقلال الذاتى . وظلت برشلونة أكثر من ستين تحت رحمة رجال العصابات الذين كان كثير منهم مأجورا للشرطة . واغتيل زعماء « الرابطة » المحافظون وكذلك الجمهوريون والفوضيون فى الشوارع ، وسرعان ما قامت عصابات مضادة من بين صفوف الماطلين بأعمال الانتقام . وأخيرا قبض على زعيم العصابات ، جوان رول ، وحكم عليه بالأعدام ونفذ فيه الحكم فى سنة ١٩٠٨ ؛ وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه ارتكب كثيرا من جرائمه وهو فى خدمة الشرطة . وفى هذا الجو انتشرت العصابات من جماعة الى جماعة . فقد ألف راديكاليو ليرو ، الذى كان

عداؤه للاكليركية متطرفا ، منظمة فرعية ، « البرابرة الشبان » ، وقاموا بهجمات على القساوسة والكنايس ؛ كما انضم اليهم القوضيون وان كان يبدو أن دورهم لم يكن كبيرا . بيد أن الصحافة في أسبانيا والخارج عزت حكم العنف الى القوضيين الذين كانوا ، في الحقيقة ، ضحاياهم أكثر منهم مرتكبوه .

وحدث بعد اعدام ليررو هدوء ، ولكن الأمور بلغت ذروتها في سنة ١٩٠٩ . فقد منيت القوات الأسبانية بهزيمة خطيرة في المغرب ، واستدعت الحكومة الاحتياطى من القطلونيين ، وكان معظمهم متزوجين ، لسد النقص في صفوف الجيش استعدادا للحرب المغربية الثالثة . وأدى ذلك الى دخول الطبقة العاملة في الميدان ، لأن الحرب كانت مكروهة جدا . وألف القوضيون والسندكاليون والاشتراكيون « لجنة مقاومة » مشتركة ، وقررت منظمة « تضامن العمال » الدعوة الى اضراب عام . وحدثت مظاهرات في الشوارع ضد الحرب ، وقام « البرابرة الشبان » بحملة تخريب بحرق الكنايس ومهاجمة القساوسة والراهبات . وكان ذلك هو « أسبوع برشلونة الدموى » . وقابل الجيش والشرطة الاضراب والشغب باطلاق النار والقاء القبض بالجملة ، لا على من له صلة بها فحسب ، بل على كل من رأوا اتهامه بنشر الأفكار الهدامة أيضا . وكان من بين الذين قبض عليهم المصلح التربوى الشهير فرانشيسكو فيريرى . جارديا ( ١٨٥٩ — ١٩٠٩ ) مؤسس حركة المدارس الحديثة في أسبانيا وزعيم هذه الحركة . وكان فيريرى في وقت الاضطرابات في إنجلترا ولا علاقة له بشيء ، ولكنه حوكم محاكمة عسكرية ونفذ فيه حكم الاعدام في قلعة مونتخوش ، المعتقل الحربى الذى يشرف على برشلونة . وأثار اعدام فيريرى وسلوك السلطات كله اiban الاضطرابات نفورا

حادا . واضطرت حكومة مورا الى الاستقالة ، وأرغمت حكومة الأحرار  
 التى خلفتها ، برئاسة كاناليخاس ، الجيش والشرطة على الكف عن  
 التطرف فى سلوكهما . كما استصدر كاناليخاس أيضا من البرلمان قانونا  
 بمنح اقليم قطلونية شيئا من الحكم الذاتى وهدأت الأمور شيئا فشيئا .  
 وكان من بين الآثار الهامة لأحداث سنة ١٩٠٩ أن الحزب الاشتراكى  
 الذى رفض حتى ذلك الوقت أى تحالف مع الأحزاب البورجوازية ،  
 اضطر للدخول فى اتفاق انتخابى مع الجمهوريين . ومن آثارها الهامة  
 أيضا تدمير ما كان حزب ليرو الراديكالى يتمتع به من تأييد بين الطبقة  
 العاملة ، وهناك أثر ثالث هو أن الفوضيين الذين وقفوا بمعزل عن المعارك  
 الانتخابية السابقة وكانوا يحثون أتباعهم على عدم التصويت ، اقتنعوا  
 بأن يبدلوا ما فى وسعهم لحمل العمال على التصويت لصالح المرشحين  
 الاشتراكيين والجمهوريين . وفى ظل هذه الظروف المتغيرة حصل الحزب  
 الاشتراكى على أول ممثل له فى البرلمان الأسباني ، وهو ايجيسياس الذى  
 انتخب فى سنة ١٩١٠ عن مدريد بتأييد أصحاب الأصوات الراديكاليين  
 والاشتراكيين والفوضيين أيضا . وفى هذه الانتخابات ظهرت علامات  
 مؤكدة لانحياز نظام تلاعب الحكومة القديم بقوائم الانتخابات ، وكذلك  
 نظام « الشيوخ » ، فى المدن الكبرى ، وإن كان قد ظل فى كثير من المدن  
 الصغيرة ومناطق الريف كما هو . اذ رأى القوى التى وراء الحكومة —  
 وإن كانت لا تضم معظم كبار رجال الكنيسة أو كبار أصحاب الأراضي  
 أو أصحاب الأعمال الكبار — ضرورة التسليم ببعض التنازلات على أى  
 الأحوال من أجل مشاعر الجماهير . فأصدر كاناليخاس بعض القوانين  
 الصناعية الأخرى ، التى لم تنفذ الا قليلا ، وسلم ببعض المطالب الإقليمية .  
 ولكنه وجد نفسه على الفور متورطا فى صراع مع الكنيسة حول التعليم

وبعض القضايا الأخرى ، ولم يستطع أن يفعل شيئا يذكر ازاء العقبات المتزايدة التي أنارتها الطبقات العليا . وفي سنة ١٩١٢ اغتيل بعد أن كان قد حاول القيام بعمل مشدد ضد الحركة السندكالية النامية .

وكان لأحداث سنة ١٩٠٩ تأثير كبير على حركة الطبقة العاملة وبخاصة في قطلونية . فقد تحالف الحزب الاشتراكي مع اليسار الجمهوري في الصراع ضد الحرب والكنيسة ؛ وحدثت أيضا عملية من اعادة التنظيم الداحلي في النقابات كما اتسع نطاقها بسرعة . وزاد عدد أعضاء « الاتحاد العام للعمال » الاشتراكي ، الذي كان قد دخل الصراع المشترك ، زيادة كبيرة وانتشر في عدة مناطق لم يكن له فيها من قبل سوى قلة من الأنصار أو لم يكن له أنصار مطلقا — وبخاصة في مناطق التعدين في استورس وروينو وفي ليون والمنطقة المحيطة بيلباو ، وكذلك أيضا في عدد من الجهات الزراعية في الجزء الأوسط من أسبانيا . ولم يغير « الاتحاد العام للعمال » طابعه ، فقد استمر هيئة معتدلة منظمة في اتحادات مهنية أو صناعية ، على أساس قومي حيثما أمكن ، واتخذ من الحركات النقابية المركزية في البلاد الأكثر تقدما مثالا يحتذيه . ولكنه صار بالضرورة في تلك الظروف أكثر صلابة استجابة لمشاعر الجماهير وتورطا في حركات بدأتها الجماعات السندكالية الأكثر صلابة .

بيد أن التغيير الأكبر حدث في تنظيم الهيئات النقابية التي كانت خارج « الاتحاد العام للعمال » ، وهي أكبر بكثير . ففي قطلونية ، وإلى حد أقل في مناطق أخرى ، كان كثير من هذه الهيئات قد تجمع في ارتباط فضفاض في الحركة التي عرفت باسم « تضامن العمال » تحت تأثير الفوضويين وشبه الفوضويين إلى حد كبير . وفي سنة ١٩١٠ اجتمعت الأغلبية العظمى من النقابات التي خارج « الاتحاد العام للعمال » ، كنتيجة مباشرة لأحداث

العام السابق ، في فدرال على نطاق الأمة كلها هو « الكونفدرال القومي للعمل » (C.N.T) ، ومنذ ذلك الوقت وقف هذا « الفدرال » في مواجهة « الاتحاد العام للعمال » وكان أكثر منه عددا ويقوم على أساس نظرية مختلفة تماما في التنظيم والعمل . وحتى قبل أن يتم تأليف « الفدرال » تماما حدثت موجة من الاضرابات انتشرت بسرعة في أنحاء البلاد خلال سنة ١٩١١ . وكانت برشلونة ، وقد أرهقتها المحنة التي مرت بها ، أهدأ نسبيا ، ولكن بالقرب منها ، في سرقسطة المعقل الفوضوى ، حدثت اضراب عام تحول الى تمرد أخمد بالقوة المسلحة . وفي الجنوب من ذلك ، في فالنسيا ، أعلن العمال « كوميونا » مستقلا . وحدث في بلباو ، التي تعد مسالمة نسبيا ، أول اضراب عام لها ، وفيها وفي بعض الأماكن الأخرى دخل « الاتحاد العام للعمال » في الصراع ضد ارادة زعمائه . ووجدت حكومة كاناليخاس نفسها مرغمة على اتخاذ اجراءات مشددة ضد المضربين ، وفي سبتمبر سنة ١٩١١ أمرت بحل « الفدرال » الذى كان قد عقد لتوّه مؤتمره التسييسى في برشلونة ، ولكن الأثر الوحيد لذلك أن اتجهت الحركة الى السرية وصارت السيطرة أتم في أيدي الجماعات الفوضوية السرية . وكانت السنة التالية أقل اضطرابا بصفة عامة ، ولكن « الاتحاد العام للعمال » دعا رجال السكك الحديدية الى الاضراب في سبتمبر ، وبعد اغتيال كاناليخاس في نوفمبر اندلعت الاضرابات مرة أخرى . وعاد المحافظون الى الحكم ولكنهم لم يستطيعوا إيقاف التيار . وفي سنة ١٩١٣ ألف العمال الزراعيون في الإندلس « الفدرال القومي للزراعيين الأسبان » ، تحت قيادة فوضوية ودخلوا في صلات وثيقة مع « الفدرال القومي للعمل » . وقام عمال النسيج في برشلونة باضراب ناجح تماما . وفي أوائل سنة ١٩١٤ حدثت اضرابات كبيرة في

مناجم ريو تينو وفي فالنسيا . وفي ذلك الوقت كانت الحكومة قد أفلست عن محاولتها اخماد « الفدرال » ، الذى عاد الى النشاط العلنى فى اللحظة التى واجه فيها مشكلة جديدة هى تحديد موقفه من الحرب الأوروبية . وقد أثرت من قبل الى أن « الفدرال القومى للعمل » و « الاتحاد العام للعمال » كانا يقومان على نظريتين مختلفتين تماما من النقابية . فقد كان لنقابات « الاتحاد » موظفون نظاميون بالأجر ومكاتب نظامية ، وكانت تقدم مساعدات للمضربين ، وفى بعض الحالات كانت تؤدى خدمات اجتماعية أيضا . وكان هدف « الاتحاد » هو أن يكون لكل حرفة أو صناعة نقابة قومية لها فروع وأرصدة مركزية حيثما أمكن ، وأن يساوم جماعيا مع أصحاب الأعمال وأن يستخدم جهاز الوساطة الذى أنشأته الحكومة بأمل نشر السلام الاجتماعى . بيد أن ذلك كان عسيرا الا فى بعض الحرف القليلة ، لأن معظم كبار رجال الأعمال كانوا غير مستعدين مطلقا لقبول أسلوب المساومة بانتظام — كما أن أصحاب الضياع الكبرى كانوا طبعا غير مستعدين للمساومة أصلا . ومن ثم وجد « الاتحاد » من الصعب أن يقوم بوظيفته الصناعية الا فى حدود ضيقة جدا ، كما أن علاقته الوثيقة بالحزب الاشتراكى وبمديره وقت عقبة فى سبيله . وقد احتفظ بمركزه الرئيسى فى قطلونية لفترة طويلة برغم ضعفه هناك ، مما يرجع بعضه الى أن الشعور المحلى كان ضد المركزية ، وبعضه الى أن أساليبه كانت غير قابلة للتطبيق على العلاقات الصناعية المتوترة فى هذه المنطقة . فالنقابات القطلونية كانت تكون « أحلفا » ، قمع عادة تحت زعامة القوضوين ، تارة ثم تفرق الى جماعات منفصلة تحاول العمل بمفردها تارة أخرى . وفى سنة ١٩١٠ كانت قد وصلت الى حالة تجعلها تجتمع على نطاق أوسع من أى وقت مضى وتشىء منظمة مشتركة طابعها ليس فضفاضا تماما ويتيح



الحكم الذاتى كاملا بنفس درجة « الأحلاف » التى كانت تدخل فيها من قبل . ولا ريب أنها تأثرت جدا فى اتجاهها الجديد هذا بمثال « الكونفدرال العام للعمل » الفرنسى ومذاهبه ، وكان عندئذ فى ذروة مجاهده . ولكن « الفدرال القومى للعمل » الذى أنشأته على صورة « الكونفدرال العام للعمل » الفرنسى ، كان هيئة مختلفة الى حد كبير فى العمل وفوضا الى حد أكثر بكثير فى تنظيمه ، كما كان يسيطر عليه الفوضويون الأسبان بطريقة لم يستطع الفوضويون الفرنسيون ، الأضعف منهم نسبيا ، أن يسيطروا بها على « الكونفدرال » الفرنسى قط .

لقد كان « الكونفدرال » الفرنسى يقوم على أساس مزدوج من التنظيم — « غرف العمل » المحلية التى تضم نقابات جميع الحرف المحلية ، و « فدرالات » قومية لصناعات بعينها أو ، فى بعض الحالات ، لحرف معينة . وكان هذان النمطان من التنظيم يوجدان فى مبدأ الأمر منفصلين ، ثم انضما بعد ذلك <sup>(١)</sup> . وكانت الفدرالات القومية قد أنشئت أصلا تحت تأثير أنصار جيزده الى حد كبير وعملت مع « حزب العمال » الذى أنشأه جيزده أو ، فى بعض الحالات ، مع « حزب الممكن » المنافس . ثم قطعت صلاتها السياسية بعد ذلك ، ولكن هذه الصلات تركت أثرها فيها . وهى تقابل ، بصورة عامة جدا ، تلك العناصر من النقاية الأسبانية التى انضمت الى « الاتحاد العام للعمل » . أما « غرف العمل » فانها من الناحية الأخرى نمت على أساس النظرية السندكالية التى كان مركزها فى هذه « الغرف » ، وهم يكن لها فى معظم الحالات أية صلات سياسية مباشرة . فقد كانت السندكالية الفرنسية ، على الأقل فى مراحلها الأولى ، حركة تضامر ملقى محلى ارتبط بها تنظيم نقابى من طابع مختلف يقوم على فكرة الفدرال القومى لكل صناعة بذاتها . وكانت المشاعر فى اسبانيا أشد حدة منها فى

---

(١) انظر الفصل السابع .

فرنسا ، ولكنها لم تعبر عن نفسها قط عن طريق تنظيم يشبه « غرف العمل » ، من أية ناحية حتى سنة ١٩١٤ . والواقع انها ما كانت تستطيع أن تفعل ذلك ، لأن « الغرف » الفرنسية أقامت نفوذها على كونها أداة معترفا بها كمكاتب استخدام وكثيرا ما كانت تتلقى مساعدات من السلطات البلدية التي تؤيد الفكرة . أما في أسبانيا فلم يكن من الممكن أن تعترف السلطات البلدية أو تساعد أية منظمة عمالية مستقلة حقيقة . ولم تكون « بيوت الشعب » ، وهي أقرب للمنظمات شبيها « بغرف العمل » الفرنسية ، إلا بعد ١٩١٠ فكادت تقليدا مقصودا « للغرف » ؛ ولم تكن النقابات هي التي بدأت بانشاء « بيوت الشعب » ، بل ان من بدأها في الواقع كان الراديكاليون من أنصار ليررو الذين أنشأوها عداء للنقابات . وقد كان التعبير النموذجي في أسبانيا للتضامن هو « الحلف » ، الذي يدخله عدد من الجمعيات العمالية المحلية بقصد الدفاع المشترك أو القيام بحملة مشتركة — تضامن العمل — وكانت مثل هذه الأحلاف والمنظمات التي تقوم عليها في العادة مؤقتة وخالية تماما تقريبا من أى جهاز سوى لجنة للتنسيق . ويرجع بعض السبب في ذلك أن أولئك الذين قادوها كانوا في الغالب شديدي الريبة في كل تنظيم رسمى أو زعامة مقرر ، ويحدوهم — أكثر حتى من السندكاليين الفرنسيين — ايمان بالعمل التلقائى البحت . ولم يشأ الفوضيون ، وهم مصدر الوحي للحركة الجماهيرية الأسبانية ، حتى سنة ١٩١٠ أن ينشئوا أى تنظيم قايى رسمى ، باستثناء في قشتالة وبعض الأماكن القليلة الأخرى ، يكون من شأنه الاحتفاظ بأرصدة وجمع اشتراكات منتظمة واستخدام موظفين بأجر لإدارتها . وقد كانت هناك نقابات ، حتى في برشلونة ، منظمة على هذا النسق — بين عمال النسيج مثلا — ولكنها كانت نقابات فريدة . إذ كان النمط السائد من النقابات

في قطلونية ، والأماكن الأخرى التي يسود فيها النفوذ القوضوي ، هي  
اجتماعات التلقائية التي تقوم في المصنع أو الحقل ، على استعداد للانضمام  
مع غيرها عندما يتطلب الأمر ، ولكن تدير شئونها لجان وسكرتيرون من  
المتطوعين بأقل قدر ممكن من الرسميات ولا تمنحهم قرشا للمساعدة اذا  
حدث اضراب . ومن ثم كان لابد أن تكون الاضرابات قصيرة ، كما  
اضطرت لاستخدام العنف مع « ذوى السيقان السوداء » والشرطة الذين  
يجئون لتحطيم اضرابهم ، وذلك بقصد احراز نصر سريع . وكان كل  
ما هناك من زعامة تتجاوز في مداها الاجتماع التلقائي في محل العمل هي  
الدوائر السرية الصغيرة من القوضويين وشبه القوضويين الذين كرسوا  
انفسهم لرسالة الثورة الاجتماعية .

وهذا المفهوم عن النقاية هو طبعاً جزء لا يتجزأ من النظرية  
الباكونينية القديمة عن الرابطة الأخوية السرية وتأثيرها على الجماهير  
الثائرة تلقائياً ؛ وقد تعرضت بصورة متزايدة للتحدي نتيجة للتطورات  
السندكالية في فرنسا . واختلف القوضويون بعضهم مع بعض — فحبذ  
فريق منهم الاحتفاظ بالطرق القديمة لضمان تواء النزعة الثورية ، في  
حين كان هناك فريق آخر على استعداد لأن يمرض قواء المذهب البحث  
للشوائب حتى ينغمس بصورة أكمل في الحركة الجماهيرية . وأعتقد  
القوضويون القدامى « في أفضلية الوقوف على حدة كنخبة ثورية على  
استعداد دائماً لأن يلقوا بأنفسهم في صراع الجماهير عندما ينمو تلقائياً  
كصير عما تحسه الجماهير من مظالم ، على أن يفعلوا ذلك بهدف ثوري  
دائماً — فهم يستخدمون الجماهير ، ولكنهم لا يكونون منها مطلقاً الى  
أن تكون الثورة قد قطعت شوطاً كبيراً . أما « السندكاليون القوضويون »  
فقد أرادوا أن يلقوا بأنفسهم وسط الجماهير لتنظيمها وتبني قضاياها حتى

هل لم تكن ثورية ، ويعملون — وهم من الجماهير — على تحويلها الى:  
الوعى الطبقي الكامل على مراحل .

وأدى هذا الاتجاه الثانى الى انشاء « الفدرال القومى للعمل » فى لحظة كان معظم الفوضويين قد اضطروا فيها بسبب ما تعرضت له برشلونة :بان سنوات الاضطرابات أن يقوموا كارهين بالتصويت لصالح السياسيين اليساريين ، وأن يدركوا ضرورة التعاون مع الاشتراكيين « والاتحاد العام للعمال » فى الصراع المقبل ضد الحرب المغربية وضد الكنيسة وضد سلطة الدولة فى مدريد . وكان معظمهم على استعداد ، فى هذا الموقف ، لأن يفعلوا كل ما فى وسعهم لزيادة أنصارهم من أجل الصراع وليكسبوا تأييد حركة تجعل فى وسعهم أن ينتزعوا زمام الموقف من السياسيين اليساريين . ولكن حتى أولئك الذين تأثروا بالنموذج الفرنسى وأدركوا الحاجة الى انشاء « الكونفدرال العام للعمال » كحركة جماهيرية ، ظلوا شديدي الريبة فى كل ما يشتم منه رائحة المركزية أو الزعامة المحترفة . ومن ثم عملوا على انشاء « الكونفدرال » دون موظفين مأجورين تقريبا أو تجهيز مكاتب ، وجعلوه كونفدرالا فضفاضاً من جماعات محلية يديره متطوعون ، مع فدرالات محلية وإقليمية بين الحرف على أساس فضفاض أيضا ، وتدار كلها بنفس الطريقة تقريبا بدون موظفين مأجورين كما تكاد تكون بلا أرصدة . فلا مساعدات فى الاضراب — ولا معونات اجتماعية طمعا ، ولا تفكير فى المساومة الجماعية المنتظمة — بل مجرد تسويات للاضرابات لا تحمل فى طياتها أية التزامات فى المستقبل ، كما لا تفرض أية سياسة مشتركة من المركز ، باستثناء النداء باضراب عام عندما تتأزم الأمور الى حد كاف .

وقد قامت مناقشات طويلة داخل « الكونفدرال » بعد تكوينه حول

أفضل صورة أساسية للجماعة النقابية . و انتهى الرأي الى « الاتحادات السندكالية » — التى كان يقصد بها التجمع المحلى لجميع العمال ، فى مؤسسة بذاتها على الأقل ، بصرف النظر عن الحرف ؛ وهو « الاتحاد » الأول الذى يضم جميع العمال أيا كانت مهنتهم ، فى الأماكن الصغيرة . ولما كانت الاشتراكات غير مهمة وكانت ادارة النقابات لا تكلف كثيرا فان نقابات « الكونفدرال » لم تعرف قط عمليا عدد أعضائها ، بل ولم يكن يهمها كثيرا أن تعرف . فالشئ المهم لم يكن دفع اشتراكات العضوية ، بل مدى الاستعداد لاطاعة نداء التضامن عندما تحين مناسبة .

ولم يقف أصحاب الأعمال فى قطلونية مكتوفى الأيدي حيال نمو هذا النوع من النقابية . فقد بذلوا جهدهم فى تنظيم نقابات مضادة — كان يطلق عليها « السندكالات الحرة » — التى لم تكن منظمات معادية للاشتراكية والسندكالية فحسب ، بل كانت قطعاً تنظيمات لتحطيم الاضرابات ، بل وللقيام بأعمال العصابات . وبالإضافة الى ذلك قامت محاولات فى عدد كبير من الأماكن لتنظيم نقابات كاثوليكية وجمعيات من عمال الزراعة والفلاحين الكاثوليك بما يتفق مع المرسوم البابوى Rerum Novarum . بيد أن هذه التكوينات كانت معرضة لسخط رجال الدين الكاثوليك بمجرد أن تحاول أخذ مذاهبها الاجتماعية مأخذ الجد . وأصاب الكاثوليك الأكثر تقدما — اذ كان هناك عدد منهم حتى فى أسبانيا — نجاحا أكثر مع الأنواع المختلفة من التنظيمات التعاونية ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، ومع « الجمعيات الكاثوليكية الصديقة » ، فى المناطق الريفية . وقد تركزت الحركة النقابية الكاثوليكية ، التى أسسها رجلان من رجال الدين الدومينكان هما جيرارد وكافو ، أساسا فى النافار وأقاليم الباسك وأجزاء من قشتالة القديمة .

ولم يكن لدى الفوضوية السندكالية الأسبانية وقت لاتاج كتابات نظرية كثيرة خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل . فقد ورثت نظرية الفوضوية الأسبانية والايطالية ، وعدلتها بادماج شئ من المذهب الفرنسى فيها . فمئذ أيام باكوين كانت هناك صلات وثيقة بين الفوضويين القطلونيين وكل من ايطاليا وجنوب فرنسا ؛ وفيما بعد صار للانستانتقوذ كبير وبخاصة في الأندلس والجنوب ، في حين تركت مدرسة « التحرير » التي أسسها سباستيان فور أثرا كبيرا في نخبة المثقفين الفوضويين في قطلونية ومدريد . وليس لكتابات الفوضوية الأسبانية ، في حدود ما أعرف عنها <sup>(١)</sup> ، أهمية كبيرة نظريا . ويبدو أن أكثر كتابها أصالة هو توماس جونزالز موراجو الذى مات شابا في سجن غرناطة بعد أن كان قد اشترك في « الدولية الأولى » . وكتاباته مبعثرة في عدة دوريات ، وكان اتجاهاته الرئيسية هي أن خضوع العامل للاتاج الرأسمالى يودى الى اهدار كرامة العامل وشخصيته وان الاعتبارات المادية ليس لها أهمية نسبيا عندما تتعارض مع الحرية الشخصية في التعبير عن الذات . ويسرى عدم التقدير هذا لأهمية الثروة والمستويات المادية في قسم كبير من كتابات الفوضويين الأسبان .

وقد كتب كل من فارجا بليسيه وأنسلمو لورنزو ، من بين أنصار

---

(١) وأعترف بان ما أعرفه قليل . وينبغى أن ندخل في الاعتبار أيضا كتابات الفوضويين الاسبان في أمريكا اللاتينية ، وكان بعضهم هرب من الاضطهاد ولجأ الى اسبانيا نفسها . وعندما كان الاضطهاد يشتد في اسبانيا كانت أمريكا اللاتينية تفتح الى شغل المكان الذى تتركه الصحف والمطبوعات الفوضوية الاسبانية الأخرى شاغرا ، وكانت الصلات بين القارتين قيمة بأن تكون وثيقة حقاً . انظر فيما يتصل بالفوضويين في أمريكا اللاتينية الفصل الثانى والعشرين .

« الدولية » في فترة « الاتحاد الدولي للعمال » ، كثيرا — وكانت كتابات لورنزو في الصحافة وفي الكتب على السواء . وتعتبر مذكرات لورنزو « البروليتاري المجاهد » من بين المصادر المهمة للمعلومات عن الفترة كلها . وقد مات في سنة ١٩١٤ . أما في الجيل التالي فقد كان أكثر الكتاب الفوضويين دأبا على الكتابة هو ضابط الجيش السابق جوزيه لوبيز مونتيجرو ، الذي نشر قصصا وكتبا ونشرات ، أشهرها هو « زر النار » . وكان الطباع الفوضوي الغاليسي ريكاردو ميللا ( ١٨٩١—١٩٢٥ ) منظرًا خصبًا آخر . وكتب الأستاذ تاريدا ديل مارمول ( ١٨٩١ — ١٩١٥ ) كتابا يعتبر عمدة في فضح أساليب الشرطة تحت عنوان « عملاء التفتيش في أسبانيا » ( بالفرنسية في سنة ١٨٩٧ ) . يبد أن الكتابات الأسبانية حتى سنة ١٩١٤ ليست لها قيمة كبيرة بوصفها أساسا نظريا لحركة واسعة النطاق مثل الفوضوية الأسبانية . وقد أخرج الأسبان عددا كبيرا جدا من الترجمات للمؤلفات الفوضوية — لكروبوتكين وركلوز ومالانستا ومالانو وكثيرين غيرهم . أما انتاج الاشتراكيين فكان أقل حتى من ذلك ، فلا أعرف مؤلفا اشتراكيا مهما واحدا صدر طوال الفترة التي تناولها .

واعتقد أنا ، فيما يتعلق بالفوضوية بمعنى واسع ، يجب أن نعتبر فيرير أهم دعاة الأسبانيين . يبد أن فيرير ، مؤسس « المدارس الحديثة » ، لم يكتب شيئا هريا ، وإن كان قد أشرف على تحرير كثير من المؤلفات التربوية التي تستخدم في المدارس وعلى نشرها . وقد بدأ فيرير حياته العاملة سكرتيرا لمانويل رويز زوريللا ( ١٨٣٣ — ١٨٩٥ ) زعيم الراديكاليين الملكيين في ثورة الستينات ، وصار لفترة قصيرة وزيرا للتعليم أبان حكم آماديو أوف سافوي . وكان زوريللا شديد العداء للاكاديمية

وعقلانيا <sup>(١)</sup> قويا . وقد عاش في باريس بعد سقوط « الجمهورية » يتأمر للثورة ، وعمل فيرير معه ثم بقي في باريس يعمل مدرسا . وهناك التقى بامرأة وسط في العمر ، كاثوليكية غير أورثوذكسية ، سرعان ما ماتت وتركت له ثروة طيبة وحرية تكريسها لأية قضية يراها . وعندئذ عاد فيرير الى قطلونية موطنه في سنة ١٩١٠ وأنشأ في برشلونة أول « مدرسة حديثة » له ، وشرع يعلم فيها تعليما حديثا وعقلانيا بحثا يقوم على العلم المعاصر . ودعا عددا من زعماء العقلانية الى تأليف كتب مدرسية أشرف هو على تحريرها ؛ كما نشر العديد من المؤلفات الأجنبية العقلانية . وأنشئت عدة مدارس على نمط مدرسته الأصلية في أنحاء قطلونية والمناطق المجاورة ، كما قامت أشباهها في أماكن أخرى من أسبانيا ، فقد أنشئ فيها عدد كبير من المدارس العقلانية خلال السنوات الأولى من القرن الحالي لمعارضة سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على التعليم سيطرة تكاد تكون تامة . وطبيعى أن حركته أثارت عدااء عنيفا من جانب الكنيسة وبذلت محاولات عديدة للقضاء عليها . وألقى القبض على فيرير نفسه في سنة ١٩٠٦ ، خلال فترة القبض بالجملة التي أعقبت محاولة الفوضيين قتل الملك الفونسو وعروسه في ذلك العام . وأغلقت السلطات جميع « المدارس الحديثة » وجرت محاولة لاشراكه في الاغتيال . وبرغم تزوير الأدلة حكم ببراءته وأطلق سراحه بعد ذلك بعام ، ولكن « مدرسته الحديثة » الرئيسية ظلت مغلقة بأمر السلطات . وقد أعيد فتح بعض المدارس الأخرى ، واستأنف فيرير عمله ، ولكنه كان يقضى جزءا كبيرا

---

(١) Rationalist وكانت الترجمة السائدة لها فيما سبق هي « عقلى »

وقد استخلصناها في الأجزاء السابقة من هذا المؤلف . ولكن الترجمة الجديدة « عقلانى » صارت أكثر استعمالا ، المترجم .



من وقته في الخارج ، وعلى أى الأحوال فانه كان بعيدا عن برشلونة  
ابان اضطرابات ١٩٠٧ — ١٩٠٩ ، ولكن ذلك لم يحل دون القبض عليه  
واعدامه رميا بالرصاص بدون اجراءات عند عودته بعد أن انتهى الشعب .  
ومن المسير الآن أن تصور نوع جاذبية نداء فيرير . فهو فيما يبدو  
لم يكن مفكرا أصيلا ، ومن المؤكد أنه لم يسهم ، ولم يحاول المساهمة ،  
في الفكر الاشتراكي أو الفوضوي . ولم يلعب أى دور في الحركة  
الفوضوية الا عن طريق صداقته بكثير من كبار الفوضويين . لقد كان  
عقلانيا ومناهضا أرثوذكسيا للكليركية من نوع معروف في كثير من  
البلاد ، تحدوه رغبة جارفة لانقاذ الصغار من الحنن بالعقائد الدينية الميتة  
وتعليمهم الحقائق العلمية بدلا منها مع اتجاه مادي قوى . وكان معظم  
من يؤمنون « مدارس الحديثة » طبعا من أبناء العاملين في مناهضة  
الكليركية ، واكتسبوا شهرة بسبب حملات التشهير التي وجهت ضدهم  
وضده . وكانت حياته الخاصة عرضة لهجوم مستمر ، وكان قد افرق  
هو وزوجته ، ولما لم يكن الطلاق ممكنا فانه عاش مع رفيقة لم يتزوجها .  
واتهم بأنه حصل على ميراثه الفرنسي باستخدام تأثير غير مشرف ، وبأنه  
استخدمها في غرض منحرف عن الغرض الذي من أجله منحت له ، وبأنه  
عاش في خطيئة مع الواهة . واتهم أيضا ، بدون أى دليل أو شبه دليل ،  
بأنه كان القوة التي وراء الاغتيالات الفوضوية — بل وكل جريمة أخرى  
في الواقع يريد أعداؤه الصاقها به تشويها لسميته . ولكنه لم يكن في ذاته  
شخصا ذا أهمية كبرى ، باستثناء أن الاستشهاد كان نصيبه ، وليس هناك  
ما يمكن اعتباره أصيلا بصفة خاصة حتى في وجهات نظره التربوية .  
وأنتهى هذا الفصل وأنا غير راض تماما عما كتبه . فالهكرات  
الفوضوية والاشتراكية الأسبانية يصعب فهمها دون معرفة وثيقة بالشعب

الأسباني والتاريخ الأسباني ، وأنا أدرك تماما مدى قصورى في معرفة كليهما . أما فيما يتعلق بالفوضويين والاشتراكيين ، فإن الفريق الأول لا شك أكثر مدعاة للاهتمام بكثير . فالاشتراكية الأسبانية في حدود ما عبر عنها الحزب الاشتراكي الأسباني كانت حركة ضيقة الأفق لا أصاله فيها ولم تستطع الوصول قط الى قلوب الناس أو حتى حاولت أن تفكر لنفسها في سياسات وأساليب عمل تلائم ظروف البلاد ككل . فقد كانت شديدة المركزية وسيطر عليها مفهوم الحزب الجهادي المركزي الذي تلحق به حركة نقابية خاضعة ؛ ولذا فشلت في أن تجد مكانا لديها للنزعات الإقليمية والمحلية القوية التي كانت تسيطر على سياسة الطبقة العاملة من قطلونية الى أقصى الجنوب ؛ وكثيرا ما بدت ، بسبب هذا الفشل ، في نظر الأسبانيين خارج المنطقة الوسطى مبعوث المركزية القشتلانية أكثر منها حركة تحرير . وقد أدت هذه السمات الى تحول قسم كبير منها الى التعاون فيما بعد مع دكتاتورية بريمو دي ريفيرا ثم ألقت بها في أحضان الشيوعية الروسية ابان الحرب الأهلية ، مما جعلها تفرق أكثر في المركزية . وقد ظلت باستمرار متسقة مع ذاتها في عدائها نحو الفوضوية والسندكالية ، بل ونحو اللامركزية أيضا ؛ وهكذا قدر للحركة العمالية الأسبانية ، كما لأسبانيا نفسها ، أن تظل ممزقة باستمرار بين التطرف في المركزية واللامركزية ، بحيث أن دعاة المركزية ودعاة الحرية لم يستطيعوا حتى أن يتحدثوا في معركة واحدة ضد أعدائهم المشتركين ، طبقات ملاك الأراضي والرأسماليين والكنيسة الكاثوليكية . ولا شك في أن الاشتراكيين كانوا أكثر الفرق المتباذلة انسانية — لأنهم كانوا « دعاة الاقتداء بالغرب » في بيئة لا تزال البربرية فيها هي القوة المسيطرة . ولا شك في أن الفوضويين والسندكاليين كثيرا ما كانوا ، مثل الطبقات الحاكمة التي يحاربونها ، قساة ولا يقيمون

وزنا للحياة البشرية عادة ولاشك في أن النعمة التي سادت الصراعات  
الريفية ، وبخاصة في الجنوب ، وحتى في المراكز الصناعية في برشلونة ،  
كانت من نوع قتال الفلاحين البدائي وليس صراعا طبقيًا حديثًا . وبرغم  
ذلك ، ومع كل ذلك ، كان للفوضويين الأسبانيين فضائل طيبة كثيرة الى  
جانب فضيلة الشجاعة . لقد كانوا مثاليين الى أقصى حد ، وقد عاشوا  
في معظم الحالات عيشة تقشف وانكار الذات ، وكانوا دعاة أخلاقيين  
صارمين وعاشوا طبقا للمذاهب التي دعوا اليها ، وكانوا يتوقعون دائما  
أن يخلع الناس الآخرون رداء المصلحة الذاتية والأناية ويكشفوا عما فيهم  
من خير طبيعي . وكانت الحركة التي أقاموها أبعد حركات الطبقة العاملة  
عن المادية والمصلحة الذاتية ، وكان لها مع ذلك وقع قوى على نطاق  
واسع . وكان العيب فيهم هو عدم القدرة مطلقا على الخضوع لضرورات  
التنظيم على نطاق كبير ، بل ورفض هذا الخضوع ، وعلى تخطيط أية  
حركة متسقة وتنفيذها .

أما فيما يتعلق باتباع الفوضويين فان معظمهم لم يكن يعرف أى شيء  
تقريبا عن النظريات أو يهتم بها أى اهتمام . فعلى مناطق الريف كانت  
الفوضوية تعنى بالنسبة لمعظم مؤيديها توزيع الأرض ، ولا شيء آخر  
تقريبا ، باستثناء استعداد كبير للاستجابة لمشاعر متأصلة الجذور من  
التضامن ضد الطبقات الحاكمة . وكان أهم الزعماء الفوضويين لديهم ،  
ليس المنظرين ، ولكن المبشرين المتجولين الذين يلقون الخطب المثيرة  
ويقرأون بصوت مرتفع قصاصات من الصحف الفوضوية . وكان فرميز  
سالغوشيو وجوزيه سانشيز روزا من المرموقين بين هؤلاء المبشرين ويعرفهم  
الناس في جميع أنحاء البلاد ؛ بيد أنه كان هناك عدد لا يحصى من  
« المتعصين » المحليين من نفس النوع . وكان هؤلاء الخطباء الفوضويون

في جوهرهم مبشرين جعلوا من الفوضوية انجيلا دينيا لتغيير المجتمع  
وجهادا مقدسا .

## البرتغال

لابد أن اعترف بأنى أكاد لا أعرف شيئا عن الاشتراكية في البرتغال .  
لقد كان لمذهب فورييه بعض النفوذ هناك ، مستمد أساسا من أسبانيا ،  
في منتصف القرن التاسع عشر . كما أن « القطاع الأسباني من الاتحاد  
الدولي للعمال » أنشأ « قطاعا برتغاليا » عندما لجأت لجنته التنفيذية الى  
البرتغال في سنة ١٨٧٠ . ولم يكن من الممكن أن يعيش هذا القطاع طويلا ،  
لأنه في سنة ١٨٧٦ أنشئ « قطاع برتغالي » جديد كهيئة ملحقة « بالدولية  
الماركسية في مدريد » التي أسسها بول لافارج . وسرعان ما اقرض هذا  
القطاع أيضا . ويبدو أن الشخصية الوحيدة التي لها أهمية ابان الجزء  
الأخير من القرن التاسع عشر هو أزيدو كونييتشو الذي أسس أيضا حركة  
تعاونية طموحة ، باسم « لوزيتانيا » ، ماتت سريعا . ومنذ ذلك الوقت  
لم تكن هناك أية حركة اشتراكية تقريبا حتى ثورة سنة ١٩١١ التي  
تكوّن فيها حزب اشتراكي . وأنشئت في لشبونة صحيفة «أوسوسياليستا»  
في سنة ١٩١٢ ، وانتخب اشتراكي واحد ، هو الطباع مانويل جوزيه  
دي ساليفا ، عضوا في البرلمان في ذلك الوقت تقريبا . ونمت أيضا حركة  
نقابية صغيرة ، تحت زعامة سندكالية فوضوية الى حد كبير ، ولكن حتى  
سنة ١٩١٤ لم تكن الاشتراكية ولا النقابية قد بلغت قدرا كبيرا من القوة .  
وفي حدود ما استطعت الوصول اليه لم يظهر قط أى مندوب من البرتغال  
في مؤتمرات « الدولية الثانية » ، وإن كان كونييتشو قد صار عضوا في  
« المكتب الاشتراكي الدولي » .

## الفصل الحادى والعشرون

### الولايات المتحدة : كندا

لقد ناقشت فى الجزء الثانى من هذا المؤلف نمو الاشتراكية فى الولايات المتحدة حتى بداية القرن العشرين — أى حتى تأسيس « الحزب الاشتراكى الأمريكى » فى سنة ١٩٠١ . وقد نما هذا الحزب خلال السنوات الاثنتى عشرة التالية من بدايته الصغيرة الى منظمة على النطاق القومى عدد أعضائها ١٥٠٠٠٠ وتملك قوة انتخابية ، فى انتخابات الرئاسة سنة ١٩١٢ ، لا تقل كثيرا عن المليون . وحقيقة أنه لم يستطع قط أن يرسل أكثر من ممثل واحد الى الكونجرس الأمريكى — هو فيكتور بيرجر من ويسكونسن — ولكنه استطاع أن يحصل على عدد من المقاعد فى مجالس الولايات المختلفة وكان له أثر ظاهر فى كثير من الأماكن فى ميدان الحكم المحلى ، وبخاصة فى المدن الصناعية الصغيرة ، وفى بعض المناطق التى تسودها الزراعة أيضا . وقد حقق ذلك برغم رفضه المستمر ( أو لعله بسبب هذا الرفض ) للدخول فى تحالفات انتخابية مع الأحزاب الأخرى ، وكذلك برغم وجود حزب منافس باستمرار هو « حزب العمال الاشتراكى » الذى لم ينقطع عن التنديد به على أنه هيئة رجعية واتهازية . وقد حقق شعبيته المتزايدة أيضا برغم الانقسامات الداخلية العادة حول مسائل أساسية ، وبرغم الصراع الداخلى المستمر على العلاقة السليمة بين الحزب السياسى والحركة النقابية ، وفى مواجهة العداء المرير من جانب أغلبية زعماء « فدرال العمل الأمريكى » ، الذى كان يضم الأغلبية العظمى من العمال المنظمين .

وخلال السنوات ما بين ١٩٠١ و ١٩١٢ كان معظم زعماء الحزب الاشتراكي الأمريكي ، أيا كان الفريق الذي ينتمون اليه ، لا شك يعتقدون أن الاتجاه نحو الاشتراكية قوى في الولايات المتحدة كما في أوروبا ، بل وأن انتصار الاشتراكية صار وشيكاً في بضع سنوات من الدعاية الاشتراكية الناجحة . ونظروا الى الرأسمالية الأمريكية على أنها قطعت فعلاً شوطاً طويلاً في سبيلها الى الانهيار ، واعتقدوا أنه لن يمضي وقت طويل ، ازاء النمو السريع للاحتكارات الضارة اجتماعياً ، حتى يكون كل من الجبهة الرئيسية للعمال الصناعيين وقطاع كبير من الزراعيين والبورجوازية الصغيرة وذوى الياقات البيضاء قد اقتنعوا بضرورة السير نحو الاشتراكية كوسيلة للهروب من الاستغلال المشترك الذي يتعرضون له على أيدي « السادة اقطاعيى » الرأسمالية المالية الأمريكية . وكانوا يعتقدون باستمرار بأنهم اما يوشكون على الاستيلاء على « فدرال العمل الأمريكى » ، الذى كان يضم طوال تلك السنين أقلية كبيرة من الاشتراكيين ، أو على تحطيمه واستبداله بنقائية جديدة تحت زعامة اشتراكية . ويبدو أن مرارة الصراع الداخلى بين فرقهم المختلفة لم تؤثر مطلقاً في ايمانهم بأن النصر الاشتراكي وشيك .

ومع ذلك فلم تمض سوى بضع سنوات من هذا التقدم السريع المطمئن حتى كانت الحركة الاشتراكية ألقاضاً . ولم تقم ثالثة بصورة فعالة حتى اليوم . ويمزى هذا الهبوط والانهيار الى تأثير الحرب العالمية الأولى ، ولكن الهبوط كان قد بدأ في الحقيقة قبل أن تبدأ الحرب ، حتى في أوروبا . ففي سنة ١٩١٣ كان الحزب الاشتراكي الأمريكى قد بدأ ينحدر بسرعة من القمة التى بلغها في سنة ١٩١٢ ، ولم تكن هناك منظمة أخرى بديلة قد بدأت حتى مجرد بداية ؛ فاتباع دي ليون في « حزب العمال الاشتراكي »

لم يكونوا أكثر من بقايا غير فعالة ، كما كان « الاشتراكيون الصناعيون » من أنصار منظمة « عمال العالم الصناعيين » التي تركزت في شيكاغو وقد بلغوا ذروة نفوذهم في نفس الوقت مع الحزب الاشتراكي تقريبا ، وكانوا في سنة ١٩١٣ قد بدأوا فعلا يشاركونه المصير .

ومن الواضح أنه من الأهمية بمكان كبير لمؤرخ النمو الاشتراكي أن يكتشف لماذا حدثت هذه الأشياء — لماذا ظهر أن الاشتراكية الأمريكية تتقدم بهذه السرعة أبان السنوات الأولى من القرن الحالى ، وسبب انهيارها . والسؤال الأول الذى يواجه المؤرخ هو هل يبحث عن التفسير أساسا في طبيعة التطور المعاصر للمجتمع الأمريكى أم في اتجاهات الاشتراكيين الأمريكيين أنفسهم وسلوكهم . ويمكن القول طبعا أن أساليب تفكير الاشتراكيين الأمريكيين وتصرفاتهم انما تعكس المراحل المختلفة للنمو الاجتماعى في الولايات المتحدة ، وان ما حدث فعلا كان لابد أن يحدث ولا علاقة وثيقة له بفضائل وعيوب الجماعات المختلفة من الاشتراكيين الذين كانوا يحاولون قيادة الحركة في اتجاهات متعارضة أو حتى نحو مفاهيم متناقضة للاشتراكية . ولكنه ليس من السهل على أولئك الذين يرون هذا الرأى أن يفسروا لماذا حصلت الاشتراكية فعلا على هذا العدد الكبير من الأنصار بين سنة ١٩٠٠ و سنة ١٩١٢ ، أو لماذا هبط عدد أنصارها بين الجماهير بسرعة بعد سنة ١٩١٢ . وحتى اذا اتهمنا الى أن هبوط النفوذ الاشتراكي يرجع أولا الى تغييرات في بناء المجتمع الأمريكى — وجاءت الحرب فزادت من شدة تأثير هذه العوامل التى كانت تعمل فعلا قبل نشوبها — فلا مفر ، في اعتقادى ، من أن نعترف بأن سلوك الفرق الاشتراكية الأمريكية تركت أثرا ثانويا قويا .

ولا جدال في أن من بين العوامل المهمة جدا في الحيلولة دون حصول

الاشتراكيين على مركز قيادي بين العمال الأمريكيين النمو في قوة الكنيسة الكاثوليكية التي أثارت حربا لا تكل ضد النفوذ الاشتراكي في النقابات وفي الميدان السياسي . وكانت الجماعة الكاثوليكية البارزة حتى التسعينات من القرن الماضي ايرلندية ، وقد لعب الايرلنديون دورا كبيرا في بناء النقابات وكذلك في ادارة سياسة الحزب في جميع المستويات . ولكن ابتداء من سنة ١٨٩٠ صار سيل المهاجرين الضخم يضم نسبة كبيرة من العمال الكاثوليك من الدول الأوروبية النامية — ايطاليا وهنغاريا وبولندا وكرواتيا مثلا ، وصارت الكنيسة الكاثوليكية عقبة كبرى في سبيل انضمام هؤلاء المهاجرين الى الحزب الاشتراكي أو الى النقابات ذات الميول الاشتراكية أو السندكالية — مثل « عمال العالم الصناعيين » . ولم يمنع ذلك الاشتراكية الأمريكية من أن تتقدم بسرعة ، الى سنة ١٩١٢ تقريبا ، بين غير الكاثوليك في الغالب ، ولكنه عوق بصورة خطيرة كل من محاولات السيطرة على النقابات التي تنتمى الى « الفدرال الأمريكي للعمل » وبناء نقابات منافسة ذات طابع يساري أكثر . فقد كانت القوة السياسية الكاثوليكية النامية ذات تأثير كبير ، على الأقل ، في الاحتفاظ بالنقابات بمنأى عن أية حركة تحمل شعارا اشتراكيا ، أو « موصومة » بمذهب صراع الطبقات أو الفلسفات المادية للعمل .

وكان لكل حركة اشتراكية في العالم طبعها فرقةا الداخلية وصراعاتها بين هذه الفرق ، ومن الممكن عادة وصف هذه الصراعات الداخلية على ضوء الصدام بين يمين اصلاحي ويسار ثوري ، ووسط ينازع الطرفين في كثير من الأحيان أو في تحالف مقلقل مع أحدهما ضد الآخر . ومن المؤكد أن الفرق المتصارعة داخل الاشتراكية الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحالي يمكن بسهولة تحديدها على هذا الأساس —



ف هناك « عمال العالم الصناعيين » يمثلون اتجاه اليسار الثورى ، ويمثل اشتراكيو الدولة فى ويسكونسن اليمين الاصلاحى التدريجى ، وفريق هيكونيت الذى سيطر على الحزب الاشتراكى الأمريكى فترة — وساعد فى المحافظة على تماسكه — يحتل المركز الوسط الى أن اندمج كلية تقريبا فى اليمين فى المراحل الأخيرة . وليس هناك من يحتاج الى أكثر من نظرة عابرة الى سجل الحزب الاشتراكى الأمريكى ليدرك بروز هذه الجماعات الثلاث المتصارعة ؛ بيد أن مجرد محاولة تفسير تاريخ الاشتراكية الأمريكية على أساس هذه التقسيمات وحدها لن يؤدي الى أكثر من نظرة سطحية للمسائل فى حقيقتها . لقد كان هناك يمين ويسار ووسط مثل الحركات الاشتراكية فى البلاد الأخرى ، ولكن علاقتها بالنسبة لجمهرة الطبقة العاملة أو العمال المنظمين لم تكن بنفس طريقة مثيلاتها فى البلاد الأوروبية الرائدة .

لقد رأينا من قبل أن الاشتراكية ، فى كل من مرحلة بناء المجتمعات الصغيرة الأولى وإبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ظهرت فى الولايات المتحدة كمذهب مستورد من أوروبا — وبخاصة من ألمانيا — وكان الألمان يكونون أكثر من ربع جميع المهاجرين الأجانب الى الولايات المتحدة بين سنة ١٨٧١ و سنة ١٨٩٥ ، وكانت نسبة المهاجرين من بريطانيا حوالى ١٦٪ وأقل من ١٣٪ من ايرلندا — وهما المجموعتان التاليتان مباشرة فى الحجم . وكان الايطاليون والسلافيون طوال هذه الفترة قليلين نسبيا . وكان الفرنسيون حوالى ١٥ فى المائة من المجموع الكلى برغم أنهم كانوا يضمون عددا لا بأس به من الأفراد الذين يعتقدون أفكارا اشتراكية قوية — اذ كان عددهم لا يزيد على ١٥٠.٠٠٠ مقابل ٢.٦٠٠.٠٠٠ . وكان هؤلاء المهاجرون الألمان كثيرين بما فيه الكفاية ، فى المناطق التى استقر فيها معظمهم ، ليؤسسوا حركاتهم الاشتراكية الخاصة

بهم محتفظين بصلات وثيقة بالحركة الاشتراكية في ألمانيا ، وليحافظوا على سماتهم واتجاهاتهم القومية الى حد كبير حتى بعد أن تأقلموا تماما بالظروف الأمريكية . فقد ظلوا يتكلمون الألمانية فيما بينهم ، وكانت اجتماعاتهم تدور بالألمانية في معظم الأحيان ، وقاموا بدعاياتهم ومنافساتهم فيما يتعلق بالسياسة عن طريق الصحف والجرائد الألمانية في الغالب ، وبعض النشرات بالألمانية من وقت لآخر . ولم يتعلم كثيرون منهم حتى أن يتكلموا الانجليزية أو أن يكتبوها ، وكثير ممن تعلموها استمروا مدة طويلة يستخدمونها كلفة ثانية . وفي بعض الأماكن احتفظوا بنقاباتهم الخاصة ، وفي أماكن أخرى كانت هناك فروع ألمانية . وإن كان معظم الحرفيين بينهم قد امتصهم تدريجيا « الفدرال الأمريكي للعمل » ، عندما بدأ يتقدم بين الحرفيين المهرة ، في صفوف النقابات التي كان يتكون فيها ، وكان لهم نفوذ كبير جدا في بعضها . وقد تأثرت الحركة الاشتراكية في معظم البلاد المتقدمة بقوة « الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني » وهيئته الى حد كبير في نموها من الثمانينات في القرن الماضي الى سنة ١٩١٤ ؛ وكان هذا التأثير في الولايات المتحدة أكثر منه في أية جهة أخرى بسبب العدد الضخم من المهاجرين الألمان الذين كانوا وسيلة هذا التأثير . بيد أن قوة هذا التأثير كانت قيда خطيرا لأنه حال دون تكيف المذهب الاشتراكي الألماني مع ظروف المجتمع الأمريكي كما جنح الى استمرار الاشتراكيين الألمان في عزلة في جماعات تتبع طرقها الخاصة في الحياة والفكر وتقوم بدعايتها الخاصة بها داخل نطاقها في الغالب أو بين جماعات مثل النمساويين والسكندنافيين أقرب الناس اليها في العادات والميول . وكان « الحزب الاشتراكي الأمريكي » منذ البداية تحت النفوذ الألماني الى حد كبير برغم أن الألمان كانوا مجرد أقلية كبيرة فيه ، وعندما

جاءت فيه عناصر جديدة لا تتفق مع الجماعة السائدة التى أنشأتها ،  
لم يحدث اندماج حقيقى ولا مشاركة فى التفكير فى وضع سياسة تلائم  
الظروف الأمريكية ، ومن ثم لم يتحقق الاتساق فى رأى أو العمل . لقد  
انهار الحزب الاشتراكى الأمريكى على الفور تقريبا بمجرد أن بدأ يكون  
له أثر ملحوظ لأنه لم يكن هناك ما يربطه بعضه ببعض عندما تعرض  
للضغط .

وكان المنصر الألمانى فى الحزب عاجزا بصفة خاصة عن تكييف نفسه  
مع ظروف النقاية فى الولايات المتحدة . فالديمقراطيون الاشتراكيون فى  
ألمانيا نفسها كانت لديهم وجهة نظر واضحة فيما يتعلق بالعلاقات السليمة  
بين الحزب والنقابات . وسواء كانوا ماركسيين أم لاساليين فانهم أرادوا  
بناء حركة نقابية تحت زعامة اشتراكية فعالة لتكون حليفا ومساندا للحزب .  
وقد يختلف الماركسيون واللاساليون حول قدرة النقابات فى الحصول على  
تحسينات فى الأجور وظروف العمل فى ظل النظام الرأسمالى ، ولكنهم  
كانوا متفقين على أن النقابات لم تكن فى وضع يمكنها من أحداث تغيير  
جذرى فى النظام الاقتصادى ، وأن الشئ الوحيد الذى ينفع فى تحقيق  
أى تغيير فى النظام الطبقي أو فى تخليص قوى الإنتاج من القيود التى  
تفرضها عليه متناقضات الرأسمالية هو استيلاء الطبقة العاملة على القوة  
السياسية . وقد اتفق برنشتاين والمنقحون الآخرون ، برغم اعتقادهم أن  
التغيير الكبير يمكن أن يتم تدريجيا وعلى خطوات جزئية متتابعة ، مع  
الماركسيين الأرثوذكسيين واللاساليين فى القول بضرورة استيلاء  
الديمقراطيين الاشتراكيين على السلطة ، وفى النظر الى النقابات على أنها  
أساسا مجرد أجهزة مساعدة للحزب . وقد أدرك الديمقراطيون  
الاشتراكيون الألمان ، بعد الاندماج بين أنصار « آيزناخ » واللاساليين ،

فائدة عدم تقييد النقابات رسميا بالحزب الاشتراكي — الأمر الذي كان من الواضح أنه يعرض النقابات للاضطهاد السياسي وأنه كان سيعوقها في صراعها ضد أنواع النقاية الأخرى المنافسة تحت الرعاية المسيحية أو التحررية . ولكنهم شرعوا مع ذلك في ربط الحركة النقاية بالحزب رباطا وثيقا غير رسمي من الزعامة المشتركة ونجحوا الى حد يدعو الى الاعجاب في اقامة هذا النوع من الترابط الذي يحتل الحزب منه موضع الزعامة . أما في الولايات المتحدة فلم يكن ذلك ممكنا قط لعدة أسباب مختلفة . فالنقاية الأمريكية ، برغم أن بعض قطاعاتها بما تحت تأثير بريطاني ، كانت أساسا نباتا محليا . فقد انبثقت من ظروف أمريكية بحتة ، كانت هي في ذاتها تختلف بين أجزاء البلاد ؛ وباستثناء بعض الأماكن القليلة ، وبصفة خاصة في ويسكونسن ، لم يكن لدى الاشتراكيين أية فرصة لفرض سيادة تماثل من أي ناحية تلك التي حصل عليها الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني . ويرجع بعض السبب في ذلك الى أن النقابات في الولايات المتحدة ، كما في بريطانيا ، كانت قد رسخت أقدامها قبل أن يصير للاشتراكية كمذهب سياسي أي أثر هام بكثير . ولكن بعض السبب يعود أيضا الى أن الاشتراكيين في أمريكا كانوا مضطرين للعمل داخل اطار سياسي واجتماعي مختلف كلية عما يوجد في ألمانيا . ففي الامبراطورية الألمانية ، وفي بروسيا بصفة خاصة ، كانت الطبقات العاملة تقف وجها لوجه ضد جهاز دولة أوتوقراطي قوى تسوده الروح العسكرية ظل ، برغم اقرار حق الانتخاب لجميع الرجال للرأبضتاج ، قائما أساسا على التميز الطبقي القانوني فالطبقة الحاكمة كانت لا تزال هي الأرستقراطيين من ملاك الأراضي ، جعلاتها الوثيقة بالقوة العسكرية وليست البورجوازية الرأسمالية . وكانت السلطة التنفيذية في يد المستشار بوصفه عميل التاج وليس باعتباره ممثلا

لأية مجموعة من الرأى السياسى ، وكانت السلطة التشريعية للرايخستاج محدودة بالسلطات الكبيرة التى للمجلس الفدرالى الأعلى . هذا فضلا عن أن نظام الانتخابات الطبقي فى بروسيا ، وهى أكبر دولة داخل الرايخ ، كان يؤدى الى ابعاد الجبهة العظمى من الناس تماما عن أى نصيب حقيقى حتى فى السلطة التشريعية ، وكان عقبة كؤودا فى سبيل تمثيل الطبقة العاملة فى الداييت . وفى هذه الظروف كانت هناك عوامل لها وزنها تعمل على خلق حزب جماهيرى فى معارضة بناء الحكم بأكمله ، وكان حزب الطبقة العاملة الذى يستطيع أن يجعل من نفسه رمزا لهذا الصراع ضد الأوتوقراطية والتمييز الطبقي يمكنه أن يحصل على تأييد جمهرة الطبقة العاملة ، على الأقل فى حدود مشاركة الكنيسة الكاثوليكية لها فى هذا التأييد ، وكانت هذه الكنيسة لا تقل عن الاشتراكيين فى حربها ضد الدولة فى سبيل حقها فى الحياة ابان « الصراع الحضارى » . وقد ظل الصراع الاقتصادى للعمال فى ألمانيا فى رتبة ثانوية بالنسبة للصراع السياسى ، اذ كان الزعماء السياسيون فى وضع سمح لهم باقناع اتباعهم بأنه حتى لو استطاعت النقابات أن تفعل شيئا لتحسين حال العامل وحمايته ضد الاضطهاد الشديد ، فإن الخطوة الأولى نحو التحرر الحقيقى هو الاستيلاء على الدولة وتحويلها الى أدلة للتقدم الاجتماعى . ولقد كان هناك فوضويون ألمان ، مثل جوهان مويست وجوستان لانداور فيما بعد ، يرفضون هذا الرأى ويدعون الى تدمير الدولة وليس الاستيلاء عليها ، ولكنهم لم يحظوا بتأييد وطردها بسهولة من الحزب الديموقراطى الاشتراكى وصاروا عاجزين فى النقابات التى اكدت فى معظم الأحوال بالقيام بدور ثانوى فى العملية الاشتراكية .

أما فى الولايات المتحدة فإن الحكومة كانت أضعف سيادة بكثير ،

ولم تكن الدولة أوتوقراطية ولا تسيطر عليها فئة أرستقراطية تتمتع بامتياز قانوني . اذ كان رئيس الجمهورية والكونجرس ينتخبان بواسطة ناخبين يضمون معظم المواطنين الذكور تقريباً باستثناء المهاجرين الجدد والزنوج الذين حيل بينهم وبين الانتخاب في الولايات الجنوبية بالتمييز العنصري غير الدستوري . وكذلك كانت المجالس التشريعية والحكومات التنفيذية في الولايات المختلفة للاتحاد مؤلفة على أساس الانتخاب الشعبي . فالديموقراطية الرسمية التي كان الألمان يقاتلون من أجلها لم تكن في حاجة الى قتال لأنها كانت موجودة فعلاً . ولم يحل ذلك دون أن تتخذ الحكومات ، وبخاصة حكومات بعض الولايات بالذات ، اجراءات غاية في العنف ضد العمال المضربين في أوقات النزاعات المهنية أو حتى ضد المنظمين المتهمين بأنهم يقومون بدعاية هدامة ضد الرأسمالية . ولكنه أدى الى أن صارت جمهرة العمال الكبرى لا تنظر الى الحكومة أو الدولة على أنها عدوهم الا في حالات خاصة أو مناسبات معينة — مثلاً كان يحدث عندما تستولى عصابة من أصحاب الأعمال على السلطة أو تشتريها ، أو تشتري جزءاً منها ، لتساعدهم في اخضاع العمال المنظمين أو لتمنع عمالهم من أن ينظموا أنفسهم ، أو عندما كانوا ، بصفة خاصة ، يستعينون بقوة الميليشيا التابعة للدولة — أو بروابط « المواطنين » التي يسيطر عليها أصحاب الأعمال ، لتحطيم اضراب ، أو يتواطأون مع القضاء في الولاية على تليفق التهم لزعماء النقابات الذين يريدون اخماد نشاطهم . ان تاريخ الحركة العمالية الأمريكية يتألف الى حد كبير من صدامات عنيفة ، كثيراً ما كانت تسيل فيها الدماء ، بين العمال وتكتل من قوى أصحاب الأعمال والسلطات العامة التي يسيطرون عليها . فسجل الحركة العنيفة يتناقض في وضوح مع الأسلوب السلمى المألوف للصراعات الصناعية في ألمانيا . ومع ذلك

فان الصراع فى الولايات المتحدة كان أساسا بين العمال وأصحاب الأعمال دائما ، باستثناء حالات عارضة هنا وهناك بين الطبقة العاملة والدولة .

ففى أمريكا ، بصفة عامة ، لم تكن الدولة هى التى « تحكم » كما هو الحال فى ألمانيا ، انها كانت تتدخل فقط من أجل قضية بذاتها . وينطبق هذا سواء كنا نفكر فى الحكومة الفدرالية أو فى « الفدرال » والولايات معا . فالنمط الرئيسى للمجتمع الأمريكى هو المجتمع الذى تسوده الديمقراطية الرسمية والذى تركت فيه معظم القضايا — أو على الأقل معظم القضايا الاقتصادية — لتحل بواسطة الشد والجذب بين الجماعات التى يهملها الأمر مباشرة ، وتتدخل السلطة العامة عندما تستعين بها كحليف بعض الجماعات الضاغطة التى تكون قد نجحت فى السيطرة عليها . وقد حدثت طبعاً محاولات متوالية لتعديل هذا الموقف بانشاء أحزاب اصلاح اجتماعى تجمع الرأى العام فى تأييد برامج محددة الغرض منها توحيد صفار الناس ضد قوى رأس المال الكبير والرأسمالية المالية ؛ وكثيرا ما كانت هذه المحاولات مصحوبة أيضا بحركات للدعوة « لتنظيف » الحكومات على جميع المستويات من الفساد والرشوة . وقد اتخذت حركة « الشعبين » (Fervolists) فى أمريكا ، وهى بلد كان لا يزال زراعيا الى حد كبير ويضم بين حدوده مجموعة ضخمة من أصحاب المشروعات الزراعية والتجارية الصغار الى جانب عدد كبير من المشروعات الحرفية الصغيرة ، عدة أشكال وكان أساسها عادة محاولة اقناع صفار الفلاحين أن يتكاثفوا مع البورجوازية الصغيرة فى المدن والاجراء فى حركة مشتركة ضد « الاحتكاريين » . وكان من الطبيعى أن تحتل المطالبة بتحرير الائتمان ، وتأميم البنوك أحيانا ، مركزا كبيرا فى برامج « الشعبين » ، وأن يحتل صاحب رأس المال المالى مركز العدو الرئيسى ؛ وكان من الطبيعى أيضا

ان حظيت هذه المطالب بأكبر قدر من المؤيدين في فترات الكساد الاقتصادي وأن تختفى بسرعة عندما تتحسن الظروف الاقتصادية . ولقد حدثت هذه المحاولات المرة تلو المرة ولكن دعائها لم يحققوا أى نجاح ثابت أو يضعوا برامج عملية ترضى الجماعات المختلفة التى يريدون اجتذابها . وقد ندد دعائها ، باسم الرجل الصغير ، بالطابع المقيد « لاحتكار الائتمان » وكذلك أيضا بالكمية الضخمة المتزايدة من التجارة والصناعات الكبيرة التى تسيطر عليها الرأسمالية المالية والتى اتهموها بأنها ترفع الأسعار وتخلق ندرة مصطنعة على حساب المستهلك . ولكن آخر ما كان يريده الفلاح هو انخفاض أسعار الغذاء ، وكان رجل الصناعة الصغير وتاجر التجزئة قمينان بأن يلقيا اللوم على المؤسسات الرأسمالية الكبرى لأنها تبيع بأسعار أقل منهما أكثر مما يلومانهما لأنها جعلت السلع الاستهلاكية مرتفعة الثمن وفادرة . فكثيرا ما هاجم صاحب المشروع الصغير الترتست والمؤسسات الكبرى لأنها ترفع أسعار السلع المتوسطة التى يضطر الى شرائها منها ، كما هاجم أصحاب المصارف الذين يقتضونه أكثر مما ينبغى للائتمان ، ولكنه لا يتحس بطريقة مماثلة لخفض أسعار ما يبيعه هو . لقد كان ينظر الى المشروعات الكبيرة باعتبارها منافسة خطيرة بسبب انخفاض تكاليف الانتاج لديها ، وهو الأمر الذى يجعل فى وسعها أن تغزو سوقه بصورة متزايدة ، وليس لأنها تقتضى من المستهلك أكثر مما ينبغى . ومن ثم كان هناك ازدواج فى الموقف حتى بين صغار رجال الأعمال من خصوم المشروع الكبير ؛ وعندما افضت هذه الجماعات فى حركة مشتركة مع العمال الصناعيين أو مستخدمي مشروعات الزراعة الرأسمالية والاستثمار الرأسمالى للنقابات ظهرت صعوبات أكبر حتى من ذلك . فالعامل الصناعى لم يكن يريد خفض أجره لخفض التكاليف وجعل



السلع أرخص للمستهلك . فقد أدرك على حق بأنه من الأفضل له أن يضغط من أجل الحصول على نصيب أكبر من مجموع ما يستولى عليه صاحب العمل . لقد كان على استعداد لأن ينضم الى التنديد بالرأسمالين الجشعين الذين يمكن اتهامهم بممارسة الاحتكار ، بيد أن همه الأول كان ، في مجتمع يقوم على افتراض أن كل انسان يحاول الحصول على أقصى ما يستطيع لنفسه ، تنظيم جماعة ضاغطة خاصة به تحصل على أعلى أجور وأحسن ظروف يمكن الحصول عليها من أى صاحب عمل بذاته أو أى مجموعة من أصحاب الأعمال الذين يتعامل معهم .

وزاء هذه « المتناقضات » — اذا كان لنا أن نستعمل مصطلحا ماركسيا — جنحت الحركات « الشعبية » دائما الى التحلل مع اهضاء المناسبة التي قامت من أجلها ، وبخاصة عندما تتحسن الظروف الاقتصادية بعد كساد . ولكن العناصر التي اجتمعت في مثل هذه الحركات لم تجد انشاء تنظيمات سياسية ثابتة ممكنا عندما انفصلت عن بعضها وحاولت العمل فرادى . فالفلاحون الصغار وأصحاب المشروعات التجارية والصناعية الصغيرة كانت لهم مصالح اقتصادية متعارضة كما كانت لهم مصالح مشتركة . لقد كانوا يتشاركون بلارب في العداء نحو رجال المال ، ولكن الفلاحين كانوا يريدون ارتفاعا في أسعار الأغذية والخفاضا في أسعار السلع المصنوعة ، في حين كان تجار المدن وصغار المنتجين يريدون النقيض تماما ، كما كانت الكتلة المتزايدة من المهنيين وأصحاب المهن تريد أن تكون البضائع الزراعية والصناعية رخيصة ، ولكن الخدمات التي يقدمونها هم — مثل التعليم أو الطب — أكثر ارتفاعا . واتجهت جميع هذه الجماعات الى أن تلتف ، عندما تكون إحدى الحركات « الشعبية » قد خمدت ، حول الحزب الديمقراطي ، لأن « الجمهوريين » كان الحزب

الذى تمنحه المشروعات الكبرى ورجال المال معظم تأييدهم في أغلب الولايات وعلى الصعيد الفدرالى . ولكن هذه الجماعات لم تكن من القوة ، الا في بعض الأماكن المتفرقة ، لتسيطر على الحزب الديموقراطى ، كما لم تكن متحدة الى حد يجعلها تعمل كجماعة ضاغطة متسقة . اذ لما كانت تريد أشياء متعارضة الى حد كبير ، فانه كان من السهل تنحيها بترضيات مجزأة وصغيرة ، اذ لم ير الاكتفاء ببعض العبارات الرنانة التى لا تقيد السياسيين بشىء .

وواجه العمال، عندما حاولوا العمل سياسيا لأنفسهم ، صعوبة مماثلة لعدم التجانس بين طبقة الأجراء واختلاف الظروف التى تكسب فيها عيشها . وكثيرا ما قيل ان الأجور ، فى المراحل المبكرة عندما كانت الحدود تتسع ويسهل الحصول على الأرض ، كانت كقيلة بالقيام بنفسها ، وبخاصة أجور العمال المهرة ، باستثناء واحد هام هو حالات الكساد التى تصيب الصناعة والزراعة معا . ففى اقتصاد متوسع كانت فيه الموارد غزيرة بالنسبة للعمل ، كان من السهل على العامل الماهر فى الأوقات الطيبة أن يهاجر واما يستقر فى الأرض أو يجد فرصة للعمل بأجر طيب نسبيا فى منطقة جديدة أو سرعة التوسع ، ومن ثم فان مثل هؤلاء العمال ، كمثل الفلاحين والتجار . بيد أنه كانت هناك عقبة أخرى فى سبيل العمل السياسى للطبقة العاملة تتمثل فى أن العامل الماهر الذى نشأ فى الولايات المتحدة لم يكن ، فى تلك المرحلة من النمو الاقتصادى الأمريكى ، يحس بأنه أجير طوال حياته بالضرورة بالقدر الذى يحس به ذلك العامل الماهر فى أوروبا . وحتى المهاجر الذى نشأ فى غرب أوروبا وكان بروليتاريا ذا وعى طبقى كان قميئا بأن ينسى شعوره بالتضامن الطبقي مع زملائه العمال عندما يصل الى الولايات المتحدة ، « أرض الفرص » ، ويصير موزعا فى تفكيره بين ولائه الطبقي وآماله فى الصعود فى السلم الاجتماعى الاقتصادى .

وبدلاً من أن تزول الأسهمات داخل الطبقة العاملة مع الانتهاء التدريجي للتوسع في الثمانينات من القرن الماضي ومع نمو المشروع الرأسمالي الكبير، زادت بصورة لا مراء فيها حوالى ذلك الوقت . وكان من أسباب ذلك التغير الذى حدث فى طبيعة الكتلة المتزايدة بسرعة من المهاجرين الى الولايات المتحدة واختلاف مصائرهما . فقد ظل عدد المهاجرين من سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٨٠ ثابتاً تقريباً حيث بلغ حوالى ٢٥٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠٠ كل عشر سنوات ، وان كان يختلف كثيراً من عام الى عام . وارتفع هذا العدد فى العقد ٨١ - ١٨٩٠ الى ٤٣٠٠٠٠٠ . وفى العقد التالى هبط الى حوالى ٣٢٠٠٠٠٠ ، ثم ارتفع ثانية فى العقد ١٩٠١ - ١٩١٠ الى ٦٠٠٠٠٠٠ ؛ هذا فضلاً عن أن طابع الهجرة تعرض لتغير كبير ؛ فالى سنة ١٨٨٠ كانت نسبة كبيرة من المهاجرين تذهب الى الأرض ، وكان قسم كبير جداً من أولئك الذين ذهبوا الى الصناعة من العمال المهرة الذين احتلوا مكانهم جنباً الى جنب مع الهيئات القائمة من الحرفيين . وكانت هناك طبعاً ، حتى فى ذلك الوقت ، أعداد كبيرة ممن وجدوا عملاً غير ماهر فى الصناعة — فى أحواض السفن فى شيكاغو أو المناجم مثلاً — مقابل أجور منخفضة نسبياً . ولكن بالمقارنة بما حدث بعد سنة ١٨٨٠ يعتبر سيل المهاجرين من العمال غير المهرة فى الصناعة صغيراً . الا أن مجيء أعداد أكبر بكثير من البلاد الأقل نمواً فى الصناعة فى أوروبا ، حيث كانت مستويات المعيشة منخفضة ، وكذلك من غير الأوربيين من اليابان والصين ، غير الموقف تغيراً جذرياً وأدى الى زيادة كبيرة فى صور الأعمال التى تعتمد على العمل الرخيص بالاشتراك مع أدوات الإنتاج الكبير الرأسمالية تماماً . وقد يتساءل المرء عما اذا كان مجيء المهاجرين هو الذى ساعد فى هذه الفترة على نمو الصناعة الرأسمالية الكبيرة ، أم أن نمو الأساليب الفنية

للاتّاج الكبير هو الذى ساعد على زيادة الهجرة . ان الحقيقة الواضحة  
هى أن لكل من هذين العاملين أثرا فى الآخر .

وأيا كان الامر فان مقدم هذه الجحافل من المهاجرين ، ومعظمها ممن  
تعودوا على مستويات منخفضة جدا من المعيشة ، كان له أثر عميق فى نمو  
حركة الطبقة العاملة الامريكية ، وبخاصة فى المناطق الصناعية فى الشرق  
والغرب الاوسط التى كان قد تم عمارها . فكان على الاتحادات العمالية  
القائمة أن تختار بين أن تنظم القادمين الجدد وتطلب لهم « مستوى معيشة  
أمريكى » ، وان تفلأ أبوابها دولهم ومحاولة اقتضاء أجور أعلى وشروط  
أفضل للعامل الماهر الامريكى الاصل أو الذى تأقلم فعلا بالظروف  
الأمريكية . وازاء الاستحالة المطلقة لأن يؤلف المهاجرون ، الذين تموقعهم  
الحواجز اللغوية والفقر المدقع ، قبايات فعالة خاصة بهم ، أصبح من الجلى  
أن أول شرط لنجاح السياسة الأولى من هاتين السياستين هو خلق نوع  
ما من النقابية التى تمنح العامل الامريكى الماهر الزعامة الفعالة لحركة  
مشتركة ، اما باعادة تنظيم الاتحادات المهنية القائمة وجعلها اتحادات صناعية  
مفتوحة ، كل صناعة على حدة ، للعمال المهرة وغير المهرة على السواء ،  
أو حتى بانشاء اتحاد كبير « شامل » يستطيع اجتذاب جماهير المهاجرين  
ووضع الموارد المشتركة لجميع القطاعات الصناعية فى خدمة كل صناعة على  
حدة .

وكانت السياسة البديلة هى عدم محاولة تنظيم القادمين الجدد أو تحسين  
ظروف عملهم ، والتركيز على الاحتفاظ باحتكار للاعمال الأكثر مهارة  
واقضاء أكبر أجور متميزة فى حيز الامكان لسلمة المهارة النادرة والتأقلم  
مع ظروف الصناعة الامريكية . وأفضل طريقة لتحقيق هذه السياسة فى معظم  
الحالات هى التنظيم على أساس حرفى واتباع أساليب مساومة هدفها انشاء

سيطرة محتكرة لتزويد العمليات الاكثر مهارة بالعمال ، أو العمليات التي يمكن احاطتها أكثر من غيرها بسور من قواعد التدريب ، أو بأية وسيلة أخرى تجعلها بعيدة المثال .

ولا حاجة بنا الى قول ان النقابات الأمريكية لم تتبع أيا من هاتين السياستين تماما . ولكن معظم النقابات التي كانت تتجمع في الثمانينات الماضية تحت لواء « الفدرال الامريكى للعمل » الجديد كانت أقرب بكثير الى السياسة الثانية منها الى الاولى . وكان « فرسان العمل » قد شرعوا في الستينات والسبعينات من القرن الماضى فى ضم جميع أنواع العمال ، بصرف النظر عن الحرفة أو المهارة ، فى اتحاد شامل واحد لا يخضع الا للتقسيمات التي تتطلبها ادارته بينما السلطة مركزة فى يد زعامة مركزية. ومنذ بداية الثمانينات قام نوع مختلف من النقابية « متحدية هذه الصورة من التنظيم ، تقوم على أساس تنظيم منفصل لكل حرفة أو مجموعة من الحرف ، وتعمل على فرض مجموعة قواعد العمل التي تفضلها على أصحاب الاعمال لحماية العمال المهرة وتحسين أحوالهم أساسا دون الاهتمام كثيرا بما قد يحدث لغيرهم من العمال المضطهدين . وقد تقدم هذا النوع من النقابية بسرعة تحت القيادة القادرة لصانع السيجار الانجليزى المولد صمويل كومبرز ( ١٨٥٠ — ١٩٢٤ ) ، ونجحت فى أن تقضى من عدد متزايد من أصحاب الأعمال، الكبار والصغار ، اتفاقات جماعية، أو عقود، تنظيم الأجور والشروط وتغلق أبواب العمل أحيانا فى وجه غير الأعضاء فى النقابة التي يتعلق بها الأمر . ولم تتبع هذه السياسة فى أول الامر باعتبارها أسلوبا واعيا لابعاد المهاجرين أو تقسيم الطبقة العاملة الأمريكية الى جماعات — متميزة وغير متميزة . بل كانت أساسا فى الواقع رد فعل لفشل النقابية الجماهيرية فى تحقيق النتائج المرجوة . ولكنها أحرزت نجاحا طيبا بسهولة كبيرة فى

الموقف الجديد الذى كان فيه المهاجرون غير المهرة ممن ألفوا مستوطنات معيشة منخفضة قد بدأوا يؤلفون قسما متزايدا بسرعة من القوة العاملة فى الصناعات الكبرى التى تستخدم أساليب الإنتاج الكبير ، كما اتفقت أيضا مع اتجاه المجتمع الأمريكى الى تنظيم نفسه أكثر فائتر على أساس جماعات ضاغطة تمثل كل منها مصلحة متسقة ضيقة الى حد ما .

ولم يكن هذا النوع من النقابية ، الذى قصد به دعم المصلحة الاقتصادية لكل مجموعة بذاتها من العمال المهرة ، مما يتفق مع أى نوع من العمل السياسى يقوم على دعوة التضامن الطبقي للطبقة العاملة كلها ، أو يحاول تكتيلها كطبقة ضد الطبقة الرأسمالية بأكملها للاستيلاء على الدولة . ولكنه كان مما يتفق تماما مع نوع من العمل السياسى الذى يتم فى صورة ضغط على الدولة لتسحب تأييدها من أصحاب الأعمال فى الصراعات الصناعية أو لتصدر قوانين لمصلحة النقابات . بيد أن العمل السياسى الذى يعد طبيعيا أكثر من أى شئ آخر فى مثل هذه الحالات هو العمل على ضم أصوات النقابات الى جانب أى حزب أو جماعة أو فرد يمكن اقناعه بالتعهد بتأييد مطالب نقابية محددة بذاتها باعتبارها تحتل مركز الصدارة فى وقتها ، وليس التقييد الدائم بأى حزب معين . وأبعد الأشياء عن مثل هذا النوع من النقابية هو أن تؤدى الى تأييد حزب اشتراكى أو عمالى ، لأن مثل هذا الارتباط يدمر على الفور قدرة النقابات على الضغط على الأحزاب التى فى يدها السلطة فعلا أو يحتمل أن تحصل عليها فى المستقبل القريب . فقد أرادت نقابية الجماعات الضاغطة — أو « النقابية » فى أبسط صورها وأقواها ، كما أطلق عليها كثيرا — أن تبني تأييدها للسياسيين الذين يحتمل أكثر من غيرهم أن « يسلموا البضاعة » ، وإذا أريد اقناع السياسيين بالاستجابة لضغطها فيجب أن يكون فى وسعها أن تقدم لهم شيئا ملموسا فى مقابل ذلك .

وقد انتشر هذا النوع من النقابية بسرعة ابتداء من الثمانينات بوجهى من « الفدرال الأمريكى للعمل » . ولكنه كان معرضا للتحدى بلا انقطاع ، حتى من داخله ؛ كما كانت هناك محاولات مستمرة لتحديه من الخارج أيضا . فقد كان هناك دائما داخل « الفدرال الأمريكى للعمل » حتى سنة ١٩١٤ أقلية اشتراكية طيبة كانت تضم قلة من الزعماء في معظم النقابات المسجلة التى يتكون منها « الفدرال » . وقد تقلعت هذه الأقلية باقتراحات اشتراكية عامة في مؤتمرات « الفدرال » المتعاقبة ، وحصلت في بعض الحالات على ما يوازي ثلث الأصوات تقريبا . وقد تحلت من وقت لآخر زعامة كومبرز ، واستطاعت مرة أن تبعده عن رئاسة الحزب لمدة عام بالتحالف مع بعض القطاعات التى أغضبها فترة ما . وكانت صراعاتها داخل « الفدرال » مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنزاعات المتعلقة بالأساس السليم للتنظيم النقابى . وكانت سياسة « الفدرال الأمريكى للعمل » هى أن يعطى كل نقابة يقبلها عضوا « براءة » تحدد اختصاصها — أى أنواع الأعمال التى لها حق ضمها إليها — وأن يعمل على التأكد من عدم اعتداء أى من النقابات المنضمة على اختصاص أخرى وألا يسمح لنقابتين تسميان لاجتذاب نفس الجماعات بالانضمام . وكانت « براءات الاختصاص » هذه تعدد العضوية في الغالب على أساس الحرفة وليس على أساس الصناعة — وهو أمر طبيعى حيث يتركز الاهتمام على بناء احتكارات للعمل تقوم على أساس من المهارة المشتركة . بيد أنه كان هناك عدد من الصناعات ليس من السهل وضع فيصل واضح فيها بين العمال المهرة وغير المهرة ، وكانت صناعات استخلاص المواد الأولية النامية بسرعة تحتل المركز الرئيسى بين هذه المجموعة من الصناعات . ولم تنضم إليها صناعات الاتاج الكبير ، مثل صناعة السيارات والمطاط ، الا مؤخرا . وفي صناعات استخراج الفحم

بصفة خاصة كانت النقابية الفعالة مستحيلة الا على أسس الصناعة لا الحرفة ؛ ومن الأسباب التى تؤكد ذلك أن أصحاب مناجم الفحم — الذين كثيرا ما كانوا يملكون المدن أو القرى بأكملها التى يعيش فيها عمالهم ويسيطرون عليها — قاوموا بعنف شديد أى اعتراف بحقوق المساومة الجماعية ، وكثيرا ما استعملوا أقصى أنواع العنف ، بواسطة العصابات المسلحة المأجورة وكذلك عن طريق السيطرة على الحكومة المحلية وسلطة الولاية ، فى تحطيم النقابات أو فى أن يجعلوا من المستحيل عليها أن تنظم أصلا .

وازاء هذه الظروف التى تشبه ساحة القتال كان لابد من السماح للمعدنين فى مناجم الفحم بأن ينظموا أنفسهم ، حيثما أمكنهم ، على أساس الصناعة — أى المهرة وغير المهرة معا — وليس فى تجمعات تضم المهرة فقط ؛ وكافت هناك حالات أخرى لم تطبق فيها النقابات الملحقة « بالفدرال » الأساس الحرفى بدقة . بيد أن « الفدرال » أصر بصفة عامة على أن يكون التقسيم مهنيا وليس على أساس الصناعات ؛ بحيث أن مهندسى الآلات فى مصانع النسيج مثلا كانوا ينتمون الى نقابة مهندسى الآلات لا نقابة عمال النسيج ، وعمال النقل الى نقابة عمال النقل حتى ولو كانوا يعملون فى خدمة مصنع . وقد حذب الاشتراكيون الذين داخل « الفدرال » فى معظم الأحوال لما للنقابية على أساس الصناعة لا الحرفة ، أو ذهبوا الى أنه يجب ، على الأقل ، التسامح فى اتخاذ الأساس الصناعى كلما تطلبت الظروف ذلك ، كما يجب عدم اقامة العقبات أمام النقابات الحرفية اذا رأت أن تفتح أبوابها للعمال المنتمين الى حرف مختلفة . وقد أعلن الاشتراكيون الذين فى « الفدرال » أن سياستهم هى « العمل من الداخل » أى العمل على كسب زملائهم الأعضاء الى سياسة من العمل



الطبقي وعلى انتخاب الاشتراكيين في المراكز المهمة في النقابات . ولكن كان هناك دائما اشتراكيون آخرون ندعوا « بالفدرال الأمريكي للعمل » على أنه قوة رجعية لا أمل في اصلاحها ودعوا الى السياسة المنافسة ، سياسة « النقابية المزدوجة » — أى محاولة انشاء نقابات صناعية جديدة في معارضة « الفدرال » ، أو « نقابة كبيرة واحدة » شاملة مفتوحة لجميع العمال في معارضة « الفدرال » وكأداة لشن حرب طبقية جريئة ضد النظام الرأسمالي بأكمله . وكانت هذه السياسة في الثمانينات من القرن الماضي وقبل تأسيس « الحزب الاشتراكي الأمريكى » ، هى سياسة دانيال دى ليون وحزبه « حزب العمال الاشتراكي » ، الذى أنشأ « حلف الحرف والعمل » كجناح صناعى فى عداء مرير « للفدرال » . وفى السنوات العشر الأولى من القرن احتلت منظمة « عمال العالم الصناعيين » فسرحة النقابية الصناعية الجهادية ، وهى المنظمة التى تأسست بتأييد أنصار دى ليون والجناح اليسارى من « الحزب الاشتراكي » الجديد ؛ ولكنها سرعان ما انقسمت الى فرقتين ، أحدهما من أنصار دى ليون والآخر مناهض له ، حول قضية العمل السياسى وصارت مصدرا لاقتسام عميق داخل الحزب الاشتراكي بين اشتراكي « الفدرال الأمريكى للعمل » ودعاة النقابية المزدوجة وعلى رأسهم أ . ف . ديز و . د . د . هايرود .

ولكى نفهم طبيعة هذه النزعات وأثرها فى الاشتراكية الأمريكية من الضروري أن نذكر شيئا عن الظروف التى أدت الى تكوين منظمة « عمال العالم الصناعيين » وما حظيت به من تأييد فى بداية تكوينها من جانب عمال معظمهم من مناطق المناجم وقطع الأشجار فى الغرب الأقصى . لقد كانت منظمة « عمال العالم الصناعيين » تقوم عند مولدها فى سنة ١٩٠٥ أساسا على نقابة واحدة — « الفدرال الغربى للمعدنين » — التى كانت فى شجار

مع « الفدرال الأمريكى للعمل » ، يوجع بعض السبب فيه الى نزاعات تتعلق بالاختصاص ، ولكن معظمه كان يعود الى عنف الصراعات الصناعية التى كان يخوضها فدرال المعدنين . وكان « الفدرال الغربى للمعدنين » — وهو شيء مختلف تماما عن « عمال المناجم المتحدنين » الذى كان ينظم صناعة الفحم — يتكون أساسا من عمال المعادن وعمال الصهر فى الصناعة الجديدة التى كانت تنمو بسرعة فى الولايات الغربية . وفى هذه المناطق المنزلة ، التى كانت تنمو تحت رعاية المشروعات الرأسمالية على هيئة مدن تملكها الشركات وتسيطر عليها فعلا ، كانت العلاقات الصناعية من أعنف نوع ولم تقف الشركات عند حد فى جهودها لمنع قيام الاتحادات وفى دعم قوتها بشراء قوى « القانون والنظام » وأجهزة الحكم المحلى فى الولايات .

والبقى من هذه الظروف فى سنة ١٨٩٣ « الفدرال الغربى للمعدنين » ، وكان أصلا هيئة من الهيئات التى يتكون منها « الفدرال الأمريكى للعمل » واقصل عنه فى سنة ١٨٩٧ . وبعد ذلك تولى « فدرال المعدنين » القيادة فى تكوين « اتحاد غربى للعمل » مؤلف أساسا من عدد من قابات « الحدود » المحلية التى كانت تخوض صراعا مريرا مع الشركات التى تسيطر على الصناعات ومستعمرات الإقامة فى المناطق الضخمة التى تنتج البترول ومناطق التعدين وغابات قطع الأشجار فى الولايات الغربية . وكان المركز الأصلى للحركة فى مونتانا فى مدينة بيوت احدى مدن التعدين ؛ ولكن سرعان ما انتشرت فى ولايات أخرى — كلورادو وايداهو ونيفادا وكاليفورنيا وأريجون وواشنطن — ثم الى الشرق أيضا . وفى سنة ١٩٠٢ غير « الاتحاد الغربى للعمل » اسمه الى « اتحاد العمل الأمريكى » ، وبعد ذلك بثلاث سنوات اندمج فى منظمة « عمال العالم الصناعيين » التى

كانت في الواقع اندماجا بين الجماعات الغربية التي تمثلها وبين أنصار دى ليون وجماعات « النقاية المزدوجة » الأخرى في الغرب الأوسط وولايات الشرق . وكان « الفدرال الغربى للمعدنين » طوال الفترة هو الجزء الراسخ حقيقة من الحركة ؛ اذ برغم أنها ضمت عدة نقابات أخرى كانت تعتبر اسما أكثر من مجرد نقابة محلية فانه لم يكن من بينها نقابة قوية حقيقة أو تمثل أغلبية العمال المنظمين في الحرف التي يتعلق بها الأمر . في حين كان « الاتحاد الغربى للمعدنين » من الناحية الأخرى في منطقته هيئة قوية منظمة تحظى بولاء جمهرة معدنى المعادن ، والجماعات المتصلة بها ، في صراعها القاسى . وكانت الأساليب العنيفة التي اتبعها الى حد كبير تناجا ضروريا للمعارضة التي لا هوادة فيها من جانب شركات التعدين لأية صورة من صور المساومة الجماعية وكذلك نتيجة للعنف الذى استخدمته هذه الشركات في محاولاتها اخماد النقاية . والواقع أنه عندما عدل هذا الموقف بعد عشرين عاما تقريبا من الصراع الشديد ، سرعان ما فقد « الفدرال الغربى للمعدنين » حماسه للقضايا المتطرفة . وفي سنة ١٩٠٧ انفصل عن « عمال العالم الصناعيين » الذى كان قد ساعد على تأليفه ، وفي سنة ١٩١١ عاد الى « الفدرال الأمريكى للعمل » .

وكانت الشخصيتان البارزتان في « الفدرال الأمريكى للمعدنين » هما رئيسه شارلس هـ . موير ومنظمه الرئيسى وليم ددلى هايوود ( ١٨٦٩ — ١٩٢٥ ) . وقد كان هذان الشخصان هما الشخصيتين الرئيسيتين في قضية مشهورة كانت أيضا نقطة التحول في تاريخ الحركة . اذ اتهما ، مع شخص ثالث هو جورج بتيون ، باغتيال أحد حكام ولاية ايداهو السابقين ، اسمه ستونبرجر ، كان قد لعب دورا رئيسيا في استخدام سلطات الولاية ضد « الفدرال » . وقد بدأت القضية في أوائل عام ١٩٠٦ باختطاف شرطة ولاية

ايداهو الثلاثة في كلورادو بصورة غير مشروعة وايداعهم في سجن ايداهو انتظارا للمحاكمة . واثمت القضية في سنة ١٩٠٧ بإخلاء سيلهم بعد دفاع مجيد من محاميهم كلارنس دارو . وقد أدت هذه القضية المشهورة الى تركيز الانتباه في جميع أنحاء الولايات المتحدة على شئون « عمال العالم الصناعيين » وسياسته ، ولكنها أدت أيضا الى حدوث انشقاق عميق داخل « فدرال المعدنين » ؛ ويرجع اليها معظم السبب في انسحاب هذا الفدرال من « عمال العالم الصناعيين » بينما كان زعماء الفدرال اليساريين في السجن . لأنه برغم أن المتهمين كانوا أبرياء من الاغتيال ، فإن ما ظهر أثناء المحاكمة ألقى ضوءا كالحا على سلوك كل من الجانبين إبان الصراعات المريرة في السنوات السابقة ، وعرض الجانبين للضغط الشديد من جانب الرأي العام . ولم تنته فترة العنف في الصراعات الصناعية في الغرب قط في سنة ١٩٠٧ كما سنرى ؛ ولكن حدة الصراع أخذت تخف جدا منذ ذلك الوقت ، فيما يتعلق بالمعدنين ، وعُتدل عن محاولة تحطيم « الفدرال » الى حد كبير .

وكان يوجد داخل « عمال العالم الصناعيين » صراع حاد بين الاتجاهات المختلفة منذ انشائه في شيكاغو سنة ١٩٠٥ . فقد كان مؤسسه وأنصاره متفقين على أن أساس سياسة الطبقة العاملة يجب أن يكون الصراع الطبقي الثورى الذى يهدف الى قلب الرأسمالية تماما واستيلاء العمال المنظمين على السلطة في المجتمع . وكانوا متفقين أيضا على التنبذ الصريح لفكرة العمل من داخل « الفدرال الأمريكى للعمل » والتفانيات المستقلة من أمثال « روابط اخوان السكك الحديدية » بأمل تحويل أعضائها الى اتجاه أكثر صلابة والى قبول الصراع الطبقي كمذهب وأسلوب عمل . وكانوا أيضا معارضين تماما للاشتراكيين الذين يتطلعون الى النجاح

في الانتخابات والاصلاح التدريجي كوسيلة للتقدم نحو مجتمع جديد ومن ثم شرعوا يعملون على كسب الناخبين غير الاشتراكيين ، أو على الأقل الذين ليسوا أكثر من نصف اشتراكيين ، بالتقدم ببرامج اصلاح معتدلة . ولكن برغم أن مؤيدى « عمال العالم الصناعيين » كانوا متحدين ضد كل من النقاية التقليدية والاشتراكية الاصلاحية ، فانهم كانوا مختلفين اختلافا حادا حول السياسات الايجابية التي تؤدي الى هدفهم الثورى . فقد كان بينهم على الأقل أربع جماعات متميزة الى حد ما . أولا أنصار دى ليون من « حزب العمال الاشتراكي » و « حلف الحرف والعمل » الذين كانوا يؤمنون بحماسة بالعمل السياسى عن طريق حزب ثورى ، ولكنهم أرادوا أن يعمل هذا الحزب في تحالف مع النقاية الصناعية الثورية وينأى عن السعى وراء أية اصلاحات داخل النظام الرأسمالى والى استخدام الانتخابات والأنظمة البرلمانية الا كوسيلة لتعليم العمال وتنويرهم لكى يتم تحويلهم الى الماركسية الثورية ، وكذلك خوض الصراع الصناعى اليومى بنفس الهدف . وكان أنصار دى ليون يعتقدون أنه ينبغي أن تكون قيادة الحزب والحركة النقاية للاشتراكيين الثوريين وأن تسود فيهما الأفكار الثورية ، وأن الحزب يجب أن يكون هيئة مركزية لوضع السياسة تمارس سلطة نظامية قوية على جميع أعضائها وتقوم العمال الصناعيين نحو عمل ثورى موحد عندما يحين الوقت .

وكانت الجماعة الثانية داخل « عمال العالم الصناعيين » ، وهى التى كان رئيسها البارز هايوود ، لا تنبذ العمل السياسى كليا ، كما قال البعض ، ولكنها اعتبرته ثانوى الأهمية تماما . وكان هايوود نفسه عضوا عاملا في الحزب الاشتراكي الأمريكى الى أن طرد من لجنته التنفيذية القومية في سنة ١٩١٣ ؛ وقد أنكر باستمرار تهمة أنه ضد الاشتراك في

السياسة . بيد أنه ذهب الى أنه من الضروري اشغال الحرب الطبقة في الميدان الصناعي أولا وأن الطريقة الفعالة الوحيدة لجعل الطبقة العاملة ثورية هي تدريب أعضائها في صراع مستمر ضد الرأسمالية في المناجم والمصانع وأماكن العمل الأخرى . ومن ثم فإن أول وأهم ما كان يهدف اليه هو خلق حركة نقابية صناعية ثورية ومجاهدة ، واعتبر وظيفة الحزب الاشتراكي ثانوية . بل انه ذهب في الواقع الى أبعد من ذلك ، اذ أنه ذهب الى أن الاشتراك في المارك الانتخابية وفي أعمال الحكومة وهيئات الحكم المحلي لا بد حتما أن يؤدي الى فساد المشتركين اللهم الا اذا كانوا مدفوعين باستمرار بحركة نقابية ، يسألون أمامها ، تشن حربا طبقية جهادية، في الميدان الصناعي بلا توقف . وقد نمت آراء هايوود من تجربته الواقعية في المناجم ومعسكرات العمل في قطع الأخشاب في الغرب المتوسع . فلم يستطع أن ينبذ العمل السياسي نبذا كاملا ، لا لأنه كان يريد استخدام النقابية الصناعية أداة للضغط المستمر على دولة عدوة وحكومات محلية متحالفة مع المشروعات الكبيرة فصعب ، بل أيضا لأنه رأى ضرورة الاستيلاء على أجهزة الحكم المحلي على الأقل كجزء من استراتيجية الحرب الصناعية . بيد أنه كان معاديا ، بقدر ما كان أنصار دي ليون يعادون ، جميع أنواع الحلول الوسط الانتخابية وكل محاولات استخدام أجهزة الحكم القائم كوسيلة لتحقيق الإصلاحات التدريجية . وكان يرى أن الشيء الوحيد الذي يستطيع العمال أن يفعلوه سياسيا ، غير الثورة ، هو الحيلولة دون استخدام أجهزة الحكم بواسطة الرأسماليين ضد العمال . هذا فضلا عن أن وجهة نظر هايوود في المجتمع البروليتاري المقبل كانت تقوم على أساس الحركة النقابية الثورية وليس على أساس حزب سياسي . فالعمال أنفسهم ، عن طريق اتحاداتهم الصناعية ، يتولون السيطرة على

الصناعة من الرأسمالين ويستبدلون البرلمانات وأجهزة التنفيذ السياسية بأجهزة تنبثق مباشرة من قوتهم الصناعية المنظمة .

وهذا الاتجاه قريب جدا طبعا من اتجاه السندكاليين الفرنسيين من عدة أوجه ولكنه لم يستقى منهم ، كما أنه لا يطابق معتقداتهم تماما . فالفكرة الرئيسية لدى مجموعة هايوود في « عمال العالم الصناعيين » هي فكرة « النقابة الواحدة الكبرى » التي تضم ، على أساس طبقي ، جميع أنواع عمال البلاد كلها — وسرعان ما تضم عمال العالم كله — واخضاع الكتلة كلها لتوجيه مركزي على هدى خطة شاملة . وقد أصر هايوود دائما على أن « النقابة الواحدة الكبرى » يجب أن تكون جهاز التخطيط الأعلى للمجتمع البروليتاري الجديد ، ينظم الاستخدام السليم لقوى الانتاج وينميها لتسد حاجات العمال ، ويسيطر على توزيع الناتج . وقد اعتمد النقابيون الصناعيون عمليا على المبادرة التلقائية لمجاهدي الجماعات المحلية الى حد كبير ؛ ولكن بينما كان السندكاليون الفرنسيون مصرين على الاستقلال الذاتي المحلي باعتباره الأساس الضروري للمجتمع الحر ، ذهب أنصار هايوود الى أنه لا يمكن مقابلة قوة الرأسمالية المركزية قتالا فعلا الا بقوة مركزية للطبقة العاملة . وكانت المدرستان على السواء تؤمنان ايمانا قويا بمفهوم النخبة الثورية — التي كان الفرنسيون يطلقون عليها « الأقلية الواعية » ؛ ولكن « الفدرال الغربي للعمال » ومنظمة « عمال العالم الصناعيين » في الغرب حاولا أن يخضعا النخبة لسيطرة مركزية وفاقها في خضم الصراع عند كل فرصة .

وتمثلت هذه السياسة بأوضح صورها في الأساليب التي استخدمتها القطاعات الغربية « لعمال العالم الصناعيين » ( و « اتحاد العمال الغربي » قبلها ) في ادارة صراعها من أجل حق حرية القول . فكلما حدث قتال يتعلق

بحرية القول في مكان ما هرع أعضاء « عمال العالم الصناعيين » من الأماكن الأخرى وانضموا الى الحركة معرضين أنفسهم لالقاء القبض عليهم حتى تقيض بهم السجون . ويمود نجاح هذه الأساليب طبعا الى القدرة الفائقة على الحركة التي كان يتسم بها العمل في الحدود الغربية . فقد تموت الطبقات الكادحة في الغرب على التنقل كثيرا من مكان الى آخر — دون أن يدفعوا أجور القطارات التي ينتقلون بها عادة . فلم تكن لهم جذور محلية يصعب اتزاعها ، مثل العمال الفرنسيين — أو حتى مثل جمهرة العمال في المناطق الأكثر استقرارا في الولايات المتحدة . فلم يكونوا مواطنين في المدن الجديدة أو المعسكرات التي اتفق أنهم يعملون فيها ، بل أقرب الى وحدات من قوة عمل مهاجرة يطيب لها المقام — أو لا يطيب — في كل مكان تحل فيه . وأدى هذا الى احساس شديد ، بين العمال الجهاديين ، بالتضامن ضد أعدائهم الطبقيين عبروا عنه بجلاء في أغانيهم وفي « لغتهم العامية » التي نمت في اتصالاتهم اليومية . ولكن هذا التضامن لم يكن له موطن ، وكان ذلك أحد الأسباب الكبرى في أنه تبلور في العمل الصناعي بسهولة أكثر من العمل الانتخابي .

وتتألف الجماعة الثالثة بين أتباع « عمال العالم الصناعيين » من الخصوم الخالص للعمل السياسي — النقابيين الصناعيين الفوضويين الذين كثيرا ما خطط بينهم وبين أنصار هايوود . وكان هذا الفريق متأثرا أكثر بكثير من سابقه بالنفوذ الأوربي في نظراته : فالعنصر الفوضوي فيه جلبة المهاجرون معهم من أوروبا ، يرغم أن الظروف الأمريكية عدلته . وهو يرجع الى جوهان موست ( ١٨٤٦ — ١٩٠٩ ) والجماعات التي التفت حول صحيفته « فرايجات » والى فوضوي شيكاغو في الثمانينات من القرن الماضي ؛ وكان أكثر أنصاره بين المهاجرين الأجانب . وقد سيطر هذا العنصر الفوضوي الى حد كبير على الحركة النقابية الصناعية عندما أدى



انسحاب « الفدرال الغربى للمعدنين » الى تدمير قوتها فى ولايات الغرب . وكانت النقاية الصناعية فى الغرب ، على النقيض من ذلك ، اتجاها محليا انبثق من الظروف المحلية لمنطقة الحدود ولا يدين بالكثير للنفوذ الأوروبى . ان الفوضويين والسندكاليين الفوضويين فى « عمال العالم الصناعيين » لم يكن من خطتهم الاستيلاء على الدولة وتحويلها الى ديكتاتورية البروليتاريا ولا خلق « نقابة كبيرة واحدة » بدلا منها لتتولى سلطتها المركزية ، بل تدمير كل حكم اكرامى من أجل التنظيم الذاتى التلقائى « الحر » الذى يقوم به العمال أنفسهم على أساس الكوميونات المحلية ، على أن تعالج المشاكل التى تمس مناطق واسعة عن طريق تكوين فدرالات « حرة » من الجماعات المحلية . ولا حاجة بنا الى مناقشة مذاهبهم الجوهرية هنا فقد شرحت بتفصيل كامل فى فصول أخرى فى علاقاتها بظواهرها الأوروبية . وكل ما يتطلبه الأمر هنا هو أن السندكاليين الفوضويين فى الولايات المتحدة كانت تحدهم نزعة تنظيم كتل المهاجرين الذين كانوا يتدفقون على البلاد من أوروبا وبخاصة أولئك الذين جاءوا من بلاد لاتينية ، التى كانت بها معاقل السندكالية الأوروبية ، أو من المناطق الأقل نموا فى شرق أوروبا وجنوبها الشرقى . وفى حين كان المهاجرون من ألمانيا الى الولايات المتحدة أكثر من أى بلد آخر فى القرن التاسع عشر ، كان الايطاليون أكثر المهاجرين عددا فى السنوات الأولى من القرن العشرين يتلوهم الروس والبولنديون . وكان الفرنسيون قليلين نسبيا ، وكان تأثيرهم فى السندكالية الأمريكية أقل من تأثير الايطاليين ، الذين تولوا فى عدة مناطق زعامة المهاجرين الذين استقروا فى المدن الكبرى وصاروا عمالا فى المصانع ومستخدمين فى المحلات التجارية والمطاعم أو اشتغلوا فى أنواع كثيرة مختلفة من الخدمات فى المدن . وكان الروس والبولنديون ،

الذين دخل معظمهم في حرف « أشغال الابرّة » ، ممن استجابوا أيضا الى نداء السندكالية الى حد ما .

وكان « عمال العالم الصناعيون » يضمون أيضا عنصرا خامسا كانت تمثله أصدق تمثيل شخصية بارزة هو يوجين فيكتور ديز ( ١٨٥٥ — ١٩٢٦ ) مرشح الحزب الاشتراكي في انتخابات الرئاسة عدة مرات متوالية . وكان ديز قد برز الى المقدمة بوصفه زعيما لمحاولة لتنظيم عمال السكك الحديدية في اتحاد صناعي شامل في معارضة « رابطة اخوان السكك الحديدية » المحافظة والتي نظمت على أساس حرفي وتجاهلت مطالب العمال الأقل مهارة الذين يعملون في انشاء السكك الحديدية وصيانتها . وكان ديز نفسه عاملا من عمال السكك الحديدية وصار سكرتيرا « لرابطة اخوان وقادى السكك الحديدية » ، ثم استقال منها في سنة ١٨٩٢ لكي يؤلف « نقابة السكك الحديدية الأمريكية » على أساس صناعي شامل . واتتمر وهو على رأس النقابة الجديدة في اضراب هام ضد « سكك حديد الشمال الكبرى » في سنة ١٨٩٤ ؛ ولكن في نفس العام دعت نقابته الى مقاطعة عدد كبير من السكك الحديدية تأييدا لاضراب عمال البولمان ، وردت الشركات على ذلك بالحصول على حكم ضدهم من المحاكم الفدرالية وحمل الحكومة الفدرالية على ارسال جنود فدراليين الى ايلينوى للمساعدة في تحطيم الاضراب . واتهم ديز نفسه بالتآمر ثم أخلى سبيله ، ولكنه أبقى في السجن لخرق حكم المحاكم الفدرالية بينما تكاثفت الشركات والمحاكم والحكومة المحلية على تحطيم الاضراب ، ومعه النقابة . وكانت هذه هي القضية التي استخدم فيها حكم المحاكم لأول مرة كوسيلة لالحاق الهزيمة بالعمل النقابي ؛ والأمر الآخر الذي جعلها قضية مرموقة هو جلب الجنود الفدراليين الى ايلينوى برغم احتجاج حاكم الولاية الليبرالي ، جون ب .

التجلد ، الذى قابلناه من قبل فيما يتصل بغوضيى شيكاغو (١) . ودفعت هذه التجارب دبر الى اعتناق الاشتراكية ، واشترك فى انشاء « الحزب الاشتراكى الأمريكى » وصار على الفور أكثر زعمائه شعبية بما لا يقاس . وكان اتجاهه فى جميع الأوقات أكثر يسارا من الحزب ، وظل داعية خالصا للنقاية الصناعية . وكان له ، بوصفه أبرز خطباء الحزب ، أتباع كثيرون ، وعين مرشح الحزب للرئاسة فى انتخابات متعاقبة برغم خلافه الصريح مع معظم زعمائه . وقد قام بأعمال باهرة تدل على احتمال كبير فى تحواله للتحدث باسم الحزب ، وظل عدة سنوات الشخصية الشعبية حقيقة فى صفوفه وفى وسعه الاعتماد على تأييد كثيرين خارجه . وقد حاول الجناح اليمىنى فى الحزب ، المرة تلو المرة ، أن ينزعه من مركزه كمرشح الحزب للرئاسة ، ولكن شعبيته ظلت لا تقهر حتى الحرب الأولى التى اتخذ فيها موقف دعاة السلام وسجن ثانية . وبرغم أن دبر كان صريحا فى التعبير عن آرائه اليسارية فانه رفض باستمرار التورط فى النزاعات الداخلية للحزب الاشتراكى بالعمل فى لجنته التنفيذية ؛ فقد فضل الاحتفاظ بحريته ورفض أن يأخذ التوجيهات من الجمعية العمومية للحزب . وكانت اشتراكيته غير جامدة ويسرى فيها عنصر أخلاقى قوى . ولم يهتم كثيرا بالنظريات ولا تهمة النقاط الدقيقة فى المذهب . ولما كان يؤمن ايمانا ثابتا بضرورة صراع الطبقات وبمجرى المجتمع اللاتبقى ، فانه دعا بلا هوادة الى نوع من النقاية يضم العمال المهرة وغير المهرة معا فى منظمة مشتركة ، ومن ثم كان شديد المعارضة « للفدرال الأمريكى للعمل » وللنقاية الحرفية فى جميع صورها . وقد أيد « عمال العالم الصناعيين » ، ولكنه لم يكن من دعاة « النقابة الكبيرة الواحدة » التى دعا اليها أنصار هايوود ، ولا من أنصار السندكالية . وأقرب الناس شباها به فى الحركات

(١) انظر الجزء الثانى - الفصل الثالث عشر .

العمالية في البلاد الأخرى هو جورج لانسبورى ، الذى كان لديه نفس  
'المخل الأخلاقى العريض تقريبا وكذلك نفس الاحساس الشديد بمظالم  
'المضطهدين — وأيضا نفس القدرة على إثارة الاشتراكيين والنقائين  
'اليمينيين الذين كانوا يضطرون الى الاعتراف باخلاصه وقوته المعنوية .  
وقد جذب ديز الى « عمال العالم الصناعيين » كثيرا من الاشتراكيين الذين  
كانوا لولاه ينفرون من عنف هجومه على أخلاقيات الرأسمالية وتبرره  
'لمنف كرد على الاضطهاد الرأسمالى . وكان هذا الهجوم على القواعد  
'الأخلاقية السائدة هو فى الواقع أكثر الأمور التى احتدمت حولها المناقشة  
بين الاشتراكيين الأمريكيين ، كما كان هو ذلك الجانب من سلوك « عمال  
'العالم الصناعيين » الذى استغله خصومة باستمرار كوسيلة للشهير به .  
'كان الهجوم أعنف ما يكون تميرا فى الغرب الأقصى حيث كان النقابيون  
'الصناعيون يخوضون باستمرار معارك ضد خصومهم الذين لم يظهروا  
أى تورع فيما يمكن أن يلجأوا اليه من اجراءات . فاطلاق النار والقبض  
'تغير القانونى والترحيل عنوة ضرب « المثيرين » ضربا مبرحا كانت كلها  
'اجراءات عادية فى صراعات الحدود فى ولايات الغرب ؛ ولم يتورع العملاء  
'الذين تستخدمهم الشركات عن « تلفيق » التهم صراحة للزعماء النقابيين  
'الذين يريدون التخلص منهم . ورد النقابيون بعنف ، لا ضد « عملاء »  
'الشركات وجواسيسها فحسب ، بل ضد رجال الشرطة والسياسيين الذين  
'سخرهم الشركات لخدمة أغراضها القذرة ؛ واندفع هايوود والزعماء  
'الأخرون فى تبريرهم عنف النقابيين الى التنديد بصرح العدالة والنظام  
'أكمله باعتباره سخرية بالعدالة والحرية الحقيقيتين ، وان الأفكار التى  
'مثلها مجرد « أخلاق بورجوازية » ينبغى على العمال ألا يهتموا بها .  
وقبلت كل الأقوال التى من هذا النوع بارتياح وتنديد من جانب الصحف

الرئيسية واتخذت لتبرير الاجراءات الاضطهادية التي تتخذ ضد المذنبين . وقد كان هناك ، طبعاً ، عنصر كبير من الرياء في هذه التهديدات ، ولكن هجوم النقيبين الصناعيين على الأخلاق السائدة أزعج أيضاً كثيراً من الاشتراكيين — وبخاصة كتلة كبيرة من الاشتراكيين المسيحيين الذين هرعوا الى الحزب الاشتراكي في سنواته الأولى . وبرغم أن ديز دافع عن المتطرفين على أساس أنهم انما دفعوا الى أعمال العنف بسبب ما تعرضوا له من اضطهاد غير عادل ، الذي كان في كثير من الأحوال غير قانوني بالمرّة ، فإنه لم يذهب قط الى حد النبذ الأخلاقي الذي أضفى على « عمال العالم الصناعيين » سمعة سيئة لدى الجمهور غير المفكر وبذلك جعل الاضطهاد أسهل . لقد ظل بصورة ما شخصية وحيدة مترتبة في الجناح اليسارى ، ويرجع الى هذه العزلة ذاتها فضل كبير في المحافظة على الحزب الاشتراكي من التفرق برغم حدة الشعور بين فرقته المتنافسة .

وبعد انسحاب « الفدرال الغربى للمعدنين » سرعان ما بلغ الصدام بين الفرق المتنافسة داخل « عمال العالم الصناعيين » ذروته حول قضية مكان السياسة ، أو بالأحرى الأحزاب السياسية . لقد كانت العبارات الافتتاحية في مقالة دستور « عمال العالم الصناعيين » الذى أقر في سنة ١٩٠٥ هي :

« ان الطبقة العاملة وطبقة أصحاب الأعمال لا تربطهما أى روابط مشتركة . فلا يمكن أن يكون هناك سلام ما دام الجوع والعوز منتشرين بين الملايين من العاملين في حين تحتل الثقة ، التى تتألف منها طبقة أصحاب الأعمال ، بكل الأحياء الطيبة في الحياة » .

« ولابد أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن يتحد جميع الكادحين على الصعيد السياسى ، كما على الصعيد الصناعى ، ويستولون

على ما ينتجونه بعملهم عن طريق التنظيم الاقتصادى للطبقة العاملة ، بدون الالتحاق بأى حزب سياسى .

وقد كانت هذه العبارات التى تسم بعض الضموض والتعقيد نتاج حل وسط . فأنصار دى ليون ما كانوا يقبلوا الانضمام الى « عمال العالم الصناعيين » الذى جذب بصراحة التضامن على الصعيد السياسى كما على الصعيد الصناعى؛ ولكنهم أيضا ما كانوا يستطيعون المطالبة بالالتحاق بحزب سياسى والا أثاروا موضوع الى أى الحزبين الاشتراكيين المتنافسين تنضم المنظمة الصناعية . كما أن أولئك الذين يفضلون العمل السياسى فى « عمال العالم الصناعيين » لم يكونوا ممن يريدون بالضرورة الحاق التنظيم النقابى بأى حزب ، لأن ذلك كان يعنى تسميع الحزب بعناصر لا تقبل انجيله بأكمله . والواقع أن كثيرين منهم فضلوا التنظيم الألمانى الذى لا تلحق فيه الحركة النقابية بالحزب بل تقبل زعامته ويديرها رجاله الإقوياء . وكان الأمل يراودهم بأن ذلك هو ما سيحدث فى حالة « عمال العالم الصناعيين » كما حدث من قبل فى حالة « حلف الحرف والعمل » الذى أريد « بعمال العالم الصناعيين » أن يحل محله . ولكنه لم يحدث ، ويرجع بعض السبب فى ذلك الى أن « الحزب الاشتراكى » فى ذلك الوقت كان ينمو بسرعة أكثر بكثير من حزب دى ليون « حزب العمال الاشتراكى » ، كما يرجع بعضه الى أن أنصار دى ليون لم يحظوا بأى تأييد فى الغرب حيث جند « عمال العالم الصناعيين » معظم أتباعهم فى الأيام الأولى .

وعلق أنصار دى ليون فى « عمال العالم الصناعيين » أهمية رئيسية على تلك العبارة فى المقدمة التى بدا أنها تؤكد على التنظيم السياسى بقدر ما تؤكد على التنظيم الصناعى . وكان فى الجانب المقابل السندكاليون الفوضويون والنقايون الصناعيون الفرييون أيضا يعتبرون العمل الصناعى

أول صور نشاط الطبقة العاملة الثورى وأهمها بما لا يقاس ، وقد ضايقتهم  
المباراة الخاصة بالعمل السياسى التى لم يكف أنصار دى ليون وبعض  
أتباع الحزب الاشتراكى فى « عمال العالم الصناعيين » عن مواجهتهم  
بها قط . ونجم عن ذلك أن « الفريين » والسندكاليين القوضويين تكاتفوا  
على تعديل هذا الجزء من المقدمة بحذف كل إشارة الى السياسة .

وفى سنة ١٩٠٨ قُدمت هذه الجماعات ، يقودها و . ا . تراوتمان من  
قِابة عمال البيرة وفنسنت سان جون من الغرب ، بتعديل للفقرة الثانية  
ونجحت فى إقراره على الأساس التالى :

« ولابد أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن ينتظم عمال  
العالم فى طبقة ويستولون على الأرض وآلات الإنتاج ويلفون نظام  
الأجور » .

وبذلك حذفت الفقرة الأخيرة كلها ولم تعد هناك أية إشارة الى العمل  
السياسى ولا الى العمل الصناعى بمباراة صريحة . ولكن بقية المقدمة جعلت  
من الواضح أن التنظيم الطبقي فى الميدان الاقتصادى اعتبر الهدف الرئيسى  
وان هذا التنظيم لا يقصد به أن يكون أداة للصراع الطبقي فحسب ، بل أن  
يكون أيضا جهازا للسيطرة على ادارة المجتمع بعد الثورة . ولم يستبعد  
العمل السياسى صراحة — فما كانت هناك أغلبية توافق على ذلك — ولكنه  
ثم يؤكد أيضا ، لقد تجهل ببساطة .

ولم يستطع أنصار دى ليون قبول ذلك مطلقا . فقد انسحبوا على  
« الفور والفا » فى اجتماع خاص بهم منظمة « عمال العالم الصناعيين »  
المنافسة ، وأعادوا تأكيد الفقرات السياسية التى كانت الأغلبية قد محتها .  
بل انهم ذهبوا الى أبعد من ذلك ووضعا فقرة جديدة تتضمن تأكيدا  
أكثر بكثير لوجهة نظرهم . وكانت هذه الفقرة كما يلى .

« ولا بد أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن يتحد الكادحون في الميدان السياسى تحت لواء حزب سياسى ثورى متميز تحكمه المصلحة الطبقة للعمال ، وفي الميدان الصناعى تحت لواء « نقابة صناعية كبيرة واحدة » تستولى على جميع وسائل الانتاج والتوزيع وتديرها لمصلحة جميع منتجى الثروة » .

وهكذا كان هناك ابتداء من سنة ١٩٠٨ هيتان متنافستان كل منهما تحمل اسم « عمال العالم الصناعيين » وتحاول كل منهما بناء منظمة ثورية جماهيرية للطبقة العاملة . وكان المركز الرئيسى لجماعة الإغلبية ، التى كان هايوود هو الشخصية البارزة فيها ، فى شيكاغو ، بينما كان مركز جماعة « عمال العالم الصناعيين » المنافسة بزعامة دى ليون ، فى ديترويت . وكانت منظمة شيكاغو اكبر المنطمتين وأبعدهما نفوذا ، ولكن المنطمتين كانتا صغيرتين . ففى وقت الانقسام كانت الهيئة كلها لا تزيد على ١٥٠٠٠ عضو يدفعون اشتراكاتهم ، وبعد ذلك بحوالى عام كان « عمال العالم الصناعيين » فى شيكاغو أقل من ١٠٠٠٠ وفى ديترويت ٤٠٠٠ على أكثر تقدير . وبعد ذلك زاد عدد الأعضاء فى كليهما عندما وضع أعضاؤها العاملون أنفسهم على رأس حركات الاضراب بين عمال المصانع المهاجرين وبخاصة فى مصانع النسيج . ولكن الأعضاء الجدد الذين كانوا يتدفقون أثناء الاضراب كانوا عادة يتقاعسون بمجرد انتهائه ؛ وحتى فى ذروة نفوذهما من المؤكد أن أعضاء منظمة شيكاغو لم يصلوا الى ٢٠٠٠٠ فى أحسن تقدير ، ولم تبلغ منظمة ديترويت أكثر من عشرة آلاف . أما النقابة الجماهيرية التى كان يؤمل تأليفها فلم تظهر الى حيز الوجود قط . ويرجع الفضل فى السمعة العالمية التى تمتع بها « عمال العالم الصناعيين » ونفوذهم الأكيذ الى حفنة من الثوريين النشطين جدا بينهم كانوا على استعداد لأن يهرعوا فى أية لحظة



الى أى مكان يقوم فيه اضطراب صناعى . وقد ورثوا هذا الأسلوب عن أسلافهم الغربيين ، « القنديل الغربى للمعدنين » و « اتحاد الممل الأمريكى » ، ولكنهم طبقوه أساسا على ظروف الجماعات المهاجرة فى الشرق والغرب الأوسط ، بدلا من ظروف الحدود فى ولايات الغرب . واعتقادى أن رد الفعل القوى الذى أثاره نشاط « عمال العالم الصناعيين » انما يرجع الى الدعاية التى قام بها خصومهم عنهم أكثر منه الى جهودهم . ولا ريب أن اضرابات عمال النسيج فى لورانس ولوويل ، فى ماساشوستس ، وفى باترسون ، فى نيوجرسي ، كانت مهمة باعتبارها علامة على بدايات التمرد بين المهاجرين الذين كانوا يستغلون كمصدر للعمال الرخيص ووضعوا فى مركز اقتصادى واجتماعى أدنى بالنسبة للعامل « الأمريكى » . ولكنها كانت اضرابات محدودة النطاق الى حد ما وما كانت لتسترعى انتباهها كبيرا نسبيا لولا أن دوائر الأعمال الأمريكية كانت على استعداد للالتجاء الى أية وسيلة وكل وسيلة لاختمادها . وفى مستهل العقد التالى من القرن العشرين كانت الرأسمالية الأمريكية ، فى القطاعات التى تأثرت بنمو النقاية بين الحرفيين المهرة ، قد قدرت حدود فاعلية النقاية الحرفية وصارت على استعداد للتفاهم معها ، وإن لم يتم ذلك دون الرجوع من وقت لآخر الى أساليب القتال الأكثر بدائية . فقد كانت هناك عدة مؤسسات لا تزال تستخدم جواسيس على العمال وقوات خاصة من البلطجية وتلجأ الى التواطؤ مع السلطات العامة فى محاربة النقاية ؛ ولكن هذه الاجراءات كانت تتخذ فى الأماكن التى كان العمال المهرة وغير المهرة يحاولون فيها توحيد صفوفهم فى قضية مشتركة فقط . فقد ظلت باقية فى مراكز التعدين فى غرب فيرجينيا كما فى الغرب الأقصى ، وفى مصانع هنرى فورد للسيارات وفى صناعة الصلب ، وفى مناطق البترول

وقطع الأخشاب وفي كاليفورنيا والولايات المجاورة ، وحيشا وجدت  
حشود كبيرة من المهاجرين العمال ذوى الأجور المنخفضة تتيح الفرصة  
«للمهيجين» لاثارة الاضطرابات . ولكن في حدود ما يتصل بمعظم الجماعات  
المنظمة في « فدرال العمل الأمريكى » تعلمت الرأسمالية ، عازفة ، درسا  
وهو أنه من الأفضل لها أن تحدث الاقسام داخل الطبقة العاملة بالاتفاق  
مع الحرفيين المهرة بدلا من شن الحرب دون تمييز على التكتلات العمالية  
في جميع صورها . فحيشا اكتفت قنابات العمال المهرة بالعمل كجماعات  
ضاغطة للحصول على أفضل شروط تستطيع الحصول عليها لأعضائها فقط  
دون اهتمام بمصير من هم خارج صفوفها ، كانت مقابلتها في منتصف  
الطريق أسلم عاقبة من شن الحرب عليهم باسم « حرية التعاقد » . هذا  
فضلا عن أن الرأسمالى الجشع الى المال كان يفهم الحرفى الجشع الى  
المال ما دام مقتصر على تحسين أحواله لنفسه ولزملائه الحرفيين دون اثاره  
الأفكار السخيفة المتعلقة بتضامن الطبقة العاملة والصراع الطبقي . وكان  
الأمر مختلفا تماما عندما ظهرت قنابات يطالب المتحدثون باسمها « بالغاء  
نظام الأجور » ويمننون التضامن الطبقي بين العمال كلهم والتعارض المطلق  
بين مصالح الرأسماليين والطبقة العاملة فكان المهيجون الذين يبشرون بمثل  
هذه المبادئ والمنظمات التى تؤيدهم عرضة للهجوم بلا هوادة باعتبارهم  
أعداء « الطريقة الأمريكية فى الحياة » أو ، على حد المصطلح السائد فى  
ذلك الوقت ، باعتبارهم « سبندكاليين مجرمين » . وأصدرت ولايات كثيرة  
قوانين تجعل الدعوة الى السبندكالية جريمة يعاقب عليها القانون ، ولم تكن  
المطاردات العنيفة أقل وضوءا ولا عقلانية منها اليوم الا لأن العالم كان  
فى ذلك الوقت أقل جنونا عصيبا مما صار اليه منذ ذلك الوقت .  
وقد بلغ « عمال العالم الصناعيون » ذروة نشاطهم خلال الفترة التى

تلت الاقسام في اضراب عمال النسيج في لورنس ماساشوستس سنة ١٩١٢<sup>(١)</sup> . وكانت هذه الحالة من الأمثلة البارزة على النجاح في عملية التنظيم السريع بين كتلة من العمال التي تعترض تنظيمها عقبة خطيرة هي الحواجز اللغوية ، وكذلك عدم المبالاة من جانب جمهرة النقابيين الأمريكيين ازاء مشاكلهم . وقد استخدم « عمال العالم الصناعيون » في تنظيمهم للاضراب الفروع القائمة على اللغة والدعاية المكتوبة والكلامية بمختلف اللغات استخداما ماهرا . ولكن أكثر ما نجحوا فيه كان تنظيم الحراسة بواسطة العمال المضربين الذين كانوا يسرون في صفوف طويلة للحيلولة دون دخول العمال الذين تجلبهم المصانع « ذوى السيقان السوداء » التي تتعلق بها النزاع . وقد التجأ أصحاب المصانع الى القانون ضد هذا الأسلوب ولكن « عمال العالم الصناعيين » أصروا على الاستمرار فيه وأحرزوا نصرا كبيرا بمساعدة عطف الرأي العام عليهم وما تلقوه من تأييد مالي ، وكذلك بفضل استعداد عناصرهم الجهادية لمواجهة الاعتقال . ولكن ذلك لم يتم دون اضافة حلقة جديدة أخرى من سلسلة الاضطهادات التي تعرض لها الزعماء الذين جرأوا على وضع مبادئهم في الحرب الطبقة موضع الاختبار بالتنفيذ . فقد اتهم اثنان من زعماء الاضراب البارزين ، هما جوزيف ايتور وأرثر جيوفانيتي ، بالقتل في حوادث تتعلق بالاضراب ، ولم يطلق سراحهما الا بعد أن انتهى وبعد أن كانت آلاف العمال الذين انضموا الى « عمال العالم الصناعيين » قد انصرفوا عنه جميعا تقريبا بعد اذ حصلوا على ما كانوا يريدون . وأدت الاضرابات في لويل وبارتسون الى تدفقات مماثلة على عضوية منظمى « عمال العالم الصناعيين » المتنافستين . ولكن لم تتجسأ أى منهما في الاحتفاظ بعدد كبير من الأعضاء في المناطق التي

(١) من يريد وصفا اتم لهذا الاضراب يستطيع الرجوع الى كتابي ( عالم العمل ) الذى نشر سنة ١٩١٢ .

يتملق بها الأمر بعد انقضاء الهجيان المؤقت . ولم يمض وقت طويل حتى كانت النقابات الأقل ثورية « لعمال الملابس » و « عمال ملابس السيدات » ، يقودها سيدني هيلمان ( ١٨٨٧ — ١٩٤٦ ) ودافيد دوبنسكى ، قد أحرزت نجاحا أكبر في تنظيم المهاجرين تنظيما أكثر دواما وفي الحصول لهم على بعض التنازلات التي استمرت . وقد ظل « عمال العالم الصناعيون » رابطة من العناصر الصلبة أساسا لا تستطيع القيام بالأعمال اليومية في التنظيم النقابى . لقد استطاعت أحرار انتصارات باهرة ، في بعض المناسبات ، ولكنها لم تستطع الحد من اندفاعها الثورى لتواجه متطلبات الصراع اليومى .

وقد وجد الاشتراكيون الأمريكيون أنفسهم منقسمين انقساما حادا طوال فترة النقابية الجهادية هذه ، لا حول القضايا النقابية فحسب ، بل وفيما يتصل بأهدافهم الأساسية أيضا . ففي مسائل النقابات كان أنصار « النقابية المزدوجة » يعارضون بشدة دعاة « العمل من الداخل » في النقابات القديمة . وفضل معظم الاشتراكيين ، من ناحية المبدأ ، تكوين النقابات على أساس الصناعات لا على أساس الحرف ، واشتأزوا من عدم الاهتمام السائد بين النقابيين الحرفيين فيما يتعلق بخير المضطهدين ؛ ولكنهم ظلوا مختلفين حول امكان تحويل النقابات الحرفية الى اتباع سياسة اشتراكية أكثر بالتركيز على التأثير فيها من الداخل ، أو أن هذه النقابات قد صارت مقيدة تماما بأساليب الجماعات الضاغطة بحيث يصرف النظر عنها على أساس أنها لا تقل رأسمالية عن الرأسماليين أنفسهم كثيرا . وكان هناك فضلا عن ذلك عدد كبير من الاشتراكيين الذين برغم تفضيلهم نظريا النقابة على أساس الصناعة على النقابة الحرفية لم يهتموا كثيرا بشئون النقابات وكانوا أميل الى طرحها جانبا على أنها غير ذات موضوع تقريبا

بالنسبة لقضية الاشتراكية . وقد وجد هذا الاتجاه بصفة خاصة بين اشتراكي ويسكونسن الذين كان يتألف منهم أكثر قطاعات « الحزب الاشتراكي الأمريكي » تنظيما وأقواها وأثبتها ، وكانوا هم الجماعة الوحيدة التي بلغت من القوة السياسية الى حد الحصول على مقعد في الكونجرس لزعيمها . وكان يسكن ويسكونسن ، وبالذات العاصمة ميلواكي ، كتلة كبيرة من العمال الألمان الذين جاءوا ابان موجات المهاجرين الأولى وظلت تطعمهم باستمرار موجات أخرى من القادمين الجدد من ألمانيا وسكندنافيا . وكان الألمان ، وعلى رأسهم فيكتور بيرجر ( ١٨٦٠ — ١٩٢٩ ) ، يعتقدون بشدة في فضائل الحزب الجماهيري المنظم مركزيا والذي يكرس للاستيلاء على السلطة السياسية مستخدما النقاية كجهاز انتخابي مساعد فحسب . ولكن في حين ظل الاشتراكيون الألمان يتطلعون الى الثورة ، نظريا على الأقل ، وكانوا ينظرون بعين الريبة الى الاجراءات التي من شأنها زيادة سلطة الدولة الرأسمالية ، اعتبر بيرجر وأتباعه الدولة القائمة ، في أمريكا ، ديموقراطية الى الحد الكافي في مؤسساتها الأساسية بحيث يمكن باطمئنان اقامة « بناء فوقى » عليها من الاجراءات الاشتراكية والاصلاح الاجتماعى على دفعات . فلم تكن الولايات المتحدة في نظرهم بحاجة الى ثورة . فالموقف لا يتطلب أكثر من تعليم الناخبين الأفكار الاشتراكية وانشاء حزب اشتراكي جماهيري من القوة بحيث يستطيع السيطرة على الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة . وكان بيرجر مخلصا لأفكار الديوقراطيين الاشتراكيين الألمان في اعلاته الحاجة الى العمل السياسى الاشتراكي المستقل الذى لا هيدء أحلاف أو ارتباطات بالأحزاب البورجوازية . ولكنه كان على استعداد ، للحصول على أصوات للحزب الاشتراكي ، للتخفيف من حدة برنامجه المباشر بحيث لا يثير الا أقل

قدر ممكن من العداء بين التقدميين البورجوازيين من أصحاب الأصوات ، وأن يدافع عن أية قضية يبدو أنها ستزيد عدد أنصاره المباشرين ، مثل المطالبة « بتنفيذ الحكم » . بيد أنه كان « جماعيا » بشدة ، بل إن الاشتراكية والملكية الجماعية وإدارة الصناعات الحيوية والخدمات كانت عبارات تحمل معنى واحدا تقريبا عنده . ولقد كان أساسا اشتراكي دولة ، ولكنه كان على استعداد للتعبير عن آماله المباشرة في قالب مطالب بنقل الخدمات العامة الأساسية والصناعات التي تسيطر عليها تكتلات واحتكارات شريرة بصفة خاصة إلى الملكية العامة على النطاق القومي أو المحلي . أما العمل الصناعي فقد نبذه تماما هو وجماعته ذاهبين إلى أنه لا يمكن أن يحقق شيئا قريبا وأن مفتاح الموقف إنما هو الاستيلاء سلميا على السلطة السياسية بالوسائل الانتخابية . وكان بيرجر ، إلى جانب ذلك ، يحب النظام والسلطة جدا شأن الألمان ، وكان يشمئز من الطريق المضطرب الذي يتعر فيه النشاط اليسارى . وقد ضاق صدرا يوجين ديز الذى بدا له غير قادر مطلقا على التفكير العقلانى المنظم وأنه يعرض مصائر الاشتراكية للخطر بتأييده العاطفى لجميع أنواع التمرد غير النظامية . وقد ألف اشتراكيو ويسكونسن بزعامة بيرجر جناحا يمينيا راسخا في الحزب الاشتراكي الأمريكى ، ولكنهم كانوا جناحا يمينيا من نوع فريد . وكانت هناك جماعة يمينية أخرى أرادت أن يتحالف الاشتراكيون مع التقدميين البورجوازيين في تكوين « جبهة » إصلاح ، أو راودهم الأمل في ادخال النقابات في حزب عمالى نصف اشتراكي على النمط البريطانى . ولكن أتباع فيكتور بيرجر لم يتجهوا قط إلى مثل هذه الحلول الوسط . لقد كانوا اشتراكين خلصا بطريقتهم الخاصة ، وأصرروا على أنه يجب على التقدميين البورجوازيين أن يأتوا إليهم وقبلوا العنوان الاشتراكي . وقد

أخذوا الى حد كبير المذهب الجماعى التى كانت تدین به حركة ادوارد بيلامى الوطنية <sup>(١)</sup> ، ولكنهم اختلفوا عن بيلامى فى أنهم خصوا الحزب الديموقراطى الاشتراكى الجماهيرى بالمهمة الرئيسية فى اقامة المجتمع الجديد تدريجيا . وقد تبعوا فى ذلك ادوارد برنشتاين وليس بيلامى أو الفايين البريطانيين ، ولم يترددوا فى معظم الأوقات فى قبول وصف « المنقحين » .

وفى مقابل الجماعية التدريجية التى نادت بها جماعة بيرجر كان يوجد ، فى الطرف الاقصى الآخر ، الاشتراكيون الثوريون الذين لم ترضهم زعامة دانييل دى ليون . اذ كان من بين الجماعات الرئيسية التى تألف منها « الحزب الاشتراكى » الجديد فى سنة ١٩٠١ جماعة كانت قد انشقت على « حزب العمال الاشتراكى » ، وكان انشقاقها يرجع الى حد كبير الى أنها لم ترض عن سياسة دى ليون « القطاعية » ورأت فى فشل « حلف العمل والحرف » الذى أنشأه أساسا ينقض الاعتقاد فى امكان تنظيم العمال الأمريكين على هدى برنامج يتجاهل الصراع من أجل التحسينات المباشرة ويؤجل الأمل فى تحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية الى ما بعد « الثورة » . وأراد كثيرون من هؤلاء المنشقين أن يلقوا بأنفسهم فى مهمة تحويل أعضاء « الفدرال الأمريكى للعمل » الى الاشتراكية بالمشاركة فى صراهم اليومى . ونبذ آخرون ، ممن كانوا أقل اهتماما بالنقابات ، تفسير دى ليون للانجيل الماركسى وعقدوا الأمل على حزب ديموقراطى اشتراكى أقرب شبيها بالأحزاب الجماهيرية التى أقامها الاشتراكيون الألمان والنسايون والتى جمعت بين البرنامج المباشر للإصلاح والدعوة الى الثورة الاشتراكية الوشيكية . وقد كونت هاتان الجماعتان ، مع القادمين الجدد بعد تأليف

(١) انظر الجزء الثانى الفصل الثالث عشر .

الحزب ، وسط الحزب ، ولكنهما لم تكونا متجانستين مطلقا أو متفقتين الا فيما يتعلق بخروجهما على متطرفي الجناح اليميني واليسارى . فكان بينهم من ناحية هابيون هدميون مثل ماكس هايز من نقابة « عمال المناجم المتحدة » وجيمس ف . كاري من هافرهيل بماساشوسيتس ؛ ومن الناحية الأخرى بعض المنظرين الماركسيين من الطبقة الوسطى الذين كانت الشخصيتان الرائدتان فيهم هما محام من نيويورك هو موريس هيلكوت ( ١٨٦٩ — ١٩٣٣ ) والكاتبين جون سبارجو ( ولد سنة ١٨٧٦ ) و أ . م . سيمونز ( ولد سنة ١٨٧٠ ) . واضطرت هاتان الجماعتان على السواء ، وقد بدأنا في وسط الحزب ، الى الاتجاه يمينا على مراحل كرد فعل للاتجاهات السندكالية والنقابية الصناعية المتطرفة التى سادت الجناح اليسارى . وفى ذلك الوقت كان « عمال العالم الصناعيون » وقد صاروا نشطين فى داخل الحزب ، فسارت الجماعتان فى طريق التحالف مع فيكتور بيرجر والجناح اليميني ضد الثورين .

ولم تكن هذه هى العناصر الوحيدة التى تألف منها « الحزب الاشتراكى الأمريكى » فى سنوات ما قبل سنة ١٩١٤ . فقد كان هناك إبان هذه الفترة تدفق كبير من الكتاب والصحفيين ورجال الدين وأصحاب المهن الحرة من الرجال والنساء الذين راعهم فساد المجتمع الرأسمالى الأمريكى وتناقضه الفج فبدأوا يؤيدون حملات تطالب بنظافة الحكم أو ضد تصرفات بذاتها من أعمال العنف أو الظلم القانونى ، أو ضد التصرفات الضارة بالمجتمع من جانب شركات الأعمال الكبرى ، ثم اقتنعوا بأن النظام كله فاسد يتطلب الأمر التخلص منه . وكانت هناك أيضا مجموعة ليست قليلة ممن كان يطلق عليهم « أصحاب الملايين الاشتراكيين » — أى الرجال الأثرياء الذين اتفوا حول « الحزب الاشتراكى » كما فعل سابقون



لهم فيما يتعلق بمقترحات « الضريبة الواحدة » التي نادى بها هنرى جورج . ولم ينضم كل من اعتنق الفكرة منهم الى الحزب الاشتراكي فعلا ، ولكن عددا كبيرا منهم انضم ، ولعب بعضهم دورا نشطا في دوائره — ومما جعل ذلك أكثر سهولة أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل نسبى من زعماء الطبقة العاملة البارزين بين صفوفها . وقد قامت كتابات جاك لندن ( ١٨٧٦ — ١٩١٦ ) وآبتون سنكلير ( ولد سنة ١٨٧٨ ) بدور كبير في اجتذاب الناس الى الاشتراكية . وقد ظهر كتاب سنكلير « الغابة » ، الذى يكشف الأحوال في أحواض السفن في شيكاغو ، في سنة ١٩٠٦ ، وظهر كتاب جاك لندن ( النمل الحديدي ) في العام التالى ، وكانا كتابا فرائك نوريس « الأخطبوط » ( ١٩٠١ ) و « البؤرة » ( ١٩٠٣ ) قد ألقيا قبل ذلك بوضع سنوات ضوءا كريها على بعض عناصر المضاربة في دوائر الأعمال الأمريكية . وساعد أيضا مؤلف ايداترايل « تاريخ شركة استاندارد أويل » ( ١٩٠٥ ) وكتاباتها الأخرى ضد الترسات على اجتذاب كثيرين الى الاشتراكية ، كما كان هناك كتاب مثل و . د . ب . بليس ( ١٨٥٦ — ١٩٢٦ ) ، مؤسس « الجمعية الغاية الأمريكية » ، وجورج د . هيرون ( ١٨٦٢ — ١٩٢٥ ) نشطين في خدمة قضية الاشتراكية المسيحية . وكان من بين الصحفيين الذين تحولوا الى الاشتراكية كل من شارلس ادوارد رسل وروبرت هنتر اللذين صارا عضوين عاملين في الحزب . وقد انضم هنتر ، وكان من قبل معروفا بوصفه مصلحا اجتماعيا ، الى الحزب الاشتراكي في سنة ١٩٠٦ ، وأسهم كثيرا بكتاباته في نشر المعرفة بالاشتراكية الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية . وبدا عندئذ أن « الدولية الثانية » تتقدم بسرعة ، كما كان لكل من الثورة الروسية في سنة ١٩٠٥ والبداية الطيبة التي بدأها حزب العمال البريطانى في سنة ١٩٠٦ أثر كبير

في الرأي العام الأمريكي « الذي تأثر كذلك بالذعر المالي في سنة ١٩٠٧ . وقد وقعت هذه الأحداث ابان فترة سياسية « تحطيم الترتسات » التي اتبعها تيودور روزفلت ، وعندما خلف تافت روزفلت في الرئاسة في سنة ١٩٠٩ واتجه الحزب الجمهورى بسرعة الى اليمين تدفقت موجة أخرى من التقدميين الذين خاب أملهم الى صفوف الاشتراكيين . وكان يوجين دبز قد حصل في انتخابات الرئاسة سنة ١٩٠٠ على أقل من ١٠٠ر٠٠٠ صوت ومرشح « حزب العمال الاشتراكي » على ٢٣ر٠٠٠ فقط . وفي سنة ١٩٠٤ ارتفع عدد الأصوات التي حصل عليها دبز الى أكثر من ٤٠٠ر٠٠٠ ، وفي سنة ١٩٠٨ لم يزد شيئا يذكر اذ حصل على ٤٢١ر٠٠٠ صوتا ، ولكنه حصل في سنة ١٩١٢ على ٩٠٠ر٠٠٠ . وفي هذه الأثناء كان عدد أعضاء الحزب الاشتراكي يتزايد بسرعة ، من حوالي ٣٠ر٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ الى ذروته في سنة ١٩١٢ التي بلغ فيها ١٥٠ر٠٠٠ .

وكان عدد كبير من هؤلاء المنضمين عمالا يدويين طبعا ، ولكن الحزب كان ينقصه التأييد النقابي على نطاق واسع ، وقد سيطر عليه الى حد كبير عناصره من الطبقة الوسطى في المركز وفي مناطق كثيرة . وقد يقال ان هذا الموقف يماثل الى حد كبير موقف الأحزاب الاشتراكية في أوروبا ، والواقع ان معظم الزعماء البارزين في « الدولية الثانية » كانوا من الطبقات المهنية — مثل چوريه وفيكاتور آدلر وفاندرفلد وهيندلمان وويلهلم لينبخت وكذلك بليخانوف ولينين . وكان الاستثناء ان البارزان هما كير هاردي وأوجست بيل . ولكن في معظم البلاد كان الزعماء ، من مختلف الطبقات ، يعملون في اتحاد وثيق مع الجبهة الرئيسية للطبقة العاملة المنظمة ، أو على الأقل مع القطاع الكبير منها ، وكانوا مضطرين الى تشكيل سياستهم بحيث يدخل في الاعتبار رد فعل الطبقة العاملة . بينما كان الاشتراكيون

الأمريكيون من الناحية الأخرى يقاتلون ضد المنظمة الرئيسية التي تمثل « العمل الأمريكي » ، ولم يكن معهم سوى زعماء الطبقة العاملة الذين تمردوا ضد الاتجاه المسيطر في النقابات . هذا فضلا عن أن النقابيين الذين كانوا في الحزب كانوا منقسمين على أنفسهم انقساماً حاداً ، بين دعاة « العمل من داخل » الفدرال الأمريكي للعمل ومؤيدي « عمال العالم الصناعيين » . وقد دفع هذا الموقف كثيرين من اشتراكي الطبقة الوسطى الى القول بأنه ينبغي على الحزب الاشتراكي عدم التورط مطلقاً في النزاعات النقابية ، ولا سبيل الى ذلك إلا بالابتعاد تماماً تقريباً عن الصراع الصناعي اليومي . ولقد اتخذ فيكتور بيرجر وأنصاره ممن اقتصرُوا على النشاط السياسي وحده هذا الموقف الى حد كبير في الواقع ، ولكن اشتراكي الطبقة الوسطى « العاطفين » ، الذين تحولوا الى الاشتراكية بسبب الاستغلال والظلم الذي رأوه حولهم مزقهم عظمهم على المضطهدين من ناحية والنفور من اللغة والتصرفات العنيفة التي اتسم بها « عمال العالم الصناعيين » من ناحية أخرى . فذهب بعضهم في طريق وذهب البعض الآخر في طريق مختلف ، ولكن في نهاية المطاف وقف معظمهم الى جانب فيكتور بيرجر ، أو على أى الأحوال مع موريس هيلكويث ، ضد « بيل الكبير » هايوود ، في حين منحوا تأييدهم ليوجين دبز باعتباره مقاتلاً في سبيل الاشتراكية ارتفع عن التورط في الصراع اليومي .

ولا ريب أن قضية الأخوين مكنمارا المشهورة كان لها أثر كبير في تقوية الجناح اليميني الاشتراكي ضد اليسار . وليست لهذه القضية صلة مباشرة بالحزب الاشتراكي أو « عمال العالم الصناعيين » . وكان الاتحاد الذي مسه الأمر أكثر من غيره هو « الفدرال الأمريكي للعمل » . وقد بدأ الموضوع باضراب قام به في سنة ١٩١٠ أعضاء « اتحاد عمال الصلب

في الجسور وهياكل البناء « في لوس انجيليس وحاول مجلس المدينة تحطيم الاضراب باصدار قرار بتحريم « خفارة العمال » Picketinj .  
أى عملية اقامة خفراء من العمال المضربين على المصانع للحيلولة دون قيام « ذوى السيقان السوداء » من زملائهم أو العمال الذين تجلبهم المصانع بالعمل بدلا منهم ؛ وحدثت اضطرابات أدت الى اعتقال بالجملة للمضربين ومؤيديهم . وفي ذروة الشغب دمر مبنى صحيفة « لوس انجيليس تايمز » بانفجار قتل ٢١ شخصا . واتهمت « التايمز » ، التى كانت تقوم بدور رئيسى ضد المضربين ، « الاتحاد » على الفور بأنه وراء الحادث . واستؤجرت « وكالة بيرنز للمخبرين » المعروفة للتحقيق في الموضوع ، وفي أوائل العام التالى ألقى القبض على جيمس ب . مكنمارا ، شقيق جون مكنمارا سكرتير الاتحاد وعلى شخص آخر اسمه مكمانيجال دون اذن من النيابة في ديترويت وأحضرا الى لوس انجيليس . وقبض بالمثل على جون مكنمار في انديانا بوليس حيث كان يوجد المركز الرئيسى « للاتحاد » ، ووجهت الى الثلاثة جميعا تهمة القتل . وحمل مكمانيجال على الاعتراف بالقيام ببعض أعمال التخريب بالديناميت بتحريض « الاتحاد » لينقذ نفسه ، ولكنه أنكر أية علاقة بنفسف بناء « التايمز » . وأقنع « الفدرال الأمريكى للعمل » كلارنس دارو ( ١٨٥٧ — ١٩٣٨ ) بتولى الدفاع ، ولكن دارو اقتنع بأن جيمس مكنمارا مذنب ودخل في مفاوضات مع المدعى العام بأمل اهاذ جون مكنمارا الذى لم يكن في كاليفورنيا في ذلك الوقت ومن الجلى أن لا علاقة له بنفسف « التايمز » . ووافق جيمس على الاعتراف بأنه مذنب بشرط أن تبرأ ساحة أخيه ، ولكن المدعى العام لم يصر على الحكم بالسجن مدى الحياة على جيمس فحسب بل وبعشر سنوات لجون أيضا ؛ وقبل دارو عازقا لخوفه من آثار اجراء محاكمة

شاملة على مصير « الاتحاد » . وقد تمت هذه المفاوضات دون علم « لجنة الدفاع » التي كان من بين أعضائها بعض الاشتراكيين العاملين ؛ وكان ديز وآخرون يقومون بحملة واسعة النطاق معتقدين أن المتهمين أبرياء تماما وان التهمة لفتت لهم بواسطة أصحاب الأعمال . ولذلك حدث فزع شديد عندما أعلنت تصرفات دارو ؛ وصار الموقف أسوأ عندما أصر القاضي في المحاكمة ، برغم اعتراف جيمس مكنمارا ، على الحكم بالسجن خمسة عشر سنة على جون . كما حكم على جيمس بالسجن المؤبد . وقد أثبت الاتهام بوضوح أن جيمس مكنمارا كان مسئولاً فعلاً عن عدد من أعمال النسف بالديناميت قبل نفس « التاييز » ، وإن لم يكن بينها ما نجم عنه موت أحد . وثبت من الناحية الأخرى أن جون مكنمارا و « الاتحاد » لم تكن لهما علاقة بموضوع « التاييز » . والواقع أن جون لم يعترف بأية صلة بأعمال النسف الا لأنه أقنع بأن هذا هو السبيل الوحيد لتسوية الأمر بصورة تنفذ حياة أخيه .

وقد أضرت قضية مكنمارا بالنقاية اليسارية ضرراً بليغاً ، برغم أن « عمال العالم الصناعيين » لم تكن لهم أية صلة بالأمر سوى مساهمتهم الى الدفاع عن المتهمين . واستغل الموضوع لاثارة الرأي العام ضد النقاية بصفة عامة والنقاية الجهادية بصفة خاصة ؛ وأصحاب الذعر كثيراً من الاشتراكيين المعتدلين فاتخذوا موقف العداء الشديد من الجناح اليسارى للحزب . وكان لذلك أثر كبير في نجاح اليمينيين في طرد و . د . هايوود من « اللجنة القومية » باستفتاء عام تم في أوائل سنة ١٩١٣ ، برغم أن هايوود لم تكن له أية علاقة بقضية مكنمارا .

وفي سنة ١٩١٣ كانت الحركة الاشتراكية الأمريكية قد بدأت تنحدر . فقد أدى طرد هايوود الى انسحاب كثيرين من اليساريين ، كما انصرف

أيضا بعض أعضاء الجناح اليميني . وعجلت الحرب بعد ذلك بأفولها ، بيد أن الضرر حصل قبل ذلك . فالى سنة ١٩١٢ كان الاشتراكيون يزدادون قوة داخل « الفدرال الأمريكى للعمل » ، ولكنهم تعرضوا فى سنة ١٩١٣ لنكسة خطيرة فيه أيضا لأن « الفدرال » كان يتجه الى اليمين تحت ضغط الشعور المعادى لليسار فى رأى العام كله . ومن السهل أن يتبين المرء الآن عندما ينظر الى الوراء أن فرصة الاشتراكيين فى تحويل « الفدرال الأمريكى للعمل » الى أى نوع من الاشتراكية كانت ضعيفة جدا باستمرار ، ولكن كثيرين منهم ظلوا الى سنة ١٩١٣ لا يرون ذلك . بل على النقيض من ذلك كان دعاة « العمل من الداخل » مقتنعين بأن اتجاه الرأى نحو الاشتراكية سرعان ما سيجعل الأغلبية داخل « الفدرال » فى متناول أيديهم . وفى سنة ١٩١٣ وافق ثلث الأصوات تقريبا على بعض القرارات الاشتراكية ، ولكن هذه الذروة لم تعد ثانية مطلقا .

وعلىنا الآن أن نسأل لماذا انحدرت الاشتراكية الأمريكية فجأة بعد المكاسب الكبيرة التى أحرزتها بين سنة ١٩٠٠ و سنة ١٩١٢ ؟ ولماذا فشلت فى الفوز بتأييد حركة الطبقة العاملة المنظمة ؟ وأفضل طريقة لتناول الاجابة بأن نبحث أولا عن العوامل التى كانت وراء النجاح الكبير الذى أحرزه الاشتراكيون فى تولى زعامة العمال فى بعض البلاد الأوروبية المينة . فهى ألمانيا والنمسا ، حيث بلغ الاشتراكيون ذروة نجاحهم فى السيطرة على العمال ، كانت الأحزاب الاشتراكية لا تقاثل طبقات أصحاب الأعمال فحسب بل تقاثل أيضا دولة عسكرية أوتوقراطية قوية . فكان الاشتراكيون يقاثلون الاقطاع والعسكرية بقدر ما يحاربون الرأسمالية ، بل وأكثر فى الحقيقة . والواقع أن الصراع السياسى ضد النزعة العسكرية والأوتوقراطية كان أسبق فى نظر الزعماء وأصحاب الأصوات على السواء من الصراع ضد الطبقة الرأسمالية ، كما أن حقيقة أن الرأسماليين والمسكرين والاقطاعيين

كانوا متكاتفين مما في نهاية الأمر ضد العمال أدت الى تضامن الطبقة العاملة في وحدة سياسية الى جانب التضامن الاقتصادي . أما في فرنسا ، حيث لم يكن الموقف بهذا الوضوح ، فلم يستطع الاشتراكيون مطلقا أن يحققوا نفس السيطرة على النقابات ؛ وفي بريطانيا ، حيث لم يكن للاقطاع أو النزعة العسكرية أو الأوتوقراطية السيادة ، لم تتحالف النقابات مع الاشتراكيين الا بواسطة حزب عمال لم يكن مقيدا بالاشتراكية ( حتى سنة ١٩١٨ ) وكانت لها السيطرة عليه في نهاية المطاف . بيد أنه حتى في بريطانيا اتجهت النقابات باستمرار نحو قبول نوع من الاشتراكية وقبلت فعلا الاشتراكيين كحلفاء في صراع مشترك .

وفي الولايات المتحدة كانت النزعة العسكرية والاقطاع عاملين غير مهين نسبيا ، ولم تكن الدولة متمسكة قط بالطابع الأوتوقراطي الأرستقراطي الذي اتسمت به الدولة في ألمانيا والنمسا ؛ وصحيح أن الحكومات كثيرا ما انضمت الى الجانب المضاد للعمال المنظمين واستخدمت السلطات العامة في اخمادهم بلا وازع . ولكن عندما كان يحدث ذلك كانت الحكومات ، الفدرالية أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية ، تعمل بايعاز من أصحاب الأعمال وليس لذاتها . لقد كان صراع العمال ضد طبقة أصحاب الأعمال — وليس ضد الحكومة ، وكان بصفة خاصة ضد قطاع من طبقة أصحاب الأعمال — الترمستات والاحتكارات الكبرى والمصالح المالية — أكثر منه ضد أصحاب الأعمال الأقل شأنا ، أو ضد أصحاب الأعمال ككل . وكان العنف المتطرف في الصراع مقتصر في الغالب على مناطق معينة محدودة من المشروع الرأسمالي — أساسا في مناطق البترول والتعدين وقطع الأخشاب المفتوحة حديثة ، وفي حقول الفحم ومراكز صناعات الاتاج الكبير ، مثل شيكاغو وبيت لحم ، وديترويت . ففي هذه المناطق المحدودة

نارت حرب طبقية أشد عنفا بكثير من أوروبا الغربية — وإن كانت فرنسا أيضا تعرضت لاحداث وحشية في الصراع الصناعي . ولكن الحرب الطبقية التي لا هوادة فيها لم توجد قط في الولايات المتحدة ككل ، أو بحيث تصبغ الحركة النقابية كلها بطابعها — ولا ، من باب أولى ، الطبقة العاملة كلها . هذا فضلا عن أنه لما كان أساس الحكم ديمقراطيا ، على الأقل بالمعنى النظامي ، ولأن تدخل الحكومة ضد العمل كان يحدث في فترات متقطعة وليس بصورة دائمة وشاملا بأي حال من الأحوال ، فانه لم يكن هناك ما يدعو لتكتل المشاعر السياسية للطبقة العاملة ضد الدولة . فالثوريون فيها كانوا استثناء ، في حين كانت جمهرة العمال في ألمانيا والنمسا تتطلع الى مجيء الثورة السياسية ، يوما ما ، بصورة تكاد تكون مؤكدة . وقد كانت العلاقات الصناعية الأمريكية تتسم — مثل معظم عناصر الحياة الأخرى — بشيء مما تتسم به حياة الحدود من عدم احترام للقانون وحكم الفوضى ، ولكن عدم احترام القانون والثورة شيئان مختلفان تماما وينبعان من حالتين عقليتين مختلفتين . إن ثوريي الولايات المتحدة كان معظمهم ، وإن لم يكن كلهم ، أشخاصا جلبوا مبادئهم الثورية معهم من أوروبا : فعلم احترام القانون ، وليست النزعة الثورية ، هو الذي يكمن وراء الحرب الصناعية المريرة في الولايات الغربية .

ومن ثم لم تستطع الاشتراكية في أمريكا أن تتقدم كثيرا بوصفها مذهبا يستلهم وحيه من البيان الشيوعي . ففي رأى معظم الأمريكيين ، بما فيهم معظم النقابيين ، لم تكن هناك حاجة الى ثورة سياسية ، فأقصى ما يتطلبه الأمر هو وضع أشخاص جدد للسيطرة على أجهزة الدولة ، ثم استخدام هذه الأجهزة في خدمة أهداف العمال . ولكن كان هناك سبب آخر أعرق من ذلك لعدم قبول النقابات بصفة خاصة لزعامة الاشتراكيين . فلم تكن



هناك طبقة عمال موحدة أو قابلة للتوحيد . اذ حتى بصرف النظر عن مشكلة الزواج كانت هناك طبقتين عاملتين أمريكيتين — فهناك من ناحية طبقة عمالية أرستقراطية متميزة نسبيا مكونة من عمال مهرة من المواطنين الأمريكيين الأصليين ومن المهاجرين الذين جاء معظمهم من بلاد أوروبية متقدمة اقتصاديا ، وهم يملكون مهارات متماثلة ، ومن الناحية الأخرى كانت هناك كتلة متزايدة من العمال غير المهرة ، بعضهم من مناطق ريفية في البلاد المتقدمة ، ولكن عددا كبيرا منهم بصورة متزايدة باستمرار من بلاد مستويات المعيشة فيها منخفضة الى حد كبير جدا عن مستوى الأغلبية من المواطنين الأمريكيين الأصليين في المدن . ولا يمكن وضع حد فاصل واضح طبعاً بين هاتين الفئتين . فقد كان هناك عدد كبير من الحالات الحدية . ومع ذلك فإن التمييز بينهما كان حقيقياً الى حد يؤثر بعمق في التكوين الطبقي للولايات المتحدة ويحول دون نمو حركة موحدة للطبقة العاملة . وكان أحد عوامل التمييز بينهم هو اختلاف اللغة الذي منح ميزة ضخمة للمتحدثين بالانجليزية على معظم الآخرين — وان لم تكن الميزة على الألمان كبيرة ، اذ استطاعوا أن يكونوا مجتمعات على مستوى عال في ويسكونسن وغيرها . وكلما زاد تدفق المهاجرين الأجانب الفقراء تامة ، والذين كان معظمهم غير مهرة صناعياً ، اتسعت الهوة . وبدأت النقابات ، التي كانت من قبل مفتوحة للأعضاء والأفكار الأوروبية ، تغلق نفسها في السبعينات من القرن الماضي على مجموعات أساسها من الحرفيين المهرة الذين كانوا يحاولون أن ينشئوا لأنفسهم مركزاً متفوقاً ومتميزاً ويحافظون عليه ، ولم يكن يهمل في شيء أن تخاطر بنفسها في قتال من أجل الغريب . كما أن الاتجاه السائد في المجتمع الأمريكي شجع ميل النقابات على التحول الى جماعات ضاغطة . ولم تكن الحكومة في الولايات

المتحدة عدوا يحارب بقدر ما كانت هدفا للاستغلال الى أقصى حد ممكن .  
وقد فتحت دوائر الأعمال الكبرى الطريق ، وكان أسهل سبيل هو احتذاء  
مثلا ؛ ولم يكن السياسيون ، كطبقة ، موضع كراهية ولا احترام ، بل  
كانوا أقرب الى الانتهازين الذين يمكن رشوتهم أحيانا وتخويفهم  
أو مدهانتهم أحيانا أخرى . هذا فضلا عن أمريكا كانت أرض القرص  
الاقتصادية ، ولا يختلف ذلك كثيرا عن القول بأنها كانت بلدا يبنى فيه  
الرجال أنفسهم . وكان من المسلم به أن رجال الأعمال انما يعملون من أجل  
الدولار ، ولما كان العمال يريدون الدولار أيضا ، فقد بدأ أن السبيل  
الصحيح الى ذلك هو الضغط على صاحب العمل بشدة لحمله على أن يرى  
مصلحته في قبول التنازلات لأولئك الذين يضغطون أشد من غيرهم . وكان  
من الواضح أنه أصعب على النقابات أن تحاول ذلك باسم الطبقة العاملة  
ككل من أن تحاول باسم قطاعات متميزة ، ومن ثم كانت النقابية الحرفية  
في معظم الحالات أجدى صور التنظيم . وقد يقال أن الأمر لا يتطلب أن  
يذهب المرء الى الولايات المتحدة ليجد أمثلة طيبة للأناية الحرفية وعدم  
الاهتمام بالعامل الأقل مهارة . وهذا صحيح ، ولكن الاغراء في أمريكا كان  
أكبر منه في أى مكان آخر . وكانت هذه السياسة أسهل لوجود الهوية بين  
العمال الأمريكيين والمهاجرين . كما أن الولايات المتحدة لم تكن فيها تلك  
العوامل المؤدية الى التضامن السياسى الذى ساعد في أوروبا الغربية على  
توحيد الطبقة العاملة في الاتجاهات السياسية كما في الصناعية .

لقد بدأ « عمال العالم الصناعيون » أساسا في الغرب الأقصى ونموا ،  
كما رأينا ، كمنظمة تتألف من جماعات صغيرة من الزعماء الثوريين الذين  
كانوا يؤثرون في كتل كبيرة من المهاجرين البهجة ذوى الأجور المنخفضة .  
ولكنها لم تستطع قط أن تكون من هؤلاء القادمين الجدد قوة منظمة

تبقى قائمة بعد انتهاء الصراع المباشر . فلم تنهياً فرصة خلق النقابات الجماهيرية في الولايات المتحدة الا بعد أن حلت القيود التي وضعت على الهجرة من تدفق العمال غير المهرة وسمحت بوقت كاف لعملية اندماج الموجودين هناك فعلا على نطاق واسع . وعندئذ استطاع « مؤتمر المنظمات الصناعية » أن يحطم المعارضة الشديدة في حرية التنظيم النقابي في صناعات الانتاج الكبير وأن يقف على قدميه جنباً الى جنب مع « الفدرال الأمريكي للعمل » . ولكن حتى عندئذ ظل تراث الماضي يحول دون اندماج المجموعتين في حركة واحدة . كما أن نقابات « مؤتمر المنظمات » لم يقبل الاشتراكية مع النقابية الصناعية .

وليس هنا مجال الحديث عن هذه التطورات المتأخرة التي تحملنا الى أبعد مما ينبغي بكثير في المستقبل . ان ما يهمنا هنا ينتهي بنشوب الحرب الأوروبية في سنة ١٩١٤ . وقد حاولت أن أوضح لماذا لم يكن هناك مجال لنمو حركة اشتراكية أمريكية قوية حقيقة في السنوات الأولى من القرن الحالي ، حتى بعد أن انتهت فترة « الأرض الحرة » وصارت « الحدود » مغلقة في الواقع . وتحتصر الأسباب الرئيسية في ذلك كما أراها في سببين : عدم وجود الدافع السياسي الذي جعل الطبقات العاملة في أوروبا تتكاتف ضد دول أوتوقراطية تسيطر عليها النزعة العسكرية ، واقسام الطبقة العاملة الى جماعة متميزة وأخرى غير متميزة بينهما هوة واسعة في مستويات المعيشة وفي طرق الحياة أيضاً ، بما في ذلك حاجز اللغة . وقد أدى هذا السبب الثاني الى استحالة الالتجاء الى الحل الوسط ، الخاص بتحالف الاشتراكيين والنقابات في « حزب عمال » على استعداد للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة ككل ، في أمريكا . لقد أدى الى ذلك بقدر ما أدى السبب الأول الى استحالة خلق حزب ديموقراطي اشتراكي على النمط الألماني .

وانعكس ضعف الاشتراكية الأمريكية كحركة في ضعف الجانب الفكري فيها  
إبان الفترة التي ندرسها في هذا الفصل ؛ أن كتاب هنري جورج « التقدم  
والفقر » هو المساهمة الوحيدة القوية حقيقة من جانب الأمريكيين في الفكر  
الاشتراكي — وهو ليس كتابا اشتراكيا . وقد أطرى الكثيرون كتاب جاك  
لندن « النعل الحديدي » ، لا بوصفه قصة فحسب بل أيضا بوصفه تنبؤا  
ممتازا « بالفاشية » ، وهو جدير بذلك . وتحتوى قصة آبتون سنكلير  
« من الغابة الى البترول » على وصف كثير من مساوئ المجتمع الرأسمالى .  
وقد كتب ادوارد بللامى « مدينة فاضلة » شائعة ولكنها ليست جذابة في  
مؤلفه « نظرة الى الورد » . وكان هناك كثير من الشروح التي لا بأس  
بها « للماركسية » ، ومحاولات لتطبيق أفكار ماركس وأساليه على  
دراسة المجتمع الأمريكى . ولكن ما من أحد كتب أى شيء مهم أو أصيل  
سواء عن الاشتراكية بصفة عامة أم عن الاشتراكية الأمريكية بصفة خاصة  
— اللهم الا اذا حسبنا ثورشتاين فلبن ( ١٨٥٧ — ١٩٢٩ ) الذى يعد  
مؤلفه « نظرية الطبقة المترفة » ( ١٨٩٩ ) المشهور بحق أول كتاب في  
سلسلة من المؤلفات في علم الاجتماع وضع فيها المجتمع الرأسمالى بصفة  
عامة والرأسمالية الأمريكية بصفة خاصة موضع التقييم الدقيق والنقد  
الحاد . بيد أن كتابات فلبن مناهضة للرأسمالية فقط أكثر منها اشتراكية  
بناءة . وقد تنبأ بالاختفاء الوشيك للرأسمالية و « جهاز الثمن » الذى  
بعد أساسها الاقتصادى في المجتمع المعاصر ، ولكنه لم يعرض أى علاج  
محدد ، الا اذا اعتبر ، على أساس مؤلفه الأخير ، رائدا لانجيل  
التكنوقراطية . فقد انتهى به الأمر بلا شك الى الاعتقاد ، كما فعل سان  
سيمون من قبله ، بأن المستقبل « للمهندس » بوصفه مخططا لقوى  
الاتاج ومسيطر عليها ، وأن الفوضى الحالية التي خلقتها الاقتتائية الفردية

لابد أن يعقبا نظام اجتماعى يقوم على أساس علمى من نوع ما . وقد نهر من الماركسية على أساس أنها تبالغ فى قيمة العوامل الاقتصادية البحتة على حساب السيكلوجية فى التطور الاجتماعى . وكانت أسسه الفلسفية مستمدة من كانت باعتباره قضيضاً لهيجل ، وتصور النمو الاجتماعى الى حد كبير على أنه توسع للعلم باعتباره مجموعة من المعارف القابلة للتطبيق . ولم يكن له قراء كثيرون ابان حياته خارج نطاق دائرة ضيقة من المعجبين المخلصين ، ولكن نفوذه أخذ يتزايد فى السنوات الأخيرة ، وان لم يكن بين الاشتراكيين فى الغالب ، برغم أن بعضهم تأثر بأفكاره الى حد بعيد مثل ج . ا . هوبسون .

وفى عدا فلبن وهنرى جورج ، عبر الفكر الأمريكى المتصل بالاشتراكية عن نفسه خلال الفترة حتى سنة ١٩١٤ فى كتابات وخطب متفرقة عن السياسة الاشتراكية فى الغالب . والواقع أن الاشتراكيين الأمريكيين كانوا غزيرى الانتاج فيما يتعلق بالصحافة ، وكانت بعض صحفهم تقرأ على نطاق واسع جدا . والشخصية البارزة فى هذا المجال هو يوليوس ا . ويلاند ( ١٨٤٥ — ١٩١٢ ) الذى صدرت صحيفته « نداء العقل » منذ سنة ١٨٩٥ فى كانزاس ، وبلغ توزيعها أكثر من ربع مليون حوالى سنة ١٩١٠ . وكانت هناك صحيفة أخرى أحرزت نجاحا بين الجماهير هى « ويلشايرز ماجازين » التى كان يحررها جيلورد ويلشاير ( ١٨٦١ — ١٩٢٧ ) من كندا ولكن أكثر توزيعها كان فى الولايات المتحدة ، وقد بلغ توزيعها الشهرى ١٠٠.٠٠٠ . وكانت « ذى سوشاليست » التى أسسها هيرمان ف . تيتوس ، صحيفة مرموقة أخرى وان كان توزيعها أقل بكثير ، وقد صدرت فى أول الأمر فى سياتل فى سنة ١٩٠٠ ثم نقلت الى توليدو ، حيث حررها تيتوس بعض الوقت بالاشتراك مع وليم ميلى

( ١٨٧١ — ١٩١٢ ) الذى كان سكرتير الحزب الاشتراكى فترة . وكان تيتوس أصلا طبيبا من سيائل ، ثم اعتنق الماركسية وصار نشطا فى الجناح اليسارى للحزب الاشتراكى يهاجم الاتهامية فى اقتناص الأصوات الانتخابية ويصر على الحاجة الى أسس نظرية سليمة . وهاجرت « الاشتراكى » فيما بعد الى ايدهو ، ثم عادت الى سيائل حيث استمرت تمثل الجناح اليسارى للحزب الاشتراكى الى أن انفصل تيتوس عن الحزب فى سنة ١٩٠٩ . وفى الطرف الأقصى الآخر كانت هناك صحيفة « سوشال ديوكرايتيك هيرالد » فى ويسكونسن تحت اشراف سلسلة متعاقبة من رؤساء التحرير ، وكانت تمثل وجهة النظر السياسية البحتة التى تعتنقها جماعة فيكتور بيرجر . وكانت هناك صحيفة أخرى أوسع صدرا وتحدها ميول يسارية هى « اترناشونال ساسياليست ريفيو » التى كانت تصدرها أكبر دار اشتراكية للنشر وهى دار س . ه . كير من شيكاغو . وقد بدأت « الريفيو » كصحيفة للمناقشة على مستوى فكرى مرتفع جدا ، وكان يحررها ا . م . سيمونز ، ولكن فى سنة ١٩٠٨ قرر كير أن يعيد تشكيلها على أسس شعبية أكثر ، وسلم تحريرها الى ماري وليزلى مارس . وكانت ماري مارس مؤلفة قصة حظيت بنجاح ضخم فى « خطابات كاتبة فى محل بيع لحم الخنزير » — وهو مركز كانت تشغله فعلا — التى ظهرت مباشرة بعد قصة أبتون سنكلير « الغابة » . وحولت هيئة التحرير الجديدة « الريفيو » الى مجلة مصورة شعبية وزاد توزيعها الى ما يقرب من ٥٠٠٠٠ نسخة شهريا فى طفرات .

يبد أن كل هذه الأعمال لم تسهم بنصيب كبير فى الفكر الاشتراكى . وكما أن الاشتراكية الأمريكية لم تنتج جديدا يعتد به ، كذلك لم تنتج « النقاية الصناعية الأمريكية » أية كتابات تهاون بالسيل الذى تدفق من

السندكالية الفرنسية . فاذا أراد المرء دراسة « اشتراكية الدولة » الأمريكية بعد بللامى فعليه أن يرجع في الغالب الى المقالات التي كتبها فيكتور بيرجر وأتباعه في ويسكونسن والخطابات التي ألقوها . وقد أتتجت الماركسية الأمريكية دانييل دى ليون ، الذي أعجب لينين بكتاباته ، ولكن فيما عدا دى ليون كانت كلها تقريبا شروحا غير جديدة للمذاهب الأوروبية . والانطباع الذي يأخذه المرء من دراسة كتلة ضخمة من الكتابات المتفرقة هو أن الأمر لم يكن ينقصه الرجال من ذوى النوايا الطيبة الذين على استعداد للدفاع عن القضية الأخلاقية للاشتراكية بطريقة مماثلة تقريبا لما فعله روبرت بلاشفورد و « حزب العمال المستقل » في بريطانيا . ولكن لم تكن هناك جماعة مفكرة حقيقية ، مثل القابيين ، ليضعوا السياسات التدريجية لظروف المجتمع الأمريكى ، كما لم تكن هناك أية قوة دافعة صامدة تحول دون تفرق المفكرين وتربطهم بالواقع . وكان كثير من كتابات الجناح اليميني الاشتراكي ساذجا بصورة غير عادية ، وكان الجناح اليسارى عادة في حالة غليان يدافع دفاعا شديدا عن حياته بحيث لم يكن لديه وقت للتفكير . ان بعض الكتاب ، مثل وليم انجليش واللينج في مؤلفه « الاشتراكية كما هي » ( ١٩١٢ ) كتب دراسات ناقدة نفاذة للاشتراكية الأوروبية والأفكار التي تقوم عليها ، كما أن الشاب وولتر ليبمان في كتابه « مقدمة للسياسة » ( ١٩١٣ ) بدأ بداية لمحة ، متأثرا الى حد كبير بجراهام واللاس ، في ميدان « علم النفس الاجتماعى » الجديد . ولكن ذلك كله لا يعد شيئا مذكورا بالقياس الى ضخامة مهمة وضع الاشتراكية على الخريطة الأمريكية . لقد كان النقد الحاد والهجوم الفعال ممكنين ، بل وقد حدثا بالفعل ، ولكن المادة التي تتطلبها البناء لم تكن موجودة ، ومن ثم لم تنبثق اشتراكية أمريكية متميزة .

## كندا

لم أضـم الى هذا الجزء أية دراسة للاشتراكية فى كندا حيث لم تحدث تطورات ذات مغزى . فقد نمت الحركة الاشتراكية الكندية ابتداء من الثمانينات الماضية متأثرة الى حد كبير بالولايات المتحدة ، عن طريق « فرسان العمل » أساسا فى أول الأمر ، الذين أسسوا أول فرع محلى كندى لهم فى هاملتون ، أونتاريو سنة ١٨٨١ ، وفى أواخر الثمانينات كان لديهم ما لا يقل عن ٢٥٠ فرعا محليا فى كندا . وقد ظل « الفرسان » أقوىاء الى منتصف التسعينات ثم أقل نجمهم بسرعة ، وإن كانت اتحادات « الدولية » ، ومركزها الرئيسى فى الولايات المتحدة ، أخذت تغزو كندا باستمرار ابتداء من الثمانينات الماضية ، اما بتأسيس « فروع » جديدة أو الاستيلاء على جمعيات كندية كانت مستقلة سابقا . وكان « اتحاد عمال كندا » قد تأسس فى سنة ١٨٧٣ وحاول جمع كل أنواع النقابات معا ، ولكنه لم يبق سوى سنوات قليلة فى مواجهة كساد تجارى خطير . وأنشئت فى سنة ١٨٨٦ هيئة مركزية جديدة باسم « مؤتمر العمل والحرف فى كندا » ، وكان أنصاره فى أول الأمر يقتصررون على اتاريو ، ولكن قاعدته كانت واسعة الى حد يكفى لضم كل من الهيئات المنتمة الى « فرسان العمل » واتحادات « الدولية » التى كانت مرتبطة « بالفدرال الأمريكى للعمل » النامى . وقد اتسعت دائرة هذه الاتحادات الأخيرة باستمرار ، وفى سنة ١٩٠٢ طرد « مؤتمر العمل والحرف » كلا من الجماعات التى لها صلة « بالفرسان » وكذلك الاتحادات المستقلة غير المتصلة « بالفدرال الأمريكى للعمل » . وشرعت هذه الاتحادات فى تكوين هيئة مركزية منافسة ، كندية خالصة ، أطلق عليها فى أول الأمر « المؤتمر القومى للحرف



والعمل « وفيما بعد « الفدرال الكندي للعمل » ، وكانت قوته الرئيسية في كويبك . وكانت هناك هيئة أخرى منفصلة تماما قد أنشئت في نوفاسكوتيا بين المعدنين في سنة ١٨٧٩ وهى « اتحاد عمال الأقاليم » ، واتشترت بين حرف أخرى . وبدأ « فرسان العمل » ، وبعدمه بقليل « عمال المناجم المتحدين » ، في انشاء فروع محلية لمنافستها ، وسرعان ما فقدت منظمة « اتحاد عمال الأقاليم » مركزها . ولكنها ظلت قائمة حتى سنة ١٩١٧ عندما أنشئ « اتحاد المعدنين الاقليمى » الذى لم يلبث أن اندمج في منظمة « عمال المناجم المتحدين » التابعة « للدولية » في العام التالى . وكان هناك أيضا عدد من « الجمعيات الحرفية الكاثوليكية » وبخاصة في كويبك ، ولكنها لم تنضم بعضها الى البعض في « فدرال العمال الكاثوليك » الا بعد الحرب العالمية الأولى .

وهكذا كان هناك حركات قارية متنافسة في كندا لكل منها معقله القوى في جزء من أجزاء البلاد . وكانت أكبر حركة فيها بكثير هي « مؤتمر الحرف والعمل الكندي » المتصل اتصالا وثيقا « بالفدرال الأمريكى للعمل » . ولم يكن « لمؤتمر الحرف والعمل » صلة كبيرة بالعمل الصناعى ، الذى كانت تسيطر عليه أساسا اتحادات « الدولية » التابعة « للفدرال الأمريكى للعمل » . فقد وجه « المؤتمر » جهوده الرئيسية الى تحقيق التشريعات العمالية على كل من مستوى « الدومينيون » و « الأقاليم » . وحاول أيضا استصدار قوانين تنظم الهجرة ، وبخاصة في المدن ومناطقها . وقد فضل العمل السياسى ابتداء من منتصف التسعينات ، ولكنه ترك هذا العمل كلية للفدرالات الاقليمية أو لهيئات عمالية انتخابية أنشئت منفصلة . ونجح عدد صغير من مرشحي العمال في أقاليم مختلفة ، ولكن لم يظهر « حزب العمال » على نطاق قومى الا بعد سنة ١٩١٨ ، وان كانت

هناك محاولات مختلفة بذلت لتحقيق ذلك وبخاصة بعد انشاء « حزب العمال » البريطانى فى سنة ١٩٠٦ . وكان هناك أيضا « حزب اشتراكى كندى » صغير فى التسعينات من القرن الماضى ، وقد سمح لقطاعاته الاقليمية لمدة بضع سنوات بالانضمام الى « مؤتمر الحرف والعمل » ، ولكن هذه الصلة انتهت فى سنة ١٩٠٢ ، ولم يكن « للحزب الاشتراكى » فى أى وقت نفوذ كبير .

وظهر تحد جديد فى سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٣ عندما بدأ « الاتحاد العمالى الأمريكى » — الذى انبثق من « الفدرال الغربى للمعدنين » فى الولايات المتحدة ومن رواد « عمال العالم الصناعيين » — ينشئ فروعا فى كولومبيا البريطانية . وكانت هذه الهيئة هى التى أرسلت بن و . بيكر ليتمثلها فى « المؤتمر الاشتراكى » فى أمستردام سنة ١٩٠٤ . وسرعان ما خلفت هذه الحركة حركة « عمال العالم الصناعيين » التى انتشرت فى غرب كندا حوالى سنة ١٩٠٦ . وقد انتشرت أيضا منظمة فريق دى ليون من « عمال العالم الصناعيين » — وهى « الاتحاد الصناعى الدولى للعمال » — فى كندا بعد الانقسام ، وأحرز كلاهما بعض النجاح الى أن حلتها السلطات فى سنة ١٩١٥ بسبب نشاطهما المناهض للحرب . وقد عادتا الى الحياة بعض الوقت بعد سنة ١٩١٨ ، ولكن القوة اليسارية الرئيسية فى سنوات ما بعد الحرب كانت « النقابة الواحدة الكبيرة » التى أنشئت فى سنة ١٩١٩ — وهى الهيئة التى قامت بالاضراب العام الكبير فى وينيبج فى ذلك العام .

ولم تنتج الحركة العمالية الكندية حتى سنة ١٩١٤ أى زعيم مرموق . ولقد أطلق اسم « أبى » العمال الكنديين على د . ج . أودوناھيو ( توفى سنة ١٩٠٥ ) ، وكان طباعا فى أوتاوا وأحد مؤسسى « الاتحاد العمالى

الكندى « في سنة ١٨٧٩ . وكان كل من جورج داور ، من تورتو — وهو أيضا طباع ، في الثمانينات والتسعينات الماضية ، و ب . م . درابر وتوم مور ، ابتداء من سنة ١٩٠٠ ، شخصيات بارزة في « مؤتمر الحرف والعمل » حتى سنة ١٩١٤ ، ومعهم ألفونسو فيرفيل — عضو البرلمان عن مونتريال ابتداء من ١٩٠٦ ، و ج . ج . أودوناھيو — الذي قام بمهمة المستشار القانوني « للمؤتمر » وواضع صيغ مشروعاته البرلمانية . ولكن ليس بين هؤلاء جميعا من أسهم بنصيب مستقل في الفكر الاشتراكي أو العمالي . ولقد احتلت النقابية الكندية في معظم الأحيان النماذج الأمريكية ، في حين كان النشاط السياسي خارج كويك صدى للمطالب البريطانية ، الخاصة بالتشريع الاجتماعي ، ولكنه كان مضطرا في الغالب الى العمل في كل اقليم على حدة لأن معظم أنواع التشريعات العمالية كانت من اختصاص الأقاليم بمقتضى دستور « الدومينيون » . أما على مستوى « الدومينيون » فان القضايا الرئيسية كانت تدور حول حقوق النقابات والسيطرة على الهجرة . ولم يثر موضوع الاشتراكية تقريبا الى ما بعد سنة ١٩١٨ الا في كولومبيا البريطانية تحت تأثير النفوذ الصناعي « للاتحاد العمالي الأمريكي » و « عمال العالم الصناعيين » .

## الفصل الثاني والعشرون

### أمريكا اللاتينية — الثورة المكسيكية

لم يكن لأمريكا اللاتينية حتى الحرب العالمية الأولى سوى دور صغير في الحركة الاشتراكية : ولم يمثل منها سوى بلدين — لأرجنتين والأوروغواي — في « الدولة الثانية » ، وإن كان هناك بعض « المراقبين » الذين ظهروا من وقت لآخر في مؤتمراتها من بلدين آخرين هما شيلي والبرازيل : وقد كانت المنطقة كلها من المكسيك الى بتاجونيا زراعة أساسا باستثناء بعض البقع الصغيرة بما فيها التعدين وبعض التصنيع في يونس ايرس وقليل من المدن الأخرى مثل ريودي جانيرو وسان باولو . هذا فضلا عن أن أغلبية السكان باستثناء الأرجنتين وأوروغواي ، كانت من الهنود أو المولدين ، مع خليط كبير من الزنوج في بعض الدول . وكانت الأرجنتين قد تلقت حتى سنة ١٩١٤ — ٢٥٠٠٠٠٠٠ ايطالي و ١٥٠٠٠٠٠ من المهاجرين الأسبان ، مع أعداد أصغر من ذلك بكثير من أجزاء أوروبا الأخرى . وكذلك أوروغواي سكنتها أغلبية كبيرة من الايطاليين والأسبانين بقدرين متساويين تقريبا . وكان هذان البلدان هما الوحيدان في أمريكا اللاتينية اللذان يسكنهما أساسا سكان من دم أوروبي غير مختلط . أما البرازيل فإن الثلاثة ملايين من المهاجرين البيض فيها امتصتهم مجموعة من السكان يغلب عليها الدم الزنجي والدم المختلط . وكان الجزء الأكبر من أمريكا الجنوبية لا يزال أساسا تحت حكم أرستقراطية من ملاك الأراضي الكريول الذين كان بعضهم يملك ضياعا

أكبر من سادة الأراضي الأرستقراطيين في أسبانيا . وكان الهنود والمولدون يعملون طبقا لنظام في حيازة الأرض لا يزال قريبا من نظام عبودية الأرض . وكان السود بعد تحريرهم من وضع العبودية القانوني يعملون في ظل نفس الظروف تقريبا أو أسوأ في حالات كثيرة . وكانت مشروعات التعدين ومزارع الفواكه الضخمة التي تملكها مؤسسات أجنبية تدار بطريقة فنية أكثر من المزارع التي يملكها وطنيون وتدفع أجورا أقل بشاعة . ولكنها كانت سيئة بما فيه الكفاية ، وكانت تقضى ، بمساعدة الحكومة ، على التمرد أو الاضراب بشكل حاسم . وكانت ظروف العمل في الأرجنتين وأوروغواي أفضل بكثير ، ولكنها هناك أيضا كانت سيئة تماما خارج المواسم . وكانت سيطرة الدين قوية في كل مكان بين الناس ودخلت معتقدات من الأديان الأكثر بدائية في العقيدة المسيحية ، وبخاصة بين الزوج . وكانت الكنيسة أحد كبار ملاك الأراضي ، وكانت هناك هوة واسعة بين مراكزها الكبرى ، التي كانت لا تزال شواغرها تشغل من أوروبا الى حد كبير ، وبين قساوسة القرى . وكانت الأمية منتشرة — وتكاد تكون عامة في مناطق كثيرة بين السكان الهنود والهنود . وكذلك كان سوء التغذية المزمن مع ما يصاحبه من مرض وموت مبكر .

وكانت أمريكا اللاتينية ، ككل ، تستطيع بسهولة أن تعمل عددا أكبر من السكان في مستوى طيب من المعيشة ، برغم المساحات الجرداء الكبيرة والغابات الضخمة التي لا تزال قائمة ، لو أن مواردها الانتاجية استُخدمت بصورة أفضل قليلا . والواقع أن جزءا فقط من المنطقة القابلة للزراعة كان يستغل أصلا ، حتى إذا حسبنا المساحات الضخمة التي كانت ترعى فيها قطعان الماشية بلا رعاية تحريا . وقد تزامم الترويون في مساحات صغيرة تكاد تقوم بأودهم تحيط بهم مساحات كبيرة يملكها كبار أصحاب

الأراضي أو الكنيسة ولا يشغلها أحد مطلقا . ولم تكن هناك أية محاولة  
تهريبا في معظم أنحاء القارة لتحسين أساليب استغلال الأرض . ولقد كانت  
الأرجنتين وأوروغواي وبلاد المراهى الكبرى حقيقة ، وتسيطر عليها  
مؤسسات استيراد اللحم فى أوروبا والولايات المتحدة ، وفى الشمال كانت  
زراعة الفاكهة تنمى تحت سيطرة الأمريكين . وكان لدى شيلي مشروعاتها  
الرأسمالية فى التعدين ، فقد كانت هناك مناجم للفضة والذهب تستغل  
فى عدة مناطق ، كما بدأ استغلال الصفيح فى بوليفيا ابتداء من التسعينات  
فى القرن الماضى . وكان البحث جاريا عن المطاط فى المناطق الداخلية فى  
البرازيل ، وبخاصة قبل أن تبدأ منافسة سيلان والملايو فى العقود الأخيرة  
من القرن التاسع عشر .

وفى مثل هذه التربة لم يكن هناك مجال كبير ، حتى سنة ١٩١٤ ،  
لنمو حركة اشتراكية تشبه الحركات التى قامت فى بلاد غرب أوروبا من  
أى جانب . ولكن الحركات التى قامت فيها حتى سنة ١٩١٤ تهريبا ، فى  
حدود ما قامت من حركات ، كانت أساسا تقليدا لتتوعات الاشتراكية  
الأوروبية وبخاصة فى صورها الأسبانية والإيطالية ، وإن كانت المؤثرات  
الفرنسية ، والألمانية الى حد ما ، لعبت دورا فيها . فقد قام المهاجرون من  
هذه البلاد بدور مهم . ولم يكن للاشتراكية الأمريكية أى نفوذ تقريبا ،  
ولكن أفكار هنرى جورج كان لها تأثير كبير بين الأمريكين اللاتينيين  
الذين حاولوا مواجهة المشكلة الزراعية الكبرى التى كانت أساسية فى  
الواقع . ولسوء الحظ كان عددهم قليلا جدا فى معظم البلاد التى يتطرق  
بها الأمر . إن الحركة الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية نمت الى حد كبير  
بين العمال الصناعيين ولم تنجح حتى سنة ١٩١٩ فى التأثير كثيرا على  
الريف . وحتى فى المكسيك ، حيث كانت الثورة الكبرى التى أعقبت

سقوط بورفيريو دياز تجتاز المراحل الأولى خلال السنوات السابقة على الحرب الكبرى مباشرة ، لم يكن فيها أى تكتل فعال بين الزعماء الزراعيين والطبقة العاملة في المدن الا بعد ذلك بوقت طويل .

وفي مثل هذه الظروف كان لا بد أن تكون الاشتراكية حركة الطبقة الوسطى المثقفة أساسا تدعمها جماعات صغيرة من العمال المهرة مثل الطباعين والتجارين والخبازين والمهندسين ومستخدمى الخدمات العامة . وقد ظهر الاشتراكيون اما في الجناح الأيسر لأحزاب الإصلاح ، التي كانت تقاتل ضد سيطرة الأرستقراطية المكونة من ملاك الأراضي ضد الكنيسة ، أو كشيخ ، انبثقت كرد فعل للأحزاب ، تتقاتل فيما بينها المارك الأوروپية بين الماركسيين والباكونيين ، بين أنصار العمل البرلماني والفوضويين ، بين الديموقراطيين الاشتراكيين والسندكاليين ، في بيئة غريبة ، ومما زاد الصراع حدة أن أطراف المراك لم يكن لهم أنصار بين الجماهير . وكانت «وضعية» كانت ، التي أثرت بعمق في السياسيين الراديكاليين والمنظرين الاجتماعيين ، تعارض المذاهب الاشتراكية من ناحية وتندمج فيها من ناحية أخرى . ولم يظهر من الكاثوليكية أى حزب يسارى ، بل ولا حركة اصلاح اجتماعى ، حتى فترة ما بين الحربين عندما قامت بدايات صغيرة في كوستاريكا تحت زعامة الأب بنجامان نينيز . والواقع أن كثيرا من قساوسة القرى في مكسيكو انفضوا الى الثورة الزراعية ، ولكن الكنيسة باعتبارها قوة منظمة كانت تحف كلية الى جانب الأرستقراطية ضد الناس . وتبدأ قصة الاشتراكية في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر ، في حدود ما وجدت ، بالمهاجرين من أوروبا بعد سنة ١٨٤٨ وتدخل مرحلتها الثانية مع قدوم عدد آخر من الاشتراكيين واللاجئين الفوضويين بعد كوميون باريس سنة ١٨٧١ . وأول المؤثرات التي يمكن تتبعها هي ،

كما في أجزاء كثيرة من العالم ، آثار فورييه وكاييه . ولم تترك مغامرة روبرت أوين العابرة في سنة ١٨٢٧ ، التي أراد بها إنشاء دولة تعاونية في تكساس — وكانت وقتذاك اقليما مكسيكيا — والمحاورة التي دارت بينه وبين جنرال سالتا آنا ، أى أثر باق . وكانت الظاهرة الاشتراكية الوحيدة قبل سنة ١٨٤٨ هي تأسيس « اتحاد مايو » في الأرجنتين على يد الشاعر الطوبى الذى جاء من الباسك ، جوزيه استبان أنطونيو اتشيفريا ( ١٨٠٥ — ١٨٥١ ) ، في سنة ١٨٣٨ ، وقد كتب من أجله بيانا يقوم على أفكار سان سيمون وبيرليرو . وكان اتشيفريا منفيًا استقر في مونتفيديو حيث نشر أشهر مؤلفاته « العقيدة الاشتراكية » ( ١٨٤٦ ) يشرح فيه المذهب في بيانه . وكتب أيضا مؤلفات عن التخطيط الاقتصادى والفلسفة الاجتماعية ، أعيد نشرها في يونس آيرس مع كتابه « العقيدة الاشتراكية » في سنة ١٩١٥ . ولم تترك دعاية اتشيفريا الاشتراكية أثرا في وقتها ، ولكنه يعتبر مؤسس علم الاجتماع الأرجنتيني وأول مؤرخ اجتماعى للأرجنتين . والتالى في الترتيب هو طودونية الفرنسى الذى أصدر في ريودي جانيرو « مجلة اشتراكية » لم تصمر طويلا في سنة ١٨٤٥ . وظهر ناد اشتراكى في كولومبيا سنة ١٨٩٤ . وكانت « جمعية المساواة » التي أسسها فرانثيسكوبيلباو ( ١٨٢٣ — ١٨٦٤ ) في شيلي سنة ١٨٥٠ أهم من ذلك بكثير . وكان بيلباو منفيًا من شيلي في الأربعينات من القرن الماضى واشترك في ثورة سنة ١٨٤٨ في باريس . وقد عاد متحمسا للتعاون والمساعدة المتبادلة ؛ وكان هو وأنصاره ، الذين اندمجوا سياسيا مع الراديكاليين فيما بعد ، نشطين جدا في دعم الجمعيات التعاونية والتبادلية . وقد استطاعوا أن يضعوا أسس حركة تعاونية وتبادلية كبيرة جعلت من شيلي حتى اليوم أقوى مراكز التعاون في أمريكا اللاتينية . وكان



لدى المكسيك أيضا حركتها التبادلية في الخمسينات من القرن الماضي .  
وعندئذ جاء الحائك اليوناني رودوكاتاني ، الذي أسس صحيفة تدعو  
لمذهب فوريه ، « فالانستيريو » ، في المكسيك سنة ١٨٦١ . وعندئذ ظهر  
في كوبا ، في بداية سلسلة من الترددات التي قام بها الكريول ضد الحكم  
الأسباني استمرت من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٧٨ ، أول جماعة فوضوية  
على رأسها أسبان وتعكس ، مثل التمرد بأكمله ، الاضطرابات المعاصرة في  
أسبانيا . ونجح زعيمهم ساتورنيو مارتينيز في تنظيم نقابة بين العمال  
في صناعة الطباقي — وهي أول نقابة منتشرة في المنطقة كلها .

وبتداء من أوائل السبعينات الماضية بدأ النمو يصير أكثر نشاطا .  
فقد أسس عدد كبير من الجمعيات التعاونية والتبادلية في المكسيك ، وبدأ  
كثير من التبادليات في القيام بوظيفة النقابات الوليدة . وأنشئت « الرابطة  
الكبرى لعمال المكسيك » — أول محاولة للتنظيم الشامل — في سنة ١٨٧٣ ،  
وبدأت تنشر صحيفة « السوساليستا » . وعقد « مؤتمر للعمل  
المكسيكي » في سنة ١٨٧٦ ؛ وفي سنة ١٨٧٨ أسس البرتو سالتا في « رابطة  
بأكوئين » . وكانت النقابات والجماعات الفوضوية مضطرة للعمل في الغالب  
سرا في عهد ديكتاتورية دياز ، ولكنها تضاغت بسرعة . والتحت بعض  
الجماعات النقابية « بفرسان العمل » في الولايات المتحدة في ارتباط  
فضفاض ، وحاكت بعض الجماعات الأخرى أساليب هذه المنظمة . بيد أن  
هذه الحركات قامت أساسا بين الحرفيين والجماعات المحدودة جدا من عمال  
المصانع . ولكنها لم تصل الى المعدنين ، كما لم تكن لها صلة قريبا بالفلاحين  
الذين تتكون منهم الأغلبية الساحقة من السكان . لقد كانت حركات بين  
مهاجرين أكثر منها فورات بين الأهالي الوطنيين الذين تتكون منهم الطبقة  
العاملة وهي من الهنود أساسا .

وفي هذه الأثناء كان الاهتمام الرئيسى للتقدميين فى البرازيل ، التى استمر الرق فيها حتى سنة ١٨٨٨ ، مركزا فى حركة التحرير التى يقودها لويس آلڤيس ويواكيم نايركو . وفى الأرجنتين نشط المهاجرون من أوروبا نشاطا شديدا فى تأليف الجماعات الاشتراكية والفوضوية — فرنسية وإيطالية وألمانية وأسبانية ، كل منها منفصلة التنظيم فى الغالب . فأسس الفرنسى اميل ديماس ، الذى عاد فيما بعد الى فرنسا وصار نائبا هناك ، فى بيونس آيرس صحيفة « التراباخادور » فى سنة ١٨٧٢ وأنشأ قطاعا فرنسا « للاتحاد الدولى للعمال » كان على رأسه بعد ذلك شارل مولى . وبعد ذلك بقليل أسس س . بوريل صحيفة « الريفولوتيوناريو » ، وبدأ الألمان يصيدرون صحيفتهم « فوروارتس » . وفى سنة ١٨٧٨ نجح الطباعون فى تأليف نقابة نظامية لحرف الطباعة صارت هيئة قوية وكانت رائدا للحرف الأخرى . وفى العام التالى أنشأ الفوضويون « النسادى الاشتراكى الدولى » الذى زاده قوة زيارات الفوضوى الايطالى اريكو ما لانستا له خلال الثمانينات من القرن الماضى . ونشط الفوضويون أيضا فى بيرو ، حيث أسسوا فى سنة ١٨٨٤ « نقابة شاملة » مفتوحة لجميع العمال من مختلف الأنواع .

وفى سنة ١٨٨٧ جاء أول حزب سياسى ذى اتجاه اشتراكى — فى شيلي ، حيث كان حق الانتخاب لجميع الرجال مقرا منذ سنة ١٨٧٤ بشرط النجاح فى اختبار القراءة والكتابة ، وهو اختبار كان يعد كثيرا من مدى تطبيقه . وأطلق على الحزب الجديد اسم « الحزب الديوقراطى » ولكن برنامجه كان ينحى للاشتراكية بصفة عامة ، وقد حظى بتأييد كبير من الجمعيات التعاونية والتبادلية . وقد قاده رافائيل اللنده وكان منظره من أمالى البلاد هو مالتياس كوتشا ، الذى أضفى عليه اتجاهها اشتراكيا

واضحاً ، وإن كان الحزب قد فقد هذا الاتجاه فيما بعد . وانبثقت من نشاطه اضطرابات سنة ١٨٩٠ بين عمال مناجم التترات وبعض الجماعات الأخرى التي لم تكن قد عرفت الحركات الاجتماعية من قبل . ولقد مهد الحزب السبيل لنشاط لويس ريكابارون ( ولد سنة ١٩٢٤ ) الذي سيصير الزعيم المرموق للتقاوية الشيئية والاشتراكية اليسارية في القرن الجديد .

وفي هذه الأثناء كانت الحركة في الأرجنتين تتبلور ، بمصاحبة نزاعات حادة بين الفوضويين والديموقراطيين الاشتراكيين . وقد استجابت الجماعات الأرجنتينية الى دعوة « المؤتمر الاشتراكي الدولي » في سنة ١٨٨٩ وقامت بحملة من أجل يوم الثمان ساعات وانشاء « فدرال للعمال في منطقة الأرجنتين » وصحيفة ، هي « الاويريرو » ، يحررها آف لالمانت . والتف الألمان حول صحيفتهم « فوروارتس » ، وكان يحررها ا . أوهل ، واتخذوا المبادرة في تنظيم مظاهرات كبرى في « يوم مايو » في سنة ١٨٩٠ اشترك فيها العديد من النقابات والتعاونيات . وكان للمجموعة الفرنسية أيضاً صحيفتها « لافنيرسوسيال » يحررها آثيل جاميه . وكنتيجة لهذه الحركة الى حد كبير انضمت الجماعات الاشتراكية ، باعتبارها متميزة عن الفوضوية ، بعضها الى بعض في سنة ١٨٩٤ وألفت « الحزب الاشتراكي الأرجنتيني » الذي انضم الى « الدولية الثانية » ومثل في مؤتمراتها . وتولى زعامة الحزب على الفور اثنان من رجال الطبقة المتوسطة صارا في الفترة التالية الشخصيتين البارزتين في الحركة الاشتراكية الأرجنتينية — وهما بالاكسيوس وجوستو .

وكان الفريدول بالاكسيوس خطيب الحركة — وهو شخصية ضخمة على المنصة ، ورومانسى تمتع بشعبية كبيرة . وكان مبارزا عنيدا . وقد صار فيما بعد مديرا لجامعة بيونس آيرس وعضوا في مجلس الشيوخ ،

ولكنه في التسمينات الماضية كان صغيرا ومتحمسا وذا نفوذ كبير بين الطلبة والمتقنين الشباب . وكان معاونه ، جوان ب . جوستو ( ١٨٦٥ — ١٩٢٥ ) جراحا شابا ماهرا ، وكان قد وقع فعلا تحت تأثير الماركسية الى حد كبير ، وهو كاتب أكثر منه خطيب . وقد ترجم « رأس المال » الى الأسبانية وجعل من صحيفته « لافنجراديا » لسان حال حركة ديموقراطية اشتراكية من النمط الألماني . وقد انتخب بالاكايوس نائبا — أول نائب اشتراكي — في سنة ١٩٠٤ . وتبعه جوستو بعد ذلك بوضع سنوات فقط . وكان من بين الزعماء في البداية آثيل جامبييه وأوهل ، وسرعان ما انضم اليهم أ . س . لورنزو ، الذي قدم تقريرا عن الهجرة الى « المؤتمر الاشتراكي الدولي » في أمستردام سنة ١٩٠٤ ، والشاعر الشاب مانويل أوجارت ( ١٨٧٨ — ١٩٣٣ ) الذي عاش بعض الوقت في باريس ومثل الأرجنتين في « المكتب الاشتراكي الدولي » .

وأثار تأليف حزب اشتراكي الفوضويين الى بذل جهود جديدة ، وأراد الاشتراكيون أن يستخدموا النقابات كأجهزة مساعدة في الصراع البرلماني ، بينما أصر الفوضويون على إقاضيها من مغريات السياسة البرلمانية؛ ولكنهم كانوا منقسمين على أنفسهم الى الفوضويين « الخالص » ، الذين لم يهتموا بالتنظيم الجماهيري وآمنوا برسالة العصية الثورية من الأخوة في الجهاد ، والفوضويين السندكاليين ، الذين كانوا يأملون في خلق حركة جماهيرية من النقابية الثورية سلاحها الرئيسي الاضراب العام . وعندما أنشئ « فدرال عمال منطقة الأرجنتين » في سنة ١٨٩٠ رفض الفوضويون « الخالص » التعاون ، وكذلك كان كثيرون من الفوضويين السندكاليين مترددين لأن الجماعات الاشتراكية هي التي تولت المبادرة وبخاصة الألمان . وفي سنة ١٨٩٢ انهار « الفدرال » الى حطام ، وأعيد انشاؤه تحت زعامة

الاشتراكيين واستمر قائما يجر أذياله أربع سنوات أخرى ، ثم انهار نهائيا . بيد أن ذلك لم يحل دون نشاط اضرابي كبير ، تحت تأثير الفوضويين السندكاليين في الغالب . وفي السنوات الختامية من القرن حصلت نقابات يونس آيرس ، في سلسلة من الحركات المنفصلة ، على تنازلات كبيرة — وهي لم تحصل في الواقع على « يوم الثمانى ساعات » ، ولكنها حصلت على « أربع وخمسين ساعة في الأسبوع » ، في عدد من المهن الرئيسية . وكان في ذلك تخفيض كبير لساعات العمل السابقة ، كما تم أيضا الحصول على زيادة كبيرة في الأجور . .

وفي سنة ١٨٩٨ قضى الفوضوى السندكالى الايطالى بييتروجورى بعض الوقت في الأرجنتين محاولا اقناع الفوضويين المنشقين بتأييد الحركة النقابية النامية بنفوذهم لكي يتخلصوا من الاشتراكيين السياسيين ويوحدها تحت زعامة فوضوية . وكانت النتائج جديرة بالاعجاب . ففي سنة ١٩٠١ تكاثفت معظم النقابات في هيئة جديدة — « الفدرال الاقليمى الأرجنتيني للعمال » المعروف بـ « ف . ا . ا . ع » . وابتداء من سنة ١٩٠٢ وما بعدها قام الـ « ف . ا . ا . ع » بسلسلة من حركات الاضراب أخذت زداد شمولا . وكانت الحالة التجارية سيئة والبطالة شديدة القسوة ، واتخذت هذه الحركات التي أخذتها الشرطة بالعنف ، طابعا جهاديا متزايدا . وفي هذه الأثناء كانت النقابات التي رفضت الزعامة الفوضوية السندكالية قد ألقت في سنة ١٩٠٢ فدرالا منافسا — هو « الاتحاد العام للعمال » ( ا . ع . ع . ) — وارتبطت هذه الهيئة بالحزب الاشتراكي بصلات ازدادت وثوقا بالتدرج . وحاولت الحكومة الالتجاء الى اصدار تشريع خاص ضد المضربين ، ولكنها سحبت المشروع عندما قامت ضده مظاهرات هائلة . وبلغت هذه الأوضاع القلقة ذروتها في مظاهرة كبرى في يوم أول

مايو سنة ١٩٠٩ فرقتها الشرطة وذهب ضحيتها كثيرون وأعقبها اضراب عام أمكن بواسطته الحصول على تنازلات كبيرة أخرى . ولكن في نوفمبر من ذلك العام قتل الفوضوى الروسى سيمون رادوفتسكى رئيس شرطة ييونس آيرس ، كولونيل فالكون ، بقنبلة . وأعقب ذلك اجراءات اضطهادية قاسية ، منها قانون مناهض للفوضوية أثر أيضا في النقابات غير الفوضوية والحزب الاشتراكي . والى سنة ١٩٠٦ كان هناك كثير من السندكاليين أعضاء في الحزب الاشتراكي ، ولكنه طردهم عندئذ . وظل كثيرون منهم في « الاتحاد العام للعمال » الذى صار مسرحا لمعركة بين الاصلاحيين والثوريين — فكان الأولون يريدون أن تركز النقابات على المطالب المباشرة التى يمكن تحقيقها عمليا لتحسين ظروف العمل ، فى حين كان الآخرون يعطون بصفة عامة على سياسة «الفدرال الاقليمى الأرجنتيني للعمال » من الحث على الاضرابات العامة كتمهيد للثورة الاجتماعية . وقد حذب المعتدلون في « الاتحاد العام للعمال » التعاون بشدة أيضا ، وأسهموا بنشاط فى دعم المتاجر التعاونية ومشاريع الاسكان وفى الانتاج التعاوني كذلك ، وقد جعلوه ينجح نجاحا كبيرا . ولكن بعد اضطرابات سنة ١٩٠٩ تعرض الجناحان للاضطهاد . فقد أخذ كثير من منظمات العمال أو اضطروا الى الالتجاء الى السرية : واعتقل كثير من الزعماء أو أبعدوا من العاصمة ، أو اضطروا الى الهرب للخارج : وحطمت المطبعة الاشتراكية التى كانت تصدر صحيفة جوستو « لافانجارديا » .

وفى سنة ١٩١٠ اضطر الحزب الاشتراكي الى عقد مؤتمره فى موتيفيدو بأوروغواي بعيدا عن يد الشرطة . وخلال السنوات القليلة التالية ساءت الأجور والظروف بشكل شديد ، وأخذت النقابات تستجمع قواها فى بطء . وكانت النتائج المباشرة فى مصلحة المعتدلين بصفة عامة ، حيث ان

« الاتحاد العام للعمال » ، وكان قد تعرض لاضطهاد أقل من منافسه ، استطاع أن يسترد قوته بسرعة ؛ وازداد الحزب الاشتراكي قوة على حساب الفوضويين . وبدأ التنظيم أيضا بين العمال الزراعيين في الجزء الشمالي من البلاد ، واستطاع الاشتراكيون التقدم بعض الشيء في تحقيق سياستهم الزراعية .

وفي سنة ١٩٠٩ زار الزعيم الاشتراكي الإيطالي ، انريكو فيري عالم الجريمة ، زيارة طويلة للأرجنتين ودخل في جدل عنيف مع زعماء الحزب الاشتراكي واتهمه بأنه ليس في الحقيقة أكثر من جماعة من راديكالي الطبقة الوسطى . وذهب فيري الى أنه لا يمكن ، في بلد متخلف صناعيا مثل الأرجنتين ، أن يكون هناك مجال لحزب اشتراكي حقيقة لأن مثل هذا الحزب لا يقوم الا مستندا الى بروليتاريا صناعية بلغت درجة كافية من النمو وترزح تحت وطأة الاستغلال الرأسمالي . ورد جوستو بأن فيري لم يستطع فهم الموقف . وقال ان الطبقة الحاكمة من سادة الأراضي في الأرجنتين وأجزاء أمريكا اللاتينية الأخرى تعمل بسرعة على خلق بروليتاريا في المدن ، ليس بإنشاء صناعات كافية توفر لها العمل ، بل بطردها من الأرض وجعلها بذلك تحتشد في المدن . وذهب الى أن نمو البروليتاريا لا يعتمد بالضرورة على التقدم الفني للصناعة الرأسمالية ، كما قال فيري ، بل انه يمكن أن يبدأ — وقد بدأ فعلا في أوروبا — بطرد العمال بالعنف من وسائل ارتزاقهم في الأرض : وهي عملية أعقبها ، ولم يسبقها ، نمو نظام المصنع وقوة البخار . واستند الى بيان ماركس عن أصل « التراكم البدائي » وتكون العمل الذي يمكن استغلاله « وهما اللذان جعلوا الرأسمالية الصناعية في حيز الامكان ، ودعا الى اكمال رسالة الاشتراكية في القرن

العشرين مباشرة الى فائض السكان الذين يتضورون جوعا في المدن المتخلفة والا يقل الجهد الذي يبذل في هذه البلاد عنه في البلاد الصناعية .

والسؤال اذن هو : أى نوع من الرسائل ؟ ما هو الانجيل الذى يستجيب له هذا الفائض من السكان المعوزين ؟ وقد وجد اشتراكيو الأرجنتين — وكذلك البرازيل ، وبلاد أمريكا اللاتينية الأخرى الى حد كبير — جزءا من الجواب في سياسة زراعية تستوحى أفكار هنرى جورج أكثر مما تستوحى كارل ماركس أو باكونين . فطالبوا بنوع من الضرائب على الأرض تميد المبالغ التى يقتضيها أصحاب الأرض في صورة اجبار الى المجتمع ككل وتقرض في نفس الوقت ضريبة على الأراضى غير المزروعة والتى لا يدخل عليها تحسين على أساس قيمة ما كان يمكن أن تنتجه لو استخدمت استخداما سليما . وكان هذا في الواقع هو مذهب « الضريبة الواحدة » ؟ وقد أراد الاشتراكيون الأرجنتينيون تطبيقه كوسيلة لفتح الأرض عنوة لصغار المنتجين الزراعيين . وصار البند الرئيسى في البرنامج الزراعى الاشتراكى هو تشجيع زراعة الفلاحين بمساعدة الدولة فيما يتصل برأس المال والمعدات وباستخدام أسلوب الائتمان والتسويق التعاونى . ولكن هذا البرنامج لم يكسب الحزب حتى سنة ١٩١٤ سوى تأييد ضئيل بين الفلاحين الموجودين فعلا والعمال الزراعيين : لقد كان من استهواهم أساسا من بروليتاريا المدن المتضخمة الذين لا أرض لديهم ، ولا عمل لهم في كثير من الأحيان .

وكان هناك داخل الحزب الاشتراكى بعض من نددوا بالاتجاه الى اصلاح الزراعى على أساس أنه انحراف خطر عن الماركسية ؛ وقد وجد هذا الفريق زعيما في عضو الشيوخ الاشتراكى الوحيد ، انريك ديل فالله ايرلوكيا ( ١٨٧٧ — ١٩٢١ ) الذى انضم فيما بعد الى الحزب الشيوعى .



ولكن كانت هناك أيضا اقسامات أكثر خطورة بصورة مباشرة داخل الحزب حول قضية القومية ، التي كانت قد صارت حادة في مواجهة غزو المشروع الرأسمالي الأجنبي . واقسم الاشتراكيون الى رأيين فيما يتعلق بالطريق الذى يسلكونه تجاه التنمية الصناعية التى حلت معها خطر السيطرة الرأسمالية الأجنبية . فقد كان معظمهم يريدون التصنيع كوسيلة لتقوية البروليتاريا الصناعية ، وكذلك لتوفير عمل أكثر : ومن الناحية الأخرى كان الاشتراكيون غير راضين عن السيطرة التى تمارسها الجماعات الرأسمالية البريطانية والأمريكية بتأييد من الحكومتين البريطانية والأمريكية ، وانهما المؤسسات الأجنبية بالاحتكار واستغلال الأهالى الوطنيين بصورة بشعة . كما تفروا بشدة من دفع أجور ومهايا للعمال المجلوبين من الخارج أكثر بكثير مما يدفع لأبناء البلاد ، وارتفعت الأصوات أكثر فأكثر مطالبة بالتسوية الاجبارية بين الأجور وبالتشريعات الصناعية الموجهة ضد المشروعات الأجنبية .

وحتى هذه النقطة كانت الحركة الاشتراكية الأرجنتينية ، وكذلك طعما الفوضوية . ذات نزعة عالمية شديدة وتأخذ توجهاتها من بيانات « الدولية الثانية » و « الدولية الفوضوية » الفضفاضة . ولكن خلال السنوات السابقة على الحرب نما نوع من القومية الديموقراطية ، واستتمو بسرعة أكثر بكثير ابان الحرب وبمدها . بيد أنها فى ذلك الوقت لم تؤد الا الى انفصالات صغيرة من الحزب ، على رأسها مانويل أوجارت ، ولكنها لم تؤد الى تكوين منظمة منافسة دائمة ولم يمان الحزب الاشتراكي انشقاقا كبيرا الا ابان الحرب الكبرى عندما انفصل جناحه اليسارى فى سنة ١٩١٧ وأسس « الحزب الاشتراكي الدولى » الذى صار فيما بعد « الحزب الشيوعى للأرجنتين » . ولم يقم هذا النزاع الأخير حول « النزعة القومية »

بالمعنى الذى استخدمنا به المصطلح لتونا ، بل حول موضوع موقف الحزب من الحرب و « الثورة الروسية » . وقد جذب معظم زعماء الحزب دخول الأرجنتين فى الحرب الى جانب الحلفاء ، فى حين كانت أغلبية أعضاء الحزب العاديين يفضلون الحياد . بيد أن مناقشة هذه القضية ستحملنا خارج نطاق هذا الجزء : فهى تنتمى ، مع نمو الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية بعد سنة ١٩١٤ بأكمله ، الى الحقبة التى استهلتها « الثورة الروسية » فى سنة ١٩١٧ .

أما أوروغواى فان الموقف السياسى فيها تعرض لتحول شامل خلال السنوات الأولى من القرن الحالى . فمِنذ تحقيق استقلال أوروغواى كانت البلاد مسرحا لحروب أهلية تكاد تكون مستمرة بين أنصار الجانبين المتنافسين — أنصار كلورادو وأنصار بلانكو — وتعاقبت على الحكم ديكتاتوريات رئاسية الواحدة بعد الأخرى ولم يكن هناك مجال لقيام حزب اشتراكى ، كما لم يكن هناك مجال كبير للنقابية : فقد كان طرفا النزاع ، الذى كان أنصار كلورادو فيه هم أصحاب السلطة عادة ، أقرب الى تجمعات أسرية منها الى دعاة أى أفكار سياسية محددة ، وكان كل من الجانبين يضم جناحا يساريا وآخر يمينيا . وعندئذ تولى جوليان جستاس رئيس مجلس الشيوخ الحكم ، بعد اغتيال الرئيس إيديارته بوردا سنة ١٨٩٧ وكان من أنصار كلورادو ، وحاول تهدئة البلاد .

واستمرت الحرب الأهلية على فترات متقطعة الى أن انتخب جوزيه باتل ي . أوردنيز ( ١٨٥٦ — ١٩٢٩ ) ، وكان صاحب جريدة راديكالى ، الرئاسة فى سنة ١٩٠٣ . وكان باتل قد أسس جريدته « ال ديا » منذ سنة ١٨٨٠ وجعل منها أداة دعوة قوية للرأى الراديكالى . وكانت سياسته تنطوى على عنصر اشتراكى قوى . وفى البداية هزم تمردا قام به أنصار

بلاينكو ، ثم شرع في برنامج من الاصطلاحات الجذرية استمر في عهد خلفائه وتتضمنه دستور سنة ١٩١٩ الى حد كبير . ولم يحل هذا الدستور دون حدوث اضطرابات كبرى — بل انه في الواقع كان سببا فيها الى حد ما : ولكن أوروغواي تحولت بسرعة في عهد باتل من دولة كانت تمد من أسوأ دول أمريكا اللاتينية حكما وأكثرها قلاقل الى أن صارت أكثرها تقدمة من الناحية الاجتماعية ، ولديها أكثر القوانين العمالية تقدما ( بما فيها قانون الثماني ساعات ) ونظام تعليمي على كفاية مرموقة . ولم تحقق هذه التغييرات الا بعد صراع كبير مع الكنيسة : وكان أنصار باتل مناهضين بشدة للكليركية ، ولكنه هو نفسه كان يعمل على التوفيق واستطاع أن يجمع خلفه أفضل العناصر في الحزبين التقليديين . وجعلت الظروف الجديدة من الممكن قيام حزب اشتراكي بزعامة الشاعر والأستاذ الجامعي اميليو فريجوي ( ولد سنة ١٨٨٠ ) الذي أسس الحزب في سنة ١٩١٠ وصار أول ممثل برلماني له في العام التالي . وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك سوى جماعات اشتراكية صغيرة من المهاجرين ذوى الاتجاهات المتنوعة . بيد أن أنصار باتل كان بينهم عدد من العاطفين على الأفكار الاشتراكية ، وكانت التشريعات التي صدرت بنفوذه تنطوي على اتجاه اشتراكي الى حد كبير .

أما البرازيل فلم يكن فيها حتى سنة ١٩١٤ أية حركة اشتراكية تقريبا وان لم تكن تمردات الزنوج غريبة عنها ، وتمرضت في سنة ١٩١٠ لتمرّد بحري امتد الى الجزء الأكبر من الأسطول . وقد ضرب المتمرّدون ، الذين كانت طلباتهم تتعلق بالأجور وظروف العمل ، ريودي جانيرو والمدافع وأرغموا الكونجرس على قبول معظم طلباتهم . وتمرّد سلاح جنود البحرية أيضا ، ولكن التمرّد أخمد . بيد أن هذه الاضطرابات لم تنطو على

أى مضمون سياسى : والواقع أنه لم تكن هناك أية حركة سياسية يسارية على النطاق القومى ، وإن كانت هناك جماعات فوضوية واشتراكية ، مؤلفة من المهاجرين أساسا ، فى بعض المدن وبخاصة سان باولو وريودى جانيرو . وكان السكان فى الولايات الشمالية من الجمهورية ، وهم أساسا من الزنوج والمولدين ، يعيشون فى بؤس شديد ، ولكنهم لم يجدوا زعما باستثناء بعض المتعصبين الدينيين بين الفينة والفينة وكان تفوذهم محلى بحت . وكان المهاجرون البيض محتشدين أساسا فى الجنوب وبخاصة سان باولو ، وقصروا نشاطهم فى الغالب على السياسة المحلية . وكان للألمان جماعة اشتراكية فى سان باولو أخذت تصدر صحيفتها الخاصة ، « فوروارتز » منذ سنة ١٩١٢ ، وفى باهيا ، فى وسط البرازيل ، أصدر الإيطاليون صحيفتهم « آفاتى » منذ حوالى ذلك الوقت . وكان النفوذ الرئيسى فى ريودى جانيرو فوضويا . فقد نظم الفوضويون أنفسهم فى السنوات السابقة على سنة ١٩١٤ فى « اتحاد اجتماعى ديموقراطى » أصدر هناك صحيفة هى « أوليبرتاريسما » . ولم يتألف « الحزب الاشتراكى البرازيلى » الا فى سنة ١٩٠٦ ، ولم تبدأ أية حركة فعالة تتبلور الا أثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت النقابات الموجودة محلية ، وليس بينها سوى رابطة فضفاضة جدا عن طريق الجماعات الفوضوية . وفى مناطق الريف بدأت حركة لثوها فى سنة ١٩١٤ تحت تأثير « اتحاد الزراعيين » الذى كان قد تكون حديثا .

أما شيلى التى كانت الاشتراكية قد بدأت فيها ، كما رأينا ، قبل ذلك بكثير ، فإن امتدادها الجغرافى جعل من العسير جدا نمو أية حركة بين الطبقة العاملة أو الفلاحين تشمل البلاد كلها . والواقع أن معظم السكان مركزون فى المنطقة الوسطى ، وبخاصة حول سانتياجو وفالباريزو ،

ونكن مناطق التعدين الرئيسية توجد أما في الشمال ، في المنطقة التي تكاد تكون صحراء بلا ماء فيما عدا مناطق المناجم ، أو في أقصى الجنوب في أقليم كونسبشون حيث توجد مناجم الفحم . ولم تكن المناطق الشمالية ، التي تضم المستودعات الرئيسية للثروات والثروات المعدنية الأخرى ، جزءا من شيلي الى أن استولت عليها اياها حرب الباسفيك ( ١٨٧٩ — ١٨٨٣ ) من بيرو وبوليفيا ، ولكن استغلالها تحت اشراف شيلي بمعونة رؤوس الأموال الأجنبية ، كان قد بدأ قبل ذلك في ظروف سيئة وغير سحية للغاية ساعدت فيما بعد على جعل المعدنين من أكثر الجماعات العمالية اصرارا في صلابتهم ، لا في شيلي وحدها بل وفي أمريكا اللاتينية كلها .

وقد استمرت شيلي ، رغم اقرار حق الانتخاب للرجال في كل مكان — بشرط معرفة القراءة والكتابة — منذ سنة ١٨٧٤ ، تحكم بواسطة أقلية ثرية ضيقة تسندها مصالح الرأسمالين الأجانب الى سنة ١٨٨٦ عندما انتخب جوزيه بالماتيدا ( ١٨٤٠ — ١٨٩١ ) رئيسا . وكان بالماتيدا أرستقراطيا راديكاليا ذا وجهات نظر اجتماعية تقدمية الى حد كبير ويقف موقف العداء من السيطرة الشديدة التي كانت الكنيسة الكاثوليكية تمارسها على البلاد . وقد اضطر في أثناء الصراعات التي قامت بينه وبين الكنيسة والأرستقراطية من سادة الأراضي الى تولي سلطات ديكتاتورية : وأثار ذلك تمردا أدى الى خلع فانتصر في سنة ١٨٩١ . واستمر النظام الديوقراطي المزعوم الذي أعقبه الى ما بعد الحرب العالمية الأولى . وكانت هذه الفترة فترة تغير سريع مستمر في الحكومات القائمة على تكتلات مختلفة من أحزاب اليمين والوسط ؛ ومن الناحية الاقتصادية فترة نمو سريع في التعدين وبخاصة في انتاج النترات الذي كان يكون معظم الصادرات والدخل العام . بيد أن الظروف كانت من نوع يسمح بنمو حركة

عمالية كبيرة . وقد أشرنا من قبل الى تأسيس الحزب الديموقراطى ، ببرنامج اشتراكى فى خطوطه المريضة ، سنة ١٨٨٦ ؛ ولكن كان هناك أمر أكثر أهمية هو نمو النقابات ، فى الغالب تحت اسم « جمعيات تبادل المنافع » وفى شكل حركة تعاونية كبرى . وقد كان لأقدم النقابات — نقابة الطباعة — وجود مستمر منذ سنة ١٨٥٣ . وكانت قوة النقابات ، حتى سنة ١٩٠٠ ، أساسا بين العمال غير اليدويين وعمال خدمات النقل ؛ ولكن بعد ذلك أخذ المعدنون يلعبون دورا متزايدا ، وبدأت الحركة كلها تتخذ طابعا أكثر صلابة . فالى جانب المعدنين ، كانت هناك اضرابات كبيرة لعمال الترام وعمال الميناء فى ستياجو وفى فلباريزو سنة ١٩٠٢ والسنة التالية ؛ وفى سنة ١٩٠٥ ، وكانت فترة أزمة اقتصادية ، اندلع اضراب عام فى ستياجو وانتشر الى مناطق أخرى منها مناطق التعدين . واتخذت الحكومة اجراءات اخمداد قوية ، وأصيب بالرصاص عدة مئات من المضربين قبل أن تنهار الاضرابات . وبعد ذلك بأربع سنوات كانت الحركة قد استعادت قواها الى حد يكفى لأن تنظم « فدرال نقابات مركزى » ( عرف باسم ف . ن . م ) يعطى جميع المناطق الصناعية ويضم كلا من « جمعيات تبادل المنافع » القديمة والاتحادات الصناعية الأحدث عهدا والتي كانت أكثر جهادية .

وقد فرضت هذه الاتحادات سيطرتها تدريجيا وعملت جنبا الى جنب مع الهيئات الأقل شأنًا المكونة من عناصر صلبة والتي كانت انتظمت تحت زعامة بعض أبناء أمريكا الشمالية ممن ينتمون الى « عمال العالم الصناعيين » . وقد صار « لعمال العالم الصناعيين » قوة كبيرة بين عمال الموانئ بصفة خاصة . وكانت الشخصية البارزة فى ال ( ف . ن . م ) هو لويس ريكابارن الذى كان له أيضا دور نشط فى الحزب الديموقراطى

وأدار صحيفته « لارفورما » . وفي سنة ١٩٠٦ قرر « الحزب الديمقراطي » الانضمام الى « الدولية الاشتراكية » ، ولكنه لم يستمر في صلتها . ففى سنة ١٩١٢ انفصل الجناح اليسارى « للحزب الديمقراطي » ، الذى كان قد اتجه الى اليمين ، وصار ريكا بارن زعيم « حزب العمال الاشتراكي » الجديد الذى قىض له أن يلعب دورا هاما فى حركة « الجبهة الشعبية » بعد سنة ١٩١٨ . وقد انتخب ريكا بارن فى سنة ١٩١٢ عضوا فى البرلمان ، ولكنه فقد مقعده لأنه رفض أن يقسم يمين الولاء للدستور . وظل ال « ف . ن . م » المنظمة النقابية الرئيسية الى السنوات الأولى من عشرينات هذا القرن عندما تحطم نتيجة للانحطابات التى حدثت بعد انضمامه الى « الدولية الحمراء للاتحادات العمالية » . وقد ضعف مركزه بصورة خطيرة ابان الحرب العالمية الأولى بسبب الأثر السئ الذى تركته الحرب فى تجارة الصادر . فقد أغلقت مناجم كثيرة واشتدت قسوة البطالة . ولكن كلا من النقابات والحزب الاشتراكي استطاعا الاحتفاظ بكيانهما ليندمجا معا بعبارة جديدة بعد انتهاء الحرب ؛ وان كان الهبوط الذى حدث فى صناعة الترات بسبب منافسة الترات المصنوعة قد استمر يؤثر تأثيرا سينا فى حالة البلاد الاقتصادية وفى قدرة النقابات على الحصول على اصلاحات اجتماعية . بيد أن النمو المتزايد للتعددين فى النحاس أتاح مركز اشباع بديل لروح الجهادية فى النقابات .

وكانت هناك بدايات للنشاط الاشتراكي فى قليل من دول أمريكا اللاتينية الأخرى ابان السنوات الأولى من القرن العشرين ؛ فقد تأسس فى بوليفيا « مركز اجتماعى عمالى » سنة ١٩٠٦ فى لاباز ، وتزعّم مظاهرات كبرى فى « يوم مايو » طالب فيها « بيوم الثمانى ساعات » . وانبثق من هذه المنظمة فى سنة ١٩١٢ « فدرال عمالى للعمال » أعيد تسميته فيما بعد

باسم «فدرال العمل العالمى» الذى لم تصر له أهمية الا بعد سنة ١٩١٨ . وكان معدنو الصفيح هم مصدر قوته . وكانت هناك أيضا حركات صغيرة فى جمهوريات أمريكا الوسطى ، ولكن هناك أيضا حدثت التطورات الرئيسية بعد سنة ١٩١٨ . وفى سنة ١٩١٢ دعا الأرجنتينيون الى أول محاولة لمقد مؤتمر عمالى عام لأمريكا اللاتينية فى يونس ايرس وحضره مندوبون من الأرجنتين وأوروغواى وباراجواى والبرازيل وشيلي وبيرو . ولكن لم تنبثق عنه أية منظمة دائمة . أما المحاولة التى قام بها « الفدرال الأمريكى للعمل » والنزاعات التى قامت بين هذه الهيئة والتقابات الكبرى فى أمريكا الوسطى والجنوبية فانها تنتمى الى فترة ما بعد سنة ١٩١٤ .

أما كوبا فان أول موجات الثورة الوطنية كانت قد استنزفت قواها فى سنوات الصراع العشر من ١٨٦٨ الى ١٨٧٨ ، ولم تنم قوى تمرد جديدة على نطاق كبير الا حوالى سنة ١٨٩٠ . وكانت الشخصية الرائدة فى الحركة الثورية الكوبية اباذ سنوات ما بين الفترتين هو خوسيه مارتى (١٨٥٣-٩٥) ، الذى كان قد سجن بسبب صحافته الثورية فى سنة ١٨٧٠ فى سن السابعة عشرة ونفى الى أسبانيا فى العام التالى . وفى أسبانيا درس فى سرقسطة ومدريد حيث حصل على درجته الجامعية فى سنة ١٨٧٤ . ونشر هناك أيضا نشرات تفضح نظام السجون فى كوبا وتهاجم الجمهورية الأسبانية لأنها لم تمنح كوبا استقلالها . وفى سنة ١٨٧٥ ذهب الى المكسيك حيث عمل صحفيا ، وبعد ذلك امتحن التعليم فى جواتيمالا . وعاد الى كوبا فى ١٨٧٨ ، وتنى ثانية الى أسبانيا فى العام التالى ، ولكنه فى سنة ١٨٨٠ استقر فى نيويورك وشرع يبنى حركة كوية بين المنفيين . وقد كتب أشعارا وقصة ، واشتغل كثيرا بالصحافة دفاعا عن قضية استقلال أمريكا اللاتينية . وفى سنة ١٨٩٠ كونه رابطة بين المنفيين الكوبيين فى نيويورك ؛



وتحولت هذه الرابطة في سنة ١٨٩٢ الى « الحزب الثورى الكوبى » وكانت صحيفته هى « باتريا » التى أنشأها خوسيه مارلى . وقامت صلات وثيقة بين الحزب الجديد وقومىي بورتوريكو . وابتان السنوات الثلاث التالية شغل مارتى ، بالاشتراك مع جنرال ماكسيمو جوميز الذى كان أحد زعماء الصراع السابق ، فى الاعداد لتتعد ؛ وفى سنة ١٨٩٥ أصدر هو وجوميز بياناً يدعو الشعب الكوبى الى حمل السلاح ، وأبحرا الى كوبا فى قوة صغيرة ونزلا هناك فى أبريل . وقتل خوسيه فى الشهر التالى فى مناوشات تاركا جوميز وأنطونيو ماركو مستمرين فى الصراع الثورى .

وفى هذه الأثناء كان الشاعر دييجو فيشته تيخيرا ( ١٨٤٥ — ١٩١٥ ) قد أسس فى كوبا سنة ١٨٩٠ ناديا للدعاية الاشتراكية واستأنف التنظيم النقابى الذى بدأه مارتينيز فى السبعينات من القرن الماضى . وقد أعطت كارثة هبوط أسعار السكر ، الذى جاء عقب الكساد الأمريكى فى سنة ١٨٩٣ ، إشارة البدء بالتمرد . وكانت بداية الحركة ناجحة ، ولكن فى سنة ١٨٩٦ عين جنرال ويلير قائدا للقوات الأسبانية ولجأ الى سياسة وحشية فى اخماد التمرد بأن ساق آلافا عديدة من الكوبيين الى معسكرات الاعتقال لينظف المناطق الموبوءة . وأدى ذلك الى احتجاج من الولايات المتحدة ، واضطرت أسبانيا الى منح كوبا صورة من الاستقلال الذاتى فى الحكم فى بداية سنة ١٨٩٨ . ولكن عند هذه النقطة أدى نفس السفينة الأمريكية « ماين » فى ميناء هافانا الى تدخل من جانب الولايات المتحدة ونزول قوات أمريكية فى كوبا ، وعند نهاية الحرب الأمريكية الأسبانية صارت كوبا تابعة للولايات المتحدة . وكانت تحت الحكم العسكرى الأمريكى من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٠٢ ، وعندئذ وضع دستور كوبى جديد موضع التنفيذ جاعلا من كوبا دولة مستقلة ، ولكنه يحتفظ للولايات

المتحدة بحقوق التدخل التي استعملتها بعد ذلك في عدة مناسبات . وحدثت  
إبان السنوات التالية اضطرابات كبيرة بين عمال المزارع ، ووصلت هذه  
الاضرابات في سنة ١٩١١ الى تمرد على نطاق واسع . وفي سنة ١٩١٢  
حدث تمرد بين الزوج وأرسلت الولايات المتحدة جنودا لاقماده .

وقد بدأت حركة الاضطرابات في سنة ١٩٠٢ أساسا كاحتجاج ضد دفع  
الأجور بأوراق نقدية سعرها منخفض . وأخذت هذه الحركة ، وأخذت  
التقابات تضعف خلال السنوات التالية وإن كانت قد قاومت بشدة . وتدخل  
« الفدرال الأمريكى للعمل » بمحاولة لاعادة تنظيمها على نمط الولايات  
المتحدة ، ولكن لم يتم شيء ؛ وفقدت الحركة الاشتراكية ، التي لم تكن  
قوية في وقت من الأوقات ، نفوذها في ظل النظام الجديد خلال صراع طويل  
بين دعاة العمل البرلماني والسندكاليين القوضيين .

وكانت البلاد طوال الفترة من سنة ١٨٩٥ الى ١٩١٤ في حالة  
اضطرابات ، وتدخلت الولايات المتحدة مرارا ، الى جانب الرجعيين عادة .  
وحدثت في سنة ١٩١٧ ثورة ليبرالية ضد الرئيس المحافظ الجنرال مينوكال  
الذى كان قد أقام ديكتاتورية فاسدة . وأتزل الأمريكيون جنود بحرثهم  
للدفاع عن الممتلكات ؛ وهزم الليبراليون واستمر الصراع الداخلى وتدخل  
الولايات المتحدة في العشرينات الماضية . ولكننا لا نستطيع متابعة القصة  
الى أبعد من ذلك هنا .

ولا يمكن القول بأن الثورين الكوبيين كانوا اشتراكيين ؛ كما أن  
منظرهم الرئيسى خوسيه مارتى لم يتقدم بأى مذهب اشتراكى محدد . فقد  
كان ثوريا قوميا أكثر منه اشتراكيا ، بيد أن قوميته كانت راديكالية للغاية  
وتقوم على مفهوم من المساواة العنصرية يربطه بالتطورات الاشتراكية  
والشيوعية في أمريكا اللاتينية . وقد أدرك ضرورة أن تقوم حركته الثورة

أساسا على الطبقات العاملة ، وبخاصة على أكتاف عمال المزارع ؛ ورفض باستمرار برنامج دعاة الاستقلال الذاتى الكويى الذين أرادوا انقاذ الجزيرة من أسبانيا ووضعها تحت حماية الولايات المتحدة . فقد كان خصما قويا « للاستعمار » ، وكتب أبان اقامته فى نيويورك كتابات شديدة ضد الرأسالية الأمريكية ، وبخاصة جوانبها الامبريالية . يد أن سياسته كانت سياسة تعاون بين الطبقات العاملة ، التى كان اعتماده الرئيسى عليها ، والوطنين من الطبقة الوسطى الذين يمكن اقناعهم بالانضمام اليها ضد أرستقراطية أصحاب المزارع على أساس عدم التمييز العنصرى ؛ وكان من دعاة التشريعات الاجتماعية المتقدمة ، وعلى هذه الأسس يستحق مكلفا فى هذا المؤلف .

وقد أقيمت للآخر البلد الأمريكى اللاتينى الذى حدثت فيه أهم تطورات فى الحركة العمالية والاشتراكية خلال السنوات السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى . ولم يكن للمكسيك الى سنة ١٩٠٠ أى دور فى النشاط الاشتراكى أو حتى النقابى ، وان كان قد حدث فيها كما رأينا نسر محدود للجمعيات التعاونية والتبادلية فى مرحلة مبكرة . فلم يكن هناك مجال للنشاط السياسى أو النقابى فى عهد دكتاتورية بورفيريو دياز . الى أن بدأت تنهار . وكانت النقابات حركات سرية ، وبخاصة بين رجال السكك الحديدية وعمال النسيج ، وقد قامت باضرابات فى بعض المناسبات ، ولكن حركة السبعينات من القرن الماضى الضخمة كانت قد اختفت تقريبا . فقد تعرض عمال البترول المعزولون فى الشمال لاضداد شديد القسوة بحيث لم يكن فى وسعهم تكوين أية منظمات ثابتة . وكان تمرد الفلاحين منتشرا ، ولكنه كان أضعف من أن يتجاوز حدود المقاومة المحلية البحتة ، وليس له سياسة سوى مجرد الاحتجاج ضد الظروف

البشة التي كان يعيش فيها جمهرة الناس في ظل الحكم الاقطاعي لكبار أصحاب الضياع الذين كان معظمهم أجنيا من أوروبا أو متغيون لا يعيشون في اقطاعاتهم الكبيرة المهمة .

وكانت سياسة دياز تقوم على التنمية الاقتصادية بمساعدة رأس المال الأجنبي : وكان رأس المال الوطني الموجود صغيرا ، حتى في مصانع المنسوجات ، التي أنشئت في أعداد كبيرة ، ولم يكن منه شيء تقريبا في صناعة البترول التي كان لرأس المال البريطاني والأمريكي نصيب الأسد فيها .

وكان من بين العقبات الكبرى في نمو حركة عمالية ، الى جانب الديكتاتورية ، الهوة الواسعة بين العمال الصناعيين وسكان الريف ، الذين كانوا من الهنود أساسا وكانت مستويات معيشة جمهرتهم بشعة تماما . ولم يكن في استطاعة المهاجرين البيض الإقامة في الأرض الا اذا كانوا من الرأسماليين الذين يستطيعون استغلالها بواسطة عمال من الهنود . ولذلك استقروا في المدن وحاولوا هناك أن يستخلصوا لأنفسهم ظروفًا محتملة بأن جعلوا من أنفسهم أرستقراطية عمالية من العمال المهرة بينهم وبين غير المهرة هوة واسعة في الثقافة كما في القدرة على الكسب . ومما زاد الانفصال حدة النفوذ الذي كان للكنيسة بين جمهرة السكان ، لأن صور العبادة الدينية السائدة كانت تنطوى على خليط من الخرافات البحتة والاعتقاد في السحر مما لا يتفق كثيرا مع كللكة الطبقات المتعلمة ، في حين كانت عقلانية المثقفين تروع المتدينين وتبعدهم . وكانت الحاجة الأساسية الكبرى في المكسيك هي الاصلاح الزراعي ، ولكن عمال المدن والمعدنين ، الذين كان لديهم ما يكفيهم من شكاوى خاصة بهم ، لم يكونوا في مركز يسمح لهم بقيادة أية حركة زراعية أو بالتحالف معها بسهولة . فذلك النوع

من العناية الزراعية الذي قام به دكتور جوستو في الأرجنتين ما كان يلقي صدى بين سكان المدن في المكسيك : اذ كان آخر ما يفكرون فيه هو الاستقرار في الأرض كمنافسين للفلاحين الهنود ، الذين كان من المستحيل العيش في مستواهم برغم أن مستواهم هم كان منخفضا اذا قورن بمستويات البلاد الأكثر تقدما .

وقد بدأت الحياة تدب ثانية في العناية الاشتراكية في المكسيك سنة ١٩٠٠ عندما أسس الأخوة الثلاثة انريكو ( ١٨٧٧ — ؟ ) وعيسى ( ١٨٧١ — ١٩٣٠ ) وريكارдо فلوريس ماجون ( ١٨٧٣ — ١٩٢٢ ) صحيفتهم « ريجيناثيون » التي أغلقت على الفور . وعندئذ أصدروها في تكسس ، عبر الحدود ، وهربوها الى المكسيك . وكان الأخوة فلوريس ماجون فوضويين ، ولكن من نوع الاشتراكيين الفوضويين أكثر منهم فوضويين « خلص » . فلم يكونوا على عداء لكل صور العمل السياسي — بل للأسلوب البرلماني الاصلاحى فحسب . وفي سنة ١٩٠٦ أصدروا بياناً من سانت لويس في ميسورى يعلنون فيه تأليف « حزب ليبرالى » ، ولم يكن هذا الحزب فى الواقع حزبا برلمانيا بقدر ما كان مركزا لدعاية يقصد بها جمع صفوف الجماعات اليسارية خلف برنامج مشترك . وكان هذا البرنامج دعوة لثورة للقضاء على الدكتاتورية وقوة الكنيسة وانشاء نظام تحررى يؤمم ضياع الكنيسة الكبرى والأراضى غير المزروعة التى يملكها كبار ملاك الأراضى ، ويطفى العمل الاجبارى ، ويحدد حدا أدنى من الأجور لعمال الريف كما لعمال المدن . وطالب برنامج سانت لويس بعد ذلك بيوم الثمانى ساعات والتعليم العلمانى للجميع والمساواة فى الأجور بين العمال الأجانب والوطنيين وبانشاء حكم ذاتى محلى واستبدال الجيش القائم بحرس وطنى من المواطنين :

وكان لبيان فلوريس ماجون تأثير كبير وبخاصة في حقول الزيت وفي المناطق الشرقية من المكسيك جنوبا الى يوكاتان . ونظم في سنة ١٩٠٦ « اتحاد أخرى تحررى » وانتشر بسرعة من مناجم كانافيا ، التى كان يملكها الأمريكيون بالقرب من حدود الولايات المتحدة — حيث قام اضراب من أجل المساواة في الأجر بين العمال المكسيكيين والأجانب في سنة ١٩٠٦ . واختربت قوات من الولايات المتحدة ، بناء على طلب الشركة ، الحدود لاختماد الحركة ، وساعد ذلك على إثارة المشاعر القومية . ووقعت خلال هذا العام والعام الذى يليه اضرابات عديدة في مصانع النسيج ؛ ورد دياز على ذلك باعلان ان الاضراب عمل غير قانوني وبانشاء نظام لشهادات حسن السلوك تمنح للعمال الذين لا يشتركون فيها — نوع من القائمة السوداء بصورة غير مباشرة . وفي سنة ١٩٠٧ أنهى اضراب كبير في صناعة النسيج في ريوبلانكو بالوعد بالاستجابة الى مطالب المضربين ، ولكنهم عندما استأنفوا العمل بناء على ذلك أخذت اجراءات اخماد قاسية ولم تمنح أية تنازلات . واستمرت الصراعات العنيفة في المناطق الصناعية ، وهرب كثير من الزعماء التحرريين الى الجبال وحاولوا تنظيم تمردات بين الفلاحين . وفي هذه الأثناء كانت تنمو حركة اضراب هائلة بزعماء اميليانو زابانا ( ١٨٦٩ — ١٩١٩ ) بين الهنود والمولدين في جنوب المكسيك ، وبذل الاخوة فلوريس ماجون أقصى جهدهم لانشاء صلات معها . وكانت الدكتاتورية تواجه أيضا تحديا متزايدا من جانب السياسيين الأكثر تحررية وعلى رأسهم أحد ملاك الأراضي؛ وهو فرانسيسكو انداليثو ماديرو ( ١٨٧٣ — ١٩١٣ ) .

وكان ماديرو أحد كبار ملاك الأراضي وأصحاب المناجم في شمال المكسيك . وكان قد تلقى معظم تعليمه في فرنسا ، حيث أقام من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٩٥ ، وفي جامعة كاليفورنيا . وبعد سنة ١٩٠٠ اشتغل بالسياسة

ونظم «نادى بنيتو جواريس الديمقراطي»<sup>(١)</sup> الذى كانت له فروع في معظم أنحاء البلاد ، محاولا انشاء حزب تقدمي يقاتل ضد دكتاتورية دياز ومن أجل الاصلاح الزراعى . ونظم « لجانا ديموقراطية » في الولايات المختلفة ، ثم « لجنة وطنية » ، بهدف معارضة اعادة انتخاب دياز عندما تنتهى مدة رئاسته في سنة ١٩١٠ . ونشر في سنة ١٩٠٨ ، كجزء من الحملة التى قام بها ، كتاب « تعاقب الرئاسة في سنة ١٩١٠ » هاجم فيه الديكتاتورية وتقدم بيرنامج للاصلاح الدستورى والاجتماعى . وصادر دياز الكتاب ، ولكنه استمر يتوزع على نطاق كبير سرا . وعندما حان وقت الانتخابات رشح ماديرو للرئاسة وقام بحملة نشطة ضد دياز . وقبض عليه والحملة في ذروتها بتهمة اهانة الديكتاتور ، وعندما انتهت الانتخابات — التى أعلن دياز أنه فاز بها — أخلى سبيل ماديرو ؛ ويقول أنصار ماديرو أن نتائج الانتخابات مزورة . وعندئذ عبر ماديرو الحدود الى تكساس ومن هناك أصدر « خطة سان لويس بوتوس » مع نداء للتمرد . وكانت الخطة تتضمن ، الى جانب الحكم الدستورى وعدم جواز اعادة انتخاب الرئيس ، مشروعات كبرى للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى — التعليم للجميع بدون سيطرة الكنيسة وتوزيع الاراضى على الفلاحين والغاء نظام مشايخ القرى، المأخوذ من أسبانيا، الذين يتسلطون على الفلاحين لمصلحة الحكومة والارستقراطيين من أصحاب الاراضى واعادة الحقوق الجماعية لأهالى القرى في الغابات وموارد المياه . وأعلن بيان ماديرو أن الانتخابات لاغية لأنها تمت بأساليب غير مشروعة عن طريق مشايخ القرى — ولا شك أنها كانت كذلك . وأعلن نفسه رئيسا

(١) على اسم بنيتو بابلو جواريس ( ١٨٠٦ - ١٨٧٢ : وهو رئيس راديكالى من الرؤساء المكسيكيين وبعد بطلا قوميا ، وكان من أنصار الدستور الفدرالى التحررى في سنة ١٨٥٧ .

مؤقتا وعبر الحدود ثانية بحيث انضم الى قوات التمرد التي كانت قد أخذت تتجمع فعلا في الأقاليم الشمالية بقيادة باسكوال أورتسكو ( ١٨٨٨ — ١٩١٦ ) ، الذى كان قائد بغال ، ورجل العصابات فرانسييسكو فيلا ، المعروف باسم بانثو فيلا ( ١٨٧٧ — ١٩٢٣ ) والذى كان قد اعتصم بالجبال منذ مدة دياز الذى لم يستطع اخراجه منها . وبمساعدة هذه القوات أقام ماديرو حكومة مؤقتة في جيداد جواريز . وقام زاباتا في الجنوب ، وقامت تمردات عديدة في الأقاليم الأخرى . وعندما وجد دياز نفسه يواجه معارضة لا قبل له بها طلب الصلح ، واتفق ماديرو معه على أن يستقبل ليحل محله رئيس منتخب دستوريا ، وأن تحل القوات الثورية لتسمح بمقد انتخابات حرة . بيد أن زاباتا رفض تسريح جنوده من الفلاحين الى أن يتحقق الاصلاح الزراعى تماما ؛ وظلت معظم الجيوش المتنافسة قائمة ومع ذلك اجريت انتخابات للرئاسة في سنة ١٩١١ واختير ماديرو رئيسا بأغلبية ساحقة ، ولكن سمح للكونجرس المنتخب في عهد دياز بالبقاء ، ولم يستبدل معظم موظفى الديكتاتور القديم وقواده . وبدأ الكونجرس على الفور في وضع العراقل أمام اصدار قوانين الاصلاحات التى طالبت بها « خطة سان لويس بوتوس » ، ووجد ماديرو نفسه مهاجما من الجانبين — من دعاة النظام القديم بسبب مشروعاته الهدامة ، ومن الثورين باعتباره تراجع وحاول الوصول الى حل وسط ، هو في الواقع كارثة ، مع خصوم الاصلاح . وأصدر زاباتا من الجنوب في سنة ١٩١١ نداءه ، « خطة آيالا » ، مطالبا باستقالة ماديرو وتوزيع الأرض غير المزروعة فورا على الفلاحين ، وكذلك مصادرة ضياع مؤيدى دياز . وفي الشمال قاد أورتسكو انتفاضة جديدة ، لها برنامج مشابه بصفة عامة ؛ وانشأ ريشارد فلوريس ماجون ، الذى كان قد سيطر على اقليم جنوب كاليفورنيا النائى ،



جمهورية اشتراكية . وأرسل ماديرو جنرال هويرتا زعيم الجيش ضد أوروتسكو ، الذى هزم . ولكن هويرتا كان يعد العدة للانقلاب على ماديرو بالاتفاق مع العناصر الرجعية المعادية للثورة . وفى فبراير سنة ١٩١٣ حدث ثورة مضادة فى مدينة المكسيك ، وانضم اليها هويرتا مع معظم الجيش القديم . وأسر ماديرو ودبر اغتياله مع نائب الرئيس ج . م . ل . سواريز بواسطة حراسهما فى الطريق الى السجن وأعلن نفسه رئيسا . وأقام هنرى لين ويلسون سفير الولايات المتحدة على الفور حفلة لتكريم هويرتا وتهنتته ، ولكن قتل ماديرو كان أكثر ما يحتسبه الرئيس وودرو ويلسون ، ولم يعترف بحكومة هويرتا . وعلى أى الأحوال فانها لم تسيطر على البلاد : فقد ظل زاباتا ولم يهزم فى الجنوب ، وكانت هناك ولايات كثيرة لا سلطة لهويرتا فيها . وبصفة خاصة لم يقبل نصير ماديرو القديم ، فنستيانو كارانزا ( ١٨٥٩ — ١٩٣٠ ) حاكم اقليم كواهويلا فى الشمال : اعترف بهويرتا ، وسعى الى الحصول على تأييد بعض حكام الولايات الآخرين وزعماء حرب العصابات مثل بانشو فيلا استعدادا لحرب أهلية . وحاول كارانزا الوصول الى اتفاق مع زاباتا ، ولكن زاباتا لم يكن واثقا فيه واقطعت المفاوضات . وفى هذه الأثناء انفس هويرتا فى حكم ارباب حقيقى فى مدينة المكسيك ، وأعدم كثيرا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ذوى الاتجاهات التحررية أو الراديكالية وجعل يتصرف حيال المصالح الأجنبية بطريقة استدعت التدخل الايجابى من جانب الولايات المتحدة . فقد أرسل الرئيس ويلسون اسطولا لحماية مصالح الولايات المتحدة ، واحتل الاسطول فيراكروز ميناء مدينة المكسيك بعد قتال عنيف بقوة من جنود البحرية . وفى هذه الأثناء ثار بانشو فيلا ثانيا فى الشمال ؛ ونزل الى الميدان شريك ماديرو القديم الفارو أوبريجون ( ١٨٨٠ )

—١٩٢٨) —الذى كان قد أثبت قدرته العسكرية في الحملات التي قامت ضد أورتسكو وآخرين باسم ماديرو— ضد أنصار الثورة المضادة والى جانب كارانز وهزم أوفيلكس دياز بن أخى الديكتاتور المعجوز ؛ ثم هزم هويرتا نفسه واستولى على مدينة المكسيك فى أغسطس سنة ١٩١٤ . وهرب هويرتا الى الخارج ، بيد أن التخلص منه لم يضع بأى حال حدا للاضطراب . فقد زحف كل من زاباتا وفيللا الى وسط المكسيك وأصرأ على المطالبة بتوزيع الأرض فوراً على الفلاحين ، فى حين أراد كارانز أن يعطى الأولوية للإصلاح الدستورى وألا يتناول المشكلة الزراعية الا بعد اقامة نظام دستورى جديد . وطرده كارانز من مدينة المكسيك واحتلتها قوات زاباتا أولاً ثم قوات فيلا . ولكن زعماء الفلاحين فشلوا فى الاتفاق مع زعماء الطبقة العاملة فى المدينة الذين كانوا قد كونوا فى سنة ١٩١٢ منظمة مركزية باسم « المنتدى العالمى للعمل » .

وقد فضل النقابيون فى المدن كارانزا على كل من زاباتا أو فيلا ، برغم أنهم كانوا يجذبون الإصلاح الزراعى ، لوفهم من جيوش الفلاحين . أنهم كانوا يجذبون الإصلاح الزراعى ، لخوفهم من جيوش الفلاحين . وكانوا يفضلون أكثر منه أوبريجون أحد الأنصار المخلصين لبرنامج ماديرو الاجتماعى ، وعندما قرر أوبريجون مناصرة كارانزا كان لقراره أثر كبير فى موقف الطبقة العاملة المنظمة وجماعات اليسار السياسية . وفى أوائل سنة ١٩١٥ أنزلت قوات أوبريجون هزيمة قاسية بزاباتا الذى تراجع الى منطقته الخاصة فى الجنوب . وعندئذ زحف — أوبريجون على فيلا وأرغمه على الانسحاب بقواته الى معاقله فى الجبال الشمالية ؛ وعاد كارانزا الى مدينة المكسيك وأقام نفسه رئيساً بتأييد أوبريجون . وتحت ضغط أوبريجون أصدر فى سنة ١٩١٥ قرارات جمهورية بعيدة المدى تتعلق بالإصلاح الزراعى . وكان أهمها ذلك الذى

يميد للقرويين « مجامعهم القروية » التي كانت قد ذمرت في عهد ديكتاتورية دياز ، والذي يقرر مصادرة الأراضي واستخدامها في انشاء « مجامع قروية » جديدة ، والذي يميد لهذه « المجامع » حقوقها التقليدية في الغابات وموارد المياه . وفي نفس الوقت وقع كارانز اتفاقا ، عرف باسم « اتفاق فيراكروز » مع « المنتدى العالمي للعمل » ، وافق بمقتضاه « المنتدى » على تأليف « فرق حمراء » للدفاع عن الثورة وأن تضع هذه الفرق نفسها في خدمته لاختاد خصومه .

وعاد الى كارانز السلطان وبذلك استطاع أن يدعم مركزه ويحصل على اعتراف الولايات المتحدة . بيد أنه كانت هناك اضطرابات أخرى في الانتظار . فقد كان فيلا لا يزال طليقا في الشمال ، وفي يناير سنة ١٩١٦ هاجمت فرقة من أنصاره في سانتا ايزابل قطارا وقتلت ثمانية عشر أمريكيا كانوا فيه . وأعقب ذلك قتال مشوش ؛ وفي مارس اجتاز فيلا حدود الولايات المتحدة وهاجم كولبس في نيومكسيكو وقتل سبعة عشر أمريكيا آخرين . وعندئذ أرسلت الولايات المتحدة جيشا ، بقيادة جنرال برشنج ، لتعقب فيلا في داخل أرض المكسيك ولديه أوامر بتدمير قواته وقتله ؛ وتوغل هذا الجيش في المكسيك مسافة كبيرة وأخيرا اصطدم بقوات كارانزا في مناوشات كادت تؤدي الى حرب بين البلدين تقريبا . وأسر عدد من الجنود الأمريكيين ولم يطلق سراحهم الا بعد احتجاجات حادة ، قوبلت باحتجاجات حادة ضد احتلال القوات الأمريكية لأقاليم مكسيكية . وفي هذه الأثناء أذيع نبأ موت فيلا — كذبا — وانسحب الجيش الأمريكي أخيرا في سنة ١٩١٧ .

وبان هذه الفترة احتفظ زاباتا بسلطته في الجنوب ، وحدثت محاولات في عدد من الولايات لاستيقاق كارانزا في تنفيذ التغييرات الزراعية التي وعد

بها . وفي يوكاتان على وجه الخصوص أعلنت حكومة الولاية ، تحت رئاسة سلفادور ألفارادو ( ١٨٨٨ — ١٩٢٤ ) ، إلغاء كل ملكية خاصة في الأرض وأصدرت مجموعة متقدمة جدا من قوانين العمل — وهي اجراءات لم يسمح بها كاراتزا . وظلت يوكاتان مركزا للتمرد الاشتراكي بزعامة فيليب كاريليو بورتو ( ولد سنة ١٨٧٢ ) حتى وفاته وهو يحمل السلاح في سنة ١٩٢٤ .

وفي بداية سنة ١٩١٧ كانت البلاد قد خضعت لكاراتزا وأوبريجون الى حد كاف ليشعر مجلس شيوخ جديد في وضع دستور أساسه برنامج ماديرو . وقد كان هذا الدستور وثيقة تقدمية تماما . فقد أنشأ ، على الورق على الأقل ، نظام حكم ديمقراطي تماما ؛ ولكن ما هو أهم حتى من ذلك هو ما تضمنه من بنود اقتصادية واجتماعية . فقد أعلن أن الأرض والمعادن التي فيها ملك عام ، وبذلك بدأ النضال الكبير مع شركات البترول والحكومات الأجنبية التي أيدها في مطالبها ، وكذلك مع مصالح ملاك الأراضي من الوطنيين . وتتضمن نفس البنود ضمانات لصغار الملاك في حيازة الأرض ، وتجدد مقدار الأرض التي يمكن أن يشغلها تحت سيطرة الدولة . وأعلن الدستور الجديد التعليم العلماني المجاني للجميع والإلغاء السيطرة الدينية على المدارس وبذلك نشأ صراع عنيف مع الكنيسة وأنصارها . ووضع حدا أعلى للعمل في اليوم ثمان ساعات وحدا أدنى للأجور يعاد النظر فيه دوريا لمواجهة التغيرات في تكاليف المعيشة ، ووضع كذلك الأساس لمجموعة قوانين صحية لحماية العمال ، وقرر المساواة الكاملة في الأجر بين العمال الأجانب والوطنيين وبين النساء والرجال وقرر حق الاتحاد كاملا وكذلك حق الاضراب ، وأخيرا وعد بحرية القول والكتابة . وهكذا حصل كل من النقابات ودعاة الإصلاح الزراعي — على

الورق — كل ما تمنوه بقتضى دستور سنة ١٩١٧ ، وأكثر بكثير مما برضاه  
كثيرون من مؤيدى كارانزا — أوكارانزا نفسه . بيد أن الأجزاء  
الاقتصادية والاجتماعية من الدستور الجديد ، متميزة عن البنود سياسية ،  
كانت اعلانية بحتة : فمعظمها لم يكن له أثر على الا اذا صيغ في قوانين  
ايجابية . ولم يكن كارانزا ، الذى يحاول تهدئة كل من خصومه من الجناح  
اليمنى غير المتطرف والحكومات الأجنبية التى كان يريد اعترافها وتأيدها ،  
متعجلا في وضعها موضع التنفيذ . ودخل في نفس الوقت في صراع شديد  
مع شركات البترول الأجنبية التى رفضت الاعتراف بمشروعية مصادرة  
ممتلكاتها والتجأت الى حكوماتها طلبا للتأييد . وعندما تم وضع  
الدستور ، أساسا بضغط من أوريجون ومن « منتدى العمل » ، اتجه  
كارانزا الى اليمين أكثر فأكثر وبدأ يفقد نفوذه بانتظام بين القوى التى  
أنت به الى الحكم . وتشاجر بصفة خاصة مع أوريجون الذى استمر  
يطالب بالعمل . واستطاع الامساك بزمام الموقف طوال الجزء الأكبر من  
فترة السنوات الأربع التى انتخب للرئاسة فيها . ولكن محاولاته الحد  
من الاندفاع فى التشريع الاجتماعى وتدخله فى شأن حكومات الولايات  
أفقداه الشعبية بصورة متزايدة . وقد حافظ طوال فترة الحرب على الحياد ،  
واعتبر أنه يفضل الألمان — وهذا سبب آخر للاقسام الداخلى . وعندئذ  
تراجع فى بداية سنة ١٩٢٠ أمام ضغط المصالح البترولية الى حد إيقاف  
العمل بالقرارات التى كانت تقضى عليها بقبول تأمين ما فى باطن الأرض  
ودفع أتاوات وحق الحكومة المكسيكية فى تنظيم ظروف العمل . ولم ينبذ  
كارانزا هذه المطالب ، ولكنه أوقف تنفيذها وسمح لشركات البترول  
بالاستمرار فى استغلال حقول البترول فى ظل الظروف القديمة — وبذلك  
جلب على نفسه عداة قسم كبير من تأييد الطبقة العاملة ؛ وفى النهاية

تساجر أوبريجون معه وانسحب الى ولايته الأصلية ، سونورا ، ودخل في اتفاق مع بعض الجنرالات المتنمرين لقلب حكمه للحيلولة دون نجاحه في تحقيق انتخاب مرشحه في انتخابات الرئاسة القادمة في سنة ١٩٢٠ . وزحف أوبريجون على مدينة المكسيك واحتلها : واغتيل كارانزا وهو في طريقه هاربا الى فيراكوز . وانتخب أوبريجون ، بعد فترة من الحكم المؤقت ، رئيسا في ديسمبر سنة ١٩٢٠ .

وقبل ذلك بمدة ، في أبريل سنة ١٩١٩ ، كان عصيان زاباتا الطويل وتحديه للسلطة قد انتهى — ليس بالهزيمة ، بل بالاعتقال . اذ أعد له شرك بواسطة ضابط ، اسمه جواردو ، تظاهر بالانضمام اليه وقتله جنود جواردو . وتحطمت بموته الحركة التي كان مصدر وحيها وقائدها ، وعادت الأقاليم التي كان يحكمها الى سيطرة الحكومة الفدرالية . وعاش فيللا الى سنة ١٩٢٣ ثم اغتيل هو أيضا ، ولكنه لم يكن ممثرا قوة كبرى بعد هزمته على يد برشنج في سنة ١٩١٦ .

وعندما تولى أوبريجون الحكم في سنة ١٩٢٠ قام بمحاولة جديدة لتنفيذ البرنامج الثوري ، وبخاصة في جوانبه الزراعية . فشرع يعمل على توفير الأرض ليشغلها الفلاحون واعادة « المجامع القروية » وكذلك اعادة حقوق المجتمعات القروية في الغابات وموارد المياه اليها ، وفي تأييد النقابات في جهودها لوضع نصوص القوانين العمالية موضع التنفيذ : ولكنه واجه عقبات هائلة ، ولم تطبق اصلاحاته الزراعية الا في قسم صغير من البلاد ، وبعد أن انتهت فترة رئاسته لم يقف خلفاؤه المباشرون بإضافة تقدم يذكر ، الى أن جاء الرئيس جارديناس في الثلاثينات الماضية واستأنف العمل من أجل قضية « الثورة » من جديد ، وسار بها خطوات كبيرة باستئناف توزيع الأرض وتوسيع نطاق « المجامع » ليشمل مناطق أخرى .

ولأ تدخل قصة هذه التطورات اللاحقة للثورة الروسية في نطاق الجزء الحالي من هذا المؤلف ، بل في نطاق الجزء التالي . بيد أنه كان من المستحيل قطع السجل قبل ذلك ، حيث لم تكن هناك وقفة مناسبة قبل خيبة الأمل التي أعقبت الوعود التي قطعت في بداية فترة كارانزا . وفي الجزء الرابع سألتقط خيوط القصة ابتداء من دستور سنة ١٩١٧ الذى يتضمن رسميا ، وإن لم يكن في التطبيق المملى ، انجازات الثورة ابان مراحلها الأولى .

ويبقى أمامنا أن نرى الى أى مدى نجحت الثورة المكسيكية ، حتى سنة ١٩٢٠ عندما تولى أوريجون السلطة ، وأين فشلت ولماذا وقعت عند هذا الحد لم تتمده . ولا ريب في أن نجاحها يعود الى تمرد الفلاحين باصرار أكثر من أى سبب آخر . ويرجع الفضل فيه فوق كل شيء آخر الى اميليو زاباتا ، الذى وإن لم يكن مفكرا هو ذاته ، كان يعرف بوضوح ما يريد أن يفعله لتحسين حال الفلاحين . ولم يكن يهيمه من مشاكل الحكم سوى ما يؤثر في حياة الناس في القرى . وكان زاباتا قد بدأ حياته العاملة مدافعا عن الفلاحين في عهد دياز ، واضطر بسبب نشاطه الثورى الى الخدمة عشر سنوات في الجيش الأمريكى . وعندما أخلى سبيله في سنة ١٩١٠ قام بمحاولة لاستعادة أرض قريته الأصلية ، حيث كان هو نفسه فلاحا حائرا ، بواسطة الاجراءات القضائية الى الملكية الجماعية للقرية . وعندما فشل في هذه المحاولة نظم تمردا وقاد الفلاحين في الهجوم على الضياع الكبرى والاستيلاء على الأرض بالقوة . وقد أيد ماديرو في أول الأمر ، ولكن عندما لم يتحقق الاصلاح الزراعى استأنف العمل المباشر في منطقة واسعة وسيطر على ولاية موريلوز وعلى أقاليم كبيرة مجاورة . وطالب في « خطة آيالا » بتحطيم الضياع الكبرى واستعادة الأرض للمجتمعات

القروية . وكان زاباتا زعيما قادرا جدا للفلاحين وحظى بتأييد على الصعيد الفكري من كتابات أنطونيو دياز سوتوى جاما ( ولد سنة ١٨٧٤ ) . ولو لم يحتفظ زاباتا بقواته من الفلاحين في الميدان عاما بعد عام ، متحديا كل محاولة لاختماده ، ولو لم يتم بتوزيع الأرض فعلا وتحطيم الضياع الكبيرة في المناطق الخاضعة له ، لما أصدر السياسيون في مدينة المكسيك دستور سنة ١٩١٧ قط — أو على الأقل الأجزاء الخاصة بالأرض فيه ، والغالب أن العمال كانوا ، لولا حاجة كارانزا الشديدة الى مساعدتهم ضد زاباتا ، يكونون أضعف من أن يحصلوا على مجموعة القوانين العمالية المتقدمة التي وضع الدستور أساسها . ومع ذلك فإن العمال لم يفعلوا شيئا يذكر في تأييد زاباتا أو زعماء الفلاحين الآخرين : بل انهم في الواقع قاتلوا ضدهم مع قوات كارانزا . وهنا يكمن السر في فهم المرحلة الأولى للثورة ، التي حققت نجاحها برغم الهوة العميقة بين حركة عمال المدن — أو القسم الأكبر منها — والفلاحين . ولم يكن لهذه الهوة في الواقع وجود بين الحركة النقابية « التحررية » التي قام بها الأخوة فلوريس ماجون والفلاحين ، ولكن كانت هناك هوة عميقة بين النقابيين المنظمين في المدن — عمال المصانع والحرفيين وذوى المعاطف السوداء ، وكلهم أو معظمهم من دم أوروبى — والهنود والمولدين الذين كانت تتألف منهم جيوش الفلاحين . إذ كان عمال مدينة المكسيك والمدن القديمة الأخرى المتدينون والمتعلمون نسبيا يخشون الفلاحين نصف الهمج الأميين الذين يسيطر عليهم التساوسة . ولم يكن خوفهم منهم ماديا فحسب ، عندما كانت عصاباتهم تجوب البلاد وبخاصة عندما احتلوا المدن ، ولكن اقتصاديا أيضا باعتبارهم منافسين محتملين يمكن استخدامهم في خفض مستوياتهم المعيشية المنخفضة أصلا . وصحيح أن زاباتا ، عندما احتلت قواته مدينة المكسيك ، استطاع



أن يمنع أى نهب وأن يفرض حسن السلوك بمجرد قوة شخصيته البحتة ، بيد أن زاباتا كان لديه مستشارون طيبون وله سياسة ، وكان أكثر بكثير من مجرد زعيم طارئ لتبرد فلاحين . لقد كان بانشو فيللا وبعض الآخرين ينظرون على عنصر أكبر بكثير من رجال العصابات ، ولم يكن من السهل الثقة فى عصاباتهم . وكان اتباع الأخوة فلوريس ماجون من نوع مختلف طبعا — اذ كانوا اشتراكيين أو فوضويين من ذوى الوعى الطبقي لا يقودون جيوشا كبيرة من الفلاحين ، بل جماعات صغيرة شرعت تقيم جمهوريات صغيرة فى مناطق بذاتها ولم تعتمد كثيرا عن قواعدها ، ولكن حتى هذه الجماعات كانت موضع رية النقيبين والسياسين الاشتراكيين فى العاصمة .

وقد فرض زاباتا ، أكثر من جميع الزعماء الآخرين ، نفسه على أخيلة الفلاحين المكسيكيين ، لا فى المناطق التى سيطر عليها فقط ، بل وفى البلاد كلها الى حد كبير ، فقد صار فى جنوب المكسيك بطلا أسطوريا ، ويعتبر قبره أثرا مقدسا . ان العالم الخارجى يعرفه اليوم على أنه بطل فيلم سينمائى فاجح جدا عرض فى بلاد كثيرة منذ بضع سنوات أكثر مما يعرف عنه أى شيء آخر . وفى حياته كان يعرف فى الدوائر المكسيكية الرجعية باسم « أتيلالجنوب » ، وكانت تحكى قصصا مكفهرة عن التصرفات الفظيعة لعصاباته المؤلفة من الفلاحين . ولا ريب فى أن حرب الفلاحين فى المكسيك دارت بلا رحمة بين الجانبين ، وانطوت على قدر ضخم من الدمار فى الحياة والممتلكات . ولكن خطأ من كان ذلك ؟

لا يمكن عقلا اللوم على عاتق الفلاحين التعماء ، أو على زاباتا الذى كان مضطرا لقيادة رجاله تبعاً لمفاهيمهم ، الى جانب مفاهيمه هو ، حتى يحتفظ بولائهم .

ولم تجد الثورة المكسيكية ، في مرحلتها الأولى ، زعيما قادرا يوحد قواها ؛ لقد كان زاباتا زعيما عظيما بين فلاحي الجنوب ، ولكنه لم يحظ بسيطرة كبيرة في الشمال ، ولم تكن لديه القدرة على الوصول الى تقاهم مع الطبقة العاملة في المدن وكان أنصار الأخوة فلوريس ماجون أقل ، وكانوا محصورين في مناطق قليلة أبعد عن العاصمة ، من أن يستطيعوا التطلع الى الزعامة على نطاق قومي . وكان ماديروا أضعف وقدرته التنظيمية أقل مما ينبغي : كما لم تكن لديه أية أفكار واضحة أكثر من مجرد اقامة حكم دستوري . وصار كارانزا زعيما ، ووراءه أوبريجون « وأصدر الدستور الجديد والقانون الزراعي ، لا بفضل أية قدرات شخصية لديه في وضع السياسة بقدر ما كان بفضل قدرته على تقدير الموقف واستعداده للسماح للكونجرس الجديد بالسير في طريقه في إصدار القوانين ، وإن لم يسمح له بوضعها موضع التنفيذ . وعندما جاء أوبريجون الى الحكم في سنة ١٩٢٠ قام فعلا بمجهود جدي في الاصلاح الزراعي ، ولكنه لم يستطع أن يقطع شوطا كبيرا .

ومن ثم فإن ما أنجزته الثورة المكسيكية حتى سنة ١٩٢٠ كان تدميرا للنظام القديم أكثر منه بناء لأي نظام جديد . لقد كانت الاشتراكية ، اذا ميزت عن شبه الفوضوية التي يمثلها فلوريس ماجون ، ضعيفة حقا . فحتى سنة ١٩١٠ لم يكن هناك حزب اشتراكي — بل مجرد مجموعة من الاشتراكيين يعملون من داخل « حزب الأحرار » الذي كونه ماديرو في سنة ١٩٠٧ . وقد انشقت هذه المجموعة بزعامة ج . سارايبا ( ١٨٨٢ — ١٩٢٠ ) لتؤلف « الحزب الاشتراكي المكسيكي » في سنة ١٩١٠ ، الذي استمر يتعاون مع ماديرو — ومن بعده كارانزا — ولكن لم يكن له أى نفوذ في الريف أو حقول البترول . ان الاشتراكية كانت أقرب الى

اتجاه لدى السياسيين التحريريين ومذهبا تدين به بعض الجماعات الصغيرة جدا من المهاجرين ، منه الى أن يكون حركة . ولم يكن للاشتراكيين سياسة زراعية واضحة ، وقد جاء العنصر الاشتراكي في الثورة من قوة الشعور الوطني ضد الاستغلال الأجنبي في المناجم والمصانع ، وضد الميزات التي تنازل عنها دياز للأجانب والتفضيل في أجور العمال الأجانب ، لقد جاء من ذلك وليس من أى شعور اشتراكي أو ايمان بالتضامن الدولي للطبقة العاملة .

ولقد كانت مشكلة آبار الزيت ذات أهمية رئيسية طبعا في هذا الخصوص . ففي سنة ١٨٨٤ كان بورفيريو دياز قد أصدر مرسوما نقل الى ملاك الأراضي الموارد المعدنية التي تكون في الأرض . وكان هذا مناقضا للتقليد القانوني الأسباني الذي يجعل مما تحت التربة ملكا عاما . وقد فعل ذلك لتشجيع رأسى المال الأجنبي وللحصول على بعض المال من الأجانب الذين يحصلون على امتيازات ، وفي نفس الوقت لضمان تأييد الطبقات الثرية في الداخل ؛ وأدى ذلك الى تملك أراض كثيرة مليئة بالترول بواسطة شركات أجنبية ، بريطانية وأمريكية ، كما ترتب عليه زيادة ثراء ملاك الأراضي المكسيكيين الذين تملكوا حقوقا معدنية . ولقى دستور سنة ١٩١٧ مرسوم نقل الملكية الذي أصدره دياز ، وجعل ما تحت التربة ملكية قومية وطالب شركات البترول بالخضوع للقوانين الوطنية التي تنظم استغلال المصادر المعدنية وطالبها الدستور الجديد أيضا ، كشرط لتجديد امتيازاتها بأية شروط ، ألا تلجأ الى حكومتها ضد أى قانون تقرر الحكومة المكسيكية أن تنفذه . ورفض كل من الشركات البريطانية والأمريكية ، بتأييد من حكومتيهما ، التسليم بمشروعية البنود المتصلة بنشاطها من دستور سنة ١٩١٧ . وذهبت هذه الشركات الى أن الامتيازات التي حصلت

عليها من دياز في ظل الدستور القديم لا يمكن المساس بها ورفضت أيضا تطبيق القوانين المتعلقة بالأجور وظروف العمل وحاولت المحافظة على ممتلكاتها بواسطة حرس خاص تحدى سلطات الدولة . ومنعت تأليف النقابات ، الاسرا ، واتخذت اجراءات شديدة مع المهيجين الذين حاولوا تحدى هذا الخطر . وعندما سلم كارانزا في سنة ١٩٢٠ تحت الضغط الأجنبي ووافق على ايقاف تنفيذ قوانين سنة ١٩١٧ ، دون تهديد في المستقبل ، كانت الرغبة الأولى لشركات البترول هي الاستفادة ما أمكن من الفرصة المتاحة ما دامت قائمة . فارتفعت كميات البترول المستخرجة الى مستوى لم يسبق له مثل نظيرا لتعجل الشركات في الحصول على كل ما تستطيع الحصول عليه قبل أن تحوم الاضطرابات حول حقوقها ثانية . واستغلت امتيازاتها الى أقصى حد ، وهي تعلم أن كثيرا من الموارد الموجودة على وشك النفاذ ولم تكن تريد اتفاق رأس مال جديد في البحث عن موارد جديدة . وفي العشرينات الماضية هبط انتاج البترول في المكسيك بسرعة : وظل النزاع قائما الى أن عالجته كارنداس في النهاية بحزم في الثلاثينات . وهكذا انتهت الثورة المكسيكية ، في نهاية مرحلتها الأولى ، ولم يتحقق نصفها ، فقد ظلت الهوة عميقة بين كتلة الفلاحين والطبقات العاملة في المدن بلا معبر . وكان عمال المدن هم أكثر من استفاد منها : فقد حصلوا على حرية الاتحاد وحق الاضراب ، وذلك الى جانب قدر كبير من التشريعات العمالية وتحسين حقيقي في الأجور وساعات العمل وظروفه . واستطاعوا أن يجعلوا من أنفسهم أرستقراطية عمالية ، لا تقاس مستوياتها بالمستويات الأوروبية ، ولكنها أعلى بكثير جدا من المستويات المعيشية لجمهرة الناس — الهنود والمولدون الذين يعيشون في مناطق الريف . وقد استفاد من كان منهم سياسيا راديكاليا أو اشتراكيا — أو قوضوا

طبعاً — أيضاً بالهزائم الكبرى التي لحقت بسلطة الكنيسة . ولا يعنى هذا أن العقلايين والملحدين وحدهم كانوا يكرهون الكنيسة : لقد كان الفلاحون يكرهونها كراهية عميقة لأنهم عرفوها حليفاً طاعياً للأرستقراطيين من ملاك الأراضي وكمالك أرض مضطهد هي نفسها حالت بين الفقراء والحصول على الأرض . وكان الفرق أن الفلاحين كرهوا الكنيسة ولكن لم يكرهوا الدين ولا ، بصفة عامة ، مساوسة الأبرشيات الذين كانوا عادة فقراء مثلهم وكثيراً ما وقفوا الى جانبهم . لقد كان الفلاحون في الغالب شديدي التأثير بالخرافات ، ويسهل تحويلهم ضد المثقفين الملحدين في المدن ، وقد كان مما أخذ ضد دياز أنه أحاط نفسه بمستشارين ملحدين ؛ وبعد سقوط دياز بذلت الكنيسة جهدها لتحويل هذه الريبة الشديدة ضد خلفائه في الحكم . بيد أن المراتب الكنسية العليا كانت مكروهة الى حد أنها لا يمكن أن تكسب الفلاحين الى جانبها ، وكان ضعف سلطتها بعد سنة ١٩١٧ من العوامل المهمة في تمكين كارديناس ، بعد عشرين عاماً تقريباً ، من القيام بمهمة خلق المكسيك الجديدة حيث تركها خلفاء أوريجون تسقط .

## الفصل الثالث والعشرون

### العمال والاشتراكية في أستراليا

لم تلعب استراليا ونيوزيلانده ، وهما فائتان ومختلفتان تماما في التكوين الاجتماعى عن أى بلد أوروبى ، أى دور تقريبا فى شئون الدولية الثانية . لقد كان فيهما حركة عمالية نشطة قائمة أساسا على النقابات ، وبخاصة بعد سنة ١٨٩٠ . واهتمت النقابات الاشتراكية اهتماما حيا بالسياسة وأنشأت أحزابا عمالية ، تحت أسماء مختلفة ، فى الولايات كل على حدة . بيد أن هذه الأحزاب لم تكن اشتراكية بأى معنى كامل ، وفى معظم الحالات لم تتأثر كثيرا بالأفكار الاشتراكية من الخارج ؛ وكانت كوينزلاند استثناء فى هذه الناحية ، حيث كانت للاشتراكية فيها ، بفضل الجهود الدعائية التى بذلها وليم لين الى حد كبير ، نفوذ أكبر منه فى غيرها . وقد بدأت الأحزاب العمالية فى الولايات الاشتراكية الأخرى بوصفها أحزابا ثالثة تؤيد الحكومات التى تؤلفها الأحزاب الأخرى أو تسقطها دون أن تتولى الحكم هى الى أن بلغت من القوة مبلغا يكفى لأن تؤلف حكومات خاصة بها . وفى هذه الأثناء نجح الأحرار فى نيوزيلانده ، برئاسة جون بالانس فى أول الأمر ثم برئاسة ريشارد سيندون بعد ذلك فى الاحتفاظ بولاء النقابات ولم ينشأ حزب عمالى فيها حتى سنة ١٩٠٤ .

ولا يعنى هذا طبعاً أنه لم يكن هناك اشتراكيون فى استراليا ونيوزيلانده ، لقد كان هناك اشتراكيون ومنظمات اشتراكية ، وحدثت

أكثر من محاولة لتأليف حزب اشتراكي وكثيرا ما أعلنت الأحزاب العمالية نفسها أهدافا اشتراكية ، مثل تأميم وسائل الاتساج . ومع ذلك فإن الاشتراكية ظلت بأسس لمعظم الاشتراكيين مذهباً أجنبياً : فلم تحظ قط بتأييد جماهيري . وحتى عندما تقدمت الأحزاب العمالية باقتراحات اشتراكية ، كانت عادة تتجنب استخدام اللفظ . لقد كان نشاطها السياسي مركزاً على الأهداف المباشرة ، وحتى زعماءهم كانوا في الغالب قليلي الاهتمام جداً بالنظريات الخاصة بأي نظام اجتماعي جديد . ولم يكن سبب ذلك أنهم معتدلون : فقد كان هناك قدر كبير من القتال بين أصحاب الأعمال والعمال ، وكثيرا ما كانت النقابات — وبخاصة بين جزأى الأغنام وصناعات التعدين والمواني — عرضة لمذاهب راديكالية جداً وتستجيب بسرعة لشعارات الصراع الطبقي وحججه . وبين هذه الجماعات كثيراً ما اتخذت النزعة اليسارية صورة بيانات قوية الصياغة عن التضامن الطبقي والعداء الطبقي ، مع إعلان أن الهدف هو قلب النظام الرأسمالي . ولكن حتى مع ذلك فإن العناصر الصلبة من العمال الصناعيين كانت تعمل عملياً من أجل السيطرة على أصحاب الأعمال الرأسماليين لا من أجل إلغاء وجودهم ، وفي السياسة بدأت المعركة الكبرى أساساً حول شغل الأراضي والاستقرار فيها وكانت موجهة ضد المراعى الكبرى وإنشاء « مزارع الأسر » أكثر منها نحو أى هدف اشتراكي . وإلى جانب جماعات الصناعيين ذوي الصلابة ، حظيت مقترحات هنري جورج الخاصة « بالضريبة الواحدة » باستجابة أكثر بكثير من الاشتراكية الديموقراطية الماركسية ؛ فكانت الأحزاب العمالية أكثر اهتماماً بفرض الضرائب على الأغنياء ، الذين كانوا لا يتحملون إلا ضرائب قليلة جداً بمقتضى نظام من الضرائب غير المباشرة في الغالب ، منها بتجربتهم مما يملكون .

كما يجب ألا ننسى ، فيما يتعلق بأستراليا ، التأثير الضخم لقوة كبرى  
هى قوة المهاجرين الأيرلنديين وسلالتهم — وعن طريقهم قوة الكنيسة  
الكاثوليكية العدو للدود الاشتراكية باستمرار—على الحركة العمالية منذ  
البداية . ففى جميع الأوقات كانت هناك نسبة مرتفعة بشكل ملحوظ من  
الأيرلنديين الكاثوليك بين زعماء الحركة العمالية الاشتراكية ، محليا وفى  
المركز ، وكانت هناك صراعات لا نهاية لها نجمت عن الصراع بين ولائيين  
فى عقول مثل هؤلاء الزعماء ، ولائهم الكاثوليكي ولائهم للأحزاب  
العمالية التى جنحت نحو المعتقد الاشتراكي . وكثيرا ما اتخذت هذه  
الصراعات صورة التنافس بين الأفراد والجماعات فى السيطرة على المراكز  
الرئيسية . وكبت كثير من الزعماء غير الكاثوليك رغبتهم فى اعلان اعتناقهم  
للإشتراكية خشية فقدان تأييد العمال الكاثوليك ، أو حتى خشية اعلان  
حرمانهم رسميا بواسطة سلطات الكنيسة الكاثوليكية . وقد ابتعد  
الأيرلنديون عن الاشتراكية فى الغالب حتى اذا كانوا راديكاليين اجتماعيا  
وضد الامبريالية . ومنع ذلك الأحزاب العمالية ، حتى عندما كانت سياستها  
إشتراكية الى حد معين ، من قبول وصف الاشتراكية أو الارتباط بحركات  
إشتراكية فى بلاد أخرى أما عن طريق الانصالات المباشرة أو طريق الانضمام  
الى « الدولية الاشتراكية » .

ويوجد فى أستراليا حد فاصل فى سنة ١٨٥٠ ، وآخر فى ١٨٩٠—الأول  
جاء نتيجة لاكتشاف الذهب ، والثانى نتيجة لهزيمة الإضراب الكبير الذى  
قام به رجال البحر والعزازون . وحتى سنة ١٨٥٠ لم يكن هناك سوى قهابات  
قليلة منزلة . فقد نظم عمال صناعة الأثاث أنفسهم ابتداء من سنة ١٨٣٣  
ليحافظوا على قائمة أسعار لندن وكذلك لتوفير بعض المنافع التبادلية . وكان  
لصانعى البراميل وصفافى الحروف قهاباتهم فى سيدنى فى الثلاثينات من



القرن الماضي ، وحدث اضراب بين رجال البحر في سنة ١٨٣٧ أعقبه انشاء نقابة نظامية بعد ذلك بعامين . وفي سنة ١٨٣٩ ، وهي سنة بلغت فيها البطالة حدا خطيرا ، قام « اتحاد سيدني » بجمع أموال للإغاثة وحاول انشاء مخبز . وفي سنة ١٨٤٠ كانت هناك أيضا نقابات لصانعي العرايت والمهندسين وقامت « الجمعية الاسترالية لصقافي الحروف » ، التي أنشئت في سنة ١٨٤٠ ، باضراب في سيدني في ذلك العام . ونظم الحائكون وعمال البناء أيضا أنفسهم ابان الأربعينات . وكانت هناك أيضا ، ابان الفترة السابقة على سنة ١٨٥٠ ، نزاعات نجمت عن استخدام المحكوم عليهم الذين نالوا العفو كمصدر للعمل الرخيص . وجرى اكتشاف الذهب في عدة مناطق سوق العمل من العمال المهرة الذين ذهبوا في أعداد كبيرة الى حقول الذهب وأدى في نفس الوقت الى ارتفاع حاد في الأسعار : بحيث اضطر من بقى من العمال الى المطالبة بزيادات كبيرة في الأجور ، وكانوا في مركز طيب يسمح لهم بتحقيق مطالبهم . وارتفعت الأجور بسرعة ، وصارت النقابات نشطة للغاية ؛ ونجح عدد من هذه النقابات ، بالاضراب أو بدونه ، في تحقيق يوم الثماني ساعات . وخاض عمال الحفر في حقول الذهب معركتهم ضد مساويى « نظام الرخص » التي بلغت ذروتها في سنة ١٨٥٤ في معركة يوريكا ستوكيد القاسية . وفي نفس العام أنشأ المعدنون في بالارات « عصبة الاصلاح » . بيد أن هذا النزاع المرير لم تكن له علاقة بالاشتراكية أو بأى نوع من النقاية النظامية ، وعندما خفضت رسوم الرخص وعدلت طريقة ادارتها ماتت الحركة .

وشهد العام التالي — بداية حركة الثماني ساعات في كل من ملبورن وسيدني . وقد بدأت تحت تأثير جيمس ستيفنس ، أحد الميثاقين القدامى من أبناء ويلز ، بين عمال البناء ، وبخاصة البنائين أنفسهم الذين كانوا قد أنشأوا نقابات في ملبورن سنة ١٨٥٠ وفي سيدني بعد ذلك بثلاث سنوات .

وفي سنة ١٨٥٥ هدم زعيم البنائين ، هيولاندرث ، بقراره المشهور الذي يدعو العمال الى التوقف عن العمل بعد ثمان ساعات . وعندما رفض أصحاب الأعمال قبول ذلك ه ضرب بناءو ملبورن ، وأعقبهم بعض الحرف الأخرى ، في ١٨٥٦ وكسبوا انتصارا سهلا . وفي هذا العام نظم ت . و . فاين ، الجمعية التقدمية للنجارين في ملبورن ، وتكاثفت النقابات في « رابطة الثماني ساعات » ؛ وسرعان ما حصل عدد آخر من الحرف على هذه الميزة . وقد انهارت الحركة في سيدني لفترة ما بعد بداية مبشرة تماما ولم يتم الحصول على « يوم الثماني ساعات » تماما الا بعد عشرين عاما . ولكن النقابات في ملبورن ظلت قوية الى حد يكفي للمحافظة على ما كسبته ؛ وبفضل نجاحها أصبح يوم الثماني ساعات شيئا فشيئا قاعدة راسخة بين العمال المهرة وأصبح يعتبر أول الانجازات الكبرى للنقابة الاسترالية . بيد أن عادة اقامة مهرجان سنوي احتفالا به لم تبدأ الا في ١٨٧٢ ، في سيدني أولا ثم تبعتها مراكز أخرى .

وكانت فيكتوريا أيضا أول من قاد الطريق في اغاد مندوبيين عمالين الى « الجمعية التشريعية » للمستعمرة . فقد انتخب بيتر لالور ( ١٨٢٧ — ١٨٨٩ ) ، الذي كان قد فقد ذراعه في يوريكا ستوكيد ، عن دائرة بالارات في سنة ١٨٥٦ ، وحصل أحد الزعماء النقاين ، وهو شارلس جاردين دون ( ١٨٢٥ — ١٨٦٧ ) ، على مقعد في سنة ١٨٥٩ . وفي سنة ١٨٥٨ ألقت نقابات ملبورن « مجلس المهن للعاملين » الذي تحول بعد ذلك بسنتين الى « لجنة المهن » أو « لمجالس الحرف والعمل » التي سرعان ما أنشئت في جميع عواصم الولايات . وفي هذه الأثناء كان المحدثون ينظمون أنفسهم . فقد ألف معدنو الفحم في نيوكاسل نقابة في سنة ١٨٤٥ ، وعند بداية الستينات كان كل من معدني الفحم والمعدنين الآخرين قد

دخلوا فترة من الصراع الصناعى النشط . وأقنمهم جيمس فلتشر ( توفي سنة ١٨٩١ ) الزعيم الابكتلندى « لنقابة معدنى الفحم نيوكاسل » ، بإقامة مشروع تعاونى لاستخراج الفحم تحت إدارته فى سنة ١٨٦٣ ، ولكن المشروع بيع بعد عدد من السنين لشركة واستمر هو فى إدارته باسمها . وصار فيما بعد عضوا فى « الجمعية التشريعية » لينوساوث ويلز واستمر يلعب دورا نشطا فى مصلحة العمل . وتعرضت نقابات المعدنين لصمود وهبوط فى الستينات والسبعينات . وقد اقتصر معدنو الفحم فى اضراب كبير فى نيوساوث ويلز فى سنة ١٨٧٣ ، ولكن الجماعات المختلفة لم توحدها فى « اتحاد المعدنين الموحد » ، الذى يغطى جميع مناطق التعدين فى نيوزيلانده كما فى استراليا ، الا فى الثمانينات .

ويمكن القول بصفة عامة أن « العصر الطيب » للنقابات الاسترالية استمر فى ١٨٩٠ . وكان هناك طبعا ارتفاع وانخفاض وهزائم وانتصارات وقام أصحاب الأعمال بمحاولات لاحتلال العمل الرخيص باستخدام الصينيين أو أهل الجزيرة الأصلية محل العمل الأبيض ، وكانت هناك احتجاجات كثيرة على مساعدة الحكومة فى هجرة العمال البيض . بيد أن سوق العمل كانت فى مجموعها طيبة ، للعمال المهرة على الأقل ، وتعلمت النقابات استخدام قوتها فى انتزاع أقصى ما تستطيع من أصحاب الأعمال الذين كانوا عادة يجنون أرباحا طائلة . وبصفة خاصة تعلمت النقابات الحرفية الاحتفاظ باحتكارها للمهارة بواسطة تحديد عدد التلاميذ الصناعيين ورفض العمل مع غير النقابيين . ولم يكن أصحاب الأعمال أبان معظم هذه الفترة منظمين تنظيميا قويا لمقاومة مطالب النقابات ؛ كما أن النقابات ، وإن لم يكن لديها تنظيم فعال يغطى القارة كلها ، عملت سوية الى حد لا بأس به داخل كل ولاية عن طريق « لجان المهن » أو « المجالس النقابية »

في المدن الرئيسية ، وتعاونت من وقت لآخر في حركات ممتدة عبر حدود الولايات .

ويبدو أن انجوس كامرون ، سكرتير « مجلس عمال سيدني » ، هو أول نقابي انتخب في « جمعية تشريعية » بمعونة مالية قهاية . وقد انتخب عن دائرة سيدني الغربية في سنة ١٨٧٥ . واجتمع أول « مؤتمر شامل للنقابات » يضم استراليا كلها في سنة ١٨٧٩ ؛ وطالب ثاني مؤتمر ، الذي عقد في سنة ١٨٨٤ ، بدفع مكافآت للأعضاء ليصبح تمثيل العمال تمثيلا فعالا ممكنا في « جمعيات » المستعمرات . وأنشأ هذا المجلس أيضا لجانا برلمانية في الولايات المختلفة لتقوم بالدعاية الانتخابية لمصلحة العمال ، وكانت المطالب الرئيسية تنصب على تعديل قانون الخدم والسادة ونظام التفتيش على المصانع وحماية الصناعات المحلية والفاء تعدد الأصوات . وفي ١٨٨٥ أعلن « مجلس المهن » في فيكتوريا تأييده لتمثيل العمال ؛ وفي العام التالي أقرت هذه السياسة في « المؤتمر الشامل للنقابات » ، وأعاد المؤتمر أيضا تأكيد مطلبه الخاص بمكافأة الأعضاء . وخلال هذه الفترة كان لكثير من النقابات قواعد تحظر عليها التدخل في السياسة — أى في الانتخابات . ولم يمنعها ذلك من الضغط على السياسيين عندما يكون للعمال مصلحة مباشرة ، ولكنها لم تر ما يدعوها الى انشاء أحزاب عمالية مستقلة ما دامت تستطيع الحصول على معظم ما تريده مباشرة بواسطة العمل الصناعي ، مع العمل على ارسال بعض العمال الى « جمعيات » الولايات المختلفة حيث كانوا يعملون متحالفين مع السياسيين الراديكاليين الذين يناصرون « الرجل الصغير » ضد كبار أصحاب المرامي والأثرياء من أصحاب الأعمال .

وعندئذ تغير الموقف فجأة في سنة ١٨٩٠ . اذ انتهت فترة التوسع

الاقتصادى السريع الذى تم تمويله أساسا برأس المال المستورد ، وسارعت الحكومات المديونة وكذلك الرأسماليون المدينون على السواء الى تسوية موقفهم المالى . وخفض أصحاب الأعمال الأجور يمينا ويسارا ، وعدلت الحكومات عن انشاءاتها العامة والتجأت الى الاقتصاد الشديد فى الخدمات العامة . فضلا عن أن كبار الرأسماليين وأصحاب المرامي ، وقد رأوا الفرصة متاحة لهم مما حدث من تغيير فى سوق العمل ، انضموا بعضهم الى بعض فى محاربة « الطفيان النقابى » . واتفقوا بصفة خاصة على التكاثف فى مقاومة السياسة النقابية الخاصة برفض العمل مع غير النقابيين ، وأعلنوا مبدأ « حرية التعاقد » بين الرجل وصاحب العمل — أى حق صاحب العمل فى رفض التقيد بالتواعد الجماعية فيما يتعلق بالأجور والشروط وأن يجرى ما يشاء من مساومات مع المستخدم الفرد . وقد بلغت هذه المشكلة ذروتها فى صناعات الموانى والنقل البحرى وبين أصحاب المرامي وقنابات الجرازين القوية التنظيم فى وقت واحد ، وكانت هذه النقابات من أكثر النقابات نجاحا فى رفض السماح لأعضائها بالعمل مع غير النقابيين . وكانت أبرز شخصية فى نمو الحركة النقابية ابان هذه الفترة هو و . ج . سبنس الذى كان قد بدأ فى تنظيم المعدنين فى سنة ١٨٧٨ ، وعمل بسرعة على توسيع « اتحاد معدنى فيكتوريا » ، بعد أن صار سكرتيرا له فى سنة ١٨٨٢ ، وجعله « اتحادا شاملا » لأستراليا كلها . وتابع جهوده فى سنة ١٨٨٦ بإنشاء « اتحاد الجرازين » الذى اتشر بسرعة من فيكتوريا الى الولايات الأخرى وعمل فى اتصال وثيق مع « الاتحاد » المماثل الذى كان قد أنشئ فى كوينزلاند . وقد نجح هذان الاتحادان للجرازين خلال السنوات القليلة التالية فى تقرير اتفاقات نموذجية لا يقبل الجرازين العمل الا بمقتضاها . ومن بينها نظام « الورشة المعلقة » (Clossd Shop) الذى يقصر

العمل على التقايين وحدهم ، وكان معظم اصحاب المرامى معترضين على هذا النظام بشدة . وترتب على ذلك أن أصحاب المرامى أنشأوا منظمات خاصة بهم لمقاومة مطالب الاتحادين ؛ وفى سنة ١٨٩٠ كانت هذه المنظمات قد كونت « مجطى فدرالى لأصحاب المرامى » « برنامج مشترك يفوم على حرية التعاقد » — أى رفض التعامل مع النقابات أو الاعتراف بشروطها . وكان الجزازون ينتقلون فى جماعات من مكان الى مكان ابان موسم الجز ويعيشون فى معسكرات خاصة بهم ، وقد واجهوا أصحاب المرامى فى جبهة متحدة . وكان « بيان سبنس » الذى أصدره فى سنة ١٨٩٠ ، وأصر فيه على المحافظة على « عقد النقابة » ، هو الذى بدأ الاضراب الكبير فى ذلك العام والذى يعرف عادة باسم « الاضراب البحرى » بسبب بدايته .

وقد بدأ « الاضراب البحرى » الكبير فى الواقع بسبب حق رقابة ضباط السفن فى الانضمام « للاتحاد المهنى » فى ملبورن وبذلك تدخل فى فدرال مع رقابة رجال البحر ورقابة الطهارة والخدم ، ورقابة عمال الميناء . ومن بدايات صغيرة امتد النزاع من ولاية الى ولاية ومن حرفة الى حرفة عن طريق اضرابات التعاطف الى حد كبير وعن طريق محاولة تطبيق قاعسة ألا تتعامل أية رقابة فى « السلع الموصومة » أو تفعل أى شىء من شأنه مساعدة أى مؤسسة تستخدم « ذوى السيقان السوداء » . وصار الاضراب البحرى مختلطا ، أولا فى نيوساوث ويلز وفيكتوريا ثم فى كوينزلاند ، باضراب الجزازين عن طريق محاولة فرض عدم قبول قتل الصوف الخاص بمناطق الرعى التى يضرب فيها الجزازون ضد استخدام غير التقايين . وكان من عادة الجزازين فى مثل هذه النزاعات أن يقيموا « معسكرات اضراب » بالقرب من أماكن النزاع لمحاولة منع استعلاب ذوى « السيقان السوداء » ومنع العمال غير التقايين الموجودين فعلا عن العمل ؛ وكانت

هذه الأساليب كثيرا ما تؤدي الى صدامات ، وكان أصحاب المرامي يستجدون بالشرطة والجنود لاختاد الجزائريين . وكان أصحاب مصانع السفن أيضا يلتجئون الى ذلك ضد محاولات التدخل ضد عمل « ذوى السيقان السوداء » ، وكانت تحدث صدامات عنيفة في الموانى . وقبض على كثير من زعماء النقابات وحكم عليهم بالسجن ..

وكان مركز أصحاب الأعمال قويا ، حتى بدون مساعدة حكومات الولايات ، بسبب سوء الأحوال التجارية وانتشار البطالة . وفي سنة ١٨٩٠ ذابت أرصدة نقابات الجزائريين لما طال الصراع أسبوعا بعد أسبوع ، واضطرت الى انهاء الاضراب وترك الحرية لأعضائها في الحصول على أفضل ما يستطيعون مع تقييد أكبر عدد ممكن من أصحاب المرامي بشروط « عقد النقابة » ، ولكن على أن يتخلوا عن محاولة رفض العمل مع غير النقابيين أو منع ذوى السيقان السوداء من العمل . وما كاد هذا الصراع ينتهى حتى دخلت « نقابة الجزائريين » المنفصلة في كوينزلاند ، والتي كانت متصلة « بالفدرال الاسترالى للعمل » الذى أسسه لين ، في صراع مماثل تماما في بداية سنة ١٨٩١ . وتحول هذا الصراع الى قتال أعنف بكثير مما حدث في صراعات نيوساوث ويلز وفيكتوريا في السنة السابقة . اذ كانت حكومة كوينزلاند رجعية بشكل غير عادى وتسيطر عليها مصالح أصحاب المرامي : وكان « اتحاد أصحاب المرامي في كوينزلاند » أكثر الاتحادات التي من نوعه صلابة ، ولعل ذلك هو السبب في أن الحركة العمالية في كوينزلاند كانت أكثر الحركات هجومية . ونظم أصحاب المرامي على القور فرقة من « ذوى السيقان السوداء » من المدن ، وجندت حكومة الولاية الجند والشرطة معا لاختاد الجزائريين . ودعا « الفدرال الاسترالى للعمل » النقابات الأخرى الى تأييد الجزائريين يرفض التعامل في صوف.

« ذوى السيقان السوداء » ، وردت الحكومة باعتقال عدد من الزعماء واتهمتهم بالتآمر بمقتضى « قانون التكتل » البريطانى الصادر فى سنة ١٨٢٥ الذى كان قد أُلغى منذ أمد طويل فى بريطانيا ولكن حكم بأنه لا يزال نافذ المفعول فى المستعمرات . ولخص القاضى القضية ضد المسجونين فى عبارات شديدة العداء : واختلف المظفون فى أول الأمر ، ولكن بعد أن أغلق عليهم المكان دون طعام وافقوا على اداة عشرة منهم مع التوصية الشديدة بالرحمة . وعندئذ حكم القاضى أحكاما قاسية معظمها لعدة سنوات . وقد تصرف القضاء طوال هذا النزاع بقسوة شديدة وبتحيز واضح ضد المضربين ، وفى النهاية انهار الاضراب .

ومع ذلك فقد استمر الجرازون فى الصراع بعض الوقت ليحافظوا على « عقد النقابة » حيثما استطاعوا . بيد أنه فى سنة ١٨٩٤ أحس أصحاب المراعى فى كل الولايات بقوتهم وفرضوا « عقدا حرا » أشد من الأول ورفضوا أن يتعاملوا بأية صورة مع النقابات ، التى كانت قد صارت أضعف من أن تستطيع المقاومة ، وإن كان رجال كوينزلاند قد أضربوا مرة أخرى فى ذلك العام قبل أن يعترفوا بالهزيمة . وكانت هذه النقطة هى التى حول فيها مبنس « نقابة الجرازين » الى « اتحاد العمال الاستراليين » وشرع يعيد بناء قواه على أساس من تضامن أوسع نطاقا .

وكان هذا هو الموقف الذى أنشئت فيه الأحزاب العمالية بسرعة ، تحت أسماء مختلفة ، فى الولايات . إذ أن النقابات اتجهت أكثر الى السياسة بعد أن أدركت أن قوتها الصناعية لم تكف لحماية مصالحها فى مواجهة أحوال تجارية سيئة وتعاون فى اصرار بين أصحاب الأعمال لهزيمتهم بمساعدة الحكومة .

وكانت الشخصيتان البارزتان فى حركة الطبقة العاملة الاسترالية فى



الوقت الذى قامت فيه اضرابات سنة ١٨٩٠ الكبرى هما و . ج . سبنس  
 ووليم لين . وقد ولد وليم جبرى سبنس (١٨٤٦-١٩٢٦) فى جزر اوركنى ،  
 ولكنه أخذ الى استراليا صيبا . وعمل معدنا وراعيا ، وصار فى سنة ١٨٨٢  
 كما رأينا سكرتيرا « لاتحاد المعدنين » فى فيكتوريا ثم شرع يعمل على تنظيم  
 الجازين ، الذين حظيت قبايتهم ، التى تألفت فى سنة ١٨٨٦ ، بنجاح فورى  
 ولعبت دورا رائدا فى صراع سنة ١٨٩٠ . بيد أن سبنس لم يكثف بهذه  
 الانجازات الكبيرة فى التنظيم النقابى . فقد كان يؤمن ايمانا ثابتا بالعمل  
 الصناعى المنسق ، وكان يطمح الى بناء منظمة فعالة تغطى كل أنواع العمال ،  
 صناعيين وزراعيين ، وتستخدم قوة الجميع فى مساعدة أى قطاع يحتاجها ،  
 ولم يتحقق هذا الطموح قط ، ولكنه استخدم نقابة الجازين فى ساعة  
 هزيمتها كنواة لانشاء أكبر « نقابة تعرفها استراليا » : « اتحاد العمال  
 الاستراليين » . وكان هذا الاتحاد بمقتضى قواعده مفتوحا لجميع الأجراء ،  
 ولكنه ظل مدة طويلة محدودا عملا بصناعات الرعى التى تضم مجموعة  
 كبيرة متنوعة من العمال فى عدد كبير من المهن المختلفة . وقد امتد هذا  
 الاتحاد فيما بعد الى خارج صناعات الرعى بين حرف كثيرة أخرى وامتص  
 نقابات أخرى مثل « النقابة المندمجة للعمال » فى كوينزلاند . وقد كان  
 سبنس فى الواقع هو الرائد قبل النقابات البريطانية بأمد طويل ، لذلك  
 النمط « العام » للنقابة المنظمة على أساس طبقي . وكان « اتحاد العمال  
 الاستراليين » تحت زعامته يقف فى منتصف الطريق بين النوع الذى تمثله  
 نقابات عمال الغاز وعمال الموانى التى أنشئت فى بريطانيا سنة ١٨٨٩ ،  
 و « النقابة الكبيرة الواحدة » التى فضلها النقاويون الصناعيون الأمريكيون .  
 وفيما بعد اقترب أكثر الى نمط النقابات الأولى ؛ ولكن كثيرين من  
 العناصر الصلبة كانوا ينظرون اليه فى مراحل الأولى — قبل « عمال

العالم الصناعيين » بأمد طويل — على أنه سيصير المنظمة الكبرى الواحدة لصراع الطبقة العاملة الاسترالية .

وقد انتخب سبنس لبرلمان نيوساوث ويلز في سنة ١٨٩٨ ، ولبرلمان الكومونولث عندما أُنشئ في سنة ١٩٠١ ؛ ولكنه ظل يولى اهتمامه الأساسى للشئون النقابية ، ولم يصروزيما حتى سنة ١٩١٤ . وفى سنة ١٩١٦ أيد سبنس هيوز ضد حزب العمال فى قضية الضمة العسكرية الاجبارية ، وققد مقعده . وبعد ذلك بقليل اعتزل السياسة . ولم يكن سبنس منظرا عظيما ، وقد قامت سمعته الضخمة على قدرته التنظيمية . وكان يؤمن بقوة بوحدة الطبقة العاملة وبأوسع أنواع النقابية كوسيلة لتحقيقها .

ويقف الزعيم الآخر ، وليم لين ( ١٨٦١ — ١٩١٧ ) ، على النقيض تماما من سبنس . والواقع أنه الوحيد من بين الاشتراكيين المتصلين بالحركة العمالية الاسترالية الذى يستطيع أن يدعى أى حق فى اعتباره منظرا . وقد ولد لين فى انجلترا وذهب الى كندا فى سن الرابعة عشرة . وصار صحفيا ثم هاجر الى استراليا فى سنة ١٨٨٥ وأنشأ صحيفة ، هى « البومرانج » ، حظيت بتوزيع كبير بين الطبقة العاملة ، وبخاصة بين المعدنين وعمال الريف . وفى سنة ١٨٨٩ كان يرجع اليه أكبر الفضل فى الحملة التى جمعت أكثر من ٣٠٠٠٠ جنيتها لتأييد عمال الموانى فى لندن ، وفى نفس العام قاد الطريق فى انشاء « الفدرال الاسترالى للعمال » الذى قصد به أن يكون مركزا سياسيا وصناعيا فى نفس الوقت للحركة العمالية فى القارة بأكملها . ولكنه فى الواقع لم يعمل الا فى كوينزلاند ، ولم ينبج قط فى تثبيت أقدامه على نطاق واسع فى أى مكان آخر ، برغم أنه كان يحظى بتأييد سبنس ومجموعة النقابات التى تؤيده . وانبثق من « الفدرال » ، الذى كان له برنامج اشتراكي خالص ، منظمة سياسية متميزة ، تحت تأثير لين ، صارت هى « حزب

العمال « في كوينزلاند ؛ وشرعت تعمل بالوسائل البرلمانية في استعادة . ما فقد في الصراعات الصناعية التي حدثت في الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٠٤ . وفي سنة ١٨٩٠ كان لين قد أسس ، باسم « قطاع » كوينزلاند من « الفدرال » ، صحيفة « عامل كوينزلاند » التي بشرت بانجيل اشتراكي أكثر تقدمية من أية صحيفة كبيرة أخرى في استراليا . وكان لين قد كتب قبل ذلك عددا من الكراسات في تأييد الاشتراكية وأفكار « الضريبة الواحدة » التي نادى بها هنري جورج . وقد اقتنع بعد هزيمة الاضراب البحري واضراب الجبازين بأن تحقيق الاشتراكية في استراليا غير على في مواجهة قوة الرأسمالية وسيادة الأفكار الصناعية التي هدفها جمع المال . فرجع الى الطوية وكون فكرة أن يقوم على رأس مجموعة من المخلصين بانشاء مستعمرة في بلد جديد على أسس شيوعية . وقرر أن يكون ذلك في بارجواي ، حيث كانت حروب الدكاتور لويز قد قضت على القسم الأكبر من سكان البلد المذكور . وحصل على منحة قطعة أرض كبيرة من حكومة بارجواي ، ونجح في جمع رصيد ٣٠,٠٠٠ جنيهها في استراليا ؛ وفي سنة ١٨٩٣ اقتنى سفينة وأبحر مع ٢٤٠ من زملائه الاشتراكيين للإقامة في مستعمرته ، التي أطلق عليها استراليا الجديدة . وجاءت حمولة أخرى بالسفينة عددها ٢٦٠ شخصا . وسرعان ما تعرضت المستعمرة للمشاكل ، بسبب الاقسامات الداخلية من ناجية وبسبب سوء الجو الذي قتل كثيرا من المستعمرين . وانتقل لين الى مركز جديد ، هو كوزن ، وقام بمحاولة أخرى ؛ ولكن هذه المحاولة أيضا وقعت في مشاكل ، ثم هجرها هو في سنة ١٨٩٩ . وعاد كثير ممن بقوا على قيد الحياة من المستعمرين الى استراليا بمساعدة حكومة كوينزلاند ، ولكن بعضهم بقي ، وقد انقسموا الى جماعات صغيرة وتخلوا عن طريقة حياتهم الشيوعية وعاد

لين نفسه الى الصحافة واستقر في نيوزيلاند ، حيث رأس تحرير  
« نيوزيلاند هيرالد » ابتداء من سنة ١٩١٣ .

وقد ترك لين أثرا قويا في أخيلة معاصريه ابان السنوات الثماني التي  
قضاها في الحركة العمالية الاسترالية ، وصار شخصية أسطورية —  
الشخصية الرومانسية الوحيدة في تاريخ هذه الحركة كلها . وكان كاتباً جيداً  
قوى الحجة ؛ وفي مرحلة حرجية من نمو الحركة الاسترالية بذل مجهوداً  
كبيراً لحثها على الاتجاه الى النقايسة الصناعية والعمل السياسي على  
السواء — معتبراً كليهما ضروريين بقدر مساو ومؤكدا الحاجة الى حركة  
متكاملة تستخدم كلا السلاحين معا تحت سيطرة مشتركة . وقد جاءت  
مرحلته الطويلة بعد ذلك ، ولم يكن فيها شيء ذو اصاله كبيرة . ويبدو أنه  
تأثر بعض الشيء بالطوبى النسواى تيودور هيرتسكا (١) الذى نشرت  
قصته « فريلاند » في سنة ١٨٩٠ ووصف فيها اقامة مجتمع اشتراكى خيالى  
في افريقيا الاستوائية . والاتاج في « طوييا » هيرتسكا يتم أساسا بواسطة  
اتحادات تعاونية باشراف مديرين منتخبين ، وتتلقى هذه الاتحادات رأسمال  
المال من الدولة وتنتج لسوق تنافسية . وهناك عناصر مشتركة بين هذا  
المفهوم ومفاهيم لويس بلان ولاسال . وقد قام لين بمحاولات مبدئية  
لتطبيق هذه الأفكار في باراجواى ، ولكن « استراليا الجديدة » عاشت  
تكافح يوما بيوم بحيث لم يكن هناك مجال لأى اختبار حقيقى ممكن  
لقيمة هذه المحاولات .

وقد عملت مغامرة لين في باراجواى الى حد ما على تجريد استراليا من  
أنشط اشتراكيتها في الوقت الذى تحولت فيه النقابات الى السياسة بأمل

---

(١) انظر الفصل الثانى عشر .

تعويض ما فقدته في هزيمتها الصناعية . ولم تحول النقابات ، في تنفيذها للسياسة الجديدة ، « مجالس العمل والحرف » القائمة الى هيئات سياسية. فقد أدركت الحاجة ، لموامل سياسية ، الى اجتذاب كثيرين ممن ليسوا أعضاء نقابات ، بما فيهم أولئك الذين هجروا النقابات بعد هزيمتها وكذلك كثير من العمال غير المهرة وغير المنظمين وأكبر عدد ممكن من العاطفين على طبقة الأجراء من غير أبنائها — مثل ذوى المعاطف السوداء ، انذين كان تنظيمهم ضعيفا ، اذا كان له وجود أصلا ، وصغار الفلاحين والتجار ، وما الى ذلك . ومن ثم نظموا جمعيات سياسية على أساس اشتراك ضئيل للمعضوية وفروع في كل دائرة انتخابية . وفي البداية تجنبوا استخدام وصف « عمالي » في بعض الولايات واستخدموا بدلا منه لفظ «تقدمي» ، ولم يدر في خلد مجموعة كبيرة منهم استخدام لفظ « اشتراكي » : كما أن البرامج لم تكن ذات طابع اشتراكي أساسا ، وان كانت تتضمن في بعض الحالات مطلباً عاما — تعديل فيما بعد — بتأميم وسائل الانتاج . وتضمنت معظم هذه البرامج إلغاء تعدد الأصوات وفرض الضرائب على القيم العقارية ، مع ضمانات طيبة لصاحب الأرض الذي يدخل التحسين على أرضه ، وفرض ضرائب تدريجية مباشرة ، ويوم الثماني ساعات القانوني ( وفي بعض الحالات الحد الأدنى القانوني للأجور ) ، ومنع الهجرة من المستعمرات وإيقاف مساعدة الولايات للهجرة في جميع صورها ، وإصلاح القوانين المتعلقة بالسادة والخدم ، ومنح الحقوق النقابية كاملة ، وتحسين التشريع الصناعي ، وبعض الإصلاحات الأخرى التي تختلف من ولاية الى ولاية . وكذلك أبدت معظم البرامج التشريعات المالية الحامية ، لتحسين العمال ضد الواردات الرخيصة التي قد تؤثر في الأجور تأثيرا سيئا ؛ بيد أنه كان هناك اقسام شديد في الرأي حول هذه القضية في نيوساوث ويلز ،

التي كانت « ولاية حرية التجارة » التقليدية — وأغفل برنامج الولاية هذه النقطة . وكان المطلب المنتشر الوحيد ذو الطابع الاشتراكي هو اقتراح إنشاء « مصارف للدولة » لتحطيم الاحتكار الخاص في الائتمان . وفي معظم الحالات طالبت البرامج أيضا بالتعليم المجاني للجميع ، الابتدائي والعالي ، وزيادة وسائل التدريب الفني .

وبرغم أن الجمعيات السياسية الجديدة أسست باعتبارها هيئات متميزة عن النقابات فإنها كانت عمليا تحت سيطرة « مجالس النقابات » في المدن الكبرى إلى حد كبير وكانت النقابات وأفرعها ترسل مندوبيها ، إلى جانب مندوبي الجماعات السياسية المحلية ، إلى مؤتمرات هذه الجمعيات وتحدد سياستها في الغالب . بيد أن المشاكل سرعان ما ثارت بين المنظمات السياسية الجديدة وبعض الأعضاء الذي حصلوا على مقاعد في المجالس التشريعية للولايات تحت رعايتها . وقد أحرزت الأحزاب الجديدة نجاحا انتخابيا كبيرا منذ البداية ، وسرعان ما وجدت نفسها ، نتيجة للتضارب بين الأحزاب القديمة المتقاربة في القوة ، تملك ميزان القوة في يديها — باستثناء كوينزلاند حيث كان الصراع الطبقي على أشده واتحدت الأحزاب القديمة ضد حزب العمال بحيث أصبح يقوم بدور المعارضة . أما في الولايات الأخرى فقد صارت الأحزاب العمالية في معظم الحالات جزءا من الأغلبية التي تؤيد الحكومة وفي مركز يسمح لها بوضع الفريق الآخر في الحكم بأن تحول تأييدها إليه . ولم تكن الأحزاب السياسية القائمة في الولايات المختلفة كقاعدة عامة مقسمة على أساس مبادئ واضحة ؛ فقد كانت في الغالب جماعات تتبع زعماء معينين ، وكان هناك عدد كبير من المستقلين الذين كانوا قمينين بأن يحولوا ولاهم . وكانت الحركة الحزبية التقليدية في نيو ساوث ويلز ، أكثر الولايات سكانا ، تدور بين دعاة حرية التجارة وأنصار الحماية ؛

ولكن لم يكن هناك أى خلاف حاد بين الأحزاب حول قضايا أخرى . وكانت  
السياسة فى الولايات الى حد كبير عبارة عن سياسيين يحاولون ارضاء  
الجماعات الضاغطة المختلفة ؛ وكان هناك فعلا قدر كبير من الفساد ،  
وبخاصة فيما يتعلق بمنح الأرض واعداد العقود العامة . وقد ظل العمال  
حتى التسعينات من القرن الماضى قائمين فى الغالب بالعمل كجماعة ضاغطة  
من الخارج ، وليس لهم سوى حصة قليلة من رجالهم فى الجمعيات  
التشريعية ، كمستقلين أحيانا وكأعضاء مرتبطين بالأحزاب القديمة أحيانا  
أخرى . وعندما قرر العمال تأليف أحزاب خاصة بهم لم يكن هناك من سبب  
خاص يدعوهم لتفضيل حزب من الأحزاب القديمة على الآخر فى تولى  
الحكم « ومن ثم كانوا أحرارا فى اقامة الحكومات واسقاطها بتحويل  
ولائهم من جانب الى جانب . وجعل هذا الأمر فى وسعهم اقتضاء تنازلات  
ضخمة من مختلف حكومات الولايات ؛ واستغلت هذه القوة فى انجاز ،  
بصورة أو أخرى ، تشريعات عمالية حامية بما فيها إلغاء القوانين النقابية  
التي أصبحت غير ذات موضوع ، وفى ادخال تعديلات على النظام الضريبى  
فى صالح الطبقات الفقيرة . وفيما يتعلق بالأجور كانت النقابات فى هذه  
الفترة ، وقد عانت هزيمة صناعية ، تفضل فى الغالب التحكيم الاجبارى  
فى النزاعات الصناعية أو ، كبديل لذلك ، نوعا من التنظيم القسانونى  
للأجور ؛ وقد تكونت نظم « مجالس الأجور » و « محاكم التحكيم »  
المختلفة بتأثير نفوذ العمال الى حد ما . بيد أن هذه النظم لم تكن من ابتكار  
العمال بأى حال من الأحوال . فقد تقدمت بها حكومات ذات ألوان  
مختلفة ، وفى معظم الحالات كانت تنطوى على بنود تعرض عليها النقابات  
برغم أنها لم تمارض فى الأمر من ناحية المبدأ . وليست هناك ضرورة لأن  
نسرده بالتفصيل القصة المعتادة والخاصة بنمو هذه الصور من تنظيم الأجور

في الولايات المختلفة . لقد قادت نيو ساوث ويلز الطريق باصدار « قانون التحكيم » في سنة ١٨٩٢ ، ولكنها لم تجعل التحكيم اجباريا حتى سنة ١٨٩٨ ؛ وبعد ذلك عدل النظام في سنة ١٩٠١ وكذلك في سنة ١٩٠٨ باذخال عناصر اخفت من فيكتوريا . وقد صدر «قانون مجالس الأجور» في فيكتوريا سنة ١٨٩٦ ، وتمتتها ولايات أخرى . وبدأت « محكمة تحكيم الكومنولث » ، التي اقتصر اختصاصها على المسائل التي تتعدى حدود الولاية الواحدة ، عملها في سنة ١٩٠٦ ، ولكنها لقيت صعوبات كبيرة في أول الأمر بسبب التفسيرات القانونية التي أدت الى اعلان عدم مشروعية كثير من أحكامها .

وكانت هذه الصور من تدخل الولايات في تنظيم الأجور وشروط العمل في صالح العمال بلا شك في مبدأ الأمر ، وقد استخدموها في استرجاع جزء كبير مما فقدوه بعد سنة ١٨٩٠ . وكانت أيضا في صالح نمو عضوية النقابات واتشار النقابية بين مهن كانت النقابية فيها ضعيفة ، أو لم يكن لها فيها وجود . ولم يتعرض تدخل الدولة في عملية التنظيم للهجوم الشديد من جانب الجناح اليسارى والنقابات الا بعد أن كانت قد حصلت على أقصى ما يمكن الحصول عليه من «محاكم التحكيم» و «مجالس الأجور» . فهوجم هذا التدخل على أنه يثبت دعائم الرأسمالية ويجرد النقابات من صلابتها ويروج أفكارا كاذبة عن وحدة المصلحة بين العمال وأصحاب العمل .

والواقع أنه بعد الحصول على التنازلات الأولى اتضح بالتدريج أن هناك علاقة وثيقة بين الأجور التي كان المحكومون و « مجالس الأجور » على استمداد لمنحها وكذلك الضرائب الحامية التي قصد بها ابعاد الواردات وبين ثقات المعيشة للسكان الاستراليين . وبعد انشاء الكومنولث الموحد



فى سنة ١٩٠٠ صارت حماية الصناعة الاسترالية ، وبخاصة ضد الواردات  
 التى تم اتاجها بواسطة عمال مخفضى الأجور ، جزءا من سياسة حزب  
 العمال الفدرالى ؛ واختفت شيئا فشيئا معارضة أنصار حرية التجارة التى  
 كانت قوية فى نيو ساوث ويلز . وسميت السياسة الرسمية « الحماية  
 الجديدة » ، وكانت تقدم على ادراك أن الأجور والشروط التى يمكن أن  
 يوافق عليها المحكمون تعتمد عمليا على مستوى الجمارك العامة كما على  
 العوامل التى تؤثر فى السلع الاستهلاكية . وقد اقتضى تثبيت دعائم  
 « محكمة تحكيم الكومونولث » الجديدة ، فى مواجهة الرغبة الواضحة لدى  
 المحاكم فى تحديد اختصاصها باسم « حقوق الولايات » ، بعض الوقت ؛  
 ولكن هذه المحكمة ثبتت أقدامها شيئا فشيئا برئاسة القاضى ه . ج .  
 هيچنز وبدأت تطبق سياستها فى الأجور المعيشية فى نطاق متزايد . ولم  
 يقلل ذلك من أهمية أجهزة تحديد الأجور فى الولايات المختلفة ، وظلت  
 الأحزاب العمالية فى الولايات تؤيدها برغم الهجوم المتزايد عليها من جانب  
 العناصر الصلبة فى النقابات . إذ أن هزائم التسعينات الماضية تركت وراءها  
 عزوفا عميقا بين جماعات كثيرة من العمال عن وضع الثقة فى العمل الصناعى  
 وحده ، ولم يكن هناك كثير من السياسيين العماليين راضين عن النقابيين  
 الصناعيين الذين طالبوا باستئناف أساليب النقابات القديمة فى الصراع .  
 ولعبت سياسة « استراليا البيضاء » أيضا دورا هاما فى السياسة  
 الفدرالية العمالية . ففى سنة ١٩٠١ أصدرت أول وزارة كومونولث بتأييد  
 كبير من العمال « قانون الهجرة » الذى استبعد كل المهاجرين الملونين  
 بقصد المحافظة على « مستوى المعيشة الاسترالى » و « النقاء العنصرى »  
 الاسترالى . وكانت الاضرابات العمالية فى الولايات المختلفة تؤيد مطلب  
 « استراليا البيضاء » هليديا . والواقع أنه كان هناك عنصر قوى من النزعة

القومية في الحركة كلها . ولم يعارض استبعاد العمال الملوثين من الهجرة على أساس تضامن الطبقة العاملة دوليا سوى قليل جدا من الاشتراكيين كان معظمهم من المهاجرين <sup>(١)</sup> .

وهكذا كون العمال الاستراليون ابتداء من ١٨٩٠ سياسة وبرنامجا كان التركيز فيه على المحافظة على مستويات معيشة العمال بمساعدة الدولة وتحسينها ان أمكن . اذ أن ما كانت النقابات قد حاولت الحصول عليه ، ونجحت في ذلك الى حد كبير لفترة ما ، بواسطة العمل الصناعي أرادت الآن أن تستعيده وتحافظ عليه باستخدام السلاح السياسي ، في الولايات المختلفة أولا ثم في الكومنولث كذلك .

وفي حين كانت النقابات تكون أحزابها السياسية الخاصة بها وتحاول ايجاد حلفاء خارج صفوفها — من أجل الصراع السياسي ، كان هناك عدد من جماعات الأقلية ، وبخاصة في نيوساوث ويلز وكوينزلاند ، تعمل على كسب التأييد للاشتراكية ، كمنهج اجتماعي وكأساس لكفاح الطبقة العاملة أيضا . بيد أن هذه الجماعات ظلت ردحا من الزمن ، برغم أنها نجحت في اجتذاب البعض ، بلا تأثير تقريبا على السياسات المباشرة لأحزاب العمال في الولايات أو للنقابات . وصحيح أن ابن تيلت ، الذي كان الناس يذكرونه جيدا بسبب نجاحه في اضراب عمال أرصفة الميناء في لندن ، وهو النجاح الذي كان العمال الاستراليون قد أسهموا فيه بدور هام جدا ، عندما قام بجولة في أنحاء استراليا سنة ١٨٩٨ قوبلت فيها بلاغته الاشتراكية بجفاوة كبيرة ؛ ولكن اهتمامهم به كان بوصفه ممثلا للنقاية الجديدة أكثر منه بوصفه اشتراكيا بكثير ؛ وكان أثر جولته الدعائية هو زيادة عضوية

---

(١) أنظر فيما يتعلق بهذه القضية في ( الدولية ) الفصل الأول

النقابات واعادة قوتها بعد هزيمتها أكثر منه خلق أية حركة اشتراكية قوية . وبالمثل لم يصب هنرى هايد شامبيون ، الذى كان قد هجر انجلترا وجاء ليقيم فى استراليا سنة ١٨٩٤ ، نجاحا كبيرا فى تحويل العمال الى الاشتراكية؛ برغم أنه أسهم بنصيب كبير فى اعادة بناء القوى العاملة هناك . وجاء توم مان بعد ذلك ، فى سنة ١٩٠٣ — بعد أن قضى عاما فى نيوزيلانده ، وأمضى أكثر من ست سنوات فى الحركة العاملة الاسترالية ؛ وقد أصاب نجاحا أكبر ، ولكن محاولاته لتحويل العمال الاستراليين الى الاشتراكية كان أثرها فى إثارة الصلابة الصناعية أكثر بكثير منه فى جذبهم الى السياسة الاشتراكية .

ففى الأربعينات من القرن التاسع عشر كان قد وصل عدد من « العرائضين » البريطانيين — بعضهم محكوم عليهم بالنفى والبعض جاءوا مهاجرين مختارين ، وكان لهم أثرهم فى تكوين تقليد راديكالى لدى العمال الاستراليين . ولكن لم يحدث تدفق من اللاجئين الاشتراكيين من قارة أوروبا كما حدث فى الولايات المتحدة . وبعد سنة ١٨٤٨ كان المهاجرون العمال من بريطانيا قد جلبوا معهم « النموذج الجديد » لنقابة الجمعيات المندمجة وليس الاشتراكية . وقد تكونت فى استراليا ، فى نفس الوقت تقريبا مع بريطانيا ، فروع لجمعيات المهندسين والتجارين ونجارى الأثاث البريطانية ، وساعدت هذه الفروع على رسم الطريق لنمو النقابية فى الاقتصاد الاسترالى النامى . ولم يسمع شئ تقريبا عن الاشتراكية فى استراليا الى ما بعد ١٨٨٠ ، وحتى عندئذ حمل الرسالة مهاجرون من قارة أوروبا وليس من بريطانيا . ففى الثمانينات الأولى حاولت جماعة من المهاجرين الفرنسيين والايطاليين ، بلا نجاح ، أن تنشئ أخيرا قطاعا استراليا « للاتحاد الدولى للعمال » — وكان فى ذلك الوقت قد انتهى أمره

في أوروبا ؛ وحوالي سنة ١٨٨٦ أقامت جماعتان من الألمان « اتحادين ديمقراطيين اشتراكيين » في كل من أدلايد وملبورن . ثم في سنة ١٨٨٧ أنشأت جماعة من المهاجرين البريطانيين في سيدني « الرابطة الاشتراكية » . وكانوا ستة فقط ، ولكنهم أسسوا صحيفة « الراديكالي الاسترالي » ثم تشاجروا فيما بينهم . وصار صاحب الصحيفة فوضوا ، وطرده « الرابطة » وأنشأت صحيفة جديدة هي « الاشتراكية » . ولم تعش أى منهما طويلا . ثم جاءت الاضرابات الكبرى في سنة ١٨٩٠ والسنوات التالية وانتشر في أعقابها الاهتمام بالاشتراكية . وانضم عدد منه فروع النقابات الى « الرابطة الاشتراكية الاسترالية » وألقى الاشتراكيون بأنفسهم في حملة تأليف حزب العمال في نيوساوث ويلز ، ولكنهم ما لبثوا أن انسحبوا وحاولوا انشاء حزب عمالي اشتراكي . وفي سنة ١٨٩٢ دعوا الى عقد « مؤتمر اشتراكي » لاستراليا كلها في سيدني ، وحضره مندوبون من نيوساوث ويلز وفيكتوريا وكوينزلاند ؛ وانضمت اليهم أيضا الجماعات الديمقراطية الاشتراكية الألمانية . وبرغم أن هذا المؤتمر كان صغيرا فانه قرر انشاء « فدرال اشتراكي استرالي » وأرسل مندوبا عنه ، هو ف . سنسا ، ليمشله في « المؤتمر الاشتراكي الدولي » الذي عقد سنة ١٨٩٣ في زيوريخ . ولكن سرعان ما قام الشجار فيما بينهم . وانسحب الديمقراطيون الاشتراكيون ، بزعامة الألمان ، وألقوا « الفدرال الديمقراطي الاشتراكي » ، وأسس الفوضيون جماعة خاصة بهم لها صحيفة خاصة هي « العدالة » . ولم يدم « الفدرال الديمقراطي الاشتراكي » الا الى سنة ١٨٩٦ ، وفي ذلك الوقت كان قد بدا أن « الرابطة الاشتراكية » تحتضر . ولكن بعد ذلك العام غاديت « الرابطة » ، بزعامة شارلس م . مارلو ( توفي سنة ١٩٠٠ ) ، الى الحياة : فأصدرت في نيوكاسل ، مركز صناعات التعدين في نيوساوث

ويلز صحيفة « الجاعى » ثم بعد ذلك صحيفة « الناس » ، وقام بينها وبين النقابات نزاع قوى . وصارت نيوكاسل معقل « الرابطة الاشتراكية » التى شنت حملة عنيفة ضد زعماء النقابات واتهمتهم بخيانة العمال لمصلحة أصحاب مناجم الفحم بسبب السياسة الحريصة التى اتبعتها النقابات بعد الهزائم الخطيرة التى منيت بها فى اضراب سنة ١٨٩٦ . وفى سنة ١٨٩٨ أسس مجموعة من المهاجرين الايطاليين فى سيدنى « النادى الاشتراكى الدولى » ، الذى انضمت اليه جماعات اسكندنافية وألمانية . وقد ثار نزاع بين هذه الهيئة و « الرابطة الاشتراكية » ، التى كان برنامجها يتضمن بندا يمارض الهجرة التى قد تؤدى الى هبوط مستويات معيشة العامل الأسترالى . واعترض « النادى » على هذا الشرط واستشهد « بالدولية الاشتراكية » تأييدا لوجهة نظره فى « الباب المفتوح » ، ووافقت « الرابطة » على حذف هذا البند . وفى هذه الأثناء كانت « الرابطة » قد انتشرت الى فيكتوريا ، حيث تكون لها فرع فى سنة ١٨٩٧ . وحوالى ذلك الوقت تقريبا تأسست هيئة اشتراكية اسمها « حرس الطبيعة الديمقراطية الاشتراكية » فى كوينزلاند حيث كان وليم لينز قد بذل مجهودا كبيرا قبل ذلك لترويج الأفكار الاشتراكية . وفى سنة ١٩٠٠ قلت « الرابطة الاشتراكية » مركزها الرئيسى الى سيدنى ثانية حيث استمرت تصدر صحيفة « الناس » . وفى سنة ١٩٠٢ حدث انقسام فى فيكتوريا حيث أنشئ « حزب ديموقراطى اشتراكى » منفصل .

وفى سنة ١٩٠١ تقدمت « الرابطة الاشتراكية » فى انتخابات الكومنولث الأولى ، بعد اتحاد المستعمرات الأسترالية ، بستة مرشحين لمجلس الشيوخ لم ينجح منهم أحد . وقام نزاع حاد بينها وبين « حزب العمال الفدرالى » الجديد وبينها وبين « مجلس الحرف والعمل » فى سيدنى ، ورفضت

السماح لأعضائها بالانضمام الى مثل هذه المجالس . وعاد النشاط الى « الرابطة » فأرسلت كلود طومسون ليمثلها في « المؤتمر الاشتراكي الدولي » الذي عقد في امستردام سنة ١٩٠٤ ، ولكن تفوذها كان يضعف . ثم حدثت بعد ذلك بداية جديدة بتأثير توم مان الى حد كبير ، اذ كان قد نجح ، بعد أن صار رئيسا لتحرير صحيفة « الاشتراكية » في ملبون سنة ١٩٠٦ ، في انشاء « الفدرال الاشتراكي لاستراليا » سنة ١٩٠٧ ، الذي قصد به أن يضم نيوزيلانده . وكان سكرتيره هو ه . أ . هوللاند عضو « نادى سيدنى الاشتراكي الدولي » وقتذاك . وأرسلت هذه المنظمة الجديدة فيكتور أ . كرويمر ليمثلها في مؤتمر شتوتجارت سنة ١٩٠٧ . وقد أيدها في مبدأ الأمر عدد من أعضاء البرلمان العاملين على رأسهم ج . ب . جونز ( ١٨٧٣ - ؟ ) وفرايك آنستى ( ١٨٦٥ - ١٩٤٠ ) ، ولكن معظمهم اضطر الى الاستقالة عندما قرر « الفدرال » ، وقد سيطر عليه الجناح اليسارى ، أن يحرم على أعضائه الارتباط بحزب العمال . وبعد أن غادر توم مان استراليا في سنة ١٩٠٩ انهار « الفدرال » بسرعة ، وإن كان بعض من عملوا في اتصال وثيق مع مان ، مثل ه . أ . هوللاند وروبرت س . روس — الذى خلف مان في رئاسة تحرير « الاشتراكي » — وفرايك هايت سكرتير « الحزب الاشتراكي » في فيكتوريا ومن « نقابة رجال السكك الحديدية » ، استمروا في حمل رسالة التقليد الاشتراكي .

وقد فسر شارلس آير ، من « العصبة الاشتراكية » ، تأخر الحركة الاشتراكية الاسترالية في تحريره عن أحوالها الى « المؤتمر الاشتراكي في امستردام » سنة ١٩٠٤ ، بأنه يرجع أساسا الى طابع الزراعة والرعى الذى لا يزال سائدا في البلاد والى المسافات الكبيرة بين المراكز الصناعية الرئيسية . وكان من رأيه أنه حدثت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في

كثافة الاستغلال الرأسمالي ، الذى وصفه بأنه « لا يقل كثيرا عما يوجد فى إنجلترا » وأسهب فى الإلتثار السريع المفاجئ للأفكار الاشتراكية بعد الاضراب البحرى فى سنة ١٨٩٠ ، ونسب الى الاشتراكيين ، متحدثا عن نيوساوث ويلز أساسا ، نصيبا كبيرا فى خلق « روابط العمال » السياسية التى خاضت انتخابات سنة ١٨٩١ بنجاح كبير لم يكن متوقعا فى معظم الحالات .

ووصف كيف أن هذا النجاح أعقبه بسرعة ، فى نيوساوث ويلز ، اقسام فى حزب العمال حول قضية « الحماية » وكيف ثارت الاقسامات حول العلاقة بين الأعضاء المنتخبين من ناحية و « مجلس الحرف والعمل » و « رابطة العمال السياسية » من ناحية أخرى . وقال ان الاشتراكية التى كانت قد بدأت فى « الروابط المحلية » تسمت بدخول أعضاء تهمهم الأهداف المباشرة وحدها ، وان هذا الضغط صار من القوة بحيث اضطر الاشتراكيون الى الانسحاب من حزب العمال وانشاء « حزب اشتراكي » منفصل يقوم على مفهوم صراع الطبقات ويشمل فى برنامجه الغاء الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل .

وفى سنة ١٩٠٧ كان التقرير الاشتراكي للمؤتمر « الاشتراكي الدولي » فى شتوتجارت موقعا عليه من ج . ب . جوتز بوصفه رئيسا للقطاع الفيكترورى من « الحزب الاشتراكي الاسترالى » وتوم مان بوصفه سكرتيرا . وكانت فتمته متعائلة وتمثل اتجاها مختلفا كل الاختلاف عن تقرير آير فى سنة ١٩٠٤ . فقد وصف جوتز ومان الأحزاب العمالية ، الفدرالية وفى الولايات ، بأنها تتكون أساسا من اشتراكيين وأن كثيرين من أعضاء البرلمان فعلا من أعضاء منظمات اشتراكية . وقد اتفقا فى أن الاشتراكية لم تفهم على نطاق واسع بين صفوف النقابيين وأصحاب الأصوات من العمال ،

لكنهما قالوا ان هناك دعاية قوية وبدا أنهما يتوقمان تحولا سريعا للأحزاب العمالية الى هيئات اشتراكية نهائية . وقد كتب هذا التقرير قبل انشاء « الفدرال الاشتراكي لاستراليزيا » بوقت قصير ، وقبل الانقسام الذي دفع جونز وأعضاء البرلمان العماليين الآخرين الى الاستقالة طبعها .

والحقيقة وراء هذين البيانهين المتعارضين هي أن الاشتراكيين استطاعوا ، رغم قلة عددهم ، أن يلعبوا في أوائل التسعينات دورا نشطا جدا في «روابط العمال السياسية » واستفادوا من مشاعر الصراع الطبقي التي ولدتها هزيمة النقابات في تحقيق الأهداف الاشتراكية التي تضمنتها برامجها . وكانت هذه هي الحالة بصفة خاصة في نيوساوث ويلز حيث كانت « الرابطة » قد أعلنت تحييدها بلا شرط لتأميم وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة . ولم تكن هذه الاعلانات ، التي تكررت عندما أنشئ «حزب العمال للكونولث» في سنة ١٩٠٠ ، لم تكن تعنى أن « الأحزاب العمالية » المختلفة قامت عمليا بأى مجهود فيما يتعلق بالتأميم أو ضمنته في برامجها المباشرة التي خاضت بها المعارك الانتخابية . فقد كانت اشتراكيتهما ، في حدود كونها تعنى التأميم ، مجرد آمال للمستقبل غير المحدد عندما تستولى على السلطة . ولكن كلما اقتربت من السلطة جنحت ، برغم احتجاجات الاشتراكيين العاملين ، الى بذل الاشتراكية من برامجها خشية أن تكون سببا في ذعر الناخبين الذين يمكن حملهم على التصويت لصالح مطالب العمال المباشرة ولكنهم يقفون موقف العداء من الاشتراكية بوصفها مذهبيا يوحى بالثورة والمصادرة . وكان خصومها يستغلون ارتباطها بالاشتراكية باستمرار بأمل التأثير في أصحاب الأصوات الذين لم ينتهوا الى رأى بعد .

وفي نيوساوث ويلز حيث كان الاشتراكيون أقوياء نسبيا تارت المشكلة بمجرد تأليف « حزب العمال » مباشرة قريبا ، وبعد ذلك جعل الاشتراكيون



يدخلون الحزب ويخرجون منه — أو بالأحرى بعضهم داخله وبعضهم يقاتلونه — باستمرار . وتخطى و . أ . هولمان ، الذي سيصير زعيم حزب العمال في نيو ساوث ويلز وكان أصلا من الجناح الاشتراكي ، عن البند الاشتراكي في البرنامج بمجرد أن رأى أنه قد يقف عقبة في سبيل حصوله على الأغلبية . وفي سنة ١٩٠٥ أقيم « مؤتمر العمال » ، بعد صراع طويل ، بحذفه وجعل « هدف الحزب » حصول كل المنتخبين على كامل نتائج عملهم عن طريق الملكية الجماعية للاحتكارات وتوسيع نطاق الوظائف الصناعية والاقتصادية للدولة والبلديات . ولم يمنعه ذلك ، في مناظرته المشهورة في سنة ١٩٠٥ مع سير جورج ريد الذي قام بدور الخصم الأكبر للاشتراكية ، من الدفاع بشدة عن فضائل « مشروع » الدولة والبلديات ؛ كما لم يوقفه ، عندما صار الشخصية الأولى في حكومة نيو ساوث ويلز ، من التعاون مع آرثر جريفين ( ١٨٦٤ — ١٩٤٦ ) في إقامة عدد من « مشروعات » الدولة مبتدئين بمصانع الدولة للطوب التي افتتحت في سنة ١٩١٠ . وأنشئت بعد هذه المغامرة ، بعد أن صار رئيسا لوزراء الولاية في سنة ١٩١١ ، محاجر الدولة للمعادن ومصانع الدولة للأنايب والأسمنت ومصانع الدولة لقطع الأخشاب وأسطول الدولة للصيد . وقد أقيمت بعض هذه المشروعات بعد أن أخرج هولمان من « حزب العمال » بسبب أزمة التجنيد الإجباري في سنة ١٩١٧ . لقد كان ، وظل ، يعتقد اعتقادا قويا في المزايا الاقتصادية « لمشروعات » الدولة والبلديات ، ودعا إليها باعتبارها عمليات اقتصادية سليمة أكثر منها وسيلة لالغاء الرأسمالية ، ولم يشعر برغبة في توسيعها الى أكثر من حد محدود . والواقع أن فكرة التأمين عنده كانت ضد الاحتكارية أكثر منها اشتراكية ، وكانت أيضا موجهة ضد الفساد السائد عندما كانت الحكومة تشتري مؤنفا من مؤسسات رأسمالية أو تدخل في عقود من أجل

الإشغال العامة مع أصحاب مشروعات خاصة بدلا من القيام بها بالطريق المباشر .

وكان وليم آرثر هولان ( ١٨٧١ — ١٩٣٤ ) ابنا لمثل متجول في انجلترا وجاء الى استراليا في سن السابعة عشرة حيث استقر في سيدنى . وكان يحدوه تعلق شديد للمعرفة ولديه مواهب خطائية طبيعية عظيمة ، وصار أول خطباء الحركة العمالية الاسترالية . وكان في أول الأمر في اليسار ويؤيد بشدة المجموعة الاشتراكية الصغيرة في سيدنى . وانتخب عضوا في جمعية نيوساوث ويلز التشريعية في سنة ١٨٩٨ ، وسرعان ما صار الشخصية المرموقة فيها بعد أن تقل هيوز نشاطه الى برلمان الكومنولث. وفي سنة ١٩١٠ صار نائبا عاما في أول حكومة عمالية في نيوساوث ويلز التي رأسها جيمس ماكجوان ( ١٨٥٥ — ١٩٢٢ ) ، الذي سرعان ما تركه يتولى القيادة الفعلية. وبعد انفصاله عن حزب العمال في سنة ١٩١٧ ظل رئيسا للوزارة حتى سنة ١٩٢٠ ، عندما هزم واعتزل السياسة وعاد الى المحاماة . وظهر بعد ذلك كعضو في برلمان الكومنولث في أواخر حياته ، ولكن لم يكن له نفوذ . بيد أنه كان أيام قوته شخصية كبرى في السياسة الاسترالية وله نفوذ كبير في « المؤتمرات القدرالية » كما في ولايته .

ولقد كتب أحد الفرنسيين الأذكياء ، وهو البيرمتان ، كتابا عن الحركة العمالية الاسترالية في بداية هذا القرن ، وجعل عنوانا لمؤلفه « الاشتراكية بلا مذاهب » . وقد قبل أحزاب العمال المختلفة القائمة وقتذاك على أنها اشتراكية الميول ، ولكنه لاحظ أن الاشتراكيين الخالص قلائل وهؤلاء هم ضعيف على النقابات التي كانت تسيطر على أحزاب العمال . وقال انه وجد أن كلمة « اشتراكي » تستخدم عادة في استراليا بمعنى تحقيرى ، وأن الاشتراكيين يشار اليهم بوصف « المتطرفين » حتى في دوائر العمال

ولاحظ ضيق برامج أحزاب العمال والقواصل الضيقة التي تفضل كثيرا من أعضاء حزب العمال عن أعضاء الأحزاب الأخرى ؛ وعزا ضعف نفوذ الأفكار الاشتراكية الأوروبية الى أن زعماء العمال كلهم تقريبا لا يتحدثون سوى اللغة الانجليزية . وقد سجل النجاح الكبير جدا الذي حظيت به أحزاب العمال ، حتى قبل سنة ١٩٠٠ ، في الحصول على التشريعات التي أرادوها من الحكومة القائمة ، وكان اعجابه واضحا بهذه الانجازات . وفي الطبعة الثانية لكتابه ، التي صدرت في سنة ١٩١١ ، لم يسلخ أى تعديل تقريبا على هذه الأحكام ؛ برغم أن العناية الاشتراكية في ذلك الوقت كانت قد دفعت دفعة متجددة قوية وانه حدث نمو كبير في النقاية الصلبة وزادت قوة أحزاب العمال في البرلمان زيادة كبيرة . وفي سنة ١٩٠٤ تولت الحكم اول وزارة عمال للكونولك وعلى رأسها جون كريستيان واطسون ( ١٨٦٧ - ١٩٤١ ) ، وبقيت في الحكم بضعة شهور . وبعد ذلك بعشر سنوات كانت هناك وزارات عمالية في الحكم في الكونولك وفي خمس من انولايات الست . واتقسمت الحركة أبان سنوات الحرب شيعا وتقهقرت سياسيا بسبب الصراع الذي قام حول الخدمة العسكرية الاجبارية والذي لعب فيه و . م . هيوز دورا رئيسيا . ولكن نفوذها كان ، حتى هذه النقطة ، في زيادة مستمرة بزعامة معدن الفحم وقائد القاطرات الاسكتلندي آندرو فيشر ( ١٨٦٢ - ١٩٢٨ ) الذي كان قد هاجر الى كوينزلاند في ١٨٨٥ وكان له نفوذه هناك كسياسي وصحفي قبل انتخابه عضوا في برلمان الكونولك سنة ١٩٠١ . وفي سنة ١٩٠٧ صار فيشر زعيم الحزب وصار في العام التالي رئيسا للوزارة . وقد ظل رئيسا للوزارة حتى سنة ١٩١٥ ، مع فترات اقطاع قصيرة . وعندئذ استقال وذهب الى لندن ممثلا للكونولك . وقد كان فيشر زعيما ماهرا يؤمن بشدة بسياسة العمل

على تحقيق أهداف محدودة ومحددة بوضوح وبتجنب النظريات والتقييد بشئ للمدى الطويل . ويرجع اليه الفضل الأكبر في ادخال ضربة تصاعدية على الأرض وفي انشاء مصرف للكومنولث ، وان كانت الأسس التي سمح باقامة المصرف عليها لم تكن قريبة من المطلب العمالي التقليدي من انشاء نظام مصرفي عام يطرد المصارف الرأسمالية من السوق ويسيطر على الائتمان لمصلحة الرجل الصغير والمنظمات العمالية . كما لم ينجح فيشر في تنفيذ جزء هام من سياسة « الحماية الجديدة » التي كانت تقضى ، لا باستخدام الضرائب الجمركية في حماية مستويات المعيشة الاسترالية فحسب ، بل وبالتمييز في تطبيقها ضد أصحاب الأعمال الذين لا يدفعون أجورا مناسبة وشروط عمل مرضية . ولم تسمح « المحكمة العليا » بهذا التمييز باعتباره غير دستوري .

وعندما ذهب فيشر الى لندن أخذ معه وليم موريس هيوز ( ١٨٦٤ — ١٩٥٢ ) الذي كان قد عمل تحت رئاسته نائبا عاما . وقد ولد هيوز في لندن : وهاجر الى نيوزاوث ويلز في سنة ١٨٨٤ وأسس « نقابة عمال المطاعم والفنادق والنوادي » في سيدني وصار سكرتيرها . وفي سنة ١٨٩٤ انتخب « لجمعية الولاية » في نيوزاوث ويلز وقام فيها بدور مرموق . وفي سنة ١٩٠٠ نقل خدماته الى « عمال الورش البحرية » في سيدني وصار سكرتيرا لغدرالهم في سنة ١٩٠٢ . وانتخب عضوا في برلمان الكومنولث في سنة ١٩٠١ ، وعين وزيرا للشئون الخارجية في وزارة واطسون العمالية القصيرة العمر في سنة ١٩٠٤ قبل أن يصل مع فيشر . وكان هيوز سياسيا جماهيريا سريع الانفعال . وقد أدى تأييده للتجنيد الاجباري في سنة ١٩١٦ الى طرده من حزب العمال وظهوره بعد ذلك كزعيم للتحالف الوطني المناهض للعمال . واستمرت وزارته حتى سنة ١٩٢٣ ،

وقام بدور رئيسى مع اللويد جورج فى المراحل الأخيرة من الحرب ومؤتمر السلام . وبعد ذلك فقد تفرغه ، وإن كان قد عاد الى منصب وزارى تحت رئاسة ليونز فى سنة ١٩٣٤ وظل فيه الى أن عاد حزب العمال الى الحكم فى سنة ١٩٤١ .

ومنذ تكوين الكومنولث عقدت أحزاب العمال فى الولايات المختلفة مؤتمرات مشتركة بصفة منتظمة الى حد كبير لوضع سياسة موحدة ، وفى سنة ١٩٥٥ حدد المؤتمر أهداف الحزب كما يلى : —

( أ ) تربية مشاعر استرالية تقوم على المحافظة على النقاء العنصرى وتكوين مجتمع مستدير يعتمد على نفسه فى استراليا .

( ب ) حصول جميع المتجنين على كامل نتائج جهودهم ، بواسطة الملكية الجماعية للاحتكارات وتوسيع الوظائف الصناعية والاقتصادية للدولة والبلديات .

وأضاف المؤتمر الى هذه الأهداف « برنامج للحملات الانتخابية » من تسع نقاط . وكانت هذه النقاط هى : (١) المحافظة على استراليا يضاء ، (٢) تأميم الاحتكارات ، (٣) معاشات شيخوخة ، (٤) اجراء استفتاء شعبى فى مسألة التعرف الجبركية ، (٥) ضريبة تصاعدية على القيم العقارية ، (٦) الحد من الاقتراض العام ، (٧) قوانين للملاحة ، (٨) قوة دفاع من المواطنين ، (٩) تعديل قانون التحكيم . وكانت رابع نقطة نتيجة لتعارض لم يوجد له حل بين أولئك الذين أرادوا أن يقيد الحزب نفسه « بالحماية » وأولئك الذين كانوا ضد ذلك — وافقوا على حل وسط بأن يتقرر الرأى فيها بواسطة استفتاء عام من الناس جميعا .

واتخذ فى نفس المؤتمر سنة ١٩٥٥ قرار بأنه فى حالة دعوة حزب العمال

لتأليف الوزارة » تشكل وزارة العمال بتوصية من الجمعية العمومية للحزب . وهكذا أقر مبدأ أن اختيار الوزراء ، وليس رئيس الوزراء وحده ، من شأن الحزب ككل . بيد أن المؤتمر لم ينشئ أية لجنة تنفيذية تعمل باسمه في فترات ما بين الانعقاد . وقد اقترح مرارا تكوين مثل هذه الهيئة ، ولكنها لم تنشأ فعلا الا في سنة ١٩١٥ تحت اسم « اللجنة التنفيذية السياسية الاسترالية » — وبعد ذلك بعامين أقامت النقابات جهازا مماثلا للتنسيق ، بعد عدة محاولات فاشلة . والواقع أنه كان هناك تردد شديد من جانب منظمات الولايات ، السياسية والصناعية على السواء ، في انشاء جهاز تنفيذى موحد. وكانت النقابات قد تمومت منذ أمد طويل الالتقاء في مؤتمرات عامة تمثل جميع الولايات ، وحذت أحزاب العمال حذوها كما رأينا . ولكن برغم أنه كان من المعترف به أن مثل هذه الاجتماعات ضرورية كان هناك اعتراض كبير على انشاء أى جهاز موحد لديه سلطات تنفيذية . وكانت هناك أيضا مشاكل كثيرة حول مركز أعضاء البرلمان في علاقتهم بأحزاب العمال المسئولة عن ترشيحهم . وقد ظهرت هذه المشاكل لأول مرة في نيوساوث ويلز في التسعينات كما رأينا . وقد حاول الحزب خارج البرلمان هناك السيطرة على أعضائه البرلمانيين، وأدى ذلك الى انفصال أكثر من نصف أولئك الذين انتخبوا تحت رعاية الحزب وانضمامهم الى الأحزاب الإقدم عهدا . وقررت أحزاب العمال لملافة ذلك صورا مختلفة من «التمهد» الذى كانت تهدد به مرشحها وتلزمهم بالتصويت تبعا لقرارات الحزب فيما يتعلق بالسياسة ، وبقبول قرار أغلبية المجموعة البرلمانية فيما يتعلق بالتصويت في أى موقف بذاته . وأعطيت التعليمات ، تحقيقا لهذا الغرض ، للمجموعات البرلمانية بأن تجتمع من تلقاء ذاتها لتقرر مقدما الطريق الذى تسلكه . وكان «التمهد» يختلف كثيرا بينا منظمة وأخرى ؛ فيسمح أحيانا

بحرية في المسائل التي لا تعد جزءا من سياسة الحزب المعلنه ، وقضى أحيانا أخرى بالتسليم بلا شرط لقرارات الأغلبية .

وقد صحب نمو أحزاب العمال في الكومنولث والولايات بعد سنة ١٩٠٠ قلق عمالي متزايد لما بدأت النتائج التي يحصلون عليها من محاكم التحكيم ومجالس الأجور تصير غير مرضية أكثر فأكثر . وكان هناك اتفاق عام على أن نظام التحكيم الاجبارى وتحديد الأجور بواسطة الدولة ليس له أثر ، على أحسن الفروض ، سوى المحافظة على مستويات المعيشة للطبقة العاملة في مواجهة ارتفاع الأسعار ، وأن قدرة النقابات على فرض شروط مرضية للعمل في ظلها صارت أقل بكثير مما كانت في الأيام الطيبة قبل سنة ١٨٩٠ . وكان ذلك صحيحا في الغالب باستثناء حالة الجماعات التي كانت تقاضى أقل أجور والتي استفادت من تطبيق فكرة « أجر الاعاشة » ؛ لأن النقابات كانت حتى سنة ١٨٩٠ في مركز قوى جدا ، لا من حيث قدرتها على تحسين الأجور فحسب ، بل وكذلك من حيث فرض قواعدها في مسائل مثل تنظيم فترة التدريب ويوم الثمانى ساعات « والورشة المغلقة » و « عقد النقابة » . وقد عادت هذه الميزات أساسا بلا ريب على الحرفيين المهرة والجماعات الجيدة التنظيم مثل المعدنين والجزازين ، أما ما حصل عليه العمال الأقل مهارة والنساء فكان أقل من ذلك بكثير . بيد أن العمال المهرة ، والمعدنين والجزازين بصفة خاصة ، كانوا شديدي الاحساس بما فقدوه أبان سنوات الهزيمة والكساد بعد سنة ١٨٩٠، ورأوا أن محاكم التحكيم أو مجالس الأجور لن تعيد لهم القدرة على اجبار أصحاب الأعمال على اطاعة القواعد المفروضة من طرف واحد .

ونما في هذه الظروف شعور متزايد الحدة ضد نظم التحكيم ، برغم أنها ظلت تحظى بدفاع من جانب كثيرين من الزعماء النقابيين القدامى ه

الذين مروا بهزائم التسعينات ، وأحزاب العمال في البرلمانات المختلفة .  
فأشار المعتدلون ، كما فعل نظراؤهم في بريطانيا ، الى المكاسب التي أمكن  
تحقيقها فيما يتصل بتحسين النظام الضريبي والخدمات الاجتماعية وعدم  
التعرض للسحق بواسطة التكتلات الرأسمالية الكبيرة ؛ وفي استراليا قالوا  
أيضا انه من الضروري لمصلحة المستهلكين وضع حد لارتفاع الأجور الذي  
قد يؤثر تأثيرا سيئا في نفقات المعيشة . وكانت النقابات مضطرة لجمع الأصوات  
من فئات أخرى من الناس غير النقابيين: فكان عليها أن تحسب حساب أصحاب  
الأصوات في الريف و « الرجال الصغار » في المدن اذا أرادت أن تحصل  
على أغلبية ؛ وكانت تخشى تماما من أن العودة الى النقابية الصلبة قد تثير  
رد فعل لا يقل خطورة عما حدث في سنة ١٨٩٠ . ومن ثم تمسك الزعماء  
السياسيون بالتحكيم الاجبارى كوسيلة للمحافظة على السلام الصناعى .  
ومقابل سياسة التفاهم هذه ، التي كانت تلائم طبقات أصحاب الأعمال  
بصورة متزايدة بعد انهيار سياسة آندرو فيشر الخاصة « بالحماية  
الجديدة » ، بدأت النقابية الصناعية الصلبة ترفع رأسها ثانية ؛ ولم تكن  
في هذه المرة مذهباً محلياً بل تحت تأثير الولايات المتحدة الى حد كبير جدا .  
فمنذ انشاء « عمال العالم الصناعيين » في الولايات المتحدة سنة ١٩٠٥  
بدأت الدعاية النقابية الصناعية تتقدم في استراليا وبخاصة بين المعدنين  
وعمال الورش البحرية .

وعندما انقسم « عمال العالم الصناعيون » على أنفسهم انضم معظم  
أنصارهم في استراليا الى جانب دى ليون — أى أن جبرتهم رفضت أن  
تنبذ العمل السياسى كلية وطالبت بانشاء حزب اشتراكى ثورى وكذلك  
اعادة تكوين الحركة النقابية على أساس الاندماج الصناعى ومذهب حرب  
الطبقات . وكانت القوة الأساسية للحركة في نيوزماوث وبلز ، وبذلك دعاؤها



جهودهم المرة تلو المرة في أن يجعلوا من «المقدمة» التي أقرها عمال العالم الصناعيون «أساس الحركة النقابية في الولاية . وقد منيت هذه المحاولات بالهزيمة ؛ ولكن النقابيين الصناعيين حصلوا فعلا على قرارات تحبذ الاندماج ، وأصابوا بعض النجاح في دمج عدد من النقابات الحرفية في نقابات من النمط الصناعي . وبذلوا ما في وسعهم أيضا لهدم قوانين التحكيم باثارة الاضرابات غير المشروعة . ولم يبلغ « عمال العالم الصناعيون » ذروة نفوذهم في استراليا الا بعد سنة ١٩١٤ في ظل ظروف الحرب ، ولكنهم كانوا في غاية النشاط ابتداء من سنة ١٩٠٨ في محاربة سياسة حزب العمال الخاصة بالسلام الصناعي عن طريق التحكيم وتنظيم الاجور عن طريق الدولة .

وقد عزيت المنازعات الكبرى التي جرت في بروكن هيل سنة ١٩٠٩-٨ الى نفوذ الأفكار النقابية الصناعية الى حد كبير . وبدأت الاضرابات عندما ردت شركتان من شركات التعدين ، كاتقا قد طولبتا بتخفيض الأجور ، على معارضة المعدنين « بالاغلاق » . واعتبرت النقابات ذلك عملا غير مشروع بمقتضى « قانون التحكيم » ؛ ولكن محكمة تحكيم الكومنولث قررت أن القانون الذي يحرم الاضراب والاغلاق لا يحول دون أن يفلق أصحاب الأعمال مناجمهم كلية كما فعلت هاتان الشركتان . وعندئذ عرض موضوع الأجور على التحكيم ، ومنحت المحكمة المعدنين معظم ما أرادوه ؛ ولكن الشركتين رفضتا إعادة عدد من اليساريين النشطين الى العمل ، ورفض العمال استئناف العمل بدونهم . ووقع شغب ابان الصراع الذي تجدد عقب ذلك واعتقلت الشرطة عددا من زعماء المعدنين ، بما فيهم توم مان ، الذي كانت نقابة المعدنية قد استخدمته كمنظم ابان النزاع . وأخلى سبيل مان في المحاكمات التي أعقبت هذه الأحداث ولكن عددا من

الآخرين أرسل الى السجن . فحكم على زعيم المعدنين ، بيتر باولنج ، بالسجن ثمانية عشر شهرا للحث على الاضراب ، وحكم على بعض « خفراء العمال » بعقوبات أشد حتى من ذلك لاتهامهم بالشغب وتهديد غير النقابيين من العمال . وطلبت قنابة المعدنين الى « مجلس الحرف والعمل » في نيوساوث ويلز اعلان الاضراب العام احتجاجا على هذه الأحكام ، ولكن « مؤتمر العمال » اكتفى بالاحتجاج على سلوك السلطات ولم يكن على استعداد لاتخاذ أى اجراء حاسم ، و انتهى الأمر عند هذا الحد .

وكان ثانى اضطراب صناعى كبير أدى الى نزاع حاد بين اليمين واليسار هو اضراب بريسين<sup>١</sup> فى سنة ١٩١٢ . وقد بدأت اضطرابات بريسين عندما رفضت شركة الترام طلبا تقدم به مستخدموها بأن تسمح لهم بلبس شارة النقابة أثناء العمل — وكان الغرض من ذلك « اغلاق الورشة » — أى قصر العمل على النقابيين وحدهم — بالضغط على غير النقابيين . وأضرِب رجال الترام ورفعوا الأمر الى « فدرال العمل فى كوينزلاند » الذى دعا الى اضراب عام تأييدا لهم . واقتصر الاضراب فى أول الأمر على بريسين ، ولكنه امتد بعد ذلك الى الولاية كلها . وبذلت محاولة لتعميمه أكثر من ذلك ، الى نيوساوث ويلز ، ولكن نقابات نيوساوث ويلز رفضت أن تعمل أكثر من تقديم المساعدات المالية . وعندئذ طلبت حكومة كوينزلاند من حكومة الكومنولث ، وكان يرأسها فى ذلك الوقت اندرو فيشر مساعدتها بالجند لاختاد الشغب فى بريسين . ولكن فيشر رفض التدخل . بيد أن ذلك لم يمنع حكومة كوينزلاند من اتخاذ اجراءات حاسمة ضد المضربين ؛ وعاملت المحاكم الزعماء المقبوض عليهم بقسوة هذه المرة أيضا . وبعد بضعة أيام دعا « فدرال العمل فى كوينزلاند » الى انتهاء الاضراب فى المنطقة ؛ وفى بريسين حشد الترام والخدمات العامة الأخرى « بذوى السيقان

السوداء » وتحطم الاضراب . وتبدلت الاتهامات عقب الهزيمة مما ساعد على توسيع شقة الخلاف بين الجناحين ، اليمين واليسار ، في الحركة النقابية .

وقد أثار « عمال العالم الصناعيون » الاستراليون حربا شعواء ضد حزب العمال والنقابات التي أيدت التحكيم استمرت خلال السنوات السابقة مباشرة على ١٩١٤ وكذلك بعدها الى أن تم اخمادهم بعد الصراع الذي قام بشأن التجنيد الاجبارى . وكان داعيتهم الرئيسى هو توم باركر الذى أشرف على تحرير صحيفتهم «العمل المباشر» . وأخيرا تقى الى شيلى سنة ١٩١٨ وذهب من هناك الى الاتحاد السوفيتى واستقر هناك ، هو وحليفه الأسبق فى « عمال العالم الصناعيين » بنجامان كينج ، وحصل على وظيفة رسمية . وكان معهم ابان سنوات الحرب بيتر لاركن أخو جيمس لاركن من دبلن وقد حكم عليهم كلهم بأحكام شديدة بمقتضى تشريعات الحرب . وقد ظل « عمال العالم الصناعيون » حتى سنة ١٩١٤ منظمة صغيرة دائما : وكان عملها أساسا عن طريق تهوؤها فى بعض النقابات المعينة ؛ وقامت بدور الداعية المتطرف لسياسة اليسار التى حظيت بعطف متزايد من جانب الاشتراكيين والنقائين الصناعيين الذين لم يشاركوها الرأى تماما . ولكنها حتى مع هؤلاء الحلفاء لم تقترب من الحصول على أغلبية بين النقائين الالبيين المعدنين وعمال الورش البحرية . أما رجال السكك الحديدية ومعظم النقابات الحرفية فانها وقتت بمعزل واستمرت تؤيد السياسيين العماليين الذين كان « عمال العالم الصناعيون » يهاجمونهم صراحة .

وفى هذه الأثناء أعلن القاضى هيجنز ، ثانى رئيس « لمحكمة الكومنولث للتحكيم » ، فى الاحتفال « بقرار الحصاد » المشهور فى سنة ١٩٠٧ مبدأ

« أجر الاعاشة » . ومنذ ذلك الوقت شرعت المحكمة ، بتوجيه هيجنز ، في العمل على وضع نظام للتحديد القضائي لنسب الأجور لمختلف المهن التي تدخل في اختصاصها وذلك عن طريق حكمها في القضايا الفردية التي ترفع إليها . ولو أن طموح العمال كان محدودا بالمحافظة على مستويات المعيشة الموجودة للعمال المهرة مع تحسين معتدل في أجور الجماعات ذات الأجور المنخفضة ، لما كان لديهم ما يعترضون عليه في اجراءات القاضى هيجنز التي وصفها فخورا في كتابه عنها باعتبارها « معقلا جديدا للقانون والنظام » . بيد أن حكم « محكمة الكومنولث للتحكيم » لم يكن نافذا الا في النزاعات التي تشمل أكثر من ولاية ، وكانت هناك شكاوى كثيرة حول القرارات التي تصدرها المحاكم في الولايات المختلفة . هذا الى جانب أن مجرد تثبيت الأجور الحقيقية لم يكن هو ما يريده الجناح اليسارى مطلقا . اذ كان يدرك أن الأجور الحقيقية للعمال المهرة بالكاد عادت الى مستويات سنة ١٩٨٠ ، وأن قوة النقابات ، قد ضعفت كثيرا في تنفيذ ارادتها عما كانت قبل النكسات المهينة التي حدثت في التسمينات . وكانوا يكرهون الهدنة التي أعلنها حزب العمال في الواقع باسمهم مع كبار الرأسماليين ، وكان النظام الشديد الذي أصبحوا يخضعون له منذ أن نظم أصحاب الأعمال أنفسهم ضدهم موضع تذرهم . لقد كانوا ثوريين وليسوا اصلاحيين ، واذا لم يكن هنا كمذهب اشتراكي واضح المعالم وراء ثورتهم فان ذلك لم يجعلهم أقل شدة .

وقد يتساءل المرء لماذا لم تنشأ في استراليا أية حركة اشتراكية ذات دعائم ثابتة برغم نمو حركة عمالية قوية جدا كثيرا ما ظهرت عليها علائم الصلابة وخاضت عددا من الصراعات الصناعية المريرة ؟ اعتقد أن الجواب هو أن المجتمع الاسترالي سار في طريقه الى الديمقراطية بطريق مختلف .

فقد حدثت معارك كبرى حول امتلاك الأرض في حركات « الاستيطان الكثيف » التي سيطرت على السياسة الأسترالية ابان معظم فترة الحكم الذاتي والمستعمرات . وانصرف الجزء الأكبر من اهتمام البرلمان الى « قوانين الأرض » المتعاقبة التي جعلت الأرض في متناول صغار الفلاحين على حساب الضياع الكبرى ؛ ولم يكن هناك بد من أن يتولى حزب الأحرار أو الحزب الراديكالى ، وليس حزب العمال أو الحزب الاشتراكي، الدفاع عن قضية « الرجل الصغير » في المراحل الأولى من المعركة . وفي الوقت ذاته كان عمال المدن لفترة ما في مركز قوي يسمح لهم بالحصول على معظم ما يريدون بالعمل الصناعى دون حاجة الى الاستعانة بالعمل السياسى — أو على الأقل الى تكوين حزب سياسى خاص بهم . فقد استطاعوا — أو على الأقل الأكثر مهارة بينهم — تحقيق ما لعله كان أعلى مستوى معيشى حققته أى طبقة عاملة في القرن التاسع عشر وأن يفرضوا نظاما من القواعد النقاية التي اضطر أصحاب الأعمال في ذلك الاقتصاد السريع النمو ، الى قبوله . وعندما حدث الصدام في سنة ١٨٩٠ واتهم أصحاب الأعمال الفرصة لتحطيم قوة النقابات ، تحول العمال على الفور الى العمل السياسى — ولكن كوسيلة لاسترجاع ما فقدوه وليس لتغيير أساس المجتمع . لقد كانوا حيال رجال أثرياء يقاتلون ضدهم ولكن لم يكن هناك في الواقع طبقة أرستقراطية تدعى حقوقا وراثية في السيطرة على الدولة ، ولا ملك قريب منهم يعترض طريق أفكارهم الديموقراطية ، ولا طبقة عسكرية أو عبء تسليح يثقل كاهلهم . وكان من المستحيل أن ينظروا الى الدولة ، حتى عندما كانت تتخذ اجراءات عنيفة ضد المضربين ، كما نظر اليها ماركس أو حتى كما أعلن الحزب الديموقراطى الاشتراكي الألماني أنه ينظر اليها . وعندما دخلوا ميدان السياسة وجدوا الأحزاب الأقدم

عهدا في معظم الولايات ، وبخاصة في نيوساوث ويلز وجنوب استراليا على استعداد كامل للملاقاتهم في منتصف الطرق وتنافس في الحصول على تأييدهم ؛ فوجدوا أنفسهم على القور تقريبا يسكون بميزان القوة السياسية وانهم ، وان لم يستطيعوا تأليف الحكومات ، يستطيعون اقامتها واقلتها ببعض ارادتهم . وكان في وسعهم ، حتى قبل أن يؤلفوا حكومة خاصة بهم ، أن يحصلوا على تنازلات كثيرة في الميدان الصناعى والتشريع الاجتماعى ؛ وسرعان ما حصلوا في « حكم الحصاد » في سنة ١٩٠٧ ، على الاعتراف بمبدأ « أجر الاعاشة » كأساس تتحدد بمقتضاه قرارات « محكمة الكومنولث للتحكيم » . وبذلك تم تحقيق كل ما تضمنته برامج حزب العمال الانتخابية الأولى تقريبا ؛ وبرغم أن النقابات الصلبة استمرت تعاني الهزائم كما أن مكاسب التحكيم قلت شيئا فشيئا بعد الانتصارات الأولى ، فإن كثيرين من العمال الاستراليين كانوا راضين بصقة عامة بالسياسة الدستورية المعتدلة التى يندد بها المتطرفون . وتغير الموقف اذ اقترب حزب العمال ، في الكومنولث والولايات ، من الحصول على أغليات تجعل في وسعها تأليف حكومات خاصة بها بدلا من الحصول على تنازلات بتأييد هذا الحزب أو ذلك من الأحزاب القديمة . وقد كان من أثر ذلك أن دفع الأحزاب الأخرى الى التحالف ضدها بأمل الوقوف في وجه تحديها ؛ ولقيت هذه السياسة نجاحا كبيرا في البداية بيد أنها لم تجد طويلا في الحيلولة دون حصول حزب العمال على أغليات مطلقة في معظم الولايات وفي الكومنولث . ولكن هذه الأغليات كلفتها قدرا كبيرا من التخفيف في برامجها لاجتذاب الناخبين الحديين . ولم تعد أحزاب العمال تتحدث عن الاشتراكية واقتصرت في معظم الحالات على المطالب المباشرة التى يمكن تحقيقها . وكانت تواجه حزب العمال في الكومنولث

صعوبة خاصة لأن الدستور الفدرالى لم يتضمن سوى سلطات محدودة جدا فى الشؤون الاقتصادية ، التى ظلت فى الغالب فى يد الولايات كل على حدة .

وفى سنة ١٩١٠ وجد آندروفير نفسه عاجزا عن تنفيذ جزء كبير من برنامج العمال الجديد دون تخطى الدستور بحيث يصير للكومنولث سلطات أوسع . وقد عرض على الشعب سلسلة من الاقتراحات للتصويت عليها فى استفتاء سنة ١٩١١ . اذ أراد فيشر سلطات كاملة فى تنظيم التجارة ( وليست التجارة الخارجية أو بين الولايات وحدها ) ، وسلطة السيطرة على الشركات التى تهدف للربح ، وسلطة كاملة لتنظيم الأجور وشروط العمل داخل الولايات وبين الولايات ، وسلطات للسيطرة على الاحتكارات والتكتلات من كل نوع ، بما فى ذلك سلطة الاستيلاء عليها وإدارتها بوصفها مشروعات عامة . وقد رفضت هذه المقترحات رفضا باتا ، بأغليات كبيرة فى جميع الولايات باستثناء استراليا الغربية . واعتبر فيشر هذا القرار علامة واضحة على أن الشعب لم يمنح حزب العمال توكيلا لتنفيذ سياسة اشتراكية ايجابية ، باعتبارها شيئا متميزا عن سياسة حماية العمال داخل النظام الاقتصادى القائم ؛ ولا شك فى أنه كان محقا فى ذلك . فبرغم وجود جناح يسارى نشط حى ، وبخاصة فى المناجم والموانى ، لم تكن جمهرة الاستراليين — وجمهرة العمال الاستراليين ، تريد منح الحكومة سلطات تقيم بها نظاما جديدا : لقد كان كل ما يريدوه هو الاستعانة بها كأداة لمساعدتهم فى تحقيق التغيرات المحدودة المباشرة التى رأوا أنها مما يتفق مع استمرار تقاليدهم الفردية تماما .

## نيوزيلاندة

ان تاريخ الحركة العمالة والاشتراكية في نيوزيلانده مجموعة من المتناقضات . فقد عرف هذا البلد بأنه موطن نوع من الاشتراكية التجريبية حتى قبل أن يتكون فيها حزب اشتراكى . وكان لديه نظام من التحكم الاجبارى فى النزاعات العمالية أدخله وزير اشتراكى فى وزارة أحرار ؛ ولكنه كان أيضا مسرحا لصراع صناعى من أشد ما حدث بين العمل ورأس المال . وكان فى فترة من الفترات معقل النقابية الصناعية الصلبة ، ولكن فى معظم الحالات عاش الزعماء الذين قادوا اليسار المتطرف فى هذه الفترة ليصبحوا زعماء حزب عمال نيوزيلاندى عُرف بـتبنيه برنامجا من تشريعات الضمان الاجتماعى مختلف تماما عن تطلعاتهم الأولى — أو على أى الأحوال مختلف فى أسلوب تحقيقه كل الاختلاف .

وكانت الحركتان العماليتان فى استراليا ونيوزيلاند مرتبطتين ارتباطا وثيقا ، وبخاصة فى مرحلتهما الأولى . وكثير من الرجال الذين تركوا أثرهم فى حركة نيوزيلاند كانوا استراليين أو سبق لهم أن عملوا فى استراليا ؛ وكان انتقال الدعاة ، والعمال أنفسهم ، بين البلدين كثيرا . كما كاذ. الزائرون الأجانب يأتون الى استراليا قمينين أن يزوروا نيوزيلانده أيضا وقد ذهب توم مان الى نيوزيلانده من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٣ ، وفى سنة ١٩٠٨ أيضا ؛ وقبل ذلك قام بن تيلت بجولتين وعائيتين كان لهما أثر



كبير . وجاء الصحفيان روبرت س . روس و هـ . آ . هولاند من  
استراليا للإشراف على تحرير صحيفة « عامل أرض الماوورى » ، واستمر  
هولاند ، الذى كان نيوزيلانديا بالمولد ، ليصير زعيم حزب العمال  
النيوزيلاندى . ولعب المستوطنون الذين جاءوا من انجلترا واسكتلندة  
أيضا دورا كبيرا ؛ لكن لم يكن لقارة أوروبا أى نفوذ تقريبا . بيد أنه كان  
للولايات المتحدة قدر كبير من النفوذ جاء أساسا عن طريق الاستراليين  
والنيوزيلانديين الذين عملوا هناك ، وكان مصدر وحيه الرئيسى « عمال  
العالم الصناعيين » ومنظمتهم السابقة « الفدرال الغربى للمعدنين » . ومثل  
و . ت . ميلز ، الذى قضى فى نيوزيلاند بضع سنوات قبل سنة ١٩١٤  
كدعاية ، النفوذ المعتدل للولايات المتحدة .

وعند النظر فى الصورة الخلفية للحركة العمالية من الضرورى أن تذكر  
التغير الكبير جدا الذى طرأ على الاقتصاد النيوزيلاندى فى الثمانينات  
والتسعينات من القرن الماضى والذى استمر فى تطور بعد ذلك . فحتى  
الثمانينات كانت نيوزيلانده أساسا بلد تربية الأغنام والمراعى الكبيرة  
ولا يتيح للفلاح الصغير سوى فرص ضئيلة جدا . وكان فيها مجموعة  
متزايدة من السكان تشتغل بالتعدين ، كما حظيت بشئ من التنمية  
الصناعية ، للتصدير وللسوق المحلى . ولكن النشاط المتصل بالرعى هو  
الذى كان سائدا فيها ، وسيطر عليها اقتصاديا أصحاب المراعى الكبرى  
من الأثرياء الذين حصل معظمهم على ضياعهم الضخمة بشروط سهلة للغاية ؛  
ولم يكونوا شديدي الرغبة فى أن يشاركهم غيرهم هذا الامتياز أو فى  
تشجيع فرص الاستيطان فى الأرض وما يترتب عليه من ارتفاع فى أسعار  
العمل أو استقلال الطبقة العاملة . وقد كانت استراليا منذ مرحلة مبكرة  
الى حد كبير ديموقراطية بمعنى اجتماعى . أما نيوزيلانده فلم تكن كذلك

بالتأكيد . لقد نمت عمدا لتكون جنة للانجليز ، وقصد بها أن تكون نسخة مطابقة لتكوين الطبقي « للوطن القديم » دون تعديل جذري .

ولهذا السبب — أى بسبب احتكار الأرض والندرة النسبية للعمل فى المراعى الكبرى ، لم تستطع الطبقات العاملة النيوزيلاندية ، فى العقود الوسطى من القرن التاسع عشر ، تحقيق أى شئ من المكاسب التى حصل عليها العمال الاستراليون . وقد جاءت الصناعات المتعلقة باستخراج الذهب فى نيوزيلانده فيما بعد ، ولم تكن على نطاق مماثل ؛ كما أن استغلالها كان يتم الى حد كبير بأساليب رأسمالية . وجنح عدد المهاجرين الى الزيادة عن القرض المتاحة للعمل ، وبلغت البطالة حدا كبيرا فى السنوات السيئة وأدت الى شقاء كبير لم تبذل أية جهود حقيقية فى تخفيفه . وكانت الاتجاهات الاجتماعية لذى الطبقات المسيطرة على عداء شديد مع مطالب العمال ؛ وبرغم أن العمال المهرة بدأوا فى تنظيم جمعيات تبادل المنافع فى الستينات من القرن الماضى والنقابات فى أوائل السبعينات ، فإن التنظيم ظل ضعيفا الى الثمانينات حتى بين المهرة ولا وجود له تقريبا بين عمال الريف وبروليتارى المدن الذين كانوا يعملون فى فترات متقطعة الى حد كبير . وقد ظهرت فى الثمانينات « مجالس الحرف والعمل » فى المدن ، وكانت تربط بين النقابات الحرفية الصغيرة ؛ ولكن المسافات كانت كبيرة والمواصلات صعبة جدا ومن ثم كان الاتجاه ضعيفا نحو الاندماج بين النقابات أو تكوين فدرالات فى الحرف الواحدة على نطاق شامل للبلاد كلها . وقد ظلت المساومة والاضراب محليين ؛ وعملت « مجالس الحرف والعمل » ، وهى تدرك أنها توجد فى بيئة تسودها الزراعة ، كجماعات قطاعية ضاغطة أكثر منها كهيئات تمثل حركة موحدة ذات سياسة واضحة . وكانت مطالبها الرئيسية تنحصر فى توفير الأرض للاستيطان وفرض ضرائب الدخل وحماية الصناعة والتعليم الفنى ويوم الثمالي ساعات .

وعندئذ بدأ الاقتصاد النيوزيلاندى يتحول فى الثمانينات ، نتيجة لصناعة التبريد الى حد كبير ، الذى جعل تصدير اللحوم ومنتجات الألبان الى العالم كله فى حيز الامكان . وحل اللحم محل الصوف باعتباره المصدر الرئيسى ، وجاء بعد ذلك الزيت والجبن على نطاق متزايد باستمرار . وبقيت الضياع الكبرى ، وان كان كثير منها تحطم ، اما بواسطة القانون أو بفعل القوى الاقتصادية . وفتح الطريق للفلاح الصغير ، وتقدم الرخاء الشامل بسرعة فى نيوزيلانده كلها . ولم يشمل هذا التقدم ، كما سنرى ، جمهرة الناس بدون صراع كبير ؛ ولكن نيوزيلانده لم تعد بلدا مقسما الى سادة وعمال وليس بينهما سوى طبقة متوسطة صغيرة ، وصارت بلد الفلاحين ، الكبار والصغار ، مع طبقة عاملة كبيرة ، وبخاصة فى المناجم والموانى ؛ بينما انقسمت حركتها العاملة اقساما حادا بين جيل نشأ على التحالف مع الأحرار ضد الارستقراطيين ، وجيل أصغر تحدوه الحماسة الى تجرب الأساليب الاشتراكية والنقابية الصناعية الأكثر صلابة .

وابان الثمانينات الأخيرة امتد تنظيم « فرسان العمل » الأمريكى الى نيوزيلانده واستراليا . وكان ج . ج . سكاقلون ، من ويهي ، والذى صار عضوا فى البرلمان فى التسعينات وبعد ذلك أصبح رئيسا « لفدرال المعدنين » فى السنوات الأولى هذا القرن ، ينتمى الى منظمة « فرسان العمل » . وكان « لفرسان نيوزيلانده » برنامج واسع . فكان هدفهم تكوين فدرال كبير لعمال العالم مفتوح للجميع بصرف النظر عن المهن ، لكى « يضمن للعمال التمتع الكامل بالثروة التى يخلقونها » . وطالبوا بتأميم الأرض والمصارف العامة والتنظيم التعاونى للإنتاج ومعاشات الشيخوخة والأجر المتساوى للعمل المماثل وبحق التصويت للنساء وساعات عمل أقل . وقد نشروا فى الخارج كتابات هنرى جورج ، وفيما بعد ، كتابات ادوارد

بطلامه ، معنى لبوزيلانده جذبوا كثيرا من الراديكاليين الذين كانوا يفترضون سيطرة القلعة الثرية ، بما فيهم جون بالانس أحد زعماء الأحرار . وفي التسعينات اختفوا بالتدريج ، ولكنهم لعبوا دورا كبيرا في بدء الحركة العمالية النيوزيلاندية .

وعند هذه النقطة يعتبر جون بالانس ( ٣٩ — ١٨٩٣ ) شخصية ذات مغزى كبير . وقد ولد في إيرلنده ، ابنا لأحد صغار الفلاحين ، وجاء الى نيوزيلانده شابا وفتح محلا تجاريا ثم أصدر صحيفة ، وفي ١٨٧٥ دخل السياسة مدافعا عن « الرجل الصغير » . وفي سنة ١٨٧٨ كان قد نجح في استصدار قانون بفرض ضريبة على القيم المقاربة ، ولكن الحكومة التي أصدرته كانت قصيرة العمر ، وفي العام التالي نسخته حكومة محافظة . وعاد ثانية الى الحكم ونفذ عددا من الاجراءات ، بين ١٨٨٤ و ١٨٨٧ ، الخاصة بالاستيطان في الأرض في حقول صغيرة . وعندما صار رئيسا للوزارة بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٣ خطا خطوات أخرى ، فبدأ مشروعات كبيرة للاستيطان في الأرض وأدخل التدرج على ضرائب الأرض معفا منها صغار الملاك وفرض نسبة أعلى على الملاك الغائبين ، وكذلك مع اعفاء التحسينات وتأجير أراضي التاج بمقد دائم . وتضمنت الاصلاحات التي نفذت بتأثيره — وقد صدر بعضها بعد وفاته — حق التصويت للنساء والغاء تعدد الأصوات وفرض ضريبة دخل تصاعدية وتحسين معاملة أهالي البلاد الأصليين ( الماووري ) . واستصدر وزير العمل في وزارته ، ولیم بمبريرفر ، في عهده وفي عهد خلفه ، سيدون ، سلسلة من القوانين العمالية لحماية ظروف العمل وقانونا للتحكيم الاجباري قصد به مصلحة العمال وصار فيما بعد نقطة النزاع الرئيسية بين الجناح اليميني والجناح اليساري في الحركة العمالية النيوزيلاندية .

ولا ريب في أن جون بالانيس كان رجلا ممتازا للغاية . فقد كان مهندس التحالف بين العمال والأحرار الذي سيطر على السياسة النيوزيلاندية في التسعينات من القرن الماضي واستمر فترة في القرن الحالي . وقد انتخب أول أعضاء برلمان من العمال بوصفهم مؤيديه ، وكان يحظى بولاء معظم الزعماء النقابيين و « مجالس الحرف والعمل » . ولعله كان من حسن طالع أنه تولى الحكم في لحظة عانت فيها النقابات النيوزيلاندية ، مع النقابات الاسترالية ، هزيمة خطيرة تماما . وكانت الصلة بين نيوزيلانده والمستعمرات الاسترالية في ذلك الوقت أوثق مما صارت اليه بعد دستور الكومنولث ، وقد امتد الاضراب البحري الكبير الذي حدث في استراليا سنة ١٨٩٠ الى نيوزيلانده ، وهناك تحول الى صراع مماثل بين النقابات التي كانت تحاول تنظيم الظروف الصناعية وأصحاب الأعمال الذين يؤكدون « الحرية » في عقد عقود فردية مع من يروق لهم .

وكانت بعض النقابات قد ألفت في سنة ١٨٨٩ ، بزعامة ج . آ . ميللر ( ١٨٦٩ الى ١٩٤٠ ) سكرتير نقابة عمال البحر الذي صار بعد ذلك وزيرا في حكومة أحرار ، « مجلسا بحريا » في دونيدين يضم رجال السكك الحديدية والمعدنين وجماعات أخرى الى جانب رجال البحر وعمال الموانئ . وكان هذا المجلس يهدف الى أن يكون تكتلا جهاديا بين جميع أنواع العمال في جميع اتحاد نيوزيلانده . وبدأ يفرض ارادته بتوحيد قوى الجماعات المنفضة اليه للضغط على أى صاحب عمل تدخل أى من هذه الجماعات في نزاع معه . واتباع لهذه السياسة دعا في سنة ١٨٩٠ الى مقاطعة مؤسسة طباعة — هي ويتكومب وتومز — كانت تستخدم طباعين بأجور أقل من المعدلات العيارية . ودعا « المجلس » رجال السكك الحديدية الى عدم تناول « البضائع الملوثة » المرسلة الى هذه المؤسسة

أو الصادرة عنها ، واتصل بالمشرفين على إدارة السكك الحديدية لاقناعهم بعدم الاعتراض . ورفض المشرفون وأوقفوا عددا كبيرا من الرجال الذين يعملون بأمر من « المجلس » عن العمل . وعندئذ دعا « المجلس » رجال السكك الحديدية إلى الاضراب ، ولكنهم رفضوا خوفا من تدخل الحكومة ؛ واضطر « المجلس » ، الذى كان يهدد بالاضراب العام ، إلى التراجع وقبول الهزيمة .

بدا أن ذلك لم يمهل الموضوع بأي حال . فقد كان « الصراع البحرى الكبير » قد بدأ فعلا فى استراليا ، وكافت شركة النقل البحرى النيوزيلاندية الرئيسية — شركة يونيون ستيمشيب — تنتمى إلى « الاتحاد الاسترالى لأصحاب السفن » الذى عقد العزم على سحق نقابات عمال الميناء ورجال البحرية . وكان « مجلس نيوزيلانده البحرى » مرتبطا بالمثل « بالنقابات البحرية الاسترالية » ؛ وتكاتف أصحاب الأعمال النيوزيلانديين مع زملائهم فى استراليا ، وأنشأوا مكاتب لاستخدام عمال طوارئ فى جميع أنحاء البلاد ، وجلبوا فرقا كبيرة من ذوى السيقان السوداء ، بمساعدة الفلاحين، للعمل فى الموانئ . وحاول الأحرار إيقاف هذا الاستخدام ، ولكنهم لم يصبوا نجاحا كبيرا .

وقد أمر المشرفون على إدارة السكك الحديدية رجال السكك الحديدية بالقيام بأعمال يقوم بها عادة رجال مضربون ، وأضرب أولئك الذى وجهت إليهم هذه الأوامر ، وطردهم من العمل . وعندئذ تدخلت الحكومة وحاولت أن تحمل المشرفين وأصحاب الأعمال على الالتقاء بالنقابات . ورفض المشرفون الحضور إلا إذا وافقت النقابات مقدما على حقهم فى استخدام غير النقابيين . وتحطمت محاولة المفاوضات ، وقضى على الاضراب باستخدام ذوى السيقان السوداء ولأن رجال السكك

الحديدية استمروا يرفضون أن يفعلوا أكثر من عدم الاستجابة لتوريد عمال بدلا ممن يضربون . وكانت النتيجة تحطيم قوة الحركة النقابية ، كما تحطمت في استراليا في نفس الوقت ، وتحول اقتباه زعماء العمال الى محاولة استعادة ما فقدوه في الصراع الصناعي بواسطة العمل السياسى .

يبد أن المركز السياسى في نيوزيلانده كان مختلفا عنه في استراليا لأن الأحرار ، وعلى رأسهم جون باللائس وريشارد سيدون ، وقفوا الى جانب العمال الى حد محاولة إيقاف استخدام ذوى السيقان السوداء . ومن ثم فإن مرشحي العمال الذين تقدموا لانتخابات سنة ١٨٩٠ رشحوا أنفسهم بوصفهم مؤيدين لباللائس وليس كحزب مستقل كما حدث في معظم أنحاء استراليا ، وأحرز هذا التكتل بين مرشحي الأحرار والعمال نصرا انتخابيا ضخما ، مع ستة ممثلين للعمال بين صفوف الأغلبية . وحل جون باللائس محل المحافظين ، وفي سنة ١٨٩١ أُلّف حكومة عرض فيها منصب وزير التربة والمعدل على وليم بيمبر ريفز . وفي العام التالى تقل ريفز الى وزارة العمل الجديدة ؛ وفي سنة ١٨٩٤ استصدر من البرلمان قانون التحكيم الاجبارى الذى أُنْهذ ، في أول الأمر ، النقابات من الدمار الذى كان قد حاق بها في سنة ١٨٩٠ ، وأدى — بعد أن أثار نوعا جديدا من النقابية — الى تجدد تمرد الجناح اليسارى الذى بدأ في سنة ١٩٠٦ .

وقد ولد وليم بيمبر ريفز ( ١٨٥٧ — ١٩٣٢ ) في نيوزيلانده . وتدرّب ليشتغل محاميا ، ثم انصرف الى الصحافة ، ثم دخل السياسة . وصار عضوا برلمان في سنة ١٨٨٧ ، وفي سنة ١٨٩٠ نشر أول كتبه « بعض المقالات التاريخية عن الشيوعية والاشتراكية استعرض فيه كتابات الرواد الاشتراكيين » . وكانت فترة اشتغاله بالسياسة في نيوزيلانده قصيرة . ففى سنة ١٨٩٦ قبل منصب « المندوب العام » للمستعمرة في لندن ، وظل في

هذا المركز حتى سنة ١٩٠٨ . وعمل ابان هذه الفترة على شرح قضايا نيوزيلانده للجمهور البريطانى فنشر مؤلفه العام عن البلاد « السحابة البيضاء الطويلة » فى سنة ١٨٩٨ ، وتبعه بدراسة عن تطور سياسة تنظيم الدولة فى « أوسيانيا » بعنوان «تجارب الدولة فى استراليا ونيوزيلانده» نشره فى سنة ١٩٠٢ . واتصل أيضا بالجمعية الغاية التى كان لزوجته أيضا نشاط فيها . فقد كتب كل منهما كراسات فابية ، وفى سنة ١٩٠٨ دعاه ويب وزوجته ليكون مديرا « لكلية لندن للعلوم الاقتصادية » حيث بقى حتى سنة ١٩١٩ . وفى هذه الأثناء كان قد صار رئيسا « لبنك نيوزيلانده الأهلى » فى لندن سنة ١٩١٧ ، واستمر فى هذا المركز بقية حياته مكرسا كل وقته له بعد سنة ١٩١٩ . وقد كان ريفز يؤمن ايمانا متحمسا بنوع من « اشتراكية الدولة » التى تنطوى على تنظيم شروط العمل بواسطة الأجهزة العامة ونبذ سلاح الاضراب وتأميم المشروعات الرئيسية حيثما بدأ ذلك ضروريا لضمان ادارتها بما يتفق والمصلحة العامة .

وقد بدأ ريفز عمله فى نيوزيلانده تحت رئاسة بالانيس . وعندما مات بالانيس فى سنة ١٨٩٣ خلفه ريتشارد جون سيڤون ( ١٨٤٥—١٩٠٦ ) فى رئاسة الوزارة واستمر رئيسا للوزارة حتى مات . وسيڤون من مواليد لانكشاير ، وكان قد هاجر الى فيكتوريا ثم ذهب الى نيوزيلانده ابان الهجوم على الذهب فى سنة ١٨٦٦ . وأنشأ محلا للتجارة وحصار له نشاط كبير فى السياسة وعدد كبير من الأنصار بين معدنى الذهب وبين الفلاحين . وابتداء من سنة ١٨٨١ انتخب فى البرلمان عضوا عن دائرة مناجم الذهب فى ويستلاند . وفى المجلس صار المساعد الأول لبالانيس يدعو الى نفس البرنامج تقريبا ، ولكن بتأكيد أكثر على توفير العمل عن طريق الأشغال العامة على أن تنفذ بواسطة عقود جماعية مع تعاونيات عمالية على نمط ما كان ساريا منذ



أمد في فرنسا وإيطاليا . وكان أيضا داعية قويا « لملامش الشيخوخة » وتحسين الخدمات الصحية والمستشفيات وتنمية الحكم المحلي ، كما كان كبير الايمان « بالاستيطان الكثيف » في الأرض وتحقيق ذلك عن طريق شراء السلطات العامة للضياع الكبرى وتفتيتها وتجهيزها لصغار الفلاحين . وبعد وفاة بالانسن استمر في السياسة التي بدأت سنة ١٨٩١ ومنح تشريعات ريفز العمالية كامل تأييده . وقد كان من بعض النواحي أقل راديكالية بكثير من بالانسن — فمثلا استصدر القانون الخاص بمنح النساء حق الانتخاب بعد تردد ومخاوف كثيرة — ولكنه كان يعتقد في وجوب منح مؤيديه ما يعتقد أنهم يريدونه ، الا اذا كان واثقا من أنه مضر . وكان شديد المهارة في اكتشاف مزاج الناخبين . وقد ظل حزب الأحرار متفوقا بلا منازع طوال حياته . وكان له أنصار كثيرون جدا بين زعماء النقابات الأقدم عهدا ، الذين كانوا يتذكرون صراع سنة ١٨٩٠ ، واحتفظ بولاء معظمهم عندما بدأ الشبان يوجهون النقد الشديد الى طريقة عمل نظام التحكيم على أساس أن الأجور التي تتقرر بمقتضاء لا تزيد بسرعة ارتفاع الأسعار . وفي سنة ١٨٩٨ عندما واجهته حركة تأليف حزب عمال مستقل أو حزب اشتراكي كون فدرال « الأحرار والعمال » للمحافظة على التحالف بين حزب الأحرار و « مجالس الحرف والعمل » المحلية .

لقد كان المقصود بقانون بمبريرفز للتحكيم قطعا أن يساعد التناحية — وفي الواقع كان له عنوان فرعى يؤكد هذا الغرض . وقصد أن ينفذ بمساعدة خطة من « لجان التوفيق » التي يختارها أصحاب الأعمال والنقابات مع التحكيم بواسطة محكمة قضائية عليا اذا لم تصل اللجان الى اتفاق . بيد أن خطة التوفيق فشلت لأن أصحاب الأعمال رفضوا تعيين ممثلهم : بحيث أن النزاعات كانت لما تسوى بالاتفاق ، بمساعدة « مصلحة العمل » أحيانا ،

و. تحال الى التحكيم . ولم يكن قصد ريفز أن تعمل محاكم التحكيم في ظل قواعد قانونية محددة ولكنها في الواقع فطت ذلك ، وكان القضاة عادة يقفون موقف العداء من مطالب النقابات ويجعلون من التحكيم قضايا قانونية معقدة تماما . وقد نص قانون التحكيم على نظام معين لتسجيل النقابات التي تريد الانتفاع به ، وأدى ذلك الى تشجيع قيام عدد كبير جدا من النقابات الحرفية المحلية الصغيرة جدا بسبب الطابع المحلي المبعثر للصناعة النيوزيلندية . وقضى موظفو هذه النقابات معظم وقتهم في أعمال تتعلق بمحاكم التحكيم ، وكانوا في الواقع مدينين لهذا العمل بمورد رزقهم ، لأن الاجراءات جعلت مما لا غنى عنه تقريبا أن يكون لكل نقابة محام موظف لديها . ومن ثم كان لموظفي النقابات مصلحة كبيرة في نظام التحكيم الذي جنح الى زيادة التعقيد باستمرار . وسيطر موظفو هذه الاتحادات المحلية للتحكيم « على مجالس الحرف والعمل » في المراكز المختلفة ، وكانوا في الغالب يؤيدون تحالف العمال والأحرار بشدة . وبمقتضى قانون التحكيم كانت هناك عقوبات ضد المضربين الذين يتوقفون عن العمل في مخالفة قرار تحكيم ، وضد النقابات التي تبيح الاضرابات وهي مسجلة بمقتضاه . ولم تحدث عمليا أية اضرابات حتى سنة ١٩٠٦ ، ورغم أن نظام التحكيم كان يقل نفعه شيئا فشيئا . وقد حاول ريفز وخلفاؤه في المراحل الأولى العمل في تعاون وثيق مع « مجالس الحرف والعمل » ، فكانوا يستشيرون مؤتمراتها السنوية بالنظام فيما يتعلق باقتراحات التشريعات العمالية أو التجديدات الادارية . ولكن الاستشارة ضعفت مع الوقت ، وبخاصة بعد أن أنشأت « المجالس » ، متأثرة بنجاح العمال السياسي في استراليا ، « الرابطة السياسية للعمال » في نيوزيلاندية سنة ١٩٠٤ ، وبدأ التحالف بين الأحرار والعمال يتحطم .

وكانت النقابات حتى ١٩٠١ هي التي تقوم بمهمة اتخاذ الاجراءات ضد أصحاب الأعمال الذين يخالفون قرارات التحكيم ، وكانت اما تحتفظ بالغرامات واما توزعها على أعضائها . وهل القانون المعدل الصادر في سنة ١٩٠١ هذه المهمة الى مفتشى المصانع ، وبذلك انتزع من النقابات مصدرا من مصادر الدخل . وأدى ذلك الى اضعاف تأييد النقابات للقانون ؛ كما أثارها أيضا أن محكمة التحكيم صارت أقل اعتمادا لادماج مبدأ « تفضيل النقابيين » في قراراتها — أى حق النقابة أولا في شغل الخطوات عندما تستطيع تقديم العمال المناسبين — أو أحاطت هذا التفصيل ، عندما يسمح به ، بشروط متزايدة الشدة ، وبذلك جعلت من السهل على أصحاب العمال تجنبه . وكان هناك باستمرار شرط « للتفضيل » هو أن تراعى النقابات التي تتمتع به مبدأ « المضوية المفتوحة » — أى السماح لأى عامل مؤهل بالانضمام . بيد أنه كانت هناك نزاعات حول تحديد من هم العمال « المؤهلون » ؛ وكذلك حول تحديد من هم العمال « المناسبون » عندما لا تستطيع النقابات تقديم العامل « المؤهل » ؛ كما قامت صعوبات متزايدة حول رفض النقابيين العمل مع غير النقابيين . وكان أصحاب الأعمال يحاولون الحيلولة دون « الورشة المعلقة » ؛ وقد وقفت محاكم التحكيم الى جانبهم بصفة عامة . واستخدمت « مجالس الحرف والعمل » الضغط لاستصدار تشريع يجعل « التفضيل للنقابيين » اجباريا وليس اختياريا ؛ وقدم الأعضاء العمال مشروع قانون لهذا الغرض في « الجمعية التشريعية » سنة ١٩٠٣ . وأعطى سيدن صوته لهذا القانون ، ولكنه هزم . وكان لهذا دوره في هبوط شعبية التحكيم ، الذى لا ريب في أنه لم يؤد الى رفع الأجور الحقيقية أو يساعد على نمو النقابات بمعد سنة ١٩٠١ . وفي سنة ١٩٠٦ كان د . مكلارن ( ١٨٧٢ — ١٩٣٩ ) يهاجم نظام التحكيم ويجد تأييدا في مؤتمر « مجالس الحرف والعمل » . ولكن

لم تكن هناك رغبة عامة في التخلص منه كلية حتى ذلك الوقت ، ومنحته معظم النقابات الصغرى تأييدها الكامل لأن زعماءها كانوا يدركون أن وجودها نفسه إنما يعتمد عليه . ولم تقيد « مجالس الحرف والعمل » نفسها بتأييد « الرابطة السياسية المستقلة للعمال » عندما أنشئت في ١٩٠٤ ، وإن كانت قد تركت لنقاباتهما حرية الانضمام إليها إذا شاءت . وبقيت « المجالس » ، كمجالس ، بمنأى واستمر كثيرون من مؤيديها في التحالف مع الأحرار .

ومع ذلك فقد بقيت كل النقابات تقريبا على قبول نظام التحكيم الى حوالي سنة ١٩٠٦ ، وكان التذمر ينصب فقط على الرغبة في تعديله أو تحسين طريقة عمله . وفي سنة ١٩٠٨ عدل هذا النظام ، ولكن ليس كما كانت تريد بأى حال . اذ وضعت خطة جديدة للتوفيق مع تأليف « مجالس استشارية » لكل صناعة ؛ وفي نفس الوقت شددت العقوبات جدا ضد الاضرابات كرد فعل لموجة الاضرابات الكبيرة التى انفجرت في سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٨ .

وهكذا يتقاسم بالانوس وسيدون فيما بينهم الفضل الأكبر في أن حركة الطبقة العاملة في نيوزيلاندة ظلت مرتبطة بالأحرار بدلا من أن تؤلف حزبا مستقلا . وقد جاء الاتجاه الى الاستقلال أول ما جاء من المهاجرين من استراليا وبريطانيا وبعض النيوزيلانديين الذين عادوا بعد أن عملوا في الولايات المتحدة ، وليس من النقابات النيوزيلاندية .

وقد ألفت هذه الجماعات ، أو بعضها ؛ « حزبا اشتراكيا » في ولنجتون سنة ١٩٠٠ ، وانبثقت هيئات مماثلة في بعض المدن الأخرى . واستوردت مقادير كبيرة من الكتب والنشرات الاشتراكية من بريطانيا والولايات المتحدة . ولم يكن للاشتراكيين قوة انتخابية كبيرة : فقد انصب اهتمامهم الأول على الدعاية أكثر منه على الانتخابات . بيد أنهم رشحوا ف . أ . كوك

( ١٨٦٦ — ١٩٣٠ ) كمرشح اشتراكي في انتخابات سنة ١٩٠٥ ، ولكنهم لم ينجحوا . وقد ساعد دعايتهم كثيرا موقف سيدون الامبريالي المتشدد ابان حرب جنوب افريقيا ؛ واحتل العداء نحو الامبريالية مركزا كبيرا في شعاراتهم . وقد يكون لامبرالية سيدون بعض الأثر أيضا في موافقة « مؤتمر مجالس الحرف والعمل » في سنة ١٩٠٤ على انشاء « رابطة عمالية سياسية مستقلة » ؛ وكان المحركان الرئيسيان لهذه الحركة هما : صحنى من أوتاجو كان من مواليد استراليا هو الياهو ج . ت . بول ( ١٨٧٤ — ؟ ) الذى جاء الى نيوزيلانده سنة ١٨٩٩ وكانت مقالاته المنظمة فى « أوتاجو ديلى تاينز » أفضل تعليق جارى على أحداث العمل ، ومعه د . مكلارن من مواليد جلاسجو ، وكان ميكانيكيا على آلات صناعة الأحذية وصار عمدة ولنجتون فى ١٩٠٨ وانتخب عضوا فى « مجلس النواب » فى العام نفسه . وقد وقف الاشتراكيون بمعزل عن « الرابطة » التى لم تلبث أن ماتت فى سنوات قليلة — فى سنة ١٩٠٩ بعد أن كانت قد رشحت أحد عشر مرشحا فى المعركة الانتخابية سنة ١٩٠٨ لم ينجح منهم سوى واحد . وكان للاشتراكيين خمسة مرشحين سقطوا تماما : فى حين انتخب سبعة من أحد عشر مرشحا للعمال — الأحرار . وكان الأحرار قد عدلوا قانون الانتخاب فى سنة ١٩٠٤ لادخال نظام « انتخابات الاعادة » بأمل الحصول على أصوات العمال عندما يسقط المرشح العمالى أو الاشتراكي فى الانتخابات الأولى — وهو اجراء جديد ألغاه المحافظون فى سنة ١٩١٣ . ولكن الاجراء حقق المقصود منه فترة وبقي التحالف بين الأحرار والعمال قائما برغم انشاء « رابطة العمل » .

وقد جاء التحدى الحقيقى لهذا التحالف عندما عاد ب . ه . هيكى ( توفى ١٩٢٦ ) ، الذى كان فى الولايات المتحدة وكان له نشاط فى « الحزب

الاشتراكي الأمريكي « وفي « الفدرال الغربي للمعدنين » <sup>(١)</sup> ، الى نيوزيلاند في سنة ١٩٠٦ — السنة التي توفي فيها سيدون — وانضم الى الحزب الاشتراكي وشرع ينظم حركة قارية صلبة على نمط « الفدرال الغربي للمعدنين » الى حد كبير . وصار هيكي على الفور محورا لجماعة معظمها من المعدنين جعلت هما الرئيسى معارضة قانون التحكيم . وأعلنوا أن القانون أبعد ما يكون عن مصلحة العمال ، وأنه استخدم لابقاء الأجور منخفضة وتقييد العمال بمقود في غير مصلحتهم بينما الأسعار والأرباح مرتفعة وفي زيادة . وتبلور الصراع في سنة ١٩٠٧ في يتون حيث أضرب الجزازون متحدين « القانون » وحصلوا على زيادة ١٥٪ — وأعقبه اضرابات أخرى حظيت بنجاح مماثل ؛ وفي سنة ١٩٠٨ حدث اضراب معدني بلاكبول الذي كان السبب الأصلي فيه النزاع حول زيادة فترة الغداء من ١٥ دقيقة الى نصف ساعة . وحكمت محكمة التحكيم على المعدنين بغرامة لاضرابهم ضد حكمها السابق الذي يحدد فترة الغداء بخمس عشرة دقيقة ، وعندما رفضوا دفع الغرامة صادرت أدواتهم . وقابل المعدنون هذا التحدى بتنظيم عملية المزايدة في يوم البيع بحيث استعادوا أدواتهم بشللت قليلة . وعندئذ هزعت مناطق معدنين أخرى لمساعدة عمال بلاكبول ؛ وفي أغسطس ألف هيكي وأصدقاؤه « فدرال نيوزيلاندة للمعدنين » وعلى رأسه ب. س. ويب (١٨٨٦ — ١٩٥٠) وه. تيموثي آرمسترزنج (١٨٧٥ — ١٩٤٢) ، من ويبي نالبا للرئيس ، وروبرت سمبل (١٨٧٨ — ١٩٥٥) — وهو استرالى من نيوساوث ويلز — رئيسا للمنظمين .

وقد قدر لهؤلاء الرجال ، وعدد آخر من المتصلين بحركة الجناح اليسارى الجديدة ، أن يلعبوا دورا رئيسيا ، لا في صراعات السنوات

(١) انظر الفصل الواحد والعشرين .

القليلة التالية وحدها ، بل وفي التاريخ اللاحق لحزب العمال في نيوزيلانده أيضا . وقد انتخب ب . من . ويب ، الذي صار رئيسا « لفدرال العمل النيوزيلاندى » عند تكوينه فى سنة ١٩١٠ ، عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩١٤ . وفى أثناء الحرب لعب دورا كبيرا فى الحركة المناهضة للحرب وسجن . واستعاد مركزه فى الحزب بعد الحرب ، وصار وزيرا للمناجم فى وزارة العمال سنة ١٩٣٥ . وصار أرمسترونج عضوا بارزا فى المجلس ، كما أن روبرت سبيل صار أيضا عضوا فى وزارة سنة ١٩٣٥ .

وقد أقام « الفدرال النيوزيلاندى للمعدنين » تنظيمه وأسايله الى حد كبير على أساس « الفدرال الغربى للمعدنين » الأمريكى ، وهو الهيئة التى انبثق منها « عمال العالم الصناعيين » . فأصر على مركزية قوية للسيطرة فى أيدي لجنته التنفيذية ، وحاول أن يتجنب تشتيت طاقاته فى الاضرابات المحلية للمحافظة على موارده للصراعات ذات الأهمية الرئيسية التى طالب فيها العمال بأن يتخذوا من مبدأ « الاصابة للواحد اصابة للكل » قاعدة ، ولم يتردد فى استخدام اضراب العطف الى أقصى حد ممكن . ولم تكن أهداف زعمائه محدودة بصناعة واحدة مطلقا ؛ فقد شرع هيكى وأصدقائه بمجرد أن نظموا المعدنين ، فى العمل على تحويل فدرال المعدنين الى « فدرال العمل النيوزيلاندى » ودعوا جميع النقابات الى الانضمام اليه . وفى بداية عام ١٩١٠ كانت الهيئة الجديدة تعمل وقد اتخذت من « مقدمة » عمال العالم الصناعيين « اعلانا لمبادئها » وجعلت أحد أهدافها الأساسية تشريك وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة . وأعلن «فدرال العمل» أن الأساس السليم للتنظيم صناعى وليس النقابية الحرفية ؛ ودعا جميع النقابات الى الغاء تسجيلها بمقتضى « قانون التحكيم » وتبنى سياسة صلبة من التضامن الطبقي . وكان موقفه من العمل السياسى مزدوجا . فقد كان

هيكى وأصدقاؤه يعملون بهمة فى تنظيم فروع للحزب الاشتراكى حيث استطاعوا جلبا الى جنب مع نقابات المعدنين والنقابات الأخرى التى يضمونها الى « فدرال العمل » . وكان البرنامج السياسى الذى أقره « الفدرال » فى مؤتمر سنة ١٩١٠ يكاد يكون طبق الأصل لبرنامج الحزب الاشتراكى . بيد أن « الفدرال » كان يضم النقابيين الصناعيين الذين اتخذوا موقف العداء الكامل من العمل البرلماني ؛ وقرر المؤتمر تأجيل البت فيما اذا كان هو نفسه يتقيد بهذا النوع من النشاط أم لا . وكان هيكى وأصدقاؤه من أتباع دافيل دى ليون أكثر منهم اتباع « لعمال العالم الصناعيين » فى شيكاغو . فقد كانوا يجذبون العمل السياسى ، على شرم أن يكون هدفه ثوريا وليس اصلاحيا ، ولكنهم علقوا أهمية أكثر بكثير على العمل الصناعى الصلب .

وفى حين كان هيكى وويب وسبرينتون « فدرال العمل » و « الحزب الاشتراكى » كان المعتدلون أيضا يحاولون إعادة تنظيم صفوفهم . ففي سنة ١٩٠٧ قرر « مؤتمر مجالس الحرف والعمل » انشاء « فدرال عمل » فضفاض التنظيم وليس لديه سوى سلطات محدودة جدا ليقوم بعمل جهاز تنسيق فى اجتماعاته السنوية ، وانتخبت « لجنة دومينيون » للعمل باسمه . ولكنها لم تنجز شيئا يذكر . وفى سنة ١٩٠٩ عندما اختفت عمليا « الرابطة السياسية للعمال » وافق « المؤتمر » أيضا على القيام بمحاولة جديدة لتأليف حزب عمال ؛ وقام مكلارن بجولة فى البلاد ، باسمه ، للحصول على التأييد لكل من « الفدرال » الجديد والحزب المقترح . وفى سنة ١٩١٠ تأسس نهائيا « فدرال مجالس الحرف والعمل » ، فى نفس اللحظة تقريب التى تكون فيها « فدرال » هيكى ، المنافس . وقد أعلن هو أيضا تأييده « للملكية العامة » لوسائل الإنتاج ، وفضل عمدا عبارة « الملكية العامة »



على كلمة « تشريك » ، وأوضح بجلاء أن ما يقصده هو توسيع الملكية العامة تدريجيا ، وبخاصة في الاحتكارات ، وكذلك توسيع السيطرة العامة ، ولكن ليس الاستيلاء على السلطة بثورة . وألف أيضا حزبا للعمال ليعمل في تحالف وثيق معه ، وليعمل « بوسائل سياسية بحتة » مقابل « العمل المباشر » الذي يدعو اليه « فدرال » هيكي . وفي انتخابات سنة ١٩١١ تقدم هذا الحزب بعشرين مرشحا لم ينجح منهم سوى ثلاثة بالإضافة الى واحد آخر من ممثلى العمل غير الرسميين . وكان للحزب الاشتراكي ثمانية مرشحين هزموا جميعا ، وكان هناك أيضا عدد من المرشحين غير الرسميين سقطوا كلهم . ورشح « فدرال العمل » نفسه هيكي ووب ، كما رشح رئيس الوزراء المقبل ، م . ج . سافيج ، نفسه اشتراكيا . وعند هذه النقطة ، فى سنة ١٩١١ ، استخدم « فدرال مجالس الحرف والعمال » أحد الاشتراكيين الأمريكيين ، هو . و . ت . ميلزمن ويسكنون ومن أتباع فيكتور بيرجر ، وكان قد كتب كتابا ضخما فى الولايات المتحدة عن تنظيم العمال بعنوان « الصراع من أجل الوجود » ، وشرع يجول فى اتحاد نيوزيلاندة عارضا بضاعته . وفى يونية سنة ١٩١١ كون ميلزماسمى « حملة الوحدة » . وكان قد وضع خطة فخمة للتنظيم واقترح ادماج جميع النقابات والمنظمات السياسية العمالية أساسها فى هيئة واحدة مقسمة صناعيا الى عدد من القطاعات وسياسيا الى عدد من الوكالات الاقليمية ، مع وضع خاص لتمثيل طبقات المهن الحرة وصغار أصحاب الأعمال والفلاحين . وقد هاجم أنصار « فدرال » هيكي هذه الخطة على الفور . كما سخر بها أيضا بعض الشخصيات البارزة فى حزب العمال و « مجالس الحرف والمهن » . ولكن ميلز كان ذا نشاط وقدرة على الاقتناع ، واستطاع أن يحصل على عدد كبير من المؤيدين .

وظهرت على المسرح عند هذه النقطة شخصية جديدة ذات أهمية ،

هويتر فريزر ( ١٨٨٤ — ١٩٥٠ ) ، وهو مهاجر من اسكتلندة كان عضوا في حزب العمال المستقل قبل أن ينجى الى نيوزيلاند في سنة ١٩١٠ . وأقام في أوكلاند وصار عاملا من عمال الورش البحرية ، وسرعان ما انتخب سكرتير « للنقابة العامة لعمال أوكلاند » . وفي سنة ١٩١١ نظمت هذه النقابة اضرابا ضد صورة عقد العمل المستعمل في أرصفة الميناء ، وحصلت على نصر سريع . وعندئذ انضمت الى « فدرال » هيكي . وبعد ذلك مباشرة قام عمال ترام أوكلاند بالمطالبة برفع الأجور وحصلوا على نصر آخر بعد أن تعهد هيكي بأن يؤيدهم « فدرال العمال » . ومنذ ذلك الوقت لعب فريزر دورا نشطا في شئون « الفدرال » . وفي سنة ١٩١٣ صار سكرتير « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » الحديث التكوين . وفي سنة ١٩١٨ انتخب عضوا في الجمعية التشريعية واستمر ليصير ، في الوقت المناسب ، زعيم « حزب عمال » نيوزيلاند ورئيسا للوزراء .

وفي سنة ١٩١١ كان « فدرال » هيكي قد أصبح يملك صحيفته الخاصة : « عامل الماووريلاند » ، التي كانت قد بدأتها أصلا نقابة الجزاين برئاسة م . لاراسى ، واستخدم الصحفي الاسترالى اليسارى المعروف روبرت . س . روس لتحريرها . وفي العام التالى واجه « الفدرال » أول نكسة خطيرة له . اذ نشب النزاع في أوكلاند ثانية حول طلب زيادة الأجور ، وكاث النقابة قد ألغت تسجيلها بمقتضى قانون التحكيم .

ورد أصحاب الأعمال على الاضراب بتسجيل نقابة منافسة جديدة بمقتضى هذا القانون ، وجعلوا محكمة التحكيم تصدر قرارا بتحديد الأجر بناء على طلب من هذه النقابة وبذلك صار الاضراب غير قانونى . وهدد « فدرال العمال » بالقيام باضراب عطف ، حتى الى حد الاضراب العام ؛ ولكن النقابات الأخرى لم تقبل المشاركة ، واضطر « الفدرال »

الى قبول الهزيمة . وكانت هذه أول مناسبة استخدمت فيها هذه الطريقة لهزيمة القائمين ضد التحكيم : وسرعان ما تستعمل في حالات أخرى وكان لها دور كبير في تحطيم الحركة الصلبة .

وفي مقابل الهزيمة التي منى لها « الفدرال » في أوكلاند أحرز نصر في اضراب ترام وليينجتون التي أيدته فيها مجلس « الحرف والعمل » .

وفي سنة ١٩١٢ كانت حملة ميلز قد مهدت السبيل « لمؤتمر الوحدة » المقترح تحت الرعاية المشتركة «لفدرال مجالس الحرف والعمل» و « حزب العمال » . وبرغم العداء الشديد من جانب « فدرال العمل » ، حضر هذا المؤتمر عدد كبير وأقنعهم ميلز باقرار خطته والاندماج في « حزب عمال متحد » يقوم بالوظيفة الصناعية والسياسية معا . واتخذ « حزب العمل المتحد » برنامج « حزب العمال » الاشتراكي التدريجي مع تأكيد خاص للسيطرة العامة على الخدمات ، وقرر أن ينشئ « القطاعات الصناعية » المقترحة وأن يترك العمل السياسى أساسا في يد «مجالس الحرف والعمل» . واختير بول رئيسا وميلز منظما ، وكان مكلاون وتريجير عضوين في اللجنة التنفيذية . وبعد ذلك مباشرة عقد « فدرال العمل » مؤتمره المنافس وأعاد تنظيم نفسه في عدد من القطاعات الصناعية على الأسس التي يقوم عليها « عمال العالم الصناعيون » . ودعا جميع نقاباته المنضمة الى الغاء تسجيلها بمقتضى قانون التحكيم ورفض دعوة للوحدة عرضها بول الذي جاء يعرض الاندماج باسم « حزب العمال المتحد » ، وأعلن تأييده لقرار الاضراب العام ضد الحزب الذي تقدم به هاردى وفاليان في «المؤتمر الاشتراكي الدولي» في كوبنهاجن سنة ١٩١٠ . وأثير موضوع موقفه من العمل السياسى مرة أخرى عندما طلب « الحزب الاشتراكي » مساعدته ؛ وقرر « الفدرال » أنه يبقى هو نفسه بعيدا عن السياسة على أن يترك للمنظمات المحلية الحرية

في أن تفعل ما تشاء . واستدعى ه . أ . هوللاند ( ١٨٦٨-١٩٣٣ ) من استراليا ليخطف روس كرئيس لتحرير « عمال الماووريلاند » ، وبذلك أضاف « الفدرال الأحمر » ، كما كان يسمى ، شخصية بارزة أخرى الى الحركة العاملة « النيوزيلاندية » . وكان هو للاند طباعا في سيدنى وبدأ نشاطه العام في « جيش الخلاص » قبل أن يتحول الى الجناح اليسارى للحركة الاشتراكية . وقد سجن عدة مرات بسبب ما كان يقوله وصار صحفيا كبيرا وشاعرا كذلك . وبعد انهيار « الفدرال الأحمر » صار زعيما لحزب العمال في نيوزيلاندة ابان فترته الطويلة في المعارضة ، ومات قبل أن يكون له نصيب المشاركة في انتصاره ، في سنة ١٩٣٥ ، بعامين .

وبمقتضى « قانون التحكيم » كان لكل نقابة مؤلفة من خمسة عشر عضوا غالبا أن تطلب تسجيلها بواسطة « محكمة التحكيم » ، وعندئذ تستطيع أن ترفع مطالبها الى المحكمة التى كان لديها سلطة اصدار قرارات لا تقيد أعضاء النقابة وأصحاب الأعمال فحسب ، بل وجميع العمال وأصحاب الأعمال فى الحرفة والمنطقة اللتين يتعلق بهما الأمر . ومعنى ذلك أن النقابة التى تتبع تعليمات « فدرال » العمل « النيوزيلاندى » وترفض تسجيل نفسها ، أو تلغى تسجيلها ، تستطيع أية جماعة منشقة صغيرة منها مؤلف نقابة منافسة أن تطلب تسجيلها بدلا منها . ولم تكن المحكمة مرغمة على قبول مثل هذا الطلب ، ولكن كانت لديها كامل السلطة فى أن تقبله . وابتداء من سنة ١٩١٢ ردت محاكم التحكيم على حملة « فدرال العمل النيوزيلاندى » ضدها بأن اتبعت هذا الأسلوب المرة تلو المرة . وتكاتف أصحاب الأعمال ، وقد عقدوا المزم على سحق الحركة الصلبة الجديدة كما فعلوا فى سنة ١٨٩٠ ، وكونوا رصيد دفاع مشترك لمقاتلة « الفدرال الأحمر » . وبلغ الصراع ذروته فى سنة ١٩١٢ فى الصراع المشهور

و « الاغلاق » الذي حدث في مناجم الذهب في ويهي . وكانت نقابة معدني ويهي احدى النقابات التي ألقت تسجيلها وانضمت الى « فدرال العمل النيوزيلاندى » . وكان رئيسها و . أ . بارى ( ١٨٧٨ — ١٩٥٢ ) نشطا في « الفدرال الأحمر » . وقد انتخب فيما بعد عضوا عن دائرة أوكلاند وصار وزيرا للداخلية سنة ١٩٣٥ . وكانت « نقابة ويهي » قد أحرزت نصرا كبيرا تحت رعاية الفدرال ؛ ولكن أصحاب الأعمال نجحوا في العام التالى في تنظيم نقابة « مصنعة » من عمال الآلات استطاعت أن تسجل نفسها بمقتضى القانون ؛ وعندئذ رفض المعدنون العمل مع أعضاء هذه النقابة ، فأغلق أصحاب الأعمال المناجم دونهم ، وخرقوا بذلك الاتفاق الذى كان قد عقد في العام السابق ، وأعلنوا أنهم لن يتعاملوا مع أية نقابة لا تقبل نظام التحكيم . وشرعوا بعد ذلك ينظمون نقابة « مصنعة » ثانية من المعدنين العاملين فعلا وبدأوا ، بمساعدة « فدرال أصحاب الأعمال » ، في استيراد أعداد ضخمة من ذوى السيقان السوداء كما استعانوا بفرقة خاصة من الشرطة المسلحة ، بما فيها شرطة راكبة ، لحماية حق ذوى السيقان السوداء في العمل . وأعقب ذلك حدوث مشاهد عنيفة دمرت خلالها ممتلكات كبيرة تخص المعدنين واقتحمت « قاعة » المعدنين ونهبت وأصيب كثيرون بجراح وقتل أحد المضربين بيد الشرطة . واعتقل مئات من الزعماء والمضربين وصدرت أحكام قاسية ضد رجال كانت كل تهمتهم أنهم نظموا الاضراب . وأخيرا طردت الشرطة وذوو السيقان السوداء المضربين من المدينة في معركة مريرة . وانهار الاضراب .

وكانت هناك اقتراحات في المراحل الأولى لنزاع ويهي بالدعوة الى اضراب عام لتأييد المضربين . ولكن « فدرال العمل النيوزيلاندى » رفض هذا الاقتراح وهو يدرك تماما أن النقابات سترفض الاضراب فى الغالب ،

ورأى من الأفضل أن تبقى الحرف الأخرى في العمل وأن يقوم بجمع المال منها للاتفاق على المضربين . وقد جمعت مبالغ كبيرة في كل من نيوزيلاندة وأستراليا ؛ ولكن الحكومة استصدرت قرارا قضائيا بأن « النقابات » المسجلة بمقتضى قانون التحكيم ليس لها قانونا أن تعطى مالا لتأييد المضربين ، وأوقف هذا القرار تدفق التبرعات .

ويرجع معظم السبب في الاجراءات الشديدة التي اتخذتها الحكومة ضد المضربين في ويهي الى سقوط وزارة الأحرار وعودة المحافظين ، الذين أطلقوا على أنفسهم « حزب الإصلاح » ، الى الحكم . وألقت الحكومة الجديدة بنفسها بنشاط في مهمة تحطيم ، لا مقاومة معدنى ويهي وحدهم ، بل وكذلك قوة « الفدرال الأحمر » الذى كان السياسيون ينددون به صراحة باعتباره رسول الفوضوية والثورة . ولا ريب في أنه كان كذلك ، نظريا ؛ ولكن عملا لم تكن أساليبه تنجح الى العنف الا اذا أثبتت نائزته . ففى ويهي لم يحدث اخلال بالنظام الى أن جلبت قوات أخرى وأشئت فرقة دفاع من المواطنين ضد النقابة ؛ وبعد ذلك يبدو أن معظم العنف جاء من الشرطة وذوى السيقان السوداء أكثر منه من جانب المضربين . ولكن الصحف لم تنشر وجهة نظر المضربين : فمعظمها شن هجوما ضد «الحمر» ، وتأثر بذلك رأى العام الى حد كبير وقبل رأى الرسمى فيما يتعلق بالموضوع .

كما أن الحركة العاملة لم تكن متحدة في تأييد المضربين . فقد اشترك كثير من النقابات من خارج « فدرال العمل النيوزيلاندى » في تأييد عمال ويهي ، ولكن « حزب المال المتحد » ومعظم « مجالس الحرف والعمل » عارضوا الحركة وحاولوا صرف النقابات عن تأييدها . ولكن عندما اتهم الأمر كان هناك شعور قوى في جانب عمال ويهي وضد تصرف الحكومة والشرطة ، وفوق كل شيء آخر ضد الأسلوب الذى استخدم به قانون

التحكيم في هزيمة الاضراب . فقد عم الادراك على نطاق واسع بأن سلطة « المحكمة » في قبول تسجيل نقابات كانت في الواقع مؤلفة من ذوي السيقان السوداء واصدار قرارات بناء على طلب هذه النقابات ، تقييد الحرف كلها ، ويجعل النقابات معرضة لأخطار شديدة ، وبخاصة مع وجود وزارة محافظة تحف موقف العداء الشديد من العمال في الحكم . ومن ثم عندما دعا « فدرال العمل النيوزيلاندى » المهزوم الى عقد « مؤتمر وحدة » في يناير سنة ١٩١٣ ووجه الدعوة الى جميع أنواع النقابات كانت الاستجابة طيبة . وقبل « حزب العمال المتحد » نفسه الدعوة للاشتراك ، ومهد ذلك السبيل لاشتراك « الحزب الاشتراكى » أيضا . وقد بقيت بعض نقابات « التحكيم » وبعض « مجالس الحرف والعمل » بمنأى ، وفي أقصى اليسار رفض القطاع النيوزيلاندى لمنظمة شيكاغو « لعمال العالم الصناعيين » الاشتراك في المؤتمر ، على أساس الرفض البات للعمل البرلماني . واتمى مؤتمر يناير بانتصار مباشر يثير الدهشة للجناح اليسارى . فقد وافق المؤتمر على تأليف « فدرال متحد للعمل » يضم جميع الشيع ، ونجح « فدرال العمل النيوزيلاندى » في اقناعه بأن يتخذ « المقدمة » الصلبة الخاصة « بعمال العالم الصناعيين » أساسا مؤقتا له .

وأصدر المؤتمر قرارا يطالب بتعديل قانون التحكيم بحيث يحول دون تسجيل نقابات « الأقلية » عندما تصبح النقابات الرئيسية غير مسجلة . وقرر أيضا أن تكون هناك هيتان بدلا من الهيئة الواحدة التى أقيمت بمقتضى خطة ميلز — واحدة للشئون السياسية وأخرى للشئون الصناعية، وصرف النظر عن مقترحات ميلز الخاصة بتمثيل المهن الحرة ومطبقات صغار الفلاحين وأصحاب الأعمال . وقرر أن يترك لكل نقابة الحرية في أن تسجل نفسها بمقتضى قانون التحكيم أم لا . وعدل السيطرة المركزية فيما يتعلق

بسياسة الاضراب التي أصر عليها « الفدرال الأحمر » ، وجعل بدلا منها خطة تتيح استقلالا أكثر للنقابات المفردة ، ما دامت لا تطالب الفدرال بمساعدتها . ويرجع معظم الفضل في الوحدة التي استطاعت التعبير عن نفسها في هذا المؤتمر ، بعد كل تلك الاسماء التي كالتها الشيع المتنافسة بعضها لبعض ، الى النفور من سلوك الحكومة والاحساس بأن الوحدة ضرورة يملها بقاء الحركة نفسها في الوجود ؛ ولكن مما ساعد فيها كثيرا أيضا التغير الفجائي في موقف ميلز الذي حضر ممثلا « لحزب العمال المتحد » وأيد خطة « فدرال العمل » . وقرر « مؤتمر الوحدة » أن ينشئ حزبا ديمقراطيا اشتراكيا جنبا الى جنب مع « الفدرال المتحد » ، على أن يندمج فيه « الحزب الاشتراكي » و « حزب العمال » ، وتحدد أهدافه بتشريك وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة .

ولم يكن « لمؤتمر يناير للوحدة » سلطة سوى التوصية . وكانت قراراته خاضعة لقبول الهيئات التي يتعلق بها الأمر قبل أن توضع خطته الجديدة موضع التنفيذ . وقد تأيدت البنود الأساسية لخطة يناير في مؤتمر آخر عقد في يولية ١٩١٣ ، ولكن « مقدمة » « عمال العالم الصناعيين » استبعدت بعد مناقشات حادة بـ ١٧٥ صوتا ضد ١٦١ . وبدلا منها قرر المؤتمر « أن ينظم نفسه على أساس نقابي صناعي للمساعد على قلب النظام الرأسمالي وبذلك يحقق كومنولث تعاوني يقوم على الديمقراطية الصناعية » — وهو قرار صلب بشكل ملحوظ بالنظر الى الموقف السابق الكثير من الهيئات الممثلة فيه . كما أعاد المؤتمر توصية جميع النقابات بتأييد « الحزب الديمقراطي الاشتراكي الجديد » ، وانتخب سبيل منظما وهيكي سكرتيرا وأميئا للصندوق في « فدرال العمل » الجديد . واختير و . ت . يونج ، من « فدرال رجال البحر » ، رئيسا .

وانتخب المحارب القديم ادوارد تريجير ( ١٨٤٦ — ١٩٣١ ) ، سكرتير



« مصلحة العمل » سابقا ، رئيسا للحزب الديمقراطي الاشتراكي . وقد كان تريجير اليد اليمنى لبمبر ريفز في انشاء نظام التحكيم ، وظل يؤديه وهو يطول باستمرار استخدامه كوسيلة لتقوية النقابات وبذلك أثار احتجاجات شديدة من جانب أصحاب الأعمال بسبب ادارته المتحيزة « للمصلحة » . وكان عندما انتخب رئيسا للحزب قد تقاعد من الخدمة المدنية وجعل ينتقد أكثر فأكثر الطريقة التي انحرف بها تطبيق قانون التحكيم عن الفرض الأصلي منه وهو تشجيع النقابات وتحويله الى سلاح ضد الاضرابات ومطالب زيادة الأجور . وقام بدور نشط بوصفه اشتراكيا في فترة تقاعده . ولما كان يحظى بالاحترام على نطاق واسع من جناحي الحركة على السواء ، فانه كان اختيارا مثاليا لرئاسة الحزب الجديد ؛ وانتخب بتر فريز معه سكرتيرا للحزب ، واختير ميلز منظما .

بيد أنه كان هناك الكثيرون من الجناح اليميني للحركة غير راضين مطلقا عن قرارات « مؤتمر الوحدة » . ورفض « حزب العمال المتحد » ، الذي تألف في العام السابق ، أن يحل نفسه أو يندمج في الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، وقرر أن يحتفظ بوجوده المنفصل بزعامة بول . ورفض مكلاردن أيضا الانضمام الى الحزب الجديد ، وسرعان ما اختفى من الحركة العمالية . وكان « مؤتمر الوحدة » قد عهد الى « الحزب الديمقراطي الاشتراكي » بعدة مهام من بينها العمل على استصدار « قانون حق العمل » وعلى تحديد ساعات العمل اليومية بست ساعات وتأليف « جيش مواطنين » منظم على أساس ديمقراطي يأخذ جنوده أجورا طبقا للمعدلات القياسية ولا يستخدم بأي حال في النزاعات الصناعية .

وليس مما يدعو الى التعجب أن الجناح اليميني « لحزب العمال المتحد » رفض قبول قرار « المؤتمر » وقرر البقاء . وانسحبت « نقابة خدم

السكك الحديدية » أيضا ؛ ولكن معظم النقابات قبلت الدستور الجديد الذى صيغ بحيث لا يستبعد النقابات التى استمرت تعمل فى ظل قانون التحكيم .

وقد اندلعت على الفور تقريرا اضطرابات خطيرة . فقد أضرب عمال بناء السفن فى ولنجتون ضد صورة جديدة من صور دفع الأجور رأوا أنها تؤدى الى تخفيض مكاسبهم . وعقد عمال الورش البحرية اجتماعا فى وقت العمل للنظر فى تأييدهم . وعندئذ ألقى أصحاب السفن اتفاقهم مع عمال الورش البحرية وأغلقوا المصانع دون أولئك الذين حضروا الاجتماع ، وعندئذ أضرب الباقون ، فجلب أصحاب السفن ذوى السيقان السوداء ووضعوا المتاريس حول الميناء ، واقتحم النقاويون التحصينات وأخرجوا ذوى السيقان السوداء . وحاول « الفدرال » الجديد ، وهو يخشى اتساع نطاق الاضطرابات ، أن يصل الى تسوية ولكن أصحاب الأعمال طلبوا أن تودع « نقابة الورش البحرية » مبلغ ١٠٠٠ جنيه كضمان ضد أى خرق للاتفاقات فى المستقبل . وتدخلت الحكومة ثانية بالقوة الى جانب أصحاب الأعمال . فاستخدمت قوة كبيرة خاصة من رجال الشرطة وجلبت عددا أكبر من ذوى السيقان السوداء من الريف وأصدرت تعليمات الى مدير الشرطة بأن يضمن لهم حق العمل .

وعندئذ رفض عمال الورش البحرية شروط أصحاب الأعمال ووضعت النزاع فى يد « فدرال العمل المتحد » الجديد ليتصرف فيه . واتصل « الفدرال » بالحكومة وطلب عقد اجتماع لجميع الأطراف ، ولكن أصحاب الأعمال لم يقتضروا فى الاجتماع على المطالبة بضمانات ضد الاضرابات فى المستقبل فحسب ، بل انهم رفضوا أيضا التعامل مع أية نقابة غير مسجلة بمقتضى قانون التحكيم . وفى أثناء انعقاد الاجتماع اتخذت الحكومة خطوات جديدة فى تجنيد قوات أخرى ضد المضربين .

وعند هذه النقطة بدأ النزاع يمتد . فحدثت اضرابات عطف في الموانئ الأخرى وبين المعدنين . وجلب مئات من الفلاحين ، الذين جنّدوا كرجال شرطة خاصين ، فتدققوا على المناطق الموبوءة ووقع بينهم وبين سكان المدن صراع عنيف . ووضعت المتاريس في الشوارع في ولنجتون ، وقد دار القتال في معظم الحالات بالطوب والمص ، ولكن حدث بعض اطلاق النار بالمسدسات وجلبت قطع بحرية الى الموانئ لارهاب المضربين ونصب مدفع ميدان على رصيف ميناء ولنجتون . وزاد عدد رجال الشرطة الخاصين الى آلاف ، ونزل الى البر عدد من البحارة شاهرين السلاح وساروا في طواير عسكرية في مناطق الطبقة العاملة ، واحتلت الشرطة ورجال الشرطة الخاصين الأرصفة البحرية في أوكلاند . ورد العمال باضراب عام شل المدينة انضمت اليه حتى نقابات « التحكيم » ودعا « القدرال » الى اضرابات عطف عامة في « ولنجتون وكريستشيرش ودوندين » . وأصدر « حزب العمال المتحد » بياناً يعارض فيه الاضراب العام . ولم يمض وقت طويل حتى بدأ الاضراب ينهار . وألفت نقابات عديدة من ذوى السيقان السوداء وسجلت ، وأصدرت المحكمة العليا قرارها بأن النقابات المسجلة لا تستطيع الاسهام في أرصدة اضراب النقابات غير المسجلة ، وبدأ العمال يمودون الى العمل ورفض كثيرون من أصحاب الأعمال إعادة العمال الذين ليسوا أعضاء في نقابات مسجلة . ووضعت هذه النقابات كثيراً من النقيبين العاملين في القائمة السوداء وبذلك حرموا من العمل حتى بعد أن اعترف « القدرال » بالهزيمة وأعلن انتهاء الاضراب . وأسّرت الحكومة باصدار القانون ضد « خفارة العمال » ، كما أصدرت أيضاً « قانون استقصاء منازعات العمل » الذي يجعل الاضرابات المفاجئة غير قانونية . وهكذا هزم « فدرال العمل المتحد » هزيمة كاملة ، وأدى سقوطه الى اضماف « الحزب الديموقراطى الاشتراكي » وان كان كلاهما قد ظل على قيد الوجود .

وكان هذا هو الموقف في ١٩١٤ . فقد أحرز اليسار انتصارا على الجناح اليسنى في مؤتمرات سنة ١٩١٣ ، ولكنه لم يلبث أن منى بهزيمة ساحقة قبل أن تتم السنة . اذ كانت تواجهه حكومة معادية تماما وفدرال صلب من أصحاب الأعمال و « منظمة دفاع من المواطنين » قوية ومتصرة يؤيدها الفلاحون وأصحاب الأعمال تأييدا شديدا . وكانت معظم النقابات القائمة قد فقدت حقها في المساومة ، اذ قل هذا الحق في الغالب الى « نقابات » جديدة تألفت بمساعدة أصحاب الأعمال ويدعمها قانون التحكيم .

وفي انتخابات سنة ١٩١٤ دخل كل من الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب العمال المتحد بمرشحين متنافسين في نفس الدوائر في بعض الحالات ولم ينجح من مرشحيهما سوى اثنين لكل من تسعة مرشحين للأوليين وثمانية للثاني ، وانتخب مرشح عمالي مستقل واحد كذلك .

وعندئذ جاءت الحرب ومعها انتعاش سريع في الجناح اليسارى . وفي ١٩١٦ تضافرت قوى « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » و « حزب العمال المتحد » وعدد من « لجان التمثيل العمالى » المحلية في تأليف «حزب عمال نيوزيلانده» ، وتألفت زعامة الحزب ، الذى سرعان ما سيصير قوة كبرى في البلاد ، من الجناح اليسارى القديم الى حد كبير . واحتفظ الحزب « بالثريك » كهدف . ولكن في سنة ١٩١٨ كان الحزب قد أعلن أن برنامجه المباشر ليس الاشتراكية ، بل « في الاتجاه نحو الاشتراكية » ، وأن « حزب العمال تجريبى أكثر منه عقائدى » . وكان المجاهدون القدامى ، أو كثيرون منهم ، قد طرحوا ثورتهم واتجهوا الى العمل على اقامة « دولة الرفاهة » على أن تعتبر الاشتراكية هدفا للمستقبل البعيد فقط . واستمرت الحركة النقابية فترة أطول بدون زعامة فعالة أو تنظيم فعال . وفي سنة ١٩١٥ انسحب المعدنون مما بقى من فدرال العمل وانضموا الى فدرال « المعدنين

الاشتراكيين » بوصفهم نقابة منظمة . وكان كثيرون من الزعماء الصناعيين التقدمي معارضين للحرب ، وكرسوا أنفسهم للقتال ضد التجنيد الاجبارى وضد القطاع المؤيد للحرب من الحركة العاملة ، وعطلت الانسحابات بسبب قضية الحرب عملية اعادة التنظيم النقابى . بيد أن العمالية الكاملة أعادت لل نقابات قوتها شيئا فشيئا ، وفى سنة ١٩١٩ تكون حلف جديد للعمال ليحل محل « الفدرال » .

فلماذا هزمت العناصر الصلبة النيوزيلاندية فى سنة ١٨٩٠ و سنة ٧ — ١٩٠٨ وكذلك فى سنة ١٩١٣ كلما بلغ الأمر معركة حاسمة ؟ ان السبب المباشر واضح . لقد كان أصحاب الأعمال يستطيعون الاعتماد فى قتالهم على الأغلبية الساحقة من الفلاحين الذين كانوا يقدمون ذوى السيقان السوداء وقوة كافية من رجال الشرطة الخاصين وبذلك يستطيعون فى نهاية المطاف تحطيم أى اضراب كبير بمساعدة الشرطة ، فضلا عن أن اجراءات « قانون التحكيم » ، وان كان المقصود بها أصلا مساعدة العمال بعد هزيمتهم فى سنة ١٨٩٠ ، كان يمكن تحويلها بحيث تستخدم كسلاح شديد ضدهم ، وقد استخدمت لذلك فعلا عن طريق استخدام « المحكمة » لسلطتها فى تسجيل نقابات ذوى السيقان السوداء . ولم يكن التحريم القانونى للاضراب فى ذاته على جانب كبير من الأهمية . فقد كانت القرارات التى يمكن فرضها على المضربين عادة صغيرة ، ولما كان قد صدر حكم بأن الاضراب ليس « جريمة مستمرة » فإن الاستمرار فى الاضراب بعد دفع الغرامة كان قانونيا تماما ولكن الأمر الذى كان له أثره هو سلطة المحكمة فى اصدار قرارات ، بناء على طلب نقابات ذوى السيقان السوداء ، تعيد أبناء الحرفة كلها وبذلك يضطر العمال المسالمون الى الطاعة خوفا من القانون . وقد أدى استخدام سلطة المحكمة بهذه الطريقة الى تحول كثيرين

من مؤيدى نظام التحكيم الأشداء الى خصوم عاملين له — مثل ادوارد تريجير — وكان العامل الأساسى فى الموقف هو أن نيوزيلانده كانت بلاد فلاحين ليس للصناعة فيها سوى دور ثانوى ، وأنها كانت تتحول أكثر فأكثر الى بلاد فلاحين صغار ممن يعد من الأمور الحيوية بالنسبة لهم الابقاء على الموانى مفتوحة لتحمل منتجاتهم الى أسواق العالم . وقبل ذلك كانت نيوزيلانده أرضا تسيطر عليها المراعى الكبرى وأصحاب الأراضى الغائبين ، وكان من الممكن تكتيل « الرجال الصغار » ضدهم كما فعل باللانز وسيدون فى تحالف الأحرار والعمال فى التسعينات من القرن الماضى . ولكن عندما أتم باللانز وسيدون مهمتهما تغير موقف الفلاحين الذين ساعدتهم باللانز وسيدون وصاروا خصوما ألداء للجناح اليسارى العمالى .

وقد ساعد اليسار من ناحيته على تحطيم نفسه بتطرفه — الذى يعزى بعضه الى شباب زعمائه . وفى حماسه ضد نظام التحكيم افساق فى طرق تهدم وحدة العمال ، فى حين كان أملهم الوحيد فى الوحدة ؛ ولما كانت معاول اليسار بين صفوف المعدنين وعمال الورش البحرية ، فانه لم يتم بارتضاء الجماعات الأخرى من العمال الذين كانوا أقل تنظيما وأقل تأثرا بالمؤثرات من العالم الخارجى وأقل ضيقا بنظام التحكيم . وقد كان جزاؤه من جنس العمل ، اذ واجه أصحاب أعمال كانوا يستطيعون أن يكونوا صليين أيضا ويمكنهم ، باستثناء فترة باللانز — سيدون ، الاعتماد على تأييد الحكومة لهم ، وبخاصة بعد أن عاد المحافظون الى الحكم فى سنة ١٩١٢ .

وقد استمر التحالف بين العمال والأحرار ، طوال حياة سيدون ، يحظى بتأييد قطاع كبير من النقابات ، وان كان قد بدأ يضعف منذ وقت حرب البوير — أى منذ اللحظة التى ظهر فيها سيدون كمؤيد نشط للامبرالية .

وكانت الحركة التي تعمل على تأليف حزب عمال مستقل تنمو منذ عدة سنوات قبل وفاته ، ولكن كانت هناك خلافات حادة حول الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الحزب الجديد . وكان هـ . أ . هوللاند ، الزعيم البارز للحزب الاشتراكي ، من أقصى اليسار ، وعمل يدا بيد مع هيكي وفيدرال العمل النيوزيلاندي « . وقد برز بعد سنة ١٩١٨ بوصفه الشخصية المرموقة في « حزب العمال » الجديد ، مع معظم زعماء اليسار قبل الحرب الى جانبه يؤيدون سياسة ، ليست معتدلة حقيقة ، ولكنها برلانية تماما وليست صناعية . وقد انتقل معظم الذين لم يقبلوا هذا الوضع الى الحزب الشيوعي . أما الباقي فقد تلقوا درسه وأدركوا أن العمال الصناعيين في نيوزيلانده لا أمل لهم في الانتصار الا اذا جملوا أنفسهم مثلين لمطالب قسم كبير من سكان الريف أيضا .

## الفصل الخامس والعشرون جنوب إفريقيا

لا يستطيع المرء أن يقول انه كانت هناك حركة عمالية في جنوب افريقيا قبل بداية القرن العشرين . وعندئذ حدث نمو سريع ، معظمه بين معدني ويتووترزrand ، بلغ ذروته في القلاقل الكبرى التي حدثت في سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ ، والتي أخمدتها حكومة جنوب افريقيا بشدة وكان على رأسها جنرال سمطس بوصفه زعيم محطى الاضرابات . وفي المراحل الأولى كانت الحركة بأكملها هربيا في أيدي العمال المهرة الذين جاءوا الى جنوب أفريقيا من المملكة المتحدة . وقد بدأت بتكوين فروع للنقابات البريطانية ، مثل « جمعية المهندسين المتحدة » ، وأعقب ذلك انشاء نقابتي سائقي القاطرات والطبايعين لجنوب أفريقيا . وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت القوة العاملة البيضاء الماهرة في جنوب أفريقيا مؤلفة أساسا من مهاجرين معظمهم من بريطانيا مع جماعات من ايرلنده وألمانيا وإيطاليا وروسيا والبلاد الأوروبية الأخرى . وكان هناك أيضا في المناجم عدد من سبق لهم العمل في الولايات المتحدة ؛ وأنشئت بعض فروع « لفرسان العمل » في الثمانينات من القرن الماضي ولكنها لم تستطع أن تضرب بجذورها في الأرض . ولم يكن عدد المستعمرين الأول ( *Afrikaners* ) كبيرا في العمل الصناعي الى ما بعد سنة ١٩٠٠ ، وعندئذ دخلوا الصناعة وأحدث دخولهم تغييرا كبيرا في طابع الحركة النقابية اذ جلبوا اليها عنصرا قويا من النزعة القومية والعنصرية .



وقد نمت الاشتراكية ، على نطاق صغير ، ابان التسعينات بنفس الطريقة التي نمت بها النقابية ، عن طريق انشاء فروع للجمعيات الاشتراكية البريطانية أساسا . فقد أنشأ « الفدرال الديمقراطي الاشتراكي » فروعاً في رأس الرجاء وديربان ، في حين أنشأ « حزب العمال المستقل » منظمة في الترنسفال ومقرها جوهانسبرج . وكان للجمعية القابيه أيضا بعض الأنصار ، وبخاصة في جراهامز تاون ؛ وفي جوهانسبرج ظهرت جماعات اشتراكية ألمانية وإيطالية وروسية . ومنذ سنة ١٩٠٤ أرسل الاشتراكيون في جنوب أفريقيا مندوبا ، هو ادوارد ب . روز ، الى المؤتمر الاشتراكي الدولي في امستردام ؛ وفي مؤتمر شتوتجارت سنة ١٩٠٧ مثل مارك لو كاس « فدرال جنوب أفريقيا الاشتراكي » الجديد والذي كان مركزه في جوهانسبرج . وفي ذلك الوقت كان اشتراكيو رأس الرجاء قد أسسوا صحيفة ، هي « ذي كيب سوشاليست » ، بالانجليزية مع ملحق بلغة المستعمرين الأول ؛ وكان هناك ثلاثة من الديمقراطيين انتخبوا حديثا « للجمعية التشريعية » في الناتال . كما كان هناك أيضا بعض ممثلي العمال في « جمعيات تشريعية » أخرى ، في الترنسفال وفي رأس الرجاء ، ولكنهم لم يكونوا قد ألفوا من أنفسهم حزبا منظما .

وقد أنشئ « حزب العمال » لجنوب افريقيا فعلا في سنة ١٩٠٧ أو سنة ١٩٠٨ ، نتيجة الى حد كبير للاضراب الذي حدث في الراند بين المعدنين . وكان محركه الرئيسي هو المهندس و . ه . آندروز ، الذي سيلعب دورا بارزا خلال السنوات التالية بوصفه داعية لأفكار الجناح اليساري ، والذي سيحاول جمع العمال البيض والهنود والوطنيين في حركة مشتركة . وكان أعوان آندروز الرئيسيين في البداية هم ه . و . سامبسون من « اتحاد طباعى جنوب أفريقيا » ، وبيتر هو اتيسايد من « نقابة سائقي

القاطرات ورجال الحريق » . وقد حصلوا على عون جديد فوراً تقريباً في شخص كولونيل ف . هـ . ب كرزويل ( ١٨٦٦ — ١٩٤٨ ) ، الذي كان قد تشاجر مع « غرفة المعدنين » وتبنى الدفاع عن قضية المعدنين البيض ضد محاولات الشركات استخدام نسبة أكبر من العمال الوطنيين والهنود . وكانت الأجور التي تدفع للبيض أكثر بعدة مرات من تلك التي تدفع لغير البيض ، الذين كانوا بلا أى تنظيم يحميهم ولم يكن لهم حق الانضمام لنقابات البيض . وذهبت شركات التعدين الى أن المناجم — وبخاصة مناجم الذهب — لا يمكن استغلالها اقتصادياً الا اذا سمح لها بتخفيض عدد العمال البيض . وكانت محاولاتها في تنفيذ ذلك ، التي اتفقت مع دخول أعداد كبيرة من المستعمرين الأول في الصناعة ؛ هي السبب الأساسى في الثورة الكبرى في سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ .

واختير كرزويل زعيماً « لحزب العمال » الجديد الذى حصل في سنة ١٩١٠ على أربعة مقاعد في برلمان الاتحاد . وفي السنة التالية انتخب ثلاثة عشر عضواً من مجموع ثلاثين عضواً في «مجلس بلدى» جوهانسبرج . وكان للحزب في ذلك الوقت نقابة ترتبط به يبلغ عدد أعضائها حوالي ٧٥٠٠٠ عضو .

وقد جاء اضراب سنة ١٩٠٧ ، الذى أدى مباشرة الى اثناء حزب العمال ، فى أعقاب التوقف عن استخدام العمال الصينيين . اذ بعد أن اضطرت شركات التعدين الى إعادة العمال الصينيين شرعت تبحث عن مصدر بديل للعمل الرخيص بين المستعمرين الأصليين من ناحية وبين الأهالي الوطنيين من ناحية أخرى . ولم يكن لدى المستعمرين الأصليين ، مثل الوطنيين تماماً ، أية تنظيمات قهاية ، وكان كثيرون منهم على استعداد لقبول العمل بأجور أقل بكثير من العمال البريطانيين . وطالبت الشركات بتخفيض ١٥ فى المائة

من معدلات الأجور التي يعامل بمقتضاها المستخدمون البيض ؛ وعندما رفضت النقابات التي يسيطر عليها البريطانيون جلبت الشركات ذوى « سيقان سوداء » من المستعمرين الأصليين ليعطوا معظم . و انتهى الصراع الذى كان مريرا ، بهزيمة النقابات ، التي شرعت عند ذلك تعمل على تنظيم المستعمرين الأصليين ليؤلفوا معا جبهة متحدة . وفى هذه الأثناء كانت شركات التعدين تتفاوض مع الحكومة البرتغالية حول حق استيراد عمال وطنيين من موزمبيق ؛ وفى سنة ١٩٠٩ وضع « اتفاق موزمبيق » تحت تصرفها مددا اضافيا كبيرا من العمال الوطنيين ، وجعل ذلك فى وسعها أن تشتد فى حملتها من أجل تخفيض نسبة البيض الى الوطنيين .

ولم يحدث أى تطور مهم حتى سنة ١٩١٣ ، وعندئذ قام اضراب فى منجم كلانيفوتتين ضد فرض ساعات عمل أطول فى يوم السبت ، وانتشر هذا الاضراب تلقائيا حتى توقف العمل فى صناعة التعدين فى الرائد بأكملها . وكانت النقابات حتى هذه النقطة تجر فيها الأحداث أكثر مما تسيطر عليها ؛ ولكن عندها بدأ « فدرال الحرف » فى الترنسفال يفكر فى امكان قيام اضراب عام تأييدا للمعدنين . وتقرر فى مبدأ الأمر تنظيم مظاهرة جماهيرية فى جوهانسبرج ؛ ولكن جنرال سمطس حرم المظاهرات ، بحجة أن الاضراب سبب اخلالا خطيرا بالنظام ، وطلب من الحاكم العام أن يعيره خدمات الجيش البريطانى لاضماد المعدنين . وجاء التحريم متأخرا فلم يحل دون تجمع العمال ، وحدثت مذبحة فى ٤ يولية سنة ١٩١٣ . فقد أطلق الجند النار على المتظاهرين وقتل ٢١ شخصا ، لا صلة لهم فى الغالب بالاضراب ، وجرح ٨٣ شخصا . وأثار تصرف الحكومة حيال هذه المسألة موجة من السخط فى جميع أنحاء جنوب أفريقيا . وسوى الاضراب بشروط لصالح المعدنين ، ولكن الشركات رفضت العمل بمقتضاها وحصلت على مبلغ من

الأموال العامة لتعويض « ذوى السيقان السوداء » الذين اضطرت لطردهم . كما أنها رفضت إعادة كثيرين من زعماء الاضراب وحاولت على الفور تقريبا أن تستأنف جهودها فى الاقتطاع من الأجور المقررة ببطب عمال من المستعمرين الأصليين بأجور أقل .

وحدثت على الفور تقريبا قلاقل أخرى . فقد قللت السكك الحديدية من استخدامهما للعمال البيض ؛ وفى يناير سنة ١٩١٤ قام معدنو الفحم فى الناتال باضراب يطالبون فيه بتحسين ظروف العمل ، وكذلك يحتجون على اضطهاد بعض زعمائهم . وحذا عمال السكك الحديدية حذوهم عندما رفضت الحكومة مقابلتهم لمناقشة شكواهم ؛ وسرعان ما انتشر اضراب السكك الحديدية فى البلاد كلها . وقابلت الحكومة ، وعلى رأسها جنرال سمطس الاضراب بأعنف الاجراءات المضادة . ولم يطلب سمطس هذه المرة مساعدة الجنود البريطانيين ، اذ كان قد أعد نفسه بقوة مسلحة للدفاع وتحطيم الاضرابات مؤلفة من المواطنين معظمها مجند من الفلاحين البوير . وقد جند هذه القوة لمساعدة الشرطة ؛ ولم تمض أيام قليلة على قيام اضراب السكك الحديدية حتى أعلن الحكم العرفى وألقى القبض على لجنة « هابة رجال السكك الحديدية » بأكملها ثم «مجلس فدرال الحرف» فى الترنسفال كله . وألقى كل زعيم عمالى معروف تقريبا ، بما فيهم كولونيل كرزويل زعيم حزب العمال ، فى السجون . وأخذت الاجتماعات بعنف ، وفرض حكم ارهاق فى المناطق التى حدثت فيها القلاقل . وحتى ذلك لم يكن نهاية مما وصلت اليه شراسة سمطس . اذ أخذ تسعة من الزعماء المقبوض عليهم من السجون وأرسلهم على عجل الى ديربان ليلا ورحلهم الى انجلترا تحت الحراسة على ظهر سفينة اسمها « أومجيني » . ولم يكن هناك أى أساس قانونى لهذا التصرف : ولم يعمل سمطس حتى على التظاهر بأنه يعمل فى

غل القانون . وقد حصل على تصديق على تصرفاته من برلمان جنوب أفريقيا بقرار خاص فيما بعد .

وكانت النتيجة المباشرة لسلوك سمطس في سنة ١٩١٣ و سنة ١٩١٤ هي حصول حزب العمال على أغلبية واضحة ، ظل محتفظا بها حتى سنة ١٩١٧ ، في « المجلس الاقليمي » للترنسفال . ولكن سمطس كان قد نجح مؤقتا في تحطيم الجناح اليسارى للحركة النقابية . وأدى نشوب الحرب في أواخر العام الى انقسام . فقد أيدت الغالبية العظمى من حزب العمال ، الذى كان لا يزال معظمه من البريطانيين ، الحرب ؛ ولكن جماعة على رأسها و . ه . آندروز و س . ب . باتنج انفصلت وسرعان ما كونت « رابطة اشتراكية دولية » في معارضة الأغلبية المؤيدة للحرب . وكان آرشى كروفورد ، وهو مهندس كان من الشخصيات البارزة بين المرحّلين ، قد غير وجهة نظره وعاد الى جنوب أفريقيا سكرتيرا للمنظمة النقابية المركزية الجديدة ، وهي « الفدرال الصناعى الافريقى » الذى اتخذ موقفا معتدلا . وأدى الطلب ابان الحرب على العمل وارتفاع مستوى الأسعار الى قيام ظروف تقدمت في ظلها الأجور بسرعة بعد سنة ١٩١٤ . ورحب أصحاب الأعمال بالاعتراف بالنقابات والمساومة معها من أجل السلام الصناعى . ولم تحدث اضطرابات صناعية ثانية الا بعد سنة ١٩١٨ ، أولا في جوهانسبرج وديربان سنة ١٩١٩ ثم في الراند أثناء الصراع الكبير الذى حدث في الأعوام التالية . وفي سنة ١٩٢٢ حاول سمطس مرة أخرى تحطيم حركة الاضراب العام باجراءات عنيفة ، ونشبت حرب أهلية في الراند قتل وجرح فيها الكثيرون من الجانبين . وأطلقت المدافع الثقيلة على فورد زبرج وهي الضاحية العمالية الرئيسية لجوهانسبرج ، وأعدم عدد من زعماء الطبقة العاملة وسجن الكثيرون الى جانب من ماتوا في القتال . وقد تطلب

إعادة العمال ثانية إلى العمل جيشا من ٦٠.٠٠٠ شخصا بمدافع ومصفحات ومطائرات . بيد أن كل ذلك ينتمى إلى فترة لاحقة لتلك التي يعالجها هذا المجلد . ولم يجرى ذكرها إلا لأن اضطرابات ١٩١٩ - ١٩٢٢ كانت نتيجة مباشرة لاضطرابات سنة ١٩١٣ و سنة ١٩١٤ .

وقد غيرت أحداث سنوات ما قبل الحرب هذه طابع الحركة العمالية في جنوب أفريقيا إلى حد كبير . فحتى سنة ١٩١٤ لم تحدث أية محاولة تقريبا لتنظيم العمال الوطنيين ؛ كما أن تلك الجماهرة المتزايدة بسرعة من المستعمرين الأصليين لم تكن النقابية قد مستها إلا قليلا . ولكن خلال الحرب شرعت النقابات ، التي كانت حتى ذلك الوقت مؤلفة من العمال الأوروبيين أساسا ، تعمل بنجاح على تنظيم زملائهم البيض صناعيا وسياسيا ؛ وفقدت النقابات بالتدريج طابعها البريطاني السائد وصارت حركة مشتركة من العمال البيض تهدف إلى المحافظة على مستويات البيض المعيشية وأحوالهم ومنع أصحاب الأعمال من تخفيض نسبة العمال البيض إلى الوطنيين . أما العمال الوطنيون فإن التنظيم بدأ بينهم ، في غير ما يتعلق بمنظمات البيض ، بإنشاء « اتحاد عمال الصناعة والتجارة » في سنة ١٩١٩ وباضرابات عمال الأرصفة والمعدنين من الوطنيين في السنة التالية . بيد أنه لم يحدث نشاط مشترك بين البيض والوطنيين : والواقع أن النقابات البيضاء صارت أكثر رجعية عندما قام المستعمرون الأصليون بدور أكبر فيها ؛ وتراجع حزب العمال في العشرينات الماضية أمام دعاة القومية وفشل في المحافظة على المكاسب السياسية الكبيرة التي حصل عليها قبل الحرب وفي أثنائها . وفي هذه الأثناء اختفت الاشتراكية تقريبا . فقد تحولت المجموعة التي كانت حول و . هـ . آندروز ، التي كانت ترفل « الرابطة الاشتراكية الدولية » إلى الحزب الشيوعي في سنة ١٩٢٠ : وتحطم « الفدرال الصناعي لجنوب أفريقيا » في اضطرابات سنة ١٩٢٢ ؛ وانحدرت الحركة بأكملها نحو الأفول .

## الفصل السادس والعشرون

### الصين سان يان سن

في أى استعراض عام للاشتراكية اليوم بوصفها قوة عالمية تحتل الاشتراكية الصينية مركزا مهما جدا . ولكن من الصعب القول بأنه كان لها وجود ابان الفترة التى يتناولها هذا المجلد . فلم يكن للصين حركة اشتراكية منظمة الى ما بعد سنة ١٩١٤ ؛ ولم تشترك فى شئون الدولية الثانية . ولم تكن الثورة الصينية فى ١١ — ١٩١٢ ثورة اشتراكية بأى معنى : والواقع أنها حدثت فى وقت كانت فيه الاشتراكية ، باعتبارها مذهبا غريبا فى جوهره ، بالكاد قد بدأت تعاد صياغتها على أسس يمكن تطبيقها على الصين أو أى جزء آخر من آسيا باستثناء اليابان . وقد وصف سان يات سن ، الشخصية البارزة فى اليسار ، أحيانا بأنه اشتراكى ؛ ولارب فى انه قد تأثر بالأفكار الاشتراكية—وأكثر حتى من ذلك بأفكار هنرى جورج—ولكنه حتى فى سنواته الأخيرة كان ثوريا وطنيا وراдикаليا مناهضا للامبريالية أكثر منه اشتراكيا بأن معنى مألوف للكلمة . ومع ذلك فإن ما عرفته الصين من أفكار اشتراكية قبل سنة ١٩١٧ يوجد أساسا فى كتاباته .

كان سان يات سن ( ١٨٦٦ — ١٩٢٥ ) ابنا لفلاح من كواتونج . وتعدد فى طفولته ضد تقاليد بيئته وأرسل ليلحق بأخيه الأكبر الذى كان قد استوطن هاواى وصار فلاحا وصاحب « دكان » مزدهر . وهناك أرسل الى مدرسة مسيحية واعتنق المسيحية ، الأمر الذى اعتبرته عائلته عارا كبيرا . وأعيد الى الصين حيث خرق تقاليد قريته وسمح له بالذهاب الى المدرسة فى كاتون

وهونج كونج . وصاحب مبشرين بريطانيين وأمريكيين وتدريب ليكون جراحا بعض الوقت في مستشفى في ماكاو ، الى أن حرم من ممارسة المهنة بمقتضى القانون البرتغالي الذى كان يقصر ممارسة الطب على المواطنين البرتغاليين . ومنذ ذلك الوقت كرس حياته للدعاية الثورية يعيش ويتنقل من بلد الى بلد خارج بلاده معظم الوقت ويعمل على تأليف جماعات ثورية بين المهاجرين الصينيين في أنحاء العالم . وفي سنة ١٨٩٥ اشترك في أول عمل ثورى له — محاولة للاستيلاء على كاتون وإثارة التمرد ضد حكام البلاد من المانشو . واكتشفت المؤامرة ولكنه استطاع بالكاد أن يهرب وعلى رأسه ثمن . وذهب الى أمريكا ومنها الى لندن حيث غرر به وسبق الى المفوضية الصينية في العام التالى وأخذ فيها سجيناً بقصد إعادته على باخرة سرا الى الصين لينفذ فيه حكم الاعدام . واكتشف أصدقاؤه من الانجليز ما حدث ، وبعد شيء من التأخير أصرت الحكومة البريطانية على اطلاق سراحه . ومنذ ذلك الوقت عاش في اليابان في الغالب ، باستثناء رحلاته الى الجاليات الصينية في الخارج ، الى أن نشبت الثورة . وفي اليابان كان له نفوذ ضخم بين الطلبة الصينيين الذين تجمعوا هناك في طلب التعليم الحديث ابان الفترة الأخيرة من حكم المانشو .

وفي خلال هذه الفترة كان هناك صراع كبير في الصين بين المدافعين عن النظام القديم ودعاة الإصلاح . اذ كانت هزيمة الصين في الحرب بينها وبين اليابان سنة ١٨٩٤ قد خلقت شعوراً بالمهانة القومية وصار كثير من المثقفين الصينيين من دعاة الاقتداء بالغرب ( التغريب ) لأنهم رأوا في الأفكار والأساليب الفنية الغربية الوسيلة الوحيدة المتاحة للصين لحماية نفسها من التدمير والتقسيم على يد الدول الكبرى . بيد أنه كان هناك آخرون ، على رأسهم الامبراطورة الوالدة تسوهسى ، اعتنقوا وجهة النظر المضادة



من أن الصينيين ينبغي عليهم أن يبنوا جميع الأفكار الغربية ويكرسوا أنفسهم لمهمة طرد الأجانب بأي وسيلة يصلون إليها . وفي سنة ١٨٩٨ استطاع عالم كوثوشويسى هوكانج يووى ، أن يؤثر في الامبراطور الصغير الذى أصدر ، تحت تأثيره ، سلسلة من القرارات تملن اصلاحات حديثة واسعة ، بما فيها إلغاء نظام الامتحان الصينى التقليدى وصنع التدريب العسكرى بالصيغة الغربية وانشاء جامعة حديثة فى بكين ، وتحويل عدة معابد الى مدارس وترجمة المؤلفات الأجنبية الى الصينية وإلغاء عدد كبير جدا من الوظائف التى لا عمل لها . وردت الامبراطورة والدة على ذلك باعتقال الامبراطور وحبسه وتولى السلطة بنفسها . وأعدم كثير من دعاة الإصلاح بسببها وهرب آخرون الى الخارج . وأدت هذه الرجعية الى تمرد « البوكسرز » التعصبى ضد الأجانب فى سنة ١٩٠٠ . واغتيل الوزير المفوض الألماني وغيره من الأجانب فى بكين وحوصر حى المفاوضات . وقتل كثير من المبشرين أيضا فى الشمال . واحتل جيش دولى مكون من فرق من الدول الكبرى التى يهملها أمر الصين بكين وقضى على تمرد البوكسرز واقتضى تمويضا كبيرا وفرض شروطا مهينة . وتعرضت الصين لضغط متزايد باستمرار "حصول على تنازلات اقليمية وعلى حقوق المتاجرة والاستثمار من جانب الدول الكبرى المتنافسة التى لم تتفق الا فى انتهازها لضعف السلطة الصينية للتوسع الإمبريالى . وحيال هذا الضغط بدأت حتى الامبراطورة والدة وأصدقائها الرجعيون يدركون ضرورة ادخال شيء من الأساليب الحديثة . وأدت هزيمة روسيا على يد اليابان فى سنة ١٩٠٥ الى اعتقاد كثير من الصينيين لأول مرة بأنه لا يوجد فى الحقيقة ما يحول دون أن تمد البلاد نفسها لتؤكد استقلالها . وكان هذا هو السبب الأكبر فى ارسال ذلك العدد العديد من الطلبة الى اليابان للدراسة . وكانت نتيجة أنهم وقعوا تحت النفوذ الثورى للدكتور سان يات سن .

وفي سنة ١٩٠٨ ماتت الامبراطورة الوالدة والامبراطور المسجون فجأة ، ويبدو أنه ليس هناك من يعرف عن يقين هل ماتا بأسباب طبيعية أم لا . وكان الامبراطور الجديد طفلا ؛ وحدث ارتباك كبير في الأمور بينما كان الزعماء المتنافسون يتآمرون على السلطة . وكان يوان شيه كاي ، الذي لعب دورا مهما في استيلاء الامبراطورة الوالدة على السلطة وفي تمضيدها ، هو « الرجل القوي » للنظام ، ولكنه كان مكروها على نطاق واسع وأرغمه منافسوه على التقاعد . وأكد سادة الحرب المحليون استقلالهم ؛ وبدأت الادارة المركزية ، والتي كانت قد تصدعت بشكل سيء من آثار تمرد « البوكسرز » ، تنهار . وفي « العاشر المزدوج » ( اليوم العاشر من الشهر العاشر ) في سنة ١٩١١ قام تمرد محلي في يوشانج بالقرب من هانكو ؛ وهرب القائد الذي كان على رأس الجنود شكيا في ولائهم وانضم جنوده الى المتمردين الذين أحرزوا نصرا بدون اراقة دماء رهيبا . وقامت تمردات أخرى في الجهة بعد الجهة حتى صارت معظم الأجزاء الجنوبية في الصين ووسطها في أيدي المتمردين ، الذين لم تكن قد قامت لهم زعامة موحدة بعد . ووجدت حكومة المانشو ، وكانت لا تزال تسيطر على الشمال ، نفسها مرغمة على الالتجاء الى يوان شيه كاي في طلب المعونة ، ولبي يوان النداء . وفي هذه الأثناء كان المتمردون قد أرسلوا في طلب سان يات سن يعود الى الصين ويتولى زعامة الثورة ، التي لم يسبقها أى تخطيط من قبل الى حد أن سان كان يقوم بجولة في الولايات المتحدة عندما اندلعت . بيد أن سان بدلا من أن يعود على الفور الى الصين قام بزيارة سريعة الى لندن حيث كان مبعوثو يوان والمانشو يحاولون الحصول على قرض دولي من مجموعة من المصارف لكي يخمدوا التمرد . ونجح سان في حمل أصحاب المصارف على كف أيديهم — والمفروض أنه اقنعهم بأن حكم المانشو قد

قربت نهايته . وبعد أن فعل ذلك أسرع الى الصين في الوقت الملائم لاختياره رئيسا للجمهورية الصينية التي أعلنت في أوائل سنة ١٩١٢ وجعلت عاصمتها فانكنج .

ووجد سان يات سن الصين في حال من القوضى . وكانت المشاعر ضد المانشو في تزايد بسبب المهالة التي أعقبت تمرد البوكسرز الى حد كبير ؛ كما كان هناك أيضا شعور قوى ضد الأجانب موجه ضد الدول الامبرالية الكبرى . ولكن الحركة القومية الديمقراطية التي كان سان نبيا كانت ضعيفة الأثر في الشمال ؛ وبدا كما لو أن الأمر ينحصر في شيئين ، إما حرب أهلية كانت تبيحها غير مؤكدة ، أو تقسيم الصين — الأمر الذي كان يثير المشاعر القومية . واتجه سان الى حل ثالث هو الدخول في مفاوضات مع يوان على أساس أن يوافق على خلع أسرة مانشو الحاكمة عن العرش والانضمام الى الجمهورية . وفي مقابل ذلك يستقيل سان من الرئاسة متنازلا عنها ليوان ويتولى رئاسة منظمة اقتصادية تعمل على تنمية البلاد . وقبل يوان هذه الشروط ، واستقال سان لصالحه وصار مديرا « لإدارة سكك حديدية » جديدة ذات اتصالات بعيدة المدى فيما يتعلق بتحسين الصين اقتصاديا وبخاصة استخدامها لتوحيد الصين عن طريق انشاء السكك الحديدية والطرق . وكانت مثل هذه المشروعات في التنمية تلعب منذ أمد بعيد دورا هاما في دعاية سان ؛ وأمل أن يستخدم القرض الدولي، الذي كان قد سحب اعراضه عليه كجزء من التسوية ، في تحقيق هذا الغرض أساسا . وبمقتضى الشروط التي قبلها الطرفان كان يوان سيصير رئيسا للجمهورية بسلطات محدودة جدا ، يعمل مع رئيس وزراء يوافق عليه البرلمان الثوري ويخضع لرقابة البرلمان . وهلت الحكومة الجمهورية مركزها من فانكنج الى بكين ، وأرغم

الامبراطور على التنازل وعين عدد من أتباع يوان في مراكز كبرى جنبا الى جنب مع زعماء الثورة .

وكان سان يات سن قد عمل على جذب أنصاره أساسا ، حتى سنة ١٩١١ ، من بين الصينيين الذين يعيشون ويدرسون خارج الصين كما رأينا ، وإن كان قد استطاع أيضا أن يبنى حركة كبيرة في هونج كونج وفي المستعمرة الدولية في شنغهاي . وقد زار الصين سرا بضع مرات منذ أن صار خارجا على القانون ، ولكنه عندما لم يكن في جولة حول العالم سعيا وراء جذب الأنصار ، كان يقيم في اليابان في الغالب . وكان لاسمه وزن كبير ، ولكنه لم يكن معروفا جيدا بصفة شخصية لكثير من الزعماء المختلفين الذين قاموا بالثورة فعلا ، وبرغم أنه نجح في حمل الجمعية النيابية الجمهورية في نانكينج على قبول أفكاره الأساسية ، فإن مدى فهمها كان مشكوكا فيه . لقد كانت القوة الرئيسية لجمعية الثورة ، التي كان قد أسسها سنة ١٨٩٤ وسميت في مبدأ الأمر هسينج شونج هوى ( اتحاد أحياء الصين ) ثم سميت ابتداء من سنة ١٩٠٥ تونج منج هوى ( الحلف الثوري ) ، بين الصينيين خارج الصين . ومنذ سنة ١٩١١ جذبت ، وقد أعيد تنظيمها في صورة « الكيومنتانج » أو الحزب الوطني ، عددا كبيرا من الأنصار في الصين نفسها ؛ ولكنها كانت غير مترابطة ومؤلفة من عناصر مختلفة تماما لا وحدة بينها الا ضد المانشو وفي العداء نحو التدخل الأجنبي في شئون الصين . كما لم تكن لها سيطرة على العناصر الجديدة التي جاءت الى الجمهورية مع يوان شيه كاي . لقد وقف سان نفسه والمجموعة التي حوله الى جانب « المبادئ الثلاثة » التي أعلنها سان منذ سنوات طويلة باعتبارها الأساس الضروري للثورة القومية والديموقراطية وتوفير مصدر للرزق . ولكن بالنسبة ليوان وللكثيرين غيره ممن انضموا

الى الجانب المنتصر كان المبدأ الأول وحده هو الذى يجذبهم . فقد كانوا قوميين من نوع ما ، ولكنهم لم يؤمنوا بالديموقراطية ، ولم تكن لديهم نية تحقيق مطلب سان الخاص بضمان مستوى معيشى محتمل للجميع — وهو ما كان يعنيه بمبدئه الثالث .

ومن ثم كان لابد من حدوث اقتسامات . ووجد سان نفسه ، وهو على رأس « ادارة السكك الحديدية » بلا مال ولا سلطة . وطرد يوان كثيرين من أصدقائه من مراكزهم واستبدل بهم شخصيات رجعية أو محافظة يستطيع أن يعتمد على تأييدهم . وكان يوان ، وليس سان أو « الكومنتانج » ، هو الذى حصل على تأييد الدول العظمى وأصحاب المصارف الدوليين بوصفه الشخص الذى يستطيع أكثر من غيره أن يعيد النظام والقانون ويقبل مطالبهم . فاستأف أصحاب المصارف مفاوضات القرض مع يوان ، كما فضل ممثلو الدول الكبرى في يكن التعامل معه . أما يوان فانه من ناحيته ، برغم قبوله للجمهورية وحمله الامبراطور على التنازل ، لم يؤمن مطلقا بطريقة عمل الحكم الديموقراطى والسيطرة البرلمانية اللذين كان زعماء الكومنتانج يحاولون فرضهما عليه ، وشرع يعمل باستمرار على تحطيمهما وزيادة سلطته هو . وثار نزاع خطير قبل أن يمضى وقت طويل حول الشروط التى تلحق بالقرض الذى كان يوان يفاوض أصحاب المصارف الأجانب من أجله . فقد طالب أصحاب المصارف ضمانا لهذا القرض رهنا حيازا لحصيلة ضريبة الملح ، على أن تحصل في المستقبل بواسطة « جهاز الجمارك البحرية » . وكان هذا الجهاز، الذى يديره ايرلنهي هو سير روبرت هارت كموظف في الحكومة الصينية، قد استخدم من قبل للحصول على قروض أجنبية ؛ ولكن الذى اقترح بالنسبة لهذا القرض هو في الواقع قل السلطة على هذا الجهاز من يد

الحكومة الصينية — التي كانت الدول الأجنبية ما يرحت لا تعترف بها — الى رجال المصارف والاصرار على قتل كل المبالغ المتحصلة الى المركز ولا يترك له شيء للأجهزة الادارية الصينية في الأقاليم .

وقد اعترض كل من زعماء الكومنتانج ورئيس الوزراء والبرلمان بشدة على هذه الشروط . وكذلك اعترضت حكومة الولايات المتحدة برئاسة ويلسون ، على أساس أنها تنطوى على تدخل غير مشروع في حرية الصين في ادارة شئونها بنفسها . وأرغم أصحاب المصارف الأمريكيين على الانسحاب من مجموعة المصارف التي ستولى القرض ، ولكن الباقين ساروا قدما في الخطة ؛ وهذا ما فعله يوان أيضا ، بعد أن دبر اغتيال رئيس وزرائه المعين من قبل الكومنتانج — سانج شياوجن — بسبب تنديده بالاجراءات التي اتخذت في الموضوع . وعند ذلك هاجم سان يات سن ، الذي كان قد امتنع طويلا عن مهاجمة يوان ، صراحة الاغتيال الذي دبر والشروط التي قبل بها يوان القرض . وأقام سان وأنصاره حكومة جمهورية منافسة في نانكينج ونبذوا سلطة يوان ؛ ولكن سان لم تكن لديه قوة مسلحة كبيرة ونجح يوان في طرده من نانكينج نحو الجنوب . وبعد ذلك حل يوان ما تبقى من البرلمان الجمهوري وشرع يعمل على اعادة حكم الفرد بوصفه امبراطورا . وعاد سان يات سن الى المنفى . بيد أن محاولة يوان أن يجعل نفسه امبراطورا واجهت معارضة شديدة بصورة روع لها مستشاروه الأجانب ، ونصحوه بالانتظار . وتأجلت حفلات تنصيبه امبراطورا ولكنه استمر يحكم كدكتاتور بتأييد الزعماء الرجعيين .

وعند هذه النقطة تغير الموقف فجأة بنشوب الحرب العالمية في سنة ١٩١٤ . وتحطمت مجموعة بنوك القرض بطرد الألمان ، واتهزت اليابان الفرصة للاستيلاء على امتيازات الألمان في شانتونج والمطالبة بحقوق

اضافية كثيرة في هذا الاقليم . وفي العام التالى تابع اليابانيون هذا العمل بتسليم انذار فحائي الى يوان شيه كاي — « الواحد وعشرين نقطة » — يتضمن مطالبا بعيدة المدى الى حد أنه من الواضح أنه قصد به جعل الصين دولة تابعة لليابان في حين كانت الدول الكبرى الأخرى مشغولة بما فيه الكفاية الى حد لا يسمح لها بالتدخل الفعال . وحاول يوان تعديل الشروط ، ولكنه كان يدرك تماما أنه في مركز لا يسمح له بالمقاومة المسلحة ، وبعد مناقشات لا طائل من ورائها اضطر لقبول القسم الأكبر منها . ووضع هذا التسليم لسلطته على معظم الصين . فقد اعتبر مجرد أداة للعدوان الياباني ، وتحول الشعور القوي المناهض للامبريالية في الصين ضده وذابت سيطرته على الجزء الأكبر من البلاد عندما رفض سادة الحرب في الأقاليم ، أو نواب الملك ، اطاعة أوامره . وحاول الحصول على تأييد بالوعد بإعادة الحكم البرلماني وارجاع زعماء الكومنتانج . ولكن أحدا لم يثق في وعوده . وأقام الجمهوريون ، بزعامة سان يات سن حكومة ثورية جديدة في جنوب الصين .

وعند هذه النقطة ، في يونيو سنة ١٩١٦ ، مات يوان شيه كاي فجأة ، وانتهى معه ما بقي من حكمه . واقسمت الصين الى عدد من المناطق المستقلة كل منها يحكمها أحد سادة الحرب لا يهتم بأية سلطة مركزية ؛ وبحكم اقليمه دون تدخل في شئون الأقاليم الأخرى أو يتحد مع سادة حرب مجاورين له في محاولات لإقامة سلطة أوسع . واستمرت فترة القوضى الكاملة هذه عشر سنوات ، حتى اللحظة التي انتصرت فيها الثورة الوطنية الثانية في سنة ١٩٢٦ . وفي معظم هذه الفترة كان سان يات سن على رأس حكومة كومنتانج في كاتون ، تمتد سلطته على منطقة كبيرة تارة وتقتصر على حدود ضيقة ، حتى فقد سلطته على كاتون نفسها أكثر من مرة ، تارة .

وفي هذه الأثناء كان يسيطر على شمال الصين مجموعة متغيرة من سادة الحرب كان أهمها شانج تسولين المانشوري والجنرال المسيحي فنج . وبعد نهاية الحرب العالمية رفضت الدول الكبرى الاعتراف بحكومة سان ؛ وسرعان ما تحول الكومنتانج يطلب العون من الروس ، الذين تزعموا بعد الثورة الروسية حركة الغاء جميع الامتيازات الخاصة مثل الامتيازات والسلطات الاقليمية التي حصل عليها الأجانب في الصين .

وأعيد تنظيم الكومنتانج بمساعدة مستشارين روس على رأسهم بوردين ، ليكون حزبا صلب النظام على نطاق قومي ؛ واتخذت الخطوات نحو تدريب جيش قومي للكومنتانج وتجهيزه بالأسلحة والأفكار الاستراتيجية بزعامة شيانج كاي شك ، الذي كان يعتبر في ذلك الوقت من الجناح اليساري للحركة الجمهورية القومية . وفي هذه الأثناء جعلت الحكومات تجيء وتذهب في شمال الصين بسرعة مذهلة . ففي سنة ١٩٢٢ كان وو بي فو قد هزم شانج تسولين وأعاد جمع برلمان سنة ١٩١٣ ونصب لي يوان هانج رئيسا ، ولكن لم تمض بضعة أشهر حتى كان لي قد هرب من بكين واستأنف سادة الحرب صراعهم ، وفي سنة ١٩٢٢ غير فنج الجانب الذي يؤيده وساعد شانج تسولين على هزيمة وو . ثم نصب توان شي جوي أحد سادة الحرب أيضا ، على رأس ادارة اقليمية وأصدر نداءات للفرق المتنازعة لترسل مندوبيها الى بكين لمقعد «مؤتمر إعادة تنظيم» يقرر مستقبل الحكم في الصين . وفي سنة ١٩٢٥ سافر سان يات سن الى الشمال لحضور هذا الاجتماع وبلغ بكين ؛ ولكنه مرض هناك ومات بالسرطان بعد بضعة أسابيع في المستشفى ، ولم يتحقق شيء . وترك وراءه ( وصية ) صارت الأساس الذي قامت عليه ثورة الكومنتانج الجديدة في السنة التالية .

ان المكان الصحيح طبعا لهذه التطورات ليس المجلد الحالي من هذه



الدراسة بل المجلد التالى . وكان من الضرورى تلخيصها هنا لأنه بدونها يكون من المستحيل اعطاء بيان لما أسهم به سان يات سن فى « الثورة الصينية » أو توضيح الصورة الخلفية لأفكاره الاجتماعية . بيد أنى لست فى حاجة لأن أقول شيئاً فى هذا المجلد عن النفوذ الشيوعى الروسى ، كثر حوله الجدل ، على سير الثورة الصينية حيث أن ذلك ينتمى كلية للفترة اللاحقة على سنة ١٩١٧ . أما أفكار سان يات سن الاجتماعية والسياسية فكأن قد تكونت تماماً فى معظم جوانبها قبل « الثورة الروسية » الكبرى بوقت طويل ولا تدين بشئ للوحى الروسى ، مهما كان تأثيره بالنموذج الروسى فى أيامه الأخيرة فى إعادة تنظيم الكومنتانج كحزب منظم . ولا تشترك فلسفة سان يات سن الاجتماعية فى شئ مع البلشفية أو الماركسية . فقد كان قومياً نبذ مفهوم الصراع الطبقي تماماً ورفض الاعتراف بأن الرأسمالية ، بوصفها متميزة عن الامبريالية الأجنبية ، هى العدو الذى يجب على الشعب الصينى أن يقاتله . وكان يؤمن بحماس بالديموقراطية الشعبية ويقف ضد السلطة المركزية باستثناء الفترة التى يكون فيها الصراع الثورى قائماً فعلاً . ولم يكن يتطلع الى حكم طبقة أو حزب كنتيجة مباشرة « للثورة » ، بل الى توزيع وظيفى لسلطات الحكم بهدف اثناء نظام من الضوابط والتوازن لمصلحة الرجل العادى . وبرغم أن مذاهبه الأساسية عرضت بعدة طرق مختلفة ، وفى كتاباته بصورة مفككة جداً فى كثير من الأحيان ، فإن مضمونها الرئيسى واضح تماماً وبيناً اتساقاً ملحوظاً فى جميع مراحل تاريخه المعاصر .

وأشهر مؤلفات سان اسمه « سان مين شوآى » ( مبادئ الشعب الثلاثة ) وهو يتكون ، فى الصورة التى ترجم بها الى الانجليزية ، من سلسلة من المحاضرات ألقىت فى سنة ١٩٢٤ العام السابق لوفاة . وقد ألقىت هذه المحاضرات دون اعداد سابق وأخذت بالاختزال . وأجاز سان

النص للنشر ولكنه لم ينقحه كثيرا . وتآلف المحاضرات الى حد كبير من اعادة لما كان يقوله ويكتبه منذ سنوات طويلة : فيمكن أن تستيع اعلان « المبادئ الثلاثة » — للقومية والديموقراطية وتوفير مصدر الرزق — الى محاضرة ألقاها سنة ١٩٠٥ عن لاهاي . وقد شرع أكثر من مرة في كتابه رسالة شاملة لمرضها ؛ وفي سنة ١٩٢٢ كان قد قطع شوطا عندما حرقته اصوله الخطية ومذكراته في غارة على مركز قيادته . وتتطوى محاضراته ، في النص الذي لدينا ، على كثير من الوقائع غير الدقيقة ، والتعبير فيها فضفاض جدا في كثير من المواضع ، ولكن الأفكار الرئيسية تبرز واضحة وتتفق مع ما كتبه في مناسبات أخرى . وأهم كتاباته الأخرى هما « برنامج للتمهير القومي » ( نشر في ثلاثة أجزاء سنة ١٩١٨ ) و « أسس التمهير القومي » ( ١٩٢٤ ) . وقد زكى في « وصيته » هذين المؤلفين مع « مبادئ الشعب الثلاثة » والبرنامج الذي أقره « مؤتمر الكومنترن القومي » في سنة ١٩٢٤ ، باعتباره الميراث الذي تركه للشعب الصيني ليكون أساسا لبناء النظام الجديد .

وبرغم أن سان كان متمردا على التقاليد المتحجرة للحضارة الصينية في أيامه فإنه كان يؤمن ايمانا عميقا بعظم حضارة الشعب الصيني وقدرته على خلق حضارة في مستوى أية حضارة أخرى على الأقل ؛ واعتقد في أنه من الضروري لتحقيق ذلك التخلص من المانشو ، الذين شوهوا الحضارة القديمة ، وإعادة تأكيد الاستقلال القومي الكامل وإعادة الكرامة القومية والتضامن بين الناس بالتخلص من السيطرة الأجنبية . وتعلم دروس التنمية في الغرب دون تقليده تقليدا سلبيا أعمى ، كما فعل اليابانيون . وكان على ثقة من أن الصين تتطوى على ثروات تجعلها أغنى بلاد العالم وتملك مصادر طبيعية لا تنتهي ؛ وعقد العزم على تنمية هذه المصادر باستخدام كل ما هناك

من أساليب فنية غريبة في الصناعة أو الزراعة . وقد أدرك تماما الصعوبات التي تعترض ذلك دون مساعدة رأس المال الأجنبي ، وكانت مشروعاته تتضمن الحصول على قروض كبيرة من البلاد الأكثر ثراء . ولم يكن لديه أى اعتراض ضد هذا الاقتراض ، بشرط أن يكون البلد الذى يأخذ مثل هذه القروض منظما الى درجة كافية ومستقلا في اتجاهه بدرجة تسمح له بالوقوف في وجه أى شروط لا يستطيع قبولها بشرف قبول الندد للنس . ولم ير سان ما يمنع من أن تكون البلاد المتقدمة اقتصاديا ، التي تحتاج الى أسواق لبضائعها وميادين لاستثمار فائض رأسمالي ، على استعداد لتقديم قروض بشروط مقبولة بمجرد أن يثبت الشعب الصينى ، بطرده حكامه الفاسدين واقامة دولة قومية حقيقية ، أنه لن يقبل بعد ذلك أن يعامل معاملة الأدنى أو أن يستغله الرأسماليون الأجانب . وكان مفهوم الاستقلال القومى عنده ينطوى على مفهوم القوة التي تستخدم في مقاومة أى اعتداء بالعنف من الخارج ؛ ومن ثم أراد أن يبنى جيشا قوميا مدريا وحسن التجهيز كأداة للثورة . ولكنه كان يدرك تمام الإدراك أيضا أن قدرة الأمة على مقاومة الاستغلال الأجنبي والاعتداء ليست موضوع القوات المسلحة التي تحت تصرفها فحسب ، ولكن روح شعبها أيضا — كما ظهر بوضوح في نجاح استخدام القوميين الصينيين للمقاومة كسلاح ضد كل من البريطانيين واليابانيين .

وعندما أقيمت « عصبة الأمم » في نهاية الحرب العالمية الأولى دعا سان الحكومات التي اجتمعت لتأليفها الى الاهتمام بتنمية البلاد المتخلفة اقتصاديا بمساعدة رهوس أموال تقدمها البلاد الأكثر تقدما ، على أساس أن هذه المهمة هي أهم ميادين خدمة عصبة الأمم . لقد كان من أول المشرين بانجيل « الحرب ضد الموز » على نطاق عالمي ولم يستظم أن

يفهم كيف أن نداهه لذلك الجهاد الانساني الكبير لم يحظ باستجابة كبيرة  
قدد كان الأمر كله يبدو له بسيطا ، وكان على ثقة من أن عصبة الأمم  
لن تستطيع تحقيق أى شئ من أجل سلام العالم الا اذا بدأت بالعمل على  
حل المشكلة الكبرى ، مشكلة الشقاء البشرى فى أحضان وفرة كامنة .

ولم يد سان فى خطته من أجل التنمية الاقتصادية القومية أية مخاوف  
من أن اتباع الأساليب الفنية الغربية قد يدمر الطابع المميز للمدينة الصينية ؛  
بل على النقيض من ذلك ذهب الى أن اتباعها هو السبيل الوحيد لاتقاذ  
المدينة الصينية من خطر الاكساح بالغزو ، أو يتيح أى أمل لنشرها بين  
الشعب كله . كما لم تكن لديه أية مخاوف من أن اشتراك الرأسماليين  
الصينيين سيعد فى الصين الصراعات الطبقة التى شهدتها الغرب . بل  
الواقع أنه أمر على أنه يجب ارغام كل من الرأسماليين الأجانب والوطنيين  
على العمل داخل اطار قوة من السيطرة السياسية الديمقراطية ، وأنه يجب  
على الدولة أن تقبل مسئولية حماية الناس ضد الاستغلال وضمان ظروف  
عمل طيبة . وفيما يتعلق بالزراعة تبع هنرى جورج فى دعوته لفرض ضريبة  
على القيم العقارية تساوى قيمة الأرض دون ما يدخل عليها من تحسينات ؛  
واقترح الى جانب ذلك إعادة توزيع الحيازات لمصلحة من لا يملكون أرضا  
ولن كانت أرضهم أقل أو أضعف من أن توفر لهم ولعائلاتهم حدا معيشيا  
معقولا . وأراد أن تقوم حملة ضخمة لتحسين الأساليب الفنية الزراعية  
ونشر الأساليب التعاونية فى استخدام أدوات الزراعة كما فى التسويق وشراء  
الاحتياجات . وفى الصناعة كان على استعداد كامل لأن يترك للرأسماليين  
الحرية بشرط خضوعهم لمجموعة قواعد تنظيمية تضعها الدولة لحماية  
مصالح العمال . وقد تصور أن صاحب العمل والعامل على السواء سيقبلون  
« المبادئ الثلاثة » وسيعتبرون أنفسهم خداما للامة على استعداد لتلبية

ندائها وتربطهم بعضهم ببعض المشاركة في هذه الخدمة . وعلى هذا الأساس رفض ، بوصفه داعية قوميا ، فكرة الصراع الطبقي كلها باعتبارها تنطوى على تقي للهدف القومي المشترك .

وصحيح أن سان تحدث أحيانا عن أفكاره باعتبارها في النهاية مطابقة للأفكار الأساسية في الاشتراكية ، أو حتى في الشيوعية . وقال في كتابه « المبادئ الثلاثة » ان مبدأه الثالث « توفير الرزق » ( مينج — شنج ) « هو الشيوعية ، هو الاشتراكية » ، ولكنه قال أيضا انه اختار عمدا تعبير « توفير الرزق » مفضلا إياه على « الاشتراكية » التي وصفها بأنها « التعبير الغربي » لكي يميز اتجاهه عن اتجاه الاشتراكيين الغربيين الذي يضع الثقل على الخلافات الطبقة . ولعله افترض أن الرأسمالية لابد أن تنتهي مع الوقت ، ومن المؤكد أنه فكر في أن قسما كبيرا من الاستثمار الذي تحتاجه التنمية الاقتصادية في الصين لابد أن يتم تحت الاشراف العام مباشرة . ولكنه كان يعتقد اعتقادا راسخا أن الصين لا تستطيع الاستغناء في موقفها الراهن عن الرأسمالين . وقد عرض موقفه فيما يتعلق بالشيوعية بوضوح في « البيان » الذي أصدره مع جوفه ، مبعوث السوفييت ، بمناسبة قبول مساعدة السوفييت .

« ان الدكتور سان بات سن يعتقد أن النظام الشيوعي ، أو حتى النظام السوفيتي ، لا يمكن تطبيقه في الصين في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود الظروف التي تسمح بإقامة الشيوعية أو السوفيتية بنجاح . وشاركه مستر جوفه في وجهة النظر هذه تماما ، وهو يعتقد أيضا أن أهم مشاكل الصين وأكثرها إلحاحا هي تحقيق الوحدة القومية وبلوغ الاستقلال القومي الكامل » .

وواضح أن سان نفسه كان يقول نفس الشيء . فهدفه كان توحيد

الشعب الصينى ، باستثناء سادة الحرب المستعصين والخوة خدام الدول الأجنبية ، تحت لواء القومية — وليس تقسيمه الى طبقات متصارعة . وتأتى بعد « المبادئ الثلاثة » فى مذهب سان الاجتماعى مباشرة ، الدعوة الى « الدستور الخماسى » . فهو يمرض ، بدلا من التقسيم المعروف فى الحكم الى ثلاثة عناصر — تشريعى وتنفيذى وقضائى ، خطة خماسية باضافة عنصرين آخرين . ويتعلق هذين العنصرين « بالاختبار » و « الرقابة » على التوالى . ومهمة هيئة « الاختبار » الأولى هى اختيار المرشحين للمراكز العامة — وبعبارة أخرى تخلف « مجالس الاختبار » القديمة ، التى كانت فى عهد المانشو ، فى وظيفتها ، ولكنها تصلح أساليبها بحيث تأخذ بجميع صور المعرفة الحديثة المفيدة — بما فى ذلك « دراية » الغرب الفنية . أما هيئة « الرقابة » فانها تكون مسئولة عن التحقيق مع الموظفين غير الأمناء وغير الجديرين ومراقبة سير ادارة الأعمال العامة بأكملها .

ويوضع كل من هذه الأجزاء الخمسة من جهاز الحكم ، طبقا لخطة سان ، فى يد مجلس منتخب ( يوان ) منفصل ؛ ولكل مجلس سلطة مساوية للمجالس الأخرى فى المجال المخصص له . وهكذا فان مفهوم سان فى الحكم « تعددى » فى جوهره ؛ ولكن وراء المجالس الخمسة توجد السلطة المباشرة للشعب كله والمتمثلة فى أنظمة المبادأة والاستفتاء وعزل أى ممثل لا يروقه . وقد اعتبر أن هذا الجمع بين السلطة الشعبية المباشرة والادارة الوظيفية يمثل التوفيق المرضى الوحيد بين « الخبرة » والديموقراطية .

يبد أن سان لم يقترح اقامة نظامه الجديد فى الحكم على الفور ؛ وقال ان خلق النظام الاجتماعى الجديد يتضمن ثلاث مراحل متعاقبة — الثورة والوصاية والانجاز . فخلال المرحلة الأولى ، التى لا بد أن تتم تحت

السيطرة العسكرية ، تهزم الثورة أعداءها وتقيم الجمهورية . وبمجرد انتهاء الصراع من أجل الجمهورية ، تنتهى المرحلة العسكرية لمرحلة الوصاية التى ينشئ خلالها زعماء الحزب المنتصر الأنظمة الأساسية الجديدة ويقومون بحملة كبرى لتعليم الناس الاتجاهات الاجتماعية والأساليب الفنية الجديدة . وعندئذ تنتهى المرحلة الثانية بسرعة وتأتى الثالثة ، التى يكون الناس فيها متمتعين بالحكم الذاتى الديمقراطى الكامل فى ظل « الخطة الخماسية » . ومن الملاحظ أن المرحلة الثانية من هذه المراحل تشبه بعض الشئ المفهوم الشيوعى عن « الدكتاتورية » ، وبخاصة فى الدور الذى يقوم به الحزب طوال قيامها . ولكن الذى لا جدال فيه أن « دكتاتورية » سان لم تكن دكتاتورية طبقة ، وكانت فكرته عنها أنها لن تدوم أكثر من بضع سنوات يتم إبانها إقامة أنظمة « الدستور الخماسى » فى جميع أنحاء اقليم جمهورية الصين الشاسع .

ويبدو أن هناك تعديلا أدخله سان على مذهبه الأول فى آخر عرض للمراحل الثلاثة التى يتم بواسطتها ميلاد الدستور الخماسى . إذ كان فى أول الأمر قد صور الأمر كما لو كانت كل من المراحل الثلاث تأخذ دورها وتصل الى نهايتها فى جميع أنحاء الصين فى وقت واحد . ولكنه فى النص المنقح لكتابه « أسس التعمير القومى » ( ١٩٢٤ ) تحول الى رأى القائل بأن الضرورة قد تدعو لأن يتم الانتقال فى أوقات مختلفة فى المناطق المختلفة ؛ واستبدل بمفهوم السيطرة المركزية فى عملية الانتقال مفهومها يعلق أهمية أكثر بكثير على البناء من أسفل عن طريق تنمية الأنظمة المحلية والاقليمية وديمقراطيتها استعدادا لاعادة التنظيم على أساس مركزى .

ولم يأخذ سان فكرة المراحل الثلاث هذه من الروس ، وإن كان مما لا شك فيه أنه عرف المراحل الأولى للنزاع بين الماركسيين حول « ديكاتاتورية

البروليتاريا» . كما أنها ليست قطعا ثمرة مشورة روسية بعد سنة ١٩١٧ . فقد عبر عنها من قبل بأكملها في كتابه « برنامج التمييز القومي » الذي نشر سنة ١٩١٨ وكان قد وضعه قبل ذلك بملء كبيرة . والواقع أن هذه الفكرة أدت الى اثارة الجدل بينه وبين عدد من رفاقه الثوريين في سنة ١٩١٢ ، عندما اتهمهم بأنهم يتعجلون الأمور أكثر مما ينبغي في اقامة أنظمة الحكم الديمقراطي البرلماني قبل أن يمودوا الناس على فكرتها ، التي كانت غير مألوفة لديهم بالمرّة ، أو تدعيم أسس النظام الجمهوري مقدما . وكان قد أراد منهم ، بعد توقف القتال ، أن يقبلوا فكرة الحاجة الى فترة من الوصاية تحت زعامة يعينها الحزب ، وحذرهم من خطر انهيار النظام الديمقراطي اذا فرض على الناس دون أى اعداد سابق لهم في استخدامه . وقد هزم في هذه القضية ، وكانت هزيمته ، كما قال هو نفسه ، عاملا من العوامل التي جعلته على استعداد في سنة ١٩١٢ للتحنى عن الرئاسة والتركيز على مهمة التمييز الاقتصادى .

لقد أعطيت كل هذا المكان لأفكار سان يات سن برغم أنى لا أعتبره اشتراكيا لأنه مما لاشك فيه أن نفوذه كان يدفع بشدة فى اتجاه اشتراكى ؛ ولأن كثيرا من تلاميذه كانوا ، أو صاروا ، اشتراكيين فعلا . فضلا عن أنه توجد صلة وثيقة لا انفصال لها بين القومية والاشتراكية فى البلاد المتخلفة اقتصاديا كما سنرى فى الجزء التالى من هذا المؤلف . ولم يصر من الواضح أن هذه الصلة تجسدت فى حركات وتيارات فكرية فعلا الا بعد « الثورة الروسية » فى سنة ١٩١٧ ، وكتيجة لها الى حد كبير . ولكن سان يات سن كان قد أدرك أهميتها قبل ذلك بوقت طويل ، بسبب تجربته لواقع سياسات الدول الكبرى الامبريالية المتصارعة على الصين ، وبسبب اقتناعه بأنه لا أمل للبلاد المستعمرة وشبه المستعمرة فى اقتاذ نفسها من الغزو والاستغلال



إلا ببناء دول قوية تبادر بإدخال الأساليب الفنية الحديثة وتستخدم ضد  
الامبرياليين جميع أسلحة المقاومة المذهبية والحضارية التي تزودها بها  
القومية ، وكذلك أسلحة التنظيم الاقتصادى والتمرد المسلح . أن سان  
يات سن ، أكثر من أى مفكر اجتماعى آخر ، بلور مفهوم القومية  
الديموقراطية كأداة لتحرير الشعوب المضطهدة ، وحاول أن يجمع كل  
الطبقات « باستثناء الرجعيين المستعصين ، وراء الشعار « الكونفوشيتوسى »  
كل ما تحت السماء سيمثل لصالح الأمة . ورفض صراحة ، لا « حرب  
الطبقات » وحدها ، بل والمفهوم المادى للتاريخ بأكمله كما قدمه ماركس ؛  
وأصر على أن العوامل القومية والحضارية لا تقل أثرا عن العوامل  
الاقتصادية فى تحديد سير النمو وان فهم القوى الاجتماعية يجب أن يقوم  
على معاملة الانسان باعتباره « كائنا كاملا » وليس فى علاقاته الاقتصادية  
فحسب . ولا يعنى ذلك أنه قلل من أهمية العوامل الاقتصادية ، ولكنه لم  
ينظر إليها على أنها تدفع الناس نحو هدف محدد سبقا ، بل باعتبارها قوى  
تعمل على إخضاعها لسيطرة وتوجيه الروح البشرى كما تعبر عنها التقاليد  
وكما تتمثل فى الإرادة الخلاقة للمجتمع القومى .

## الفصل السابع والعشرون

### اليابان

لم يكن لدى اليابان حركة اشتراكية واسعة الانتشار قبل الحرب العالمية الأولى ، وكل ما كان هناك من اشتراكية في ذلك الوقت انتهى أمره تماما تقريبا في سنة ١٩١١ عندما اعتقلت الحكومة الزعماء الاشتراكيين وأعدمت عددا كبيرا منهم بعد محاكمات سرية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الدستور . وقد اتهم الرجال الذين أعدموا بأنهم فوضويون ويمارسون أعمالا ارهابية : ويبدو ، في الحقيقة ، أنهم كانوا في الغالب من أنصار العمل المباشر الذين تأثروا « بعمال العالم الصناعيين الأمريكيين » . وكان د . كوتوكو ، أشهر الضحايا ، قد عمل في الولايات المتحدة بضع سنوات ثم عاد يدعو الى « العمل المباشر » ويمارض النشاط البرلماني ؛ ولكن اضطهاد سنة ١٩١١ لم يقتصر بأي حال على مجموعته وحدها ، وإن كانوا هم أكثر من تعرض للمعاذاة . إذ أن السلطات انتهزت الفرصة لتحطيم جميع المنظمات الاشتراكية ومعظم التنظيمات النقاوية وإخماد الصحف الاشتراكية واعتقال كثيرين ممن هربوا من الإعدام ؛ وكان من المستحيل أن تقف الحركة على قدميها ثانية إلا بعد سنة ١٩١٤ بمدة طويلة ، عندما بدأت الاضرابات تندلع ضد ارتفاع تكاليف المعيشة . ولم يرجع النشاط الاشتراكي على نطاق كبير إلا بعد سنة ١٩١٨ .

وللاشتراكية اليابانية بدايتان متميزتان عن بعضهما — بين المثقفين وبين العمال الذين لم يكن لهم حق الانتخاب . وقد سبقتها حركة تحررية كانت

تركزت حول الصراع من أجل الحكم البرلماني المسئول ؛ وجاءت التعيرات الأولى عن الأفكار الاشتراكية من المثقفين التحرريين أساسا وقد تعلموها من أوروبا أو الولايات المتحدة . وكان هناك أيضا أتباع لهنرى جورج ، على رأسهم يوكيش تاجوشى الاقتصادى وصاحب صحيفة « دى توكيو ايكونوميست » ورئيس تحريرها . وتحول السياسى التحررى الشيخ فيرمويانو الى الاشتراكية فى سنة ١٩٠٢ وكتب كتابه « المجتمع الجديد » الذى خطا باتتشار واسع جدا . وأسس زعيم تحررى آخر ، هو كوت ايتاجاشى ، « نادى دوكاى » فى سنة ١٩٠٠ بأفكار اشتراكية الى حد كبير . وقبل ذلك بعام كان القصصى المعروف روكو توكوتومى قد كتب قصته الاشتراكية « كيروشيو » ( رياح الشتاء ) التى كان لها أيضا أثر كبير . وهناك قصصى اشتراكي آخر ذو نفوذ هو ن . كينوشيتا الذى نلهر كتابه « أعمدة النار » فى سنة ١٩٠٣ : وكان أحد مؤسسى الحزب الاشتراكي قبل ذلك بعامين .

وبلغت هذه الحركة الاشتراكية الثقافية ، التى بدأت قبل ١٨٩٠ ، ذروتها ابان العقد الأول من هذا القرن . ولكن منذ وقت الحرب اليابانية الروسية ، التى عارضها معظم الاشتراكيين بشدة ، أخذت تراجع بسرعة ، الا بين الطلبة ؛ كما أن كثيرا من المثقفين الذين كانوا قد عبروا عن عطفهم على الاشتراكية وأكدوا ملاءمتها للروح اليابانية تحولوا ضدها بشدة عندما ظهرت بوصفها مذهبا دوليا . وكان مثل هؤلاء « الاشتراكيين » قد جذبتهم الفكرة عندما بدا أنها تضع الثقل على خدمة الدولة ضد الإنانية الفردية ، بل وأكدوا أن اليابان اشتراكية فعلا فى روحها ولا تتطلب سوى الديمقراطية لتكون اشتراكية فى الواقع ؛ وعندما أكدت جمهرة الاشتراكيين المنظمين تضامنها مع الشعب الروسى ضد الاوتوقراطيين والامبراليين فى

كل من الدولتين انشق هؤلاء الأشخاص بشدة على الاشتراكية ، وتحول بعضهم الى اضهاد الاشتراكيين .

ونمت جنباً الى جنب مع « اشتراكية » المثقفين هذه حركة اشتراكية بروليتارية صغيرة في التسعينات من القرن الماضي . وكانت اليابان منذ أمد طويل بلد « الطوائف الحرفية » المنظمة تنظيمًا قويًا لحماية الحرفة ولتقديم الخدمات المختلفة ؛ وخلال التسعينات الماضية حولت بعض هذه « الطوائف » نفسها الى نقابات على النمط الغربي بزعامة رجال مثل ساكويو أوتا ، من عمال طلاء الجدران ، و س . سايتو ، من نجاري السفن ؛ وكون طباعو طوكيو نقابة في سنة ١٨٩٠ . بيد أنه لم يحدث أي تطور كبير الى أن نشبت الحرب الصينية اليابانية ، التي تلتها عدة اضرابات للمطالبة بأجور أعلى لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة . وعندئذ عاد سن كاتاياما ( ١٨٥٨ — ١٩٣٣ ) ، أحد الشخصيات المرموقة في الفترة التالية ، من الولايات المتحدة وشرع يعمل على خلق حركة اشتراكية لها أساس من التنظيم النقابي . وكان كاتاياما ، وهو من أبوين من الفلاحين ، طباعاً في طوكيو ثم عمل فراشاً في الجامعة . وفي سنة ١٨٨٤ ذهب الى كاليفورنيا يطلب تعليمًا عاليًا وتابع سلاسل متعاقبة من المحاضرات في عدد من الكليات والجامعات الأمريكية وهو يقوم بأعمال يدوية يومية ليكسب عيشه . وتخرج في سنة ١٨٩٢ ثم قضى السنوات الثلاث التالية في دراسات أخرى وبعد ذلك عاد الى طوكيو ، حوالي سنة ١٨٩٥ ، وشرع يعمل في تحقيق المهمة التي كرس نفسه لها . وفي سنة ١٨٩٧ كان قد صار سكرتير « نقابة عمال الصلب » التي تكونت حديثاً وأسس صحيفة « ذي ليورورولد » وأنشأ جمعية اسمها « رودو كوناى كيسيكو » ( جمعية تأسيس النقابات ) . وفي العام التالي وقع اضراب كبير في سكة حديد تيبون ونجح في تنظيم « نقابة عمال السكك

الحديدية» وكذلك في تحويل عدد من « الطوائف » في صناعات البناء وأشغال الخشب الى نقابات . وتكونت نقابات أخرى في أحواض السفن والترسانات التابعة للحكومة وبين عمال الورش البحرية . وإلى جانب « رودو كوناى كيميكا » أسس سن كاتاياما والاستاذ الجامعى ايسوايب ، معاونه المثقف الرئيسى ، « الاتحاد الاشتراكى » فى ملوكيو سنة ١٨٩٧ ، وشرعا أيضا فى انشاء عدد من جمعيات التعاون الاستهلاكي — فى اتصال وثيق بالنقابات — وقد استطاع بعضها أن يظل قائما عندما أُمحيت النقابات .

وفد سمح للحركة حتى هذه النقطة بالتقدم دون تدخل كبير من جانب السلطات ، وان كانت صحيفة كاتاياما « ليور وورلد » قد تعرضت أحيانا لبعض المصاعب مع الرقابة . وفى سنة ١٨٩٩ أنشأ عدد من أساتذة الجامعات ، وقد روعهم نمو حركة عمالية صلبة ، حزب « اتحاد الاصلاح الاجتماعى » الذى قصد به أن يوجه المثقفين من ذوى الاتجاهات الاشتراكية الى ألوان من النشاط أقل خطورة ؛ وساعدت هذه الهيئة على اصدار قانون فى العام التالى ينفى الصبغة القانونية على الجمعيات التعاونية . بيد أن السلطات ارتاعت فى نفس هذه السنة ، ووضعت موضع التنفيذ « قانون شرطة السلام العام » الذى يحرم الاضراب ويضع قيودا شديدة على حقوق التنظيم السياسى والتظاهر والاجتماعات العامة والتكتل النقابى . ومنذ ذلك الوقت أصبحت الشرطة مسلحة بسلطات واسعة جدا لاضمار الحركات الاشتراكية والعمالية . ولم تستخدم هذه السلطات بشدة باستمرار ، ولكن كان يمكن اللجوء اليها فى أى وقت ترى الحكومة ذلك . وقد حرم على النساء والطلبة بصفة خاصة الانضمام الى الاتحادات السياسية ، وحضور اجتماعات سياسية ؛ وكان للشرطة الحق فى حضور أى اجتماع سياسى

أو نقابى وحله عندما ترى ذلك مناسباً ؛ وكانت هناك رقابة مشددة جدا على الصحف والمجلات الاشتراكية والعمالية ، التى كانت عرضة للمصادرة اذا نشرت مقالات هدامة ، كما يمكن اغلاقها نهائيا ومصادرة المطبعة فى حالة العودة . وجعلت هذه القواعد حياة « المهيجين » وصحيفتى اليسار معرضة للمخاطر بشدة . فكل زعيم تقريبا دخل السجن أكثر من مرة ، وأخمدت الصحف المرة تلو المرة ثم عادت تحت أسماء جديدة . وصار الاخمد شديدًا بصفة خاصة ابان الحرب الروسية اليابانية سنة ١٩٠٥ . ثم تراخى فترة بعد سقوط وزارة كاتسورا عندما سمحت وزارة سايونجى لفترة بحرية أوسع فى الدعاية والتنظيم . ولكن هذه الحرية لم تدم طويلا . اذ تجدد الاخمد فى سنة ١٩٠٨ وبلغ الاضطهاد فى المحاكمات « الفوضوية » الكبرى سنة ١٠ - ١٩١١ حدا دمر الحركة الاشتراكية تقريبا .

ولم يقض « قانون الشرطة » الجديد فى سنة ١٩٠٠ على نشاط الاشتراكيين على الفور . فالقانون الدستورى الجديد الذى صدر فى سنة ١٨٩٩ ، والذى كان المفروض أنه سيجىء بصورة من الحكم البرلماني — ولكن مع تقييد حق الانتخاب واستمرار تعيين الوزراء بواسطة الملك ومسئوليتهم أمامه وليس أمام البرلمان — تلاه فى سنة ١٩٠٠ تكوين « اتحاد حق الانتخاب للبالغين » ؛ وفى العام التالى عقدت الجباعات الاشتراكية اجتماعا وقررت انشاء حزب ديموقراطى اشتراكى بهدف دخول الانتخابات ، وان لم يكن هناك أمل كبير فى الحصول على مقاعد الا بعد توسيع حق الانتخاب . وأصدر الحزب الجديد « بيانا » يقوم الى حد كبير على الأفكار الاشتراكية الفرية . وردت الحكومة على الفور باضطهاد رؤساء تحرير الصحف الأربع التى جرت على طبع « البيانات » وبأخماد

الحزب ، الذى تحول عندئذ الى « اتحاد الدعاية الاشتراكية » ( شاكاى شيوجى كيوكاى ) هربا من قرار الحل . وكان الزعماء الرئيسيون فى هذه المرحلة هم سن كاتاياما والأستاذ ايب والصحفيون د . كوتوكو وساكاى وك . بنشيكوا ، الذى كان يعمل فى اتصال وثيق مع مجموعة كاتاياما ، والقصصى ن . كينوشيتا . ومنحتهم احدى الصحف الشعبية ، هى « نيكورد » ، تأييدها بأن نشرت سلسلة من المقالات الاشتراكية بقلم ايب وبالدعوة الى القيام بمظاهرة كبرى فى الهواء الطلق اتخذت فيها قرارات تطالب بتشريعات المصانع وبحق الانتخاب للجميع . وقد منعت الشرطة المظاهرة فى أول الأمر ؛ ولكنها سمحت بها بعد ذلك على شرط ألا يحضرها أكثر من ٥٠٠ شخص . ولكن ظهر عشرة أمثال هذا العدد ولم تستطع الشرطة شيئا . وعندما أخذ الحزب الاشتراكى نظمت صحيفة شعبية أخرى ، هى « يوروتزو » ، هيئة جديدة تحت اسم « ريسودان » ( الرابطة التقدمية ) ببرنامج يضم معظم المطالب الاشتراكية . وكان كوتوكو وساكاى هما الكاتبان الرئيسيان فى هذه الصحيفة ، التى حملت اباذ السنتين التاليتين لواء الدعوة لسياسة تقدمية وكسبت قدرا كبيرا من التأييد بين الطلبة كما بين العمال . ولكن فى سنة ١٩٠٣ ه عندما بدأت تتجمع سحب الحرب بسبب النزاعات اليابانية الصينية فى كوريا ومنشوريا ، اعترض أصحاب صحيفة « يوروتزو » على الموقف المناهض للحرب الذى اتخذته أكبر كتابهم وأرغم كوتوكو وساكاى على الاستقالة . وكان كاتاياما قد حول صحيفته « ليور وورلد » الى صحيفة يومية فترة ما فى سنة ١٩٠٢ ؛ ولكنه لم يستطع الاستمرار فى اصدارها ، فعادت الى الصدور فى صورة مجلة نصف شهرية . وعندما وقع الانقصال عن « يوروتزو » تضافرت الجماعات الاشتراكية ، بمساعدة دكتور

توكيبورو كاتو — الذى سيصير فيما بعد مندوبا فى « المؤتمر الاشتراكى » فى شتوتجارت ، فى انشاء صحيفة جديدة هى « هيمين » يحررها كوتوكو وساكاى ؛ وصارت هذه الصحيفة على الفور الملتقى الرئيسى للحركة الاشتراكية ، لا فى طوكيو وحدها ، بل فى جميع أنحاء المراكز الصناعية . وفى هذه السنة ذاتها عقد الاشتراكيون « مؤتمرا قوميا » فى أوساكا وأصدروا « بياننا » آخر يبدو أن الشرطة لم تمسه بشئ . والواقع أن الاشتراكية بلغت ذروة نفوذها بين المثقفين فى ذلك العام ، ولكنها واجهت أيضا أول أزماتها التى نشأت عن الانقسامات حول خطر الحرب مع روسيا . وأتاب مؤتمر ١٩٠٣ كاتاياما لحضور « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى امستردام فى العام التالى ؛ وفى نوفمبر سنة ١٩١٣ غادر اليابان ليقوم بجولة فى الولايات المتحدة فى مهمة دعائية قبل أن يتوجه الى أوروبا . وفى أثناء غيابه قام الاتحاد الاشتراكى وصحيفة « هيمين » بحملة دعائية قوية . ونشرت « هيمين » ترجمة « للبيان الشيوعى » صادرة الشرطة على الفور ، كما نشرت ترجمة لملة كتب ونشرت اشتراكية أخرى . ونظم « الاتحاد » عددا من الاجتماعات المنفصلة للنساء ، اللاتى لم يكن من المسموح لهن بحضور اجتماعات الرجال ؛ وأحرزت حركة الطلبة الاشتراكية تقدما سريعا . وعندما ثبثت الحرب أرسل الاشتراكيون رسالة تحية وتضامن الى الروس ، ونشرت هذه الرسالة فى « اسكرا » مع رد أخوى قد يكون كاتبه هوليين . وفى امستردام تصافح كاتاياما علنا مع بليخانوف رمزا للتضامن بين العمال الروس واليابانيين .

وأدت هذه الأحداث الى بداية حملة اضطهاد شديدة قامت بها الشرطة . فاعتقل كثيرون من الزعماء الاشتراكيين وسجنوا — يشيكاوا مدة سبعة أشهر وكوتوكو لمبة خمسة أشهر — وأخملت « هيمين » نهائيا بعد أن



صودرت عدة مرات . وحلت على الفور محلها صحيفة جديدة ، هي « شوكونج » ( الكلمة المستقيمة ) ، وأغلقتها الشرطة هي أيضا قبل نهاية سنة ١٩٠٥ . وكانت مناسبة هذا الاضطهاد الثاني هي سلسلة من الشغب كانت قد بدأت في طوكيو في سبتمبر سنة ١٩٠٥ وامتدت بسرعة الى مدن أخرى . وكانت هذه الحركات تلقائية لم يكن الاشتراكيون هم مثيروها تماما ولا زعماءها . فقد انبثقت عن التذمر العام من ظروف الحرب وعن النفور من سياسة الحرب التي اتبعتها الحكومة . واستدعى الجند ، وأخمدت هذه الحركات بشدة . وحدثت ثانية اعتقالات كثيرة وتحطم « الاتحاد الاشتراكي » . ولكنها أدت الى سقوط وزارة الحرب التي كان يرأسها كاتسورا والعودة الى سياسة أكثر تحررية برئاسة ماينونجي .

واتهم الاشتراكيون فرصة التغيير الوزاري وأنشأوا عددا من الصحف الجديدة ؛ وفي فبراير سنة ١٩٠٦ ألفوا حزبا اشتراكيا بزعامة دكتور كاتو ، وبدأوا يكونون له فروعاً في المدن الكبرى . وفي مارس قام عمال الترام في طوكيو باضراب وأوقفوا حركة المرور بأكملها وحصلوا على انتصار كامل . وقبل نهاية العام أعيد اصدار « هيمين » تحت اشراف كوتوكو وساكاى ثانية . وعندئذ وقع ، في فبراير سنة ١٩٠٧ ، الاضراب الكبير في مناجم نحاس « آسيو » وكان على رأسه ناجاوكا ، الذي كان قد كون لنفسه مركزاً ذا نفوذ عن طريق صحيفته « صديق المعدنين » وكمؤلف لأغاني الطبقة العاملة التي كانت توزع على نطاق واسع في صورة وريقات صغيرة . وحدث بمناسبة اضراب المعدنين شغب خطير وأصبحت ممتلكات الشركات باضرار كبيرة . واستدعى الجند ، وحدث قتال يدوي قبل تسليم العمال وقبض على أكثر من مائتين من المضربين ؛ وأخمدت « نقابة المعدنين » التي تأسست سنة ١٩٠٣ ورفضت الشركات

اعادة المضرين » ونجحت في احلال عمال من « ذوى النيقان السوداء » محلهم . وفى أثناء قيام الاضراب عقد الحزب الاشتراكى مؤتمرا بقصد اعادة النظر فى السياسة التى كانت قد وضعت فى العام السابق وحدث تنافس شديد بين اليسار واليمين . وكان كوتوكو قد زار الولايات المتحدة فى سنة ١٩٠٧ وعاد يؤيد « العمل المباشر » و « التقاوية الصناعية » صراحة ويعارض العمل السياسى . وكان المؤتمر الاشتراكى فى سنة ١٩٠٦ قد ضمن برنامجا بندا يتقيد بمقتضاه بالعمل « داخل حدود القانون » ؛ وكان ذلك أثناء غياب كوتوكو . وفى نوفمبر سنة ١٩٠٧ نجح هو ومجموعته ، فى غياب كاتاياما ، فى حذف هذا البند وان لم ينجحوا فى ادخال تعديلهم الايجابى . وجاء البرنامج الوسط الذى أقر مقيدا الحزب « بتغيير المجتمع القائم تغييرا جذريا راديكاليا ، والدعوة ضد النزعة العسكرية والنزعة الدينية » وبالحملة من أجل تمهيم حق الاقتراع للبالغين . وهزم اقتراح كوتوكو الخاص بحذف الاشارة الى حق الاقتراع للبالغين ، كما هزم اقتراح تاتزوى بتأكيد الحاجة الى « العمل البرلمانى » .

وكان فى هذه القرارات الكفاية لأن تخمد الحكومة الحزب الاشتراكى ولأن يقوم نزاع حاد بين أنصار العمل البرلمانى وأنصار العمل المباشر . وعاد كاتاياما الى اليابان من أمريكا بعد المؤتمر مباشرة وتزعم البرلمانين الذين ألفوا جمعية جديدة ، وليس حزبا ، اسمها « دوشيكاي » . وأنشأ كوتوكو وساكاى جمعية منافسة ، هى « كينوكاى » ، وأصدرت كل من المجموعتين صحيفة جديدة تؤيدها فى رأى . وبرغم أن جماعة كاتاياما كانت تصر على ضرورة العمل البرلمانى فانها لم تكن معارضة « للعمل المباشر » — وقد أيد كاتاياما نفسه الاضراب العام فى امستردام . فى حين كانت جماعة كوتوكو ضد العمل البرلمانى بعنف .

وعند هذه النقطة ، في يونية سنة ١٩٠٧ ، قامت مجموعة أخرى من معدني النحاس الذين يعملون في مناجم « بى » باضراب ، وتكررت الأحداث التي كانت قد وقعت في « آسيو » قبل ذلك ببضعة شهور . فقد وقع شغب هذه المرة أيضا وأصيبت الممتلكات باضرار كبيرة ؛ وجلب الجند أيضا لاضمار الحركة واعتقل عدد كبير من المعدنين . وكان اضراب « بى » ، مثل سابقه في « آسيو » تلقائيا : فقد انبثق من ظروف عمل سيئة للغاية ومن الاحتجاج ضد التصرفات الاستبدادية من جانب «مقدمى» العمال في المناجم . وذعر كثير من الاشتراكيين-المعتدلين من حوادث الشغب ، وزاد الذعر بسبب الموقف المتطرف الذى اتخذته جماعة كوتوكو من الاشتراكيين . وفي الوقت الذى كان فيه الصراع بين فريقى الحركة الاشتراكية في ذروته تشاجر كاتاياما مع زميله الرئيسى في جمعية « دوشيكاي » ، ك . نيشيكاو . اذ كان نيشيكاو قد حمل كاتاياما على قبول صديقه آكابو كواحد من رؤساء تحرير صحيفتهم « الأنباء الاشتراكية » ، ولكن سرعان ما أخذ كاتاياما يندد بآكابو على أنه فوضوى ؛ وبدأت تظهر في طوكيو صحيفتان متنافستان تحمل كل منهما اسم « الأنباء الاشتراكية » في حين كانت مجموعة كوتوكو تصدر في أوساكا « هيمين » جديدة يحررها الزعيم المحلى مويشيكا . وعندئذ اعتقلت الحكومة نيشيكاو وظل في السجن ثلاث سنوات ندم خلالها على نشاطه الاشتراكي . وخرج في سنة ١٩١١ من السجن ، وكانت الحركة تتعرض للاخماد الشامل ، وأعلن عن رجوعه في كتابه اسمه «اعترافات » . وحاول كاتاياما بعد خروج نيشيكاو من الميدان أن يعيد تنظيم الحزب الاشتراكي بالاشتراك مع فيوجيتا ، وهو مظلوم غريب كان قد صار الزعيم غير المنازع لبائى الصحف في طوكيو وكانت لديه قدرة ملحوظة على اثارة مظاهرات فجائية وازعاج

السلطات . وكان قد صار من المستحيل في ذلك الوقت الدعوة علنا للاشتراكية ؛ ولكن كاتاياما وفوجيتا قاما بجولة في أنحاء البلاد يلقيان الأحاديث الاشتراكية دون أن يستخدموا تعبير « اشتراكي » . وفي يونية سنة ١٩٠٨ تضاف الفريقان المتنافسان في مظاهرة جماهيرية لتحية الصحفي الاشتراكي ، ياماجوشي ، بمناسبة الافراج عنه من السجن . وعمل المتظاهرون أعلاما حمراء استولت عليها الشرطة أثناء صراع عنيف . وحدثت اعتقالات كثيرة مرة أخرى تلتها أحكام بالسجن من اثني عشر شهرا الى ثلاثين شهرا لمعظم الزعماء . وكان ساكاي بين من سجنوا سنتين . وكان ما سمي « بشغب الأعلام الحمراء » اشارة لبدء حملة صحفية كبرى ضد الاشتراكيين تدعو الى حملة بوليسية مشددة ضد الاجتماعات الاشتراكية ، وبخاصة في طوكيو . واستمر كاتاياما وأولئك الذين نجوا من الاعتقال في عملهم الدعائي خارج طوكيو في الغالب . ولكن الاخضاع ظل يزداد شدة بلا توقف ، وبلغ ذروته في مايو سنة ١٩١٠ باعتقال المهيجين الاشتراكيين جملة وتقدير عدد منهم ، بعد استجواب طويل قامت به الشرطة للحصول على اعترافات تدينهم ، الى المحاكمة باعتبارهم فوضويين بتهمة الخيانة ضد الدولة .

وقد استمرت المحاكمة التي عقدت سرية وبلغت أعلى مراحل القضاء ، بقية السنة . وفي يناير سنة ١٩١١ حكم بالاعدام على معظم المتهمين ، وتم تنفيذ الحكم فورا بالشنق ، وبدون اقضاء المدة المألوفة بين الحكم والتنفيذ . وأخذت محاولات الاحتجاج التي حاول أن يقوم بها الاشتراكيون الذين ظلوا مطلقى السراح أو أطلق سراحهم . وأخذت جميع الصحف الاشتراكية ، كما حرمت جميع الاجتماعات الاشتراكية .

وقضت هذه الأحداث على الحركة الاشتراكية اليابانية تقريبا . وكان كوتوكو زعيم اليسار بين من نفذ فيهم الاعدام . أما كاتاياما ، الذي كان

قدا أطلق سراحه بعد الاستجواب ، فانه سجن فى يناير سنة ١٩١٢ لتأييده  
اضرابا فلجنا قام به عمال ترام طوكيو ، وأخذت معظم النقابات التى  
كانت لها أية صلات اشتراكية ، وصدورت أرصدها ، ولم يسمح بالبقاء  
الا للجمعيات التعاونية التى كانت قد أسستها . بيد أن السلطات أدركت  
ان الاتحاد وحده ليس كافيا ، وأنه يجب إيجاد متنفس من النشاط للطبقة  
العاملة اذا أريد عدم عودة الحركة الصلبة ثانية . ومن ثم ساعد أصحاب  
العمال الجناح اليميني فى النقابات وما بقى من طوائف الحرف والجمعيات  
الصدقية فى تنظيم هيئة مركزية برنامج معتدل للإصلاح الاجتماعى  
والصناعى. وتولى زعامة الهيئة الجديدة ، «يوايكاي» أو «جمعية العمال» ،  
بوينجى سوتسوكى الذى ندد بالاشتراكيين الباقين وصار زعيم حركة الطبقة  
العاملة المسموح بها والتى كان هدفها تحقيق السلام الصناعى . وكانت  
هذه الجمعية هى المنظمة العمالية الوحيدة المسموح بها ابتداء من سنة  
١٩١٢ . وبرغم نواياها السلمية عادت الاضرابات بصورة متزايدة ابان  
سنوات الحرب من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ ، بسبب الارتفاع الشديد  
فى الأسعار . وتأثرت جمعية « يوايكاي » بهذه التطورات وغيّرت اسمها  
الى « فدرال العمل » وبدأت تعمل على أسس نقابية أكثر . وعندئذ سحب  
أصحاب الأعمال اعترافهم بها وأسسوا منظمة منافسة اسمها « اتحاد صنف  
العمل ورأس المال بالطابع الانسانى » . وعندما أنشئ « مكتب العمل  
الدولى » بعد الحرب طالبت اليوايكاي بحقها فى تعيين المندوبين الذين  
يمثلون « العمل » فيه طبقا لتكوينه الثلاثى ، ولكن الحكومة رفضت  
الطلب وأصرّت على تعيين مرشحها هى لتمثيل العمال . وتتمى قصة  
النزاع الذى تلا ذلك الى المجلد التالى من هذا المؤلف .

وتظهر من قصة الاشتراكية اليابانية حتى سنة ١٩١٤ ، فى صورة متطرفة ،

المشاكل التي واجهها الدعاة الاشتراكيون والنازيون في البلاد التي لم يكن فيها أى تقليد من الحرية الديمقراطية أو أى تقليد ثورى بين الطبقات الأفقر حالا . فتورة اليابان لم تأت من أسفل ، بل من أعلى ، ونجحت تماما في تحويل البلاد من التخلف الاقتصادى والمحافظة الاجتماعية الى اتباع أساليب فنية متقدمة جدا في الانتاج ؛ كما علمت جمهرة الناس القراءة والكتابة بحيث فتحت الباب لاستخدام الكلمة المكتوبة على نطاق واسع جدا كأداة للدعاية . ولكنها لم تحرر نظام الحكم أو جعلت جمهرة الناس تستجيب للمذاهب الديمقراطية . والأمر الذى كان ، أكثر من أى شئء آخر ، سببا في إيقاف تقدم الاشتراكية هو أن النزعة العالمية لدى زعمائها جعلتهم في موقف متعارض تماما مع التيارات الرئيسية للمشاعر القومية في وقت كانت اليابان فيه تثبت مركزها بوصفها دولة كبرى عن طريق حروب منتصرة . إذ أن الموقف المناهض للنزعة العسكرية الذى اتخذته الزعماء الاشتراكيون جعلهم موضع استنكار شديد لدى الجمهرة الرئيسية للرأى العام خارج نطاق جماعات قليلة ممن يريزون تحت وطأة اضطهاد شديد « مثل المعدنين ، وكلفهم ذلك فقدان قسم كبير من التأييد النظرى الذى كانوا قد حصلوا عليه حتى سنة ١٩٠٤ بين الطبقات المثقفة . وقد قاتلوا بشدة ضد هذه العقبات ، ولكن الحكومة كانت أقوى منهم بكثير ، وبخاصة عندما انقسموا على أنفسهم . وليس مما يدعو الى التعجب مطلقا ان النزاع بين الديمقراطيين الاشتراكيين وأنصار « العمل المباشر » ، الذى مزق الاشتراكية الأوروبية والأمريكية شذرا ، كان له أصداء في اليابان ؛ ولكن اعتناق الاشتراكية للمذاهب المتطرفة عمليا في ظل الظروف السائدة كان ، كما رأى كاتاياما ، كارثة لأنه هيا للحكومة الفرصة « بتأييد قسم كبير من الرأى العام ، للقضاء على المعتدلين والمتطرفين على السواء ، ووضع حدا لما بدا لبضع سنوات أنه قوة ناهضة في الشئون اليابانية .

ولم تنتج الاشتراكية اليابانية مفكرا ذا قيمة — اللهم الا اذا كان هناك عبقرى لم يشينه العالم الخارجى أو حتى مواطنوه . ولم يدع كاتاياما قط أنه منظر ؛ والواقع أنه كان ينجح الى التهوين من قدراته الفكرية لرغبته الشديدة في أن يعتبر بروليتاريا أكثر منه مثقفا . فقد كان يدرك تماما ان الاشتراكية في اليابان ستظل بلا قوة طالما بقيت أمرا يخص مثقفى اليسار الذين يتلاعبون بالأفكار المستمدة من أوروبا وأمريكا ؛ وشرع يعمل منذ مبدأ الأمر على اقناع العمال الصناعيين بتنظيم أنفسهم في نقابات ويقاتلون في سبيل ظروف أفضل كأساس ضرورى لاية حركة اشتراكية فعالة . ولم يكن من دعاة « البرلمانية » لأنه كان يعتقد بإمكان بناء حزب اشتراكى يستطيع ، في ظل الظروف السائدة ، ان يقوم بأى دور ذى مغزى في الشؤون القومية ، بقدر ما كان كذلك لأنه رأى أن اتباع الطريق الدستورى ضرورى لاتاحة الفرصة لقيام حركة منظمة للطبقة العاملة . وأدرك أن الاسلوب الثورى الذى اعتنقه كوتوكو لابد أن ينتهى بتهينة الفرصة التى يريد لها أعداؤه لاختاد الحركة كلها . ومما لا ريب فيه انه يشارك في رأى ، المستمد أساسا من الألمان ، والقائل بأنه لابد لنجاح الثورة الاشتراكية من تكوين حزب جماهيرى على أسس .ستورية ، ولكنه رأى أن ذلك لا يمكن أن يتم في اليابان الا بالبدء بالنقابات ، لأن العمال لم يكن لديهم حق التصويت ولا أمل لهم في الحصول عليه الا اذا جعلوا من أنفسهم قوة ضخمة في الميدان الصناعى . ولم يكن من الممكن في اليابان ، وكذلك في بلاد أخرى كثيرة بما فيها الصين ، بناء الاشتراكية بوصفها أفضل تمير عن المشاعر القومية الشعبية ، لأن اليابان كانت قد بلغت فعلا مركز الدولة الكبرى المستقلة وكانت النزعة القومية اليابانية هي سلاح الجماعات التى كان على الاشتراكية أن تهافتها . ففى اليابان كان

لابد للاشتراكية أن تكون عالمية ومناهضة للعسكرية وأن تقف في وجه  
مشاعر وطنية قوية جدا تنبع بصورة متزايدة نحو الامبريالية . وجعل ذلك  
مهمتها شاقة تماما : والواقع أن الفرصة الحقيقية لخلق حزب اشتراكي قوى  
لم تأت الا في سنة ١٩٤٥ عندما تعرض الشعب الياباني ، ولو مؤقتا على  
الأقل ، للهزيمة التي قضت على آماله التوسعية .



## الفصل الثامن والعشرون

### الخاتمة : الإصلاح والثورة

كان هناك طوال الفترة التي يغطيها هذا المجلد جدل مستمر ، على الصعيد الدولي كما في معظم البلاد التي تناولتها ، حول موضوع الثورة والإصلاح . ولم يحدد المتنازعون معنى أى من هاتين الكلمتين تحديدا موحدا : كما أن أية محاولة لتقسيم جميع الاشتراكيين على هذا الأساس وحده لا معنى لها . ومع ذلك فانه من الواضح أن النزاع كان من الأهمية بأكبر مكان ، ووصل المرة بعد المرة الى لب الموضوع . فقد كانت هناك طريقتان متعارضتان تماما في محاولة اقامة المجتمع الاشتراكي محل الرأسمالية ، وإن كان هناك أيضا عدد من المواقف الوسطى الممكنة التي تتضمن عناصر ثورية وعناصر اصلاحية على السواء .

ففى الطرف الأقصى يوجد أولئك الذين لم يقتصروا على القول بأن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها الا بواسطة الثورة ، بل قالوا أيضا انه لا يمكن تحقيق أية اصلاحات ذات قيمة أو جدية بالذكر بدونها .

إن « عمال العالم الصناعيين » أعلنوا في « مقدمتهم » المشهورة أن : « الطبقة العاملة وطبقة أصحاب الأعمال لا يجمعهما أى شيء مشترك » ؛ وكان هناك اشتراكيون أخذوا نظرية « الشقاء المتزايد » بحرفيتها وذهبوا الى أن العمال في جميع المجتمعات الرأسمالية تسوء أحوالهم ، ولا بد أن تسوء ، وإن عددا متزايدا من الطبقة المتوسطة ينحدر الى صفوفهم . وواضح أن ذلك ، بمعناه الحرفي ، هراء ويناقض الواقع ؛ ولكن ذلك لم يحل طبعاً

دون ايمان بعض الناس به . بيد أنه منع الى حد كبير اقناع أشخاص كثيرين من « العمل » على أساس صحته : ولذا كانت الحركات الصلبة المتطرفة التي قامت على قبوله دائما حركات أقلية صغيرة جدا ، وإن كانت قد استطاعت بين الفينة والفينة أن تجتذب لفترات قصيرة كتلا كبيرة من الناس المتذمرين .

ولكن معظم دعاة الثورة لم يتغلبوا هذا الاتجاه المتطرف . لقد ذهبوا الى أن الاشتراكية لن تتحقق الا بالثورة ، ولكنهم لم ينكروا ان الظروف المادية للعمال ، أو على الأقل لعمال كثيرين ، تحسنت في ظل الرأسمالية . وذهب بعضهم الى أنه يمكن تحسينها أكثر من ذلك ، ولكن في حدود محدودة فقط ؛ وذهب آخرون الى أن الرأسمالية قد بلغت فعلا ، أو هي في طريقها الى بلوغ ، حدود قدرتها على قبول التحسين ، لأنها بلغت أو على وشك أن تبلغ ، ذروة قدرتها على التوسع وبدأت تهبط ، أو هي وشيكة السقوط السريع ، فريسة « لمناقضاتها » وستضطر الى زيادة ظروف الطبقة العاملة سوءا في غمار صراعها من أجل البقاء . وإذا لم تكن الأمور قد بلغت نهايتها بعد فإن هناك مجالا للصراع اليومي الناجح في سبيل الحصول على تنازلات ؛ وسيدعم كل من الصراع والتنازلات قوة العمال من أجل اثورة عندما يحين وقتها . وبناء على هذا الرأي لم تكن الثورة حدثا متوقعا فورا : فما زالت هناك فترة من الاستعداد يمكن خلالها تجنيد أنصار جدد وزيادة صلابة البروليتاريا لمهمتها المقبلة . ولكن — ونحن ما زلنا نتحدث عن المؤمنين بالثورة فقط — في نهاية هذه الفترة تظل هناك مهمة تحقيق المجتمع الاشتراكي بولايد لذلك من الثورة فليس هناك من سبيل يمكن بواسطته تحويل الرأسمالية الى اشتراكية بمجرد تراكم الإصلاحات الجزئية . كما أنه لا توجد طريقة تستطيع الرأسمالية بواسطتها أن تثبت

تفسيها أو تحل بها مشكلة التقدم الدائم بحيث تهرب من مصيرها المحتوم وكانت هذه ، بصفة عامة ، هي وجهة النظر الألمانية الارثوذكسية — وجهة نظر ويلهلم ليننخت وبيبل وكاوتسكى — وتردد اصداؤها أصوات ديموقراطية اشتراكية في كثير من البلاد الرأسمالية المتقدمة .

أما اذا كانت الرأسمالية قد بلغت فعلا ، أو بلغت قريبا ، حدود تقدمها وبالتالي حدود قدرتها على تقديم التنازلات ، واذا كانت تواجه فعلا «متناقضات» ، أو على وشك مواجهتها ؛ فعندئذ يجب النظر في الثورة على أنها حدث قريب الوقوع جدا ، وتكون القيمة الوحيدة للصراع من أجل تنازلات في ظل الرأسمالية ، في حدود ما هنالك من قيمة ، هي في الصراع نفسه وليست في التنازلات التي لا يمكن الاحتفاظ بها في مواجهة التدهور الرأسمالي المقبل . وكان « الشقاء المتزايد » ، عند أصحاب هذا الرأي ، اما قد بدأ فعلا أو هو على وشك أن يبدأ على الفور ، وسيصير وسيلة لتحويل العمال الى السياسات الثورية ؛ وتكون المهمة الأولى لدى الاشتراكيين هي اعداد العمال للقيام بالثورة اعدادا جيدا وفي جراءة عندما يحين الوقت ، الذي سيكون قريبا . وكانت هذه بصفة عامة وجهة نظر الديموقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا يمثلون اليسار بالنسبة للأغلبية الرسمية في الحزب الديموقراطي الاشتراكي — بارفيس وروزا لكسمبورج — وكذلك وجهة نظر اليسار السندكالي والصناعي في فرنسا وفي البلاد الأخرى التي تأثرت بالفرنسيين .

ولم يكن أولئك الذين اعتقدوا أن الرأسمالية ستتهار سريعا بسبب متناقضاتها متفقين فيما بينهم على القوى التي ستؤدي الى هذا الحدث العالمي . فبعضهم علق الأهمية الأولى على الأزمات الاقتصادية الوشيكة التي ستزيد شدة وتؤدي الى بطالة على نطاق واسع وإلى العوز ، مستشهدين

بتنبؤات ماركس في هذا الشأن . ووضع آخرون ، مثل رودا لفسبورج ،  
الثقل على المنافسات الامبريالية النامية بين الدول الرأسمالية الكبرى  
وتوقعوا اشارة « الثورة » في الحروب التي ستندمر هذه الدول فيها بعضها  
البعض وتقوض النظام فوق رؤوسها . ولم تكن هذه التفسيرات غير  
متسقة بعضها مع بعض بالضرورة ، وكثيرا ما جمع بينها أو استخدمت دون  
تمييز تبعا لما تتطلبه المناسبة . ومع اشتداد الأزمة الدولية خلال السنوات  
العشر السابقة على سنة ١٩١٤ ، اتجه الثقل أكثر فأكثر الى التفسير على  
أساس المنافسات الامبريالية وتراجعت الحجة الأخرى ، التي كانت تؤكد  
في كثير من الأحيان أن العجز في الاستهلاك هو المصدر الأخير للأزمة  
الرأسمالية ، الى الوراء الا في المراجع الماركسية الأساسية حيث احتفظت  
فيها بمركزها المألوف .

وأيا كان الأمر فقد كان جزءا من المذهب الارثوذكسي المقرر أن مصير  
الرأسمالية ان أجلا أو عاجلا الى الزوال وان تحل محلها الاشتراكية ، وان  
الأداة الرئيسية في تحقيق الاشتراكية على أقطاس الرأسمالية هي البروليتاريا  
— أي الطبقة العاملة وهي تعمل كطبقة في تحقيق رسالتها التاريخية .

وكانت الجماعات المختلفة التي تحدثت عنها حتى الآن تؤمن كلها بأن  
تحقيق الاشتراكية ينطوي على ثورة . ولكن ما الذي تعنيه بالثورة ؟ لقد  
كان من الممكن أن تعنى عدة أشياء مختلفة ، وكثيرا جدا ما كان غير  
واضح ، لهذه الجماعات نفسها أو لغيرها ، ماذا كانت تعنى بالتحديد . فقد  
كان من الممكن أن تعنى — وبعض هذه الجماعات كانت تعنى ذلك — أن  
مجرد تحقيق الاشتراكية يكون « ثورة » ، بصرف النظر عن وسيلة الحصول  
عليها . فكما أن قيام الرأسمالية على أقطاس الاقطاع كان ثورة ، برغم  
أنه ما من أحد يستطيع تحديدها بأي تاريخ معين أو يربطها بأي حدث بذاته ،

الاجزئيا ، سيكون انتصار الاشتراكية على الرأسمالية « ثورة » ، أيا كانت الطريقة التي يتم بها . وعلى هذا الأساس يمكن حتى للاصلاح البحت أن يكون ثوريا في نفس الوقت ، لأنه اذا كانت الاشتراكية « ثورة » فإن لكل اشتراكي الحق في أن يعتبر ثوريا . ولكن قليلين ممن أطلقوا على أنفسهم ثوريين كانوا يكتفون بالنظر الى الموضوع على أساس هذا التعريف . فمعظمهم عندما كانوا يقولون ان الاشتراكية تنطوى على ثورة كانوا يفكرون في أنها لا يمكن أن تجيء دون خروج حاكم ، عند نقطة ما ، على النظام القائم واعادة بناء المجتمع عمدا على أساس جديد ينطوى على مجموعة جديدة من القيم وتغيير حاكم في النظام الطبقي .

وكان معظمهم يعتقد أنه لابد ، عند نقطة ما ، من حدوث خروج حاسم على النظام القديم مصحوبا بانتقال في مركز القوة ؛ وكان هذا الخروج والانتقال هو ما اعتقدوا أنه « الثورة » . فهل كان معنى ذلك أنهم تصوروا « الثورة » على أنها معارك وقتل يقاوم فيها النظام القديم بالسلاح ، وتغيير القوات المسلحة — أو قسما كافيا منها — معسكرها وترفض إطلاق النار، ويقتل أعداء الطبقة العاملة أو يجرّدون من السلاح ويطبق عليهم نظام مشدد ، والشوارع تجري فيها الدماء ، وما الى ذلك ؟ لم يكن ذلك ضروريا ، وإن كان جميع الثوريين تقريبا ، باستثناء اتباع تولستوى ، تصوروا الثورة على أنها تنطوى على عنصر ما من العنف المادى . وقد يكون قدر العنف ومداها كبيرين أو صغيرين : فلكل موقف ما يناسبه . هذا فضلا عن أنه في حين كان بعض الثوريين يجذّون فكرة العنف و « الثورة الدموية » ، بل ويبجدونها ، كان هناك آخرون ينفرون منها بشدة الى حد يزيد أو ينقص ، واعتبروا العنف ضرورة مكروهة يجب الإبقاء عليها عند أقل مستوى يتفق ونجاح « الثورة » .

وكان هذا فرقا مزاجيا له أهمية قصوى ؛ وطبعا لم يكن معظم الثوريين من المتطرفين في أى من الاتجاهين . ومعظم أولئك الذين ينفرون من العنف الشخصى الا اذا جرفتهم حساسة الجماهير ، لم يبتعدوا عن استعمال لغة قصد بها إثارة مشاعر العنف أو عن ترك العنان لأنفسهم مع أفكارهم وتعبيراتهم العنيفة عندما تثار ثائرتهم . وبخاصة في البلاد ذات المزاج الهادئ والتي لم تكن فيها الشرطة عدو الناس الطيبى ، كانت صيحات الثوريين في الغالب أكثر من أعمالهم بكثير . وكان الاستعداد للانجلاء الى العنف أكثر ما يكون عادة في البلاد المتخلفة أو مناطق الحدود مثل مراكز التعدين في غرب الولايات المتحدة أو مناطق التعدين في جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلاند وشمالي ، أو حينما كان الموقف ينطوى على عامل عنصرى الى جانب العامل الاقتصادى .

وكان الخلاف المزاجى أكثر ما يكون بين أولئك الذين يميلون الى التفكير على أساس الكوارث وأولئك الذين لا يميلون الى ذلك . فالنزعة الثورية أكثر درامية من النزعة الاصلاحية دائما ، ويجب البعض الدراما في حين ينفر آخرون منها ، وبخاصة عندما تهدد حياتهم هم . ويكون انثوريون في البلاد المتقدمة اقتصاديا عادة رومانسيين : أما في البلاد المتخلفة فقد لا يكونون كذلك — أنهم قد يكونون أشخاصا آثار حنقهم الطغيان أو الاضطهاد ويريدون الانتقام ويعملون بأعصاب هادئة وتفكير على تحقيق الرسالة التى اختاروها لأنفسهم .

وأكثر البلاد التى تعنى فيها « الثورة » بالنسبة لمن يمتثلونها كمبدأ « الثورة الدمية » هى البلاد الأقل تدمرا بطبيعة الحال ، لأن الغرض فيها أقل عادة لتحقيق أى نوع من الثورة دون اراقة دماء . ففى روسيا والبلقان ومعظم أجزاء أمريكا اللاتينية لم يكن من الممكن التفكير فى

« الثورة » الا مع اطلاق المدافع واعداد الأعداء وبصفة عامة ارغام الناس بتهديدهم في حياتهم . وقد يتطلب الأمر ارافة دماء كثيرة فعلا أو قليلة ، ولكن الذى لم يكن فيه شك هو أن النظام القديم سيقاوم النظام الجديد بالعنف بكل ما فى استطاعته ، وانه يجب على الثوريين أن يستعدوا لاستخدام القوة اذا أتيحت لهم فرصة . وحتى غاندى لم يستطع أن يفكر فى نجاح الثورة بغير عنف فى الهند الا لأن ثورته كانت موجهة ضد حكم أجنبى قد يؤثر التراجع على البدء باطلاق النار وليست موجهة نحو انتصار طبقة على طبقة أخرى فى شعب . لأن البلاد التى تحكمها طبقة من أهلها ولا يوجد فيها تقليد ديمقراطى لم تكن الطبقة الحاكمة فيها لتتنازل عن مركزها دون قتال شديد . وفى مثل هذه البلاد يكاد يكون من المستحيل أن يصير المرء اشتراكيا دون أن يصير ثوريا من أنصار العنف أيضا . فالقيصرية مثلا لم تدع هناك أى سبيل آخر . وصحيح أن روسيا كان فيها « ماركسيوها القانونيون » من نوع بيتر ستروف ، ولكن حتى هؤلاء لم يستبعدوا تماما استخدام القوة . ولم يكن البلاشفة أو المناشفة أو الثوريون الاجتماعيون اليساريون أو اليمينيون منقسمين حول موضوع ضرورة الثورة ، بل كان انقسامهم حول أفضل وسائل العمل من أجلها فقط .

ومن ناحية أخرى لم تكن « الثورة » تعنى بالضرورة الدماء فى البلاد المتقدمة ، وبخاصة تلك التى كان لديها بعض التجربة والتقليد الديموقراطى البورجوازي والحكم الدستورى . فكان من الممكن تصور « الثورة » على أنها ستأتى بطريقة لا تراق فيها الدماء ، أو لا تراق الا قليلا ، على الوجه الآتى أحيانا : ( أ ) تكوين كتلة من التأييد الجماهيرى وراء حزب برلمانى ، ( ب ) حصول الحزب على أغلبية برلمانية ، ( ج ) استصدار قانون من المجلس الأدنى فى البرلمانى يعلن دستورا جديدا أو يدعو « جمعية تأسيسية » لوضع

دستور ، ( د ) رفض القانون بواسطة المجلس التشريعى الأعلى والتاج أو السلطة التنفيذية ، ( هـ ) يقدم المجلس الأدنى انذارا نهائيا الى هذه السلطات التى تقاوم ، قد يكون مصحوبا بالتهديد باضراب عام أو حتى بالتمرد ، ( و ) تسليم الطبقات الحاكمة ازاء هذا التهديد لأنها تدرك أن الحركة الشعبية أقوى من أن تقاوم ، ( ز ) اجتماع « جمعية تأسيسية » لاصدار مجموعة من القوانين الأساسية تقضى على النظام القديم وتضع أسس المجتمع الاشتراكى .

وهذا بالتأكيد ، هو ما كان معظم زعماء الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان — بل ومعظم زعماء الدويلة الثانية فى غرب قارة أوروبا ممن أعلنوا أنهم ثوريون ، يفكرون فى « الثورة » على أساسه فى لحظات تفاؤلهم . وهم لم يستبعدوا امكان أن تبدى الطبقات الحاكمة بعض المقاومة عندما يقدمون انذارهم النهائى ؛ ولكنهم كانوا يأملون أن المقاومة لن تصل الى حد اطلاق النار ، أو على الأقل الى حد اطلاق النار على نطاق واسع ؛ اذ كان أملهم كبيرا فى أن قسما كبيرا من القوات المسلحة سيرفضون اطلاق النار على زملائهم من العمال . وإيا كان الأمر فانهم تصوروا أن المراحل الخمس الأولى مراحل ضرورية من الاستعداد للثورة . وكان الأمل براودهم فى أن المرحلة السادسة والسابعة ستلوانها ؛ وهذا ما كان يعتقد لينبخت وبييل وكاوتسكى وجعلوه أساس كفاحهم بعد الغاء « القوانين المناهضة للاشتراكية » . وهذا ما كان جولد جيزده وأتباعه فى فرنسا يعتقدونه . وهذا فى الواقع ما كانت أغلبية أولئك الذين اعتبروا أنفسهم اشتراكيين ثوريين فى جميع الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فى غرب القارة الأوروبية تريد أن تعتقده وما جعلته أساس السياسات التى عملت على تنفيذها . فقد كانوا ديموقراطيين كما كانوا اشتراكيين : وشعروا أنه ليس



من حقهم اشغال « الثورة » بدون تأييد أغلبية الشعب أو على الأقل موافقة هذه الأغلبية . وكانوا يفكرون في البروليتاريا على أنها أغلبية الشعب أو في طريقها الى أن تكون كذلك ؛ وفكروا في أن تحول كتلة البروليتاريا الى قضية الاشتراكية هو المقدمة الضرورية « للثورة » .

وعلى الأقل هذا هو ما تصوروا « الثورة » على أساسه اذا جاءت دون تمقيد للموقف بقيام حرب عالمية ؛ وكان من بين عوامل عدائهم للحرب أنه اذا وقعت حرب كبرى لا يكون من السهل التفكير في « الثورة » على أنها مستجىء بالطريقة المنظمة التي تصوروها بتكوين أغلبية اشتراكية في برلمان في كل بلد على حدة تمهيدا لها . وقد أظهرت مناقشات « الدولية » ، حول السياسة التي يتبعها الاشتراكيون في مواجهة خطر الحرب أو نشوبها فعلا ، بكل وضوح مدى خوف الألمان بصفة خاصة من أى شيء يتطلب العمل على اقامة المجتمع الاشتراكي بطريق غير برلماني . فقد كانوا يكرهون التفكير في التجاء الاشتراكيين الى استعمال القوة بأية صورة حتى تستخدم القوة ضدهم أولا ؛ كما كرهوا الاضراب العام ضد الحرب ، لا لأنهم اعتبروه ، محقين ، غير عملي فحسب — على الأقل في ألمانيا — بل ولأنهم رأوا أيضا أنه لا يمكن أن ينجح بأى حال الا اذا تحول الى تمرد ايجابى . فقد كانوا يفضلون عدم الخوض في هذه القضايا التي لا تلائمهم والاستمرار في الاعتماد على ما يعرفونه أكثر من غيره — تنظيم حزب جماهيرى وتوسيع قاعدة التأييد الانتخابى — دون أن يسألوا أنفسهم ، كما كان اليسار المتطرف يسأل بلا اقطاع ، عما اذا كان حزبهم الجماهيرى وملايين الناضحين من أنصارهم على استعداد حقا للقتال اذا قاومت الطبقات الحاكمة انذارهم النهائي فعلا وقررت القتال بدلا من التسليم وحلت البرلمان بالقوة واستولت على أبنيتهم وأرصدتهم وحلت منظماتهم وسجنت زعماءهم أو قتلتهم وتصرفت بصفة عامة كما تصرفت عادة الطبقات الحاكمة التي واجهت تحديا في الماضى .

وبأمل أن يجعلوا مثل هذا التصرف أقل احتمالا اعتنقوا بحساس فكرة « جيش المواطنين » الذي يحل محل الجيش القائم ، وإن لم تكن هناك أية فرصة لتحقيق مثل هذا الأمر إلا بعد انتصار الثورة . وبفلس الأمل تبوأ جميع مشروعات السلام البورجوازية — التحكيم الدولي والاتفاق على نزع السلاح وما إلى ذلك . إن « الثورة » لابد أن تأتي بالأساليب الديمقراطية البرلمانية ، أو على أي الأحوال لابد من استخدام هذه الوسائل إلى المرحلة الخامسة ، وليس من المفيد التفكير في أية مراحل أخرى .

ويكاد يكون من المستحيل على أي روسي في ذلك الوقت أن يفكر بهذه الطريقة . « بالثورة » بالنسبة للروس لم تكن المرحلة الأخيرة في عملية تبدأ بعد مراحل دستورية ، ولكنها المرحلة الأولى الضرورية لبدء العملية كلها . فقد كان على الروس أن يبدأوا ، أو اعتقدوا أن عليهم أن يبدأوا ، بالحصول على دستور كانوا يعلمون أنهم لن يحصلوا عليه بدون وسائل ثورية . ولكن الديمقراطيين الاشتراكيين الروس ، بلاشفي ومناشفي على السواء ، كانوا يعلمون ، أو اعتقدوا أنهم يعلمون ، أنهم ليسوا على استعداد بعد للقيام « بالثورة » الاشتراكية ، ومن ثم تحولوا إلى فكرة أن « الثورة » القادمة لن تكون اشتراكية بل بورجوازية — نوع من « الثورة الفرنسية » المتأخرة في بلد متخلف لم يبلغ درجة من التصنيع تكفي لأن يقفز إلى الاشتراكية مباشرة ؛ وكانت هناك عدة تنوعات لهذا الاتجاه . ففي أقصى اليمين كان هناك أولئك الذين رأوا الاشتراكيين يتعاونون تعاونا وثيقا مع « الأحرار » في القيام « بالثورة » ، ثم أما أن يأخذوا مركزا ثانويا في حكومة ثورية بورجوازية أو يريدوا مثل هذه الحكومة من الخارج لفترة تكفي للسير بالتصنيع إلى الدرجة التي تتطلبها استيلاء الاشتراكيين

على السلطة بنفس العملية الديمقراطية التي كان الألمان يفكرون فيها وفي الوسط كانت جمهرة المناشفة الذين ذهبوا الى أنه ينبغي على الاشتراكيين أن يساعدوا « الأحرار » على الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها ، ولكن عليهم ألا يدنسوا أنفسهم مطلقا بأى تحالف معهم . وكانت هناك آراء مختلفة بين المناشفة حول المدة المحتملة التي تستغرقها المرحلة الدستورية البورجوازية هذه ؛ لأن بعضهم اعتقد أن في وسع الاشتراكيين أن يعملوا من خارج الحكومة بحيث يجعلون بالتصنيع ويوجهونه نحو زيادة سريعة في قوة البروليتاريا في حين كان آخرون يفكرون ، مثل الجناح اليميني ، في فترة طويلة من الحكم البورجوازي وأخيرا كان هناك في اليسار البلاشفة ، الذين أقنهم لينين بوجهة النظر القائلة بأنه يمكن أن تقوم الثورتان ، البورجوازية والاشتراكية ، في تعاقب سريع ، وأنه ينبغي على الاشتراكيين ألا يتراجعوا عن الدخول في حلف بورجوازي لكي يمنعوا البورجوازيين من « التkovس » عن الثورة البورجوازية قبل أن يكتمل لها النصر ، ثم يطمنون حلفاءهم البورجوازيين في ظهورهم — وكذلك المناشفة اذا تطلب الأمر — ويقومون « بالثورة الاشتراكية » دون انتظار لتصنيع البلاد أو للبروليتاريا حتى تصير أغلبية بين الشعب بأية صورة .

وقد أثار مفهوم لينين عن « الثورتين » بالضرورة سؤالا حرجا : ما هو مركز الفلاحين في كل منهما ؟ وكان جميع الثوريين طبعيا يريدون كسب تأييد الفلاحين « للثورة » في كل مرحلة . ولم يكن ذلك هو موضوع الجدل . بل كان الموضوع هو هل يعتبر الفلاحون شركاء محتملين للبروليتاريا في صنع النظام الجديد أم يعتبرون مجرد أدوات تستغل في « الثورة » — أي « الثورتين » — أو شيئا بين بين . وأيا كان الأمر

تقد كان من الواضح ، بعد سنة ١٩٠٥ ، ان فورات الفلاحين ستلعب دورا  
 ذا أهمية قصوى في الثورة الأولى ، « الثورة البورجوازية » ، وأن  
 الاشتراكيين لا يسعهم بأى حال من الأحوال أن يتجاهلوهم في استعداداتهم .  
 وكان من الواضح أصلا ، على الأقل بعد الإصلاح الزراعى الذى أدخله  
 ستولييين ، أن الفلاحين لن يؤيدوا كتلة واحدة أى شيء أكثر من ثورة  
 بورجوازية ؛ وأن كثيرين من الفلاحين الأحسن حالا — الكولاك — سيقفون  
 موقف العداء الايجابى من « الثورة الاشتراكية » عندما يحين وقتها . ومن  
 ثم كان على لينين أن يفكر تفكيرا جديدا جدا ، لا فى الفلاحين ككل فقط ،  
 بل وفى التقسيمات الطبقة فيما بينهم وأن يضع خطا فاصلا بين الفلاحين  
 شبه البروليتاريين والفلاحين شبه البورجوازيين ؛ وفى وضع خطه على  
 أساس تقسيم القرية بعضها ضد بعض ، على الأقل قبل بدء « الثورة الثانية »  
 بيمدة ان لم يكن فى « الأولى » . بل الواقع أن هذه العملية كان يجب البدء بها  
 حتى قبل « الثورة الأولى » ، لأن الفلاحين الفقراء هم الذين سيثيرون  
 « الانتفاضات فى القرى كجزء أساسى من خطة قلب القيصرة .

وكان الفلاحون ، فضلا عن ذلك ، ذوى أهمية قصوى لأن القسم  
 الأساسى من الجيش يتألف منهم ، وكان من الضرورى اقناع أكبر عدد منهم  
 بعدم اطاعة الأوامر بإطلاق النار على « الثوريين » . وكل هذا كان يعنى أنه  
 يجب على الاشتراكيين أن يقدموا للفلاحين شيئا يفهمونه بجلاء مثل وعدهم  
 جميعا — كلهم باستثناء الأثرياء منهم — مكسبا ملموسا مباشرا ؛ ومن  
 الواضح أن الشيء الذى يقدم فى هذه الحالة هو الأرض . وكان المشكل  
 أن الشيء الذى يريده الفلاحين هو الأرض التى يستقيمون فلاحتها  
 لأنفسهم فى قطع صغيرة ويقتنون الاحتفاظ بها ؛ فى حين لم يكن  
 الديموقراطيون الاشتراكيون يعتقدون فى تأميم الأرض فحسب ، بل وفى

الزراعة على النطاق الكبير وتصنيع الريف أيضا . وقال لينين : « لا بأس . ان الثورة هي ما يهنا . اذا كان لابد ، لكسب تأييد الفلاحين للثورة ، أن نعطيهم الأرض ليشغلوها كما يريدون ، فيجب أن نعطيها لهم ، أو على الأصح يجب أن نعهد بها ، ونقول لهم أن يحتلوها بأنفسهم ولا ينتظرون إعطائها لهم . ان التأميم وتصنيع الزراعة يستطيعان الانتظار . ان المهمة المباشرة هي كسب « الثورة الأولى » بمعونة الفلاحين » .

وقال ناقدوا « لينين » ان هذا كله جميل ، ولكن هل من الممكن أن يسلم الفلاحون في الأرض بعد حصولهم عليها ؟ ألن يصيروا في الواقع ، بعد أن حصلوا على الأرض ، أشد خصوم « الثورة الاشتراكية » ، الثورة الثانية ؟ وقال « لينين » لابد من المغامرة في ذلك . ان مهمتنا هي اثارة « الثورة الأولى » ، ويجب علينا البحث عن أى حلفاء نستطيع الحصول عليهم في تحقيق ذلك . اتنا سنفكر في الموضوعات الأخرى بعد أن نكسب « الجولة الأولى » . وقال الناقدون : « ولكن اقامة نظام فلاحين رجعى أمر ضد مبادئنا . افظر ماذا حدث في فرنسا بعد سنة ١٧٨٩ . ان الفلاحين هم الأغلبية الكبرى : كيف سنستطيع تحقيق الثورة الاشتراكية ديموقراطيا اذا كان الفلاحون جندنا ؟ » ولعل لينين غمز بعينه عندما سمع ذلك .

ولم يكن لدى الديموقراطيين الاشتراكيين الروس ، البلاشفة والمناشفة على السواء ، شك في أنه لابد أن تكون زعامة « الثورة الاشتراكية » في يد العمال الصناعيين ، حتى اذا نجحوا في جعل جمهرة الفلاحين حلفاء لهم . فلم يصدقوا أن الفلاحين لديهم القدرة على زعامة « الثورة » في أية مرحلة أو توجيهها . وكان من الأهمية بمكان حيوى بالنسبة للديموقراطيين الاشتراكيين ، وبخاصة البلاشفة ، أن يجمعوا الفلاحين وراءهم الى أقصى حد ممكن في الثورة الأولى ، « البورجوازية » ، لكى يمنعوهم من السير

وراء زعامة من « الكولاك » ويصيروا جزءا من الكتلة البورجوازية .  
اذ لما كان من المؤكد أن « الكولاك » سينضمون الى الأحزاب البورجوازية ،  
فان هذا كان يعنى ضرورة محاولة انتزاع زعامة القرى منهم بتنظيم جمهرة  
الفلاحين الفقراء فى ظل النفوذ البروليتارى ودفعهم الى اعادة توزيع  
الأرض دون انتظار « لمفوضى الدولة » أو أى شخص آخر ليقوم بذلك  
بسلطة قانونية . وقد روع كثيرون من المناشفة لمثل هذا الاقتراح ، لأنهم  
كانوا يريدون أن يفعلوا كل شئ بنظام وذهبوا الى أنه ينبغى ابلاغ الفلاحين  
بالانتظار حتى تصدر « الجمعية التأسيسية » قانون أراض جديد . ولكن  
كانت هناك عقبة أكبر من ذلك بكثير أمام سياسة لينين ، وهى أن « الثوريين »  
الاجتماعيين « كان لديهم أنصار أكثر بكثير من الديموقراطيين الاشتراكيين  
بين الفلاحين ، وكانت السياسة السلمية حيالهم موضع جدل : هل يجعلون  
منهم حلفاء أم يشروعون على الفور فى محاولة تدمير نفوذهم . ولم يكن  
الجواب المباشر واضحا . ففى « الثورة » الأولى على الأقل كان من  
الضرورى أن يعمل الديموقراطيون الاشتراكيون مع الثوريين الاجتماعيين ،  
ومن ثم لابد من العمل على الاتفاق معهم على تشجيع الفلاحين على  
الاستيلاء على الأرض مع العمل فى نفس الوقت على تقوية مركزهم هم  
فى القرى .

وكان ذلك سهلا ، لأن الثوريين الاجتماعيين كانوا يريدون فعلا أن  
يأخذ الفلاحون الأرض ، وليسوا مثل البلاشفة يحثونهم على الاستيلاء  
عليها وهم مترددون ولأسباب تكتيكية . وكان هناك جناح يمينى من الثوريين  
الاجتماعيين يريد العمل مع أصحاب الأراضى التحريريين و « مجالس القرى »  
التقدمية ، وكان يعارض فى إثارة العناصر الأفقر حالا فى القرى ضد  
الفلاحين الإحسين حالا . وقد فضلت هذه المجموعة ، فى الغالب ، « التعاون »

الفلاحى — جمعيات التسويق وجمعيات الشراء وجمعيات الائتمان وجمعيات للمشاركة فى أدوات الزراعة وما الى ذلك — وكان التعاون الزراعى يروق أساسا للفلاحين الأحسن حالا . ولكن الجبهة الكبرى من الثورين الاجتماعيين كانت تتألف من دعاة ثورة الفلاحين الذين اعتقلوا بأنه يمكن إعادة المجتمع القروى القديم الى الحياة فى صورة متغيرة وأنه يمكن تحويل روسيا الى مجتمع زراعى اشتراكى دون المرور بمرحلة الرأسمالية . وكان هذا النوع من الثورين الاجتماعيين يؤيد بشدة استيلاء الفلاحين على الأرض . وكانوا يختلفون عن الديمقراطيين الاشتراكيين فى أنهم لم يريدوا ، كما أراد البلاشفة ، مساعدة « الثورة البورجوازية » على النجاح أولا ثم الشروع عندئذ فى اشغال « الثورة الاشتراكية » . فبالنسبة له لم يكن هناك سوى ثورة واحدة ، وأرادوا أن يثيروها على الفور معتمدين على الفلاحين فى أن يقوموا بمعظم المهمة باتفاضات تلقائية فى جميع أنحاء البلاد .

وكان الثوريون الاجتماعيون أقوياء بين الأقليات القومية فى الامبراطورية الروسية — فى أوكرانيا والقوقاز وبين المسلمين فى آسيا وفى المناطق المتطرفة بصفة عامة . وكان من الضرورى الوصول الى اتفاق معهم ؛ ولكن هذا كان يعنى أن الديمقراطيين الاشتراكيين والثورين الاجتماعيين سيمملون معا ، لا لكى يثيروا ثورة واحدة يملان من أجلها ، بل ثورتين مختلفتين . وهذا هو السبب فى أن التعاون الحقيقى بينهما كان عسيرا الى هذا الحد فى كل من ثورة سنة ١٩٠٥ وثورة سنة ١٩١٧ . فالثورة ، أيا كانت طبيعتها لا بد لها من الاستيلاء على الريف وعلى المدن معا . وكان لا بد أن يترتب عليها فى الريف ، اذا نجحت ، اقامة عدد من الحكومات المحلية ، يمثل بعضها مجموعات قومية . ضد الحكم الامبريالى الروسى ،

وستسود معظمها فكرة الاشتراكية التي يسيطر عليها الطابع الزراعي وستكون أكثر اهتماما بكثير بشئونها الخاصة منها بروسيا ككل . ومن ناحية أخرى سيعمل البلاشفة والمناشفة معا في المركز على استيلاء البورجوازية التحررية على السلطة ، وسيحتاجون الى تأييد « الثوريين الاجتماعيين » في تحقيق ذلك . ولكن معظم الثوريين الاجتماعيين كانوا يكرهون البورجوازيين التحرريين ولم تكن لديهم أية رغبة في العمل على استيلائهم على السلطة . بيد أنهم كانوا أقرب الى لينين منهم الى المناشفة لأن لينين صور الثورة الثانية على أنها ستأتى سريعا في أعقاب الأولى ، كما كان يكره البورجوازية بقدر ما كانوا يكرهونها ولم يخف نيته في طعنها من الخلف بمجرد أن تقوم بالمطلوب منها في قلب النظام القيصرى في روسيا . ومن ثم كان لينين يستطيع العمل مع الثوريين الاجتماعيين بسهولة أكثر مما يعمل مع المناشفة ، بل ومع كثير من زملائه البلاشفة في الواقع .

اذ أن لينين كان يؤمن فعلا بأن الفلاحين يستطيعون القيام بدور حيوى في « الثورة » ، حين كان هناك آخرون الى جانب تروتسكى يخشون أن الفلاحين اذا ترك لهم الأمر سيدمرون فرص « الثورة » وينتهى الأمر بمجرد تحطيم الامبراطورية الروسية الى عدد من دول الفلاحين المتخلفة تصبح معاقلا للهمجية الشرقية .

ولقد ناقشت مشكلة دور الفلاحين في « الثورة » على ضوء الأوضاع الروسية ؛ ولكنها لم تكن بأى حال مشكلة خاصة بروسيا وحدها ، أو حتى مشكلة البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعى فقط . ففى رومانيا وهنغاريا كان الموقف قريب الشبه من المشكلة الروسية الى حد كبير ، باستثناء أن هنغاريا كانت توجد فيها جماعات ضخمة جدا من العمال الذين لا أراضى لهم : أما فى بلغاريا وفى بعض أجراء البلقان الأخرى فكانت مختلفة فى



جوها حيث لم تكن هناك طبقة كبيرة من كبار ملاك الأراضي تثير حقد الفلاحين. وكانت مشكلة الفلاحين في النمسا ، مثلها في روسيا ، متشابكة مع مشكلة حركات الاستقلال الذاتي للأقليات القومية ؛ وفي ألمانيا كانت تختلف في الجنوب عنها في الشرق تماما ، مع جماعات كبيرة من الفلاحين المتيسرين نسبيا في بافاريا وبادن وأرض الراين مثلا ، وكتل ضخمة من العمال المعوزين الذين لا أرض لهم في الضياع الكبرى في الشرق . وفي فرنسا أيضا كان هناك اختلاف كبير بين الأقاليم ، بين مناطق الكروم ومناطق الزراعة العادية مثلا . ولكن الفرنسيين كانوا بصفة عامة في مواجهة طبقة كبيرة من الفلاحين المالكين المتيسرين نسبيا والذين يمدون مدينتين بأرضهم « للثورة الكبرى » ويريدون المحافظة على « الثورة » أكثر مما يريدون السير بها قدما . وكانت أسبانيا أرض التناقض الشديد بين بضع مناطق قليلة يزرعها فلاحون متيسرون نسبيا ، ومناطق أخرى يتكدس فيها الفلاحون الفقراء في حيازات ضئيلة ، ثم مناطق أخرى تترك فيها الضياع الشاسعة بلا زراعة إلى حد كبير وكتلة ضخمة من الفلاحين الذين لا أرض لهم يعيشون حياة الكفاح وفي خوف دائم على أرزاقهم تحت رحمة ملاك الأراضي . وكان هناك تناقض مماثل في إيطاليا بين مناطق الجنوب والشمال ، ولكن كان في الشمال والوسط أيضا مناطق ، مثل اميليا . من الضياع الكبرى وأعداد ضخمة من السكان الأجراء الذين لا أرض لهم . لقد كان لكل بلد مشكلة الفلاحين الخاصة به ، وكان على الاشتراكيين في كل منها أن يعملوا على وضع سياسة زراعية — ووجدوا صعوبة كبرى في ذلك . ولم تكن مشكلة الفلاحين هي المشكلة الوحيدة بأي حال التي تثير الصعوبات أمام الديمقراطيين الاشتراكيين الروسين في تحديد نوع « الثورة » التي يريدون القيام بها . فبالنسبة للمناشفة كان هناك ، كما

رأينا ، ثورتان تفصل بينهما فترة طويلة يسير فيها التصنيع تحت الحكم  
البورجوازي الى أن يحين الوقت لاستيلاء الاشتراكيين على السلطة .  
وعندئذ فقد تأتي « الثورة الاشتراكية » . ولكن ما هو نوع هذه  
« الثورة » الثانية ؟ أعتقد أن معظم المناشفة تصورها على النمط الذي  
تصور به الديمقراطيون الاشتراكيون الألمان ثورتهم الى حد كبير — أى  
على أساس المراحل التى وضعناها فى مطلع هذا الفصل وليس على أساس  
العنف الذى كان لابد لهم من الاعتراف بضرورته فى الثورة الأولى . لقد  
كان المناشفة من دعاة السير فى طريق الغرب ومن المعجبين جدا بالديموقراطية  
الاشتراكية الألمانية وتطلعوا الى أن « الثورة » الأولى ستجعل روسيا مثل  
الغرب بحيث تسمح بتحقيق « الثورة » الثانية بالأسلوب الغربى . أما لينين  
فبرغم أنه كان أيضا من المعجبين بالديموقراطيين الاشتراكيين الألمان —  
الذى فهمهم خطأ حتى سنة ١٩١٤ على الأقل — إلا أنه فكر فى « الثورة »  
الثانية على أساس الاستيلاء بالعنف على السلطة بواسطة أقلية أكثر حتى  
من عنف الأولى . اذ لم يكن لينين على استعداد للانتظار الى ما لا نهاية الى  
أن يتم تصنيع روسيا تحت السيطرة البورجوازية ثم يبدأ « الثورة »  
الثانية . وفى مبدأ الأمر لم يكن واضحا مطلقا ما هو معياره فى تقدير النقطة  
التي تنضج عندها « الثورة الاشتراكية » فى روسيا ؛ ولكنه سرعان ما وصل  
الى الفكرة ، التي تعتبر جديدة فى جوهرها ، من أنه برغم أن روسيا لابد  
أن تصبح بلدا صناعيا ناميا حتى تنضج الاشتراكية فيها ومن ثم فانه يجب  
المرور فى مرحلة رأسمالية ، فانه ليس من الضروري أن تمر هذه المرحلة  
تحت الحكم البورجوازي . وبلور لينين فكرة « رأسمالية الدولة » — أى  
ممارسة الطرق والأساليب الفنية الرأسمالية بواسطة حكومة شيوعية  
تفرض دكتاتورية العمال ولكنها تمتنع عن تطبيق الشيوعية فعلا الى أن  
اعداد ظروفها المناسبة فى ظل نظام « رأسمالية الدولة » .

وقد أدى ذلك الى أنه صار من الممكن تقديم موعد « الثورة الاشتراكية أو الشيوعية » بحيث تعقب « الثورة » البورجوازية بسرعة . لأن وظيفة الثورة « البورجوازية » ، على هذا الأساس ، تصبح سلبية تماما في الميدان الاقتصادي . ومن ثم فإن « ثورتى » لينين ستنتهيان بسرعة وتتعقبا فترة طويلة من التصنيع تحت السيطرة الشيوعية ؛ وقد أطلق على هذه المرحلة الطويلة أحيانا « اشتراكية » لتمييزها عن الشيوعية التى ستعقبها فى الوقت المناسب — والتمييز أساسه فقرات معينة فى كتاب ماركس « نقد برنامج جوتا » تتناول إلغاء الدخول غير المكسوبة ولكن ليس الفرق فى الدخول المكسوبة خلال فترة الانتقال .

ويحملنا هذا الى وجهة النظر المتميزة التى كونها ليون تروتسكى عن طبيعة « الثورة » . ولم يكن تروتسكى بلشفيا ولا منشويا ولا شيئا بينهما ؛ بل كان مفكرا مستقلا فى جوهر تفكيره . ولوجهة نظر تروتسكى ، التى كونها جزئيا قبل ثورة سنة ١٩٠٥ ولكنه أعاد صياغتها تماما وبوضوح على ضوء تجاربه فى سنة ١٩٠٥ ، جانبان رئيسيان — داخلى وخارجى . فداخليا لم يضع ، مثل لينين ، حدا فاصلا يميز بين « الثورتين » : بل الواقع أنه جمع الثورتين فى واحدة . فقد أصر على أن البورجوازية الليبرالية الروسية ليست لديها الشجاعة ولا القوة للقيام بأية « ثورة » حقيقية ، وأن البروليتاريا سيتعين عليها ، لا أن تساعد فى الاستيلاء على السلطة ، بل أن تتولى هى نفسها الدور القيادى للقيام « بالثورة » لحسابها الخاص . إذا لما كان رأيه فى الفلاحين كحلفاء شيئا فانه اضطر الى وضع الثقل كله تقريبا على العمال الصناعيين ، رغم قلة عددهم ، وتأكيد الطابع الحديث جدا لما كان لدى روسيا من صناعة كبيرة ، وأن يعلق وزنا كبيرا على سوفيات عمال المدن بوصفها القوة الخلاقة « للثورة » . وتتطلع تروتسكى

الى السوفيات في تولى ادارة المدن والمناطق المحيطة بها وفي أن تجعل نفسها بتعاونها « حكومة » المجتمع الاشتراكي الجديد . وكان يعتبر ، مثل بقية الديمقراطيين الاشتراكيين ، التصنيع السريع أمرا جوهريا في اقامة المجتمع الاشتراكي ، وكانت وجهة نظره تنطوي على أن هذه العملية لا بد أن تتم تحت السيطرة الاشتراكية لا البورجوازية . بل الواقع أن عدائه نحو الفلاحين دفعه الى تجاوز المدى الذي وصل اليه لينين في هذا المجال والاصرار على أنه لا يجب على الثورة المنتصرة أن تسير في التصنيع بأقصى سرعة ، تحت السيطرة الاشتراكية ، بل وان تسرع أيضا بتشريك الزراعة مثل الصناعة وان تطبق الأساليب الصناعية في فلاحة الأرض لكي تحول الفلاح الرجعي بأسرع ما يمكن الى رجل حديث .

كان هذا هو الجانب الداخلي لمذهب تروتسكي . وكان الجانب الدولي أهم حتى من ذلك . والاسم الذي أطلق على وجهة نظر تروتسكي في هذا الموضوع ، وهو « الثورة الدائمة » لا تنطبق على مضمونها الى حد ما ، وكثيرا ما قيل أنه أخذها من الاشتراكي الروسي الألماني أ . ل . هلفاند ( ١٨٦٩ — ١٩٣٤ ) ، الذي يعرف أكثر باسمه المستعار الذي كان يستعمله في كتاباته ، وهو بارفيس . وكان بارفيس قد استقر في ألمانيا وصار أحد زعماء كتاب الجناح اليساري الألماني ، واشترك بانتظام في تحرير صحيفة « نيوزايت » وبعض الصحف الاشتراكية الأخرى وفي « اسكرا » وبعض الدوريات الروسية . وكان بارفيس قد نأى عن الجدل الذي قام بين البلاشفة والمناشفة وحاول ، مثل تروتسكي ، القيام بدور الموفق ؛ ولكن آراءه كانت تشترك مع البلاشفة في أشياء أكثر بكثير منها مع المناشفة . وفي سنة ١٩٠٤ كان تروتسكي قد تشاجر مع المناشفة والبلاشفة على السواء ، وانضم الى بارفيس في ميونيخ وعاش معه وعمل في تعاون وثيق

فترة من الزمن . وقد حدث هذا في وقت نشوب الحرب بين روسيا واليابان؛ وكان هذا الحدث موضوع سلسلة من المقالات عن « الحرب والثورة » نشرها بارفيس في « اسكرا » سنة ١٩٠٤ . وقد نظر بارفيس الى الحرب الروسية اليابانية باعتبارها الأولى في سلسلة من الحروب الامبريالية بين الدول القومية الكبرى . وكان ماركس في سنة ١٨٤٨ قد تنبأ بالسقوط الوشيك للدولة القومية وأعلن أن « ثورة » العمال في جوهرها عالمية ؛ ولكن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تختف الدولة القومية بل زادت قوتها باطراد وتحولت ، حيثما كانت قوية بدرجة ، كافية الى مركز لنظام امبريالي . هذا فضلا عن أن القوميات الخاضعة أخذت تؤكد بصورة متزايدة حقها في تكوين دول قومية خاصة بها ؛ وصارت الاشتراكية ، وهي تندد بالنزعة القومية بوصفها مذهبا ، حليفة لها الى حد ما حيثما كانت تؤكد حقوق شعب مستعبد أو مضطهد . وكان الاشتراكيون في النمسا — المجر ، وفي الامبراطورية الروسية بصفة خاصة يعملون بدون جدوى على حل المشكلة القومية ، موزعين بين عطفهم على قضية حق تقرير المصير القومي وبين رغبتهم في ألا يتحطم صراع الطبقة العاملة على الحدود القومية ، ولم يصلوا الى أى حل مرضى<sup>(١)</sup> .

ونزل بارفيس الآن الى الميدان قائلا ان نمو الرأسمالية والاستعمار قد جعل من العالم حلبة كبرى للمنافسات التجارية والامبريالية ، بحيث أن الاعتماد المتبادل ، بين القارات وليس بين الدول فحسب ، قد زاد الى حد أن الدولة القومية ، حتى في صورتها الامبريالية المتوسعة ، صارت غير ذى موضوع . بيد أن هذا النمو في الاعتماد المتبادل لم يؤد الى التوحيد الحضارى أو الاقتصادى ، بل الى صدام متزايد بين الدول المتنافسة لابد

(١) انظر الفصل الثانى عشر .

أن يؤدي الى حروب مدمرة . وقال بارفيس ان الحرب الروسية اليابانية ليست من أجل كوريا أو منشوريا بقدر ما هي من أجل السيادة على شرق آسيا . وستتبعها صراعات أخرى في أجزاء أخرى من العالم . وما حدث روسيا في آسيا سيؤثر في حظوظها في أوروبا . وقد أدى تخلف روسيا الاقتصادي الى وقوعها تحت سيطرة المالية الفرنسية . وستؤدي التوترات الداخلية الناجمة عن محاولة القيام بدور الدولة الامبريالية الكبرى برغم ضعف البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، الى ثورة في روسيا . « وستهز الثورة الروسية العالم البورجوازي .. وقد تقوم البروليتاريا الروسية بدور الطليعة للثورة الاجتماعية » . ويجب أن نتذكر ان هذا كتب في سنة ١٩٠٤ .

وهكذا كان بارفيس يفكر فعلا على أساس « ثورة عالمية » أكثر مما يفكر في ثورات قومية منفصلة ويقول ان الروسيين قد يصيرون قادة في « الثورة العالمية » ، لا برغم تخلف روسيا بل بسبب هذا التخلف . ولا شك في أن تروتسكي تأثر بهذه الأفكار . وقرابة نهاية سنة ١٩٠٤ ، وقد بدا ان الثورة في روسيا في طريقها فعلا ، كان يضع نشرة يحاول فيها تحديد الطريق الذي ينبغي أن تسير فيه . وانتهى من هذه النشرة مباشرة بعد مذبة المتظاهرين التي قادها جابون في ميدان سان بطرسبرج في يناير سنة ١٩٠٥ ، التي تعتبر عادة البداية الفعلية « للثورة » ، وأطلق عليها « الفترة حتى التاسع من يناير » — تاريخ المذبحة . وكانت نشرة تروتسكي أساسا هجوما عنيفا على التحررين لتقليلهم وعدم وجود أهداف محددة بوضوح لديهم ، وإصرار على أنه لن تكون هناك « ثورة » الا اذا تولى قيادتها البروليتاريون الصناعيون . وصور « الثورة » على أنها تبدأ باضراب عام تخرج فيه الطبقة العاملة الى الشارع وتحتل المدن وتستولي على المباني

الرئيسية وتؤلف جهازها الادارى الثورى الخاص بها . وقال ان المدن ستكون المراكز الرئيسية للنشاط الثورى ، ولكنها لن تصنع الثورة وحدها . بل يجب اشراك الفلاحين أيضا باعتبارهم « مصدر طاقة ثورية » : ومن ثم يجب البدء بالاستشارة فورا فى الريف أيضا . ويجب القيام بالدعاية بين الجيش وهو مؤلف من الفلاحين أساسا ، بحيث يرفض الجنود ، الذين لا تنقصهم المظالم هم أيضا ، اطلاق النار على المتظاهرين : « يجب أن ننمى أشد أنواع الاستشارة بين الجنود بحيث أنه عندما يحدث الاضراب يعرف كل جندى يرسل للقضاء على « المترددين » أن ما يواجهه هو الشعب يطالب بدعوة الجمعية التأسيسية » .

وكتب بارفيس مقدمة لنشرة تروتسكى دافع بصورة قاطعة أكثر من تروتسكى بكثير عن قضية « الثورة » الواحدة . وكتب يقول : « ان الحكومة الثورية المؤقتة لروسيا ستكون حكومة ديموقراطية العمال ... ولما كان الحزب الديموقراطى الاشتراكى سيكون على رأس هذه الحركة الثورية .. فان هذه الحكومة ستكون ديموقراطية اشتراكية » . وستكون « حكومة متناسقة بأغلبية ديموقراطية اشتراكية » — وليست حكومة مؤلفة من البورجوازيين أو يسيطرون عليها . ولم يكن هذا الرأى مقبولا لدى البلاشفة ولا المناشفة على السواء . فالمناشفة أصرروا على أنه لما كانت الثورة بورجوازية فى طبيعتها بالضرورة فانه يجب أن يترك للبورجوازية السيطرة عليها ، ويقف الاشتراكيون فى المعارضة . وأصر لينين على أن فكرة بارفيس مستحيلة لأن مثل هذه الدكتاتورية الثورية للعمال لا يمكن أن تستقر الا اذا كانت قائمة على الأغلبية العظمى من الشعب ، فى حين كانت البروليتاريا الروسية أقلية فقط . ومن ثم فانه ينبغي تكوين الحكومة الثورية على أساس ائتلاف تشترك فيه عناصر البورجوازية الصغيرة وأنصاف البروليتارية ، أو حتى تكون لها فيها الأغلبية . ثم قال لينين « ان مجرد التفكير فى هذه الأوهام بأية صورة يسبب اضرارا بالغة » .

ومن المحتمل أنه لا تروتسكى ولا بارفيس كانا في هذه المرحلة تبينا بجلاء الى أى مدى تحملهما هذه الآراء . فلم يناقض أى منهما صراحة الرأى القائل بأن وظيفة « الثورة » — الثورة التى كان لينين يسميها « الثورة الأولى » — ستكون أساسا تدميرية ، وأن « الاشتراكية » ستبنى بعد نجاحها . ولكن تروتسكى أصر على أن العبء الرئيسى فى الصراع الثورى لابد أن يقع على عاتق البروليتاريا الصناعية وان ذلك سيرغمها على الاستيلاء على السلطة رضىت أم لم ترض ؛ وقد استطرده يقول انه من غير المعقول أن تستولى البروليتاريا على السلطة ثم تتنازل عنها باختيارها — الأمر الذى يعنى أنها ستحتفظ بها وتستخدمها فى صنع « الثورة الاشتراكية » .

وقد ظل الموقف باقيا على هذا الوضع فى حين كانت ثورة سنة ١٩٠٥ تمر بمراحلها ، وكان تروتسكى على رأس سوفيت بطرسبرج . ولكن الثورة فشلت وقبض على تروتسكى . وفى السجن كان لديه الوقت الكافى للتفكير فى الموقف وإعادة صياغة أفكاره حول الثورة الناجحة التى ستأتى . وظهرت بعض نتائج تأملاته فى « تاريخ سوفيت سان بطرسبرج » الذى أشرف على تحريره . وفيه أعلن أنه فى المرة القادمة سيكون هناك سوفيات فى كل المدن فى جميع أنحاء البلاد تتولى السلطة الحكومية ، و « سوفيات فلاحين » فى الريف تقوم بالثورة الزراعية . وكتب « ان وضع مثل هذه الخطة أسهل من تنفيذها . ولكن اذا كان مقبضا للثورة الناجح فليس أمام البروليتاريا سوى القيام بهذا الدور » . وقد تضمنت مقالة « النتائج والأعمال » القسم الرئيسى من مذهب تروتسكى ، وقد نشرت بوصفها خاتمة كتابة « ثورتنا » .

وقد كتب هذا الكتاب فى سنة ١٩٠٦ ولكنه لم يحظ باتشار واسع ، ولم تعرف المقالة على نطاق واسع الا بعد سنة ١٩١٧ . وفيها ذهب تروتسكى الى أن البروليتاريا الصناعية ، وقد تحملت عبء الثورة ، ستكون مرغمة



على السير بها الى الاشتراكية حتى اذا لم تحدث « ثورة اشتراكية » في غرب أوروبا ؛ وقال ان ضعف البورجوازية الروسية ، الذى جعلها غير مؤهلة لتولى القيادة ، انما يرجع الى أن « الدولة » في روسيا قد أخضعت كل شيء لسيطرتها بحيث نمت الرأسمالية كخادمة « للدولة » وليس كقوة منفصلة . لقد كانت المدن في روسيا مراكز استهلاك وليست مراكز انتاج . ونمت الحرف الصناعية في الغالب مبعثرة في القرى . ومن ثم لم يكن في المدن طبقة بورجوازية منتجة كبيرة ولا عدد كبير من الحرفيين المهرة . وكان كل ما فيها من صناعة تقريبا في أيدي الأجانب : ومن ثم أدت الى تكوين بروليتاريا ولكنها لم تؤد الى تكوين طبقة وسطى من أهالى البلاد . ولكن البروليتاريا التى كوَّنتها كانت مركزة الى حد كبير وفى وسعها تماما أن تنظم نفسها تنظيما قويا . وهذه الوقائع هى التى تفرض نمط الثورة في روسيا .

واستطرد تروتمسكى بعد ذلك متناولا « الثورة » من ناحيتها الدولية . لقد كان هناك ثلاثة تواريخ ثورية — ١٧٨٩ و ١٨٤٨ و ١٩٠٥ . ففي سنة ١٧٨٩ قادت فرنسا الطريق بقوة ولم تهم حركة بروليتاريا متسمة . وفى سنة ١٨٤٨ ، فى المركز الرئيسى : ألمانيا ، كان ينقص البورجوازية الشجاعة والثقة فى النفس للاستمرار « بالثورة » ؛ ولم تكن الطبقة العاملة ، برغم أنها كانت من القوة بحيث أخافت البورجوازية ، قوية بما فيه الكفاية بعد لتولى القيادة . وفى سنة ١٩٠٥ ، فى روسيا ، كان العمال قد تولوا القيادة ازاء ضعف البورجوازية ؛ وبرغم أنهم هزموا ، فلن يمضى وقت طويل حتى يسيروا « بالثورة » الى النصر .

وقال معارضا أولئك الذين تحدثوا عن عدم نضج روسيا « للشورة الاشتراكية » : « ان البروليتاريا فى البلاد المتخلفة تستطيع الاستيلاء على

السلطة أسرع مما تستطيع في البلاد التي قدمت فيها الرأسمالية أكثر .  
فقد أراد أن يستولى العمال الصناعيون برغم أنهم أقلية ، على السلطة  
الحكومية وان يجتذبوا الفلاحين الى « الثورة » تحت زعامتهم وأن يقيموا  
دكتاتورية يعطون فيها — أى الفلاحين — دورا تابعا . فقال « ان  
البروليتاريا ستبدو أمام الفلاحين بوصفها محررتهم » ، وسيقبل الفلاحون ،  
بعد تشجيعهم على الاستيلاء على ضياع سادة الأراضي ومساعدتهم في ذلك ،  
زعامة البروليتاريا . وبذلك تحصل الأقلية البروليتارية على تأييد الأغلبية  
لدكتاتوريتها . وهكذا كان تروتسكى ، في سنة ١٩٠٦ ، متقدما حتى على  
لينين في تحييد استيلاء الفلاحين على الأرض .

وفي ذلك الوقت لم يكن بين زعماء البلاشفة من اتخذ هذا الرأى سوى  
ستالين . فقد رأى الرجلان ، كما سيراى لينين بسرعة ، أنه السبيل الوحيد  
لاتتصار « الثورة » في الريف وبذلك يتاح لاتتصار « الثورة » في المدن  
الدوام . يبد أن اصرار تروتسكى على ذلك لم يدفعه الى الاعتقاد بأن  
الفلاحين يمكن أن يكونوا قوة خلاقة حقيقة في « الثورة الاشتراكية » .  
لقد كان اعتقاده أن البروليتاريا وحدها هى التى تستطيع ذلك . وتوقع  
حدوث صدام شديد مع الفلاحين عقب نجاح « الثورة » ، واعتقد أن  
الفلاحين ، في هذه المرحلة ، سيهزمون « الثورة الاشتراكية » الا اذا صارت  
دولية . « دون التأييد الحكومى المباشر من جافب البروليتاريا الأوروبية ،  
لن تستطيع الطبقة العاملة الاحتفاظ بسلطتها وان تحول حكمها المؤقت الى  
دكتاتورية اشتراكية مستقرة ودائمة » .

وهذا بالطبع هو لب مذهب تروتسكى . لقد كان يقول ان « الثورة  
الروسية » ، التى ذهب الى أنها لا بد أن تكون « ثورة اشتراكية » ،  
لا يمكن أن تدوم الا اذا أعطت الاشارة « لثورة عالمية » وصارت ، على  
حد قوله : « المبادر بتصفية الرأسمالية على نطاق عالمى » .

واستطرد بعد ذلك تروتسكى قائلا ان الخوف من البروليتاريا سيدفع البورجوازية الأوروبية الى بذل جهود جبارة لتجنب قيام حرب مدمرة ؛ لأن « أى حرب أوروبية تمنى بالضرورة ثورة أوروبية » ، ولكنها ستفشل حتما لأنه ما من شئ يمكن أن يتخلص من العداوات المتبادلة بين الدول الكبرى أو يمنع هذا العداوات من التحول الى صراع مسلح .

وهكذا فان تروتسكى اذن يشارك روزا لكسمبورج في وجهة نظرها من أنه يغلب أن تكون نهاية الرأسمالية بسبب حرب مدمرة أكثر منها بسبب المتناقضات الاقتصادية المتأصلة فيها نتيجة لانتهاؤها قدرتها على التوسع . ولكن الجزء الجوهرى من مذهبه لم يكن منصبا على هذه النقطة مباشرة ، بل على تنبئه بالطريق الذى ستسلكه « الثورة الروسية » الجديدة بعد بدايتها الناجحة . لقد كان مقتنعا بأن ذلك سيتم قريبا ، ولكنه كان مقتنعا أيضا أنه بمجرد أن تحاول البروليتاريا جعلها اشتراكية سينقلب الفلاحون ضدها وسيستطيعون ، بمساعدة القوى الرجعية من خارج روسيا ، تدميرها الا اذا جاءت البروليتاريا فى الدول الأكثر تقدما لنصرتها . فاذا : « تركت الطبقة العاملة الروسية لأمرها فانها لا بد أن تتحطم بواسطة الثورة المضادة فى اللحظة التى ينقلب فيها الفلاحون على البروليتاريا . ولم يبق أمام العمال الا أن يربطوا مصير حكمهم السياسى ، وبالتالي مصير « الثورة الروسية » ، بمصير « الثورة الاشتراكية » فى أوروبا . وبناء على رأى تروتسكى هذا فان عمال أوروبا لن ينقذوا « الثورة الروسية » فحسب ، بل ان العمال الروسين أيضا سيلقون بقوتهم وطاقاتهم الكبيرة فى خضم الصراع الطبقي فى العالم الرأسمالى بأكمله . وهكذا تتحول « الثورة الروسية » الى « ثورة عالمية » يقاتل فيها الاشتراكيون الروس والغرييون جنبا الى جنب . ولم يجذب مذهب تروتسكى فى « الثورة الدائمة » اهتماما كبيرا فى

ذلك الوقت . وفي مرحلة تالية صار الرأى القائل بأن « الثورة الاشتراكية » في روسيا لا أمل لها في البقاء بدون مساعدة الغرب من عقائد البلاشفة والمناشفة على السواء تقريبا . ولكن في سنة ١٩٠٦ لم يتحدث عنها أحد تقريبا باستثناء تروتسكى ، وإن كان طبعاً قليل الكثير عن احتمال أن تؤدي الحرب الى « ثورة عالمية » ؛ وكان اليساريون من أمثال روزا لكسمبورج يصرون فعلاً من قبل على ضرورة اضعاف طابع عالمى على الحركة الثورية والتفكير على أساس « ثورة عالمية » تقوم على الصراع الطبقي وتتجاوز الحدود القومية لا فى سلسلة من الثورات القومية . لقد كانت « الثورة العالمية » فكرة مألوفة فى ذلك الوقت ، وكان التفكير فيها عادة على أساس القتال التعملى وكنيجة فى الغالب لحرب عالمية . بيد أن هذه الفكرة كانت أساساً فكرة اليسار المتطرف . أما الزعماء الغريون فإن معظمهم لم يقل عنها شيئاً سوى عندما كانوا يفسرون أنهم لا يريدون نشوب الحرب حتى وإن كانت قد تساعد على قيام « الثورة العالمية » .

لقد تناولنا حتى الآن ، فى هذا الفصل ، أفكار أولئك الاشتراكيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ثوريين ، بمعنى أنهم اعتقدوا أنه لا بد من ثورة ما لتحقيق مولد المجتمع الاشتراكى . وعطينا الآن أن نستعرض موقف الاشتراكيين الذين نبذوا هذا الرأى ، وأما اعتبروا أنفسهم « اصلاحيين » أو لم ينكروا هذا الوصف عندما وصفوا به . ومن هؤلاء ، « المنتحون » و « الاصلاحيون » الألمان بزعماء برنشتاين وفوللمار ، و « الفايون » البريطانىون ومعظم « حزب العمال المستقل » البريطانى ، ومعظم السكندنافيين والقسم الأكبر من « الحزب الاشتراكى الأمريكى » ( ولكن ليس طبعاً « حزب العمال الاشتراكى » أو « عمال العالم الصناعيون » ) ، والسويسريون وقطاع من الايطاليين وجمهرة الأحزاب العمالية الاشتراكية

وقسم من حزب نيوزيلاندا والفرنسيون من أنصار ميللران ( ولكن ليس جوزيه أو الجماهرة العظمى من الاشتراكيين الفرنسيين ) ، وربما أيضا « الماركسيون القانونيون » الروس . ولا يمكن أن نضع المعتدلين الفرنسيين ، باستثناء ميللران ومن على شاكلته ، في هذا الفريق لأن عبارة « الثورة » تحمل لهم اشارة خاصة الى « الثورة الفرنسية » الكبرى في سنة ١٧٨٩ التي اعتبروا أن رسالتهم هي المحافظة عليها واتمامها بتحقيق « الثورة الاجتماعية » ؛ فقد كان لديهم مذهبهم الخاص المأخوذ عن برودون عن « الثورة الدائمة أو الوشبكة » ولكنهم كانوا يتفقون في أشياء كثيرة مع أولئك الذين قبلوا وصف « اصلاحي » في البلاد الأخرى .

ويقوم المذهب الاصلاحي ، كما شرحه مثلا ويب في «المقالات القالية» ، على صورة بديلة لمفهوم ماركس في التاريخ . فالاصلاحيون رأوا أن قوى الانتاج في تقدم مستمر بواسطة المكتشفات الفنية والتكنيكية ، ورأوا هذا التقدم يحدث تغييرا في بناء المجتمع . وقد اكتشفوا ، مثل ماركس ، في النمو الاقتصادي اتجاها مستمرا نحو « تشريك » عمليات الانتاج يدمر شخصية تنتاج العامل الفرد ويحوله الى مجرد مشترك في عملية اجتماعية من الانتاج . ويأخذ هذا « التشريك » أيضا صورة زيادة في مستوى الانتاج والتكامل المتزايد بين المصنع والمصنع وبين الصناعة والصناعة وبين السوق والسوق . وتوقعوا أن يستمر هذا الانجاء أكثر وأكثر مع زيادة في تركيز السيطرة في يد ترستات وتكتلات كبرى ؛ وسرعان ما يتم الاستيلاء على هذه التكتلات وتصبح ملكية عامة تدار للمنفعة المشتركة . وقد اتفقوا مع ماركس حتى هذه النقطة ، ولكنهم اختلفوا عنه في أنهم اعتقدوا بأنه مع زيادة الانتاج سيصبح في وسع العمال أن يحسنوا ظروفهم ومستويات معيشتهم باقتضاء أجور حقيقية أكبر من ناحية وبالحصول من الدولة ، التي سيجعلونها ديموقراطية ،

على خطة متوسعة لخدمات الرفاهية الاجتماعية وتوزيع الدخل والملكية عن طريق الضرائب التي تهدف الى مصادرة « الايجار » والاستيلاء عليه لتحسين حال الشعب وتنمية القوة الانتاجية .

والجانب السياسى لهذا المذهب الاصلاحى هو أن الدولة ليست كما يؤكد ماركس بطبيعتها مؤسسة طبقية توجد لخدمة مصالح طبقة معينة ؛ بل تعتبر فى جوهرها محايدة وقابلة بوصفها أداة لأن تستخدم بواسطة أية طبقة أو مجموعة من الكائنات الآدمية تستطيع السيطرة عليها . وهكذا اذا أمكن ، عن طريق تحقيق الديمقراطية الانتخابية والحكومة المسئولة ، اخضاع الدولة لسلطة أغلبية الشعب فانها تصبح فى رأى الاصلاحين أداة الأغلبية ؛ واذا أمكن اقامة النظام الديمقراطى بواسطة تغييرات دستورية ودون اللجوء الى العنف فان الدولة الرأسمالية تتحول بلا ثورة الى « دولة الشعب » ويمكن استخدامها فى تحقيق الاشتراكية . ولم ينكر « الاصلاحيون » ان « الدولة » كثيرا ما استخدمت عملا أداة لطبقة حاكمة ؛ ولكنهم أنكروا أن ذلك أمر ضرورى أو أنه يمكن تعريف « الدولة » تعريفا صحيحا بأنها جهاز سيطرة طبقية . وأصر الماركسيون من ناصحتهم على أنه لا يمكن تعريف « الدولة » الا كذلك ، وأضافوا ان « الدولة » التى كانت أداة لطبقة حاكمة بذاتها لا يمكن بأى حال السيطرة عليها وتحويلها الى أداة لطبقة أخرى . « فالدولة » القديمة لا بد من تحطيمها وأن يقام بدلا منها « دولة » جديدة تقابل حاجات الطبقة المسيطرة الجديدة .

وكان هذا طبعاً جدل حول الفاظ الى حد ما ، لأن أحدا لم ينكر أنه يجب أن يتغير طابع « الدولة » لتصير اداة طبقة مختلفة . ولكن المفهوم الماركسى ينطوى على أن هذا التغير لا بد أن يتم فجأة وتحل « الدولة » الجديدة محل القديمة بفتح ، بينما فكر « الاصلاحيون » على أساس تحول

تدرجى لوظائف الدولة تحولا يستحيل فيه تحديد أية لحظة بذاتها تحولت فيها « الدولة » من شيء الى آخر ؛ وهكذا فان القضية الحقيقية كانت بين التدرجية ومذهب الكوارث الدورية ، وليست بين تعريضين مختلفين « للدولة » .

ولا تنطوى وجهة النظر « الاصلاحية » طبعا على أن النظام الاجتماعى والاقتصادى القائم انما يولد ظروف « الشقاء المتزايد » للجمهرة العظمى من الناس ، ولا أن مصيره الحتمى هو أن ينهار فجأة بسبب « متناقضاته » المتأصلة . وقد يذهب « الاصلاحى » الى أن الرأسمالية تتناقض ملاءمتها كوسيلة للاستفادة من أقصى امكانيات قوى الانتاج المتاحة ؛ ولكنه كان يفترض عادة ، بصفة عامة ، ان الناتج من السلع والخدمات سيظل يتزايد بسرعة أكبر من السكان ، برغم عدم الكفاية الرأسمالية ، وانه يمكن الاستمرار فى زيادة الرفاهية دون أن يؤدى ذلك الى انهيار اقتصادى . وقد يذهب الى أن الرفاهية تزداد بصورة أسرع بكثير مع خطوات التقدم نحو الاشتراكية ، وقد يذهب الى أنه ستحدث انهيارات جزئية الا اذا تم تحويل بعض أجزاء معينة من النظام الانتاجى — كالسكك الحديدية مثلا — الى أجهزة عامة . ولكنه كان يعتقد ان الثغرات الموجودة فى النظام القائم يمكن اصلاحها على دفعات — عن طريق صناعات معينة وتنمية الخدمات الاجتماعية والقوانين الواقية وبتحويل قسم أكبر فأكبر من « الفائض » فى أيدي الأثرياء الى يد المجتمع كله .

وهكذا كان « الاصلاحيون » عموما متفائلين ، وكان « الثوريون » متشائمين فيما يتعلق بمستقبل الانتاج ومستويات المعيشة بدون ثورة . ولكن فى حين كان « الثوريون » يضعون حدا فاصلا فى التمييز بين « الشقاء المتزايد » فى ظل الرأسمالية « والازدهار المتزايد » فى ظل التخطيط والبناء

الاشتراكي ، لم يعترف « الاصلاحيون » بوجود مثل هذا الخط الفاصل ؛ فالاشتراكية بالنسبة لمعظمهم لم تكن شيئا « مطلقا » ، بل شيئا يزيد أو ينقص . وكانوا يفكرون ، كما قال برنشتاين عن نفسه ، في عملية التحول أكثر منهم في النتائج . فالاشتراكية ، بكامل معناها ، قد لا تتحقق أبدا ؛ ولكن قدرا من الاشتراكية سيتحقق ، ويمكن أن يتحقق ، دون حاجة الى انفصال حاد عند أية نقطة بذاتها . وقد أدرك كثير من « الاصلاحيين » طبعاً أنه قد يحدث انفصال حاد فعلاً ؛ ولكنهم ، بدلاً من الترحيب به في ابتهاج باعتباره « الثورة المجيدة » ، أملوا تجنب حدوثه ووضعوا خططهم على أسس قصد بها أن تجعل حدوثه أقل احتمالاً .

وكان هناك أنواع وضروب كثيرة من « الاصلاحيين » . ففي أقصى طرف كان هناك دعاة الخير الذين كان همهم كله هو زيادة الرفاهية الاجتماعية واهتموا أساساً بتحسين التشريعات الاجتماعية وفرض ضرائب على الأغنياء لتمويلها . وعلى هؤلاء « الاصلاحيون » الذين ذهبوا الى أن ما يمكن تحقيقه بهذه الأساليب محدود جداً ، اللهم الا اذا تولت « الدولة » أيضاً الصناعات الرئيسية على الأقل ، وجعلت بذلك نفسها في مركز يسمح بالتخلص من دوافع الربح فيما يتعلق بها وإزالة القيود التي يفرضها السعى وراء الربح الخاص على انتاجها . وحدثت مناقشات بين الاشتراكيين « الخيريين » والاشتراكيين « التشريكيين » كذلك حول مدى « التشريك » الضروري لتوفير أساس متين للتخطيط الاقتصادي الاشتراكي — وإلى أي مدى يمكن أن تحل « السيطرة » محل التشريك . وبعد ذلك هناك « التشريكيون » الغلص الذين أرادوا أن تستولي « الدولة » أو الهيئات البلدية على كل شيء باسم « ديمقراطية المستهلك » ؛ ولكنهم أرادوا أن يتم ذلك تدريجياً بواسطة سلسلة متوالية من القوانين البرلمانية التي تتناول كل صناعة



أو خدمة بذاتها ، وأصروا على أن التشارك التدريجي يتضمن تعويض المالكين كما تقتضى المساواة فى العدالة . وأضاف بعض هؤلاء ، مثل شو ، الى ذلك أن التعويض الذى يدفع يجب أن يأتى كله من ضرائب تفرض على أصحاب الممتلكات ، بحيث يعوض المالكون بعضهم البعض فى الحقيقة دون أى تكاليف على المجتمع . وجذب بعضهم ، بدلا من التعويض ، دفعات سنوية لفترة محدودة فقط لتخفيف وطأة الانتقال ؛ ورفض البعض التعويض بتاتا فى حالات خاصة — كالأرض مثلا — على أساس أنه لا يمكن أن يكون هناك حق للملكية الخاصة فيما وهبته الطبيعة ، ولكن مجرد حق محدود فى الأصول الرأسمالية التى يصنعها الانسان .

وكثيرا ما شغل النزاع حول التعويض مكانا كبيرا فى النزاعات بين اليسار واليمين وبخاصة فى بريطانيا . وأشار اليسار الى أن دفع التعويض ، اذا لم يكن مصحوبا بفرض ضرائب على رأس المال — على الميراث مثلا — تساوى على الأقل هذه التعويضات ، يجعل التأمين مجرد تضيير من ادارة خاصة الى ادارة عامة ولا يؤدي بالضرورة الى أى اقلال فى الملكية الخاصة . ان كل ما يؤدي اليه هو احلال الفوائد محل الأرباح وترك العمال فى الصناعات المحولة تحت وطأة نفس الاستغلال قريبا كما كانوا من قبل . وهزاوا بفكرة أنه يمكن جعل الأغنياء ، عن طريق ضرائب أكثر ارتفاعا على الدخل أو الاستهلاك ، يدفعون المبالغ التى يتطلبها شراء الصناعات ، دون أن يؤدي ذلك الى جعل فرض ضرائب أشد عليهم فى نفس الوقت لتوسيع الخدمات الاجتماعية مستحila ؛ وذهبوا الى أنه سيتحتم الاستمرار فى ادارة الصناعات التى تنقل الى الأجهزة العامة على أسس رأسمالية فى جوهرها اذا أريد منها أن تحقق فوائد لأصحابها السابقين . ولم يزعج هذا النقد « اليمين » كثيرا ، برغم أنه سليم فى أساسه ، لأن التدريجين كانوا

في الغالب مستعدين تماما لتأجيل تجريد الطبقات المالكة الى المستقبل غير المحدد ، على شرط أن يسمح لهم بالتقدم نحو التأمين ، أو نوع من أنواعه بأسهل السبل . أما فيما يتعلق بالدفعات السنوية المحدودة فإن « اليمين » ذهب الى أنها لن تؤدي الى فرق حقيقى ، لأن العدل يتطلب أن تكون هذه الدفعات كبيرة بحيث تمثل كامل قيمة الأصول المحولة ؛ في حين أنكر « اليسار » ذلك وأراد أن تستمر الدفعات السنوية المدة التى يتوقع فيها تعميم التشريك فقط ، وتكون بمثابة اشعار بالاخلاء يعطى مقدما الى كل طبقة الرأسماليين الذين يكون لديهم بذلك انذار كاف بما سيحل بهم . ورفض « اليمين » طبعا هذا الرأى لأن دعائه لم تكن لديهم فكرة عن أى موعد لانمام عملية التشريك ولا فكروا حتى فى أنها ستتم ، أو فى أن الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج ستنتهى بعد أية فترة يمكن التنبؤ بها .

وكان جميع « الاصلاحين » تدريجين ، اذا كانوا سياسيين . ولكن كان بعضهم غير سياسيين . فهرتسكا مثلا اقترح اقامة « دولة » جديدة تماما فى وسط افريقيا لا يخضع فيها المنتجون لوطأة الايجار والفائدة ، لكى تكون نموذجاً سرعان ما تحتذىه كل دول العالم عندما تثبت تفوق كفاءتها . وقد يقال أن هرتسكا لم يكن اشتراكيا ، حتى من نوع اصلاحى ، ولكنه على أى الأحوال اعتنق العديد من الأفكار الاشتراكية . ولم يكن انشاء المجتمعات المثالية سمة من سمات الفترة التى تدرسها فى هذا الجزء من الكتاب فى الغالب ، باستثناء بعض جماعات قليلة لم يكن هدفها هو تجديد العالم بقدر ما كان أن تعيش « الحياة الطيبة » بعيدا عن شروعه وفساداته — كاتاج تولستوى مثلا . وتعتبر تجربة وليم لين فى بارجواى حدثا منزلا ولم تكن نتائجها مشجعة ؛ كما أن لا يمكن وصف لين بأنه كان «اصلاحيا» . فمعظم الاصلاحين لم يكونوا مشمزين من العالم ويرغبون فى الهروب

منه ، حتى اذا كانوا يعتقدون أن سلوكه ينطوى على غباء ، لقد كانوا دعاة « دولة الرفاهة » وآمنوا بأنه يمكن استخدام الدولة أداة لتعميم وسائل الحياة الطيبة اذا تحقق فيها حق الانتخاب الديمقراطي وحكومة مسئولة أمام الناخبين .

وكان الاشتراكيون الأصليون كذلك ديمقراطيين سياسيين متحمسين كلهم تقريبا . فلم يفكروا في أن لهم حقا في إقامة الاشتراكية ، أو التقدم نحوها ، دون أن يكون لديهم تفويض شعبي ؛ وكانوا يريدون العمل على أساس تفويض من أغلبية الناس كلهم وليس طبقة واحدة . وكانوا يكرهون فكرة الصراع الطبقي حتى عندما كانوا يقبلونها كحقيقة اجتماعية . وعارضوا النداءات الطبقيّة البحتة ، ووقفوا موقف العداء الشديد من فكرة دكتاتورية الطبقة . والواقع أن الماركسيين نادرا ما استعملوا لفظ « دكتاتورية » الا في روسيا — وحتى هناك لم يكن ذلك كبير الحدث الى أن جاء لينين ونشرها . وعندما كان الألمان يستخدمونها لم يقصدوا بها كقاعدة عامة أى نظام خاص من حكم الطبقة العاملة ، بل مجرد أن البروليتاريا في مجتمع ديمقراطي ، ستولى الحكم في الواقع ، بوصفها أكثر الطبقات عددا وأفضلها تنظيما دون أية حاجة الى حرمان الآخرين من حق الانتخاب أو وضع قواعد مميزة ضدهم . وقد رأينا الى أى مدى علق الألمان أهمية كبرى على كسب أغلبية في ظل حق الانتخاب للجميع كشرط سابق ضروري للاشتراكية ؛ وينبغي ألا تنسى أنه حتى البلاشفة أنفسهم طالبوا « بجمعية تأسيسية » يحق لغير العمال ، بقدر مساو للعمال ، أن يصوتوا فيها . ولعل قبول لينين لهذا الوضع هو بعض السبب في اصراره بشدة على التمييز بين « الثورتين » اللتين لا يمكن أن تأتى فائنتهما — الاشتراكية — الا عندما تكون البروليتاريا أغلبية ، أو على الأقل

عندما تكون البروليتاريا زائدا العناصر الأخرى من الشعب التي استطاعت البروليتاريا توحيدها معها قد صارت أغلبية . وكان الاصلاحيون أكثر حتى من ذلك اصرارا على أنه ينبغي على الاشتراكيين الا يتقدموا نحو الاشتراكية الا بما يتفق مع ما تؤيده الأغلبية . لقد أخذوا التصويت البرلماني مأخذ 'لجد الكامل بوصفه تعبيراً عن ارادة الشعب واعتمدوا على كسب أغليات بالتدريج لاجراءات اشتراكية متقدمة أكثر فأكثر .

وكانت هناك طوال الفترة التي نعالجها جماعات تعارض بشدة كلا من « الثوريين » و « الديموقراطيين » الاصلاحيين . وكان لهذه المعارضة أيضا جناحها اليميني واليساري : فكانت تضم في أقصى طرف «دعاة التطوع» في الحركة التعاونية ، وفي أقصى الطرف الآخر دعاة « الشيوعية الفوضوية » و « السندكالية الثورية » . والأمر الذي ربط بين كل الجماعات المتنافرة هو المعارضة في توسيع سلطات « الدولة » ليستوعب عملية تنظيم جميع ألوان النشاط الجماعي الكبرى في المجتمع ، سواء صورت هذه « الدولة » على أنها دكتاتورية أو ديموقراطية مفتوحة . وقالوا انه بالرغم من أن حافز الربح في الصناعة شره فانه من غير المرغوب فيه أن تجعل « الدولة » سيد الجميع — حتى لو كانت « دولة » منتخبة ديموقراطيا . وقال كثير منهم ان الديموقراطية البرلمانية ليست ديموقراطية حقيقية لأن الناخب ليست لديه أية قوة حقيقية في السيطرة على المثل الذي انتخبه ، لا يقوم بشيء محدد ، بل ليمارس اختصاصات شاملة . وقد أراد بعض الالبرلمانين أن يتخلصوا من الحكم كلية ؛ ولكن ما كانوا يمتنوناه حقيقة هو أنه بدلا من تركيز السلطة على كل شيء في مكان واحد ، تقسم وظيفيا ومكانا بحيث تقتصر على ممارسة وظائف معينة وبذلك تصبح أكثر ملاءمة لسيطرة أولئك الذين تمثلهم ، وفي نفس الوقت تصير لا مركزة

بحيث تكون قرية من سيطلب اليهم مراعاة قواعدها وعلى صلة وثيقة بهم. وهكذا كان معظم « التعاونيين » يتطلعون الى تكوين اتحادات اختيارية من المستهلكين والمنتجين الذين يدرون شئونهم بأقل تدخل ممكن من الدولة . أما « السندكاليون » فانهم من ناحيتهم اعتبروا « النقابات » الجهاز الأول للديموقراطية وذهبوا الى أن الانسان يفلب أن يكون في حياته كلها كما هو في عمله ، وأنه اذا لم يكن حرا ومنتما بالحكم الذاتي بوصفه منتجا ، في اتحاد مع زملائه المباشرين ، فان « الاشتراكية » تؤدي الى « دولة العبودية » التي يظفي فيها السياسيون والبيروقراطيون على الناس العاديين باسم ديموقراطية غير حقيقية . وكان « الشيوعيون الفوضويون » يضعون الثقل على نقطة أخرى ، فقد أرادوا أن تكون السلطة في يد مجتمعات محلية صغيرة من الأصدقاء والجيران يدرون شئونهم بأقل قدر من الأجهزة البيروقراطية ويعملون بقدر الامكان بأنفسهم مباشرة دون تحويل سلطاتهم الى ممثلين ، الأمر الذي لا بد منه اذا تم التنظيم الاجتماعي على نطاق واسع . ووضع « اشتراكيو الطوائف » ، بوصفهم متميزين عن هذين الفريقين ، الثقل الأكبر على التنظيم الوظيفي ، وذهبوا أن التمثيل يكون حقيقيا عندما ينتخب الممثل لمهمة محددة ومحدودة ، ولكنه لا يكون حقيقيا عندما يفترض أنه يمثل « الانسان كله » ويعبر عن ارادته في كل شيء . وكان جميع هؤلاء الناقدين للديموقراطية البرلمانية « تعدديين » ربما باستثناء « الشيوعيين الفوضويين » . فكلهم كانوا يريدون بدلا من « دولة » غير محدودة السلطات ، تنويعات أخرى من الأجهزة للسيطرة الاجتماعية لكل منها مهمة معينة تقوم بها ولا يسمح لاحداها بالسيطرة على البقية .

وعلى قبيض « التعدديين » و « دعاة الحرية المطلقة » كان

الديموقراطيون الاشتراكيون ، يمينا ويسارا ، من دعاة « الدولة الموحدة السيادة » ، وكان معظمهم من دعاة المركزية أيضا . فكل من البلاشفة والديموقراطيين الاشتراكيين البرلمانيين اعتبروا زيادة مركزية السلطة سمة أكيدة من سمات التقدم ، واعتبروا انقسام الورثة المقبلين للتركيز الرأسمالى والسلطة المركزة للدولة الحديثة . فوجدوا بين ظاهرتى نمو « التشريك » بأوسع معنى ماركسى ، ونمو حجم وحدات الانتاج والحكم وتراكم السلطة فيها . وقد انقسم « الاصلاحيون » فى هذه القضية ، فبعضهم كان يدعو بحماسة للتأميم ، فى حين فضل آخرون ملكية الهيئات البلدية بأمل التقليل من تركيز السلطة ؛ وكان بعضهم لا يتطلع الى تحقيق « اشتراكية الدولة » بقدر مكان يريد وضعها تستخدم فيه « الدولة » ، وهى تقوم بعمل المخطط المنسق ، مجموعة مختلفة من الأجهزة المتمتعة بالحكم الذاتى لتنفيذ أهدافها الاجتماعية بدلا من تركيز السلطة الادارية فى يدها .

عندما حاولت ، فى الصفحات السابقة ، تقسيم الاشتراكيين فى عدد من البلاد فيما يتعلق بموقفهم من « الثورة » و « الاصلاح » أغفلت عامدا بلادا معينة فلم أتناولها بالتحليل . ومن بين هذه البلاد النمسا وبلجيكا بصفة خاصة ، وقد أغفلت النمسا لأن القضية بالنسبة للاشتراكيين النمساويين اختلطت بصورة لا فكاك منها بموضوع بقاء الامبراطورية النمساوية ، وبالتالي بموضوع القومية . فقد كان على النمساويين أن يفكروا فى احتمال تحطيم الدولة النمساوية بواسطة الثورات القومية ، التى قد تكون ثورات اشتراكية أو نصف اشتراكية أو لا تكون ، فى نفس الوقت . وأراد بعضهم ، وبخاصة بين أولئك الذين كانوا ينتمون الى جماعات غير ألمانية ، أن تقع هذه الثورات : أما معظم الاشتراكيين النمساويين الالمان فقد كانوا أكثر ميلا الى الأمل فى المحافظة على الدولة

النمساوية متماسكة عن طريق اقامة نوع ما من الاستقلال الذاتي القومي الحضارى لا يلزم وحدتها الاقتصادية أو السياسية . وجنح ذلك الى جعل الديمقراطية الاشتراكية النمساوية « اصلاحية » عمليا ، ولكنها لا تستطيع أن تعلن أنها ضد « الثورة » بسبب الطابع الرجعى للامبراطورية النمساوية العابثة . ومن ثم كانت موزعة بين فكرتين أكثر حتى من الديمقراطية الاشتراكية الألمانية . أما البلجيكيون فانهم كانوا يواجهون موقعا أقل تعقيدا ، ولكنه مع ذلك موقف صعب تماما ؛ فمما لا ريب فيه أنهم لم يريدوا تحطيم الدولة البلجيكية الى دولتين منفصلتين أحدهما من الوالون والأخرى من الفلمنكيين ، ولكن قوة الكتلة فى القسم الفلمنكى من البلاد وضعهم فى مواجهه موقف بدا فيه الحصول على أغلبية اشتراكية بعيد الاحتمال جدا ، ومن ثم لم يكن فى وسعهم قبول وجهة نظر الألمان المتفائلة عن الانتصار القرب للاشتراكية عن طريق الضغط البرلمانى . وأرغمهم ذلك على تعليق أهمية كبرى على خلق أكبر قدر يستطيعونه من طريقة الحياة الاشتراكية بين مؤيديهم داخل النظام القائم ، ودفعهم الى انشاء رابطة وثيقة بين النقابات والجمعيات التعاونية والتبادليات مع الحزب السياسى والتمسك بهذه الرابطة ، والى قبول ما يصاحب ذلك من أن الكاثوليك لابد فاعلين مثلهم اذا هم انشأوا هذا البناء بحيث تكون هناك نقابات وجمعيات تعاونية ومؤسسات اجتماعية متنافسة وتنقسم الطبقة العاملة على نفسها . لقد جعلت عنوان الفصل الذى تحدثت فيه عن بلجيكا « أزمة الاشتراكية » لأنه يبدو لى أن البلجيكيين كانوا أول اشتراكيين أدركوا ان الديمقراطية البرلمانية لن تجدى فى توصيلهم الى النصر بوصفهم ممثلين لأغلبية واضحة من الشعب . ولا ريب فى أنه كان هناك آخرون لعلهم أدركوا ذلك لاسباب

مختلفة . فالمرء يجد في الكتابات الاشتراكية في تلك الفترة المرة تلو المرة افتراضا بأن البروليتاريا اما أنها — أو ستصير قريبا — أغلبية الشعب ، بل حتى الأغلبية الساحقة . وكان الألمان يؤكدون ذلك باستمرار ويتحدثون كما لو كانت أغلبية الناخبين التي يريدون ضمها الى قضيتهم ستكون أغلبية بروليتارية ، حتى عندما كانوا يعملون بحماس على اجتذاب غير البروليتاريين . ولكن هل كان صحيحا أن البروليتاريا كانت فعلا أغلبية أو أنها في طريقها لأن تصير أغلبية ؟ لقد كان أول من أنكر ذلك هم بعض السندكاليين المعينين ، مثل روبرت ميشيلز وجورج سوريل وهيوبرت لاجارديل ، وكذلك كثيرون من « الاصلاحيين » الذين لم يريدوا أن تقوم اشتراكيتهم على أساس من حرب الطبقات . وقد أصر هؤلاء المعارضون على أن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أبعد ما تكون عن أن تصير مؤلفة من طبقتين فقط — يحدوهما العداء نحو بعضهما ويقوم بينهما حد فاصل — هما البورجوازيون والبروليتاريون ، وأنها في الواقع تحول أكثر فأكثر الى مجتمعات متميزة تهبط فيها نسبة العمال اليدويين وتزداد نسبة الاداريين من ذوى المعاطف السوداء ونسبة الأشخاص الذين لديهم من الممتلكات ما يكفي لأن يجعلهم يفقدون شيئا الى جانب السلاسل التي تقيدهم . وقد رأينا كيف أن كاوتسكى وخصومه تشاجروا حول الوقائع الخاصة باختفاء الفلاحين <sup>(١)</sup> ، وكيف أن هاد الماركسية صجوا هجومهم على نظرية « الشقاء المتزايد » مقابل الطريق الفعلي للنمو في ظل الرأسمالية . فقد كان من الحقائق الواضحة أنه اذا كانت « البروليتاريا » تعنى العمال اليدويين الصناعيين فقط ، فانه من غير المحتمل بالمرّة أن تؤلف في أى وقت أغلبية الشعب في ظل الرأسمالية وأنه من المحتمل جدا أن تقدم الرأسمالية أكثر من ذلك سيقلا من حجمها النسبي ؛ ولن يقع هذا الانخفاض طبعاً في البلاد

(١) انظر الفصل الخامس .



المتخلفة التي ستستمر فيها زيادة « البروليتاريين » النسبية والعديدية مدة طويلة ، ولكنه ينطبق على البلاد التي كان معظم الاشتراكيين يعتبرونها أقرب ما يكون فضوجا للاشتراكية .

وقد أمكن تخطي هذه العقبة بإعادة تعريف المصطلح « بروليتاريا » بحيث تضم تلك الكتلة المتزايدة من الأشخاص ذوي المرتبات ، وكذلك الفلاحين إذا لزم الأمر ، مع استبعاد الفلاحين الأيسر حالا . ولكن هذا التعريف الجديد جعل « البروليتاريا » طبقة أقل قدرة على التنظيم الموحد والتضامن الطبقي في العمل ؛ وبذلك جعل تلك السمات ذاتها ، التي اعتبرت العامل الذي يضمن على البروليتاريا ديمققتها الاشتراكية ، خاصيات قطاع منها فقط وليست خاصيات البروليتاريا ككل . وكان من الممكن الاستمرار في اعتبار هذا القطاع « طليعة » تجمع وراءها البروليتاريا ، بتناسكها وقدرتها على التنظيم ، من أجل الصراع في سبيل الاشتراكية ؛ ولكن ذلك يعني أن القوة التي تصل من أجل الاشتراكية ليست البروليتاريا كطبقة ، بل نخبة من البروليتاريا — وهي بالتأكيد لا تمثل أغلبية الشعب . وإذا كانت هذه النخبة مستحكم دكتاتوريا فإن الدكتاتورية لن تكون دكتاتورية أغلبية ، بل أقلية تسحب وراءها أغلبية . وإذا لم تكن هناك دكتاتورية بل الحكومة التي تريدها الأغلبية أيا كانت ، فإن الاشتراكيين سيتعين عليهم أن يعمموا سياستهم للاستجابة لرغبات الناجحين الحديين إذا أرادوا الحصول على أغلبية .

وكانت هذه هي المعضلة الحقيقية أمام الاشتراكيين في سنوات ما قبل سنة ١٩١٤ ، وهي السنوات التي جلبت معها ظهور أحزاب برلمانية اشتراكية كبرى في غرب أوروبا ؛ ولكنها لم تجعل أيا من هذه الأحزاب — ولا حتى في ألمانيا — قريبة من الحصول على أغلبية تجعل في وسعها ادخال

الاشتراكية بتعويض ديوقراطى . وقد اضطر الألمان ، مثل الباقين ، الى تمسيع برامجهم المباشرة لكى يصلوا حتى الى ما وصلوا اليه فعلا ؛ وبدا أن المستقبل يخفى تميها آخر برغم التنديد النظرى « بالتنقيح » و « الاصلاح » بكل صورهما .

فما الذى يحدث بعد ذلك اذن ؟ لقد وجد كثير من الاشتراكيين ، وبخاصة ذوى الميول اليسارية ، مخرجا فى التنبؤ بأن الرأسمالية ستنهار وشيكا ، اما فى أزمة اقتصادية « أخيرة » من البطالة على نطاق ضخم وعجز الاستهلاك ، أو تحت ضغط حرب امبريالية بين الدول الرأسمالية ، وان هذا الانهيار للنظام القديم سيؤدى اما الى اعتناق جمهرة الناس للاشتراكية أو الى منح الاشتراكيين ، باعتبارهم القوة الوحيدة التى ستقف صامدة عند ما يتحلل النظام القديم ، القوة لاقامة الاشتراكية دون انتظار لاعتناق كتلة الناس لها وللحصول على تأييد الأغلبية والاحتفاظ به بوضع غير الاشتراكيين الذين ينقصهم التنظيم أمام الأمر الواقع . وفى مقابل ذلك اتجه آخرون ، ممن كانت ميولهم مع « الاصلاحين » ، نحو فكرة أن الاشتراكية قد لا تكون فى نهاية المطاف نظاما بل مجرد اتجاه ، وان مهمة الأحزاب والحركات الاشتراكية ليست فى الحقيقة اقامة المجتمع الاشتراكى ، ولكن السير باستمرار فى اتجاه « دولة الرفاهة » . بيد أن معظم الاشتراكيين لم يقيدوا أنفسهم بأى من هذين الموقفين . لقد استمروا فى كفاحهم يرجون خيرا .

وفى بعض البلاد لم تظهر مشكلة العمل الثورى مطلقا تقريبا برغم أنه كانت توجد فى جميع البلاد على الأقل جماعات صغيرة من الثوريين ، أو من الأشخاص الذين فرضوا أنهم ثوريون . كما كانت هناك عادة جماعات صغيرة من « الاصلاحين » حتى فى البلاد التى لا يسمح فيها تكوين

« الدولة » بأى مجال هربيا للإصلاح دون ثورة . قفى بريطانيا مثلا كان « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » يتحدث كثيرا جدا عن الثورة ، وندد « بالتأبين » و « بحزب العمال » لأنهم نبذوها ، ولكن لم يكن هناك أدنى احتمال لمحاولة القيام بالثورة عمليا . ودعا كير هاردى الى الاضراب العام ضد الحرب ، لاكتورى ، ولكن كداعية سلام ؛ ولم يكن لأحداث الشعب التى وقعت فى ليفربول وغيرها ابان فترة القلق الكبير من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩١٤ أية علاقة بالثورة . أما ايرلنده فكانت طبعا موضوعا آخر ، اذ أن الثوريين الايرلنديين كانوا قوميين ولم يكن معظمهم اشتراكيا بأى حال ؛ وحتى فى ايرلنده كان الخطر الأساسى للثورة حتى سنة ١٩١٤ من جانب « الاتحاديين » فى ألستر وليس من جانب اليسار . أما حزب العمال البريطانى ، الذى كان « حزب العمال المستقل » و « الفايون » مرتبطين به ، فانه لم يعلن حتى أنه اشتراكى حتى سنة ١٩١٧ أو سنة ١٩١٨ ، وان كان قد أصدر عدة قرارات اشتراكية قبل ذلك .

كما لم تظهر حقيقة مشكلة الثورة بوصفها قضية عملية فى الولايات المتحدة أو فى استراليا أو نيوزيلانده ، برغم أن « عمال العالم الصناعيين » فى جميع هذه البلاد صحبوا الدعوة اليها بنشاط صناعى صلب جدا . وكانت الأحزاب الاشتراكية والعمالية فى هذه البلاد تضم « ثوريين » بين صفوفها ، ولكنها لم تكن أحزابا ثورية ، باستثناء حزب العمال الاشتراكى الذى كان زعيمه دى ليون . وكان فى وسع « الثوريين » و « الاصلاحيين » العمل مما فى هذه الأحزاب لأن الثورة لم تكن قضية عملية . ففيها جميعا كان حق الانتخاب على نطاق واسع ، وان كانت النساء بلا أصوات بعد ، وكان النظام البرلمانى يعمل على أساس الحكومة المسئولة ، الأمر الذى لم يمهّد السبيل لتحقيق الإصلاح على دفعات فحسب ، بل ولتحقيق تغييرات

هيكلية في النظام الاجتماعي أيضا اذا كانت أغلبية الناخبين تريد بها بوضوح أو تؤيد السياسيين المطالبين بها بصورة مستمرة . وفي مثل هذه البلاد ، في الظروف التي كانت قائمة حتى سنة ١٩١٤ ، لم يكن من الممكن أن تصير الثورة سياسة عملية ، الا بالنسبة لأقلية قومية مثل الايرلنديين الكاثوليك — ولم تكن سهلة مطلقا حتى بالنسبة لهم .

وكانت هناك بلاد في قارة أوروبا أيضا لم تظهر فيها تقريبا مسألة « الثورة » بوصفها قضية عملية . والنرويج حدثت فيها ثورة قومية ، ولكن لم تقع ثورة اجتماعية ، أما غيرها من الدول السكندنافية فلم تكن تقع أية حركة ثورية برغم ضيق نطاق حق الانتخاب . وفي هولندا كانت الحركة الثورية أكبر ، ولكن كان أساسها الضعف وليس القوة وكانت رد فعل ضد عدم جدوى الأساليب البرلمانية أكثر منها إرادة ثورية . كما لم تكن الثورة « سياسة عملية » حقيقة في بلجيكا برغم أنه كان هناك ضغط شديد للإصلاح البرلماني عن طريق الاضرابات والمظاهرات ؛ وكان يوجد ثوريون بين الوالون ، ولكن « حزب العمال البلجيكي » لم يكن بين صفوفه عنصر ثوري كبير . وكان هناك بعض « الثوريين » في سويسرا الفرنسية ، ولكن الثوريين في سويسرا الألمانية كانوا قليلين جدا باستثناء المنفيين . وفي هذه البلاد ، وحتى في سويسرا ، كان هناك صراع صناعي حاد ؛ وفي البلاد السكندنافية — الواحدة بعد الأخرى — تقابلت قوى العمل ورأس المال المتكتلة في صراع منظم ، ولكن لم يكن هناك أى أمل في أن تتحول الاضرابات العامة الدانماركية أو النرويجية أو السويسرية الى ثورات . كما لم يكن هناك في الحقيقة أمل أقل جدوى في الثورة في ألمانيا . لأن جمهرة المؤمنين « بالثورة » أجلتها الى اليوم الذي تحصل فيه الاشتراكية على الأغلبية البرلمانية ، وحتى عندئذ كانوا يتطلعون الى القيام

بالثورة بالأساليب البرلمانية الدستورية . فقد كان الألمان باستثناء قلة صغيرة جدا ، اصلاحيين عملا وميولا مثل البريطانيين . وكانت الشخصية «الثورية» الرئيسية بينهم هي روزالكسمبورج ، ولم تكن ألمانية بل بولندية وكان اهتمامها منصبا على الثورة في روسيا بقدر ما هو منصب على الثورة في ألمانيا ان لم يكن أكثر : بل الواقع أنها اعتبرتها ثورة واحدة . ان «الثورة» ، أو على الأقل « الثورة الاجتماعية » كانت تتعلق بشئون أوروبا الشرقية ، وكان جانبها الاجتماعي روسيا أساسا .

ويبقى هناك فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال . وقد حدثت في البرتغال « ثورة » ، ولكن لم تتم فيها أية حركة اشتراكية تقريبا . وكانت أسبانيا أيضا تغلى باستمرار باحتمال الثورة ، ولكنها لم تستطع قط أن تجمع قواها في حركة واحدة ، ولم تكن الديمقراطية الاشتراكية الأسبانية بزعامة ايجلسياس في الواقع أكثر ثورية من الألمانية . وكانت إيطاليا دائما عرضة « لاتفاضات » ، ولكن الاشتراكيين لم تكن لهم قوة في الجنوب المضطهد ، وكانت هناك هوة تفصل بين العمال الصناعيين في المدن الشسالية والكتلة البروليتاريا المشاغبة في نابولي أو حتى في روما . وأخيرا ، في فرنسا ، كان أنصار جيزده مثل الألمان ، وكان أتباع جوزيه من المدافعين عن « الثورة » الماضية أكثر منهم دعاة « ثورة » جديدة ، وكان أتباع بلانكي قد طرحوا عنهم ، تحت زعامة فايان ، حماسهم للتأمر ، ولم تكن لدى معظم السندكاليين ، برغم أنهم أطلقوا على حركاتهم « السندكالية الثورية » ، أية نية مباشرة لمحاولة قلب «الجمهورية» البورجوازية بالعنف . وكان لدى فرنسا عدد كبير من « الثوريين » ، في اليسار واليمين على السواء ، وربما كانت هناك بعض المحاولات للقيام « باقلااب » ثوري غير محاولة بولانچيه . ولكن مثل هذه المحاولة كان من المحتمل أن تأتي من

اليمن أكثر مما ثأني من اليسار : ولم تكن فكرة « الثورة السندكالية » في أى وقت من الأوقات أكثر من فكرة : فلم تتحول الى « مؤامرة فعلية » . والواقع أن اشتراكية غرب أوروبا ، أيا كان الاسم الذى تطلقه على نفسها ، كانت حركة اصلاحية وليست حركة ثورية . وفي بعض البلاد كانت لا تزال تجاهد من أجل حق الانتخاب للجميع — أو على الأقل لجميع الرجال — وإقامة حكومة مسئولة ، وكانت تستخدم مظاهرات الاضراب العام كوسيلة من وسائل تحقيق أغراضها . وفي بعض البلاد الأخرى كانت هذه الأشياء قد تحققت فعلا ، وكانت الحركة الاشتراكية مشغولة بالتشريعات الاجتماعية والشئون النقاية . وكانت القضية الوحيدة التى أرغمتها على مواجهة موضوع العمل الثورى هى قضية الحرب ، وقد وجدت نفسها في مركز حرج عند معالجة هذه القضية ولم تعرف كيف تتناولها . وأخيرا سمحت لنفسها بالانسياق — وينبغي أن نتذكر أن ذلك كان بواسطة روزا لكسمبورج ولينين — الى تأييد الفقرات العملية الأخيرة من القرار الخاص بواجبات الاشتراكيين تجاه خطر الحرب أو عند نشوبها فعلا ، وهو القرار الذى صدر في « مؤتمر الدولية » في شتوتجارت ، ثم عادت فأكدته في مؤتمر كوبنهاجن وبال . ولم تكن هذه الفقرات واضحة تماما : والافما كان من الممكن أن تهبطها قط . وأيا كانت طريقة تفسيرها فإن الحركة الاشتراكية الدولية قبلت نفسها بأكثر كثيرا مما استطاعت أن تقوم به في سنة ١٩١٤ فعلا ، أو مما كانت ترغب في القيام به متحدة . وانهارت الدولة الثانية ؛ ولم تحقق الحرب النبوءة الا في شرق أوروبا ، تلك النبوءة التى طالما تكررت من أن أى « حرب أوروبية » تعنى حتما « ثورة أوروبية أيضا » .

## فهرس

صفحة	
٣	الفصل الثاني عشر : النمسا
٦٦	الفصل الثالث عشر : هنغاريا
٩٣	الفصل الرابع عشر : ابلسمان
١٢٢	الفصل الخامس عشر : سويسرا
١٣٤	الفصل السادس عشر : بلجيكا
١٨٤	الفصل السابع عشر : هولندا
٢٠٠	الفصل الثامن عشر : اندول السكندنافية وفنلندا
٢٥٦	الفصل التاسع عشر : ايطاليا
٢٠٢	الفصل العشرون : اسبانيا
٣٤٣	الفصل الحادي والعشرون : الولايات المتحدة - كندا
٤٠٦	الفصل الثاني والعشرون : أمريكا اللاتينية
٤٤٨	الفصل الثالث والعشرون : اعمال والإشترابية في أستراليا
٤٩٠	الفصل الرابع والعشرون : نيوزيلندا
٥٢٢	الفصل الخامس والعشرون : جنوب أفريقيا
٥٢٩	الفصل السادس والعشرون : سان يات سن
٥٤٨	الفصل السابع والعشرون : اليابان
٥٦٣	الفصل الثامن والعشرون : الخاتمة - الإصلاح والثورة





**الدار القومية للطباعة والنشر**





التمن ٣١ قرشا

الدار القومية للطباعة وال  
ابريل ١٩٦٥

Bibliotheca Alexandrina



0510577